مذكرات

قادة المخابرات والمباحث

د. محمد الجوادى

الأمن القومى لمصر



مذكرات:

حافظ اسماعيل

صلاح نصر

أمين هويدى

أحمد كامل

حسن طلعت

فؤاد علام

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومى المصرى
الناشر: دار الخيال
الغلاف: محمد الصباغ



مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومى لمصر

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومى لمصر
الطبعة الأولى: ٩٩
رقم الإيداع: ١٣١٢٨ / ٩٩

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات قادة المخابرات والمباحث

الأمن القومى لمصر

د . محمد الجوادى

مطبوعات دار الخيّال

إهداء

إلى أستاذى الجليل الأستاذ الدكتور على رمزى

تحية إعزاز واعتزاز.

محمد الجوادى

المحتويات

لمهمتـه، نهاية عمله كمـستشار للأمن القومـى، حواره مع السادات فى نهايـة عمله ● الأدوار الدبلوماسية لحافظ إسماعيل، حديثه عن عمله كوكيل لوزارة الخارجية، رأيه فى عمل الضباط فى وزارة الخارجية، اختلاط العمل الدبلوماسى والعسكرى، سفـارته فـى لندن، أسـفه لـنهايـة عمـله فـى لندن وقـطع الـعلاقات ، انـطبـاعات عبدالناصر عن علاقتنا ببريطانيا ● تواضعه فى حديثه عن تنقلاته الوظيفية، تلميحه بالتخلص منه فى أكثر من موقع، تأكده (١٩٦٠) أن الدبلوماسية لم تكن فى حاجة له بـقدر ما كـانت المؤسـسـة العسـكرية فـى غنى عنـه، وثوقه (١٩٧٠) أن جـهات أخرى لم تعد ترى استمرار بقائه مديراً للمخابرات وبذا أصبح وزيرا ● ترشيـحه لرئاسة الوزارة ، السـادات يعدل عن رأيه ● مهمته مع كيسنجر: اللقاء الأول فى مزرعة بالقرب من نيويورك، اللقـاء الثانى فى روشفور بفرنسا ● موقف كيسنجر عند اندلاع الحرب فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣، منـاقشات كيسنجر والزيات ● رواياتـه عن خلاف السـادات مع الفريق صادق ، أزمات صـادق مع السوفييـت، استدعاؤه الوفد الـعسكرى مـن موسكو وتـنحية الوحـدات السوفيـتية من مـكانها ، حـكمة السـادات فى التـصرف ● مشكلة تفتيش الخبراء السـوفييت قبل زيارة جريتشكو لمـصر فـى مايـو ١٩٧٢ ● السادات يـوفد صادق إلى مـوسكو فى يـونيو ١٩٧٢، موقف صادق من الاجتماعـات الرباعية التى كان محمد حافظ إسمـاعيل يعقدها، إقالة السادات لصادق، تعليق صاحـب المذكرات وتقييمه لإقالة صادق ● صفـقة الأسلحة الشـرقية، مباحثاته، الأسلـحة الرومانية للقـوات البحرية ● حـديثـه عـن حرب أكتوبـر ١٩٧٣، لقاء مع السادات فى مـنتصف ١٩٧٣ بعد العـودة من لقاء كيسنجر، إحساسه بالسادات وهو يتخذ قرار الحرب، نجاح الفريق أحمد إسماعيل فى الاتفاق علـى صفقة من الأسلحة المـتطورة، موقف الجبهة المـصرية فى حرب ٦ أكتـوبر، الطـابع الدفـاعى ● وجهة نـظر أحمد إسماعـيل قبل أسبـوع من حرب أكتوبـر، وجهة نظـر السادات ، الهـدف المباشر للـحرب، فعالـية الأجهزة المـعاونة للـرئيـس فى أثـناء حـرب أكتـوبر ● يلـفت النظـر إلى البطـولة العظـيمة لمعـركة السويس، كانت نقطة تحول عجزنا عن تقييم أهميتها وسط غبار معركة ٦ اكتوبر ● رأيه فى حرب ١٩٥٦و رأيه فى تصرف عبد الحكيم عامر.. كان يعانى وعرض استقالته، القوات المسلحة لم تنتصر ولكنها لم تخسر المعركة ● آراؤه فى حـرب اليمن، حرب اليمن كانت رد فعل لانتـصار القوى المناهضة فى أحداث الانفصال،

لم يكن أمام مصر إلا الاستمرار فى حرب اليمن، أثر حرب اليمن على اختلال موازين القوى مع العدو الإسرائيلى● رأيه فى الجيش المصرى بين الحربين (٥٦-١٩٦٧)، إعادة بناء المؤسسة العسكرية المصرية على مدى أربعة أعوام (٥٧-١٩٦٠)، الابتعاث إلى الاتحاد السوفيتى، تنظيم القيادة العامة، الجيش الأول فى الإقليم السورى يجد مكانه داخل هيكل القوات المسلحة ● رأيه فى حرب ١٩٦٧● دوره فى حرب فلسطين ● حديثه عن العلاقات مع الاتحاد السوفيتى، رأى المؤلف فى أن هذا الكتاب مع كتاب محمود رياض يمثلان مرجعين مهمين لتطور هذه العلاقات طيلة عهد الرئيس السادات، رأيه فى قرار السادات بطرد الخبراء السوفييت، إعداده لزيارات الاتحاد السوفيتى، عمله سفيراً لمصر فى الاتحاد السوفيتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، الجوانب المختلفة للعلاقات: العلاقات الاقتصادية، سياسات التسليح، دور الإعلام المصرى غير باعث على الرضا، البروتوكولات التجارية، زيارة إسماعيل فهمى، حوارات جريتشكو، موقف السياسة الدولية من علاقات مصر والاتحاد السوفيتى، آراء جروميكو، توسيط السباعى لينقل للسادات رغبته فى إنهاء عمله فى موسكو ● ثناؤه على السلاح السوفيتى وملاءمته لمصر ● انطباعاته عن ثورة ١٩٥٢ عند قيامها وهو فى واشنطن، سعيه إلى العودة ، عمله مديراً لمكتب الرئيس نجيب فى القوات المسلحة ● آراؤه فى السادات ، وفى المشير أحمد إسماعيل وحواراته معه حول حرب أكتوبر ١٩٧٣ ● آراؤه فى الدكتور محمود فوزى، الدكتور محمد مراد غالب، الدكتور عصمت عبدالمجيد ، والدكتور محمد حسن الزيات، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى ● أحكامه السياسية فيما يتعلق بزعامة السادات وعبد الناصر ● رأيه فى مبادرة السادات بزيارة القدس ● الجوانب الإنسانية فى مذكراته.. مقاومة التراجع، الجدية، التزمت حتى فى رواية حديثه مع أم كلثوم، تجربته الأولى فى المجتمعات الأوربية ● خبراته العسكرية المبكرة، انتقاد المؤلف، إغفاله الحديث عن انطباعاته المبكرة لجذور أزمات الشرق الأوسط، بعثاته فى بريطانيا ● آراؤه فى فرنسا والعلاقات الفرنسية المصرية، نهايات ديجول ، ضعف الدور الفرنسى، أسف الفرنسيين من تخلى مصر عن تنفيذ مشروع مترو الأنفاق ، سفيراً للمرة الثانية، تحفظه على التقدير الزائد لأهمية العلاقات المصرية الفرنسية ● انتقادات المؤلف لآراء محمد حافظ إسماعيل عن علاقات مصر بالسودان وليبيا: لو كان على قيد الحياة لذهبت إليه ورجوته حذف هاتين الفقرتين(!!).

طبعة المذكرات التى يتناولها هذا الباب، الإشارة إلى نصوص كثيرة متداولة على أنها مذكرات صلاح نصر، الكتب الحوارية مع صلاح نصر: كتاب حسنين كروم، مجموعة كتب عبدالله إمام ● فى هذه المذكرات لم يحدد صلاح نصر موقفه تماما من عبد الناصر ومن الثورة ومن نفسه ومن السادات ، افتقاده إلى التعليم المتعمق والثقافة الرفيعة أضاع على مذكراته فرصاً كثيرة، تجربة السجن لم تؤثر فى صاحب المذكرات، هل لو عاد الزمن بصاحب المذكرات كان يكرر تجربته ● يعنى بجزئيات دقيقة ويترك كليات كبيرة ● مفهوم الشرعية الخاصة فى حكم البلاد: قصة حوار جمال عبد الناصر ومحمد حافظ إسماعيل ● افتقاد القدرة على منح صاحب المذكرات البطولة لنفسه وعجزه عن رسمه لملامح شخصيته، مع هذا فإن المذكرات تصحح كثيرا من تفصيلات الصورة المستقرة فى أذهاننا عن ثورة ٢٣ يوليو، ما المقصود بالمسير والمصير، الاعتراف بالأخطاء ● افتقاد روح الدراما المسرحية.

● صلاح نصر لا يدافع عن مجموعة معينة، ادعاء الحكمة يسيطر على كثير مما فى المذكرات ● رأيه فى أنه كان الشخص الثالث بعد عبد الناصر وعبد الحكيم، سياسة المكتبين للقائد العام للقوات المسلحة ● إيحاؤه بقربه من عبدالناصر منذ الأيام الأولى للثورة، رأيه فى مصير فاروق، دوره فى إجباره على التنازل عن العرش (!) تأكيده على أن جمال سالم كان مندفعاً إلى إعدام فاروق ● قصة اختيار عبد الناصر له لتولى المخابرات العامة، دلالات القصة، احترام البيروقراطية، استطلاع رأى المسئول الجديد، إجادة عبد الناصر لتنفيذ خططه، انطباعات صلاح نصر عند عرض المنصب عليه ● حديثه الخطابى والمتحمس عن أهمية المخابرات ونبل وظيفتها ● رأى المؤلف فى أن هذه المذكرات هى أهم مصدر للحديث عن مأساة صلاح سالم واستقالته وجهده فى موضوع السودان، اجتماع مجلس الثورة فى ٢٥ أغسطس، صلاح سالم يوجه الاتهامات ، مناورات عبد الناصر ومجلس قيادة الثورة ● الأسباب التى من أجلها تخلى عبد الناصر عن صلاح سالم وتخلص منه، رأى صلاح نصر فى أن صلاح سالم وقع فى الفخ الذى نصبه له عبد الناصر ● انتقاد صلاح نصر لعدم إلمام أعضاء مجلس قيادة الثورة بوقائع وتفصيلات السودان، تلخيص صلاح نصر لفكر عبد الناصر فى مواجهة صلاح سالم وتصوراته ونشاطه السياسى ● اعتراف صاحب المذكرات بمدى الخسارة التى

نتجت عن سياسة الثورة تجاه السودان ، تصوير الشعور النفسى المسيطر على صلاح سالم، إحساس صلاح سالم بمؤامرة تحاك من حوله، هجوم صلاح سالم على أنور السادات وزكريا محيى الدين وجمال عبد الناصر● إبراز صاحب المذكرات لدفاع عبد الناصر عن على صبرى فى مواجهة صلاح سالم، اعتقاد صلاح سالم فى أن زكريا محيى الدين وعلى صبرى يعملان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ● تجربة صلاح نصر فى تهدئة صلاح سالم، دور عبد الحكيم عامر واعترافه بالعجز عن مواجهة البلد بضياع السودان وبأن المسألة أكبر من صلاح وربما أكبر من مجلس القيادة ● عبد الناصر يؤثر على عبد الحكيم ضد صلاح سالم ● حديث صاحب المذكرات عن أزمة مارس ١٩٥٤، الدور الذى ينسبه إلى نفسه، لقاء عبدالناصر بسلاح الفرسان، خالد محيى الدين استخدم اللواء نجيب أداة لتحقيق أغراضه ● حديث صاحب المذكرات عن صدى الترفيع الزائد لعبد الحكيم عامر فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤، رأى ضباط الفرسان ، اجتماع مجلس القيادة، المطالبة بعودة رجال الثورة إلى ثكناتهم وعودة الرئيس نجيب رئيسا للجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء، تعليق الضباط الأحرار بأن هذا تصفية للثورة، الدور الذى لعبه صلاح نصر فى وأد محاولة الانقلاب، أمره الكتيبة ١٣ بمحاصرة مبنى الفرسان، يأمر أيضا بطلعة جوية، انفعال عبدالحكيم عليه، تهديده بقتله! عبدالحكيم يواجه خالد محيى الدين، خالد يُسقط فى يده(!!) ● اللحظات العصيبة التى عاشها أعضاء مجلس قيادة الثورة بعد تنحيتهم لمحمد نجيب، انفعالات صلاح سالم: الشعب لايريدنا، كثرة الضباط الموالين لمحمد نجيب، الضباط لايسمحون بالتجاوز فى حق محمد نجيب ● رأيه فى أن تحالف نجيب وخالد محيى الدين كان لمصلحة الأخير، اجتماعات هيئات التدريس، وصفه لقوى المعارضة بالعداء للثورة، انتقاد المؤلف لهذه الفكرة المسيطرة على صاحب هذه المذكرات، تفصيلات مناورة مجلس قيادة الثورة، تحليل صلاح نصر لتوزيع الأصوات فى مجلس القيادة قرارات ٢٥ مارس ● وجهة نظره فى قدرة عبد الناصر على المبادرة والسبق إلى أخذ زمام الأمور فى يده، شماتته فى الرئيس محمد نجيب وفى الإخوان المسلمين ● الخطوات المتتابعة التى اتخذت للتخلص من محمد نجيب ،حديثه بلا حرج عن المعاملة السيئة التى عاملوا بها الرجل الجليل ● رأى المؤلف أن هذه المذكرات هى أقوى مصدر يعتمد عليه فى

قراءة تفاصيل أزمة مارس ١٩٥٤ من وجهة نظر رجال الثورة، تفصيلات مهمة عن إضراب عمال النقل، حقيقة أدوار صاوى أحمد صاوى وأحمد طعيمة والطحاوى، ومحمد كامل العقيلى، ووجيه أباظة، وحسين عرفة ● محاولة تبرير الاعتداء على السنهورى ومجلس الدولة، فشل وجيه أباظة فى الحصول على البنزين اللازم لحرق مجلس الدولة!!، تعجب المؤلف!! استطراد صلاح نصر إلى وصف حسين عرفة بأنه ليس من الضباط الأحرار ● أدواره فى تنظيم الضباط الأحرار، عبد الحكيم عامر يعمل على تعيينه فى الكتيبة ١٣، فشله فى تجنيد بعض الضباط ونجاحه بعد ذلك ● بداية معرفته بعبد الناصر، ما يرويه من أنه لم يكن يعرف أن بعض أصدقائه ينتمون إلى تنظيم الضباط الأحرار ● حديثه عن نشأة هيئة التحرير وتاريخها ونشاطها، موقف حسن إبراهيم من التعاون مع عبدالناصر بسبب تجربته فى العمل معه، ميلاد الهيئة فى محافظة الدقهلية فى يناير ١٩٥٣ ● موقفه من بعض سلوك عبد الناصر، تكتيكات عبد الناصر فى مواجهة حركة الفرسان ● رأيه فى أن عبد الناصر كان يستغل الظروف بطريقة ميكافيلية، ذبح صلاح سالم على مذبح المسألة السودانية، عبد الناصر يوقع بين أعضاء مجلس القيادة، رأى صلاح نصر أنهم لم ينتبهوا إلى قصة أكل الثور الأبيض حين أكل الثور الأحمر ● موقف أعضاء مجلس قيادة الثورة من خالد محيى الدين، رأى عبد اللطيف البغدادى فى أن خالد كان صريحاً، رأى زكريا واستعداده لاعتقال خالد، اقتراح جمال سالم ومواقف صلاح سالم وحسن إبراهيم ● تعريض صاحب المذكرات بدور حسين الشافعى الضعيف فى أزمة سلاح الفرسان ● روايته المبتسرة عن دور عبد المنعم أمين، محاولة المؤلف فهم السبب فى موقفه من عبد المنعم أمين، حديثه عن زوجته وعن بيته وعلاقته بالسفارة الأمريكية، رأيه فى أنه يمثل تيار الرأسمالية المتطرفة ● روايته عن رغبة حسن ابراهيم المبكرة فى التنحى عن العمل السياسى ● تقديره لأدوار يوسف صديق وإن لم يوافق على سياساته وآرائه، تقييمه لدوره فى أزمة مارس ١٩٥٤، اقتراح تشكيل وزارة مدنية ائتلافية، محاولته نفى قيمة العمل الذى أداه يوسف صديق ليلة الثورة، انتقاد المؤلف لرأى صاحب المذكرات فى دور يوسف صديق فى قيام الثورة، رأيه فى شخصية يوسف صديق، اتهامه له بالمسئولية عن المظاهرات فى ١٩٥٤، رأيه فى ميل يوسف صديق إلى حسم الأمور جذريا! ● اعتراف صاحب المذكرات بموقف

يوسف صديق الرجولى فى أحداث المدفعية ١٩٥٣ ● دور إسماعيل فريد فى مراقبة تصرفات محمد نجيب ● ما يرويه صاحب المذكرات عن موقف جمال سالم من عزل شقيقه صلاح سالم ، تعقيب المؤلف على هذه الرواية وإشارته فيه إلى روايات أخرى متاحة.

● طبعات الكتاب الذى بين أيدينا، مذكرات أخرى لأمين هويدى بعنوان «كنت سفيراً للعراق» ● رأى المؤلف فى امتلاك أمين هويدى لقدرات متميزة منذ مرحلة مبكرة، متاعبه مع صلاح نصر ومحمد حسنين هيكل ثم مع أنور السادات ● أهمية هذه المذكرات، اقتناعه بالولاء التام لعبد الناصر، انحيازه تماما لعبد الناصر، ووعيه لمكانته من نظام جمال عبد الناصر، مكانته فى اللجان الاستشارية ● حديثه عن القنوات السرية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية عهد عبدالناصر، تبريره المقنع لأهمية وجود مثل هذه القنوات، تحديده يونيو ١٩٦٩ كبداية لهذه القناة، تأكيده على وجودها منذ ما قبل الرئيس السادات، إلحاح المخابرات الأمريكية على وجود هذه القناة، الظروف المتغيرة فى ١٩٦٩ وقيمتها فى التشجيع على فتح القناة ● رأيه فى أن فتح القناة السرية كان لصالح مصر، كيف عرض الفكرة على عبد الناصر، بحثه عن وجه اتفاق بين مصر والولايات المتحدة، عدم إمكانه تصور حوار بدون نقاط اتفاق، مبدأ الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط، التطور الذى حدث للقناة السرية فى عهد السادات، رأيه الغريب فى أن القناة أصبحت ملزمة وتفسيره لهذا الالتزام بسبب اشتراك رئيس الدولة نفسه فى القناة!! بلورة معنى الالتزام والجدية فى القناة الخلفية فى الولايات المتحدة الأمريكية ● رأيه فى العلاقات مع الاتحاد السوفيتى وطبيعتها، إثباته الفضل للقذافى فى مساعدة مصر على الوصول إلى مرحلة الردع بسبب صفقة طائرة الميراج الفرنسية ● قيمة المذكرات فى إطلاع القراء على طبيعة مناقشات مجلس الوزراء فى عهد عبدالناصر، طبيعة التصوير الذى قدمه أمين هويدى لهذه المناقشات ● شجاعة صاحب المذكرات فى طرح رؤاه وأفكاره وحرصه على احترام الآخرين ● صاحب المذكرات لاينجو من طريقة العسكريين فى الشرح والتقرير ● الفترة التى تناولتها هذه المذكرات، حديث صاحب المذكرات عن جهوده فى المخابرات العامة، رأيه فى صلاح نصر ● تعريفه للأمن القومى، نظرته

إلى الصراع المحتمل والعلاقة المفترضة بين القيادتين السياسية والعسكرية، حقوق القيادة العسكرية ● فكرة عبد الناصر فى بقاء إشراف أمين هويدى على المخابرات العامة حتى بعد تعيين حافظ إسماعيل مديراً لها فى ابريل ١٩٧٠ ● الساعات الأولى لأمين هويدى فى المخابرات، كيف ذهب المبنى، شعوره النفسى تجاه المبنى وتجاه مكتب الرئيس، اتصاله بصلاح نصر من مكتبه، تعليقه على ما رواه صلاح نصر بعد ذلك من اقتحامه لمكتبه، المهام الأولى التى كان لابد له من إنهائها ● حديثه عن انحرافات المخابرات فى عهد صلاح نصر وعن واقعة السموم التى استخدم منها المشير عبد الحكيم عامر الجرعة التى أودت بحياته ● وصفه للتحقيقات التى أجراها حلمى السعيد بأنها مذهلة، محكمة الشعب برئاسة حسين الشافعى، الحكم على صلاح نصر بالسجن ٤٠ سنة، تعليق أمين هويدى بأنه أطول حكم سجن فى تاريخ مصر، إثباته نص الحكم. الإنجازات التى حققها فى المخابرات منذ تولى أمرها، العلاقة بالنيابة، إعادة النظر فى قوائم الممنوعين من السفر، وضع الحدود لعمليات السيطرة، منع الجهاز من القيام بأى تحقيقات من أى نوع وأن تحال التحقيقات للنيابة، تركيز السلطة القضائية فى يد رئيس الجهاز، وضع نظام للمصروفات السرية ● بعض صور المعاناة فى المخابرات، رئيس التحرير الذى أخذ يستأسد على أمين هويدى، مذكرة رئيس التحرير فى إدانة أحد أعضاء جهاز الرقابة الإدارية، براءة عضو الرقابة الإدارية وتوجيه الاتهام إلى اثنين من أشقاء عضوين فى اللجنة التنفيذية العليا، هويدى يلقى بقنبلة فى موضوع تعذيب الدكتور عبد المنعم الشرقاوى: المحكمة برأت الجميع، وسجلت أنه لم يتعرض لأى نوع من أنواع التعذيب ● خلاف أمين هويدى مع عبد الناصرحول ترتيب البيت المصرى من الداخل. تحفظات صاحب المذكرات على بعض آراء وممارسات لعبدالناصر، الرئيس غير راغب فى التغيير، خلافه مع الرئيس حول منصب وزير الحربية، إقراره بسعة صدر الرئيس معه، الرئيس يعرض منصب وزير الحربية على زكريا محيى الدين فيرفض، وجهة نظر أمين هويدى فى الاستغلال المحدود (من جانب عبد الناصر) للنجاح الذى تحقق فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ بتصفية المشير عبدالحكيم عامر، رأيه فى أهمية خضوع القوات العسكرية للقيادة السياسية، نصوص من مذكرة أمين هويدى بشأن منصب وزير الحربية ودور وزارة الحربية نفسها ● تكراره أن عبد الناصر لم يحسم الموقف، روايته عن تركه العمل

كوزير للحربية، حوار الرئيس معه حول كتاب رجال البنتاجون، رأى المؤلف فى أن عبدالناصر أوحى لأمين هويدى بما يريده منه بطريقة غير مباشرة، تأكيد أمين هويدى على تركه منصب وزير الحربية بإرادته ● سياسته كوزير للحربية ● تكليف عبدالناصر له بتشكيل الوزارة فى سبتمبر ١٩٦٩ ● وجهة نظره فى قصة هيكل عن مد وقف إطلاق النار فى بداية عهد الرئيس السادات ● روايته عن قصة التخلص من عبدالحكيم عامر، رأى المؤلف فى أن هذه المذكرات هى المصدر الأول لأحداث هذه الليلة، وصفه الليلة بأنها عصيبة: تحليله لأهميتها، حديثه عن تفصيلات الخطة، خطة القبض على المشير فى طريق صلاح سالم، الاعتراضات عليها، زكريا محيى الدين يشترك فى التخطيط، عيوب الخطة السابقة، تفاقم الظروف، الإلحاح على الإسراع، الخطة الجديدة ● تفاصيل ما حدث ليلة ٢٥ أغسطس، وصول المشير، القبض على سائقه وعلى أحد أفراد مكتبه، حوار المشير مع عبدالناصر وزملائه، خروج الرئيس، هويدى يدخل الصالون، المشير يعلق على وجود هويدى، محاولته للانتحار، محاورة مع عبدالحكيم عامر، ما يأخذه المؤلف على صاحب المذكرات من اعتقاده المبالغ فيه من أنه صاحب الفكرة فى التخلص من المشير ● عقيدة أمين هويدى فى تخوف السادات ورهبته منه بسبب جهوده فى تصفية المشير ● ما يرويه عن وقائع ١٥ مايو وموقفه، اعتقاله رغم تمتعه بالحصانة. تلميحه إلى سوء العلاقة المبكر بين السادات وعلى صبرى ● الوزراء الذين يهاجمهم أمين هويدى: أحمد توفيق البكرى وموقفه من الاضطرابات العمالية، عبد العزيز كامل وحديثه بجمل مطاطة، عبدالخالق الشناوى وموقفه مع نواب البحيرة، عبد الوهاب البرلسى وروايته عن تعيينه القيادات الجامعية دون أخذ رأى الجهات المسئولة، تعريضه بالدكتور محمود فوزى وثناؤه على محمود رياض، حافظ بدوى وتخصيص الرئيس شقة له ● رأيه فى أمين شاكر فى موضعين: «مطالبة سامى شرف باعتقاله» ● الوزير «ذو اللحية» الذى انتقده أمين هويدى وأسباب عدم ذكر اسمه ● بعض مؤامرات القصور عقب وفاة عبد الناصر استقالة فوزى وبيان عزيز صدقى ومشاعر حسين الشافعى تجاه النظام الجديد، تعليقه على موقف حسين الشافعى من عبدالناصر فى أول اجتماع بعد النكسة ● التطرف فى شخصية عبدالناصر، قصة رغيف الخبز وقصة حوار مع عبده سلام وزير الصحة ● حوار عبد الناصر مع وزير النقل ● روايته ورأيه فى خروج حلمى مراد من

السادات.. موقف عبدالمحسن ابوالنور ● حديثه عن قضية انقلاب المدفعية فى١٩٥٣ ● صلته برشاد مهنا ● الصراع حول الديمقراطية ● اللقاءات مع عبدالناصر أعضاء مجلس قيادة الثورة يرون فى اللقاءات مصدر خطورة ● دور عبدالمنعم أمين فى محاولة التوفيق ● حوار مع عبدالناصر● القبض عليه مع مبارك رفاعى بواسطة البوليس الحربى ● صدور الأحكام فى قضية المدفعية (!!) تفسيره لموقف المدفعية ضد سلاح الفرسان فى أزمة ١٩٥٤على الرغم من أن الهدف كان واحدا ● إبعاد شبح الدكتاتورية!! تعليق المؤلف ان دفاع صاحب المذكرات يحتاج الى دفاع!! حرص صاحب المذكرات على تصوير المكانة المتميزة لضباط سلاح المدفعية فى بدايات الثورة ● معرفته بكمال الدين حسين وصلاح سالم ● حديثه عن مظاهرات ١٩٦٨ ● رأيه فى حدوث الشيخوخة لثورة يوليو بهزيمة ٥يونيو ● انتقاده الدائم والدءوب لعلى صبرى ● موقف على صبرى فى بداية المظاهرات ● موقف صاحب المذكرات من المظاهرات فى الإسكندرية وهو محافظ لها، اقتحامه المظاهرات للحوار مع الطلاب ● تعقيب من المؤلف بذكر رواية حسن طلعت عن المظاهرات وتقليله من شأن أحمد كامل وجهده ● أحمد كامل يتهم الشرطة بإطلاق النيران على المتظاهرين ● حرص صاحب المذكرات على اتهام نظام عبدالناصر دون أن يتهم عبدالناصر نفسه ● تبريره ما ينتقده هو من سلوك عبدالناصر فى سنواته الأخيرة ● روايته عن خبرته وتجربته فى التنظيم الطليعى ● قصة قيام تنظيم شباب جديد برئاسة محمد توفيق عويضة ● حسين كامل بهاء الدين يحتج على الإطار العام لخطة ١٩٦٨ ● صاحب المذكرات يصف انفعاله بأنه شخصى دون مبرر ● بهاء الدين ينتقد نشر البرنامج على نحو علنى فى الأهرام ● على صبرى يقرر إلغاء استقلالية منظمة الشباب نهائيا ● ابتهاج صاحب المذكرات بترك العمل مع على صبرى، رأى لعبدالناصر فى على صبرى يرويه صاحب المذكرات ● ثناء على على فهمى شريف وانتقاد واضح وصريح للتنظيم الطليعى ● خبراته فى التنظيم الشبابى ● انتقاد الاصطفاف ● حديثه عن تجربة التنظيم الطليعى من علو شاهق ● اعتراف بدور التنظيم الطليعى فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى● حرصه على تصفية حساباته مع هيكل وضياء الدين داود ● انتقاده لعزيز صدقى ● تفسير المؤلف لهذا الانتقاد ● انتقاده أحمد نوح وزير الطيران المدنى ● حديثه عن حوار بين على صبرى وحسين الشافعى ● محمود

والأمنية، فكرة الأمن المركزى، أمنياته التى لم تتحقق، انتقاده للتخطيط الأمنى والشرطى فى عهد السادات، وصف ذلك العهد بالديمقراطية الزائفة، تحفظ المؤلف على هذا الاستنتاج الذى ذهب إليه صاحب المذكرات ● حديثه عن قدرة رجل الأمن الماهر على استكشاف الحقائق الباطنة من الأحداث الظاهرة، رأيه المبكر فى عدم معقولية قصة انتماء قاتل أحمد ماهر إلى الحزب الوطنى ● إيمانه بأن حياته جزء من كل كبير يشمل الوطن والمواطنين، حديثه عن مفهوم الأمن السياسى وتاريخ مؤسساته فى مصر: البوليس السياسى، المخابرات الحربية ● حديثه المقتضب عن أزمة ١٥ مايو، ملاحظات المؤلف على رواية صاحب المذكرات ● روايته عن أحداث شاهدها بنفسه فى حريق القاهرة ١٩٥٢، تحذيره للمواطنين من الاعتداء على القنصلية البريطانية ● حديثه عن اتجاهات التحقيقات فى حريق القاهرة، قصة الفتاة التى شاهدها تحرض المواطنين يوم الحريق، حتى اليوم لم تطلب شهادته فى الموضوع(!!)، تحفظ المؤلف على موقفه السلبى ● روايته عن اضطرابات كفرالدوار فى مطلع الثورة، التفكير فى إنشاء جهاز المباحث العامة ● بداية عمله فى المباحث ودوره فى إجهاض إضرابين عماليين كبيرين وفشله فى إجهاض الثالث ● فخره بدوره فى تزويد القوات المحاربة فى فلسطين بالأسلحة ● حديثه عن الدروس المهنية والخلقية فى حياته الوظيفية: تعلم كيف يمسك لسانه، احتكاكه مع المخابرات الحربية البريطانية فى جمرك القنطرة، محاولة البوليس الحربى إدخال أحد اليونانيين إلى البلاد بدون وثيقة سفر، الاعتزاز بالنفس لايدفع الإنسان إلى الخسارة، إنقاذه الوطنيين وأسلحتهم من بطش الإنجليز ● قصة تعرضه للسجن على يد القوات البريطانية ثم الإبعاد من منطقة القناة، وكيل الوزارة يعانقه عند عودته إلى القاهرة، اتهامه لأحد الصحفيين دون ذكر اسمه وسعادته بأنه لم يتورط - خلقيا - فى ذكر اسمه ● سعادته بالمهمة الجنائية التى أسندت إليه فى القبض على السفاح ● دوره فى دفن الملك السابق فاروق سراً، أمره بتفريغ الهواء من إطارات سيارات الصحافة لإفساد مهمة الصحفيين فى استطلاع وتصوير الحدث ● عداؤه للوفد، تأكيده على هذا العداء منذ أول الكتاب، سيره فى المظاهرات ، اعتقاده فى شبابه أن رجال الشرطة هم الأعداء، مظاهرات القاهرة: إلى الأمام ياروميل، حيرته عمن كان وراء هذه المظاهرات ● موقفه من الملك ورأيه فيه، قصة حادث القصاصين، نقله عن سراج الدين فيما

يتعلـق بموقف الملك من إلـغاء المعاهدة، سعـادته في ٢٦ يوليو بـزوال الملك وأخذ الله لـه أخذ عزيز مـقتدر ● تعاطف صاحـب المذكرات مع الزعماء الوطنـيين قبل الثورة، موقف لإبـراهيم شكرى ● حديثه العابر عن الحـرس الحديدى، كاد ينضم إليه، هدفه الـوحيد من هذا الحديث نسـبة السادات إلى هذا الحرس، ما يـنسبه إلى حرص زكريا محيى الـدين على كشف علاقة السادات بالتـنظيم الحديدى فى أول الثورة، تعجبـه من هجوم السادات على زكريا مـحيى الدين ● محـاولته التـصدى للهجـوم على بعض سلـبيات عهد عبـد الناصر، دفاعه عـن لجنة تصفيـة الإقطاع، روايته عن موقف عبد الناصر من أحد تجاوزات اللجنة ● تحليل موقفه الفكرى من الإخوان المسلـمين، إشفاقه عـلى الحكومة من الـدخول فى صراع مع من يـرفعون رايات القرآن ، عقـيدته التى كونها مـن قراءاته فى الملل والنحـل الإسلامية، صدام الإخوان مع الحكـومات المتعاقبة، قصـة يرى أنه تورط فيها فى ضـمان الإخوان فى الإسماعيلية، تساؤله: هل وعى الإخوان مغزى قـوله سبحانه وتعالى: ﴿واتقوا فتنةً لاتصيـبنّ الذين ظلـموا منكـم خاصة﴾؟ ● روايته عـن معرفته لـقاتل النـقراشى، انطباعات المتهم حيـن اكتشف الحقيقة، توجيهه الاتهام إلى حسن البـنا بالتحديـد ● رأيه فى أن الـضربة التى وجهـت للإخوان كانت قـوية، رأيه أن محاولة اغـتيال عبدالـناصر قدمت لـه حب الجماهـير على طبـق من ذهب ● سـعادتـه بانـتصار عبدالـناصر فى أزمـة مارس ١٩٥٤، إدانته مـوقف الإخوان من عـبد الناصـر أثناء مفاوضـات الجلاء مع البريـطانيين، تفـسيره لموقف الإخـوان بعدم حرصهـم على تقوية مركز الثورة، محاولته إقناع بعض زعماء الإخوان بخطأ سياستهم ● محاولة مع يوسف طلعت واجتـماعه بالشيخ محمد فرغلى، تصـاعد الأحداث قبل حادثة المنشية ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر ● رواياته عن أحداث ١٩٦٥ ، إقحامه اسم السادات بطريقة خبيثة، اعتراض المؤلف على وصفه لقضية اغتيال أمين عثمان بأنها جناية قتل، دور المباحـث الجنائيـة العـسكريـة فـى الإيقـاع بتنظيـم الإخـوان ● موقـف المعتقـلات فى نهـاية عهـد عبدالنـاصر، قصـة شكرى مـصطفى وعـمر التـلمسانـى وحسن طلـعت (!!) ● روايته المـبكرة عن الانتخـابات البرلمانـية فى الإسماعيلية فى ١٩٤٤، الاحتكاك بعثمان أحـمد عثمان المؤيد لخاله منافس حسن البنا، ظن عثمان أن حسن طلعت هو شقيق حسن البنا ● بعض الانتقادات الخفيفة والطفيفـة للرئيس عبدالنـاصرحين تولى وزارة الداخلـية، يتمنى لو أن عبـدالناصر

وقوعها، التعليق على رسالة اللواء إدريس، نص الرسالة، التصرف البطيء الذى تصرفته أجهزة الأمن، رد فعل اللواء إدريس بعد وقوع حادث الاغتيال، تعليق الوزير ومساعديه، وتعليق حارس الوزير ● اتهام صاحب المذكرات للنبوى إسماعيل بالسطحية والتخبط وعدم تقدير الموقف الأمنى بدقة ● الإهمال الثانى فى حوادث أسيوط، رسالة اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله مساعد مدير أمن أسيوط حول مذبحة أسيوط وإهمال بعض قيادات الشرطة فى التحسب لما كان متوقعاً، بعض الجوانب الإيجابية فى مذبحة أسيوط، تعجب صاحب الرسالة من المصائر: «كل من تسبب فى هذه المذبحة تمت ترقيته»● معاناة فؤاد علام من شمس بدران فى بداية حياته الوظيفية ● قلة نصيب صاحب المذكرات من حديثه عن نفسه فيها، عمله المبكر فى السويس، اشتراكه فى إحدى قضايا التجسس، موقف حسن طلعت منه، نقله إلى مكتب التحريات والمراقبة، جهوده فى التحريات، تطويره للأسلوب المتبع ● روايته عن مقتل الشيخ الذهبى، اتهامه للواء عليوه زاهر وثناؤه على حسن أبو باشا، تفصيلات الخطة التى أدت إلى القبض على قتلة الشيخ الذهبى، قصة انحراف ضابط الشرطة طارق عبد العليم قاتل الشيخ الذهبى ●بدايات تعامله مع الإخوان، القبض على فريد عبدالخالق ، القبض على عبدالعزيز على، مرافقته لسيد قطب إلى السجن لتنفيذ حكم الإعدام فيه ● الحديث عن اتصالات السادات بالإخوان فى أخريات عهد عبد الناصر، انتقاد المؤلف للمقدمة التراجيدية غير الدقيقة التى قدم بها كاتب المذكرات للحديث عن هذه الاتصالات، حديث صاحب المذكرات الغامض عن هذه الاتصالات، توقف المتابعة بناء على إخطار من شعراوى جمعة، تعليقات متأخرة لفؤاد علام عن طبيعة هذه الاتصالات ● حديث فؤاد علام عن الذين مهدوا للائتلاف بين السادات والإخوان بعد توليه السلطة، تقارير الأمن حول مؤتمرات شعبية يحضرها قادة الإخوان، دور محمد عثمان إسماعيل، انتقاده لهذا الدور ● رأى فؤاد علام فى أن السياسة مظلة للأمن، تعليق المؤلف على هذا الرأى، رأى فؤاد علام فى جدوى أسلوب عبد الناصر وعقم أسلوب السادات، الحديث عن عبد العزيز كامل كيف تحول من واحد من أبرز قيادات الإخوان فى ١٩٥٤ إلى وزير للأوقاف فى عهد عبد الناصر، رأى صاحب المذكرات فى أن نجوم الإخوان فى السبعينيات لعبوا على الجميع ● تعليق المؤلف على بعض الأخطاء التاريخية والتعبيرية واللغوية غير

المقصودة فى الغالـب فى كتاب فؤاد علام ● خلو الكتاب من بعض الوثائق المشار إليهـا فـى نصوصـه ● عجب المؤلف من اهتمام صاحب المذكرات الزائد بمصطفى مشهـور ودوره فى حركة الإخـوان المسلمـين ● مجـاهرة صاحـب المذكـرات بأن المباحث دست على المرشـد الثانى الأستاذ الهضيبى مجموعـة الفصول التى كونت كتابه «دعاة لاقضاة»، نجاح الأمن فى استغلال الجنـاح المعادى للتكفير فى محاصرة هذا الفـكر ● الخيوط التى كشفـت مؤامرة سيد قطب ● صاحـب المذكـرات يبدو وكأنه يناصب الشخصيات التـى يتحدث عنها عداء شخصياً ● تشكيـكه فى دور الإخوان فـى حرب ١٩٤٨ وفى المقـاومة ضد الإنجلـيز بعـد إلغاء معـاهدة ١٩٣٦ ●تأكيده على أن الإخوان لم يؤيدوا الـثورة إلا بعد أسبوع من وقوعها ● حـديثـه عن سـيد قطب، إعـدامه، انفـعالاته قبـل الإعدام ●رأى صـاحـب المذكـرات فـى تخطيط سيد قطب لمؤامرة قلب نظام الحكم فى ١٩٦٥، رأى صاحب المذكرات أن الأوهام (!!) هـى التى قتـلت سيد قـطب، رأيه فى عـمر التـلمسانـى أنه العميل المزدوج، خطورة هذا الرأى من وجـهة نظر المؤلف ● حيرة صاحـب المذكرات فى مدى علاقة التلمسانـى والنبوى إسماعيل ● رأيه فى السيدة زينـب الغزالى، تعالى نظرته إليهـا، رأيه أن مشكلتها فى خيالـها الواسع، احتكاكه الشخصـى بها، لقاؤها الأخير مـن أجل التمويـه على طبع كتـاب « معالم فى الـطريق» ● حـديـثـه عـن المستشار علـى جريشة، علاقته المبكرة به ، كـيف تسبب جريشة فى ضيـاع مستقبل أحد زملاء صاحب المذكـرات، زمالة فى السويس، زيارة على جـريشة لفؤاد علام أثناء القـبض على الإخوان فى ١٩٦٥ ، «علـى جريشة حاول أن يورطنـى فى أثناء التحقيق معـه فى السجن الحربى» ● رد جريشة على فؤاد عـلام، المستشار هريدى الذى حكم لجريشة بالتعويض فى قضية التعـذيب يعمل بالفعل فـى مكتـب علـى جريشـة!! ● لقاء فؤاد علام بجريشة فى ألمانيا الغربية من أجل إجهاض مظاهرات الإخوان ضد رئيس الجمهوريـة عند زيارته لألمـانيا ● حديـثه عـن أحمـد رائف: ناصرى وإخوانى، إكـثاره من نقل نصوص أحمـد رائف إليه فى خطاباتـه، انطباع المؤلف عن حديث صاحب المذكرات عن أحمد رائف: القضية أكبر من هذا.

الأمن القومى لمصر

يتضمن هذا الكتاب مدارسة تاريخية ودراسة نقدية لستة كتب تتضمن مذكرات ستة من قادة الأمن القومى، أربعة منهم تولوا رئاسة المخابرات العامة وكانوا هم رؤساءها الأربعة الأول، وهم على الترتيب الزمنى: صلاح نصر ، وأمين هويدى ، ومحمد حافظ إسماعيل ، وأحمد كامل، واثنان منهم من قادة المباحث العامة، أولهما كان رئيساً للجهاز وهو اللواء حسن طلعت، والثانى هو اللواء فؤاد علام وصل إلى منصب نائب رئيس الجهاز.

وعلى حين تخرج الأربعة الأولون من الكلية الحربية، فإن الآخرين تخرجا بالطبع من كلية الشرطة.

أما من حيث الدفعات فقد كان محمد حافظ إسماعيل أسبق وأقدم من صلاح نصر وأمين هويدى وأحمد كامل، على حين يمضى الترتيب فيما عدا ذلك بترتيب تخرجهم فصلاح نصر أقدم من أمين هويدى الذى هو أقدم من أحمد كامل.

وعلى حين كان أمين هويدى عضواً فى مجلس الوزراء قبل توليه شئون المخابرات، فقد كان أحمد كامل محافظاً للإسكندرية، وكان محمد حافظ إسماعيل سفيراً لبلاده فى باريس، أما صلاح نصر فقد كان مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة.

وهذه مجرد أضواء جانبية نحاول أن نفهم بها الجو العام الذى أحاط بتداول هذا المنصب. لكن ما يعنينا ويعنى القارئ بصفة أكثر فى هذه المذكرات هو مدى تواؤمها مع الصدور عن رجال مسئولين مسئولية كاملة عن هذه الأجهزة.

نحن إذن موجهون بحكم « القارئ » إلى اختبار هذه النصوص من حيث دقة المعلومات ومن حيث التزامها بالتوجهات القومية الكبرى لهذا الوطن. ومن طريف ما يمكن أن يتأمله القارئ للتاريخ (أى تاريخ) أن يفاجأ هؤلاء القادة أنفسهم بتحولات كبرى فى التوجهات السياسية لوطنهم، بينما هم هم لم تتغير أشخاصهم، لكن هذا المعنى على مستوى الأدب والدراما يتحول إلى أرض خصبة تنبت فيها المشاعر والانفعالات ، وتثمر كثيراً من الآراء والرؤى، وهذا هو ما نجده بالفعل فى المذكرات التى بين أيدينا ونحن نتأمل طيفاً واسعاً من ردود الأفعال المعبرة عن مشاعر حقيقية وصادقة وإن لم تكن ـ فى بعض الأحيان ـ موضوعية أو منطقية.

لست أحب أن أستبق نصوص الكتاب فأشير إلى العصبية التى تنتاب حسن طلعت حين يرى أفكاره فى تنظيم الشرطة على سبيل المثال وقد عدل عنها تماماً فى عهد جديد إلى أفكار أخرى ، فلا يكون رد فعله تجاه هذا إلا أن يصف العهد الجديد بأنه عهد الديمقراطية الزائفة!!

لست أحب أيضاً أن أستبق الكتاب وأن أقارن للقارئ بين موقفى محمد حافظ إسماعيل وأمين هويدى من زملائهما، فحافظ إسماعيل يتلمس المزايا ويتحسسها قبل أن يفكر فى توجيه أى نقد خفيف فإذا وجه نقده جعله غير مباشر، بينما أمين هويدى يصب انتقاداته صباً على زملائه الوزراء وعلى سلوكهم فى مجلس الوزراء، وكلا الرجلين ضابط وكلاهما تولى رئاسة المخابرات وكلاهما كان وزيراً للدولة!! ومع هذا فإن أمين هويدى يبدو للقارئ أكثر صدقا وأصدق انفعالا وأقرب إلى التشويق والتصديق على الرغم من الإعجاب بخلق محمد حافظ إسماعيل وأدبه.

ولست أحب أيضاً أن أقارن بين فؤاد علام حين يكتب تاريخاً للمرحلة الأولى من الإخوان ينتقيه هو ويفرضه علينا دون أن يكون قد شارك فى كتابته أو فى صنعه أو فى شهوده، وبين حسن طلعت الذى يشتبه فى المجرم ويمسك به ويقدمه للشرطة لكنه يأبى أن يذكر لنا اسمه لأنه لا يعرف إلى أى طريق انتهى التحقيق، وهو لا يريد ـ كما يقول لنا ـ أن يعذب ضميره، وهو لا يفعل هذا مرة واحدة وإنما أكثر من مرة، ومع كل هذا الالتزام الخُلقى الصارم، فإنه لا يمانع أن يهاجم السادات بالشبهات التى لم تثر إلا بعد وفاته!!

ولست أحب (للمرة الرابعة) أن أستبق الكتاب لأنبه إلى ذوبان شخصية صلاح نصر فى الأحداث أو تذويبه نفسه فيها، بينما محمد حافظ إسماعيل يجد نفسه فى كل ذرة

سواء شعر أم أحس أم شارك أم ندم أم انتقد أم قلق أم تضجر، على حين يفرض علينا أمين هويدى وجوده الحقيقى بأكثر مما كان، لكن دون أن تنتابه النرجسية أو الأنانية أو الشوفونية ولا حتى الادعاء! إنما هو يتحدث عن أدوار فى وسع الإنسان أن يؤديها من حيث إنه إنسان، وأدوار أخرى يفشل هو فى الاستمرار فى أدائها لأنه أيضا إنسان، ومع ذلك فهو موجود على الدوام على الرغم من أن اسمه (وهو المبتدأ) محذوف من عنوان الكتاب. ثم قارن هذا الموقف لأمين هويدى حين يحذف اسمه والضمير الدال على الاسم ومع هذا فإنك تراه فى كل فقرة .. قارن هذا الموقف بموقف فؤاد علام الذى يضع ضمير المتكلم المفرد فى عنوان الكتاب ليكون إحدى كلمتيه ومع هذا فإنه يتنازل عن أن يوجد نفسه فى خضم الأحداث ، مكتفيا بالتوحد مع الجهاز الأمنى الذى ينتمى إليه ، وكأنه أصبح هو الجهاز ، وكأن الجهاز أصبح هو .

وسوف نلاحظ فى هذه المذكرات جميعاً أن مفهوم الأمن القومى الحقيقى يكاد يكون غائباً ، فإن وجد فإنه يكاد يكون غائماً، فلا أحد فى هذه المذكرات يتنبه إلى أدوار العلم والبحث العلمى والتقدم العلمى فى تحقيق الأمن القومى الحقيقى، وفى تحقيق كفاية الإنتاج، وفى تحقيق تطوير السلاح ووسائل الدفاع، ولا أحد يهتم بدور العلم والتكنولوچيا والعلوم الإنسانية والتربية والإعلام فى الدفاع الاجتماعى.. ومع هذا فليس من حقنا أن نتعالى أبداً على كتاب هذه المذكرات وأصحابها، وأن نزعم أننا نحيط بما لم يحيطوا به، فلربما كانت ظروفهم وزمنهم بل وتربيتهم ومشاهداتهم وكادرهم وأداؤهم الوظيفى حائلاً بينهم وبين أن يصلوا إلى جوهر الحقيقة التى أصبح أبناؤنا الآن يعرفونها فيما يتعلق بقضية ومفهوم الأمن القومى.

وإذا كان العلم غائباً تماماً عن مفهوم الأمن القومى فى أذهان كتاب هذه المذكرات، فإن الاقتصاد يحظى بحظ قليل جداً وربما أن الاهتمام بالحديث عن اهتمام المخابرات بالجوانب الاقتصادية لا يرد هنا وإن ورد فى كتابين آخرين لاثنين من قادة المخابرات، ولحسن الحظ فقد تناولت هذين الكتابين في كتابين سابقين لى، وأنا أقصد حديث كمال حسن على (القاصد) فى كتابه «مشاوير العمر»، وحديث عن عبدالفتاح أبو الفضل (العابر) عن محصول الصمغ السودانى واقتصادياته.

ولكن الأهم من ذلك أننا نلاحظ فى بعض هذه المذكرات اختلاط، بل وامتزاج قضية الأمن القومى بقضية التحرير الوطنى، ونحن نجد هذا واضحا فى أوليات مذكرات صلاح

نصر، ونجده كذلك فى مذكرات حسن طلعت الذى أتاحت له سنه معاشرة الإنجليز والسلطة الحكومية الإنجليزية، بل والاحتكاك بها.. ونجد هذا المعنى بالطبع فى مذكرات محمد حافظ إسماعيل الذى عاش مع الإنجليز فى مصر وفى بلدهم، كما نجده بصورة معقولة فى مذكرات أحمد كامل.

ثم نحن نجد قضية تحرير الأرض المحتلة فى ١٩٦٧ وهى تبرز بصورة واضحة ومؤثرة فى مذكرات أمين هويدى ومحمد حافظ إسماعيل، وعلى نحو ما فى مذكرات حسن طلعت، وإن كان محمد حافظ إسماعيل دونًا عن الآخرين قد شارك بقدر وافر فى تحقيق النصر.

أما مذكرات فؤاد علام فهى تقدم لنا صورة مثلى للأمن الداخلى المنعزل فى الحديث عنه عن استراتيجيات الحياة العالمية والعامة خارج الوطن، اللهم إلا عند حديثه المستطرد إلى تنظيم الإخوان العالمى.

وهكذا فإننا فى مذكرات فؤاد علام دونا عن مذكرات الخمسة السابقين، نحس أن الأمن هو المهدد، على حين نحس فى مذكرات الخمسة بأن مصر هى المهددة، وليس هذا مجالاً لامتياز فؤاد علام وليس كذلك مجالاً لانتقاده، إنما هو قد كتب مذكراته هكذا لأنه قضى حياته الوظيفية هكذا ولابد بالطبع وبالعقل وبالمنطق من أن يكون فى الحياة من هو هكذا.

ونحن لحسن الحظ نرى أصحاب هذه المذكرات وهم يؤكدون معنى وظائفهم فى مقدمات كتبهم، بل وفى عناوين هذه الكتب، وكل منهم صادق لحسن الحظ: فحافظ إسماعيل معنى بأمن مصر القومى وتحدياته وهكذا يأتى عنوان كتابه، أما صلاح نصر فمعنى بثورة مصر ومسيرتها وتأمين هذه المسيرة من وجهة نظره حتى لا يكون مصيرها خلافاً لما يتمنى أو لما كان يتوقع، وهكذا يأتى عنوان كتابه «ثورة يوليو بين المسير والمصير» وكأنه يعبر بالإسقاط عن إشفاقه على نفسه من المصير الذى انتهى إليه والذى لم يكن ليتصور أن تكون فيه نهاية عهده بالسلطة وبالقوة وبالمجد بل وبالقدرة على التأثير والتعبير.

وأحمد كامل لا يكاد يصدق أنه كان مديراً للمخابرات العامة مع أنه تولى هذا المنصب لفترة كانت بمثابة انتقال تام من عهد إلى عهد، أو من ثورة إلى ثورة حسبما يروق لأصحاب الثورة الثانية أن يتحدثوا.. وهكذا فهو يؤكد فى العنوان على منصبه وعلى المخابرات وعلى أن معه بعض الأوراق!.

وحسن طلعت بتواضعه والتزامه المهنى يصور نفسه فى خدمة الأمن السياسى ليس إلا.

أما فؤاد علام فيختزل القضية بل والمسئولية المهنية (شأن ما حدث مع كل زملائه من كبار ضباط الأمن السياسى فى جيله) إلى الصراع أو التعامل أو المجابهة مع التنظيمات التى نسبت إلى الإخوان أو خرجت من عباءة الإخوان أو صنفت ووصفت على أنها من الإخوان.

أما أمين هويدى دونا عنهم جميعاً فيرى أن مهمته كانت أكبر من المخابرات ومن الأمن القومى، لأنه كان مسئولاً أيضا فى ذلك الوقت عن شئون مجلس الوزراء وعن وزارة الحربية وعضواً فى لجنة غير معلنة لتسيير أمور الدولة العليا، لهذا فهو يختار عنوانا أقرب ما يكون إلى الإيحاء الصادق: «مع عبدالناصر» وهو عنوان يبدو مفتوح الدلالة والتدليل قادراً على الإيحاء بمعان كثيرة بدءاً من المشاركة إلى المشاهدة إلى الصحبة وانتهاء بأقل الدرجات وهى المعية فحسب .

وسوف نلاحظ أن نصف هؤلاء الذين نعرض مذكراتهم قد خرجوا من مناصبهم إلى السجن أو المعتقل مباشرة.

فقد اعتقل صلاح نصر فى أغسطس ١٩٦٧، وقدم للمحاكمة وحُكم عليه بالسجن أربعين عاماً(!!)، كما أن أحمد كامل اعتقل وهو مدير للمخابرات وقدم للمحاكمة فى قضية ١٥ مايو(!!)، أما حسن طلعت فقد اعتقل هو الآخر فى ١٥ مايو لكنه لم يقدم للمحاكمة.

وعلى حين اعتقل أمين هويدى وهو رابع هؤلاء إلا أنه لم يخرج من منصبه إلى الاعتقال مباشرة، فقد كان قد اعتزل منصبه كوزير للدولة فى أول عهد السادات عند تشكيل حكومة الدكتور محمود فوزى فى نوفمبر ١٩٧٠ .. لكنه مع ذلك اعتقل مع مجموعة ١٥ مايو، وإن كان قد بقى عضواً فى مجلس الأمة فلم تسقط عنه العضوية مع من أسقطت عنهم فى ذلك اليوم، وسنرى ـ فى الكتاب ـ تفاصيل ذلك وتفسيرات أمين هويدى لما حدث.

كذلك فسوف نلاحظ أن هذه الكتب لم تنشر إلا فى عهد الرئيس مبارك بل وبعد بداية هذا العهد بفترة ليست بالقصيرة ، ولست فى حاجة إلى أن أذكر أن كتاب هذه الكتب قد شعروا بطمأنينة كانت كفيلة لهم بالأمن، أو بالشعور به، أو بإمكان وجوده حتى بعد أن ينشروا على الناس ما كانوا يتخوفون من نشره فى فترة سابقة أو فى فترات سابقة .. وليس

معنى هذا أن هذه الكتب لم تؤلف بغرض الغض من قدر السادات أو من قدر عبد الناصر على نحو ما حدث من كتب يعرفها القراء جميعا ، وليس معنى هذا أن هذه الكتب لم تبرأ من أن تعمد في بعض فقراتها أو بعض صفحاتها إلى مثل هذا الغرض عندما أتيحت الفرصة أو عندما أتيحت فرصة لافتعال الفرصة!! ولكن هذا لم يكن بالقطع هدفها الأول والأخير.. ولهذا فإني أكرر على ما يعنينا من أمر هذا التوقيت الزمني الذي نشرت فيه وهو أنها نشرت في فترة النضج السياسي الذي كان كفيلاً باختيار الألفاظ المعبرة بعيداً عن أساليب الخطابة والادعاء والمرافعة ، وإني لأشهد أن هذه المذكرات جميعاً قد تحلت بهذا الخلق إلى حد بعيد .

بقي أن أذكر أني تناولت مذكرات اللواء حسن أبو باشا في أحد أبواب كتابي «مذكرات وزراء الثورة » ولولا أني لا أحب ولم أتعود حتى الآن أن أكرر باباً من أبواب كتبي في أكثر من كتاب لكان لذلك الباب مكان في هذا الكتاب .

كذلك فإني قد تناولت من قبل كتاباً مهماً يحمل عنواناً يجعل من الحتمي أن تندرج كتابتي عنه في هذا الكتاب، وأنا أقصد كتاب «كنت نائباً لرئيس المخابرات» لمؤلفه محمد عبدالفتاح أبو الفضل. وهو الكتاب الذي كتبت عنه الباب السادس من كتابي «مذكرات الضباط الأحرار»، ولست أستطيع أن أتجاهل أني وجدت الجزء الأكبر من هذا الكتاب أميل إلى الحديث عن قضايا مهمة تخص الضباط الأحرار بأكثر من حديثه عن نشاطه في المخابرات. ولعل القارئ إذا ما رجع إلى كتابه وكتابي يجد ما أردت أن أعبر عنه من هذا المعنى. ومع هذا فلولا أني لا أحب ولم أتعود حتى الآن أن اكرر باباً من أبواب كتبي في أكثر من كتاب لكان لذلك الباب مكان في هذا الكتاب.

أما كتاب كمال حسن على «مشاوير العمر» الذي خصصت له الباب الأول من كتاب «مذكرات وزراء الثورة» فيضم فصلاً مهماً جداً عن نشاطه في المخابرات، وقد أشرت إلى بعض ما فيه في الباب الأول من الكتاب المشار إليه. ومع هذا فلولا أني لا أحب ولم أتعود حتى الآن أن أكرر باباً من أبواب كتبي في أكثر من كتاب لكان لذلك الباب مكان في هذا الكتاب.

ولعلي أجد نفسي مدفوعاً إلى أن أنبه إلى السبب الذي يجعلني أشير إلى هذا كله وهو الدوائر المتداخلة مابين كل قطاعات العمل الوطني، سواء في الحكومة أو القوات المسلحة أو الشرطة أو المخابرات أو في أي مجال آخر.

بقى أن أذكر كذلك أن كتـابتى لأبواب هذا الكتاب قد امتدت إلى ما يـقرب من ثمانية أعوام (١٩٩١ ـ ١٩٩٩)، وبالطبـع فإنها لم تستغرق هـذه المدة كلها ، ولكنها كـالعهد بى فيما أكـتب توزعت وتكررت عـلى مدى هذه الفتـرة الزمنية غيـر القصيرة ، ولعـل القارئ يدرك هـذا حيـن يرانى وأنـا أراجع نفـسى فـى كثيـر من نـصوصى الـتى عرضـتهـا له أو النصوص التى عرضت له بها أفكار أصحاب المذكرات .

وإنى لسعيد بعد هذا كله أيما سعادة أن يسر الله لى الانتهاء من كتابة هذه المقدمة ، وقد بدأت كتـابتها منـذ أكثر من شهـرين ، وإنى لسـعيد أيضا أن هـذا العمل المتـواضع سوف ينضم إلى مجـموعة كتبى التى سبقتـه ، وإنى لأدعو الله سبحانه وتعـالى وهو وحده القادر المقتدر - أن يمدنى بعون منه حتى أستطيع عن قريب أن أنجز ما بدأته من كتب أخرى حتى تكتمل زوايا الرؤية ، وأركان الكتابة، ودائرة الإحاطة .

والله سـبحانه وتعالـى أسأل مرة ثانية وثـالثة أن يعيـننى على نفـسى، وأن يعيننـى على عملى، وأن يعيننى على شكر نعمه وآلائه ،وعلى الوفاء بحق وطنى ومواطنى علىّ ،ولست أظننى قادراً على بعض هذا كله إلا أن يتغمدنى بفضله وكرمه وتوفيقه ورحمته .

د. محمد الجوادى

مذكرات قادة المخابرات والمباحث

الأمن القومي لمصر

1

أمن مصر القومي في عصر التحديات

محمد حافظ إسماعيل

دار الخيال

أمن مصر القومى
فى عصر التحديات
محمد حافظ إسماعيل

(١)

فى تاريخنا المعاصر يبرز اسم حافظ إسماعيل ويبقى ويخلد كواحد من القلائل الذين تركوا بصمات واضحة فى أكثر من منصب من المناصب الحساسة: فى رئاسة المخابرات أو وزارة الدولة للشئون الخارجية، ورئاسة ديوان رئيس الجمهورية، وكمستشار للرئيس للأمن القومى (وهو المنصب الذى لم يتوله أحد قبله ولا بعده)، ومن قبل هذا كله ومن بعده أيضا كسفير بارز ونشط ومنتم ومؤثر، ثم من قبل هذا كله كمدير لمكتب القائد العام للقوات المسلحة فى بدايات الثورة وكمسئول أول عن وزارة الخارجية وديوانها فى الستينيات.

وليس فى تاريخنا المعاصر كله مثله ممن ينبئ تاريخه الوظيفى عن ثقة شديدة بالنفس وتواضع نادر فى قبول مناصب أقل من مكانته وتحت رئاسة بعض من هم أقل من كفايته وقدراته.

وطوال هذا التاريخ الحافل على مدى ستين عاما منذ تخرجه فى عام ١٩٣٧ وحتى وفاته فى مطلع عام ١٩٩٧، ظل هذا الرجل رضىّ النفس، رفيع الخلق، مخلصا إلى أبعد

حدود الإخلاص لقضايا أمته ونهضتها وجهادها فى سبيل مستقبلها القريب والبعيد، وفى سبيل الحفاظ على أمنها القومى.

كان أول دفعته حين تخرج فى الكلية الحربية فى نهاية العهد الذى كان القبول بها مقصورا على طبقات معينة، وكان بمثابة «ابن قيم الجوزية » فى هذه المدرسة. فقد كان والده مدير المدرسة الحربية، وفى مرحلة مبكرة من حياته حصل على شهادة كلية أركان الحرب من انجلترا وأثبت هناك (عام ١٩٤٤) تفوقا واضحا.. ولو تأملنا التاريخ بطريقة الافتراضات فقد كان الطريق منفسحا تماما أمام محمد حافظ إسماعيل ليكون الرجل الأول فى القوات المسلحة المصرية لعقد من الزمان على أقل تقدير، ولكن الثورة قامت وكان قادتها جميعا من التالين لهذا الرجل العظيم فى كل الأقدميات، وهكذا أصبح عليه أن يوازن بين راحة البال والانفصال عن مؤسسته المهنية من ناحية، وبين الولاء لوطنه وتحمل الآثار الجانبية للظروف الجديدة من ناحية أخرى، ويبدو أن التزامه الداخلى وثقته الشديدة فى نفسه وقدراته قد دفعته إلى قبول الخيار الثانى. وهكذا قبل أول دفعة ٣٧ أن يكون مديرا لمكتب القائد العام عبدالحكيم عامر، الذى كان شبه الأخير فى دفعة ١٩٣٩، ومع هذا فإن حافظ إسماعيل ينصف عبدالحكيم عامر بما لم ينصفه به كل الذين استظلوا بظله!! وهو ـ فى مذكراته التى نعرض لها فى هذا الباب ـ صاحب الصورة الجميلة التى يقول فيها إن عبدالحكيم عامر كان يذكره بصور قدماء المصريين فى معابدهم وهم يجمعون بين هذا الطول وهذه السمرة! ومع الستينيات آثرت الثورة أن تنتقل به إلى وزارة الخارجية (سبتمبر عام ١٩٦٠)، بعدما كان وصل إلى رئاسة أركان حرب القيادة المشتركة بين مصر وسوريا والأردن والسعودية، وبعدما كان قد شارك فى صفقة الأسلحة التشيكية وفى المحادثات المتعددة حول تسليح الجيش المصرى وفى مباحثات تمويل السد العالى كذلك.

وفيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٦٤ عمل حافظ إسماعيل وكيلا لوزارة الخارجية مع وزيرها الدكتور محمود فوزى، وهو أيضا ـ فى مذكراته التى نعرض لها فى هذا الباب ـ صاحب أبلغ وصف يعبر به عن شخصية الدكتور فوزى التى اختلف حولها الكثيرون، وذلك حين يقول فى مذكراته ما معناه إنه كان يعرف الأبيض والأسود، وبعمله مع الدكتور فوزى عرف الدرجات والألوان الرمادية، ثم عمل حافظ إسماعيل سفيرا فى لندن (عام ١٩٦٤) وإيطاليا(عام ١٩٦٧) وفرنسا (عام ١٩٦٨)، وذلك قبل أن يختار كرئيس للمخابرات العامة فى نفس الوقت الذى أجرى فيه آخر تعديل وزارى فى نهاية عهد الرئيس عبد الناصر (أبريل عام ١٩٧٠).

ثم كان حافظ إسماعيل بمثابة أول وزير فى عهد الرئيس السادات، أو كان واحدا من أول مجموعة دخلت الوزارة فى عهده فى نوفمبر عام ١٩٧٠، وقبل أقل من عام انتقل إلى رئاسة الجمهورية (سبتمبر ١٩٧١) بدرجة نائب رئيس وزراء ليكون مستشارا للرئيس للأمن القومى حتى عام ١٩٧٤، حيث شارك بكل فعالية وفكر وجهد فى صنع نصر أكتوبر ١٩٧٣.

وفى كل هذه المناصب وطوال هذه الرحلة، تمتع حافظ إسماعيل بشخصية قوية ملتزمة لا تتخلى على الإطلاق عن رفيع الخلق فى كل اللحظات، ولا عن الالتزام الشديد فى معالجة كل القضايا الوطنية، وكان دءوبا فى العمل، جادا، شديدا على نفسه، حريصا على الابتعاد عن الخطأ بكل المعانى المحتملة للخطأ.

وقد كتب هذا الرجل مذكراته فالتزم فيها بالصدق وبالموضوعية وبالبعد عن تمجيد الذات، وحين وجد موجات من الأفكار المضللة حول حرب أكتوبر وأدوار الرئيس السادات، لم يتردد فى أن يصحح هذه المفاهيم على صفحات الصحف، كذلك كان حريصا على أن يكتب فى «الأهرام» فى عام ١٩٨٦ عن علاقتنا بالاتحاد السوفيتى.

وفى كثير من الروايات أن الرئيس عبد الناصر كان يعد حافظ إسماعيل ليتولى قيادة القوات المسلحة المصرية فيما بعد حرب ١٩٦٧، وفى كل الأحوال فإن مكانة حافظ إسماعيل العسكرية والمدنية قد بلغت من الذرى ما لم يتحقق لأحد قبله، وقد بلغ القمة فى ثقة الرئيسين عبد الناصر والسادات به، ومع هذا لم يستخفه الفرح ولا الغرور ولم يسمح لنفسه أن تقوده إلى فرض ذاته فى أية لحظة من اللحظات، سواء كان فى السلطة أو بعيدا عنها.. وهو فى كل الأحوال طراز نادر اعتز بنفسه إلى أقصى حد دون أن يطلب من الناس أن يدفعوا نيابة عنه ثمن هذا الاعتزاز، ووثق بنفسه وقدراته إلى أقصى حد، ولكنه لم يكلف وطنه أى ثمن مقابل هذه الثقة.. وهو واحد من القلائل جدا الذين كانت رئاسة الوزارة أقرب إليهم من حبل الوريد، ولكنهم آثروا بها غيرهم دون أن يندموا ولو للحظة واحدة.. وحين يتأمل قارئ التاريخ وجود هذا الرجل فى تاريخنا المعاصر فسوف يدرك كيف كان النصر ممكنا رغم كثرة المتسرعين والنرجسيين والمسارعين إلى الارتباك أو الانفعال.

(٢)

نشر حافظ إسماعيل مذكراته تحت عنوان " أمن مصر القومى فى عصر التحديات، فى

كتاب صدر سنة ١٩٨٧ عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، وقد نشرتها صحيفتا القبس والأهرام .

ومذكراته فى هذا الكتاب الذى نتناوله فى هذا الباب ذات قيمة كبيرة من الناحيتين الإنسانية والتاريخية، وحتى أوضح هذه القيمة دون تنظير كثير، فإنه لو طلب منى اختيار مذكرات سياسية مصرية تترجم إلى اللغات الأخرى وتنشر فيها، لكانت هذه المذكرات من أول ما أختاره. ذلك أننا فيما نقرؤه فى هذه المذكرات نجد أنفسنا أمام إنسان متميز يتحدث إلينا حديثاً نفسياً صادقاً ودقيقاً، وينتقل بنا إلى أعماق النفس البشرية وهو يتنقل بنا فى التاريخ أو فى الزمان والمكان من حدث إلى حدث، ونحن نراه يرتقى بسلوكه ويرتقى بنا معه فى فهم السلوكيات الإنسانية، وهو يستحى من أن يوجه النقد تلو النقد لكثيرين، لكنه يفعل هذا بمنتهى الرقة والتواضع حتى ليخيل إلى القارئ أنه يمتدح الناس حين ينقدهم، ونحن نرى إنساناً يطل علينا من بين كل السطور التى تتضمنها هذه المذكرات، لكنه إنسان متأنسن إلى أبعد حدود الأنسنة،وهو قادر على أن يرى الخير والحق والجمال فى كثير من التصرفات التى تمر به وتمر بغيره دون أن ينتبه غيره إلى ما فيها، وهو قادر على إثبات الإيجابيات، بل إنه فى هذا الشأو يبلغ ما لا يبلغه غيره، وهو يعترف بمشاعر القلق والخوف والإحباط والضجر والريبة حين تنتابه وحين يظن غيره من المتألهين أنهم لم يمروا بها ولم تمر بهم.

وبعد ذلك كله فلصاحب هذه المذكرات مكانة متميزة جداً فى تاريخنا المعاصر، وقد أشرنا إليها فى المقدمة، ولا مانع من أن نعيد التأمل فيها مرة أخرى من ناحية الكادر المهنى الذى سيحكم فهمنا وتحليلنا لهذه المذكرات، فقبل الثورة كان قد تخرج فى الكلية الحربية وابتعث إلى انجلترا مرتين لمدة عامين، وهكذا كان ينتظره مستقبل باهر جداً فى القوات المسلحة لو أن الثورة لم تندلع،فقد كان مرشحاً ـ بحكم أقدميته المبكرة وتخرجه المبكر فى كليتى أركان الحرب المصرية ثم الإنجليزية وسنه الصغيرة إذا ما قورن بزملائه ـ لأن يتولى قيادة الثورة المسلحة عندما تتقادم السنون ويصل أبناء جيله إلى مواقع المسئولية وأن يظل فى مثل هذا المنصب لمدة ليست بالقصيرة، وصحيح أنه ربما لم يكن يفكر فى ذلك، لكن ليس لدينا دليل على أنه لم يكن واعياً لهذا المعنى.

وعلى كل الأحوال قامت الثورة، ولم يكن هناك شيء ضد هذا الرجل، بل بالعكس كان هناك احترام وتقدير يستحوذ عليهما بين الجيل الذى منه قادة الثورة كله، ولربما كانت تنتابه فكرة الابتعاد عن كادر العسكرية بعدما أصبح موقعه فيه أقل تميزاً بحكم استيلاء صناع الثورة على مواقع التأثير، لكنه كما ذكرنا فى المقدمة آثر الولاء لوطنه وللعسكرية

حتى تحت قيادة من هم أحدث منه ومن هم أقل كفاءة ، معتمداً فى هذا الموقف الجديد على ثقته فى نفسه وقدراته، وهكذا حرصت الثورة أيضاً على الإفادة منه فى موقع يوازى أو يكافئ قدراته العسكرية فاختير بعد فترة قصيرة مديراً لمكتب المشير عبدالحكيم عامر، وكان مسئولاً عن كل النواحى الفنية والعسكرية، على حين كانت الأمور السياسية أو الإدارية أو ذات الصلة بالعلاقات العامة من مسئولية آخرين، وكان اللمعان والنفوذ بالطبع من نصيب هؤلاء الآخرين، ولم يتبرم حافظ إسماعيل أو يتضجر من هذا الوضع.

وبعد ذلك وفى بداية الستينيات اختير حافظ إسماعيل ليكون وكيلاً لوزارة الخارجية فى تنظيم جديد اعتمد على الإفادة من ثلاث شخصيات : الدكتور فوزى وزير الخارجية، وحسين ذو الفقار صبرى نائباً للوزير (وهو عسكرى من الضباط الأحرار) وحافظ إسماعيل وكيلاً للوزارة. ويشهد كثيرون من الدبلوماسيين أن تنظيم الوزارة وهيكلها مازال يحمل البصمات التى أضفاها عليه حافظ إسماعيل فى تلك الفترة التى تولى فيها شئونها.

ثم كان من الطبيعى أن يخرج حافظ إسماعيل للعمل كسفير لبلاده فى الخارج وقد عمل كما ذكرنا سفيراً فى لندن وروما وباريس.

وفيما بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وفى أثناء بحث عبدالناصر عن حلول لجوانب الأزمة ومنها المعركة والقوات المسلحة، فكر الرئيس الراحل فى الاستعانة بحافظ إسماعيل فى قيادة القوات المسلحة المصرية، وهكذا اختاره لتولى منصب مدير المخابرات العامة فى أبريل ١٩٧٠، تمهيداً لمثل هذه الخطوة، ولنفترض الآن أن هذا التعيين فى المخابرات لم يكن تمهيدا لتولى قيادة الجيش على نحو ما شكك البعض، فقد تولى صاحب هذه المذكرات رئاسة المخابرات بالفعل ثم تولى ما هو أرفع من هذا من مناصب عليا ترتبط بتنظيم الأمن القومى كله.

وفى أول عهد السادات مباشرة كان الرئيس الجديد حريصاً على وجود حافظ إسماعيل فى مجلس الوزراء، وهكذا عين كوزير للدولة فى وزارة الدكتور محمود فوزى الثانية (نوفمبر ١٩٧٠).

وقبل أن يمضى عام كان السادات يمهد لحافظ إسماعيل تولى منصب لم يتوله أحد من قبله ولا من بعده، وهو مستشار الرئيس للأمن القومى، فإذا ما تذكرنا أن العلاقة بين لفظى الأمن القومى والمخابرات فى الفكر السياسى المصرى المعاصر تكاد تكون علاقة الترادف أو التطابق (مع أن الأمن القومى أعم وأشمل من المخابرات بالطبع) ، أدركنا المكانة الفريدة التى تمتع بها حافظ إسماعيل حتى بين قادة المخابرات ورؤساء هذا الجهاز المهم والخطير.

وقد تولى حافظ إسماعيل فى هذا الموقع مهمة بالغة الحيوية والصعوبة والخطورة،

وكانت مهمته هذه وأداؤه لها بصورة نموذجية وعبقرية من أحد الأسباب المهمة لتميز الأداء المصرى فى معركة أكتوبر ١٩٧٣ . وسوف نجد فى صفحات مذكراته كثيراً من التفصيلات المهمة التى تدلنا على مدى التوفيق الذى حظيت به جهود هذا الرجل ومدى الجهد والإخلاص اللذين بذلهما.

وقد بلغ الأمر بالسادات أن يسميه «كيسنجر بتاعى» [راجع الباب الخاص مذكرات محمد عبدالسلام الزيات فى كتابى مذكرات رجال القانون والقضاء] إشارة إلى أن منصبه يوازى منصب كيسنجر، فى الإدارة الأمريكية، ولست أبالغ حين أقول إن دور حافظ إسماعيل الذى أداه لبلاده لا يقل عن الدور الذى أداه كيسنجر للولايات المتحدة الأمريكية أو لإسرائيل.

ولست أبالغ أيضاً حين أقول إن أداء حافظ إسماعيل فى منصبه كان أكثر إخلاصاً وتفهماً من أداء كيسنجر، أقول هذا مع وعيى التام بإمكانات كيسنجر النظرية الهائلة وبالأجهزة المعاونة له وبمكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى حين لقى حافظ إسماعيل ترحيباً بدوره من قيادة الجيش المصرى ومن وزارة الخارجية والمخابرات، إلا أن متاعبه الحقيقية برزت من أن محمد حسنين هيكل فيما كتبه عن حرب ١٩٧٣ كان ينفس عليه الدور الذى أداه لبلاده، وهو لا يفتأ يعرض بالقناة التى كانت تتم الاتصالات من خلالها بحافظ إسماعيل وبالأمريكيين ويسميها القناة السرية، ويلقى على عاتق هذه القناة بكثير من المسئولية عن كثير مما يقدمه هيكل للقراء على أنه أخطاء بينما هو تكتيكات وهو خير من يعرف هذا ولكن حقده على السادات ومشاعره الحاقدة فرضت عليه المضى فى هذا النفق المظلم الذى يكاد يخرج به عن الوطنية وعن العقلانية بعد أن خرج به تماماً عن الموضوعية وعن الأمانة وعن الحقيقة فى كل ما يتعلق بهذا النصر المجيد !

وقد تجلى هذا للقراء جميعاً منذ شهور قليلة فى القصة أو الضجة التى أثيرت بخبث متعمد وحقد واضح حول الخطاب الذى بعث به حافظ إسماعيل بتكليف من السادات إلى كيسنجر فى الأيام الأولى للحرب، ومع وضوح الحق فى صف السادات ومحمد حافظ إسماعيل فإن هيكل لم يعتذر ولم يرد، وبعدما تلقى منه صلاح منتصر رداً آثر هو (أى هيكل) أن يحجبه. ولا يكف هيكل عن تذكيرنا فى كل كتاب جديد بأنه هو الذى كان من المفروض أن تتم معه هذه الاتصالات التى تمت مع محمد حافظ إسماعيل باعتباره هو المؤهل لأن يكون نظير كيسنجر وليس حافظ إسماعيل، وعندى أن كليهما (أى حافظ إسماعيل وهيكل وليس حافظ إسماعيل فقط) يفوقان كيسنجر فى مجموع قدراتهما

وإنجازاتهما.. ولكن هيكل للأسف الشديد منـجذب إلى الأضواء بأكثر مما ينبغى، وبخاصة بعدما انحسرت عنه، مع أنه قضى فى الأضواء فـى تاريخ وطنه أضعاف ما قضى كيسنجر، كما أنـه قضاها فـى هدوء حين لم تـكن هناك معـارضة ولا أراجيف ولا أدنـى صورة من صور الانتقادات .. ولله فى خلقه شئون.

لهذا كلـه ولغيره من الأسباب الـتى سيدركها الـقارئ على مدى صفحـات هذا الباب تصبح لمذكرات حافظ إسمـاعيل أهمية كبرى من حيث تناوله تاريخـنا القومى المعاصر من وجهة نظر رجـل ظل مسئولاً عن الأمن القومى ولـو بصورة جزئية ولكنها كـبيرة فى أربع مراحل من حياته، سواء كمدير لمكتب القـائد العام للقوات المسلحة، ومسئول (ربما الأول) عن سيـاسات التسلـيح والتطويـر، ثم كوكيل مـحرك لوزارة الخارجيـة كلها.. ثم كـرئيس للمخابرات نفسها، ثم كمستشار للأمن القـومى فى أثناء حرب أكتوبر وفيما قبلها وبعدها مباشرة، فضلاً عن تنظيم ديوان رياسة الجمهورية فى ذات الوقت. وهو بعد ذلك كله (كما سنرى) مرشـح لأن يكون وزيراً للحربـية وقائداً عاماً لـلقوات المسلحة المـصرية(ذات مرة) ولكنه يبدى تخوفـه.. ومرشح مرة أخرى لأن يكون رئيساً للوزراء لكنه يـستمهل الرئيس، ثم إذا أنبأه الرئـيس بتأجيل الفكرة لا ينـكر أن مشاعره لم تكن عدم الرضـا (انظر إلى هذه الدقـة: لم تكـن عدم الرضـا.. فهو لم يـقل استـراح أو انشرح صـدره)... ألا يذكرنـا هذا بالنصوص الإنجليزية التى تحرص على التفريق بين الإثبات والنفى، وبين نفى الكل وإثبات البعض.

(٣)

سوف نرى حافظ إسماعيل فى هذه المذكرات مهتما فعلاً بالمهمة التى قدر له أن يشارك فيها مشاركات فعالـة عبر مسيرة حياته وهى الأمن القومى لمصر عـلى الرغم من التحديات التى واجهت هـذا الأمن وسوف يذكرنا عنوان مذكـراته بعنوان مذكرات إسماعـيل فهمى التـى صدرت قبـله وهو « التـفاوض من أجـل السلام فـى الشرق الأوسط » كـما سنـجد بطرس غالى وقد أصدر مذكراته بعد الرجليـن وجعل عنوانها « طريق مصر إلى القدس »، وهكذا تصبح الأحداث والتجارب والخبرات والذكريات الشخصية جزءاً من نسيج طويل يتعرض لـقضية جوهريـة كأنما حياة الشـخص هى السدى للـمذكرات وكأنما القـضية هى اللحمة لها .

ولست أستطيع أن أتجاهل مدى الصدق الشديد ومدى التوفيق العظيم فى اختيار حافظ إسماعيل لهذا العنوان بالذات لمذكراته، وإنـى لأعتقد أنه لولا إسهامات هذا الرجل الممتدة فى هذا المجال ما كان قادراً على أن يصل إلى مثل هذا العنوان ، ولربما شارك أنور السادات دون أن يدرى فى اختيار هذا الـعنوان لأنه كان صاحب فكرة المنصب الـذى أوجده ليشغله حافظ إسمـاعيل ولينسق له عـمل المؤسسات الثلاث الـكبرى التى يرتبط بـها قرار الحرب والسلام وهى الخارجية والحـربية والمخابرات ، وقد كانت لحافظ إسماعيـل خبرات متقدمة فى المؤسسات الثلاث.

ومن الجديـر بالذكر أن كـمال حسن عـلى يشارك حـافظ إسماعـيل فى الحصـول على خبرات متقدمة فى هذه المؤسسات الثلاث ، ولربما يـتفوق كمال حسن على فيما وصل إليه من مواقع، فقد وصل إلى منصب وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة الذى لم يصل إليه حافظ إسماعيل [وإن كان قد وصل إلى منصـب مدير مكتب القائد العام] كما وصل إلى منصب وزير الخارجية الذى لم يصل إليه حافظ إسماعيل أيضا وإن كان قد وصل إلى منصب وزير دولة للشئون الخارجية فضلاً عن أنه تولى رئاسة الوزراء التى رشح لها حافظ إسماعيل لـساعات أو أيام قليلة ثـم عدل الرئيس عن ترشيـحه [على نحو ما سنـرى فيما يرويه هو فى هـذه المذكرات وغيره]. وعلى الرغم مـن هذا كله فإن قيمة حـافـظ إسماعيل فى العمـل فى المؤسسات الثلاث لاتـكاد تقل كثيراً عن قـيمة عمل كمال حـسن على وإن كانت تتفوق فى جزئية مهمة وهى أن حافظ إسماعيل حقق النجاح والتميز على الرغم من وجوده فى مواقع أقل مـن موقع الرجل الأول ، ونحن نفهم جيداً أن الـوصول إلى النجاح فى بلادنا مـن موقع الرجل الأول أسهـل بكثير من الوصـول إلى النجاح من مـوقع الرجل الثانى .

وفي هذه المذكرات يروى صاحبها أن الرئيس السادات كان هو الذى أخبره (وهو نائب للرئيس عـبدالناصر) بنية الـرئيس عبدالناصر فـى اختياره لموقع آخر غيـر رئاسة المخابرات التى عين فيها بالفعل وقد يكون الموقع الآخر أكثر أهمية مما يتوقع فيقول:

«عندمـا وصلت إلى القـاهرة فى منتـصف مايو، كان هدوء مـثير يسود المـنطقة، بيـنما أخذت العواصم المعنية فى مـراجعة مواقفها تمهيدا لتنظيم حركتها المـستقبلة. وكان الرئيس عبدالـناصر يتابـع علاجه فى الاتحاد الـسوفيتـى، فى انتظار رد فـعل الولايات المتـحدة تجاه مبـادرته فـى أول مايو. وعـلى هـذا فقد بـادرت بمقـابلة «نـائب رئـيس الجمـهوريـة» أنور السـادات، لكى يأذن لـى ببدء ممارسـة عملى الجـديد. ولقـد فاجأنى نـائب الرئيس خلال

مقابلتنا بالقول بأن الرئيس سيحدثنى عند عودته من الخارج، عن مهمتى المستقبلة. وفهمت من ذلك أن رئاستى للمخابرات العامة ليست سوى «مرحلة انتقالية».

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية، وفى انتظار عودة الرئيس وتحديد موعد لقائه ، عملت على الاستقرار فى منصبى الجديد».

هكذا قدر لحافظ إسماعيل أن يكون ثالث من يتولى رئاسة المخابرات العامة بعد صلاح نصر وأمين هويدى دون أن يسعى لهذا ودون أن يتصور حدوثه فى يوم من الأيام ، ولكن عبد الناصر العظيم كان يعده من خلال تولى هذا المنصب لما هو أهم ، وقد صرح عبد الناصر له بنواياه ، كما ألمح بها نائبه أنور السادات حين عاد حافظ إسماعيل من الخارج ليتولى منصبه الجديد بينما كان عبد الناصر فى الخارج ، ولابد أن نتوقع من صاحب هذه المذكرات أن يبدى رأيه فى فكرة المخابرات وطبيعتها فى مصر على نحو سريع وصريح وقد فعل وهذا هو رأيه فيما حدث فى المخابرات فى العهدين السابقين على عهده، أى عهد صلاح نصر وعهد أمين هويدى:

«كان جهاز المخابرات العامة قد تصدع فى يونيو ١٩٦٧، مع أنظمة ومؤسسات أخرى لم تستطع الصمود فى وجه العاصفة التى هبت على منطقتنا، وخلال الأعوام الثلاثة التالية، قام أمين هويدى بالإشراف على المخابرات العامة حيث عمل على ترتيب الأوضاع وإجراء التصحيحات الضرورية واستعادة الثقة بالنفس، تمهيداً لاستئناف «الجهاز» مهامه الأساسية ومسئولياته المحددة. وأصبح تعيينى لرئاسته الآن بمثابة نهاية للمرحلة الانتقالية وبدء مرحلة جديدة.

«ولم أكن قد مارست من قبل العمل فى مجال المخابرات على أى مستوى. ولهذا فقد اقتربت من مهمتى بكثير من التحفظ. فمع استعدادى للإسهام فى مجال المعلومات وتقييمها، لم أكن واثقاً من استعدادى للإسهام فى مجال الأمن على الجبهة الداخلية أو فى مجال العمليات الخاصة على الجبهة الخارجية. ولم تبعث فى نفسى الطمأنينة تلك القصة التى تحكى كيف استدعى الجنرال أوكتلك ـ القائد العام البريطانى فى الشرق الأوسط عام ١٩٤٢ ـ أحد مساعديه ليكلفه بمهام فرع المخابرات فى القيادة العامة. وعندما اعتذر الضابط قائلا إنه لا يعرف شيئاً عن المخابرات، أجابه أوكتلك بقوله: «إذن فأنت بالضبط الرجل الذى أنشده».

«ولكن المعركة السياسية ـ العسكرية التى كنا نخوضها كانت تحتم ضرورة أن أمارس بسرعة وفعالية كل المهام المكلف بها جهاز المخابرات العامة. وكان ذلك يعنى أن أقتحم بهذا الجهاز، بالاشتراك والتعاون الوثيق مع الأجهزة الوطنية الأخرى المعنية بالأمن القومى، المعركة التى نوشك أن نخوضها، على أن أكتسب الخبرة تدريجياً من خلال الممارسة العملية لمهامى».

(٤)

هكذا نفهم الآن أن أنور السادات لم يكن هو أول من انتبه إلى قدرة حافظ إسماعيل المتميزة على النجاح فى المرحلة الجادة التى كانت مصر تخوضها ، ذلك أن التاريخ ينبئنا أن الرئيس عبد الناصر ـ كما ذكرنا فى مقدمة هذا الباب وفيما سبق من الفقرات ـ كان يعول على وجود حافظ إسماعيل فى المواقع المتقدمة من جهاز الدولة والقوات المسلحة ، ونستطيع أن نفهم أن هذا كان وضعاً طبيعياً مع معرفة كل منهما (السادات وعبد الناصر) بالقدر الهائل والرفيع من الخبرات والقدرات العسكرية والاستراتيجية التى تزود بها حافظ إسماعيل فى هدوء طيلة الفترة التى كانت السياسة العاصفة واليومية شغلا شاغلاً للرئيس عبد الناصر ولنائبه الرئيس السادات فى المواقع المختلفة التى عمل فيها بعد الثورة على حين ظل حافظ إسماعيل على الدوام مرتبطا بالعلم العسكرى أو الاستراتيجى وبالإشراف على ممارسات فنية عالية ، لهذا كله نستطيع أن نفهم ما يروى من أن عبد الناصر كان يمهد الطريق لحافظ إسماعيل لتولى قيادة القوات المسلحة ، بل إننا سنجد أنور السادات نفسه فيما بعد يلجأ إلى نفس التكتيك فى حالة المشير أحمد إسماعيل حين استدعاه لتولى منصب مدير المخابرات فى مايو ١٩٧١ ثم من هذا المنصب إلى منصب القائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع فى أكتوبر ١٩٧٢ ، وقد تكرر هذا الترتيب مع كمال حسن على أيضاً.

ولنقرأ الآن رواية حافظ إسماعيل نفسه عن لقاء عبدالناصر به بعد تعيينه مديراً للمخابرات فى أبريل ١٩٧٠ فيما بعد حيث يقول :

«وفى ١٧ يونيو ١٩٧٠، استقبلنى الرئيس جمال عبد الناصر بمكتبه فى منشية البكرى .

ولم أكن قد اجتمعت بالرئيس منذ قابلته فى صيف ١٩٦٨ مستأذنا فى السفر إلى باريس. وفى لقائنا الآن أحسست أنه يحدثنى حديث رجل ، وليس حديث زعيم مع مرءوسه ، وهو يعرض لمرضه منذ سبتمبر ١٩٦٩. وبدا لى خلال لقائنا أكثر إرهاقا مما كان عليه ، ومع ذلك فلم تكن نظرته قد فقدت بريقها، ولم تكن قدرته على تناول القضايا قد تراخت ، وإن تبينت الحزن فى صوته مما كان يعكس قدر همومه».

«وتحدث الرئيس عن تطوير يريد إحداثه خلال أشهر، بدا لى وكأنه بداية مرحلة جديدة فى تقديره للصراع الذى يقوده . ثم عرض على أن أعد نفسى لتولى القيادة العامة للقوات المسلحة . كما طلب أن أعد له دراسة عن تنظيم واختصاصات جهاز يمكن أن نطلق عليه اسم "لجنة الأمن القومى"، يكون مسئولا عن بحث واقتراح التوجيه الاستراتيجى العسكرى والسياسى للدولة ومتابعة تنفيذ القرارات التى تتخذ».

«أما عن مهمتى المباشرة فى المخابرات العامة، فقد أرسى لى الرئيس عددا من المبادىء التى توجه نشاطى. فأكد مسئوليتى الكاملة عن الجهاز، ومسئوليتى المباشرة أمامه وحقى فى الاتصال المباشر به. ثم اتصل حديثنا حول علاقات الجهاز بأجهزة الدولة المعنية بالأمن القومى . كما تلقيت توجيهاته حول علاقاتنا بأجهزة المخابرات الأجنبية عبر ممثليها الموجودين فى القاهرة ، ومجالات التعاون معها والتى تتفاوت بطبيعة الحال بحسب اختلاف طبيعة العلاقات السياسية للبلدين».

«ومن ناحيتى، فقد أعطيت الرئيس انطباعاتى المبدئية التى خلفتها لدى الأسابيع الثلاثة الأولى من عملى فى المخابرات العامة، والتى سبقت لقاءنا. ثم تحدثت حول دعوته لى لتولى مسئوليات القوات المسلحة، موضحا بعض الاعتبارات المتعلقة بالأمر:

«فمن ناحية ، كنت قد أمضيت عشرة أعوام بعيداً عن القوات المسلحة، ولم أكن قادراً على تقييم ردود فعل قادتها نحوى .. من منطلق قناعتهم بأحقية أحدهم فى تولى منصب القائد العام».

ومن ناحية أخرى ، لم أكن فى عامى ١٩٥٧ و١٩٥٨ قد التحقت بواحد من وفدى قواتنا المسلحة اللذين أوفدا إلى الاتحاد السوفيتى للدراسة، وكان المشير عبد الحكيم عامر قد رأى أن أبقى فى القاهرة . ولهذا كنت أحس بتجاوز زملائى لى ، نظراً للاختلاف الكبير بين "العقيدتين " العسكريتين البريطانية والروسية».

وحكى لى الرئيس كيف تجاوز هو هذه المشكلة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ عندما قرر

أن يعيد قراءة المراجع العسكرية الروسية حتى يستطيع أن يصحب فكر قادتنا خلال زيارته لهم.. ومناقشاته معهم.. والاطلاع على دراساتهم. ولقد استنفد ذلك الكثير من جهده ووقته.. ولن يكون الأمر أكثر مشقة بالنسبة لى.

وغادرت بيت الرئيس .. ولم نلبث بعد يومين من حديثنا، أن جرفتنا الظروف المتصاعدة فى عنفها وحدتها خلال الشهور القليلة التالية . وعندما أثير الموضوع مرة ثانية، كان ذلك مع الرئيس "أنور السادات" فى نوفمبر التالى".

(٥)

ولا يبخل محمد حافظ إسماعيل فى مذكراته التى بين أيدينا على قرائه بأن يحدثهم حديثاً صادقاً وصريحا عن مدى المعاناة التى لقيها الرئيس عبدالناصر فى العام الأخير من حياته، وقد كان الرجل بحكم وظيفته قريباً جداً من الرئيس وقادراً على تقدير وإدراك حجم المعاناة التى فرضت على الرئيس عبدالناصر فى هذه الجبهات والتى ربما لا يتصور القراء أنها قد حدثت بسبب التعتيم الإعلامى على مثل هذه الخلافات ، وما قادت إليه من مزايدات، ولم يكن الإعلام المصرى براغب أبداً أن يشغل الجبهة الداخلية بمثل هذه الموضوعات التى كان يتصور المسئولون عن الجبهة الداخلية أنها كفيلة بأن تفت فى عضد الشعب، ولكن حافظ إسماعيل لا يبخل علينا باستعراض سريع لهذه الظروف والملابسات» .

وهو يروى لنا على سبيل المثال موقف عبدالناصر فى العام الأخير من حياته من الجبهات العربية المهاجمة له فيقول:

«إلا أن أطرافاً عربية متعددة ـ دون إدراك كاف لمضمون السياسة المصرية ـ قررت فى صيف ١٩٧٠ التصدى للعمل المصرى من أجل إحباط جهودنا السياسية. ولقد اختارت هذه القوى العمل داخل جبهتنا الداخلية من أجل استثارة الرأى العام فيها.. والعمل داخل ميادين عربية أخرى بهدف تحقيق عزلة مصر سياسياً. وخلال النصف الأول من أغسطس، تصاعدت هجمات القوى المعارضة للسياسة المصرية من قلب منظمة تحرير فلسطين ومن

العراق وسوريا. وخلال الأسابيع التالية، أدار عبدالناصر معركة مريرة ضد هذه القوى أسماها هو «معركة حياة أو موت».

إلى هذا الحد كان عبد الناصر ومدير مخابراته ينظران إلى بعض تطورات العلاقات العربية ـ العربية!!

❑ ثم يعترف حافظ إسماعيل بمدى معاناة الرئيس عبدالناصر من المنظمات الفلسطينية:

«ولم يكن عبدالناصر يستريح إلى علاقتنا مع المنظمات. فقد كان يأخذ على «فتح» أنها لا تفكر فى غيرمصيرها، وكان يرى ضرورة إنهاء «غرورها» بتصورها أنها تقود الثورة العربية وتقرر مستقبل الشرق الأوسط، ومن ثم ترفض من جانبها ما أسمته «فرض الوصاية» عليها أو أن يتحدث أحد باسمها. ولم يكن عبدالناصر يعترض على رفض المنظمات لقرار مجلس الأمن أو للمبادرة الأمريكية.. بشرط ألا تنساق فى معارضتها لمصر إلى «التخريب».. كما كان يطالبها بوقف حملاتها الإذاعية وبصفة خاصة أن تتوقف عن مهاجمته شخصياً.

ولم يبد عبدالناصر استعداداً لاسترضاء المنظمات أو القبول بتجاوزها حدوداً معينة، بل كان واضحاً استعداده لمواجهتها مباشرة.. ولكنه لم يكن يقبل تدميرها، فقد كان يحرص على حمايتها. وكان فى صيف ١٩٧٠ يخشى صداماً بينها وبين الملك حسين ملك الأردن.. تستثيره المخابرات المركزية الأمريكية التى كانت قد اتخذت من عمان مركزاً لإدارة عملياتها.. ومن تصفية المنظمات الفلسطينية هدفاً لها».

❑ كذلك يتحدث حافظ إسماعيل عن معاناة عبدالناصر من أنظمة عربية أخرى ومنها البعث العراقى على سبيل المثال، وكيف تولت أجهزة عبدالناصر التعامل مع البعث العراقى:

« ... ولم يقدر عبدالناصر أن تكون معركتنا مع البعث العراقى سهلة. فالبعث قوة أيديولوجية جيدة التنظيم. ولهذا كان التصدى له يتطلب قدراً عالياً من التخطيط والتنظيم، وألا تقتصر عملياتنا على الإجراءات الدفاعية فحسب بل تتضمن الإجراءات الإيجابية، على كل من جبهتينا الداخلية والخارجية. فعلى الجبهة الداخلية، حدد عبدالناصر استراتيجيته بأن نجتث بسرعة كل ما هو ظاهر من أدوات نشاط البعث العراقى، وأن نكشف عما هو خاف من تنظيماته أو تنظيمات عربية تتعاطف معه داخل مصر. وكان هدفنا هو أن

نحمى التنظيمات المصرية ومؤسساتنا الحساسة، لمنع البعث من اختراقها وخلق ظروف عدم الاستقرار بهـا. وكانت تأتى على رأس القائمة تنظيمات الشباب والعـمال.. وذلك فضلاً عن التنظيمات السياسية والعسكرية ».

« واتجه الاهتمام أول ما اتجه نحو الكشف عن مراكز السيطرة والإدارة لنشاط البعث فى مصر. وتركز اهتمامنا فى الوجود الدبلوماسى العراقى ومراكز الاجتماعات التى تنظم فى إحدى الضواحى فـى غرب العاصمة، والتحـركات والاتصالات التى تتحـقق والمنشورات التى يجرى توزيعها. ولهذا تقرر إبعاد عضو بعثى، وإلقاء القبض على من يتورط فى قضية تخريب، وإيقاف كل الدعوات لوفود عراقية، وإغلاق بيت الطلبة العراقيين فى القاهرة ».

« وعلى الجـبهة الداخلـية، كانت المعركـة مريرة، وجاء تحركـنا فى عدة اتجاهـات. فمن الناحية الدعائية، تقرر التحرك فى لبنان وليبيا والسودان. ومن الناحية السياسية، تقرر إجراء اتصالات بالـسياسيين واللاجـئين العرب للتـصدى للتحركـات البعثية. وأخيـراً كان على التنظيمات السياسية المصرية التصدى فـى المؤتمرات العربية والدولية لكل محاولات البعث العراقى. جبـهة واحدة لم يرغـب عبدالناصـر فى استثارتها.. وهى جبهـة الأكراد، رغم أنها كانت تغرى بالـعمل فيها. ولكن عبدالـناصر كان يأخذ فى اعتباره «عـروبة العراق».. ومن ثم قرر تجنب كل ما يمكن أن يخدشها.

❑ بل إن حافـظ إسماعيـل يعترف بمـا هو أخطر من ذلـك كله، وهو مـوقف عبدالـناصر فى عامه الأخير من النظام السورى:

«أما عن النظام السورى، فلم يكن عبدالناصر يثق فيه، ومن ثم كان موقفه من معارضته حاداً. ولهذا قرر سحب وحداتـنا الجوية وضباطنا العاملين فى القـواعد السورية.. كما اتجه للتخلى عن القيادة الشرقية».

(٦)

وفى رأيى أن أكـثر فقرات هذا الكـتاب أهمية لتـاريخ الحقبة الـناصرية، هى تلـك التى يتحدث فيها حافظ إسماعيل عن الأيام المائة الأخيرة من حياة عبدالناصر والتى قدر له فيها أن يكون على اتصال وثيق بالزعيم الخالد حيث يقول:

«ولم أشعر بـالقرب من عبدالنـاصر خلال ثمانية عـشر عاماً.. كما شعـرت خلال المائة يوم الأخيرة التى أمضيتها منذ قابلته فى منتصف يونيو. فلقد عشت معه يوماً بيوم أكتب له.. وأحدثه هـاتفياً.. أو أتلقى توجيهاته عبر مساعديه. كـان عبدالناصر فـى هذه الأيام ـ رغم مرضه ـ قادراً عـلى أن يملأ الدنيا من حولنـا، وكان إيقاع الحياة معه سريـعاً لا يفتر.. متصلاً دون توقف. وكان علينا أن نستجيب لكل إشارة منه.. لكل توجيه يصدره.. أو رغبة يعرب عـنها. لقد كان يـحمل المسئولـية ـ التى طالبـناه بأن يتحمـلها منذ ثلاثـة أعوام ـ كل المسئولية! كان يخوض المعركة التى وهب نفـسه لها.. ووقته وجهده، حتى لتبدو الساعات أحياناً قاصرة عن أن تتسع لإرضاء ما يأمل أن يحققه. ولقد رأيته فى منتصف أغسطس فى استراحته بالمعمورة حيـث أصدر لنا توجيهاته للتصدى للقوى المعارضـة للسياسة المصرية. وبدا لى يـومها منهكـاً حتى أننى لم أمـلك إلا أن أهمس له فـى نهاية المؤتمر قـائلا: «أرجو ياسيـادة الرئيس أن تـرعى صحتـك فليس هنـاك من بعدك مـن يستطـيع أن يقودنـا إلى بر الأمان، وخلال أيام مؤتمر القمة العربى رأيته فـى جناحه الخاص، يعتصره الإرهاق والتعب حتى لا تكـاد كلماته لمن معه تـتجاوز الهمس. وعندمـا دعانى للعشاء لاحظـت كيف كان يتحـرك فى بطء وكيف كـان يأكل بمعـاناة. ومع ذلك، فقـد ظل طيلة المـؤتمر شامخ الـقامة مرتفع الرأس، محافظاً على توقد الـروح وقدرات المبادرة والإبداع.. وصفاء الذهن والفكر والمهارة السياسية التى قاد بها سفينة المؤتمر وسط أنواء المؤامرات والتهديدات والابتزاز».

وفى الحقيقـة فإنه يمكن لنا أن نقول إن حـافظ إسماعيل كان على مـدى صفحات هذه المذكـرات متحـفظاً بـأدب على كـثير من المـواقف العـربية، ولأنـى لا أحب أن أفيـض فى الحديث عن مثل هذه الآراء وبخاصة ونحن نتنـاول مذكرات سياسية عن فـترات سابقة لا نتمنى أبداً عودة أجوائها فسوف أكتفى بأن أنقل للقارئ موضعين مهمين من مذكراته :

❑ يحرص صـاحب هذه المذكـرات على توجيـه بعض اللـوم للعرب علـى مواقفهـم التى اتخذوها (أو التى لم يتخذوها) عقب حرب ١٩٦٧ فيقول بكل صراحة:

«وإذا كنا قـد تحملنا المـسئولية بـاعتبار أن مـصر هى القوة الأكـبر.. والمتصدى الـفاعل لإسرائـيل.. والمسئـولة عـن أحداث مايـو/ يونـيو ١٩٦٧، إلا أنـه مع ذلـك لا يمـكن أن نتجاهل:

١ ـ أن القضية الـفلسطينية قضـية عربية.. ومن ثم فهى مـسئولية الجميع بلا اسـتثناء.. ومن كل حسب قدراته.

٢ ـ أن مصر لتسعة عشر عاماً قد عطلت حرية حركة إسرائيل، ومنعتها من ابتلاع كل فلسطين. ولم ينتفع العالم العربى من فسحة الوقت التى أتاحتها مصر للعمل على تأمين حقوق شعب فلسطين.

٣ ـ أن تحول مصر فى عام ١٩٦٧ إلى جبهة إسرائيل قد جاء كرد فعل ـ وإن كان خاطئاً ـ لحملة استفزاز قادتها ضدها بعض الدول العربية، مما دفعها إلى تعديل أولوياتها.. حتى من قبل تعديل توازنها الاستراتيجى».

❑ الموقف الثانى يتصل بسياسات أو ممارسات الرئيس القذافى من أجل ما يعتقد أنه إرساء لدعائم الوحدة العربية.

ولا يفوت حافظ إسماعيل وهو يتحدث عن حقبة أوائل السبعينيات أن يعرض ببعض مواقف العقيد القذافى:

«... وفى يونيو.. أبلغ الرئيس السادات العقيد القذافى أنه لا يستطيع السير فى اتجاه الوحدة. ولكن العقيد سعى لفرض رأيه على مصر، فقدم استقالته ليتيح «لجماهير الشعب» أن تفرض الوحدة. وخلال زيارته للقاهرة واجتماعاته فى مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها، عجز العقيد عن إقناعها بآرائه. وفى واحد من هذه اللقاءات قلت له: «إن الوحدة هى المستقبل.. ولهذا تأتى «بعد» المعركة.. وتقترن بإعادة بناء مصر بعد أن تنهى نزاعها مع إسرائيل». وعاد القذافى إلى ليبيا لتنظيم «مسيرة شعبية» إلى القاهرة لمطالبة الرئيس بتقرير الوحدة. وفى القاهرة تقرر وقف هذه المسيرة عند مرسى مطروح.. حيث استقبلت وتم إيواء عشرات الألوف.. الذين قبلوا إرسال ممثلين عنهم لمقابلة الرئيس فى القاهرة».

وعلى النقيض من هذا فإن صاحب هذه المذكرات يروى ضمن سياق حديثه المتصل والمرتب تبعا للتاريخ أنه بدأ يجد بعض الأمل فى أوروبا من خلال اتصالاته مع المسئولين ورجال الإعلام فى إيطاليا أثناء عمله سفيراً لمصر فى روما فى ١٩٦٧ ولا يعنى هذا أن مواقف الأوربيين تقارن بمواقف العرب، ولكن المعنى الذى أريد أن ألفت إليه النظر فيما كتبه الرجل هو أنه لم يكن يستغرق فى المحبة أو العداوة إلى النهاية دون أن يتأمل الجوانب الأخرى لكل عاطفة وها هو يتحدث كما ذكرنا عن أعقاب ١٩٦٧ فى أوربا فيقول:

«فقد بدت أوروبا الغربية فى صورة مختلفة عما كنا نظنه. فلم تكن ذلك الحائط

الأصم. بل كانت مجتمعاً مفتوحاً يمكن أن ندير معه حواراً موضوعياً، بحيث تتوقع التحول فى مواقف الرأى العام ليكون موضوعياً فى أحكامه وغير متحيز فى اتجاهاته. إلا أن ذلك كان يتطلب فكراً مستنيراً.. وصبراً ومثابرة.. وانفتاحاً على القوى صانعة السياسة. وكان كل ذلك يتطلب وقتاً طويلاً.. وجهداً شاقاً.. ووعياً».

(٧)

وبدءا من صفحة ١٨٢ فى كتابه "أمن مصر القومى" يحدثنا حافظ إسماعيل عن الدور الذى لعبه فى مجال الأمن القومى فى عهد الرئيس السادات وهو الدور الذى كان فيه حافظ إسماعيل أول وآخر من شغل المنصب الذى سمى بمستشار الرئيس لشئون الأمن القومى، وهو المنصب الذى تمكن حافظ إسماعيل من خلاله أن يقدم لأمته أدواراً متعاقبة فى خدمة قضية الوطن الأولى قبل وأثناء وعقب حرب ١٩٧٣.

يقول حافظ إسماعيل: «عندما دعانى الرئيس أنور السادات لمقابلته فى يوليو ١٩٧١، كنت أعد نفسى للسفر إلى فرنسا وشمال أوروبا، فى واحدة من هذه الجولات الدبلوماسية التى كنا ننظمها سعيا وراء حشد تأييد الدول الأجنبية لموقفنا من النزاع العربى - الإسرائيلى».

" ولقد فاجأنى الرئيس بأن عرض على أن أعمل معه فى رئاسة الجمهورية مستشاراً "لشئون الأمن القومى". وكان الرئيس منذ أحداث مايو يرتب لإعادة تنظيم رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء فضلاً عن الأجهزة السياسية والشعبية. ولم أناقش الرئيس حول مفهومه لهذا العمل، فقد كنت واثقا من أنه يتصل بقضية الحرب والسلام، كما كنت مقتنعاً بأنى قادر على الإسهام بنصيب فى هذا الميدان. ومن أجل أن أتبين إطاراً لهذه المسئولية فقد رجعت إلى ما جرت عليه دول أخرى. وخرجت بنتائج أولية لهذا الإطار ".

كان من الطبيعى أن تتم هذه المهمة ضمن نظام متكامل يخضع لإشراف رئيس الجمهورية مباشرة، فمع كونه المسئول عن اتخاذ القرارات المصيرية المتصلة بقضايا الحرب والسلام، فقد كان وجود نظام مستقر إلى جانبه هو الضمان الأمثل "لحماية" الرئيس خلال فترة اتخاذه للقرار:

١ - وذلك ببحث وطرح أفضل "الخيارات" لمواجهة موقف ما ، يمكن للرئيس عندئذ أن يتبنى أحدها.

٢- ثم بترجمة القرار إلى خطة عمل محكمة ..ومتابعة تنفيذها».

«ولقد قدرت أن تُلقى مسئولية بحث ومناقشة السياسات الاستراتيجية على "مجلس الأمن القومى" الذى يرأسه رئيس الجمهورية، ويضم رئيس الوزراء وبعض نوابه والوزراء المعنيين بمسائل الأمن القومى، فضلاً عن وزيرى الحربية والخارجية ورئيس المخابرات العامة، وبعض الشخصيات التى يثق الرئيس فى حكمتها.

وفى إطار هذا النظام كان على مستشار الرئيس لشئون الأمن القومى أن يتلقى وينفذ توجيهات رئيس الجمهورية، وأن يعد ويعرض عليه التقارير والأبحاث ويقدم له المشورة . كما يتولى مهمة "السكرتير التنفيذى" لمجلس الأمن القومى، فيعد لاجتماعاته ويسجل مداولاته وينفذ قرارات رئيس الجمهورية المتخذة فى إطاره.

وحتى يمكن معالجة المسائل الإستراتيجية، كان من الضرورى تنظيم أسلوب لإعداد الدراسات التى تعرض على مجلس الأمن القومى. وفى نهاية الأمر رأيت أن أدعو لاجتماعات يحضرها وزيرا الحربية والخارجية ورئيس المخابرات العامة، وتطرح على المجلس عندئذ ما تراه من مسائل للتداول فيها قبل أن يتخذ الرئيس قراراته بشأنها».

«وفى أوائل سبتمبر استدعانى الرئيس من باريس، قبل أن أكمل مراحل زيارتى لدول الشمال. ومنذ منتصف سبتمبر اتخذت لى مقراً فى سراى القبة، حيث عكفت ومساعدى الذين جاءوا معى من وزارة الخارجية، على إرساء أصول عمل هذا الجهاز الجديد الفريد حتى يستجيب للالتزامات التى كان علينا أن نحققها».

ومع أن حافظ إسماعيل يعلم تمام العلم أن عمله كمستشار للأمن القومى كان مرحلة من مراحل كفاحنا الوطنى ومرحلة أيضاً من مراحل تحرك السادات وأدائه لمهمته كرئيس للجمهورية، إلا أنه كالعهد به يناقش تطور مسئولياته واختصاصاته ومهامه بمنتهى الجدية، وهو يدلنا كما رأينا فى الفقرة السابقة على أن تصوره لمهام وظيفته لم يكن يتطابق تماماً مع رؤية الرئيس السادات، وإن كان هو قد ظن أو أحس أنه مفوض تماماً فى رسم حدود ومعالم وظيفته، ولكنه بعد أن يروى تصوراته ويروى ما قام به بالفعل، يذكر بمزيج من الأمانة والثقة فى النفس أيضاً أن السادات نفسه لم يكن يرتاح إلى نمط الاجتماعات

الرباعية التى كانت تجمعه مع رؤساء المؤسسات الثلاث المعنية بالأمن القومى، كما يروى كذلك أن السادات لم يكن ليتقبل اتصالاته بالجهاز العسكرى بشكل محدد، كما يروى إحساسه بأن الأطراف الأخرى فى مهمته لم تكن مرتاحة تماماً إلى مثل هذا الأسلوب، فقد كان الفريق صادق ـ على سبيل المثال ـ لا يرتاح إلى العسكريين القدامى الذين يتولون مناصب مدنية.. وهكذا يروى حافظ إسماعيل كيف تراجعت مهمته من مستشار للأمن القومى على مراحل، فإذا هو بحكم الرئيس والظروف يتباعد عن الجوانب العسكرية ثم عن بعض الجوانب الدبلوماسية. وليس معنى ما يرويه حافظ إسماعيل أننا كدولة أقل من أن تستوعب أو أن نمارس فى نظامنا السياسى وظيفة كمثل هذه الوظيفة، بل بالعكس فإنى أرى أن التجربة التى خاضها حافظ إسماعيل فى إنشاء إدارة لما يسمى بمستشارية الأمن القومى هى تجربة كفيلة بالتقنين بعد الدراسة المستفيضة والنص عليها فى الدستور وتحديد مسئولية واضحة لها أمام مجلس الشعب حتى وإن كان فى إطار جلسات سرية، وبخاصة عندما تتنامى فى نظامنا السياسى مبادئ من قبيل مبدأ تداول السلطة ، ولنطالع هذه الفقرات التى يروى بها صاحب هذه المذكرات خبرته المتقدمة فى هذا الموقع المهم:

«ولقد مارست مهمتى كمستشار للرئيس دون أن أسجل بصورة محددة التنظيم أو الإجراءات التى يجدر بنا اتباعها، تاركا الأمر للتجربة .. آملاً فى النهاية أن أرسى كل شىء فى صورة محددة. وكانت أول محاولة ناجحة نخوضها فى نهاية ١٩٧١، عندما تدارست مع الفريق محمد صادق والدكتور مراد غالب واللواء أحمد إسماعيل.. مشكلة الحرب فى شبه القارة الهندية وآثارها على تطور الموقف السياسى والعسكرى فى منطقة الشرق الأوسط . وكانت تجربتنا الثانية فى فبراير ١٩٧٢ عقب زيارة الرئيس لموسكو ، وبغرض ترجمة السياسة التى أقرها إلى خطة عمل . ولكن التجربة تعثرت لسببين :

الأول : فشل برنامج فبراير للتسليح، على نحو ما سنفصله فى حينه (فى موضع آخر من كتابه فصل حافظ إسماعيل حديثه فى هذه النقطة)

الثانى: عدم تشجيع الرئيس لاجتماع رباعى على هذا النحو.

وكان الرئيس ـ فى أغلب ظنى ـ لا يروق له أن تكون لى اتصالات بالجهاز العسكرى يمكن أن تتخذ شكلا محدداً ، وكان دافعه هو ألا يستثير قربى من القيادة العسكرية ما يمكن أن يضيف إلى همومه . ولهذا ، فعندما قادتنى الظروف إلى أن أصحب الرئيس

خلال تفقده لقاعدة جاناكليس الجوية.. واجتماعاته بضباطها ، رأى أن يعتذر عن حضورى فاتجه إليهم مشيراً إلى قائلاً " أنتم تعرفون طبعاً .. عمكم حافظ " !.

ثم يتحدث صاحب هذه المذكرات عن بعض التطور فى مهام وظيفته على نحو ما مضت به الأيام:

«ومنذ ربيع ١٩٧٢ أحسست أن مهمة مستشار الرئيس ـ على نحو ما قدرتها ـ قد تراجعت بحيث أصبحت مقصورة على تنظيم تدفق المعلومات إلى رئيس الجمهورية وتنفيذ قراراته فى مجال العلاقات الخارجية وبصفة خاصة:

١ - القيام بمهمة المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية إلى رؤساء الدول الأجنبية وذلك باستثناء الدول العربية .. والتى جرى التنسيق معها عبر قنوات أخرى.

٢ - القيام بالمفاوضات مع الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٣، والمباحثات المكملة لها مع الاتحاد السوفيتى . إعدادا لحرب أكتوبر .. وأثناء الحرب».

«ولم يخلق عملى فى هذا الميدان خلال عامى ١٩٧٢ ـ ١٩٧٣، أى قدر من التنافس أو التداخل مع عمل وزراء الخارجية . فلقد عملنا معا على تنسيق التبادل فيما بيننا للمعلومات والقرارات التى يتخذها الرئيس .. والتشاور فى شئون نشاطنا الخارجى. ومع ذلك ، فقد أصبح هناك ازدواج فى قنواتنا الدبلوماسية . وعلى هذا ففى نهاية ١٩٧٣، رأى الرئيس أنه من الطبيعى أن نعود إلى الأوضاع التقليدية لإدارة علاقاتنا الخارجية."

وبهذه الجملة المحملة بكل طاقات الدبلوماسية والأدب الرفيع يختتم حافظ إسماعيل حديثه عن الفترة التى قضاها مع الرئيس أنور السادات كمستشار للأمن القومى حيث بدأ الرئيس أنور السادات بعد حرب أكتوبر فى إلقاء كل خيوط السياسة الخارجية بين يدى وزيره الجديد إسماعيل فهمى.

(٨)

كذلك يتحدث محمد حافظ إسماعيل فى نهاية الباب الخامس من كتابه عن نهاية عمله كمستشار للأمن القومى مع الرئيس السادات بتوزيع لحنى آخر فيقول:

" وكما كان توقيع فض الاشتباك يمثل نهاية للوضع العسكرى المعقد على الجبهة المصرية.. ونقطة بدء مستقرة لعلاقات مصر الخارجية.. فقد أصبح بداية لمرحلة جديدة على

الجبهة الداخلية. ولقد أحسست فى هذا الإطار، أن الوقت قد حان لكى أخطو خارج دائرة رئاسة الجمهورية بعد ٢٩ شهراً من العمل مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي. وكنت بذلك أستجيب لما استقر عليه الرأى فى لقائى الأخير بالرئيس فى الجيزة.. بعد عودته من رحلته للسعودية. وتذكرت وأنا أغادر قصر عابدين للمرة الأخيرة .. ذلك الحديث الذى دار بينى وبين الرئيس فى نهاية أغسطس ١٩٧٢.. عندما التمست منه إعفائى من مهام وظيفتى، إذ أدركت أننى لا أستطيع أن أوفق بين قرار "طرد السوفييت والقبول "بوحدة اندماجية" مع ليبيا... وبين إعداد البلاد لخوض معركة التحرير..

« ويومها قابلت الرئيس فى استراحة المعمورة. وضحك وهو يتساءل "هل تعرف ما قاله لى الرئيس جمال عبد الناصر يوم طلبت منه إعفائى من منصبى؟.. قال يومها أنه لن يفرق بيننا سوى السجن أو القبر! " واستطرد الرئيس موجها حديثه لى ، قائلا: "وهذا هو ردى عليك اليوم ! فلن يفرق بيننا سوى السجن أو القبر.. ولم أستطع أن أرفض رغبته فى أن أبقى فى منصبى. فقد أحسست يومها وكأن الرئيس جمال عبد الناصر هو الذى يحدثنى.. من العالم الآخر! إلا أن جمال عبد الناصر فى حديثه للرئيس أنور السادات.. والرئيس أنور السادات فى حديثه إلى فى أغسطس ١٩٧٢.. نسيا أن " هموم الحرب" قد تصبح عاملاً يفرق بين الناس، كما يفرق بينهم.. السجن أو القبر!. ولقد فرقت هموم الحرب بينى وبين الرئيس أنور السادات. ولكنها لم تكن وحدها الدافع لكى يسلك التسوية السياسية... وكان ذلك يقتضى تصورا جديدا لعلاقات مصر وأسلوبا مختلفا لدفع عجلتها.. وكان من الطبيعى أن تهيأ الفرصة لنجاح هذا التطور. وكنت وأنا أهبط درجات السلم فى قصر عابدين .. أشعر بالرضاء، وقد شهدت عن قرب دورة عملنا الوطنى من أجل تحرير إرادتنا وأراضينا.. وبداية الطريق إلى السلام !».

(٩)

ولعلنا نصل الآن إلى بعض الملامح العامة التى ميزت الجانب الثانى من جوانب العمل الوطنى المتعددة التى استغرقت حياة حافظ إسماعيل، وهو الجانب الدبلوماسى الذى أتاح له أن يعمل سفيراً خمس مرات فى أربع من أكثر العواصم الأوروبية أهمية، ولعل أحداً غيره لم يتح له على مدى تاريخنا الدبلوماسى كله أن يعمل هكذا سفيراً فى موسكو ولندن

وباريس وروما ووكيلاً للوزارة ووزيراً للدولة للشئون الخارجية، وقد عمل حافظ إسماعيل سفيراً في باريس مرتين، حيث كانت هي محطته الثالثة والخامسة في هذه المحطات التي فصل بينها عمله رئيساً للمخابرات ووزيراً ومستشارا لرئيس الجمهورية لشئون الأمن القومي.

ولنبدأ بمطالعة ما يرويه حين يتحدث عن تجربته في العمل في وزارة الخارجية حين عين كوكيل لها أي رئيسا لجهازها التنفيذي وهو الذي لم يتول أياً من مناصبها من قبل، ولهذا فسوف نراه حريصاً على أن يذكر ما يظنه أنه مؤهلاته وهو ذاهب إلى هذا الموقع، وهو يذكر هذه المؤهلات على أنها أسلحة فيقول :

"... عندما استقبلت عملي في الديوان العام لوزارة الخارجية، كنت مسلحا برصيد ربع قرن من العمل في القطاع العسكري، تخللته خمسة أعوام من الحياة في المجتمعات الأجنبية، والالتقاء مع بعثتنا الدبلوماسية أو العمل فيها. مما أصبح يهيىء لي نقطة انطلاق مرضية في عملي الجديد. ولكنني كنت مدركا لضخامة المهمة التي كنت مقبلا عليها وحاجتي الملحة للتعرف على دقائق هذا الجهاز الضخم الذي يدير علاقاتنا الخارجية على الساحة العالمية، والأهداف التي يلتزم بها والمبادىء التي تحكم حركته ، والأدوات التي يمارس بها نضاله . كما كان على أن أتابع نشاطات هذا الجهاز وأن أكتسب ثقته، ليتم تعاونه معي في سهولة ويسر، وعلى نحو يحقق تطوير أدائه .

" ولقد كان الحاجز الذي شعرت أنه يفصلني عن جهاز الوزارة، والذي أردت أن أتجاوزه هو انتمائي السابق إلى السلك العسكري وما كان من انعكاس سلبي على مركزي في السلك الدبلوماسي، خاصة وقد لحقني بعد أسابيع قرابة عشرين ضابطا. مما أصبح يمثل صدمة لتطلعات رجال الوزارة الدبلوماسيين .. الذين شهدوا منذ خمسة أعوام بداية "التسلل" العسكري إلى صفوفهم ، وكان العسكريون عنصراً "دخيلاً" على وزارة الخارجية، ظل يثير جدلاً لعشرين عاما كان يطلق عليه "أهل الثقة".. وكان الدبلوماسيون هم "أهل الخبرة"، وكان خط التقسيم هذا ظالما . فمع أن النظرة السريعة تظهر بوضوح الاختلاف بين طبيعة العمل الدبلوماسي والعمل العسكري، وبين ما يحسن أن يتحلى به رجل الدبلوماسية وما يجب أن يكون عليه رجل الحرب ، إلا أن النظرة المتأنية الموضوعية يمكن أن تقودنا إلى نتائج فعالة يمكن أن تتحقق دون قوة عسكرية تسندها، ولا معنى لوجود قوة عسكرية لا تدعمها سياسة خارجية نشطة وخلاقة، من أجل تحقيق الهدف الأساسي لهما.. وهو تأمين البلاد وحماية مصالحها العليا ".

" ولقد كانت غالبية الضباط الذين جاءوا إلى وزارة الخارجية من خريجى كلية أركان الحرب ، كما كان البعض منهم يحمل درجات جامعية . وأصبحت هذه القدرات إضافة لقدرات متوافرة لرجال الدبلوماسية من المدنيين ، فتكاملت وانعكست على عمل جهاز وزارة الخارجية على نحو جعله أكثر قدرة على أن يحمل عبء التعبير عن مصر الثورة والدفاع عن مصالحها الوطنية " .

« ولقد امتد ذلك عبر عشرين عاما من الكفاح المرير ، اختلط فيه بصورة وثيقة العمل الدبلوماسى والعسكرى فى العالم العربى الذى يتربع على ملتقى ثلاث قارات ، والمسيطر على خطوط مواصلات العالم ، والقابض على أكبر مخزن للبترول، أساس حضارة الغرب.. مما أقحم قوى العالم الكبرى فى هذا الصراع».

(١٠)

ونحن نجد صاحب هذه المذكرات وهو يتحسب فى حديثه عن عمله الدبلوماسى، فلا هو يزعم أنه حقق ما لم يحققه غيره، ولا هو يزعم أنه خلق دبلوماسياً، ولا هو يزعم أنه أضاف إلى الدبلوماسية. ومن الطريف أنه عمل سفيراً للمرة الأولى بعدما كان عمل بالفعل وكيلاً لوزارة الخارجية، وأنه كذلك عمل سفيراً للمرة الأخيرة بعدما عمل وزيراً للدولة للشئون الخارجية ومستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الأمن القومى أى أنه مضى فى السلم على عكس التدرج الطبيعى الذى يمضى به فيه السفراء المحترفون، وسوف نلاحظ أن حافظ إسماعيل مثل بلاده فى عواصم أوروبية فى أوقات غير سانحة، ولكنه مع هذا لا يتبرم بل لعله يتلمس العذر لبلاده وللبلاد التى أسفر إليها فى كل المواقف التى مرت به كسفير، ولنقرأ ما يرويه عن تجربته الأولى وهو يبدأها مزهواً وسعيداً بالاهتمام الذى قوبل به وبالحفاوة فيقول:

« ... فى ١٢ يونيو، أبحرت من الإسكندرية فى طريقى إلى لندن، لأتسلم أول عمل دبلوماسى لى، سفيراً للجمهورية العربية المتحدة فى بلاط سان جيمس. كنت فى طريقى إلى لندن، يغمرنى الإحساس بالزهو أن أعود سفيراً لبلادى إليها، معززاً بأعوام من العمل فى مركز الأحداث بديوان عام الوزارة، ومحاطاً بتقدير القيادة السياسية العليا. ومع ذلك

كنت أحس القلق من ضخامة المسئولية التى تنتظرنى. ومنذ وطأت قدماى الشاطئ الإنجليزى، غمرنى الشعور بالاهتمام الذى أبدته الدولة المضيفة تجاه سفير أجنبى. ففى محطة فيكتوريا، أدهشنى أن أتلقى برنامجاً معداً، تحدد فيه موعد تقديم أوراق اعتمادى بعد خمسة أيام للملكة اليزابيث. وكان ذلك خروجاً على التقاليد الدبلوماسية، التى لا تفترض تحديد الموعد قبل وصول السفير. وكان هذا يتيح لى أن أشارك فى حفل العشاء الذى سيقيمه وزير الخارجية للسفراء المعتمدين فى لندن بمناسبة عيد ميلاد الملكة».

ومع أنه التقى بالرئيس عبدالناصر قبل سفره إلى لندن وتحادثا فى مهمته فى لندن ووصفها له عبدالناصر بأنها «غير صعبة ولكنها شاقة جداً»، فإنه يمضى فى تصوير كل أيامه بالتفاؤل ولكنه فى النهاية يعبر عن أسفه لانتهاء مهمته الدبلوماسية بقطع العلاقات بين البلدين، وهو يعبر عن هذا الأسف فى مواضع كثيرة من مذكراته ننقل منها ثلاث فقرات هى :

«هكذا انتهى خريف ١٩٦٥ وقد بلغت علاقات مصر ببريطانيا مستوى متدنياً. ولذا جاء قرار قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى ١٦ ديسمبر تعبيراً «هادئاً» عن موقف اتخذته القاهرة منذ٢٥ سبتمبر».

«وحتى يوم ١٥ ديسمبر لم أكن قد تلقيت من القاهرة توجيهات محددة.. وفى المساء دعيت لتحية الملكة فى حفل عمدة ويست مينيستر. وفى اليوم التالى، اجتمعت بجورج طومسون ورفاقى السفراء العرب فى حفل سفارة ليبيا.. وكأننى كنت بذلك أودع بريطانيا. فعند منتصف الليل، حمل لى صوت وكيل الوزارة الدكتور محمد حسن الزيات، قرار القاهرة بقطع العلاقات مع بريطانيا. وبعد ظهر ١٨ ديسمبر أنزلت العلم المصرى من فوق ساريته، ليرفع علم العراق.. البلد الذى اختير لرعاية مصالحنا فى بريطانيا».

«وانتهت أول مهمة ميدانية لى.. كانت كما توقعها الرئيس.. شاقة.. جداً!!»

(١١)

ونحن نرى حافظ إسماعيل وهو ينهى كل مهمة من مهمات عمله متواضعاً إلى أبعد حدود التواضع، فهو لا يزعم أنه انتقل من وظيفة إلى أخرى برضائه، ولا بسعيه، ولا كمكافأة له على ما فعل، وإنما هو فى معظم الأحايين يعترف لنا بطريقة غير مباشرة

وبأسلوب نفى الإثبات أنه تم التخلص منـه، أو أن الرغبة فى الدفع به إلى الموقع الجديد لم تكن لـتوازى الرغبة فى الـتخلص من وجـوده فى الموقع القـديم، وهو يذكر هذا بـصراحة شديدة وبدون أية مرارة لأن حياته الوظيفية الممتدة قد عودته منذ مرحلة مبكرة على محاولة الارتفاع فوق هذه المفاجآت، وسننقل للقارئ الفقرات التى يصور بها انتهاء عمله الوظيفى فى أكثر من موقع.

١ـ فحين يتـرك منصب مدير مكتـب القائد العام للقـوات المسلحة لكى يتـولى منصب وكيل وزارة الخارجية يقول:

«... وفى صيف ١٩٦٠ كنت أشعر بأن مهمة جوهرية قد تحققت، وبأننى قد استنفدت الغرض مـن بقائى فى مـكتب المشيـر عامر، ولهذا فعـندما عرض علـىّ المشير عامـر رغبة الرئيس عبدالناصر أن أتولى منصب وكـيل وزارة الخارجية، لم أتردد طويلاً فى قبوله. وفى منتصف سبتمبر ودعت المشير عامر ورفاقـى بمكتبه، وخلعت ردائى العسكرى بعد ربع قرن كامـل، متوجـهاً إلـى وزارة الخارجيـة لكى أبـدأ عهـداً جديداً، وإن ارتـبط بصـورة وثيـقة بالقوات المسلـحة. فمن هناك تابعت عثراتهـا وانتصاراتها، وعملت من أجل دعم فـعاليتها وتوفير أكثر الظروف الدولية ملاءمة لتحقيق مهامها الوطنية والقومية. ومضت سنوات قبل أن يتأكد لى أن الدبـلوماسية لـم تكن فى حاجـة لى.. بقدر ما كانت المؤسسة الـعسكرية فى غنى عنى!».

وإنى لأرجو القارئ أن يعيد قراءة الجملة الأخيرة بقدر ما يسمح له وقته من إعادة.

٢ـ ولنقفز قرابة عقـد من الزمان وقرابة مائة صفحة من مذكراته لـنتأمل نفس الروح فى تعبيره عن تـركه منصب رئيس المخابرات العـامة ليتولى منصباً وزاريـاً فى نوفمبر ١٩٧٠، حيث يقول فى ص ١٧٣ ما نصه:

«... وفى منـتصف نوفمـبر استدعانـى الدكتور محـمود فوزى ـ فى إطار مـشاوراته ـ ليعرض علىّ منصب وزير الدولة لشئون رئـاسة الوزراء ـ ورغم ما كان بينى وبين الدكتور فوزى من احترام متبادل، فقد كنت واثقاً أن اخـتياره لى هو قرار جهات أخرى لم تعد ترى استمرار بقائى فى المخابرات العامة.. وقبلت العرض مكرها».

لنقرأ هذا الـنص الأخير «وقبلت العرض مكـرهاً» وكأنه لم يكن يريد أن يـعمل عضوا فى مجلس الـوزراء أو مسئولاً عن هذا المجلس ولنقـرأ السطر الذى قبله الذي يـعترف فيه

بأن جهات أخرى لم تعد ترى استمرار بقائه فى المخابرات العامة وأنه يعرف أن هذا كان قراراً... بل هو «واثق» على حد تعبيره!!

٣ـ ثم لنقرأ نصاً ثالثاً بعد ثلاث صفحات أو أربع وهو يحدثنا كيف تحولت مهمته الوزارية إلى مهمة تتعلق بالشئون الخارجية، وهو يصور الأمر كما لو أنه لم يعد له مكان حين بدأت رئاسة الوزارة تنشغل بأمن الجبهة الداخلية حيث يقول:

«... وفى منتصف مارس ١٩٧١.. بينما عكفت رئاسة مجلس الوزراء على دراسة إجراءات أمن الجبهة الداخلية فى ظروف استئناف القتال، كنت أشق طريقى عائدا إلى الديوان العام بقصر النيل.. وزيراً للدولة للشئون الخارجية».

٤ـ أما نقله للعمل سفيراً فى باريس بعد عمله فى روما فإنه يرويه على النحو التالى:

«ومن القاهرة أتانى صوت الدكتور الزيات، وكيل الوزارة، يهنئنى «بباريس» ولم أكن أمضيت عاماً فى روما.. وسهرت الليل أتأمل «المهمة الجديدة». ومع ما تثيره عادة أنباء بعثة جديدة.. ومهمة أكثر دقة.. فقد أحسست بالتردد أمام هذا التحدى.. فلم أكن أعرف المجتمع الفرنسى.. إذ لم يسبق لنا أن التقينا.. خارج صفحات قرأتها منذ ثلث قرن! وكدت أنساها. واستسلمت لقدرى».

٥ـ كذلك فإنه يروى بطريقة فاترة جداً كيف عرف وهو فى فرنسا بقرار تعيينه رئيساً للمخابرات من الإذاعة المصرية:

«... وكانت المفاجأة كبيرة عندما علمت ـ عن طريق الإذاعة المصرية ـ بنبأ تعيينى «رئيساً للمخابرات العامة».. ولأنتقل بذلك، وبصورة حادة من مجال الدبلوماسية إلى مجال الأمن القومى. وغادرت باريس فى هدوء.. ذات صباح باكر».

٦ـ وهو يتحدث عن نهاية عمله كسفير فى باريس للمرة الثانية وهى آخر وظائفه الرسمية فى شىء من التحفظ والأمل فيقول:

«... وفى مؤخرة العبّارة التى حملتنى من البندقية إلى الإسكندرية والظلام يتراكم ليطوى كل شىء من حولنا.. استدرت نحو قرينتى.. التى وقفت تتابع معى فى صمت شريط الحياة والكفاح وهو يتدفق أمام ناظرينا.. كما وقفت عبر أكثر من ثلث قرن، صلبة.. مستقرة تدفع بى أحياناً.. وتتقدمنى أخرى، واثقاً من إحساساتها التلقائية وواثقة من قدرتنا على اجتياز أزمات حياتنا.. بينما يكتسب كل منا من صاحبه الأمن والطمأنينة.. الثقة والعزم، لنهيئ لأبنائنا عالماً أفضل. واتجهنا بأنظارنا إلى الأفق.. متطلعين إلى الغد القادم.. يستحثنا الأمل فى أن تعود شعوبنا جميعاً مسلحة بخبرات نضال طويل. لكى نستأنف مسيرة الحياة معا».

٧ـ وقد سبق لنا أن أوردنا ماعبر به فى أدب سام عن نهاية عمله كمستشار للرئيس للأمن القومى حيث قال:

«ولم يخلق عملى فى هذا الميدان خلال عامى ١٩٧٢ -١٩٧٣، أى قدر من التنافس أو التداخل مع عمل وزراء الخارجية . فلقد عملنا معا على تنسيق التبادل فيما بيننا للمعلومات والقرارات التى يتخذها الرئيس .. والتشاور فى شئون نشاطنا الخارجى. ومع ذلك ، فقد أصبح هناك ازدواج فى قنواتنا الدبلوماسية . وعلى هذا ففى نهاية ١٩٧٣، رأى الرئيس أنه من الطبيعى أن نعود إلى الأوضاع التقليدية لإدارة علاقاتنا الخارجية».

(١٢)

ومن المهم بعد هذا التأمل فى سبع لقطات من لقطات التعبير عن التوازن النفسى ونحن نستعرض تاريخ حافظ إسماعيل أن نقرأ ما كتبه هو نفسه عن ترشيحه لتولى رئاسة الوزارة فى بداية ١٩٧٣ ، وهو ما حدث بالفعل ، وورد فى بعض الكتابات التاريخية التى تناولت فترة ما قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وعلى سبيل المثال فإن محمد حسنين هيكل قد حرص على أن يذكر أولئك الذين اعترضوا على فكرة تعيين حافظ إسماعيل رئيسا للوزراء، وبالبديهة فقد كان هو منهم ، ويحكى صاحب هذه المذكرات (ص٢٦٦ من أمن مصر القومى) عن لقاء ٨ مارس ١٩٧٣ مع الرئيس السادات والفريق أحمد إسماعيل فى القناطر وهو اللقاء الذى شرع الرئيس السادات فيه فى تكليف حافظ إسماعيل بتشكيل وزارة عسكرية فيقول :

" ... ومن الناحية الداخلية ، فقد قرر التصدى للموقف غير المستقر الناشىء عن الخلاف المستمر بين مؤسسات الدولة، وخاصة بين الحكومة والاتحاد الاشتراكى العربى، وذلك بإعادة التشكيل كاملاً فى "توقيت ما". وكان تصور الرئيس هو تشكيل "حكومة عسكرية" تكلف بالتحديد "بالإقدام على المعركة" ثم التفت إلى ووجه لى تكليفه بالإعداد لتشكيل الوزارة. ولم يكن القرار مفاجئا تماماً لى.. ففى رحلتنا إلى القاهرة عائدين من يوغوسلافيا فى يناير الماضى، بدا لى الرئيس مهموما. وفاجأنى بأن طلب إلى تأجيل الزيارة التى كنت أزمع القيام بها إلى موسكو. وعندما تحدث عن الحاجة لإجراء تغييرات فى الحكومة، أحسست أن الحديث موجه إلىّ. وقلت إننا مقبلون على تحرك سياسى ودبلوماسى واسع النطاق.. وأنه يحسن إتمامه، علاوة على ذلك، فإن تحقيق الوحدة مع ليبيا

فى مستهل سبتمبر سيفرض تعديلات جوهرية، ولهذا يحسن الإبقاء على الأوضاع الحالية حتى ذلك الموعد، مع إجراء تصحيحات محدودة - إن لزم الأمر- لرفع مستوى الأداء » .

« وأحسست ونحن نتحدث فى حديقة استراحة القناطر الخيرية أن هذا التكليف - إثر عودتى من الولايات المتحدة - يمكن أن يسىء إلى شخصيا، فقد يؤخذ على أنى "رجل أمريكا". كما كنت أود أن نكمل جولة مباحثاتنا الثانية، إذ كنت أشعر أننا لم نستفد بعد من إمكانيات المفاوضات ، كما كنت أرجو ألا يكون القرار انعكاسا لاستثارة عربية، تردد أننا غير جادين فى قرارنا خوض الحرب. وفى النهاية، لم أكن واثقا أن شهراً واحداً يمكن أن يعد كافيا لاستكمال إعداد الجبهة الداخلية لخوض الحرب. ولكنى لم أستطع تعديل قرار الرئيس » .

« وعندما عدت للقائه ثانية بعد أسبوع ، بادرنى بقوله إنه قرر أن يتولى بنفسه مسئولية رئاسة الوزارة، وأن يحتفظ بى " فى الاحتياطى " للمستقبل. ولم أكن غير راض عن هذا القرار. وعدت إلى القاهرة لأعد الترتيبات لإعداد التشكيل المقبل، وتصورى عن ترتيبات الجبهة الداخلية لتنظيم انتقالها من حالة السكون الراهن إلى حالة الحرب.. ولجولة ثانية من المباحثات مع الدكتور كيسنجر".

(١٣)

نأتى الآن إلى حديث صاحب هذه المذكرات عن مهمته مع كيسنجر وهى المهمة التى جعلت محمد حافظ إسماعيل على الرغم من كل إخلاصه لوطنه وعمله من أجله لايلقى فى كتابات محمد حسنين هيكل ـ ومن يستسهلون النقل عنه بالتالى ـ إلا الجفاء والتعريض الخفى !! وهذا على سبيل المثال هو النص الحرفى لأقل أحاديث هيكل مرارة عن لقاء كيسنجر وحافظ إسماعيل :

" ... فى فبراير ١٩٧٣ كان "أنور السادات" قد أرسل مستشاره للأمن القومى "حافظ إسماعيل" إلى واشنطن للقاء رسمى أحيط بكل أضواء الدعاية اللازمة مع نظيره الأمريكى "هنرى كيسنجر" فى مزرعة يملكها "دونالد كندل" - رئيس مجلس ادارة "شركة بيبسى كولا" والذى كان صديقاً شخصياً للرئيس "نيكسون" (كان الرئيس نيكسون نفسه قبل توليه الرئاسة محاميا لشركة البيبسى كولا).

يلجأ محمد حسنين هيكل الى الهامش ليقول فيه ما نصه : «كان مقرراً فى البداية أن

أحضر أنا هذا الاجتماع مع كيسنجر فى مزرعة دونالد كندل . وكان ذلك بناء على اقتراح من نيكسون وكيسنجر نقله إلىّ فى القاهرة المستر دونالد كندل بنفسه ، وفى حضور الدكتور زكى هاشم الذى كان محامياً لـ "بيبسي كولا" فى مصر فى ذلك الوقت ، ثم عزز كندل الطلب بعد ذلك برسالتين بعث بإحداهما مع الدكتور محمد حسن الزيات المندوب الدائم لمصر فى الأمم المتحدة، ثم رسالة أخرى بعث بها عن طريق الدكتور أشرف غربال القائم بأعمال شئون الرعايا المصريين فى واشنطن.. وألح على الرئيس السادات أن أذهب لهذا اللقاء السرى مع كيسنجر، ولكنى آثرت فى النهاية أن أعتذر لأن فكر الرئيس السادات لم يكن محدداً فى ذلك الوقت، كما أن موقفنا التفاوضى لم يكن على درجة القوة القادرة على تحقيق نتائج نجاحه . وقد شرحت تفاصيل هذا كله ونشرت وثائقه، بما فيها الرسائل المكتوبة التى بعث بها كل من الدكتور محمد حسن الزيات من نيويورك والدكتور أشرف غربال من واشنطن . وذلك فى مقال صدر بعنوان : " كيسنجر وأنا.. مجموعة أوراق"، وقد نشر هذا المقال فى ديسمبر ١٩٧٢، وأحدث نشره خلافاً شديدا بين الرئيس أنور السادات وبينى».

أما محمد حافظ إسماعيل فيروى في مذكراته التى بين أيدينا بتواضع شديد كيف استعد للقاء كيسنجر فى المهمة التى قدر له أن يؤديها قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ (وقد أداها) ، وسوف نعجب للفارق الكبير بين التواضع البناء الذى يتميز به محمد حافظ إسماعيل وهو يحدثنا عن مهمته هذه وبين الغرور الهدام الذى يحدثنا به محمد حسنين هيكل عن ذات المهمة (التى لم يؤدها) فى أكثر من كتاب من كتبه مع إعادة توزيع اللحن لتخدم القصة فى كل مرة غرضا جديداً فلنقرأ حافظ إسماعيل:

« ... وبالرغم من غموض اتجاهات كيسنجر، وإصرار الخارجية الأمريكية على الاتفاقية المرحلية، فقد أعددت لعمل دراسات موسعة للمواقف المصرية والاختيارات المختلفة.. ولقد شاركنى عدد من الشخصيات السياسية والقانونية، ومن الدبلوماسيين البارزين الذين تابعوا بحكم مناصبهم تطور قضية الشرق الأوسط. وجاء تعيين الدكتور أشرف غربال مساعداً لى دعماً حيوياً لمهمتى، إذ حمل إلينا إدراكه المتميز للسياسة الأمريكية تجاه القضية العربية، وتصوره الواقعى والدقيق لها».

ونحن نجده أيضا حريصا على ذكر زيارته لموسكو فيما قبل اللقاء بكيسنجر:

«وفى أواخر يناير، أبلغنى السفير السوفيتى أنه علاوة على تحديد موعد زيارتى لموسكو اعتباراً من ٧ فبراير، فقد تحدد يوم ٢٦ فبراير موعداً لزيارة وزير الحربية أحمد إسماعيل

للقاء مع المارشال كريتشكو. وأعربت للسفير عن تطلعي للقاء بالرفيق بريجنيف لأسلمه رسالة الرئيس السادات ».

وهذا هو ما يرويه حافظ إسماعيل عن اللقاء الأول بكيسنجر ذات صباح مبكر فى مزرعته بالقرب من نيويورك وهو حريص على الإشادة بدور معاونيه وفضلهم ، وكأنه بأدب شديد يدلنا على أنه لم يكن الرجل الواحد وعلى أن مهمته لم تكن استعراض الرجل الواحد وكأنه بهذا يرد بمنتهى التهذيب والعملية والحكمة والحنكة على هيكل :

« ... صباح الأحد الباكر.. ونيويورك مازالت نائمة، ونسمات باردة تأتى متأنية من ناحية البحر، تهمس فى الطرقات التى مازالت خالية من المارة، بينما تتسلل بنا العربات تجتاز المدينة، وتنطلق على الطريق العام، لساعة زمن قبل أن تصل بنا إلى «آرمونك» حيث استقبلنا مضيفنا يوجين تروين وزوجته. واستقر مقامنا خلال دقائق معدودة فى غرف البيت الريفى، وكان يصحبنى ـ عدا زميلى الدكتور غانم ـ ثلاثة من معاونى يجمع بينهم تقديرهم للمسئولية. كان الدكتور عبدالهادى مخلوف بهدوئه وجديته، المنظم الذى لا يبارى لرحلتنا. وتميز المستشار أحمد ماهر السيد بذكائه وذهنه المتقد الذى ورثه عن جده. أما المستشار إيهاب وهبة فقد استطاع بابتسامته العريضة وروحه المرحة أن يشيع البهجة التى كنا نفتقدها منذ تركنا القاهرة ».

« وفى الوقت المحدد.. أقبل الدكتور كيسنجر والوفد المرافق له، ولم يجد الوفدان صعوبة فى اللقاء والتعارف.. قبل أن نصعد إلى غرفة المباحثات. كان إرهاق الأيام الأخيرة قد بدأ يذوب رويداً.. وكان قلق الانتظار قد انتهى. وتوالت الاجتماعات فى إيقاع سريع عبر يوم ونصف يوم، دون أن تكون هناك ساعة فراغ لتأمل أو راحة، على نحو لم نكن اعتدنا عليه فى شرقنا. ومع ذلك فقد صمدنا له جميعاً، يستحثنا الإحساس بالمسئولية قبل كل شيء. فقد كنا نناقش قضية السلام والحرب. وكان إحساسنا بعدالة قضيتنا وقوة موقفنا، يدعمه الفريق أحمد إسماعيل على الجانب الآخر فى موسكو، يعزز فى نفوسنا الثقة ويدعونا إلى نبذ القلق والتوتر (يشير حافظ إسماعيل هنا إلى أن السادات كان قد أوفد في نفس الوقت وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل لمباحثات سياسية وعسكرية في موسكو). وكان وجودنا السياسى فى واشنطن والعسكرى فى موسكو على هذا النحو وبدون ترتيب منا، تعبيراً عن تصور، وتجسيداً لفكرة العمل مع القوتين الأعظم من أجل تحقيق تسوية عادلة للقضية العربية.. إن سلماً أو قتالاً ».

(١٤)

وليس هذا الباب مجالا لاستعراض كل ما كتبه محمد حافظ إسماعيل عن محادثاته أو لقاءاته مع كيسنجر على الرغم من أهمية كل ما سجله الرجل عن تفصيلات ووقائع هذه المحادثات والمناقشات الجادة التى دارت فيها، والآراء التى خرج بها، وقد كانت عملية استطلاع الآراء فى حد ذاتها مهمة جداً لرسم سياسة مصر فى ذلك الوقت، وفى وسع القارئ أن يعود إلى هذه المذكرات ليقرأ انطباعات صاحب المذكرات عن جولة ثانية من المباحثات مع كيسنجر.

ولكننا مع هذا لابد أن ننقل للقارئ بعض ما يرويه فى موضع آخر بعد صفحات طويلة عن اللقاء الثانى مع كيسنجر فى روشفور بفرنسا فى مايو ١٩٧٣:

« ... ولم يدم اجتماعنا يوما واحدا.. فقد كان الحوار عميقاً والإيقاع عالياً تكشفت خلاله مواقف الولايات المتحدة، إلى حد أننى لم أجد فى مساء ٢٠ مايو ما يدفعنا لمواصلة الحوار فى اليوم التالى. وعندما غادرنا الدكتور كيسنجر وصحبه فى المساء لم أكن على ثقة تماماً من أننا سنلتقى مرة ثالثة».

وبعد أن يروى حافظ إسماعيل كل تفاصيل الحوار واللقاء مع كيسنجر نجده وهو يكتب هذه المذكرات يسترجع أحداث تلك الفترة وكأنه يأخذ هو نفسه قرار الحرب أى أنه يجد نفسه وهو يروى لنا ما حدث يصل إلى النتيجة الطبيعية التى لابد لكل وطنى مسئول أن يصل إليها حتى ولو لم يكن هو المسئول عن اتخاذ القرار بالحرب، ولكنه يجد أن المعطيات التى أمامه لا تقود إلا إلى هذا الطريق.. ولنتأمل هذه العبارات الصادقة الموحية حين ينفرد صاحب هذه المذكرات بنفسه:

« ... وجلست وحيداً بعد ما غادرنا الوفد الأمريكى. وراجعت كل ما دار بيننا خلال ساعات قصيرة من حديث. كان الأمريكيون ـ على مستوى البيت الأبيض ـ يعودون تدريجياً إلى الصياغة التى تبنتها الخارجية الأمريكية خلال عامين.. بفرض إطار «فضفاض» لتسوية شاملة يتحقق من خلالها اتفاق مرحلى يستهدف إعادة فتح قناة السويس.. ويقترن بإعلان أمريكى ـ وربما بإعلان إسرائيلى مماثل ـ يعبر عن تمنيات.. بتسوية نهائية. وفى إطار تسوية شاملة، كان علينا القبول ـ ولو فى ظروف انتقالية قد تمتد سنوات ـ بترتيبات أمن تتضمن عملياً استمرار وجود عسكرى إسرائيلى داخل الأراضى

المصرية بعد إعادتها إلى «السيادة» المصرية.. ويصبح على الحاكم المصرى فى سيناء التعامل مع القائد العسكرى الإسرائيلى فى منطقة منها يستمر فيها الوجود العسكرى الإسرائيلى».

«ورأيت أنفسنا نتجه إلى الحرب..

«فلم تسفر جولتا المباحثات فى فبراير ومايو عن موقف مقبول يمكن أن نؤسس عليه تسوية سلمية كريمة.

«وهكذا أصبحت الحرب ضرورة سياسية.. فضلاً عن كونها ضرورة معنوية».

(١٥)

حتى إذا ما وقعت الحرب بالفعل وكان صاحب هذه المذكرات في موقع متقدم من مواقع إداراتها فإن هذه المذكرات تروى الوقائع والحوارات التى دارت مع كيسنجر ومع غيره في الإدارة الأمريكية بأمانة شديدة ودون إحساس بالدونية، أو تضخيم مفتعل ومرسوم للذات تعويضاً عن هذه الدونية، ومن أهم ما يمكن لنا أن نطالعه فى هذه المذكرات تفاصيل موقف كيسنجر يوم ٦ أكتوبر حيث يروى صاحب المذكرات الموقف والحوار والاتصالات باختصار شديد ولكنه كاف لإيضاح تطورات موقف كيسنجر على مدى ذلك اليوم، ومحاورات الدكتور الزيات معه ، ولفت الزيات نظر كيسنجر إلى أن الأراضى المطلوب التخلى عنها هى أرض مصرية .... كما تنبئنا المذكرات بوضوح شديد عن فشل كيسنجر فى محاولة منع الحرب أولا ..... ثم وقفها بعد أن بدأت !! :

« .... ومنذ صباح أكتوبر الباكر فى نيويورك، بدأ الدكتور كيسنجر مستشار الرئيس نيكسون اتصالاته بوزير الخارجية الدكتور الزيات، وكان قد تلقى تقديرات حكومة إسرائيل عن احتمال اندلاع الحرب على الجبهة المصرية والسورية خلال بضع ساعات، وتأكيدها له أنها لا تنوى الهجوم.. ولو أنها ستستدعى «بعض» قواتها الاحتياطية، وأنها لن تعلن التعبئة العامة إثباتاً «لحسن نواياها».

« وعاد كيسنجر بعد نصف ساعة (الثانية إلا ربع بتوقيت القاهرة) ليكرر للدكتور الزيات التزام إسرائيل بعدم الهجوم وضمان الولايات المتحدة لذلك، وأنهم أبلغوا إسرائيل بوقوفهم ضدها فيما لو وجهت ضربة وقائية، وبذلك أيضاً أبلغوا الاتحاد السوفيتى. وأضاف أنه يرجو شخصياً ـ وقد بدأت مباحثاتنا لتحقيق تسوية سياسية ـ أن لا نقوم بعمليات حربية ».

« وعندما جاءنى صوت الدكتور الزيات من نيويورك، كانت الحرب قد بدأت منذ ربع ساعة، وكان البيان الأول عن العمليات قد صدر.. وأبلغت الدكتور الزيات مضمونه وبأننا نتصدى لعدوان إسرائيل ».

« وعاد الدكتور الزيات فى الثانية و٣٥ دقيقة يبلغنى أن كيسنجر قد أحاطه علماً بأنه سيتصل فوراً بإسرائيل لوقف أى عمليات حربية من جانبها، وأنه يأمل - فى ضوء الرسالة التى أبلغها له الدكتور الزيات - أن تقتصر مصر فى ردها على «الهجوم» الإسرائيلى فى حدود المنطقة التى جرت فيها العمليات. كما أبلغه أن الولايات المتحدة ستقاوم «أى عمل عدوانى».

« وناقش كيسنجر مع الزيات الموقف الجديد. ورفض وزير الخارجية الاقتراح الأمريكى بوقف العمليات الحربية وعودة القوات إلى خطوطها الأولى وأن ترسل «لجنة تحقيق» لتحديد الطرف المسئول. ولفت الدكتور الزيات نظر الدكتور كيسنجر إلى أن الأراضى المطلوب أن نتخلى عنها هى أراض مصرية. ورفض الدكتور الزيات المنطق الأمريكى.. ما لم يكن يعنى العودة إلى خطوط ٥ يونيو ١٩٦٧ . وأوضح أن هدف مصر محدد: بأن توضح لإسرائيل أن وجودها على القناة لا يمثل الأمن الحقيقى، وأن الأمن مع بلد مثل مصر يمكن أن يتحقق فقط إذا قام على الاحترام المتبادل ».

« ومع فشل الدكتور كيسنجر فى محاولته منع الحرب أولاً.. ثم وقفها بعد أن بدأت ثانياً.. فقد توجه إلى السعودية والأردن فى محاولة لمنع توسيع قاعدة العمليات العسكرية.. كما طلب من الملك فيصل التدخل لدى مصر وسوريا بغرض وقف العمليات، استناداً إلى أن إسرائيل يمكنها خلال أيام - عندما تستكمل تعبئة احتياطيها - دحر الهجوم العربى. إلا أن الملك فيصل رفض المبادرة الأمريكية ما لم يتقرر الانسحاب الإسرائيلى والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى.. بينما بعث للرئيس السادات رسالة يؤكد فيها «إننا بجانبكم بكل إمكانياتنا.. داعين للجيش المصرى».

(١٦)

وتنفرد هذه المذكرات بالرواية الفريدة إن لم تكن الرواية المتاحة عن أزمة الفريق محمد أحمد صادق مع الخبراء السوفييت ومع الرئيس السادات فى مارس ١٩٧٣، وسوف نجد

محمد حافظ إسماعيل فى هذه الرواية أكثر ما يكون دقة ووعياً بطبيعة ديناميات الصراع على السلطة، ومع أنه يروى الأمور كما حدثت وبالترتيب الذى حدثت به، إلا أنه يكاد يفرض علينا وعلى الأحداث رؤيته لها، وهى رؤية صحيحة إلى حد بعيد، وليس من شك أن انتصار السادات فى هذه المعركة الجديدة التى فرضها عليه الفريق صادق كان بمثابة خطوة كبيرة دعمت موقفه فى الجبهة الداخلية إلى أبعد الحدود، ولست أبالغ إذا قلت إنه كان انتصاراً جديداً يضاف إلى ما حققه فى ١٥ مايو ١٩٧١، بل إن الفريق عبدالمنعم خليل (على الرغم من تعاطفه مع الفريق صادق) يرى فى كتابه « فى قلب المعركة » أن تخلص السادات من الفريق صادق كان بمثابة ثورة التصحيح الثانية. وسوف يتأكد للقارئ ما ذهبت إليه، وما ذهب إليه الفريق عبدالمنعم خليل حين يقرأ كل هذه التفصيلات الخطيرة التى يرويها صاحب هذه المذكرات عن تلك المعركة وتلك الفترة وقد شهد تفصيلاتها عن كثب!! :

«..... ولقد زاد من تعقيد الأمور سوء فهم أدى إلى توقف الارتباط على برنامج التسليح لعدة أشهر ثمينة. ففى منتصف مارس، قرر الفريق صادق استدعاء الوفد العسكرى الموجود فى موسكو لإبرام العقود التفصيلية لاتفاق فبراير، وذلك احتجاجاً على طلب السوفييت أن يتم تسديد قيمة الصفقة بالعملة الصعبة ونقداً. وفى القاهرة، طلب وزير الحربية إيضاحاً من كبير المستشارين السوفييت ـ الذى أبلغه أن تلك كانت رغبة الحكومة المصرية. ورفض الوزير هذا التفسير، وطلب على الفور أن تسحب القوات السوفيتية من مهامها الدفاعية وتعاد إلى بلادها، حتى تستغل نفقاتها ـ التى تدفع بالعملة الحرة ـ لسداد ثمن المعدات المطلوب التعاقد عليها.

« وكانت الحقيقة تتلخص فى أن الرئيس ـ قبيل سفره لموسكو وتأكيدا لإصراره على مطالبه ـ كان قد كلف الدكتور عزيز صدقى بإبلاغ السفير السوفيتى باستعدادنا لدفع قيمة مشترياتنا ـ على غير العادة ـ بالعملة الحرة. وكان الرئيس يتوقع أن يبيع الليبيون صفقة بترول للسوفييت.. يمكن أن تستغل قيمتها لسداد قيمة صفقة الأسلحة المصرية .

ووقفت أستمع للرئيس وهو يحاور الفريق صادق ـ هاتفياً ـ حول ما اتخذه من إجراءات استدعاء الوفد العسكرى وتنحية الوحدات السوفيتية العاملة فى مصر ».

« كان حوار الرئيس هادئاً.. رغم أنه كان يدرك دون أدنى شك الأبعاد السياسية والعسكرية للموقف الجديد الناشئ عن مبادرة صادق، وهو موقف أقل ما يوصف به أنه

بالغ التعقيد. وكان مما يزيد من حرج الرئيس أنه يعرف أن السوفييت لم يخطئوا.. فقد استجابوا تماماً لرغباتنا التى أبلغت لهم ».

«كان الموقف الجديد الذى خلفه صادق:

١ ـ يعطل برنامج تسليح قواتنا طبقاً لاتفاقية فبراير ١٩٧٢، ويسبب خللاً لعدة أشهر فى نظام الدفاع الجوى ويؤجل دعم الدفاع الجوى السورى. ومن ثم فهو يدمر تخطيطنا ويعود بنا إلى دائرة اللاسلم واللاحرب.

٢ ـ ويخلق على المستوى السياسى توتراً فى العلاقات المصرية ـ السوفيتية، إذ يدفع إلى العلن ما جاهد الجانبان من أجل تجاوزه.

٣ ـ كما يفسح على المستوى الدولى المجال لردود فعل واسعة النطاق لم يكن أحد على استعداد لتقييمها وحساب انعكاساتها على موقفنا.

ولكن موقف صادق كان له بُعد آخر.. يتصل بعلاقاته هو بالرئيس السادات. فالفريق صادق كان فيما ذهب إليه قد تجاوز سلطاته و«اعتدى» ـ ربما دون قصد ـ على سلطات رئيس الدولة. فمثل هذه المسائل التى عالجها تعد من صميم اختصاص القيادة السياسية.. وعملاً من أعمال السيادة التى يمارسها رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة.. وحده، وليست من المسائل الفنية التى يحق للقيادة العسكرية أن تبت فى شأنها. وقد يكون من المبالغة القول أن دور صادق المؤيد للرئيس السادات فى أحداث مايو ١٩٧١، كان قد رسخ فى ضمير البعض باعتباره مبرراً لازدواج السلطة!»

على هذا النحو يلخص صاحب هذه المذكرات الموقف الذى ترتب على تصرفات الفريق صادق فى تعبير «ازدواج السلطة» وذلك بعدما فصل النتائج الخطيرة التى أدى إليها موقفه.. ثم يبدأ حافظ إسماعيل بعد هذا فى إلقاء الضوء على موقف السادات فى الناحية الأخرى من موقف الفريق صادق.

«وفى مواجهة هذا الموقف، كان على الرئيس الاختيار بين أمرين:

الأول أن يوافق على الإجراءات التى اتخذها وزير الحربية.. وبذلك يكون قد قبل التسليم بسلطته السياسية.. والتسليم لصادق برصيد سياسى، باعتباره قد اتخذ موقفاً «وطنياً» يستجيب إلى رأى عام فى صفوف الضباط.. يتعاطف مع اتجاهات وزير الحربية المعارضة للوجود العسكرى السوفيتى فى مصر.

كما كان التسليم بالأمر يعنى أن نبقى معلقين.. دون هدف نسعى إليه.. ودون سياسة تهدى خطواتنا.. ودون برنامج نعمل على تنفيذه.

الثانى: أن يقرر إلغاء هذه الإجراءات، وهذا يعنى سحب الثقة من وزير الحربية فى توقيت لا يكون مواتياً. ولم يكن من الطبيعى أن يخذل الرئيس وزير الحربية فى أمر يتصل بالسيادة الوطنية.. ومن ثم يصبح مسئولاً عن تقديم تفسيره الواضح والمقنع والذى يبرر خطوته هذه.

وفى النهاية اتخذ الرئيس حلاً وسطاً.. فقرر تحقيق التخلى جزئياً.. وذلك بسحب ثلثى القوة السوفيتية مع الإبقاء على الثلث فى مواقعه. وهكذا يتجنب سلبيات التخلى الكامل.. إلى حد ما، ويؤمن إيجابيات الإجراء المقرر.. إلى حد ما، بينما يحتفظ لنفسه بحرية الحركة مستقبلاً تجاه السوفييت.. أو وزير الحربية.

وهكذا أصبح القرار.. هو قرار السادات.

وهو قرار يستجيب للرأى العام داخل المؤسسة العسكرية.

ويبقى باب الحوار مفتوحاً مع السوفييت، بينما يمثل إنذاراً مغلفاً لهم.

وانتهى الحوار الهاتفى.. بين السادات وصادق.

ولكن الأزمة لم تكن قد انتهت».

(١٧)

كذلك ينفرد كتاب محمد حافظ إسماعيل مرة ثانية برواية واقعة خلاف تالية بين الرئيس السادات والفريق صادق، وهو يرويها فى إطار النسق العام للأحداث ولكنه يرويها أيضاً فى إطار تناوله المتجدد لعناصر الخلاف بين القائد الأعلى والقائد العام، وهو حريص على الصدق والالتزام به ، وبعيد عن التأويل والتضخيم، ولكن المعنى المهم فيما يحدث لا يفوته، وهو لا يهمله أيضاً.. وهو يروى لقرائه تفصيلات ما حدث فى تلك الأيام وهذا هو الأهم:

«... وفى أوائل مايو (أى ١٩٧٢) وبمناسبة زيارة جريتشكو لمصر، أبلغنا السوفييت بوصول سرب قاذفات فى منتصف مايو. إلا أن حادثاً وقع قبل وصول جريتشكو بأسبوع، عندما أجرى رجال الجمارك تفتيش أمتعة عدد من الخبراء بمطار القاهرة، وهم فى طريق

عودتهم إلى الاتحاد السوفيتى. وكان الغرض هو التأكد من أنهم لا يحملون معهم سلعاً ذهبية، مخالفين بذلك قانون البلاد. وعلى ذلك فقد تعطل سفر الخبراء إلى ما بعد الظهر، حتى أمر الرئيس السادات ـ وكان يومها فى ليبيا ـ بسفرهم إلى بلادهم. ولم يتبين خلال هذا الحادث ما يؤكد شائعات «تهريب» الذهب من مصر.. فلم يكن الخبراء يحملون ما يزيد على الهدايا الطبيعية التى يحملها السائح لعائلته.

ولقد رجح الكثيرون أن ما تم كان بتوجيه الفريق صادق، الذى أراد قبيل وصول وزير الدفاع السوفيتى أن يؤكد بقاء مشكلة الخبراء «حية»، وأن تجميد إجراءات مارس لم يكن نهائياً.. وربما أراد أيضاً أن يؤكد لنا ـ فى الداخل ـ أنه غير راضٍ عما انتهت إليه الأمور، وأنه مثابر فى سعيه إلى تعديلها.

«وأثار هذا الحادث التكهنات حول دوافع الفريق صادق، ورجح الكثيرون أن يكون عام الدراسة الذى أمضاه صادق فى موسكو عام ١٩٥٨ قد ترك لديه انطباعات غير حسنة تجاه السوفيت والعسكرية السوفيتية عامة، الأمر الذى لم يستطع صادق أن يتجاوزه.. حتى بعد أن أصبح قائداً عاماً.

وهكذا لم يكن ملف الخبراء السوفييت قد أغلق.

وكانت لنا عودة إلى إعادة فتحه.

ولكن كان علينا أن ننتظر مؤتمر القمة فى موسكو.. لكى نتبين فى أى اتجاه نتحرك، نحو الوفاق.. أم الخلاف، لكى تلتقى طرق تقدمنا.. أم لنفترق».

(١٨)

وفى موضع ثالث من مذكراته يزيدنا محمد حافظ إسماعيل علما وفهما بحقيقة تطورات الموقف المتوتر بين الرئيس السادات والفريق أول صادق، ونحن لا نستطيع أن ننكر أن صاحب هذه المذكرات لم يتجن على الفريق صادق، بل ربما كان الفريق صادق هو المتجنى على نفسه وعلى السادات، فضلاً عن أنه ـ أى صادق ـ لم يكن يتمتع بذكاء السادات وقدرته على إدارة كافة المعارك على جبهات متعددة دون أن يفقد صبره أو اتجاهه أو ينقاد لما يريد الآخرون أن يقودوه إليه:

« من أجل أن يقطع الشك باليقين، قرر الرئيس إيفاد صادق إلى موسكو فى الأسبوع الثانى من يونيو، لكى يؤكد التزامات السوفييت طبقاً لاتفاقاتنا معهم. كما كان السادات يأمل فى أن تحقق زيارة صادق إزالة ما قد يكون عالقاً بنفوس السوفييت بالنسبة له شخصياً.

وحمل الفريق صادق رسالة الرئيس السادات للرفيق بريجنيف، يشكره فيها على دفاعه عن الموقف المصرى، ويسجل ما نلاحظه من تصريحات أمريكية تالية للمؤتمر تتعارض مع المبادئ التى تضمنها بيان موسكو، ثم يتناول تقديره لضرورة الضغط الإيجابى على محور واشنطن ـ تل أبيب. وأخيراً، عبر الرئيس عن خشيته من أن يترتب على تأخير معركتنا، أن تعزز إسرائيل من مراكزها فى الأراضى المحتلة. وفى النهاية طالب الرئيس بالمسارعة بتوريد ما تضمنته اتفاقات التسليح.. والتى تم إبرامها فى مايو الماضى».

«وخرج الفريق صادق من زيارته مقدراً اهتمام السوفييت بالجبهة الداخلية فى مصر ورغبتهم تهدئة الموقف إلى ما بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية، واتجاههم للمماطلة فى إمدادنا بالتسليح بأمل الوصول لتسوية سياسية للقضية.

وهكذا أصبحت هذه الزيارة وتقييم صادق لما دار فيها مقدمة لتفجير الموقف فى أوائل يوليو. وربما كان صادق متشائماً فى تقييمه.. إلا أن حديث برجنيف ـ رغم ترديده ما سبق أن عبر عنه فى مناسبات سابقة ـ كان خشناً وواضحاً.. ودقيقاً.. يأخذ فى اعتباره ما كان يتلقاه من تقارير حول موقف القيادة العسكرية المصرية وقواعدها من التعاون مع الاتحاد السوفييتى.

وهكذا كنا قد بلغنا نحن والسوفييت.. نقطة حرجة.

كان الكثيرون على الجانبين قد أصبحوا متعبين.. وكان كل من البلدين قد أضحى عبئاً على الآخر!.. وأصبح من الحتمى أن يصلا إلى نقطة الحسم».

(١٩)

ها نحن قرأنا بعض الوقائع المتعددة التى صور بها محمد حافظ إسماعيل انفجار

المواقف بين الرئيس السادات والفريق أول محمد أحمد صادق وكيف كانت العلاقات المصرية السوفيتية طرفا فى الموضوع ..... هل لنا أن نلقى نظرة الآن على محمد حافظ إسماعيل نفسه وهو ينظر من بعد وليس من قرب إلى نهاية هذه العلاقة بالاستغناء عن صادق نهائياً ونحن نراه يبدى رأيه المجمل فى تدهور علاقة الفريق صادق بالسادات وإقالته بعدما أصبح صادق نفسه غير متجانس حتى مع حافظ إسماعيل :

" ...... كما لم يكن الفريق صادق فى أغلب ظنى يحبذ حضور اجتماعاتنا (يقصد الاجتماعات الرباعية التى كان حافظ إسماعيل ينظمها بحضور وزيرى الخارجية والحربية ورئيس المخابرات معه هو باعتباره مستشار الأمن القومى) ، فلم يكن يتحمس للقاء ومناقشة وزير الخارجية الدكتور مراد غالب ، ولم يكن يستريح للتعاون معه . كما لم يكن يميل إلى من سبق لهم الانتماء إلى " فيلق الضباط " .. فقد كان يعتبرهم " أسوأ المدنيين "! ولم أسع للتعرف على دوافع موقف صادق ، واستجيب دون تردد لما رآه الرئيس . وظل ذلك موقفى خلال العامين التاليين ".

"ولعل تنحية صادق كانت قرارا اتخذه السادات منذ مارس .. وآثر أن يختار توقيت إعلانه ففى الظروف التى خلقتها إجراءات الفريق صادق عندئذ بطلب ترحيل وحدات الدفاع الجوى السوفيتى ، لم يكن من المناسب الإقدام على إقالته دون توضيح مبررات هذه الخطوة " .

" ولقد وجد الرئيس فى نهاية أكتوبر الأسباب الموضوعية التى يمكن أن تفسر إقالته لوزير الحربية ، وذلك عندما تبين له أن الفريق صادق لم يتخذ الإجراءات الكفيلة بإعداد القوات المسلحة للقتال حسب توجيهاته له ".

" ولقد كان من الممكن تدارك هذا الأمر عندئذ .. لولا أن الرئيس تبين من مناقشات المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، أن أعضاءه لم يكونوا يحبذون شن معركة محدودة الهدف ، وذلك على نحو يعزز آراء الفريق صادق".

"ولست أريد التعقيب على ذلك من الناحية العسكرية . ولكن الأرجح أن موقف المجلس الأعلى قد أعاد للذاكرة طبيعة علاقات الجهازين السياسى والعسكرى أيام عهد عبد الناصر - عامر، عندما أصبحت القيادة العامة " مركز قوى " يستطيع التأثير فى توجيه السياسات العامة لدولة ، بل تحدى السلطة السياسية .. إن لم يكن إهدارها .

" وعلى هذا ، فقد يصح القول بأن قرار السادات بإقالة صادق ، إنما استهدف سبق

الأحداث قبل أن يتطور الأمر على نحو يجعل سيطرة الرئيس على الموقف غير مأمونة . وعزز من هذا المنطق أن تردد موضوع إقالة صادق خلال إضرابات الجامعة . حتى بدت كقضية سياسية وطنية ".

"وفى ٢٤ أكتوبر عقد اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، حيث استعرض الرئيس الموقف السياسي والعسكرى فى ضوء نتائج زيارة الدكتور عزيز صدقى الأخيرة . وخلال المناقشة ، أعرب بعض القادة عن الاعتبارات التى تمنعنا من القيام بعمل عسكرى يمكن الوثوق بنتائجه .. وأهمها :

- ضعف قواتنا الجوية .
- الاحتمال القوى بمبادرة إسرائيل بضربة وقائية .
- عدم استحسان التخطيط لمعركة محدودة قد تتطورلحرب شاملة .
- الخشية من أن يتحقق النجاح فى البداية ثم نفقد ميزة المبادأة .
- ضعف الدفاع عن الجبهة الداخلية أمام احتمالات ضرب العمق .

كما تبين للرئيس أن توجيهاته للفريق صادق حول الإعداد العسكرى لم يكن قد أبلغها لبعض مرؤوسيه . فلم تكتمل الترتيبات الدفاعية ، كما لم تكن القوات المسلحة فى وضع يمكنها من القيام بعمليات هجومية ".

وعلى هذا ، ففى ٢٦ أكتوبر أبلغ الفريق صادق بقبول الرئيس لاستقالته" .

على هذا النحو يأتى تعليق صاحب هذه المذكرات على إقاله الرئيس السادات للفريق أول محمد أحمد صادق من منصب وزير الحربية بأن يضع هذا الحدث فى إطار استراتيجى يضع مصالح الأمة فى المقام الأول قبل أن تنشأ فيها ازدواجيات بغيضة تكرر المآسى المريرة، وربما لم يكن السادات نفسه ليستطيع تصوير الخلاف على هذا النحو الذى صوره حافظ إسماعيل مع أنه كان يستشعر الخطورة فيه، ولكنه لم يكن يعبر عنه بمثل هذه العبارات الدقيقة الواضحة التى قرأناها لتونا ضمن النص الذى نقلناه والتى يجب أن نعيد قراءتها بالتحديد:

« ... ولكن الأرجح أن موقف المجلس الأعلى قد أعاد للذاكرة طبيعة علاقات الجهازين السياسى والعسكرى أيام عهد عبدالناصر ـ عامر، عندما أصبحت القيادة العامة «مركز

قوة» يستطيع التأثير فى توجيه السياسات العامة للدولة، بل تحدى السلطة السياسية.. إن لم يكن إهدارها. وعلى هذا، فقد يصح القول بأن قرار السادات بإقالة صادق، إنما استهدف سبق الأحداث قبل أن يتطور الأمر على نحو يجعل سيطرة الرئيس على الموقف غير مأمونة. وعزز من هذا المنطق أن تردد موضوع إقالة صادق خلال إضرابات الجامعة.. حتى بدت كقضية سياسية وطنية».

(٢٠)

وينبغى لنا أن نقرأ بعناية ما سجله صاحب هذه المذكرات عن دوره فى إتمام صفقة الأسلحة الشرقية (ولا نقول التشيكوسلوفاكية) فى ١٩٥٥، ومن حسن الحظ أن مذكرات محمد حافظ إسماعيل تضيف كثيراً من التفصيلات وكثيراً من الفهم إلى ما نعرفه عن هذه الصفقة. وسوف نجد حافظ إسماعيل من السطر الأول لحديثه عن هذه الصفقة وهو معترف بأن دوره كان تنفيذياً فقط، مع أنه كان فى وسعه أن يقول إنه كان صاحب الفكرة أو صاحب التخطيط أو صاحب مشاركة مبكرة، ولكنه رجل أمين إلى أبعد حدود الأمانة.. كذلك فسوف نقرأ فى التفصيلات التى يرويها صاحب هذه المذكرات، دوراً محدداً لعلى صبرى فى هذه الصفقة ربما لم يحظ بالذكر على هذا النحو من قبل، وسوف نقرأ كذلك طبيعة علاقات الاتحاد السوفيتى بهذه الصفقة وكيف أن هذه العلاقة بدأت مبكرة جداً،وكانت صفة «التشيكية» مجرد ستار جيد، كذلك فسوف نفاجأ برد ديناميكى وذكى للسفير السوفيتى على كمية الأسلحة التى طلبتها مصر، ولعلنا ونحن نتأمل هذا الرد نقارنه بما يرويه حافظ إسماعيل نفسه فى الأجزاء الأخيرة من كتابه عن «كميات» لا نهائية من المفاوضات والمجادلات التى دارت بين السوفيت والمصريين حول توريد الأسلحة فيما قبل حرب ١٩٧٣ وفيما بعدها. وسوف نستنتج تلقائيا وبمجرد المقارنة بين التعليقات المختلفة كيف أن القيادات السوفيتية قد أصابتها الشيخوخة مع الزمن، فهو يقول:

«وفى أوائل يونيو ١٩٥٥، أبلغنى المشير عامر بالإعداد للسفر إلى تشيكوسلوفاكيا على رأس وفد عسكرى صغير، للقيام بمفاوضات وإبرام اتفاق لتوريد احتياجات الجيش وسلاح الطيران من الأسلحة والمعدات. وفى سرية تامة بدأ إعداد قوائم التسليح لاستكمال هيكل التنظيم من فرقتين للمشاة وفرقة مدرعة وقوة جوية تكتيكية تتضمن قاذفات خفيفة.

وصحبت على صبرى إلى منزل عائلته بالمعادى حيث لحق بنا الملحق العسكرى السوفيتى. وكان رده على سؤالى إن كانوا سيوفرون احتياجاتنا، قال إن ما تحتاجه مصر لا يبلغ قدر خسائر الجيش السوفيتى فى يوم واحد من أيام إحدى معاركه فى الحرب العالمية. وفى نفس الوقت، جرى إبلاغ الولايات المتحدة بأن عدم استجابتها لمطالبنا لن يترك أمامنا خياراً غير الاتجاه السوفيتى. ولما لم نتلق رداً على مطالبنا حتى نهاية يوليو، فقد تلقيت تعليمات بالسفر إلى براج، يرافقنى زميلاى محمد شوكت وعباس رضوان، لإبرام أول اتفاق للتسليح بين مصر ودولة اشتراكية. وفى منتصف أغسطس وصلنا إلى بلجراد، حيث أمضينا يومين حفاظاً على سرية وجهتنا، قبل مواصلة السفر إلى براج».

كذلك ينفرد هذا الكتاب الذى بين أيدينا بتقديم صورة مفصلة عما يمكن لنا أن نسميه صفقة «الأسلحة الرومانية» وهى صفقة أعقبت صفقة السلاح التشيكية وكانت موجهة لخدمة قواتنا البحرية، وقد تولى صاحب هذه المذكرات نفسه إتمام التعاقد عليها:

«...... وفى منتصف نوفمبر، سافرت إلى وارسو مصحوباً بوفد من السلاح البحرى، لإبرام اتفاقية مماثلة مع بولندا تتعلق باحتياجات الأسطول الحربى. ولقد استمرت زيارتنا لوارسو أسبوعين، أتممنا فيها التعاقد على المدمرات والغواصات وزوارق الطوربيد، واحتياجاتها من المعدات التكميلية والذخائر وقطع الغيار، وكذا الاتفاق على برامج التدريب الذى سيجرى بميناء جدينيا على بحر البلطيق. وبتحقيق هذه المهمة قمت بزيارة قصيرة للقاهرة، حيث بدأت وحداتنا تتلقى الشحنات الأولى من الأسلحة، وتجرى التدريب على استخدامها. ولم ألبث أن تلقيت تعليمات المشير عامر باستئناف مهمتى فى براج لعقد اتفاق تسليح يكمل أهداف الاتفاق الأول. وكان الموقف المتدهورعلى الحدود المصرية ـ الإسرائيلية يعزز أهمية استكمال ما بدأناه. وخلال ثلاثة شهور قمت بإبرام اتفاق بلغت قيمته أربعين مليون جنيه، واستهدف استكمال مشترياتنا من الأسلحة والمعدات الحربية، وتطوير المستوى الذى تضمنه الاتفاق الأول وبخاصة فى مجال المقاتلات والدبابات.

ومع انتهاء هذه المهمة، عدت إلى القاهرة فى أبريل ١٩٥٦، وعين من بعدى زميلى نور الدين قرة، الذى انتقل بمركز نشاطه من براج إلى موسكو، حيث استقر، مكتب المشتريات العسكرية، لعشرين عاماً».

(٢١)

لعلنا نصل الآن إلى حديث محمد حافظ إسماعيل عن الإنجاز الرائع الذى شارك فى صناعته وهو حرب أكتوبر المجيدة، ومن أمتع فقرات هذا الكتاب الفقرة التى يروى بها حافظ إسماعيل كيف استشعر وهو يلتقى بالرئيس السادات فى منتصف ١٩٧٣ أن السادات قد قرر فى هدوء دخول حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

«.. استقبلنى الرئيس السادات، وبصحبتى الدكتور غانم ـ فى برج العرب فور عودتنا من رحلتنا إلى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا ـ لأقدم له تقريراً عن اجتماعاتنا.. وبصفة خاصة مع الدكتور كيسنجر. وكنا نجلس فى شرفة الاستراحة المطلة على البحر، وجلس الرئيس يستمع إلى تقريرى فى صبر، فقد آثرت أن أعطيه صورة كاملة عما دار حتى لا أغفل جانباً أو تعبيراً قد تكون له أهميته .

وعندما بلغت قول كيسنجر: «إن قدرتنا على الإقناع.. بل حتى رغبتنا فى أن ندعو بقوة لهذا الحل، تتوقف على قدر ما نستطيع أن نشير إليه من تغييرات ملموسة فى المواقف العربية أو المصرية.. هذا هو المفتاح..» رأيت الرئيس يرفع رأسه وينزلق فى مقعده ويعتدل فى جلسته، وكأن الرسالة التى كان ينتظرها قد بلغته.. إننا مدعوون لمزيد من التنازلات عن المواقف التى بلغناها. ولم أدرك أننى ربما كنت أشهد عندئذ لحظة قرر الرئيس أنه لم يعد هناك مفر من خوض الحرب.. فلقد بلغنا نهاية الشوط فى عملنا السياسى».

وبعد فترة يؤكد لنا صاحب هذه المذكرات ما استنتجه من قبل فيقول : «وعندما عاد الرئيس إلى القاهرة، دعيت لمقابلته فى ٨ مارس فى استراحته فى القناطر الخيرية، حيث وجدت الفريق أحمد إسماعيل معه. وفى اجتماعنا به، تحدث الرئيس حول تقييمه للموقف. قال إن جولة مباحثاتى مع كيسنجر قد حققت الهدف منها، باعتبارها جولة «استطلاعية» لتبين الموقف الأمريكى، كما أنها حققت استئناف الاتصال المباشر بالولايات المتحدة، باعتبارها طرفاً أساسياً لا يمكن تجاهله بالنسبة لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط. وأضاف الرئيس إنه وجد من مراجعته حوار فبراير أن الموقف الأمريكى غير مقبول، ولو أنه قابل للتعديل. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى فقد استقرت علاقاتنا به، نتيجة خشيته إنهاء اتفاقية التسهيلات البحرية فى الموانئ المصرية ومعاهدة الصداقة والتعاون المبرمة بيننا فى مايو ١٩٧١.. ولقد انعكس الموقف السوفيتى على نتائج زيارة الفريق أحمد إسماعيل

لموسكو، حيث أمكنه الاتفاق على صفقة هامة من الأسلحة المتطورة.. كما اتفق على تمركز طائرات الميراج ٢٥ وسرب استطلاع وإعاقة الكترونية فى مصر، وتمركز وحدات بحرية في بورسعيد. وفى النهاية فقد تم الاتفاق على تنظيم اتصال تليفونى مباشر بين وزيرى الدفاع. أما عن الجديد فى الأمر، فقد كان احتساب السوفييت للقيمة الكاملة للصفقة التى أبرمت، على عكس ما جرت عليه العادة من خصم نصف قيمة مشترياتنا. وكان ذلك الموقف تعبيراً عن تراجع مستوى علاقاتنا منذ يوليو الماضى.. ومع هذا، فلم يكن بوسع أحد أن يقلل من أهمية ما تحقق من حيث نوعية التسليح».

ومن أهم الفقرات التى يتضمنها هذا الكتاب تلك التى يتولى فيها محمد حافظ إسماعيل تلخيص موقف الجيش المصرى فى حرب ٦ أكتوبر:

«وعلى الجبهة المصرية كانت قواتنا التى خاضت معركة أكتوبر تضم ٤٠٠ ألف مقاتل من جميع الأسلحة. وكانت القوة البرية الميدانية تبلغ ٣٠٠ ألف مقاتل، ينتظمون فى ١٩ لواء مشاة و١٨ لواء ميكانيكيا و١٠ ألوية مدرعة و٣ ألوية جنود ولواء برمائى ولواء صواريخ أرض ـ أرض. وكان قوام تسليح هذه القوات يتضمن ١٧٠٠ دبابة و٢٥٠٠ مدفع وهاون. وفى منطقة القناة شكلت القوة البرية من الجيش الثانى فى منطقة الإسماعيلية والجيش الثالث فى منطقة السويس. ويضم الجيشان ٥ فرق مشاة وفرقتين مدرعتين، كما ألحقت بهما لواءاتها المدرعة بفرق المشاة لدعم قدراتها خلال مرحلة اقتحام القناة وإقامة رؤوس الكبارى.

« كان تنظيم القوات المصرية للمعركة والذى وضع لمواجهة ظروف يونيو ١٩٦٧، يتصف أساسا بأنه تنظيم لقوة دفاعية. فقد كانت القوة المدرعة توازى ٢٥ فى المائة فقط من القوة المقاتلة، بينما جرى توزيع عدد كبير من اللواءات والوحدات المدرعة لدعم تشكيلات المشاة. وكان توازن التنظيم على هذا النحو ـ بما فى ذلك حجم المدفعية المعاونة الهائل ـ يفرض مباشرة طبيعة المعركة التى يمكن لقواتنا أن تخوضها شرق القناة. وعلى هذا، أصبحت قدراتنا محدودة فى معركة «تطوير» الهجوم من رؤوس الكبارى، ثم فى معارك التصدى للاختراق الإسرائيلى ».

« كما كان هناك اعتبار ثان يعزز الطابع الدفاعى للمعركة، وهو التشكيل الأساسى للقوة الجوية من مقاتلات لا تتمتع بطول مدى عملها، واعتماد القوات البرية فى منطقة القناة على شبكة دفاع جوى ثابتة منشأة حول سلسلة من قواعد الصواريخ سام. ولقد فرضت هذه الظروف تحديد عمق الهجوم عبر القناة بحيث لا تتجاوز القوات البرية فى

تقدمها شرقاً مجال شبكة الدفاع الجوى. وكان تطوير الغطاء الجوى شرقاً يتطلب دفع أسراب المقاتلات إلى المطارات الأمامية في منطقة القناة، وكذا دفع ستارة الدفاع الجوى إلى شرق القناة ».

« ومن الضرورى هنا أن نأخذ فى الاعتبار افتقارنا فى خريف ٧٣ إلى أدوات وإمكانات الحصول على المعلومات الاستراتيجية والتعبوية. وكانت منذ فبراير قد طرحت على الرفيق بريجنيف أهمية إعادة طائرات (إم ٥٠٠) للعمل من القواعد المصرية، مع استعدادنا للاتفاق على صياغة مرضية بالنسبة لمسألة «القيادة» التى يصر عليها الرئيس السادات، بحيث لا تمتد إلى مجال «الإدارة». وفى يوليو أعدت الحديث بشأن هذه الطائرات.. فبدونها لا يمكن توفير المعلومات الاستراتيجية والتعبوية التى تمكن القائد من التخطيط المبكر لعملياته. إلا أنه حتى بداية المعركة، لم تكن هذه الطائرات قد عادت إلى قواعدنا المصرية ».

« وفى نفس الوقت، كانت إمكانات إسرائيل الاستطلاعية تمكنها من تغطية جبهة العمليات وعمقها، بحيث أصبحت قيادتنا العسكرية تخشى ألا تفلت قواتنا من رصد إسرائيل لها أثناء حشدها للهجوم فى منطقة القناة. وكانت القيادة المصرية تعلق أهمية كبرى على إمكانية تحقيق المفاجأة الاستراتيجية، حتى تتيح للقوات التى ستقتحم القناة أفضل الظروف للعبور والاستقرار شرق القناة، قبل أن تدخل القيادة الإسرائيلية بقواتها التى ستجرى تعبئتها عند نشوب القتال. ومع ذلك.. كان العامل الأهم فى تحقيق المفاجأة، هو عدم توقع الإسرائيليين قيامنا بمثل هذا الهجوم.. بهذا الحجم الضخم من القوات، وتلك الكفاءة الفائقة من الأداء. فمع اكتشاف الحشد المصرى والسورى.. ظلت القيادة العامة الإسرائيلية غير واثقة من اقتراب الحرب حتى صباح يوم ٦ أكتوبر».

(٢٢)

ويعرض حافظ إسماعيل فى أمانة شديدة وجهة نظر القائد العام للقوات المسلحة الفريق أول أحمد إسماعيل فى مساء الأحد ٣٠ سبتمبر أى قبل أسبوع من اندلاع حرب أكتوبر المجيدة فيقول :

« وفى شرح تصوره للمعركة التى نقبل عليها، أكد الفريق أول أحمد إسماعيل عدداً من الاعتبارات، كما أجاب على بعض ما أثير من ملاحظات:

١ ـ تشن مصر العمليات بالتنسيق مع سوريا، واثقة فى نتيجتها بتحقيق الضغط على إسرائيل لإرغامها على قبول حلول سلمية.

٢ ـ أن المعركة التى نخوضها فى حدود قدراتنا، فالإمداد من الاتحاد السوفيتى يتم بحساب، ولهذا فإمكاناتنا لا تسمح بتحرير سيناء كاملة.

٣ ـ أن القوات المصرية ـ السورية ستوجه ضربة قوية، ولا تقبل تكرار حرب الاستنزاف، وتعمل على إطالة أمد الحرب، وتتوقع أن تتكبد خسائر كبيرة لكنها أيضا ستنزل بالقوات الإسرائيلية خسائر أكبر.

٤ ـ أن الوقت ليس فى صالحنا.. معنوياً ومادياً، ولهذا يجب ألا نؤخر توقيت التدخل العسكرى ضد إسرائيل.

٥ ـ قد تبدأ إسرائيل الحرب وتأخذ فى يدها زمام المبادرة إذا قدرت أننا نستعد للهجوم، لهذا أصبح تحقيق المفاجأة عاملاً حيوياً لنجاحنا.

٦ ـ تفتقر قواتنا إلى «التفوق الجوى».. كما تفتقر لإمكانات الاستطلاع التعبوى والاستراتيجى.. ولكن إسرائيل لن تكسب المعركة.

ها نحن نرى للحق وللتاريخ أن القائد العام كان واعيا تماماً بل ومصرحاً بأن إمكاناتنا لا تسمح بتحرير سيناء كاملة، كما كان واعيا للتفوق الجوى الإسرائيلى، ولافتقادنا إمكانات الاستطلاع التعبوى والاستراتيجى، وعلى الرغم من هذا فإنه كان يؤمن بضرورة المعركة لأن الوقت ليس فى صالحنا، وأن المفاجأة ضرورية.. وهو بعد هذا كله يحدد ويقدر موقفنا بمنتهى الدقة وللأمانة دون خجل أو حياء أو شعور بالنقص. لعلى أفضت فى الحديث عن هذا كله وأنا أنقل ما يرويه مستشار الأمن القومى نفسه حتى تكون الصورة واضحة أمام الذين يطالعون ادعاءات «أعداء أنفسهم» الذين كانوا يظنون أن الجيش المصرى كان قادراً على اجتياح سيناء كلها ولكن الإدارة السياسية منعته!!

ثم يعرض محمد حافظ إسماعيل وجهة النظر التى أجمل بها الرئيس السادات الموقف فيما يلى:

«١ ـ حتمية المعركة والانتقال من الدفاع إلى التعرض، طالما استمرت إسرائيل تمارس سياستها على أساس أنها قوة لا تقهر وتفرض شروطها.

٢ ـ لقد دخلنا «منطقة الخطر»، وأن استمرار الوضع الحالى هو الموت المحقق، وأن الأمريكيين يقدرون سقوط مصر خلال عامين، لذا فبدون المعركة سوف تنكفئ مصر على نفسها.

٣ ـ نحن نمر بأصعب فترة.. لا قرار أخطر من القرار الذى نحن بصدده، وعلينا كسر التحدى.

٤ ـ لن نقطع خيط الحوار مع الولايات المتحدة.. ولكننا نواصله بينما نكون قد كسرنا وقف إطلاق النار».

ويعلق صاحب هذه المذكرات بجملة واحدة فيقول فيها:

«وتركنا قاعة الاجتماع، موقنين بأن «يوم ى» قد أضحى أقرب مما نتصور».

وبعد أن أورد حافظ إسماعيل ملخصا لما عرضه القائد العام والقائد الأعلى فإنه حريص على أن يصرح فى هذا الكتاب بالهدف المباشر والحقيقى لحرب اكتوبر على نحو ما كان متفقاً عليه بين قيادة الدولة العليا والقيادة العامة للقوات المسلحة بعلمه هو كمستشار للأمن القومى ويقول فى وضوح:

« ... كان الهدف المباشر للقيادة العامة للقوات المسلحة هو دفع الخط الدفاعى المصرى إلى شرق القناة بإقامة رؤوس كبارى بعمق ١٠ ـ ١٥ كيلومتراً، والاستعداد للقيام «بمهام إضافية» حسب تطور الموقف، مع العمل على إنزال أكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية بالقوات الإسرائيلية. وهكذا لم يكن هدف العمليات العسكرية هو تحرير الأرض المحتلة، أو هزيمة القوات الإسرائيلية فى غرب سيناء، أو احتلال مناطق استراتيجية أو اقتصادية. بل كان الهدف هو تعديل علاقات القوى على جبهة المواجهة، على نحو يرغم إسرائيل على القبول بتحقيق تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية والتخلى عن الأراضى العربية المحتلة».

وهو يلخص موقف الجبهة المصرية للأمن القومى فيقول :

«أمضيت الأيام ١ ـ ٥ أكتوبر فى وضع الترتيبات النهائية للانتقال إلى الوضع المحدد لمرحلة العمليات الحربية.

« وجاء على رأس المسائل ترتيب أجهزة رئاسة الجمهورية. فقد اتخذ الرئيس من قصر الطاهرة مقراً لممارسة مسئولياته، وكان يرافقه فى مقره وزير الدولة عبدالفتاح عبدالله. وكنت على رأس مجموعتى نتخذ من قصر الأمير عبدالمنعم ـ على مسافة قريبة من مقر الرئيس ـ مقراً لنا، بينما اتخذت مجموعة المواصلات مبنى فى «منشية البكرى» مقراً لها.. لتأمين القيادة والسيطرة. وفضلاً عن ذلك، فقد رتبنا تأمين شخصيات ومقار الرئاسة ضد أى عمليات تخريب قد تلجأ إليها عناصر متسللة وفدائية معادية.

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن مدى فعالية الأجهزة المعاونة لرئيس مصر فى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ بقدر كبير من الاعتزاز والوفاء بالأدوار التى أسهمت فى خلق المناخ الذى شجع على تحقيق النصر:

« ... ولإدارة حركة الدولة على جبهاتها العسكرية والخارجية والداخلية، فقد توافر للرئيس عدد من الأجهزة تضمنت:

١ ـ مجلس الأمن القومى، لمناقشة العمليات الكبرى والسياسات العليا، إلا أن إيقاع المعركة السريع أسهم ـ على الأرجح ـ فى تجاوز الرئيس عن دعوته.

٢ ـ القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان الرئيس ينتقل إلى مقرها بمدينة نصر يصحبه وزير الدولة عبدالفتاح عبدالله، حيث يطلع على سير المعركة ويتخذ قراراته.

٣ ـ وعلى الجبهة الخارجية، تعددت قنوات الاتصال. فكان الرئيس يستقبل مباشرة بعض المبعوثين الأجانب وبخاصة السوفييت، ويوجه الاتصالات مع الولايات المتحدة. وكان وزير الخارجية يدير المجهود السياسى الدولى فى نيويورك. كما أوفد الرئيس مبعوثيه إلى بعض العواصم العربية لترتيب إسهامها.

٤ ـ وعلى الجبهة الداخلية، ضمت «لجنة العمل» عدداً من المسئولين على المستوى التنفيذى والسياسى والشعبى. وكان الدكتور عبدالقادر حاتم يشرف على الاجتماعات اليومية لهذه اللجنة، حيث يتم إبلاغها بتطور الأحداث السياسية والعسكرية وتجرى تنسيق مختلف نشاطات الجبهة الداخلية.

٥ ـ وكانت قيادات القطاعات المعنية بمجالات النشاط الوطنى ـ الاقتصادية والسياسية والشعبية والإعلامية والأمنية ـ تمارس من «غرف عمليات» مسئولياتها التى تضمنت الانتقال بأنشطة القطاعات إلى حالة الحرب. وكانت أبرز المهام هى تأمين الأهداف الحيوية مثل محطات القوى وشبكات المواصلات ووسائل النقل ومراكز التموين، ضماناً للتدفق الطبيعى المنتظم للحياة.

« وعلاوة على ذلك، فقد كُلف النائب حسين الشافعى بالإشراف على أمن الجبهة الداخلية، والنائب محمود فوزى بمتابعة الجبهة الخارجية، ومساعد الرئيس، عزيز صدقى وسيد مرعى، بما يتصل بتوسيع قاعدة التعرض للمصالح الغربية فى المنطقة. كما كلف الوزير إسماعيل فهمى ـ فى غياب الدكتور الزيات فى نيويورك ـ بالقيام بأعمال وزير الخارجية، والدكتور أشرف غربال بالإشراف على قطاع الإعلام. وفى النهاية، فقد أعددنا جدولاً زمنياً يتضمن توقيتاً لتنفيذ المراحل المختلفة والمهام المحددة خلال الساعات الأخيرة

قبل بدء الحرب والمعاصرة لها. وتم ذلك طبقاً للتصور الذى حددته القيادة العامة عن تسلسل الأحداث، والتى تبدأ «بعدوان» إسرائيل على الشاطئ الغربى لخليج السويس، ثم إبلاغ هيئة الرقابة الدولية وصدور البيان الأول للقيادة العامة فى اللحظة التى تجتاز فيها طائراتنا المقاتلة قناة السويس فى طريقها إلى أهدافها فى سيناء. وفى إطار هذا الجدول الزمنى، تحدد موعد استدعاء ممثلى الدول الكبرى إلى وزارة الخارجية لإبلاغهم رسمياً بالموقف، وإبلاغ الدكتور الزيات بنيويورك».

«وفى غياب الدكتور الزيات، وحتى يعود إسماعيل فهمى القائم بأعمال وزير الخارجية من مهمة فى الخارج، فقد أشرفت على نشاط وزارة الخارجية من خلال وكيلها السفير محمد شكرى، وتضمنت مهامنا إبلاغ سكرتير عام الأمم المتحدة بنشوب القتال، وتكليف الدكتور الزيات بإلقاء بيان فى الجمعية العامة حول الاعتداء الإسرائيلى، وإبلاغ وتنسيق نشاط بعثاتنا الدبلوماسية ساسياً وإعلامياً، وكذا إبلاغ مبعوثى الدول الكبرى فى القاهرة».

(٢٣)

وينتبه محمد حافظ إسماعيل بحكم وطنيته الصادقة وعسكريته المتميزة إلى مدى البطولة العظيمة التى تحققت لمصر بخوضها معركة الصمود فى مدينه السويس فى أثناء حرب أكتوبر ، وهو يجزم فى عبارات حاسمة بأن معركة السويس كانت نقطة تحول ولكننا عجزنا عن تقييم أهميتها وسط غبار معركة ٦ اكتوبر ، وهو فى حقيقة الأمر لا يضيف جديداً إلى ما فى وجدان شعبنا الذى عاش تلك الأيام ولكنه ينبئنا عن مدى التباين فى حكم بعض الإعلاميين على حقائق الأمور حين يترك لهم القرار فى تغطية الأحداث من الناحية الإعلامية، ومع أن تفاصيل حرب أكتوبر أكبر من أن نتناولها هنا، فإنى أجد نفسى مدفوعا إلى إثبات بعض فقرات من رأيه المهم فى معركة السويس المجيدة:

« ...... وتعجز الكلمات عن وصف القتال الذى دار بين المدرعات والعربات المدرعة من ناحية.. والرجال والأطفال المسلحين بالإيمان والحماس، وبأسلحة خفيفة لا ترقى إلى مستوى تسليح الوحدات المهاجمة.. فى قتال امتد فى الشوارع، وبين المبانى وفى داخلها.. حيث يتشبث الإسرائيليون بمواقعهم.

« وأمام حجم الخسائر فى الأفراد والمعدات.. قرر الجنرال آدن أن يفض الاشتباك داخل السويس قبيل غروب شمس ٢٤ أكتوبر ».

« وعندما جلسنا إلى مائدة الإفطار.. كانت المعركة توشك أن تنتهى، ويسود السكون جبهة القتال، وقد أعيا الجهد المقاتلين. وتراجعت القوات الإسرائيلية الأساسية من أطراف المدينة.. ولحقت بها بعد منتصف الليل الوحدات المحاصرة فى قلب المدينة.. بعد أن نجحت فى التسلل عبر جماعات القتال المصرية ».

« كانت القوات الإسرائيلية قد استنفدت كل طاقتها.. ولم يعد متوقعاً أن تبذل جهداً آخر. كانت قد تجاوزت حدود قدراتها، ولم تعد على استعداد لمواصلة اقتحام المدينة والقبول بالمزيد من الخسائر.. بينما تشن هجماتها على حائط البشر المدافع عن مدينة السويس ».

« وخلال الليل.. وتوقعاً للانتصار، بعث المراسلون المرافقون للقوات المهاجمة أن مدينة السويس قد أصبحت «تقريباً» تحت سيطرة الإسرائيليين. ولكن القيادة الإسرائيلية اضطرت خلال يوم ٢٥ إلى نفى النبأ، والاعتراف بأن قواتها «فى ضواحى مدينة السويس» وأنها لا تسيطر على المدينة.. «إننا نحاصرها ولكننا لسنا بداخلها».

« ولقد كانت معركة السويس نقطة تحول.. بلا أدنى شك. ولكننا وسط غبار المعركة.. كانت تعوزنا القدرة على تقييم أهميتها، ومن ثم استثمارها».

وبعد صفحات من مذكراته يعود محمد حافظ إسماعيل إلى نفس المعنى السامى الذى يثبت به بطولة السويس العظيمة التى لم تلق حتى الآن - فى نظرى - تعويضاً عن بطولتها المتفردة فى هذه الحرب المجيدة ويقول:

« ... كان مغزى الفشل الإسرائيلى يوم ٢٤ أكتوبر، الذى غاب عنا وسط تلاحق الأحداث، هو أن القوات الإسرائيلية رغم تفوقها الساحق براً وجواً قد بلغت حدود طاقتها وقوة تحملها فى مواجهة الإنسان الأعزل إلا من إيمانه.. ولم تعد قادرة على مواصلة ضغطها، مما يمكن أن يتحطم معه ما تبقى من صلابتها. وثبت بذلك مرة أخرى أن الجيش الإسرائيلى ليس «غير قابل للهزيمة». وفى نفس الوقت ومن أجل تحقيق هذا الاختراق، كانت القيادة الإسرائيلية قد تجاوزت حدود الأمن فى شرق القناة. فلم يكن لها أمام الجيشين الثانى والثالث من القوات ما يمكنها من تثبيتهما.. لو أنهما قررا تنشيط عملياتهما الدفاعية الإيجابية. ومثل هذا الموقف، كان من الضرورى أن يمثل «المفجر» لطاقة مصرية جديدة.. ولأمل متجدد.. فى تحقيق الاستقرار على الجبهة واستعادة المبادرة».

(٢٤)

هل لنا أن نعود مع الزمن إلى الحروب التى خسرناها قبل أن ننتصر فى ١٩٧٣، هل لنا أن نتأمل الآن رؤية صاحب هذه المذكرات لحرب اليمن ولحرب ١٩٥٦ بل ولحرب ١٩٤٨.

فى كتابه الذى بين أيدينا حاول محمد حافظ إسماعيل فى حديثه عن حرب ١٩٥٦ أن ينصف عبدالحكيم عامر والجيش المصرى تجاه الآراء الكثيرة الشائعة بأن عبدالحكيم أساء إدارة المعركة وأن الجيش المصرى قد تسبب لمصر فى هزيمة كبيرة. وسوف نجد حافظ إسماعيل فيما يرويه يتمتع بالمنطقية الجزئية دون أن يعنى بالمنطقية الكلية إن جاز هذا التعبير، ولنبدأ بما يرويه قبل أن نصل إلى رأيه. فهذا على سبيل المثال هو تقييم محمد حافظ إسماعيل لموقف عبدالحكيم عامر فى حرب ١٩٥٦:

«...... فى الساعات الأولى من صباح ٧ نوفمبر ١٩٥٦ بلغت القيادة العامة فى كوبرى القبة، عائدا من دمشق عن طريق المملكة العربية السعودية، حيث واصلت رحلتى على متن طائرات سلاح الطيران المصرى إلى أسوان، ثم أكملتها بالقطار إلى القاهرة. وكان يصحبنى عدد من المسئولين المصريين الذين كانوا قد احتجزوا فى بيروت عندما نشبت الحرب».

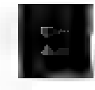
هكذا فقد يبدو لنا ونحن نطالع ذكريات محمد حافظ إسماعيل عن حرب ١٩٥٦ أن نترحم على الليالى الخوالى التى كان مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة يعود إلى القاهرة فيها عن طريق القطار !! هو وعدد من المسئولين المصريين الذين كانوا لا يزالون فى بيروت:

«... وعندما اجتمعت بالمشير عامر، كان واضحاً قدر ما يعانيه نتيجة ما انتهت إليه الحرب. فقد فقدت مصر سيناء وبورسعيد، كما دمرت قواتها الجوية بصورة تكاد تكون تامة، علاوة على ما تحملته الوحدة البرية من خسائر خلال انسحابها من شمال سيناء، واستسلام بعض العناصر العاملة والحرس الوطنى المرابطة فى شرم الشيخ وغزة».

«وكان المتداول فى القيادة العامة، خلاف الرئيس عبدالناصر والمشير عامر حول إدارة المعركة. وأكد ذلك ما أفضى به الرئيس لرفيقه عبداللطيف البغدادى ليلة ٤/ ٥ نوفمبر، وهما فى طريقهما إلى الإسماعيلية، حيث شاهد قصف القوات الجوية البريطانية لقواتنا

المنسحبة من شرق سيناء. ولم يملك الرئيس عندئذ إلا أن يعبر عن إحباطه بقوله: «إن جيشى قد هزمنى!».

« وفى ١٠ نوفمبر عرض المشير استقالته من منصبه فور تحقيق انسحاب القوات البريطانية والفرنسية، إلا أن الرئيس عبدالناصر استطاع أن يتجاوز أزمة الثقة وأن يسوى الخلاف بينهما. وعلى هذا، فمنذ أوائل يناير أصبح من الممكن تركيز الجهد من أجل تقييم المعركة العسكرية واحتياجات إعادة البناء».



هذا إذن هو مجمل رأيه فى حرب ١٩٥٦ وما حدث فيها وما حدث للمشير وما قام به المشير: كان المشير عامر يعانى .. عرض المشير استقالته .. عبد الناصر هو الذى استطاع تجاوز أزمة الثقة وتسوية الخلاف مع عبدالحكيم عامر ...

أما رأيه فى موقف الجيش المصرى فى حرب ١٩٥٦ فهو أيضا مختلف تماماً عن آراء كل المسئولين الآخرين وعن الآراء السائدة ومع أنه يعترف بأن القوات المسلحة المصرية لم تنتصر فهو يضيف إلى ذلك أنها لم تخسر المعركة .. وهو يبدى أسباباً يعلل بها هذا الرأى إذ يقول بكل وضوح:

«وعندما يجرى تقييم أداء أدوات الصراع فى المعركة، قد لا يملك الكثيرون سوى الادعاء بأن القوات المسلحة قد تلقت ضربة عنيفة خلال عشرة أيام من القتال. وبكل المقاييس العسكرية، فمن الضرورى أن نعترف بأن قواتنا المسلحة لم تكسب المعركة العسكرية التى خاضتها. لكن من الإنصاف أيضاً أن نقول إنها لم تخسرها. ودون ادعاء مبالغ فيه، نستطيع أن نسجل حقيقة أن «جيش عبدالناصر» لم يهزمه، وأن أداءه قبل وخلال معركة سيناء ـ السويس كان عاملاً هاماً فى تحقيق القيادة السياسية لأهدافها الوطنية ».

« ففى مرحلة الاقتراب من الحرب، استطاعت قيادة القوات المسلحة أن تحسن تقدير الموقف وأن تطور تقييمها مع تتابع الأحداث ـ غير المنظورة ـ على الجانب الآخر، حتى كانت مراحل تخطيطها للدفاع تتوافق يوماً بيوم مع مراحل تخطيط قيادة العدوان الثلاثى. ولقد وضعت القيادة العامة وهيئات أركان الحرب بناء على ذلك خطط المواجهة، ورتبت أوضاع القوات على جبهتى القتال فى سيناء والقناة/ الدلتا، وأجرت تحركات واسعة النطاق للقوات المقاتلة. واستجابت التشكيلات المقاتلة لمطالب التخطيط، وساعدت كفاءة عناصرها الفنية والإدارية على التغلب على مشكلات تعديل مناطق الحشد والانتشار. ولقد فرض هذا الأداء على قيادة الحلفاء إبطاء عجلة الحرب، والحد من اندفاعها نحو شن عملية حربية خاطفة ».

« وعندما نشبت الحرب، قررت القيادة السياسية تبنى تقديرها باستبعاد احتمال هجوم أنجلو ـ فرنسي.. وتركيز التصدى فى اتجاه إسرائيل، ونقل مركز الثقل الاستراتيجى لقواتنا إلى سيناء. وفى تقديرنا أن هذا القرار كان سابقاً لأوانه. ففى مثل الظروف التى كانت تواجهنا، لم يكن هناك ما يبرر فى مساء ٢٩ أكتوبر ـ وبخاصة بعد الإنذار البريطانى/ الفرنسى فى مساء ٣٠ أكتوبر ـ استبعاد التدخل الغربى. وطالما بقيت القوات الأنجلو- فرنسية عبر الشاطئ الشمالى.. فقد كان من الحكمة أن نمنح أنفسنا فسحة من الوقت نتبين خلالها نواياها قبل أن نلقى بثقلنا فى اتجاه أو آخر. وحتى يحين الوقت المناسب، كان علينا أن نتخذ القدر المحدود من الإجراءات لدعم دفاعاتنا ولمنع الموقف من الانفلات ».

« ومع ذلك، فقد استطاعت القيادات العسكرية وتشكيلاتها المقاتلة ـ استجابة إلى تقديرات القيادة السياسية ـ أن تقوم بمناورات هامة فى فترات زمنية قصيرة، لكى تتلاءم وما تتطلبه المواقف الاستراتيجية الجديدة. ففى خلال ٤٨ ساعة استدارت قواتنا شرقاً للتدخل فى سيناء، ثم قامت بالانسحاب غرباً إلى منطقة القناة، رغم ظروف السيادة الجوية للقوى المعتدية. ولقد ساعد ذلك على إبطاء عمليات قوات العدوان. فقد استطاعت قواتنا أن تكسب للقيادة السياسية أياماً، بل ساعات ثمينة، سمحت بتعبئة وإقحام تأييد دولى ضخم للقضية المصرية. ولم تكن هذه القوى السياسية التى ألقت بثقلها فى المعركة إلى جانب مصر، لتقبل عليها لولا ثقتها فى أنها تخطو فوق أرض صلبة يمثلها إصرار القيادة العليا للبلاد وفعالية قواتها المسلحة وتصميم شعبها على مواصلة القتال ».

« ومن الضرورى أن نعيد تأكيد مواقف قواتنا على الجبهة الشرقية، إذ لا يمكن الادعاء بهزيمتها أمام «الهجوم» الإسرائيلى خلال معركة سيناء. ففى المرحلة الافتتاحية للعمليات، اكتفت القوات الإسرائيلية بتنفيذ عملية محدودة توفر المبرر لبريطانيا وفرنسا لإصدار إنذارهما مساء ٣٠ أكتوبر. أما القوة الإسرائيلية الرئيسية فقد انتشرت أمام مواقعنا فى شمال شرق سيناء فى انتظار سحب قوات المظلات من ممر متلا خشية تدميرها، لولا تدخل موشى ديان الذى أقنع رئيس الوزراء الإسرائيلى باستبقائها فى مراكزها على أن تلتزم بالدفاع المرن. وعلى إثر تدخل سلاح الطيران البريطانى ـ الفرنسى، بادرت قواتنا فى شرق سيناء بالتخلى عن مواقعها الدفاعية. وفوجئ الإسرائيليون فى اليوم التالى بالمواقع وقد أخليت أثناء الليل. ولم تحاول القوات الإسرائيلية الاتصال بقواتنا المنسحبة والضغط عليها.. تاركة هذه المهمة للقوة الجوية البريطانية ـ الفرنسية ».

على هذا النحو يصل محمد حافظ إسماعيل إلى أن يقنعنا بهذا الموقف السيىء وكأنه كان انتصاراً بالفعل، ولم لا وهو يرى الطبول الإعلامية وقد حولت ١٩٥٦ إلى نصر سياسى أفلا يحافظ هو الآخر على ماء وجه القوات البرية على الأقل.. انظر إليه وهو يقول:

«... وعندما توقفت العمليات فى فجر ٧ نوفمبر، كانت قيادات قواتنا البرية فى مراكزها تمارس مسئولياتها، وعلى استعداد لإقحام تشكيلات أساسية حول الإسماعيلية وفى داخل الدلتا، فيما لو استمر القتال. وكان بمقدورها بذلك أن تكسب للقيادة السياسية بضعة أيام أخرى ثمينة. ومع ذلك، فلم تكد المدافع تصمت على الجبهة، حتى كانت القيادة العامة وهيئات الأركان قد بدأت فى مراجعة نتائج المعركة التى خاضتها، تمهيدا لتنفيذ قرار بإعادة بناء القوات المسلحة».

(٢٥)

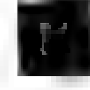
ولابد لنا بالطبع بعد ١٩٥٦ أن نبحث فى هذه المذكرات عن انطباعات صاحبها وتعليقاته وآرائه حول حرب اليمن وكيف ينظر إليها فى إطار رؤيته الاستراتيجية التى تكونت له بعد عشرين عاماً من هذه الحرب حين نشر مذكراته كتابة فى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ :

«... كانت أول إشارة رسمية حول وجود وحدات من قواتنا المسلحة فى اليمن، إعلان عبدالناصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٦٢ .. «أبعث تحية من هنا وباسمكم جميعاً إلى أبناء لنا بواسل يخوضون الآن فى اليمن أشرف المعارك من أجل المصير المشترك للأمة العربية.. يدافعون عن حق الشعب اليمنى فى الثورة وتطوير حياته وعن واجبه فى الإسهام إيجابياً فى معركة المصير المشترك».

ولقد جاء هذا الإعلان بعد شهرين من توقيع مصر واليمن معاهدة للدفاع المشترك، أصبحت السند السياسى والقانونى للدعم المصرى العسكرى فى مواجهة القوى الخارجية التى بادرت بالتدخل ضد الثورة.. مما جعل من الضرورى إرسال وحدات متكاملة لوضع نهاية سريعة لمقاومة الملكيين. ومنذ منتصف نوفمبر كان لمصر فى اليمن ١٠ آلاف جندى.

وفيما بين ديسمبر ٦٢ وأبريل ٦٣، فشلت مبادرتان ـ أمريكية ودولية ـ لتحقيق تسوية للحرب الأهلية يتم بمقتضاها انسحاب القوات المصرية من اليمن. وإزاء تصاعد عمليات

القوات الملكية.. التى أضحت أقدر على التصدى لقواتنا وشن عمليات هجومية أوسع نطاقا، أصبح على مصر تعزيز قواتها.. حتى بلغت ٤٥ ألفاً فى ربيع ٦٣».



وبعد صفحات قليلة يتحدث محمد حافظ إسماعيل عن مغزى حرب اليمن بإخلاص شديد وبمحاولة للفهم وهو يميل إلى تغليب نظرية رد الفعل وأن حرب اليمن كانت لهذا رد فعل لانتصار القوى المناهضة للوحدة العربية فى أحداث الانفصال والهجوم على مكانة مصر وليس حافظ إسماعيل بدعاً فى هذا الذى يراه فقد كان كثيرون يرون رأيه، وقد سجل الفريق صلاح الحديدى فى مذكراته مثل هذا الرأى الذى يورده محمد حافظ إسماعيل :

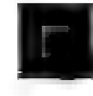
«....... لا يمكن أن يحدد الإنسان متى تجاوز تدخل مصر فى اليمن نقطة «اللاعودة». أو متى أصبح هذا التدخل مخلاً بالتوازن الاستراتيجى لقواتنا المسلحة. وفى تقديرى أن القرار السياسى بالتدخل العسكرى قد اتخذ بعد عام بالضبط من «كارثة» الانفصال السورى.. كرد فعل طبيعى له، ومن أجل استرداد هيبة مصر وزعامتها، إلا أننا لا نستطيع أن نتجاهل تقدير عبدالناصر أيضاً للاعتبارات «الجيوبوليتيكية» اتصالا بانتشار النفوذ المصرى.. والوجود العسكرى فى جنوب الجزيرة العربية ».

« ولقد كان توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع اليمن الجمهورية إعلاناً بالنوايا المصرية تجاه الثورة.. دون تحديد واضح لأبعاد التعاون وحدود الدعم، الأمر الذى جعل «الانزلاق» نحو التزام كامل تجاه الثورة أمراً لا مفر منه. وتأكد هذا الموقف بفشل مبادرتى السلام الأمريكية والدولية خلال شتاء ٦٢/ ١٩٦٣ ».

ويصل محمد حافظ إسماعيل بعد صفحات أخرى إلى ما يبدو وكأنه بلورة رأيه فى حرب اليمن فى فقرة مهمة من هذا الكتاب يقول فيها:

« ... وفى النهاية.. فمما لاشك فيه أن ثورة شعبية تعتبر خطوة تقدمية نحو تحقيق أهداف عالمنا العربى. ولكن مع ذلك، لا يمكن القول بأن كل ثورة هى خطوة متقدمة.. خاصة إذا لم تكن تعتمد على تأييد جماهيرى عريض للدفاع عنها وضمان استمرارها. وفى تقييم ثورة اليمن، جاء التأييد أكثر ما جاء من جانب القوى المثقفة التى عارضت الإمام أيام حكمه.. بينما ظلت القبائل عامة على ولائها للإمام، وكانت دون شك تمثل قوة يعتد بها ويعمل حسابها. ومع أننا لا نقلل من أهمية النتائج التى يمكن أن تتمخض عن نجاح ثورة صنعاء فى المدى البعيد.. إلا أن ذلك النجاح لم يكن واضحاً فى المستقبل

المنظـور، خاصة بعـد نجاح الإمام فى تنـظيم المقاومـة فى معاقـل الإمامية التـقليديـة، والتى اتخذها ـ كما كانت أيام مقاومة العثمانييـن ـ قاعدة لعمليات تعرضية واسعة النطاق كادت تودى بالنظام الجمهورى.. وبمركز مصر العربى والدولى».



وفى موضع رابـع وبعد صفحات طـوال من حديثه عن عـمله فى لندن، يـعود صاحب هذه المذكرات إلى ذكر الموقف من حرب اليمـن قبيل حرب ١٩٦٧ فيقرر بكل صراحة أن مصر لم يكـن أمامها من خيار إلا الاستمـرار فيما بدأت فيه فى هـذه الحرب، ويروعنى أن يرى رجل مثـله عمل بالدبلـوماسية وبالحرب مثل هـذا الرأى أو أن يظل متمسـكاً به حين كتب مـذكراته حتى لـو كان قد رآه من قبـل.. ولكنى مع هـذا لابد أن أعذر محمـد حافظ إسماعيل فقـد كان بلاشك يفتقد تماما إلـى خيال المثقف القادر على اخـتراق حجب الواقع ومحاولة تدميرها :

«وكانت الـقيادة السـياسية فى مـصر قد بذلـت كل جهد ممكـن من أجل التـوصل إلى تسـوية فى الـيمـن، إلى أن ذهبـت فى «اتفـاقية جـدة» إلى المدى الـذى لم يـعد بمقـدورها تجاوزه.. دون تعريـض مركز قيادتها.. ومسـتقبل اليمن لـلفشل والإحباط. وبانهـيار مؤتمر «حرض» وفـشل أهداف الاتفـاق المصرى ـ السـعودى، ومع عودة المـلكييـن إلى استئـناف نشاطهم، أصـبح واضحاً أن معركتنـا فى اليمن ستكون طـويلة المدى.. ويتحتم مـعها بقاء قواتـنا ـ إلا أنـه كان مـن الضرورى تـخفـيض حجـم قواتـنا بـهدف تصـحيـح أوضاعـنا الاستراتيجية لتعديل ميزان القوى فى مواجهة إسرائيل».

كذلك يتناول محمد حافظ إسماعيل نقطة فى غاية الأهمية لتاريخنا المعاصر وهى ما قد نسميـه اختلال موازين القوى مع الـعدو الإسرائيلى بسبـب دخولنا فى اليمن، وهـو يجيد توضيح هذا المعنى بـحكم فهمه العسكرى والاستراتيجى الجـيد، فضلاً عن وجوده الدائب والمستمر فى بؤرة تلك الأحداث، وهو لا يتردد فى إصدار أحكامه القاطعة على مواقفنا فى تلك الفترة والانعكاسات التلقائية لهذه المواقف فيقول:

«وقد يرى الـكثيرون فـى التدخل الـبريطانـى فى نهايـة مارس ١٩٦٤، نقطـة تحول فى سياسة الـقوى الغربية تجاه إصرار مـصر على تصفية مـقاومة الإمام للثورة. فهـو يوسع من جبهة الاشتباك المصرية ويـصعد من الضغط عليها، بحيث يرغم مصر عـلى تعميق التزامها فى اليمن وتعزيز وجودها فيه، بينما تواجه إسـرائيل فى الشمال. فلم يكن من الطبيعى.. أو

من المنطقى أن تتجاهل إسرائيل الموقف الجديد عندما أصبح ٥٠ ـ ٧٠ ألف مقاتل ينتشرون على بعد ٢٣٥٠ كيلومتراً من قاعدتهم فى مصر.. مما أخل بالتوازن الاستراتيجى لقواتنا وأثر سلباً على قدراتها القتالية وأنهك بصورة جوهرية مواردها الاقتصادية. وإذا كانت إسرائيل قد حاولت فى شتاء ٦٣/ ١٩٦٤، استغلال الموقف لتحقيق هدف قصير المدى ـ بتحويل مجرى نهر الأردن ـ فقد كان من الضرورى أن يعتبر ذلك «إنذاراً» لا يمكن التغاضى عن مغزاه.. واستبعاد احتمال محاولة مستقبلة ذات هدف أبعد مدى.. فى ظل ظروف التورط المصرى المستمر».

(٢٦)

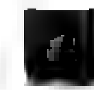
أما رأى محمد حافظ إسماعيل فى الجيش المصرى فيما بين الحربين (٥٦ - ١٩٦٧) فهو رأى منصف إلى أبعد الحدود، بل ربما يبدو هذا الرأى متحيزاً تماماً للقوات المسلحة المصرية مع أنها لم تكن مسئولة عما نسب إليها فى هذه الفترة، ولو أننا وافقنا حافظ إسماعيل على ما يريد أن يثبته من جودة إعداد وتسليح هذا الجيش فى الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦١، فإننا نستطيع بسهولة أن نتدارك عليه أنه لم يدل بشهادته عن فترة السنوات التالية ١٩٦١ ـ ١٩٦٧ والتى ابتعد هو فيها عن مسئوليته القيادية فى القوات المسلحة، وهى الفترة التى يرى كثير من المؤرخين بل والقراء أنها شهدت أقصى درجات التفكك والإهمال فى القوات المسلحة المصرية حين تفشت المحسوبية وتعددت الولاءات وطغى الأمن وتراجع الفن العسكرى، ومع هذا فإن محمد حافظ إسماعيل قد أغفل أيضاً فى حديثه عن الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٦١ أهمية العناية بالعنصر البشرى والنفسى فى تكوين القوات المحاربة، ولنقرأ النص الذى يقدمه :

«منذ أوائل ١٩٥٧ ولمدة أربعة أعوام، وجهت القيادة العامة للقوات المسلحة أكبر عملية لإعادة بناء المؤسسة العسكرية بالاشتراك مع خبراء من الاتحاد السوفيتى ومن تشيكوسلوفاكيا. وفى نهاية صيف ١٩٦٠ كنا قد أنهينا مرحلة إعادة التنظيم، وأصبح علينا أن نوفر لقواتنا وقياداتنا ٣ ـ ٥ أعوام حتى يتم صهرها وتأكيد فعاليتها القتالية. جاءت خطوتنا الأولى فى يناير ١٩٥٧، عندما بعثنا فى سرية تامة بأول مجموعة من ضباط القوات البرية والجوية الأقدم لحضور دورة دراسية خاصة مدتها عام فى الأكاديمية العسكرية

«فرونـز» فى الاتحاد السـوفيتى. وكـان اختيارنـا للضبـاط يستهـدف التعرف عـلى العقيـدة الروسية لإدارة عمليات التشكيلات الكبرى ».

« ونتيجة لهذا «الاستطلاع» الأول، فقد تقرر إيفاد مجموعة ثانية على نفس المستوى فى أوائل عام ١٩٥٨. وابتـداء من العام التالـى، تابعت القوات المسـلحة إيفاد ضبـاطها أركان الحرب لدورات تمتد ثلاثة أعوام، وكان ذلك قراراً بتغـيير جذرى فى القوات المسلحة. وفى نهـاية ١٩٥٧، خلال زيارة المـشير عامـر لموسكو، تم الاتـفاق على إيـفاد عدد من الخـبراء السـوفييت لـلاشتراك فـى إعادة تنـظيم التـشكيـلات والوحدات المـقاتلة الـبرية والجـوية، وخدماتـها الإدارية والفنيـة. واقترن بهذا الـتطور إعادة تنظـيم الجهاز التـعليمى العـسكرى وإنشاء الكلية الفنية العسكرية لتعليم مصممى الأسلحة، فضلاً عن صيانتها وإصلاحها ».

« ومنذ نـهاية الحرب، حـظى موضوع «الدفـاع الجوى» باهتـمام خاص. فقـد كان عدم نجاحنا فى تنظيـم وإدارة جهاز الدفاع الجوى سبباً فى تدمير قواتنـا الجوية منذ بداية الحرب. ولهذا الـغرض استقدمنـا وفداً عسكرياً مـن تشيكوسـلوفاكيا لدراسـة إقامة نظام متـكامل للدفـاع الجوى، أصبح الخطـوة الأولى لإنشاء القـيادة المستقـلة للدفاع الجـوى. وفى أوائل ١٩٦٠، عدت إلى براج على رأس وفد من اللجان الفنية للاتفاق على دعم «القاعدة الفنية» للـجيش.. وذلك اسـتجابـة لما لحق التـشكيـلات من تطورات. وفـضلاً عن مـهام الصيـانة والإصلاح، فقـد استهدفنا أن تـكون هذه «المعامل» قـادرة على إنتاج نـسبة عالية مـن قطع الغيار.. وكان ذلك بمثابة خطوة نحو تصنيع هذه الأسلحة».



ويرى محمدحـافظ إسماعيل فى كتابه أن إعـادة تنظيم القيادة كان أهـم إنجاز تحقق فى هذه الفترة (١٩٥٧ - ١٩٦١)، وللأسـف الشديد فإنه لا ينتبه أو لا يريد أن يـنتبه، إلى ما حدث لهذه القـيادة بعد ذلك على يدى المشيـر عامر وشمس بدران!! فلنقـرأ ما يرويه هو الآن، ثم فـلنراجـع ـ إن شئتـا ـ ما يرويه كـل من محـمد فوزى وأمين هويـدى وصلاح الحديدى فى مذكراتهم عن هذه الفترة:

«وكان أهم إنجاز لنا فى مجـال إعادة بناء الـقوات المسلحـة، هو تنظيـم القيادة الـعامة للقوات المسـلحة. وكان المشير عامـر قد كلفنى بإجراء الـدراسة المطلوبة مع وفد سـوفيتى، جاءنا خصيصاً لهذا الغرض وحقق معنا التنـظيم المنشود، ثم تدريب أجهزته. كانت القيادة العامـة حتى عام ١٩٥٧ تتمـثل فى القائـد العام ومكتـبه على رأس هيئـات أركان الحرب

للجيش والطيران والبحرية. ومنذ حرب فلسطين عام ١٩٤٨، كان واضحاً عدم فعالية هذا التنظيم الذى يفتقر إلى قدرة التخطيط المشترك وإدارة العمليات الكبرى والتنسيق بين التشكيلات المقاتلة.. البرية والجوية والبحرية. وخلال معركة سيناء/ السويس، تأكد لنا عجز الوضع القائم عن إرضاء احتياجاتنا. ومع تحقيق الوحدة مع سوريا، أصبح من المحتم إعادة تنظيم الهيكل العام للقوات المسلحة. فمن ناحية.. أضافت مشكلات سوريا عام ١٩٥٧ لحجم التزاماتنا، ثم تطورت مهامنا بتحقيق الوحدة ثم الاتحاد مع اليمن.. ثم بثورة العراق. وبذلك تجاوزت التزاماتنا الحدود الوطنية، فبلغت حدود تركيا فى الشمال وإيران إلى الشرق وباب المندب إلى الجنوب. وطالما مارست مصر مسئولية قيادية.. فقد أصبح علينا اللحاق بها وترجمة مواقفنا السياسية على المستوى العسكرى.. وذلك بتنظيم القيادة العامة للقوات المسلحة للوفاء باحتياجات التخطيط وإدارة عمليات تشكيلاتنا المقاتلة. وعندما ناقشت مع الخبراء مشكلات القيادة العليا، استقر رأينا على عدد من التوصيات تتركز أساساً حول «رفع» هيئة أركان حرب الجيش لتصبح «هيئة الأركان العامة» لكل القوات المسلحة، ويصبح رئيس الهيئة هو النائب الأول للقائد العام للقوات المسلحة، الذى يتولى أيضاً مهام وزير الدفاع، ويسيطر من خلال الهيئة على قيادات القوات البرية والجوية والبحرية ».

ويستطرد محمد حافظ إسماعيل متحدثا عما تم فى تنظيم الجيش بعد قيام الوحدة مع سوريا.

« وفى إطار هذا التشكيل، لم يكن من الصعب أن نجد الصياغة التنظيمية المناسبة «لمكان» الجيش الأول فى الإقليم السورى داخل هيكل القوات المسلحة، مع حل المشكلات الملحة داخل القوات السورية.ومع ذلك ظل «ثقل» المؤسسة العسكرية المصرية وامتدادها التاريخى بالمقارنة بشباب المؤسسة السورية وتوثبها، عاملاً على إبطاء الاندماج بينهما.. وذلك نتيجة لما ترتب على الاعتبارات السالفة - منطقياً من هيمنة مصرية على شئون الجيش السورى، الأمر الذى كان يمثل امتدادا للعلاقة على المستوى السياسى بين القطرين. وبنهاية عام ١٩٥٩، أصبحت لدينا قيادة عامة تتمتع بقدرات فعالة فى الإدارة والسيطرة والقيادة. ومنذ بداية العام التالى، كنت أبحث مع البعثة السوفيتية توفير معهد عال لبناء كوادر عسكرية ومدنية قادرة على قيادة البلاد وإدارة مجهودها الحربى، إلا أن هذه المباحثات لم تكتمل حتى عام ١٩٦٥ ».

(٢٧)

ونأتى إلى حديث صاحب هذه المذكرات عن حرب ١٩٦٧ وهوللأسف الشديد لايقدم لنا تفصيلات كثيرة ولا خبايا لا نعرفها، وله عذره بالطبع، فقد كان شبه مبعد عن المناخ العام فى مصر سفيراً فى إيطاليا، ولكنه بأحكام عامة نابعة من رؤيته الاستراتيجية يتحدث دون حذر عن بعض تفاصيل الموقف الاستراتيجى المتدهور الذى كانت وصلت إليه مصر بسبب حرب اليمن، فيقول:

«...... ولم تكن إسرائيل الآن فى حاجة للمساعدة المباشرة لكى توجه ضربتها لمصر، اعتماداً على دور أمريكا وبريطانيا فى احتجاز قسم رئيسى من قواتنا فى اليمن. وبينما استطعنا عام ١٩٥٦ الإفلات من «كمينّ» سيناء بتحولنا السريع للدفاع عن منطقة القناة.. لم يكن فى مقدورنا فى منتصف الستينيات القيام «بمناورة» مماثلة».

وهو يروى كيف عرف بحرب ٥ يونيو ١٩٦٧ فيقول:

«لم تكن الساعة قد جاوزت العاشرة صباحاً. والسفينة «الجزائر» تتهادى فى مياه الأدرياتيك، على مسيرة يوم من «البندقية».. والجو صحو.. واليوم يتثاءب، بينما ركاب السفينة يتتابعون فى استرخاء لممارسة رياضتهم الصباحية. وفجأة، جاء بحار من بعيد، يدعونى لمقابلة ربان السفينة فى غرفته الخاصة. وهناك كان عدد من الضباط يحيطون بربانهم والجميع يستمعون إلى إذاعة القاهرة وهى تحمل أنباء الحرب. ولبضع ساعات، ساد الصمت ونحن نتابع أنباء المعركة الدائرة على حدودنا الشرقية من خلال البيانات العسكرية المصرية. ولم يكد ينتصف النهار، حتى أحسست وكأن شيئاً خطيراً قد حدث. ولم أملك أن أخفى إحساسى بأن سلاحنا الجوى قد دمر.. وأن المعركة البرية يمكن أن يتقرر مصيرها خلال أيام. وكانت هذه النهاية السريعة تختلف تماماً عما كنت قد قدرته، عندما دعانى الدكتور محمود فوزى ـ بينما استأذنه فى السفر ـ للادلاء برأيى فى الموقف. فقد قدرت أن تحاول إسرائيل الاستيلاء على شرم الشيخ وغزة والقدس، وأن تحاول عقد صفقة سياسية من هذا المنطلق، ولم يدر بخلدى أن تهاجم ثلاث جبهات عربية فى وقت واحد لتحقيق الأبعاد التاريخية للصهيونية العالمية!».

(٢٨)

ماذا عن ثـانى الحروب التـى قدر لصاحب هـذه المذكرات أن يشتـرك فيها بـعد الحرب العالمية الثانية؟

يحكى محمدحـافظ إسماعيل عن دوره فى حرب فلسطين فـيقول : "... وفى ٣ يناير ١٩٤٩، استدعـيت من قبل القـيادة العامة للـتوجه إلى رفح، حيث توليت منـصب أركان حرب العمليـات (لقطاع رفح). فمنذ ٢ يناير بـادرت القيادة الإسرائيلية بشـن سلسلة من الهجمات على طول جبهتنا.. بينما تركز جهدها الرئيسى ضد رفح حيث مقر القيادة العامة لقواتنا. وتمكنت قـواتنا من الصمود فى وجه الهجمات الإسرائيلـية ، ومن استرجاع المواقع التى فـقدتها أحيـانا خلال هذه الـهجمات ، وتأمـين خط مواصلاتـنا إلى العـريش . وكان التنظيم الجيد لمواقعنا الدفاعية مقترنا بـقوة نيران المدفعية ،وديناميكية إعداد وشن الهجمات المضادة، عاملاً هاماً فى استقرار الجبهة بين غزة ورفح.

«كما كانت شجاعة الضباط والجنود سـداً منيعاً تكسرت علـيه الهجمات الليـلية التى شنها الإسرائيليـون لمفاجأة مواقعنا الأمامية . وكان أحد هذه المـواقع فوق ربوة عالية، وكان سقوطه يـعرض للخطر مـركز القيادة العـامة لقواتنا.. ويـفتح الطريق لاحـتلال رفح. ومع غروب الشمس اقتربت وحدات إسرائيلية من الموقع وتسللت عناصرها حول أجنابه تمهيداً لاقتحامه . وأبى ضابط مـراقبة المدفعية ، الملازم محسن عبد الخالـق- وقد تولى قيادة الموقع بعـد مصـرع قائـده ـ إلا أن يطـلب مـن قيـادته قـصف المـوقع الـدفاعـى لوقـف الهـجوم الإسرائيلى، حتى ولو كان الثمن تدمير المدافعين عنه.

ولم أتردد فى الموافقة على ما طلبه الملازم عبد الخالق ، عندما اتصل بى البكباشى أحمد حسن ليبلغنى بالأمر وليتلقى موافقة قيادة القطاع.

" وطوال الليـل استمرت المعركة. وتوقـفت اتصالاتنا الهاتـفية بالموقع، فلم نـعد نعرف مصيره .. ومصير رجاله . ومع أول أضواء الفجـر، انطلقت دوريات الاستطلاع إلى الموقع حيـث أجرت الاتـصال بحـاميـته .. التـى كانـت ما تزال تـسيـطر علـيه، بـينمـا انـسحب الإسرائيليون تحت ستر الظلام يحملون قتلاهم وجرحاهم ".

وتنفست الصعداء، فقد أدركت مع الصـباح أنى اتخذت قراراً لم أكن مخولاً باتخاذه.

كان " قراراً بالإعدام"، أصدرته على قائد الموقع الدفاعى وجنوده. ولكن .. كما يقول الانجليز.. " لا شيء ينجح كالنجاح !!". فطالما أمكن تأمين الموقع.. بل ورفح بأكملها..وطالما خرج عبد الخالق وجنوده من المعركة أحياء ، فقد أصبح القرار صحيحاً.. وكان إصداره حتمياً ! "..

(٢٩)

وسوف تظل هذه المذكرات بمثابة أحد المراجع المهمة لدراسة تاريخ وتطور العلاقات المصرية السوفيتية شأنها فى ذلك شأن مذكرات محمود رياض «البحث عن السلام والصراع فى الشرق الأوسط»

ويحفل هذا الكتاب بالطبع بحديث صاحبه المتصل عن التوترات مع الاتحاد السوفيتى طيلة عهد الرئيس أنور السادات سواء قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ أو بعدها ، ويبدو لى من قراءة ماكتبه محمد حافظ إسماعيل أنه لو كان شارك فى العلاقات أو المفاوضات مع الاتحاد السوفيتى فى عهد الرئيس عبد الناصر لكان قد كتب أيضا عن هذه التوترات ، ذلك أن النصوص المتاحة لنا تنبئنا عن اختلاف مستمر ودائم ومتجدد فى وجهات النظر ، وأن الوعود تعطى ولاتنفذ، وأنه لا الرجاء كان يمجد ولا التهديد كان هو الآخر بمجد ، ومع أن هذه المذكرات تنصف موقف الاتحاد السوفيتى ، وتعرض وجهة نظر قادته وسياسييه بأمانة شديدة بل وبالتماس العذر والمبرر فى تفكيرهم إلا أن أى مصرى يقرأ كل هذا يجد نفسه مندفعا إلى ابداء ملله ونفاد صبره من هؤلاء الأصدقاء ، فما بالنا برئيس الدولة نفسه وفى الظروف التى كنا فيها قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولست بمستطيع أن أتوسع فى نقل فقرات كثيرة مما يرويه حافظ إسماعيل ولكنى ملزم على الأقل بأن أقتبس للقارئ بعض الفقرات التى تصور له الموقف:

« ... فى ٥ يوليو كنت مجتمعاً بالرئيس السادات، عندما تحدث إلىّ عن اتجاهه ـ حتى نهاية أكتوبر، قبيل الانتخابات الأمريكية ـ لمطالبة السوفييت بالقوة الجوية المطلوبة، فإذا لم يستجيبوا، فسوف يطلب منهم سحب المستشارين والخبراء العسكريين وإنهاء التسهيلات فى الموانئ والمطارات المصرية. ولقد أعربت عندئذ للرئيس عن تقديرى لخطورة مثل هذا الإجراء الذى يخل بالتوازن فى المنطقة، طالما استمر الاحتلال الإسرائيلى مدعوماً بالقوة الأمريكية على الأراضى العربية.

وفى ٦ يوليو، طلب السفير السوفيتى مقابلة الرئيس السادات لكى يسلم رسالة جاءته من القيادة السوفيتية. . وفى ٨ يوليو، استدعيت السفير السوفيتى للاجتماع بالرئيس فى المساء.. كما توجهت إلى قصر الطاهرة لحضور الاجتماع.. وقدم السفير فينوجرادوف رسالة الرفيق بريجنيف، وكانت تتضمن تفاصيل مباحثاته مع الرئيس الأمريكى فى موسكو، وعدداً من النقاط المتصلة بالعلاقات المصرية ـ السوفيتية والجبهة الداخلية فى مصر وبخاصة:

ـ الانطباع بأن الرئيس نيكسون يدرك الخطر الذى يهدد الولايات المتحدة نفسها نتيجة النهج العدوانى للسياسة الإسرائيلية تجاه الدول العربية.

ـ اعتراف الجانب الأمريكى بالقرار ٢٤٢ أساساً لتسوية، مما يحد من حرية المناورة الأمريكية فى نضالنا من أجل التسوية السياسية.

ـ الحاجة للتشاور بين مصر والاتحاد السوفيتى حول خطوات إضافية لاستمرار الضغط على الولايات المتحدة.

ثم انتقل بريجنيف للإشارة إلى الأوضاع الداخلية فى مصر ومنها:

* الشائعات والتلفيقات التى تنشرها دوائر مصرية معينة حول سياسة السوفييت فى الشرق الأوسط، و«كأنه يكاد يتواطأ مع الولايات المتحدة» حول قضايا المنطقة، وما تدعيه من عدم التزام السوفييت بمواعيد شحنات العتاد العسكرى.

* أنه بعد بناء القوات المسلحة الدفاعية لمصر يبدأ تسليح الجيش للقيام بمهام التعرض، وهو الهدف الذى تخدمه شحنات الأسلحة الجديدة بمقتضى اتفاقية أبريل. والتأكيد بأن طلبات مصر الإضافية محل بحث يوشك أن يتم، وأن السوفييت سيستمرون فى تقديم المساعدات العسكرية الشاملة «لمصر الصديقة».

* الدعوة إلى تقوية الروح المعنوية وتوضيح أهداف النضال ضد الإمبريالية والصهيونية والاهتمام بتدريب الطيارين ورجال الدبابات.

* تقديره للإجراءات التى تحد من نشاط القوى اليمينية فى مصر، ولتحركها، تحت قيادة السادات الصلبة على طريق التقدم الاجتماعى».

أرجو القارئ أن يتأمل الجملة الأخيرة مع ما يستطيع من حبس الأنفاس!

(٣٠)

وفى موضع آخر يلخص محمد حافظ إسماعيل وجهة نظر الرئيس السادات فى العلاقات السوفيتية المصرية فى إحدى مراحلها فيتضح لنا إلى أى حد كان الرئيس السادات يعانى بالفعل وكم كان يحاول أن يجد المخرج من هذه المعاناة المستمرة!! سواء فى ذلك ما كان يعانيه من إحباطات حول برامج التسليح أو شكوك السوفييت المتزايدة تجاهه.

« ... وتحدث الرئيس السادات فاستذكر المناسبات خلال عامى ٧١ و١٩٧٢ التى لم يتحقق فيها الوفاء بالوعود التى بذلها المسئولون السوفييت حول برامج التسليح، وأضاف أنه يجد نفسه مضطراً مرة أخرى للشكوى حول عدم توريد الأسلحة التى تم التعاقد عليها خلال زيارة المارشال جريتشكو فى مايو. وأضاف أنه يبدو أن الاتحاد السوفيتى لا يتفق والقيادة المصرية، وأنه فشل فى تقدير مخاطر الموقف. وبينما تهتم مصر بالحفاظ على الصداقة مع السوفييت، إلا أنها لن تقبل الخضوع تحت وصاية أحد، واستطرد محدداً قراراته فيما يلى:

١ ـ رفض رسالة القادة السوفييت شكلاً وموضوعاً، ورفض هذا الأسلوب فى التعامل.

٢ ـ شكر الاتحاد السوفيتى على المساعدة التى قدمها العسكريون السوفييت، وأنه يريد إنهاء خدماتهم اعتباراً من ١٧ يوليو ١٩٧٢.

٣ ـ الأسلحة السوفيتية الموجودة فى مصر، إما أن تباع لنا ويدرب عليها المصريون أو يجرى سحبها.

٤ ـ القوات السوفيتية التى تبقى، توضع تحت القيادة المصرية إلى أن يتم تدريب المصريين على معداتها.. أو تسحب.

٥ ـ الفنيون الذين قدموا لأغراض التدريب يبقون فى عملهم.

٦ ـ إجراء مباحثات على مستوى عال بين البلدين طبقاً لمعاهدة الصداقة والتعاون.

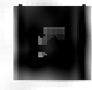
وعندما انتهى الرئيس السادات، علق السفير السوفيتى بقوله إنه يعتبر خطاب بريجنيف رسالة مؤقتة، وأن الاتحاد السوفيتى له مطلق الثقة فى القيادة المصرية. ولهذا فإن قرارات الرئيس تعنى أنه يصدق الادعاءات المفتراة التى ينشرها الأمريكيون بأن الاتحاد السوفيتى قد غير سياسته تجاه مصر.

وانصرف السفير السوفيتي ومساعده.. وجمعت أوراقي.. واستأذنت في الانصراف».

لعلنا نصل بعد هذا إلى خلاصة رأى محمد حافظ إسماعيل فى قرار الرئيس السادات بطرد الخبراء السوفييت وقد كان فى ذلك الوقت مستشار الرئيس السادات (نفسه) للأمن القومى أى أنه من المفترض الرجل الثانى فى ملكية مثل هذا القرار، ولكن هذا لم يكن صحيحا بالطبع وكما نعرف، ونحن نجد صاحب هذه المذكرات فى النص الذى نقرأه الآن يجمع ما بين محاولة الفهم والتحليل من ناحية، ودراسة الاحتمالات من ناحية أخرى وابداء الانطباعات من ناحية ثالثة وفى هذا الصدد فإنه ينتبه ـ قبلنا ـ إلى عناية السادات كرئيس للدولة بتأكيد سلطته الفردية على مجريات الأمور:

«كان هناك الاحتمال القوى بأن الرئيس قد رأى فى القرار منطلقاً لتعبئة داخلية يستعيد بها السيطرة على موقف بدا فى الصيف متوتراً وقلقاً. ومن الناحية العسكرية، فربما رأى الرئيس فى قرار يوليو «الحلقة الثانية» التالية لما سبق أن قرره فى مارس الماضى من انسحاب سوفيتي جزئى. وبذلك أصبح قرار يوليو محاولة ليسبق بها صداماً بدا له حتمياً ووشيكاً وخطيراً بين العسكريين المصريين والسوفييت.. نتيجة تعبئة استمرت سنوات وتعاظمت أخيراً.. وتأكيداً عملياً للسوفييت بسياسة جديدة وخط عمل جديد لترتيب علاقات البلدين، تعبيراً عن ضيق مصرى لطول أمد الاحتلال الإسرائيلى».

«ولكن القرار كان أكثر ما يكون.. تأكيداً لسلطته «المنفردة»، وتوضيحاً بما لا يدع مجالاً للشك فى أنه الوحيد «صاحب القرار». وهو قرار سبق أن اتخذه وأعلنه بأن لا يحارب جندى أجنبى معركة مصر، ويحققه اليوم.. ويحدد توقيته. وكان طبيعياً وحتمياً أن يذهب السادات فى قراره إلى أبعد بكثير مما ذهب الفريق صادق فى مارس الماضى، فيجىء اليوم أكثر شمولاً.. وأعظم وقعاً.. وأبعد أثراً من أى إجراء يمكن لأحد غير الرئيس أن يتخذه».



ونحن نرى محمد حافظ إسماعيل فى هذه المذكرات وهو حريص على أن يؤكد لنا دون أن يمل أنه كان يتحسب فى زياراته لموسكو بكثير من الدراسة والمناقشة لكافة الموضوعات من قبل أن يبرح مصر ولنأخذ على سبيل المثال ما يرويه عن إحدى هذه الزيارات :

«ولقد ساعدنى إلى حد كبير فى الإعداد لمقابلاتى فى موسكو، المناقشات التى دارت بينى وبين عدد من رجال الدولة المصريين، على رأسهم الدكتور محمود فوزى والدكتور مراد غالب والدكتور حافظ غانم الذى تقرر أن يصحبنى فى زيارتى لموسكو لإجراء حوار

على مستوى المؤسسات السياسية، ممثلاً للاتحـاد الاشتراكى العربى. كما تلقيت من الدكتور حامد سلطان عدداً من الدراسات القانونية القيمة».

وهو يعلق عـلى موقفه كمسئول مصـرى من الصراع والحرب الباردة فيمـا بين القوتين العظميين، معبراً عن موقفه الذى هو موقف مصرنا الحبيبة فيقول:

«وفى ضوء هذه النتائج التى تحققت خلال زيارتـى.. وتوقعاً لنجاح الزيارة التى سيقوم بها وزير الحربية لموسكو فى أواخر فبـراير، فقد أصبحت أشعر بـالكثير من الثقـة بالنفس، بينما أعد نفسى للاجتماع المنتظر من الدكتور هنرى كيسنجر.

«فلم نكن الآن نـقدم على المفاوضات من مـركز ضعف، وكان أمامنا أكـثر من خيار.. ولم نكن مرغمين على الاستجابة لما يعرض علينا.. فقد أصبح التأييد السوفيتى لنا، والتزام القيادة السوفيتية ـ الذى أسماه بريجنيف «شـيكاً على بياض» ـ منطلقاً لتحرك مصرى قوى وغير متردد».

(٣١)

ويحفل حـديث محمد حافـظ إسماعيل عن عمـله سفيراً لمصـر فى موسكو فيـما بعد حرب اكتـوبر ١٩٧٣ بأقصـى قدر ممكن مـن الأمانة ومتانـة الخلق، وهو يـؤكد على فـهمه وايمانه بأهـمية العلاقات المصرية الـسوفيتية فيما بـعد حرب ٦ أكتوبر سياسيـا واقتصادياً، ويعبـر عن أمله فى أن يـتجاوز الفتـور الذى كان قد بـدأ يحكم علاقـات البلدين ، ولـكنه يسارع إلـى أن يسجل أنه أدرك عـمق الهوة التى كـانت تفصل بـين موقفى مـصر والاتحاد السـوفيتـى ، وهو يبـرهن علـى هذا الاستنـتاج بما يـورده من رسائـل الزعيـمين الـسادات وبريجنيف:

«..... عندما قبلت فى ربيع ١٩٧٤ أن أتولى منصـب سفير مصر لدى الكرملين، كنت موقناً بأهـمية العلاقات المصرية ـ الـسوفيتية فى مرحلـة العمل السياسى التـى ستلى حرب أكتوبر.. ومن أجل الدعم الاقتصادى لمصر خلال هذه المرحلة. ورغـم ما كان يبدو من فتور فى علاقات الـبلدين، كنت آمل الـتوصل إلى صياغة لهـا تأخذ فى الاعتبار دوراً تـصاعدياً للولايات المتحدة فى علاقات مصر الخارجية.

ولكن سرعان ما أدركت عمق واتساع الهوة التى تفصل بين موقفى البلدين، من خلال الرسائل التى تبادلها زعيما البلدين ».

هكذا يعبر صاحب هذه المذكرات بسرعة عما اكتشفه عن طبيعة العلاقات المتدهورة بمجرد عمله فى هذا المنصب الجديد وهو يقول:

....

«ففى ١٨ يناير تلقى الرئيس رسالة شفوية أعرب فيها الرفيق بريجنيف عن الأمل فى أن يتلقى المزيد من المعلومات عن مباحثات كيسنجر، ذلك فى مناسبة زيارة وزير الخارجية إسماعيل فهمى لموسكو، وأن يجرى خلالها تبادل للآراء. وأكد بريجنيف أهمية الربط بين مسألة الفصل بين القوات والمسائل المبدئية الأخرى الخاصة بالتسوية، وحذر من اتجاه الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تحقيق تسوية منفصلة تتعلق بمصر دون سوريا.. وطالب بأن لا يكتفى بإعلان أمريكى حول «استمرار المفاوضات حول التسوية الشاملة».. وإنما النص بوضوح على انسحاب القوات الإسرائيلية من كل الأراضى العربية وتوقيت تنفيذه، وأن يسجل هذا الالتزام فى وثائق مؤتمر جنيف. وفى النهاية طالب بريجنيف بضرورة مشاركة السوفييت فى أعمال اللجنة العسكرية المنعقدة فى جنيف ».

« وفى رده فى اليوم التالى على الرسالة، طرح الرئيس السادات الأسباب التى من أجلها تم إبرام اتفاقية فض الاشتباك. فأوضح أنه لم يكن ممكناً مناقشة تفاصيل الحل النهائى فى مؤتمر جنيف نظراً لتغيب سوريا، وعدم قدرة الحكومة الإسرائيلية فى ظل نتائج الانتخابات الأخيرة على اتخاذ قرارات أساسية نحو الحل السلمى النهائى. وبالنظر إلى عدم إمكان الإبقاء على الوضع المتوتر على جبهتنا ـ مما قد يضطرنا إلى القيام بعمل عسكرى يؤمن قواتنا ـ لهذا فقد فضلنا التمشى مع عقد اتفاقية فض اشتباك ».

« ثم تناولت الرسالة تقييم الاتفاقية باعتبارها اتفاقية «عسكرية» وخطوة أولى نحو اتفاق نهائى عادل للسلام وفقاً للقرار ٣٣٨ وفى إطار مؤتمر جنيف. كما أكدت أن الاتفاقية تضمنت انسحاب القوات الإسرائيلية بالكامل من الضفة الغربية لقناة السويس، وبقاء القوات المصرية التى عبرت إلى الضفة الشرقية فى مراكزها. أما عن أعمال اللجنة العسكرية فى جنيف، فقد أوضحت الرسالة أن الأمريكيين والإسرائيليين قد رفضوا مشاركة الاتحاد السوفيتى فيها ».

« وعن موقف سوريا، أوضحت الرسالة أن مصر تلقت من الرئيس الأسد تفويضاً كاملاً للحصول لسوريا على اتفاقية على جبهتها، وأنه قد تقرر زيارة الدكتور كيسنجر لدمشق يوم ٢٠ يناير ».

« ثم أكد الرئيس أن مركزنا سيزداد قوة وفعالية بدعم الاتحاد السوفيتى لقواتنا دعماً

مستمراً.. أمام ما أمدت به أمريكا إسرائيل ولا تزال تمدها به من أحدث الأسلحة دون تراخ».

« وفى النهاية أعرب عن التزامنا بمشاركتهم مشاركة إيجابية عند مناقشة عناصر الحل السلمى، كما دعا لدعم الصداقة بين البلدين، التى لابد أن تقوم على أساس الثقة المتبادلة بيننا».

(٣٢)

ولا يقف محمد حافظ إسماعيل فى حديثه عن العلاقات المصرية السوفيتية عند مستوى القمة، ولكنه يحدثنا بكثير من التفصيل وبقدر ما يستطيع عن المستويات المختلفة التى ساهمت أو شاركت فى صياغة (أو تحلل) هذه العلاقات وهو يتحدث بصراحة عن أن بعض المسئولين المصريين (وهو فى الغالب لايحددهم بالاسم) قد اختلطت عليهم الأمور ولم يفهموا ما فهمه هو مما كان يعتبره مناورة من الرئيس للضغط على السوفييت ، وهو يستخدم فى نقد هؤلاء المسئولين المصريين ألفاظاً مهذبة ولكنها جارحة فى نفس الوقت وذلك من قبيل قوله : «حماس مفتعل » . « غابت عنهم طبيعة ... » ولنقرأ هذا النص:

«وعندما بدأت جولتى بزيارة عدد من المسئولين السياسيين والتنفيذيين فى مصر، لمناقشة مختلف جوانب العلاقات المصرية ـ السوفيتية، أثارنى عدد من الأمور.

« كان بعض المسئولين يمارس مهامه السياسية أو التنفيذية لأول مرة، وعلى هذا فقد غابت عنهم طبيعة ومغزى ما كنت أعتبره «مناورة» من جانب الرئيس السادات للضغط على السوفييت.. فقد وجدتهم يتبنون ما كان يدلى به من تصريحات أو يضمنه مناقشاته من مسائل على أساس «قيمتها الظاهرية»، فيتحركون فى مجالات عملهم على أساس فهمهم لها وتفسيرهم لمحتواها.. بحماس مفتعل أحياناً. وكان من الطبيعى أن يخلق هذا تعقيداً للأمور بين البلدين ويزيد من تدهور العلاقات مما يصعب إصلاحه إذا حان وقت المصالحة ».

ويثبت محمد حافظ إسماعيل فى مذكراته أن المسئولين عن الاقتصاد المصرى كانوا على العكس من «الآخرين » مقدرين تماما لأهمية العلاقات مع الاتحاد السوفيتى (ولابد أن

نذكر أن جمال منصور قد تناول مثل هذا المعنى فيما يتعلق بالصناعة فى كتابه «فى الثورة والدبلوماسية» الذى عرضناه فى كتابنا «مذكرات الضباط الأحرار») :

«....... وعلى العكس من ذلك، فقد وجدت على المستوى الاقتصادى تقديراً لأهمية تعزيز العلاقات المصرية ـ السوفيتية. ففى مجال الصناعة كانت مشروعاتنا المستقبلة تتضمن توسيع طاقة إنتاج الحديد و الصلب إلى ٢ مليون طن سنوياً، وصناعة الألومنيوم إلى ١٥ ألف طن سنوياً، فضلاً عن استثمار مناجم الفوسفات فى «أبو طرطور». وكان موضوع القروض المصرية من الاتحاد السوفيتى يحتل جانباً هاماً فى مشاورات البلدين، فقد كانت تثقل كاهل مصر فى وقت يتطلع فيه الجميع إلى «الرخاء». وكانت هذه الديون قد بلغت ٣,٥ بليون روبل وبلغت أقساطها ٣٠٠ ـ ٣٢٥ مليون روبل. وكان مطلب مصر هو إعادة جدولة الأقساط بعد «فترة سماح» مناسبة تمتد عدداً من السنين ».

أما الإعلام المصرى فإن حافظ إسماعيل يجاهر بأن أداءه فى مجال الحديث عن هذه العلاقات أو تطويرها لم يكن باعثاً على الرضا وهو يقول بكل صراحة:

« وأخيراً، فلم يكن تناول بعض أجهزة الإعلام المصرية للعلاقات السوفيتية باعثاً على الرضاء، فلقد اقتصر على تأكيد ما نقدره من سلبيات، وكان الأسلوب مريراً وكأننا نستهدف «فك الارتباط» المصرى ـ السوفيتى ».

« ودفعنى كل ذلك للتساؤل حول حقيقة نوايانا تجاه السوفييت. وفى هذه الظروف بدا لى احتمال عقد اجتماع قمة مصرى ـ سوفييتى شاحبا».

وحين يتعرض محمد حافظ إسماعيل للسياسات المصرية فى التسليح فيما بعد حرب ١٩٧٣ فإنه يضيف إلى معلوماتنا كثيراً من الفهم الاستراتيجى لمثل هذا الموضوع الحساس مؤكدا على طبيعة الاستراتيجيات العالمية فى هذا المجال ومدى التوافقات بين القوى الثلاث الكبرى فى أسواق السلاح:

«..... وعلى المستوى العسكرى كان الاتجاه قوياً نحو «تنويع مصادر السلاح». وكان من المثير أن وجدت اتجاهاً للتعامل مع جمهورية الصين الشعبية لسد حاجاتنا من التسليح، وكنت أظن أن الولايات المتحدة من وراء هذا الاتجاه. فمن ناحية، لم تكن اتجاهات مصر النهائية قد استقرت ولم تكن الولايات المتحدة راغبة فى التوجه علناً وبسرعة لكى تحل محل السوفييت، مما قد يفسد علاقات «الوفاق». كما لم يكن انفصال مصر عن السوفييت

والتحامها بالصين أمراً يزعج الأمريكيين. فعلاوة على أن ذلك يستبعد السوفييت من دائرة التأثير فى الشرق الأوسط، فلن يصعب على الأمريكيين فى المستقبل أن يحلوا محل الصين».

(٣٣)

ويبدو واضحاً لقارئ هذه المذكرات أن لقاء محمد حافظ إسماعيل بالسادات قبيل سفره إلى الاتحاد السوفيتى سفيراً لبلاده كان على نحو ما التقى الرئيس عبد الناصر به وهو يأخذ طريقه إلى لندن سفيراً لمصر ، فقد كان كل من الرئيسين يقدر المتاعب التى سيواجهها «سفيره » فى البلد الذى يُسفر إليه ،ولنقرأ معا الملخص الذى يروى به صاحب هذه المذكرات لقائه بالسادات :

«كان لقائى بالرئيس السادات يوم ١٨ يونيو، مؤكداً لتوقعاتى عن صعوبة التوصل إلى صياغة جديدة للعلاقات المصرية ـ السوفيتية تحقق الوفاق. فقد وجدته غاضباً لأن السوفييت دائبو الشكوى منا فى كل مكان يجمعهم بصديق مشترك. وكان موضوع شكواهم أن مصر أقصتهم عمداً عن الاشتراك فى التسوية السياسية فى الشرق الأوسط. وكان ما يزعج الرئيس هو تصوره أن السوفييت يريدون «أن يكون الأمر لهم والطاعة علينا»، بينما لا ينفذون تعهداتهم حول توريد طائرات الميج ٢٣ المدرجة فى اتفاقية فبراير ١٩٧٣، فضلاً عن أنهم لا «يستعوضون» ما خسرناه فى الحرب وقد بلغ ١٢٠ طائرة، رغم وعد جروميكو باستمرار الدعم العسكرى «بأكثر مما نتصور». وكان تقديره أنهم يريدون أن نلغى قرارنا بترحيل الخبراء، وأن نقبل تنشيط عمليات طائرات الاستطلاع «إم ٥٠٠» دون قيود مصرية على استخدامها. ولهذا فقد اتخذ قراراً بتنويع مصادر السلاح».

وهو يتحدث عن بعض الخلافات التى شابت العلاقات الاقتصادية بين البلدين على سبيل المثال فيقول:

«فمن الناحية التجارية، طالب نائب وزير التجارة الخارجية أن يبرم البلدان بروتوكول التبادل التجارى عن عام ١٩٧٤، وأن يتفاوضا حول بروتوكول ١٩٧٥، ويضعا أسس التعامل للأعوام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ . وكان هدف السوفييت هو تحديد أقساط الديون المستحقة

لهم خلال هذه الأعوام والسلع المصرية التى ستشترى بقيمتها، تحقيقاً لاستقرار جانب من خطتهم السنوية والخمسية.

إلا أننا لم نكن على استعداد للقبول بهذا البرنامج قبل أن نتوصل إلى اتفاق حول إعادة جدولة الديون. فمنذ سبتمبر ١٩٧٣ تقدم الدكتور عبدالعزيز حجازى ببرنامج يتضمن القبول «بفترة سماح» يتوقف خلالها سداد الدين، ولا يتجاوز حجم القسط بعد ذلك خمسين مليون جنيه سنوياً. وكانت أزمة مصر الاقتصادية ناشئة عن التزامات إعادة تعمير مدن القناة، وسوء محصول القطن لعام ٧٤/ ١٩٧٥، وتعطيل ٣٠ ـ ٤٠ فى المائة من طاقتها الإنتاجية. وكنا نأمل فى ازدهار اقتصادنا خلال بضعة أعوام بفضل دخل السياحة وقناة السويس وعائدات البترول، عندها نصبح أكثر قدرة على سداد ديوننا.

ولكن السوفييت لم يكونوا على استعداد للاستجابة لمطالبنا. فقد كان ارتفاع أسعار المواد الخام عالمياً يسمح لمصر بتسديد التزاماتها فى ظروف مواتية لها. كما كانوا يخشون إذا ما وافقوا على مطلب مصر، أن تطالبهم الدول الأخرى بنفس المعاملة».

وهذا نموذج ثان يقدمه صاحب هذه المذكرات للمباحثات التى تمت بين الحكومتين فى أثناء زيارة إسماعيل فهمى وزير الخارجية لموسكو:

« فى ١٤ أكتوبر وصل إلى موسكو وزير الخارجية إسماعيل فهمى يصحبه وزيرا التخطيط والتجارة الخارجية ورئيس أركان القوات المسلحة، ووفد كبير يضم ممثلين عن البنك المركزى ووزارات الطيران المدنى والصناعة والتجارة الخارجية والتخطيط.

ولقد كان تشكيل الوفد مبعث دهشة للسوفييت. فلم يكونوا يرون منطق مصر فى محاولة بعث تسوية هذا العدد الهائل من المسائل فى كل هذه الميادين دفعة واحدة. كما كان مثيراً للدهشة حجم الوفد الإعلامى الذى يرافق وزير الخارجية، مما يعكس قدر التفاؤل المصرى فى إمكان تحقيق نتائج باهرة، والاهتمام بإبراز نجاح السياسة المصرية الجديدة. فقد كان جدول أعمال الوفد طموحاً فى تناوله ثلاث مسائل كبرى:

الأولى : دعوة الرفيق بريجنيف لزيارة مصر.

الثانية : الاتفاق حول عقد مؤتمر جنيف والإعداد له.

الثالثة : مناقشة وتحقيق نتائج إيجابية فى مجالات العلاقات الثنائية».

وهذا نموذج آخر يلخص فيه صاحب هذه المذكرات ما دار فى أحد حوارات جريتشكو وزير الدفاع السوفيتى مع إسماعيل فهمى وزير الخارجية المصرى :

«... وعلق وزير الخارجية إسماعيل فهمى بقوله إن الرئيس السادات لم تكن لديه شكوك بالنسبة للاتحاد السوفيتى أو لاستعداده تجاه دعم قدرات الدول العربية. ولكنه وصف الموقف فى المنطقة بأنه خطير و«حرج لدرجة قصوى». فإسرائيل ستضرب سوريا لأنها تعرف أن مصر لم تستعوض خسائر ١٩٧٣، والرئيس السادات «قرر فى حالة العدوان على سوريا دخول الحرب.. وليس لديه ما يكفى للدفاع عن مصر». وطالب بالمسارعة بشحن ما سبق التعاقد عليه زائد ما يعوض خسائرنا فى حرب أكتوبر، وأن ينظم جسر جوى لتوريد بعض احتياجاتنا العاجلة. وفى سبيل ذلك عرض أن يبقى وزير الحربية الجمسى فى موسكو للاتفاق. ولكن المارشال جريتشكو عاد يؤكد أنه ليس الآن مفوضاً ببحث أية مطالب مصرية إضافية.. وانتهى الاجتماع » .

ولابد لنا أن نطالع هذه الفقرة التى تفيض بالمرارة والألم والتألم والتى يوردها محمد حافظ إسماعيل فى مذكراته بعد ما تناول بالرواية والتعليق حوار جريشكو مع إسماعيل فهمى :

« .. وكان العشاء قصيراً.. وحزيناً. كانت روح الكآبة تخيم على الجميع وافتقدنا البهجة والمرح كما عودنا السوفييت فى ولائم الكرملين. فكانت الأحاديث مقتضبة.. ولم يكن هناك مكان للأقاصيص الروسية التى لا يسأم المضيف الروسى من أن يحكيها.. ولا يسأم الضيف المصرى من الاستماع إليها.. والأنخاب التى لا تنتهى عادة على المائدة الروسية.. تقلصت لتصبح نخباً واحداً تحية للزائرين. وأخيراً انتهى العشاء.. وسارع الجميع فى طريقهم إلى خارج القاعة. وأحسست بينما تجتاز العربة بنا بوابة الكرملين، كأن حجراً ثقيلاً قد أزيح عن صدرى. ولم أتوقف فى مقر الوفد المصرى لمناقشة ما حدث.. كنت أشعر بالغثيان. فرغم «مرض» الزعيم السوفيتى.. فقد كنت واثقاً أننا نتجاوز نقطة اللاعودة فى علاقاتنا.. وأننى أشهد بداية النهاية».

(٣٤)

ويتحدث صاحب هذه المذكرات عن فترات طويلة من المعاناة كان يمر بها وهو سفير لمصر فى موسكو من جراء الشائعات التى كانت لا تفتأ تتناول العلاقات المصرية مع الاتحاد السوفيتى وتطوراتها على نحو أو آخر، وهو حريص على أن يورد لنا كيف كانت السياسة

الدولية قد بدأت تنظر إلى مدى قوة العلاقة بين البلدين حتى إن موسكو كانت بمثابة الخطوة التالية للقاهرة فى تنقلات أو ترقيات كثير من الدبلوماسيين الغربيين فى ذلك الوقت...، وهذه إحدى الفقرات التى يتحدث فيها صاحب هذه المذكرات عن هذا المعنى فيقول :

«... ويجىء آخر يحمل رسالة من زميله فى القاهرة.. تتضمن ما نشرته مجلة أسبوعية مصرية منذ يومين ـ فقط ـ مما يوحى بتعديل وشيك فى علاقات القاهرة وموسكو. وأعتذر للرجل، فالمجلة المعنية لن تصلنى قبل أسبوع.. فلم نكن نتمتع بمثل هذه الخدمة التى يتمتع بها هو.. والتى تنافس «البرق» فى سرعتها. ولكن كان علىّ أن أرضى فضوله، دون أن أنسى أنه ليس كل ما أعرف يقال.. وليس كل ما يقال قد حضر أهله.. وليس كل من حضر أهله قد جاء أوانه!».

«وموسكو على خلاف أغلب عواصم العالم، عاصمة يصعب على الدبلوماسى أن يشق طريقه فيها، فهو غالباً ما يجد نفسه عاجزاً عن ممارسة أولى وأبسط مهامه.. أن يحصل على المعلومات.. وعندما يتلقاها، فسوف يشق عليه أن يناقشها مع مسئول سوفيتى.. أو غير مسئول. وعندئذ لن يجد لها غير تفسير واحد، يطرحه أصغر دبلوماسى فى وزارة الخارجية.. ويردده مسئول حزبى كبير.. وتنشره صحيفة «الإزفستيا»».

«ولهذا، فالمجتمع الدبلوماسى فى موسكو يضم دون شك ـ خاصة فى بعثات الغرب ـ أوفر الأعضاء ذكاء وأكثرهم دقة فى الملاحظة.. وأعظمهم صبراً وإصراراً. يأتون إلى موسكو وقد أعدوا للخدمة فيها إعداداً خاصاً. فهم يتحدثون اللغة بمقدرة.. يعرفون التاريخ معرفة تمكنهم من فهم الحاضر فى ضوء الماضى.. يلمون بالنظام إلماماً يمكنهم من اختراق ما يقيمه من حواجز الفكر».

«وكثيراً ما يعود الدبلوماسى للخدمة فى موسكو لدورة ثانية.. فالدورة الأولى تعد تأهيلاً له وفى الثانية تثمر جهوده. وكان من المثير أن أجد بعض السفراء وقد جاءوا مباشرة من بعثاتهم فى القاهرة، وكأن خدمتهم فى مصر قد أضحت تؤهلهم لمتابعة ذكية فى موسكو.. فتصبح القاهرة ميدان التدريب لهم استعداداً للانتقال إلى الاتحاد السوفيتى!».



وفى موضع آخر يتحدث محمد حافظ إسماعيل عن المرارة التى كان يبديها وزير

الخارجية السوفيتى أندريه جروميكو من تدهور العلاقات المصرية السوفيتية وبخاصة أن جروميكو نفسه شهد بناء هذه العلاقات وازدهارها على مدى تاريخه المتصل.

«وفى ٩ يونيو قابلت وزير الخارجية جروميكو لإبلاغه ما تم فى اجتماع الرئيسين السادات وفورد فى سالزبورج يومى ٣٠ مايو و٢ يونيو. وكانت رسالتنا تتلخص فى أن واشنطن ستنتهى من عملية «إعادة تقييم الموقف» خلال الأسابيع القليلة القادمة. وبعد إتمام اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية «وبصفة خاصة الاتحاد السوفيتى»، يمكن الذهاب إلى مؤتمر جنيف، على أن يعد له الإعداد الكافى حتى يكون احتمال النجاح قوياً. وتحدث جروميكو.. وكان حديثه مليئاً بالمرارة. وأحسست وأنا أستمع إليه قدر الأزمة التى يعانيها الدبلوماسى السوفيتى وهو يشهد.. بعد عشرين عاماً من الجهد.. كيف يتصدع البناء الذى ساعد على تشييده».

وهو يلخص للمرة الثانية بعض ما دار فى مباحثات مالية بين الطرفين السوفيتى والمصرى فيقول :

«...وعندما استؤنفت المباحثات المالية فى موسكو فى الأسبوع الأخير من يوليو ـ بعد ثلاثة أشهر من الموعد المتفق عليه ـ لم يتمكن البلدان من التوصل إلى اتفاق.

ففى الاجتماع الأول للوفدين، أعلن رئيس الوفد السوفيتى موافقة حكومته على المقترحات التى سبق أن قدمها الجانب المصرى فى فبراير الماضى. ولكن الوزير أحمد إسماعيل رفض العرض السوفيتى، وتقدم بمقترحات جديدة بنيت على أساس أن وزير الخارجية إسماعيل فهمى قد توصل فى مقابلته مع الرفيق بريجنيف فى أبريل إلى قرار «بتأجيل» سداد الديون وعلى هذا فقد طلب:

١ ـ تأجيل سداد الديون العسكرية لمدة عشر سنوات، وتسدد الديون بعد ذلك خلال ٤٠ سنة دون احتساب فوائد عليها اعتبارا من يناير ١٩٨٦.

٢ ـ تأجيل سداد الديون المدنية لمدة عشر سنوات، وتسدد الديون بعد ذلك خلال ٣٠ سنة مع سداد فوائد الديون فى مواعيد استحقاقها.

٣ ـ سداد الديون المستحقة بالعملات الحرة خلال عشر سنوات، على أن تسدد بصادرات مصرية تتفق واحتياجات الاتحاد السوفيتى.

«إلا أن الجانب السوفيتى رفض مبدأ «فترة السماح».. وأصر على أنه قد أخذ خطوة للأمام بقبوله مقترحات فبراير.. بينما تراجع المصريون عن مقترحاتهم.. وناقش السوفييت

قدرة مصر على الوفاء، خاصة فى ظروف توافر إنتاج المشروعات الجديدة. وأوضحوا أن تخفيض حجم الأقساط سيضطرهم للاستغناء عن شراء الكثير من السلع المصرية «غير التقليدية»، الأمر الذى يضر بمصلحة طبقة عريضة من صغار المنتجين المصريين. ودعا كل من الجانبين الآخر لاتخاذ الخطوة التالية.. ثم اتفقا على اقتراح الوزير المصرى «خطوة منكم وخطوة من جانبنا».

«وفى تقديرى أن فشل هذه الجولة كان مرجعه اختلاف تقييم الجانبين لما «تعهد» به الرفيق بريجنيف فى اجتماعه بالوزير فهمى. فتوقعنا أن يقبل السوفييت تأجيل سداد الديون، بينما اعتبر السوفييت بقبولهم لمقترحات الدكتور طاهر أمين فى فبراير، أنهم أخذوا فى الاعتبار الصعوبات الاقتصادية التى تواجهنا.. ومن ناحية أخرى، كان قرار السوفييت بقبول مقترحات فبراير يتوازى وما تحقق بالنسبة لسوريا. الأمر الذى كنا لا نفتأ نطالب به. فلم يمنح السوفييت للسوريين «فترة سماح»، واكتفوا بتخفيض الأقساط المستحقة عن الأعوام ٧٦ ـ ١٩٨٠ وتأجيل سداد الفارق إلى ما بعد عام ٨٦. وفى القاهرة، كان تقييم الرئيس السادات لنتائج هذه الجولة هو أن الوزير المصرى قد عاد من موسكو خاوى الوفاض».

وفي النهاية يعترف صاحب هذه المذكرات بأنه لجأ إلى توسيط صديقه الوزير يوسف السباعى لدى الرئيس السادات لإعفائه من منصب سفيرنا فى روسيا وقد كان السباعى يزور موسكو حين انتهز صاحب المذكرات الفرصة وطلب إليه هذا الطلب:

« ... إلا أننى كنت أشعر بثقل المهمة التى قبلتها راضياً من عام ونصف العام. فمنذ أوائل نوفمبر، كان تقديرى أن قاعدة العمل المشترك بين مصر والاتحاد السوفيتى غير متوافرة، وأن محاولاتنا لتنسيق المواقف غير مجدية. فمصر أضحت تعتبر الاتحاد السوفيتى ـ بالنسبة لأهدافه السياسية ـ قوة معادية. وكان ذلك يرجع فى المقام الأول إلى عدم ثقة الرئيس السادات شخصياً فى نوايا السوفييت، وتقديره عدم تعاونهم على حل المشكلات الثنائية بين البلدين.. وإثارتهم للدول العربية ضد مصر. وعلى هذا، فقد انتهزت فرصة زيارة الأستاذ يوسف السباعى ـ وكان صديقاً وفياً ورفيق مشوار عمر لأربعين عاماً، منذ كنا طالبين فى المدرسة الحربية ـ لأناقش معه شعورى بأن تدهور العلاقات المصرية ـ السوفيتية يضع خاتمة لمهمتى فى موسكو. ولهذا، فقد رجوته أن ينقل عنى إلى الرئيس السادات رغبتى فى إعفائى من هذا المنصب. وفى يناير تلقيت موافقة الرئيس على طلبى».

(٣٥)

لا أحب أن أترك حديث هذه المذكرات عن تطورات العلاقات مع الاتحاد السوفيتى دون أن أشير ولو فى سرعة معقولة إلى مجموعة من الفقرات التى لم أكن أتصور ورودها أبدا فى نص يكتبه ضابط عسكرى تلقى تعليمه العسكرى العالى المبكر فى مجتمعات غربية وهي تلك الفقرات الرائعة المنصفة التى يتحدث فيها محمد حافظ إسماعيل بثناء شديد وإعجاب حقيقى عن الأسلحة السوفيتية، وعلى الرغم من أن عقيدته العسكرية كانت غربية على أعلى المستويات، إلا أن محمدحافظ إسماعيل ينصف السلاح السوفيتى بما لم ينصفه به الشيوعيون المصريون ولا اليساريون المصريون، أو بما لم ينتبهوا إليه، ولنقرأ هذه الفقرات الثلاث من هذا الكتاب فى الثناء على التسليح السوفيتى:

«ولقد كان من أهم ما يميز التسليح السوفيتى أن «فكراً» واحداً يسيطر على الصناعة، بحيث يرتب صوراً مختلفة لاستخدام نفس السلاح. وكان ذلك يوفر درجة عالية من المرونة، ويبسط الكثير من مشاكل الإمداد والصيانة والإصلاح، وعلاوة على ذلك، كانت هذه الأسلحة تتميز ببساطة الصناعة وتجنب التعقيدات التكنولوجية. ثم بالصلابة التى تتواءم وخشونة استخدام الفلاح الروسى لها. وكانت هذه أمور تلائم إلى حد كبير الظروف السائدة عندنا».

«ومع أننا لم نجد فى المعسكر الاشتراكى تنوع المصادر مثلما توفره شركات الأسلحة الغربية مما يتيح حرية الاختيار، إلا أننا كنا نضمن فى التعامل مع السوفييت سرية النتائج التى يتفق بشأنها، بينما تتعرض مشترياتنا الغربية للكشف عنها حتى من قبل أن تتم. كما كانت أثمان الأسلحة الروسية على مستوى لا ينافسه مصدر غربى، وكان المتاح منها يشبع احتياجاتنا. وهكذا كان واضحاً الأساس السياسى ـ وليس التجارى ـ لصفقة التسليح».

«وفضلاً عن ذلك، فقد قبل السوفييت أن يتولوا نقل مشترياتنا بحراً وتسليمها فى الإسكندرية، فلم تكن لدينا قدرات النقل البحرى الكافية، وكنا نخشى أن يجرى التعرض لسفننا فى شرق البحر الأبيض. كما استجاب السوفييت لمطلبنا توريد بعض أسراب المقاتلات خلال شهر أكتوبر، وقيودنا على عدد خبراء التجميع المصاحبين لها. وأخيراً، فقد قبلوا تخفيض قيمة الصفقة من ٣٢ مليون جنيه إلى ٣٠ مليون جنيه. وكانت شروط الدفع تقضى بأن يشتروا سلعاً مصرية، وأن يتم سداد الدين فى أقساط سنوية وبتحمل فائدة ٢ فى المائة».

(٣٦)

هل لنـا الآن أن نعود بكاميـرا المذكرات التى بـين أيدينا إلى الـوراء قليلاً، حيـن قامت الثورة فى مصر فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢حيث كان صـاحب هذه المذكرات يشغل منصب نائب الملحق العسكرى المصرى فى السفارة المصرية فى واشنطن (منذ سبتمبر ١٩٥١) ، وهكذا عرف بالشـورة وهو فى واشنطن، وهو يـتحدث عن تفاصيـل استقبال مثل هـذا الحدث بين صفوة العسكريين المصريين فى الخارج، وهو يـصدقنا القول أنه لم يكن هناك حماس لهذا الذى حدث فى مصـر، وإنما كان هناك خوف من أن تحدث اصطدامـات فى داخل القوات المسلـحة المصرية نـفسها، بل إن الأمـل الذى كان يتمنـاه محمد حافـظ إسماعيل وأمـثاله، أصبح هو أن يتحقق الاستقرار حتى لا يتأكد الاحـتلال.. ويبدو لنا محمد حافظ إسماعيل وهو يعيش الأيام الثلاثـة الأولى من الثورة فى قلق متواصل حتى يأتـى يوم ٢٦ يوليو فيبدأ شعوره بـالاطمئنان والـثقة، ونجده يعـبر عن هذا بطـريقة غيـر واعية حين يـستعمل الـلفظ «أخيراً» مع أن الفترة كلها لم تكن قد تعدت الأيام الثلاثة كما نعرف، حيث يقول:

«حمل إلـينا صبـاح ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فى مـكتب الملـحق العسكـرى بواشنطـن، أنباء غامـضة عن تحركـات عسكريـة فى القاهـرة، ولم يلبـث أن تأكد لنـا قيام عنـاصر مسلـحة بالسيطرة على القيادة العامة وبعض المـؤسسات الحيوية فى العاصمة، إلا أن نوايا قيادة هذا التحرك لم تكن واضحة بعد ».

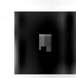
« كان واقع المفاجأة علينا يعكس مشاعر مختلفة من الخوف والإثارة. وكان أكثر ما يثير القـلق أن يصـطدم قسم مـن الجيش بـقسم آخـر فتنـهار المؤسـسة العسـكرية، أو أن يـقرر البريطانيون التدخل بالقوة لقمع الثورة وتأكيد الاحتلال الذى لا يزال جاثمًا على الصدور. ومع توالى الأيام، كان الـرجاء يزداد فى تحقيق الاستقرار فى القـاهرة. وأخيراً جاء يوم ٢٦ يوليو يـحمل معه أنباء انتـقال مركز ثقل الأحداث إلـى الإسكندرية. ومع انتصـاف النهار ترددت أنباء تنازل فاروق عن العرش لابنه أحمد فؤاد، ومغادرته البلاد مع عائلته إلى منفاه فى أوروبا. وتحولت مشاعـرى إلى الاطمئنان والثقة، وإلى الأمل فى مسـتقبل أكثر ازدهاراً لمصر.. يـنتهى معـه الاحتلال البريـطانى، وتتحـقق فيه التـغييرات الجذريـة التى تستـجيب لمطالب القواعد الشعبية العريضة، ويعاد بناء المؤسسة العسكرية ».

ثم يتحدث محمد حافظ إسماعيل عن اصطراع الآراء فيما بين المصريين العاملين في واشنطن يومها حول قدرة المؤسسة العسكرية على قيادة البلاد، وهو لا يخفى أنه أظهر الارتياح أو شيئاً من الارتياح حين علم بتولى محمد نجيب للسلطة السياسية بتشكيله للوزارة بديلاً عن على ماهر الذى بدأت به الثورة، والذى كان وجوده يوحي باحتمال التدرج فى تحقيق أهداف الثورة، فيقول:

«.. ولكن الغالبية من زملاء السفارة لم تكن تثق فى إمكان ممارسة «قيادة عسكرية» للسلطة السياسية دون عدوان على الحريات العامة والديمقراطية، أو إحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية دون قهر. وطالما استمر على ماهر رئيساً للوزراء، عاش الأمل فى احتمال التطور التدريجى نحو أهداف الثورة. وظلت مناقشاتنا تدور مكبوتة فى عناء، صريحة على استحياء. إلا أن هذا التحفظ سرعان ما انتهى عندما تولى محمد نجيب رئاسة الوزارة فى سبتمبر، مما أكد إصرار القيادة العسكرية على سيطرتها على السلطة السياسية العليا. وعززت هذه المخاوف لدى البعض، سلسلة الإجراءات السياسية والاجتماعية التى اتخذها «مجلس قيادة الثورة». وهكذا انقسم مجتمعنا الصغير فى واشنطن على نفسه بين مؤيد ومعارض، بينما آثرت قلة منا «الحياد».

ويعترف محمد حافظ إسماعيل فى هذه المذكرات بأنه هو الذى سعى إلى أن يوجد فى مصر بعد قيام الثورة، وإلى أن يعود إلى القوات المسلحة لكى يمارس دوره الوطنى من خلال السلك العسكرى، ولكنه لايفصح بالقدر الكافى أو المطلوب عن سر علاقته بكمال الدين حسين بالذات دونا عن غيره من أعضاء مجلس القيادة:

«.. ومنذ نهاية عام ١٩٥٢ كنت على اتصال بعضو مجلس قيادة الثورة كمال الدين حسين للإعراب عن رغبتى فى العودة إلى القاهرة، آملا فى الإسهام فى جهود تطوير القوات المسلحة. وفى نهاية مارس ١٩٥٣، غادرت واشنطن إلى القاهرة متطلعاً إلى عملى الجديد مديراً لمكتب اللواء محمد نجيب».



ويبدو لنا من سياق المذكرات أن حافظ إسماعيل قد حظى بمكانة متميزة فى وجدان مجلس قيادة الثورة وفى ترحيبهم به للعمل فى موقع متقدم، وإن كانت مذكراته لاتحدثنا عن خلفيات هذا الذى حدث فجعلهم يدفعون به مباشرة إلى منصب مدير مكتب الرئيس نجيب كقائد عام للقوات المسلحة، ولكنه على كل حال يقفز إلى أن يحدثنا عن انطباعاته عن اللواء محمد نجيب فيقول:

« ... ولم أكن قد التقيت به من قبل أن يستقبلنى فى القيادة العامة.. ولكن اسم محمد نجيب كان يتردد منذ حرب فلسطين ١٩٤٨، وخلال أزمة نادى الضباط. ولقد جذبنى إليه بعد أن بدأت العمل معه أسلوبه الصريح الودود. ولكن سرعان ما تبين لى أنه لا يملك السلطة الكافية لإحداث التغييرات الملحة أو الجذرية داخل القوات المسلحة».

(٣٧)

وفى مذكراته يتحدث محمد حافظ إسماعيل عن السياسيين الذين قدر له أن يعمل معهم بمشاعر ودية ومتحفظة فى ذات الوقت، وهو غالبا ما يعبر عن هذه المشاعر بحيث تبدو منصفة وممتزجة بالإعزاز والتقدير ويبدو هذا بوضوح شديد في تقييمه لأنور السادات (على سبيل المثال) وقدراته المتنامية على مدى حياته كلها، وهو الذى عرفه فى بداية حياته معتقلا فى حراسته هو وزملائه فى سلاح المدفعية. ثم هو يتأمل سلوكه وهو يصل إلى قمة نظام الحكم فى مصر مجتهداً بدأب شديد وحريصاً على المسئولية التامة، منمياً لثقته فى نفسه يوماً بعد يوم حتى تحقق نصر أكتوبر العظيم:

" ... كانت مهام عملى تفرض على أن أكون واحداً من مساعدى الرئيس الذين يخولهم حق الاتصال المباشر به، وخلال عامين ونصف العام، ومن خلال عملى معه، تبينت الكثير مما لم أكن أعرفه عنه.

ومع أنى شهدت السادات منذ ثلث قرن طالبا بالمدرسة الحربية، إلا أننى أذكر لقاءنا عندما جاءنا ليقضى أياما فى ميس المدفعية فى حراسة واحد منا بالتناوب حتى يحين موعد محاكمته .

وخلال فترة عملى بجواره، كان الرئيس أنور السادات يواجه ضغوطاً داخلية وخارجية رهيبة. فضلاً عن أننا كنا جميعاً أسرى هزيمة ١٩٦٧، مما أصبح يشكل دافعا قويا لحركته الدائبة التى لا تهدأ ، وكأنها تعكس قلقه وتوتره الشديد.. بل وإحساسه بالعجز أحيانا عن تحقيق الأهداف التى جاء لكى يحققها.

وبالرغم من ثقل التبعات التى تفرضها رئاسة الدولة فى ظروف كالتى حدثت خلال عام ١٩٧٢- ١٩٧٣، فقد اختار السادات أن يكون وحده السلطة السياسية العليا فى البلاد، ومن ثم المسئول عن القرارات الجوهرية فى مسائل السياسة العليا والاستراتيجية

العسكرية. ولم يكن ذلك يعنى أنه لا يستمع للمشورة .. أو أنه لا يسعى إليها. فلقد وجد فى مجلس الأمن القومى وفى مجلس الوزراء ، الإطار الذى يناقش فيه بعض قراراته قبيل اتخاذها، إلا أن أيا من المجلسين لم يكن معنيا بالتصويت لإقرار سياسة مستقبلة.. فقد ظل السادات هو فى النهاية "صاحب القرار".. سلما أو حربا، بينما يوفر المجلسان التعرف على نبض الرأى العام والإسهام فى بلورة الخيار الأفضل.. وتنظيم تنفيذه.

ولاشك أن السادات الذى عرفته فى الأعوام ٧٠ - ١٩٧٣ كان شخصاً مختلفا عن السادات الذى أفرزته حرب أكتوبر.. فلقد أصبح أكثر ثقة فى النفس، واستعدادا للمخاطرة . كانت حرب أكتوبر نقطة تحول جوهرية فى تاريخ مصر.. ومنعطفاً واضحاً لتطور شخصية السادات حتى انتهت حياته فوق "المنصة" فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، على نحو غير مسبوق فى تاريخ مصر

(٣٨)

كذلك فإن حافظ إسماعيل فى كتابه الذى بين أيدينا لايتحدث عن المشير أحمد إسماعيل إلا بفخر حقيقى على الرغم من أن الرجلين على ما يرويه الفريق عبدالمنعم خليل فى مذكراته «فى قلب المعركة» كانا محل اختيار السادات كفرسى رهان ليختار أحدهما وزيراً للحربية، وعلى الرغم من أن أحمد إسماعيل كان الخلف الثانى (وليس التالى) لمحمد حافظ إسماعيل فى رئاسة المخابرات (بينهما أحمد كامل) ولكن المشاعر الوطنية والرؤية المنصفة لصاحب هذه المذكرات تجعله يتسامى إلى الحد الذي يثبت فيه لكل صاحب فضل فضله، ومع أن حافظ إسماعيل فى موضع من مذكراته سنتناوله فى الفقرة التالية مباشرة ينتقد فى هدوء سياسة أحمد إسماعيل فى الأيام التالية من حرب أكتوبر إلا أن هذا لا يؤثر على تقديره للمشير أحمد إسماعيل وهو يقول : "... ولقد عرفت الفريق إسماعيل منذ عشرين عاماً عندما كان طالبا فى كلية أركان الحرب ، حيث اكتسب تقدير هيئة التدريس لما لمسته فيه من حسن تقديره للمواقف وترتيب مواجهتها، فرشحته ليكون على رأس زملائه عن استحقاق . وفى الأعوام التالية ، أصبحت للفريق إسماعيل خبرات ميدانية هامة . انتهت بقيادته لقوات جبهة السويس عام ١٩٦٧ ، إلى أن عين رئيساً لهيئة أركان الحرب . كما كان الفريق إسماعيل جنديا من قمة رأسه حتى أخمص قدمه ، الأمر

الذى أكسبه ثقة الرئيس وأعاد الاستقرار إلى علاقات القيادة السياسية والمؤسسة العسكرية .. وفى داخل هذه المؤسسة ".

وفى موضع آخر يتحدث حافظ إسماعيل عن لقاء له بالمشير أحمد إسماعيل عقب حرب ١٩٧٣ فيقول : " وبمجرد انتهاء مقابلة السفير السوفيتى اجتمعت مع الفريق أول أحمد إسماعيل وزير الحربية وذكرت أنه يجب ألا نعتبر أن المعركة قد انتهت وأنه يمكن الحصول على مساندة قوية من الدول العربية فى مؤتمر القمة المقبل ، ثم أشرت إلى المعركة والأخطاء التى حدثت باشتراك قواتنا الاحتياطية فى الهجوم بدلاً من الاحتفاظ بها للقيام بواجبها الأصلى وهو صد الهجوم المضاد ، وذكرت أنه من الضرورى الإسراع بتشكيل احتياطى كبير وأشرت إلى خطأ آخر أظهرته المعركة وهو عدم تعيين قائد للجبهة ، فقد تبين أنه لا يمكن إدارة المعركة من القاهرة ، وقائد الجبهة كان يستطيع أن يعالج مشكلة الثغرة مباشرة ودون انتظار تعليمات من القاهرة فأجابنى أحمد إسماعيل بأنه هو شخصياً قائد الجبهة . وشرح لى ظروف الثغرة بأنه حدث للأسف تعديل فى القيادة المحلية فى نفس اليوم الذى بدأت فيه الثغرة ، مما أحدث نوعاً من الخلل فى القيادة ، وأنه أصدر أمراً باستخدام لواء مدرع لمواجهة الثغرة فى بدايتها ، إلا أن القائد المحلى أبلغه أن موضوع الثغرة بسيط للغاية ، وأنها مجرد دورية إسرائيلية نجحت فى عبور القناة وأنه يستطيع معالجتها دون استخدام اللواء المدرع ، وعندما تبينا ضخامة حجم القوات الإسرائيلية التى عبرت القناة أصدرت أمراً إلى لواء ميكانيكى بالتصدى للثغرة ، ولكنه لم ينجح فى أداء تلك المهمة بعد أن دعمت إسرائيل رأس الكوبرى بقوات كبيرة ".

قلت لأحمد إسماعيل ، إننى أفهم أنك قائد عام للقوات العربية وأنك مسئول عن التنسيق بين الجبهتين المصرية والسورية ولازلت أرى ضرورة وجود قائد عام للجبهة على أن يكون مركز قيادته خلف قواته مباشرة ".

وفى موضع ثالث ينبئنا عن اختلاف وجهتى نظريهما (أى هو وأحمد إسماعيل) حول ضرورة وجدوى حرب الاستنزاف ومن الطريف أن نقرأ أن أحمد إسماعيل كان وهو رئيس المخابرات يميل إلى استئناف حرب الاستنزاف!!.

«... وقد حدث فى تلك الفترة أن أطلعت على تقرير وضعه الفريق أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة حينئذ والذى أصبح وزيراً للحربية يرى فيه ضرورة البدء بعمل

عسكرى يستهدف تحريك الموقف سياسيًا ، عن طريق استئناف حرب الاستنزاف. وبمجرد قراءتى لـلتقرير اتـصلت على الـفور بأحمـد إسماعيل وقـلت له أن حرب الاستـنزاف قد استنفدت أغراضها وفات وقتها بعد أن استغلت إسرائيل فترة وقف إطلاق النار فى تحصين خط بارليف ، ومـن ثم فلن تكون لمدفعيتنا نفس فعاليـتها التى كانت لهـا فى الماضى ، فى الوقت الذى تستطيع فيه إسرائيل الرد علينـا بالضرب جواً فى العمق المصرى. أما فى حالة تحركنا العسكرى للتقدم حتى مضايقنا واحتلالـها فإننا بذلك نكون قد حققنا انتصاراً كبيراً يسمح لنا بتحـمل أية خسائر تنجم عن غارات إسرائيل الجوية فـى العمق المصرى، وفضلاً عن ذلك فـهذا هو التحرك الـعسكرى الذى يمـكن فعلاً أن يحـرك الموقف سياسيـاً، ولقد كانت تربطنـى بأحمد إسماعيل علاقات ود وصـداقة ولذلك فبعد أن تناقشـنا سوياً بعض الوقت اقـتنع بوجهـة نظرى.. ولمزيد مـن الاطمئنـان اتصلت بالـفريق محمد صادق وزير الحربية للتعرف على رأيه فاعترض بشـدة على استئناف حرب الاستنزاف ، مؤكداً على أن يكون تحركنا العسكرى من أجل تحرير سيناء بكاملها" .

(٣٩)

وهل لنا بـعد أن استعرضنـا آراءه فى الرئيس السادات وفـى المشير أحمد إسـماعيل أن نستعرض بعض آرائه فى بعض أعلامنا المعاصرين الذين زاملهم أو عمل معهم طيلة عمله الدبلوماسى.

١ - **الدكتور محمود فوزى** .. يورد لنا صاحب هذه المذكرات قصة لقائه بالدكتور محمود فوزى حيـن اختير لـيكون وكيـلاً لوزارة الخارجيـة مع الدكتـور فوزى وزيرها، ونـائبه حسين ذو الفقار صبرى فيقول:

" ... واستـقبلـنى الدكـتور محـمود فوزى بـرقته المعـهودة وبريـق عينـيه الضـيقتـين، وبابتسامته الودودة. وأصبـح هذا اللقاء بداية صحبة بيننا استمـرت عشرين عاماً.. اتصفت بالاحترام والثقة ».

« كان الدكتور فوزى قادراً عـلى أن يتلقى «الخشن» فى صورته الأولى، فيـعيد صياغته دون أن يفقده جوهره ، مضيفاً إليه أحيانا ما يكمل أركانه أو يقومه ويلين من حدته».

«وكان ما بهرنى فيه هو أسلوبه المتميز فى ممارسة العمل الدبلوماسى فى أدق الأدوار والمواقف.. فى حزم وصرامة تغلفها رقة اختياره لكلماته وحسن صياغته لتعبيراته . كان فكره يقظاً، وعمقه لا يسبر له غور.. ومنطقه شاملاً يستخلص من الأسباب نتائجها . كما كان استعداده أن يستمع بقدر ما يتحدث أمراً «مثيراً».

ولم يكن فوزى يرى الدنيا بيضاء ناصعة ولا سوداء حالكة. ومنه تعلمت الحلول الوسط التى افتقدتها فى عالمى العسكرى».

٢ ـ **الدكتور محمد مراد غالب** يحرص حافظ اسماعيل على أن يصفه بصفات ممتازة حين يتحدث عن توليه وزارة الخارجية : "كان يتمتع بخصائص نادرة فهو بعيد النظر يقترب من المشكلات ببطء، ويرى الأمور كلها بحجمها الحقيقى، ويربط ما بينها بذكاء، ويستخلص النتائج الصحيحة ويرتب عليها الفعل المناسب، وتقترن بكل هذا ديناميكية غير معهودة وحركة دائبة للتصدى للمشكلات وتسويتها».

٣ ـ **الدكتور عصمت عبد المجيد** يروى حافظ إسماعيل أنه حين سافر أمريكا للقاء كيسنجر مستشار الأمن القومى الأمريكى فقد اطلع الدكتور عصمت عبد المجيد منذ وصوله نيويورك على وجهته حتى "يتعاون معى فى تغطية نشاط الوفد" ثم يبدى رأيه فى شخصية عصمت عبد المجيد فيقول :

" وكانت تربطنى بعبد المجيد علاقة خاصة . ففى مطلع خدمتى الدبلوماسية، عملنا معاً.. واكتسب ثقتى واحترامى له ، فقد كان سنداً لى بسعة اطلاعه الدبلوماسى وعمق علمه القانونى وبساطة اقترابه من المسائل وهدوء تناوله للمشاكل التى تعرض لنا. ورغم صوته الخافت وابتسامته الشاحبة وأدبه الجم، فقد كان عبد المجيد يخفى وراءها صلابة عوده .. واستقامة طريقه.. وكان كل ذلك رصيداً طيباً لممثل مصر لدى المنظمة الدولية فى أدق وأصعب مراحل حركتها خلال عشرة أعوام ".

٤ ـ **الدكتور محمد حسن الزيات** يبدو حافظ إسماعيل فى مذكراته وكأنه يقف أمام شخصيته فى حيرة :

"ولم يكن الدكتور محمد حسن الزيات غريباً على، فقد التقينا فى مطلع الخمسينيات فى واشنطن، ثم جمعنا ديوان وزارة الخارجية بعد عشر سنوات ".

«والدكتور الزيات يجتذبك دون أن تدرى، فترتاح إليه أو لا ترتاح.. ولكنك تظل على احترامك له. فهو المثقف من قمة رأسه إلى أخمص قدمه..وقد عهدته حاد الذكاء، حاضر

البديهة.. يتمتع بروح الفكاهة.. تختلط سخريته بجديته ووضوحه بغموضه.. حتى ليتوه الإنسان إن كان يؤيده أم يعارضه، ولكنه أبدا يستحوذ على إعجابك».

كذلك يذكر محمد حافظ إسماعيل باعتزاز وتقدير الآراء التى أبداها الدكتور محمد حسن الزيات عند انعقاد مجلس الوزراء فى أبريل ١٩٧٣ عندما دعا السادات الوزراء لإبداء آرائهم فى دخول المعركة المقبلة، والحق يقال أن حافظ إسماعيل قد دلنا على كلمات توزن بميزان الذهب عبر بها هذا الوزير المثقف واسع الأفق عن كثير من الاستراتيجيات فى دقة وتأن ووضوح، يقول حافظ إسماعيل : "وكان الدكتور محمد حسن الزيات وزير الخارجية أبرز المتحدثين، كان تقديره أن المستهدف الآن هو «مصر».. وليس النظام الاشتراكى. وأبدى أنه لا يوافق على "الاختيار بين مصر الخاضعة عسكرياً، ومصر المسيطر عليها اقتصاديا"، وأن الوقت يمر لمصلحة "مؤامرة الصمت السياسى والعسكرى"، وأن علينا الدفاع عن أجيالنا القادمة.""وعن الحلول السياسية، قال إنه ليس هناك حل يوائم بين السيادة والأمن فيما عدا الحل المرحلى.. الذى يرى شاه ايران أنه سيصبح- فى حالة تنفيذه- الحل النهائى. إذ أننا "نعيش بين الهزيمة والنصر".وفى تقديره ، كان كسر وقف اطلاق النار تحركا لمصر وللعرب «فالعالم العربى يدرك أنه معلق بمصر» وأن أوربا ستتحرك دفاعاً عن مصالحها.. كما ستضطر للتحرك حفاظاً على هيبتها، فضياعها ضياع للوجود السياسى الأمريكى وسيتحرك السوفييت بينما تقترب الحرب من منطقة الخليج »..

٥ ـ **محمد إبراهيم كامل** يبدى محمد حافظ إسماعيل إعجابه بتواضعه وحيائه وحساسيته المرهفة وصدقه ولباقته :

«فى أوائل يونيو، زار باريس وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل. وكنت قد قابلت السفير كامل من قبل ، إلا أن زيارته الآن ومناقشاته مع الوزير الفرنسى أتاحت لى التعرف على شخصيته الفريدة.. فوجدته يتميز بالحياء الشديد الذى يقترن بتواضع.. ويتمتع بحساسية مرهفة تقترن بصراحة لبقة ووضوح ناصع .. حتى لتشعر وأنت تستمع لحديثه كإنك تستطيع أن تسبقه إلى ما سيقوله ، وكأنك تقرأ فى كتاب مفتوح. فقد كان خط حركته إلى هدفه مستقيماً، فهو يقول ما يعنيه .. ويعنى ما يقوله.

ولك الآن أن تقارن بين هذا الوصف ووصف محمد حافظ إسماعيل نفسه لمحمد حسن الزيات الآن حين يقول عنه: تختلط سخريته بجدته ووضوحه بغموضه .. حتى ليتوه الانسان إن كان ليؤيده أم يعارضه !!.

أما تعليق صاحب هذه المذكرات على استقالة محمد إبراهيم كامل من وزارة الخارجية فيأتى على النحو التالى:

«... وفى غيبة التفاصيل الكاملة لاتفاقيتى كامب دافيد، كان نبأ استقالة وزير الخارجية كامل من منصبه قبل حفل توقيع الوثائق، باعثاً على القلق الشديد من النتائج التى تحققت، وما يمكن أن تكون قد تضمنته من تنازلات مصرية مبدئية.

وفى جريدة «لوموند» المسائية، لخص رسام الكاريكاتير هذه النتائج فى صورة بدا فيها كارتر مودعاً للسادات الذى يحمل حقيبة رسمت عليها خريطة سيناء، وبيجن وهو يحمل حقيبة رسمت عليها الضفة الغربية. ولم أكن فى حاجة إلى تفسير لهذا التصور لتقدير أسباب استقالة كامل.

ولم تكد تعلن أنباء نجاح المفاوضات فى كامب دافيد حتى اتصلت بنا محطة التليفزيون الفرنسية، تعرض أن يلتقى السفيران المصرى والإسرائيلى فى ستوديوهات القناة الأولى لإلقاء كلمة بهذه المناسبة. إلا أننى اعتذرت عن عدم الاستجابة للدعوة، مقترحاً إلقاء كلمتى فى مكتب فى السفارة.

وتضمنت كلمتى التى أذيعت يوم ١٩ سبتمبر، أن واحداً من الجوانب الهامة لهذا الاتفاق هو «نهاية الأحلام الغامضة والخطرة حول أرض إسرائيل». وأن الحكم الذاتى لمدة خمس سنوات للشعب الفلسطينى خطوة نحو الاعتراف الحتمى بحق شعب فلسطين فى تقرير المصير، وأعربت عن الأمل فى الحفاظ على قوة الدفع من أجل التوصل فى النهاية إلى تسوية شاملة على الجبهات العربية».

٦ ـ **حسين ذو الفقار صبرى** يروى حافظ اسماعيل انطباعاته عن حسين ذو الفقار صبرى الذى كان فى مطلع الستينيات نائباً لوزير الخارجية الدكتور محمود فوزى، وقد عين حافظ إسماعيل ليكون كما ذكرنا بمثابة الضلع الثالث لهما وكيلاً لوزارة الخارجية، فيقول :

«... وفى الناحية الأخرى (يقصد الناحية الأخرى من الدكتور فوزى) كان حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية، وكان اختلافه عن الدكتور فوزى واضحاً تماماً. فهو الثورى المثقف المتعمق فى التاريخ.. الواضح أشد الوضوح ،والعاطفى شديد الحساسية.. الذى يلتزم بخط العمل المباشر الصريح والذى لا يغتفر لأحد هفوة.. الصلب فى أحكامه على الناس والمواقف. وكان حسين قد انفرد بالإدارة اليومية لجهاز وزارة الخارجية، وهكذا أصبح «يكمل» الدكتور فوزى فيشكلان معا ثنائياً متكاملاً».

«ورويداً .. رويداً، استقر بى المقام فى هذا الجهاز الضخم الفريد، رئيساً له، مسئولاً عن

إدارة حركته ومنظماً لها، معنياً بالسهر على تنفيذه لتعليمات الصادرة إليه وإلى بعثات الجمهورية فى الخارج، وعبر ثلاثة أعوام ونصف عام، أكملت مع الدكتور فوزى وحسين ذو الفقار «الثالوث».. المسئول عن إدارة علاقات مصر الخارجية.. فى إطار المبادىء والخطط التى يرسمها عبد الناصر".

(٤٠)

وعلى الرغم من أن محمد حافظ إسماعيل لا يقدم نفسه فى هذا الكتاب على أنه المنظر أو المفكر فإنه لا يبخل علينا بأحكام سياسية تبدو وكأنهاحاسمة الدلالة حتى وإن افتقدت إلى المنطق السياسى وذلك من قبيل تحديده للزمن الذى تحققت فيه الزعامة لكل من جمال عبدالناصر وأنور السادات. فهو يرى مثلاً أن عبدالناصر قد حقق هذه الزعامة فى أعقاب حادث المنشية مباشرة، وكأن حافظ إسماعيل لا يطيق أن ينتظر إلى حرب ١٩٥٦.. وهو كذلك يرى أن السادات قد حقق الزعامة فى مايو ١٩٧١، وكأنه أيضاً لا يطيق أن ينتظر إلى أكتوبر ١٩٧٣. وقد يسهل علينا أن ننتقد آراء حافظ إسماعيل فى هذا الصدد فنقول إنه يفكر فى الزعامة بطريقة بيروقراطية، ولكن الأدعى إلى الصواب أن نقول إن حافظ إسماعيل كان يستطلع الأحداث بطريقة مباشرة، ولنقرأ الآن النصين.

هذا هو النص الأول فيما يتعلق بزعامة عبدالناصر :

«وفى ٢٦ أكتوبر، تعرض عبدالناصر لمحاولة اغتياله فى ميدان المنشية، وأدى الحادث إلى قرار بتصفية جماعة «الإخوان المسلمين»، وفى ١٤ نوفمبر تمت تنحية اللواء محمد نجيب من منصب الرئاسة. وهكذا أصبح عبدالناصر زعيماً للثورة بلا منازع.. وطويت صفحة من تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢، ليبدأ من بعدها فصل جديد من النضال من أجل تثبيت استقلال مصر.. وتحرير العالم العربى».

وهذا أيضاً هو نص رأيه فيما يتعلق بتاريخ تأكد زعامة السادات :

«وأصبح عام ١٩٧١ عاماً «حاسماً» فى توضيح «فلسفة» أنور السادات فى ممارسة مسئولياته كرئيس للجمهورية، وفى نظرته لقضية الحرب والسلام وترتيب أدوات تصديه لهذه القضية. وفى خلال هذا العام عمل السادات على جميع المحاور، فاختلط العمل

الداخلى والخارجى وتداخلت الأحداث وتصاعدت حدة الأزمات. ومن خلال ممارسته لمسئولياته تتبين لنا الخطوط التالية:

« تشبث السادات بالمسئولية الكاملة عن إدارة العمل الوطنى. ففى مايو حسم الموقف الداخلى، ومنذ سبتمبر أصبح زعيماً بلا منازع».

(٤١)

أما رأى حافظ إسماعيل فى مبادرة السادات بزيارة القدس ١٩٩٧ فيأتى فى غاية التحفظ، وفي وسعنا أن نكتشف هذا المعنى بسهولة إذا ما قرأنا ذكرياته عن تلك الفترة فعند إعلان الرئيس أنور السادات عن مبادرته لزيارة القدس كان حافظ إسماعيل سفيراً لمصر فى باريس وقد سافر إلى دبلن ليقدم أوراق اعتماده سفيراً غير مقيم لمصر فى ايرلندا.. وها هو يحكى لنا لحظات المبادرة.

"... وعندما تحدد موعد زيارة الرئيس أنور السادات للقدس فى مساء ١٩ نوفمبر، وجدت من واجبى أن أعود إلى باريس حيث ثقل الوجود المصرى.

ووجدت باريس مشحونة بالتوتر.. فقد كنا على موعد مع صلاة العيد التى اعتاد المصريون فى باريس تأديتها داخل مبنى السفارة.. وقدرت ضرورة أن أشارك فيها حتى لا نترك الأمور معلقة والأسئلة التى تجول بخاطر الكثيرين دون إجابة . فقد كان من الخطورة بمكان أن نتوارى فى هذه المناسبة.. خجلا أو خشية !

وفى مساء ١٩ نوفمبر.. كنت أشهد غير مصدق ذلك الحدث الخطير، بينما الرئيس أنور السادات يهبط من الطائرة التى أقلته إلى مطار اللد فى إسرائيل.. ثم وهو يصافح رئيس الدولة ورجالاتها .. من شخصيات إسرائيل التى تداولت حكمها وقيادة جيوشها خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً.

وفى الصباح التالى، وبينما كان الرئيس أنور السادات يؤدى صلاة العيد فى المسجد الأقصى، كنا نؤدى صلاتنا فى بهو المكتب الثقافى. ومع انتهاء الصلاة.. لم تكن تحية العيد هى التى نتبادلها.. ولكن حديثا سياسيا شابه من العاطفة أكثر مما شابه من الحكمة والمنطق. واستمعت إلى طلبة وطالبات.. يؤيدون أو يعارضون خطوة الرئيس أنورالسادات . وشد

انتباهى صوت يختنق بالعبرات لفتاة مصرية لم تستطع أن تسيطر على ما يعتمل فى صدرها.. وهى ـ على نحو ما تقول ـ لا تريد أن تصدق أن يصافح رئيسها الأعداء .. وأن يضع أكاليل الزهور على قبر جنديهم المجهول، بينما رمال سيناء ندية بدماء شهدائنا. واستطعت بعد جهد أن أسيطر على مشاعرى الشخصية، وأن أتحدث إلى هذا الجمع الغفير.. الذى استمع فى هدوء . واتخذت موقفا وسطا يستجيب للحدود الدنيا للمسئوليات التى كنت أتحملها فلم يكن تأييدى دون تحفظ .. أو معارضتى بلا منطق.. لتلك الخطوة التى أقدم عليها الرئيس أنور السادات».

(٤٢)

وللإنسان فى شخصية محمد حافظ إسماعيل جانب مهم وممتع فى هذه المذكرات المهمة، وهو رجل من أبناء هذا الشعب لم يولد وفى فمه ملعقة من ذهب، وإن كان لم يعان من شظف العيش وقسوة الحياة، وهو واع تماماً لأن يلاحظ تصور بعض الناس عنه، وهم يظنونه يبدأ حياته العسكرية مدللاً محاطاً بالرعاية لأنه ابن قائد عسكرى كبير، لكن واقع الأمر لا يمكن أن يكون كذلك، ونحن نجده واعياً تمام الوعى لأن يحدثنا عن الأسابيع الأولى فى حياته العسكرية حين التحق بالمدرسة الحربية فصادف خشونتها وقسوتها وصعوبتها، وهو يحكى بصراحة شديدة عن أنه فكر فى التراجع عن هذا النمط من الحياة، لكنه لا يحكى عن تفكيره هذا مباشرة وإنما يحكى عن أنه قاوم الخاطر فى أن يتراجع، وفارق كبير بين الذين يحكون وهم يغلبون الحديث عن التراجع، والذين يتذكرون أنهم قاوموا الخاطر الدافع إلى التراجع. وسنجد حافظ إسماعيل فى الفقرات التى سنقرأها لتونا حريصاً على أن ينوه لنا على قدرته على التأقلم وبداية الجديد، بل عن الرجولة فى معناها الحقيقى:

« ... وخلال الأسابيع الأولى، قاومت خاطرا يلح على أن أدير ظهرى لهذه الحياة وطوفان الخشونة الذى غرقنا فيه ، وأن أعود من حيث أتيت . ولكن كبرياء النفس كان يأبى على التراجع عن طريق سعدت به أول الأمر. وسرعان ما تحول الرفض إلى استسلام كاره ثم تحول التعود إلى قبول راض . ومع علاقات الزمالة الجديدة التى توثقت فى وجه العناء المشترك وجبروت النظام الجديد، وجدت نفسى أعبر باب التعايش مع حياتى

فأرتبط بـها وأندمج فيها ثم أقبل عليهـا. وبذلك عبرت الاختيار الأول على طريـق "فيـلق الضباط".

«ومنذ أوائل ١٩٣٦، وتوقعاً لنجاح المفاوضات المصرية - البريطانية وما سيترتب عليها من إعادة تنظيـم وتسليح الجيش، تقرر تخريج طـلبة القسم النهائى للمـدرسة الحربية. وفى يوليو لحق بهم طلبة القسم المتوسط . وهكـذا وجدنا أنفسنا فى مطلع العام الدراسى الجديد فى سبتمبر ١٩٣٦ وقد طوينا عامين مـن أعوام الدراسة الثلاثة، وأصبحت ـ ولم أكن أبلغ السابعـة عشرة من العمر ـ ضـابط الصف الأقدم فى القـسم النهائى، بـينما أخذنا نسـتقبل دفعات متتالية من الطلبة الجدد تجاوز عددهم المائتين وخمسين طالباً».

ونحن نـراه وهو مفعـم بالمشاعـر الوطنيـة حين يرى زمـلاءه اللاحقيـن وهم يتأهـلون ليكونوا ضباطاً وليواصلوا مجد العسكـرية المصرية. ونحن نقرأ شعوره تجاه عرابى وتقديره له ولوطنيته فنزداد إحساساً وتقديراً لوطنية حافظ إسماعيل نفسه:

«ووقفت مـن وراء "البكباشى" عـمر الطنطاوى ـ أركـان حرب المدرسة ـ نتطـلع إلى هؤلاء الطلبة الجدد. وراح الـطنطاوى يتمتم "ماشاء الله !". ولم يكـن أحدنا يدرى أننا إنما نتطلع إلى مستقبل مصر. فقبل أن تنـصرم ستة عشر عاما، سيخرج من هذه الصفوف رجال يتصدون لقيادة مصر ويـكملون المهمة التى بدأها عرابى وصحبه مـنذ أكثر من نصف قرن، فيحدثون فـى المجتمع المصرى تغييرات عـميقة وجذرية، ويمارسون الدفـاع عن الاستقلال الوطنى ضد التحديات ، ويعززون كل التحرر الوطـنى فى العالم العربى وعلى امتداد آسيا وأفريقيا».

وفى كل فقرات هـذا الكتاب يحرص حافظ إسمـاعيل على الجدية وربما عـلى التزمت أيضا حتى وهو يـتحدث عن علاقته المتميزة بـفنانى عصره الكبار، وهو يـروى ـ على سبيل المثال ـ ذكـرياته عن لـقاء مع أم كلـثوم عند عـودتها من بـاريس فى أعقـاب حرب ١٩٦٧ فيقول:

« ... ويفيق معها الملايين من شعبها الـعربى. لقد ردت الروح.. وأم كلثوم تقول للعالم إن مصر لم تمت، وأن الحياة مازالت تتدفق فى عروقـها. وأحدثها من روما أدعوها لتمضى معنا أيام راحة واستجـمام.. قبل أن تواصل «رحلة البعث» التى وهبت نفـسها لها. وتعتذر فى رقة.. وهى تمر بنـا فى طريقها إلى مصر.. واللهـفة فى صوتها وفى عينيهـا وهى تتعجل الدقائق والثوانى لتلتقى بمصر وأهلها ».

(٤٣)

وفي هذه المذكرات نقرأ للرجل الذى عمل بعد ذلك سفيراً فى العواصم الأوروبية تجربته الأولى فى هذه المجتمعات فنرى كيف يستعيد ذكرياته الأولى وهو يركب البحر إلى أوروبا وهو يكاد يتحول برأيه عن عقيدته الثابتة فى الإنجليز كمستعمرين إلى بشر ابتدأ يعرفهم ويعاملهم ويعاشرهم طيلة الأيام العشرة التى قضاها على ظهر الباخرة، ثم طيلة فترة البعثة العسكرية فى بريطانيا نفسها:

«ولقد اقترن التوسع فى "فيلق الضباط" باستئناف إرسال العديد من البعثات إلى المعاهد العسكرية البريطانية ، فكان من نصيبى وثلاثة من رفاقى هم أحمد فؤاد ونورالدين قرة وصلاح الموجى أن نلتحق فى صيف ١٩٣٧ بالأكاديمية العسكرية الملكية بوولتش ثم بمدرسة المدفعية على امتداد عامين . وعندما أبحرنا من بورسعيد فى أغسطس، لم تكن بريطانيا عالما نعرف عنه غير وجهه الاستعمارى القبيح. ولذلك أصبحت الأيام العشرة التى قضيناها فى رحلتنا البحرية، فرصة لكى نلقى نظرة سريعة على جانب من المجتمع البريطانى نتعرف من خلالها عليه، حتى تخف صدمة اللقاء به عندما تحتوينا لندن ومع ذلك فقد ظل شعورى بالعجز عن الالتقاء بهذا المجتمع، حتى أتاحت لى الظروف - بعد أعوام - أن أقرأ للأستاذ توفيق الحكيم "عصفور من الشرق " و "أهل الكهف" لأجد فيهما تفسيراً لتلك الأحاسيس الغامضة» .

وهو يتحدث عن دراسته فى الأكاديمية العسكرية الملكية بوولتش ثم بمدرسة المدفعية فى بريطانيا بوعى شديد وقد أصبح «طالبا عالميا» يلم بمشكلات المجتمع الدولى وبتطورات هذه المشكلات، ولكنه لا يحدثنا بتفصيل مطلوب عن زملائه وزمالته ولا عن انطباع أساتذته عنه وعن زملائه، وإن كان مع هذا بحكم سنه وما تبقى فى ذاكرته من مشاعره المتوائمة مع سنه فى ذلك الوقت لا يفوته التعبير عن قدر الحرية الذى أصبح متاحاً له بالمقارنة بالوضع الذى كان قائماً من قبل أثناء دراسته فى المدرسة الحربية فى مصر ، وعندى أن مثل هذا المضمون الذى تتضمنه هذه المذكرات يعطينا مؤشراً حقيقياً عن الصدق فيها ، وكيف أنها تعبر عن نفسية صاحبها لاعن عقليته ، ومثل هذا التعبير عندى يمثل إيجابية كبرى فى أى مذكرات يكتبها صاحبها بعدما يتقدم به العمر ويتحلى بالحكمة ولكنه مع ذلك حين يستذكر أيامه الأولى يتذكر ما فيها على نحو ما يفعل حافظ اسماعيل حيث يقول:

«كانت حياتنا فى الأكاديمية أقل عناء مما كانت عليه فى المدرسة الحربية. فقد انتهى عهدنا مع الحياة الجماعية، وأصبحنا نستمتع بقدر أكبر من الحرية الشخصية. ومن الناحية التعليمية، أسهمت دراستنا بالأكاديمية فى أن تخرجنا من دائرة اهتمامنا المركز بمشاكلنا الوطنية وحدها إلى دائرة أكثر اتساعاً تضم قضايا عالمنا العربى، وبخاصة منذ سقطت أغلب أقاليمه تحت السيطرة البريطانية والفرنسية.. والصهيونية. وكان ذلك مقدمة لمتابعة أنباء الثورة العربية فى أرجاء فلسطين فى ذلك الحين».

(٤٤)

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يروى تجربة صاحبه على مدى سنوات عمره فيما يتعلق بأمن مصر القومى، إلا أن صاحب المذكرات يغفل تماماً عن أن يتأمل انطباعاته الأولى عن الجذور المبكرة لأزمات الشرق الأوسط، وقد كان فى وسعه أن يروى انطباعاته الآنية فى ذلك الوقت حتى لو كانت مجافية للصواب، وحتى لو كانت حماسية، ثم ليعبر بعد ذلك عن صدق حدسه أو خيبة ظنه أو ما شابه ذلك من مواقف نفسية يجد الإنسان أنه كان يعيشها ويظل يذكر هذا حتى بعد مرور الزمن، ولكن يبدو أن جدية حافظ إسماعيل قد دفعته إلى أن يقتصر فى حديثه عن هذه الفترات المبكرة من حياته عن إسهامها فى تكوين شخصيته فحسب، ولنقرأ مثلا ما يرويه عن خبرته العسكرية المبكرة فى مرسى مطروح أثناء الحرب العالمية الثانية حيث يقول:

«كانت الشهور التى أمضيتها عام ١٩٤٠ فى مرسى مطروح، فترة أولى هامة للتدريب الميدانى فى مستهل خدمتى العسكرية. ولقد تدعمت هذه الفترة بما اكتسبته من خبرات إضافية خلال عام ونصف أمضيت أغلبها ـ رغم التزام مصر بدور الدولة غير المحاربة ـ فى القيام بمهام ميدانية متنوعة شملت خط مواصلات مرسى مطروح مع الدلتا، والدفاع عن واحة سيوة، ثم تأمين وادى حلفا ».

«واكتسبت خلال هذه المهام خبرات هامة فى مجالات القيادة وتنظيم التحركات طويلة المدى وفن إدارة الرجال. فتعلمت فى هذه السن المبكرة كيف أحسب القضايا والمهام وكيف أرتب للتصدى لها ومواجهتها، وكيف أتطلع للمستقبل وأقيمه، وأقدر المسئولية وأتحملها، من موقعى كقائد لوحدة ميدانية تضم مائتى ضابط وجندى ومدنى، بأسلحتها وعرباتها وذخائرها وحاجات معيشتها ».

« كما علمتنى حياة الصحراء خشونة العيش والقناعة بأيسر حاجات البقاء، وخلقت الفترات الممتدة من المهام ـ على نحو وثيق ـ نوعاً من الزمالة بين الضباط من مختلف رتبهم وبين جنودهم.. طالما كنا نواجه معاً نفس المصير ونتصدى لنفس المخاطر. كما أسهمت فى أن نتعرف على الكثير من المزايا التى يتحلى بها المقاتل المصرى.. كما اعترف بها محمد على عندما قرر أن يشكل جيشه من «الفلاحين». وأصبحت صلابة هذا الرجل وقوة تحمله وصبره.. كما كان ذكاؤه الفطرى وولاؤه الشديد واستجابته الراضية دون تردد.. مبعث الإعجاب والاحترام».

وهو يتحدث عن سفره مرة ثانية إلى بريطانيا للالتحاق بكلية أركان الحرب، ولعلنا نبسط الأمور للقارئ لكى يفهم توالى البعثات العلمية لهذا الرجل فنقول إنه سافر لكى يحصل على درجة الماجستير (أركان الحرب) البريطانية بعدما كان حصل على درجة الماجستير من مصر، وبعدما كان سافر من قبل لدراسة المدفعية وهو يتحدث عن هذه السفرة وكأنه نجا بها من الاتجاهات الجديدة التى بدأت تغزو القوات المسلحة وضباطها الشبان، وهو حريص على ألا يذكر تفوقه فى نجاحه فى الحصول على هذا السفر المبكر وفى هذا التأهيل الراقى المبكر، إنما هو يحكى ما مر به فيقول:

«وفى يناير ١٩٤٨، غادرت القاهرة للالتحاق بكلية أركان الحرب فى بريطانيا. غادرتها والقوات المسلحة تتسلل إليها تيارات فكرية عديدة، ويتصاعد فيها نشاط المنظمات الدينية، وتتشكل جماعات الضباط لتؤلف خلايا سرية وتصدر منشورات تحمل أفكارها إلى جموع الضباط، رغم مطاردة قيادة الجيش لها. وتخلف زميلى أحمد فؤاد عن الالتحاق بالكلية بسبب إلقاء القبض عليه، وحتى عندما تبينت براءته ـ لاختلاط الأسماء ـ لم يفرج عنه حفاظاً على سرية التحقيق! وبقى فى مصر.. لكى يكون مع طليعة الذين عبروا حدود فلسطين.. ومن أوائل الشهداء، كما أراد دائما أن يكون».

وهذا للأسف هو كل ما يجود به حافظ إسماعيل على زميل عظيم متفوق شهيد لن يكون هناك حظ الحديث عنه فى كتاب آخر .

(٤٥)

ومن الفقرات المهمة للتاريخ السياسى المعاصرالذى امتد أثره إلى وطننا ما يرويه حافظ

إسماعيل عما شاهده بعين رأسه وأدركه وفهمه من واقع معايشته للمجتمع الفرنسى فى فترة سفارته الأولى التى واكبت مظاهرات الطلبة وبعض القلاقل السياسية الداخلية فى فرنسا وهو يتحدث من هذا المنطلق عن نهايات عصر ديجول فيقول:

« ... وفى نوفمبر، واجهت فرنسا أزمة نقدية أضعفت الثقة فى «الفرنك» بحيث تدفقت رءوس الأموال خارجها، وبات ضرورياً تخفيض قيمة العملة الفرنسية.. إحدى دعامات استقلال فرنسا. ولم يكن الجنرال ديجول على استعداد لكى يستجيب لضغوط حلفائه، ومن هنا جاء قراره فى ٢٢ نوفمبر برفض خفض الفرنك. ولكن فرنسا كانت قد فقدت عظمتها.. ولم تعد سلطة ديجول المطلقة وعناده يكفيان لخلق الوهم بقوة البلاد ومركزها. فقد كشفت أزمتا أبريل ونوفمبر ١٩٦٨ النقاب عن حقيقة هذا المركز، وضرورة أن تتصرف فرنسا فى حدود قدراتها الحقيقية. وأضعفت الأزمتان الثقة فى ديجول نفسه.. فكانتا تصويتاً بعدم الثقة فى نظامه من قبل الطبقة العمالية.. ومن البيوت المالية والصناعية. ورأى الكثيرون من السياسيين والمفكرين، أنه أصبح على ديجول أن يقبل التعاون فى إطار أوروبا ويساهم بنصيب فى حلف الأطلنطى.. أو يقبل العزلة الكاملة».

وفيما بعد عشر صفحات يعود حافظ إسماعيل ليتحدث عن ضعف موقف فرنسا واضمحلال تأثيرها فى المجال الدولى، وذلك حين يروى قصة أزمة زوارق الطوربيد فيقول:

«فى ليلة عيد الميلاد، وبينما كان ميناء شربورج يغرق فى بهجة احتفالات مولد المسيح، وبالتواطؤ على الأرجح مع سلطات المدينة والميناء، تسللت خمسة زوارق صغيرة فى هدوء، يقودها ضباط وبحارة من الأسطول الإسرائيلى إلى خارج الميناء، ثم اندفعت جنوباً فى طريقها عبر الأطلنطى لتدخل البحر الأبيض المتوسط، حيث تولت سفن الأسطول حمايتها حتى وصلت إلى إسرائيل.

«وكانت هذه الزوارق من بين ١٢ زورقًا تعاقدت إسرائيل على صناعتها من قبل عام ١٩٦٧، وتمت صناعتها بعد الحرب بقليل. ولكن فرنسا لم تقم بتسليمها لإسرائيل تنفيذاً لقرار الحظر الذى اتخذته».

«ولقد سبق فرار الزوارق الخمسة، أن «باعت» فرنسا سبعة زوارق لإحدى شركات دول الشمال، اتضح فيما بعد أنها شركة كونتها المخابرات الإسرائيلية وتمكنت عن طريقها من استرداد هذه الزوارق».

«ولقد جاءت أول أنباء عن الحادث فى صباح ٢٧ ديسمبر. ولم يكن من الممكن

الحصول على معلومات رسمية قبل مرور يومين. فمع بداية عطلة نهاية الأسبوع لم يكن هناك مفر من الانتظار قبل قيامنا بإجراء متكامل من جانبنا».

«ومع ذلك، فقد شعرت بأهمية أن أبعث للقاهرة بتقييم مبدئى فى حدود ما توفرلنا من معلومات، وكنت آمل تأجيل ردود فعلنا حتى تتبين أبعاد العملية كلها خلال بضعة أيام، وبصفة عامة كنت أرجو ألا يتجاوز رد فعلنا حجم الضرر المادى المباشر الذى لحق بنا نتيجة لذلك.. ولم يكن كبيراً، فالحرب البحرية فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى لم تكن تلعب دوراً هامًا، ولم يكن انضمام الزوارق الخمسة للأسطول البحرى الإسرائيلى ليحدث تغييراً فى موازين القوى لا يمكن تداركه».

«وربما رأيت فى هذه العملية الثمن الذى قررت فرنسا أن تدفعه لتخفيف الضغوط عليها بمناسبة قرارها بيع «الفوجا ماجيستير» للجزائر ومائة طائرة ميراج لليبيا. ولكن المعنى السياسى لهذه العملية كان أكبر كثيراً من الاعتبارات الأخرى. لهذا فقد قررت أن تقدم الحكومة الفرنسية تفسيراً للحادث، وأن تعيد تأكيد موقفها من مسألة الحظر «العام»، وأن تتخذ إجراءات لتجنب حوادث مماثلة».

«ويبدو أن توصياتى قد عرضت على الرئيس عبدالناصر، بينما كان فى طريقه من مؤتمر القمة العربى فى الدار البيضاء متجهًا إلى ليبيا، وعلمت أن الرئيس أقر خطوط العمل التى تضمنتها، ووجه إلى اتباعها».

«لقد جاءت أعنف ردود الفعل الداخلية من جانب الدوائر الديجولية التى اعتبرت الحادث «إهانة» وطالبت بإجراء تحقيق واتخاذ إجراءات سريعة. كما رأت فى الحادث ما يستهدف العلاقات الفرنسية ـ العربية، وهى علاقات كانت تزعج الدوائر الأنجلو ـ أمريكية، خاصة تطور علاقات فرنسا بليبيا».

«ولم تستطع الصحافة التى تميل لإسرائيل أن تغلب مصالحها.. وقد أهينت سمعة فرنسا بالتآمر على سيادتها، لكنها ألقت اللوم على «تناقضات» السياسة الخارجية الفرنسية، ودعت إلى عدم المبالغة فى رد الفعل الفرنسى حتى لا تفقد فرنسا أهليتها كوسيط فى النزاع فى الشرق الأوسط».

«وكان هناك إجماع حول استبعاد أى «تآمر» على المستوى السياسى، مع اتهام السلطات المحلية الفرنسية بتعاملها باستخفاف مع الموقف دون اتخاذ الحيطة اللازمة لتطبيق قرار الحظر. ومن هناك كانت الدعوة لاتخاذ الإجراءات التأديبية التى تتطلبها النتائج التى سيسفر عنها التحقيق الذى سيجرى».

«ولم أقرر إثارة الأمر على مستوى وزارة الخارجية، فى انتظار نتيجة التحقيق الذى تقرر إجراؤه والإجراءات التى ستتخذ. إلا أننى أثرته بطريقة وأسلوب لا يدعان مجالاً للشك فى موقفنا. فقد اخترت مقابلة وزير الثقافة «ميشليه» لانتمائه الديجولى القوى ولارتباطه الوثيق بالرئيس الفرنسى».

«وقد أعربت له عن قلقنا العميق للحادث، خاصة أن حظر التسليح لإسرائيل كان من دعامات سياسة ديجول، وأوضحت أن حرصنا على العلاقات الفرنسية قد دفعنا للتريث فى انتظار تفسير مقنع للحكومة الفرنسية، كما حرصت على توضيح الظروف النفسية السائدة لدينا مما يجعلنا نعطى بعدا للعملية الإسرائيلية يتجاوز القيمة العسكرية الحقيقية للزوارق. وأنه لذلك سيقيس الكثيرون سلامة موقف الحكومة الفرنسية بما يكون عليه رد فعلها تجاه إسرائيل».

«وتضمن رد الوزير تأكيد سلامة الموقف الفرنسى على المستوى السياسى وجدية قرارها بإجراء تحقيق، وحزم الإجراءات التى ستتخذ، وإصرار الحكومة على الحفاظ على العلاقات بالدول العربية وتنميتها».

«ولكن استقر فى ذهننا أن فرنسا لم تعد تتصرف كقوة كبرى، مما يكشف عن تآكل فعاليتها السياسية. كما أبرز الحادث قدر ما تتمتع به إسرائيل من نفوذ داخل فرنسا، وما يمكن أن تحققه مستقبلاً من نجاح فى ميادين متنوعة.

وأسدل الستار على الحادث.. دون أن «نعتصر» الموقف».

(٤٦)

وقد حرصت على أن أشير إلى هذه النصوص لأن محمد حافظ إسماعيل نفسه يستهل حديث عن فترة سفارته الثانية فى باريس بالحديث عن مبالغة الرئيسين السادات وديستان فى أهمية الدور الذى يمكن للعلاقة المصرية ـ الفرنسية أن تلعبه، بينما كان حافظ إسماعيل يؤمن بمحدودية هذا الدور.. بل وكما رأينا فإنه يؤمن بهذه المحدودية منذ مرحلة مبكرة ومنذ عهد سفارته الأولى فى باريس.

كذلك يروى حافظ اسماعيل بعض تفصيلات العلاقة المصرية الفرنسية فى المجال الاقتصادى (فى فترة سفارته الثانية) ويدلنا على مدى ضيق صدر الفرنسيين من تخلى مصر عن تنفيذ مشروع مترو الانفاق رغم الاتفاق عليه بين الرئيسين :

« ... وكانت زيارة الدكتور عبدالمنعم القيسونى لباريس على رأس وفد وزارى، لحضور اجتماعات «المجموعة الاستثمارية لمصر»، مناسبة لكى تدرس المجموعة الاقتصادية المصرية العلاقات الثنائيةعلى المستوى الرسمى مع ممثلى الصناعة. ولقد كان أكثر ما ساء الفرنسيين هو اتجاه مصر إلى تأجيل تنفيذ مشروع «مترو الأنفاق»، فقد كان المشروع موضوع اتفاق بين الرئيسين، كما كان إعلان تخلى مصر عن مشروعها ضاراً بسمعة الفرنسيين. إلا أن العقبة أمام المشروع كانت مسألة التمويل. وكانت فرنسا تتوقع ـ حسب «فلسفة» المشروع ـ إسهاماً عربياً فى تنفيذه. إلا أن الدول العربية لم تبد تحمساً للمشروع، كما عارض صندوق النقد الدولى الإسراف فى النفقات، مما أصبح يحتم تأجيل المشروع لبضعة أعوام. كما كان مشروع آخر على وشك أن يفلت من بين أيدى الفرنسيين. فمنذ عامين، اتفقت مصر والسعودية وقطر ودولة الإمارات على إنشاء صناعة حربية تقوم على الكوادر والخبرات المصرية والتمويل العربى والتكنولوجيا الغربية. واستطاعت فرنسا أن يكون لها دور هام فى تدشين هذه الصناعة الجديدة. ولكن منذ منتصف العام، تحول اهتمام هيئة التصنيع نحو مشروعات يسيطر عليها البريطانيون. ولقد رأى الكثيرون من الفرنسيين أن ما حدث بالنسبة لمشروع مترو الأنفاق ثم فى مجال التسليح، يرجع إلى انتصار القوى العربية المتعاطفة مع الأنجلو ـ ساكسون، كما رأوا أن مصر لن تستطيع أن تقاوم نفوذ الولايات المتحدة، الذى أخذ يتعاظم فى القاهرة منذ احتكرت التسوية السلمية فى المنطقة.

وهكذا بدأت العلاقات الثنائية المصرية الفرنسية ـ تتعثر».

وربما نكون بحاجة إلى أن نعود إلى قراءة انطباعاته الأولى وهو يتحدث عن بداية عمله سفيراً فى باريس للمرة الثانية :

«.. فى منتصف أبريل ١٩٧٧، استقبلنى الرئيس السادات قبيل سفرى إلى باريس سفيراً لمصر للمرة الثانية لدى قصر الأليزيه».

«ولقد وصف لى الرئيس السادات علاقاته بالرئيس ديستان بقوله إنها «صداقة وطيدة وخاصة.. وعائلية». ثم عاد يؤكد أنها علاقات «ممتازة». وربما كان قيام علاقات بين الرئيسين على هذا النحو أمراً نادراً، خاصة عندما توظف لتصبح القوة الدافعة وراء تنمية التعاون بين البلدين. فخلال بضعة أعوام، نسجت من حول علاقات الرئيسين دائرة واسعة

من الارتباطات بين مصر وفرنسا فى جميع مجالات النشاط السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى، بينما ارتفع إلى مستوى العلاقات «الخاصة» تعاونهما فى منطقة الشرق الأوسط وفى أفريقيا لتحقيق أغراض الأمن القومى.. المصرى والفرنسى

(٤٧)

ومنذ الأيام الأولى فى وظيفته هذه يبدى صاحب هذه المذكرات انطباعاته الحذرة تجاه هذا التفاؤل غير المبرر - من نظره - للأهمية المتزيدة لهذه العلاقات .

« ... ولقد بدت لى هذه العلاقة مندفعة.. جامحة.. وربما محمومة. فقد كانت تتجاوز قدرات البلدين على الأخذ والعطاء، كأنها تمثل التمنيات أكثر مما تعكس الواقع الصلب، وتحاول أن تجتاز بنا حدود الخيال.. ومع أن علاقات الرئيسين كانت وراء ذلك، فقد كانت هناك أيضاً الاعتبارات الموضوعية التى أضافت للقوة الدافعة وراء تطوير علاقات البلدين. ولذلك لم يكن تردد المصريين على باريس ـ كما وصفه مسئول فرنسى ـ ناشئا عن كونهم قد «استطابوا» عاصمة النور فحسب.. فلقد كانت فرنسا فى حاجة إلى مصر قدر حاجة مصر إليها».

وحين يتحدث عن بداية أيامه كسفير فى باريس للمرة الثانية فإنه يتحدث بشعور مختلف عن مشاعره فى المرات السابقة التى كان يتولى فيها مناصبه الأخرى للمرة الأولى ويقول :

«ولكنى فى ربيع ١٩٧٧، كنت أعود إلى مقر السفير فى «٢ ميدان الولايات المتحدة» وأنا أعرف طريقى فى العاصمة وما حولها.

كنت أجيء إلى باريس وقد أضيفت إلى عمرى سنوات.. وربما أصبحت الآن أكثر حكمة.. ولكننى على وجه التأكيد كنت أكثر استرخاء. فعلاقات البلدين كانت تشهد فترة ازدهار، يغذيها توافق رأى الرئيسين وتدعمها علاقتهما الشخصية. ورغم بداية تسلل احتمالات تغيير السياسة الفرنسية لتصبح أقل انحيازاً لنا، فقد رأى السادات فى تحسين العلاقات الفرنسية ـ الإسرائيلية تطويراً إيجابياً لقدرات فرنسا للتأثير فى المواقف الإسرائيلية.

« وهكذا بقيت ثقتنا فى استمرار دور فرنسا المستقل.. واستمرار فعاليتها داخل دائرة

المجموعة الأوروبية لمصلحة القضية العربية، يعزز كل ذلك المصالح الاقتصادية الفرنسية فى العالم العربى وقوة التيار «الديجولى» المساند للرئيس ديستان والقادر على الحد من انزلاق فرنسا».

ويتحدث محمد حافظ اسماعيل فى هذه المذكرات بافاضة شديدة عن الموقف المطلوب من السفير المصرى في التعامل مع أفراد الجالية المصرية فى باريس بعدما تضخم عددها وهو دور جديد لم يكن موجوداً من قبل بمثل هذه الأهمية والالحاح :

«... كان من بين ما تناوله الرئيس السادات فى حديثه معى قبل مغادرتى القاهرة موقف الجالية المصرية فى باريس. وكان تقديره أن طلبتنا بوجه خاص، يفتقدون خطوط الاتصال مع المسئولين والتعاطف مع مشاكلهم وحاجاتهم، الأمر الذى شجع أجهزة العراق وليبيا على اختراق صفوفهم.. وبذلك اجتاح مجتمعنا الصغير فى العاصمة الفرنسية القلق والتوتر، تعززه طبيعة الحياة فى فرنسا التى تلهب فى زائرها والمقيم فيها.. حرية التعبير. ولهذا اتجهت قطاعات من الجالية المصرية إلى الإعراب عن آراء لم تكن تتعاطف ومواقف القاهرة. وكانت ردود فعل شبابنا تجاه أحداث يناير ١٩٧٧ على نحو أدهش القيادات السياسية فى القاهرة، ودفعها لتدارك الموقف.

كانت النسبة الغالبة فى الجالية المصرية فى فرنسا من الشباب الجامعى الموفد لاستكمال دراسته فى جامعاتها والحصول على الدرجات العلمية الأعلى. وبجانب هذه المجموعة، كانت هناك جماعتان تتميزان بالتطرف لليمين ولليسار. وكانت مجموعة اليمين تضم الكثيرين من ممثلى الأرستقراطية المصرية وغيرهم ممن اختاروا العيش فى الخارج منذ يوليو ١٩٥٢، أما جماعة اليسار، فقد ضمت عددا من المثقفين الذين اتخذوا من باريس مقاماً لهم بعد أن سدت أمامهم سبل الحياة والتعبير فى مصر. ووجدت من واجبى أن أتصل بهم وأتعرف عليهم.. ولم أجد لديهم تحفظاً فى اللقاء بى، ولم يجدوا لدى تحفظاً فى الحديث معهم، فقد احترمت وجهة نظرهم وإن تطرفت.. كما احترموا وجهة نظرى وإن اختلفت».

(٤٨)

ولا يفوتنى أبداً قبل أن أنتهى من عرض هذا الكتاب أن أنبه إلى خطورة ما وقع فيه

صاحبه المغفور له محمد حافظ إسماعيل من خلط فظيع وهو يعقد مقارنة راقت له بين عبدالناصر وديجول في صفحة ١٣٤ من مذكراته فيقول: كلاهما سلم بحق تقرير المصير لشعب كان تحت سيطرته: بالجزائر والسودان!! ولنقرأ النص الكامل:

« ـ كلاهما سلم بحق تقرير المصير لشعب كان تحت سيطرته.. الجزائر والسودان.

ـ كلاهما عمل من أجل تحرير الوطن من الاحتلال.. النازى والبريطانى.

ـ كلاهما يعمل من أجل وحدة إقليمية.. فى أوروبا وفى العالم العربى.

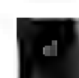
ـ كلاهما يسعى من أجل تحرير منطقته من الهيمنة الأجنبية.. الأمريكية.

ولهذا لم يكن غريباً أن تقترب مصر وفرنسا من منطلق عدد من القضايا المشتركة والفهم المتبادل، منذ طوى النسيان دورها فى العدوان الثلاثى».

كما يؤسفنى أن محمد حافظ إسماعيل وقع مرة ثانية فى خلط مشابه ، وهو يتحدث عن معاناة مصر ذات مرة من مسيرات الوحدة التى كانت تتوجه إليها من ليبيا وقد أشرت إلى هذا المعنى من قبل ولكنى مضطر إلى أن اكرر جملة قالها فى نهاية حديثه على النحو التالى :

« وعاد القذافى إلى ليبيا لتنظيم «مسيرة شعبية» إلى القاهرة لمطالبة الرئيس بتقرير الوحدة. وفى القاهرة تقرر وقف هذه المسيرة عند مرسى مطروح.. حيث استقبلت وتم إيواء عشرات الألوف.. الذين قبلوا إرسال ممثلين عنهم لمقابلة الرئيس فى القاهرة. ومنذ ٢٠ يوليو، بدأ انحسار المسيرة غرباً.. بينما كان وزير خارجيتنا فى نيويورك يطالب بالانسحاب الإسرائيلى من سيناء».

ولهذا فإنى اعتقد أن عقلية الأمن القومى عند هذا الرجل العظيم كانت مصابة بقدر لابأس به من حساسية الحدود الدولية ! انظر إلى هذه المفارقة بين الانحسار الليبى عن الغرب والمطالبة بانسحاب اسرائيل من سيناء ، وانظر أيضا إلى ما ذكرناه فى الفقرة السابقة عن تسليم مصر بحق تقرير المصير للسودان كما سلمت فرنسا بحق تقرير المصير للجزائر!!!!



لو كان محمد حافظ اسماعيل على قيد الحياة لذهبت إليه ورجوته حذف هاتين الفقرتين ، أما وقد لقى وجه ربه فإنه لايسعنى إلا أن أدعو له ولى بالغفران والرحمة .

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومي لمصر

2

صلاح نصر
ثورة ٢٣ يوليو
المسير والمصير

دار الخيّال

صلاح نصر
ثورة ٢٣ يوليو
المسير والمصير

(١)

نتناول فى هذا الباب مذكرات صلاح نصر، التى عنوانها «ثورة ٢٣ يوليو: المسير والمصير»، وهى المذكرات التى نشرتها مؤسسة الاتحاد فى أبوظبى فى كتاب من القطع الكبير ٢٠ × ٢٨، وهو حجم غير شائع فى الكتب وفى كتب المذكرات على وجه التحديد، وقد وقف الجزء الأول الذى نشرته مؤسسة الاتحاد عند حدود سنة ١٩٥٦، على حين أن جريدة الاتحاد كانت قد نشرت المذكرات فى حلقات امتدت إلى ما بعد هذا التاريخ بكثير، وسيكون حديثنا فى هذا الباب عن المذكرات المطبوعة بين دفتى الكتاب، لا تلك التى نشرت فى الجريدة، حتى وإن كان هناك تطابق تام بين النصين، إنما نحن نتعامل مع النص المطبوع الذى يَسهُل علينا وعلى غيرنا الرجوع إليه، ولست أشكك فى أن النص المطبوع مختلف عن النص المنشور فى الصحيفة اليومية، فلم أدرس هذا الأمر ولم أبحثه، ولكننى لا أظن ذلك قد حدث فقد تابعت النصين، وإن تم هذا فى زمنين مختلفين، ولا أذكر أنى أحسست بالاختلاف. ولكنى مع هذا لابد أن ألتزم بالأمانة فى وصف ما فعلت وما لم أفعل.

كذلك فلابد لى أيضًا من أن أشير إلى ما أعلمه من أن «دار الخيَّال» قد تعاقدت مع ورثة صلاح نصر على نشر مذكراته كاملة فى ثلاثة أجزاء تصدر تباعًا، وسوف يصدر الجزء الأول تحت عنوان «الصعود» والجزء الثانى باسم «الانطلاق» والجزء الثالث باسم «ذكريات العام الحزين»، وسوف تزودنا المذكرات المزمع نشرها بالتدخلات التى حدثت بالحذف لبعض الأجزاء أثناء نشرها فى جريدة الاتحاد على حلقات منذ أكثر من عشر سنوات، وإلى أن تتاح طبعة «دار الخيَّال» من المذكرات فسوف يبقى الكتاب الذى بين أيدينا وهو الجزء الأول فقط من المذكرات بمثابة النص المعتمد.

ولابد أيضاً أن أنبه إلى وجود نصوص كثيرة متداولة فى كتب كثيرة متاحة على أنها مذكرات صلاح نصر، ومع أنى لست من أنصار التلميح ولا التصريح بأن هذه المذكرات منحولة، فإنه يصعب علىّ أن أوافق على أنها تمثل مذكرات صلاح نصر، بينما نحن نملك فى أيدينا هذا النص الذى طبع مرتين وكان يحمل اسم الرجل وتوقيعه ومسئوليته عنه واختصاصه له بأنه مذكراته.

كذلك تحفل المكتبة العربية بعدد من الكتب الحوارية التى دارت حواراتها بين مؤلفيها وبين صلاح نصر، وبحوارات كثيرة أجريت مع الرجل فى عدد كبير من الصحف والمجلات العربية ولست أستطيع أيضاً أن أشكك فى أى نص من النصوص التى تضمنتها هذه الحوارات أو تلك الكتب الحوارية، لكنى لا أستطيع أيضاً ولا أجد فى نفسى الشجاعة على أن أوافق على اعتبارها بمثابة مذكرات للرجل، فلربما (على سبيل المثال) تجنب المحاورون مناطق مهمة وحساسة يصعب عليهم بحكم انتماءاتهم أو عقيدتهم أو عملهم أن ينقلوا رأى صلاح نصر الصريح فيها، وهذا مجرد مثل واحد من أمثلة المحاذير التى تنتقص من قدرة مثل هذه الكتب على التعبير عما نسميه ويسميه التاريخ بمذكرات صلاح نصر.

ولست أجد الشجاعة كذلك لأن أغفل ذلك الكتاب المهم الذى ألفه الأستاذ حسنين كروم عن صلاح نصر مدافعاً ومشيداً به (وقد تضمن حوارات معه وفقرات مما نشره صلاح نصر فى مذكراته) دون أن ينزلق إلى التأليه أو التمجيد، ودون أن ينزلق أيضاً إلى استثمار صلاح نصر من أجل حسنين كروم كما يفعل صحفى مشهور بتاريخ عبدالناصر.

كذلك لست أظننى بمستطيع المضى فى هذا الباب من دون الإشارة إلى مجموعة

من الكتب ألفهـا الأستاذ عبدالله إمام فى فترات مختلفة وتضـمنت بعـض مـا أُطلق عليه «مذكرات صلاح نصر» ومن هذه الكتب كتابه القديم «صلاح نصر يتذكر»، وكتـاب آخر صدر فى ١٩٩٨ بعنوان «مذكرات صلاح نصر.. الثورة.. المخابرات.. النكسة»، وقـد أثار هذا الكتاب ضجـة فى الحزب الناصرى حول بعض مـا تضمنه خاصة فى الثلـث الثالث وهو النكسة، وليس هـذا المقام محلاً للفصل فى هذا الخلاف ولا لبيان وجه الحـق فيه، ولكن الذى حدث أن بعـض الرجال المتقدمين فى صفوف الحزب الناصـرى استاءوا من بضع عبـارات فى المذكرات وردت فى حقهم، وسـاءهم أن تأتى هذه العبارات فـى كتاب يحمل اسم عبداللـه إمام كمؤلف بينما هو فى الـوقت نفسه رئيس تحرير صحيفـة العـربى الناطقة باسم الحزب النـاصرى!! هذا هو جوهر النزاع الذى يبدو بسيطاً لكـنه لم ينته بعد، لأنه أثير فى وقت يفتقر إلى المعارك والنزاعات وإلى أى حجر يلقى فى الماء الراكد.

ومن الطبيـعى والحالة هكذا أن يقتصر النزاع والنقاش حول مثل هذه الأمور الـهامشية المتعـلقة بالكرامة المظـهرية والولاء الـشكلى، وألا يـتطور الجدل أو يـتطرق إلى مـوضوع المذكرات، أو إلى مدى صدق حكم ما فى المذكرات مـن نصوص على واقع الحياة وحقائق التاريخ على نحو ما مضى التاريخ نفسه .

(٢)

ونحن نطالع هـذه المذكرات (التى نتناولها فى هـذا الكتاب) ونقرؤها ونتأملـها فنعجب من أن هذا الرجل لم يحـدد موقفه عندما كتبها، هل هو مع الـثورة أو هو ضدها؟ وهل هو مع عبـدالناصر أم ضده؟ هل هـو راض عما آل إليه الحال؟ أم هـو ساخط؟ هل يعد نـفسه مذنباً يستحق العقوبة التى حكمت عليـه بها محكمة الثورة أم يعد نفسه مظلوما؟ وإن كان مظلوماً فممن يثأر؟ أمن الثورة؟ أم من عـبدالناصر الذى حبس فى عهده ؟ أم من السادات الذى انتـصر وأزال دولة المخابـرات ومع هذا أفرج عـنه دون أن يبرئـه ولو جزئيًـا؟ أم من حسين الشـافعى رئيس المحكمة التـى أدانته؟ أم من الشعب؟ أم من نـفسه؟ وإذا كان له أن يثأر فكيف يثأر؟... وهكذا.. وهكذا.

تثور مـثل هذه الأسئـلة فى أذهانـنا طيلة قـراءتنا للكـتاب ،والحق أن صلاح نـصر كان معذوراً فـى هذه الحيرة الـتى انتابـته وهو يكـتب هذه المذكـرات، فلم يكـن بحكم أخـلاقه

وتربيته ونشأته قادراً على أن يبدل جلده أو يتنكر لماضيه كما لم يكن في وسعه أن يتخلى حتى عن الذين ظلموه وحبسوه، وكيف كان يمكن له أن يصنع هذا أو أن يفكر فيه وهو واحد من أهم الذين أقاموا معبد الشمولية ونصبوا محرابها وحموا كبارها من أى هجوم منطقى تحت دعاوى حماية الثورة من أعداء الثورة الذين أصبحوا يومها أعداء الشعب وقد شارك فى كل هذا عن اقتناع حقيقى لا عن انتهازية أو اضطرار وكان يظن نفسه ومن معه فى الطريق الصواب!!!

هكذا كان لابد لصلاح نصر من أن يكون وفياً للثورة ولكل ما سارت فيه من خطوات، وصحيح أنه كان بوسعه أن ينتقد بعض رجالها فى بعض خطواتها، لكنه كان يفعل ذلك من منطلق يبدو وكأنه شخصى ينفس به عن متاعبه النفسية وإحباطاته، ولكنه يبقى فى الوقت ذاته ملتزماً كل الالتزام بالإطار الضيق للثورة ورؤيتها للأحداث.

ولابد أن أعترف بإعجابى بقدرة صلاح نصر على الإحاطة بالتفصيلات الكثيرة وترتيبها متتالية متعاقبة فى سياق واحد، ولابد أن هذا الرجل كان يتمتع بقدرة الباحثين الدءوبين، ولابد كذلك أنه كان يتمتع بالنزعات البارزة إلى البحث والتدوين والتأمل، هذا على الرغم من أنه لم يعمل ولو لفترات قليلة فى مؤسسات أكاديمية أو صحفية أو ثقافية، ولا شك أن هذا يدلنا على تميز بارز فى عقليته وفكره.

ولو أن صلاح نصركان قد تلقى من التعليم الأكاديمى المتعمق أو من الثقافة الرفيعة ما يسمح له بالوقوف تجاه الأحداث فى إطار أكثر رحابة لاستطاع - بكل تأكيد - أن يستخلص من دروس التاريخ التى مرت به ومر بها العبر التى تستحق التعليق والعظة، ولكنه للأسف الشديد كتب هذا الكتاب أو أملاه وهو ما يزال بحكم ظروف حياته التى لم يصفها كلها (وبما فيها من تضحيات أداها عن طيب خاطر حتى وهو لا يزال فى مقتبل حياته) أسيراً للفترة التى قضاها فى مواقع الحكم، وما استمتع به فيها من قوة ونفوذ وسطوة ومرجعية واستعلاء.

ونحن لا نلاحظ فى هذا الكتاب أن تجربة السجن وفقدان الحرية قد أثرت فى هذا الرجل أو أنضجته من الناحية العاطفية أو الإنسانية أو غيرت مفاهيمه السياسية والاجتماعية، وإن كانت قد أنضجته على سبيل القطع من الناحية المعرفية المحدودة أقصد معرفته بالناس وبالأحداث فى هذه الفترة، وقد تضاعفت هذه المعرفة بالقطع ولكنها

تضاعفت لتضيف إليه وإلى معلوماته لا لتغيره أو لتغير تفكيره ونظراته وكأنما كان السجن بالنسبة لـه برجاً جديداً أضيف إلى البرج الخطـير الذى قضى فيه أحد عشر عـاماً من حياته يراقب الناس فى أدق التفاصيل ولا يراقبه أحد.

ومن الطبـيعى أن يلجأ المرء فـى مثل ظروفه هذه إلى الاحـتماء بالكيان الـذى عمل من خلاله، ومن المنطقى بـعد هذا كله أن يلجأ المرء فى مثل ظروفه هذه إلـى حماية هذا الكيان الذى يحتمى بـه لأن حمايته الشخصية ذاتهـا تصبح متعلقة بحمـاية هذا الكيان.. بـيـد أن التاريخ وكتابته أكبر بكثير جداً من مثـل هذا التصور النظرى للحماية المادية، ذلك أن الذى يحمينا جميعاً فى خضم حركة التـاريخ ليس هو الحوائط ولا العوازل وإنما الفكر والسلوك بل والفعل.

(٣)

وقد حاول صلاح نـصر بإخلاص شديد وتـفان ملحوظ كان مـن خصائص شخصـيته التى تجمع بين العسكرية الملتزمة والوطنية (الأقرب إلى التطرف فى الفهم وفى التطبيق) أن يؤصل لكل خطوة مرت بها الثورة، ولكن واقع الأحداث التـى لجأ إليها لتمنحه التنظير لم يكن قادراً عـلى أن يمنحه التـنظير الكافى لـكل هذه الخطوات، وهكذا وجـد صلاح نصر نفسه يكرر ما سمعه هو نفسه من قبل من أفـكار وعبارات انتهت بنا وبه إلى ما انتهت إليه، وليس معنى هذا أن صلاح نصر يظل مسئولا عن كـل ما فى الأفكار التى تتبناها الثورة من أخطاء، وليس معنـى هذا أيضًا أنه برىء من بعض الأخطاء ولكن المعنى الذى أقصده هو أنه كان شاهدًا على عصره، ومن هذه الزاوية فقـد نجح فى تقديم هذه المذكرات على أفضل ما تكون شهادة الشاهد المنتمى إلى القوى المحركة للأحداث .

هل يذكر الـقارئ ذلك السؤال الذى يداعب بـه الصحفى أو الإذاعى ضيـفه فى الحوار فيسأله ماذا يفعل بحـياته لو أنه بدأها مرة ثانية من مرحلة معينة؟ لو أنـنا تخيلنا صلاح نصر بعد كتابـة هذه المذكرات وقد سُئل هذا السـؤال فسوف نجده يجيب بأنه لـيس فى وسعه أن يحيا غير ما عاش من حياة.. نعم، فنحن لا نلمس فيما كتب هذا الرجل على مدى كل هذه الصفحات أى شعور بالندم أو بالتوبة أو بتمـنى اختيار البديل الآخر الذى فرط فى اختياره فى الـلحـظة التـى أتيح لـه فيـها أن يخـتار، ولـست أحب أن أقـطع تواصـل كلامـى هذا بالاستشهاد من كلام صلاح نصر نفسه عـلى إحساسه بأنه كان يعيش قدره، ولا أود كذلك

نقل فقرات الحوارين اللذين دارا بين صلاح نصر ووالده فى مستهل حياته العسكرية وعند نهاية حياته السياسية! ولكننى أستطيع أن أدل القارئ على هذين الموضعين على سبيل المثال.

وعلى نفس الخط فإن صلاح نصر يدرك إدراكاً يقينيا بأنه لم يكن المخطئ الوحيد فى كل ما انتهت إليه بلاده فى حروبها العسكرية مع هذا فإنه يعجز عن أن يصور لنا أحجام أخطاء الآخرين مكتفياً بتوجيه سهام الإشارة إلى تصرفاتهم فى مواضع متفرقة من مذكراته دون أن ينمى فى كتابه ما نسميه «نقد التوجهات»!

وعلى سبيل المثال فإنه حين يتحدث فى الأجزاء التالية من هذه المذكرات عما قد يسمى فوضى القوات المسلحة فى عهد قيادة المشير، فإنه يكتفى بنقد جزئيات بسيطة جداً وتغيب عنه كليات كبيرة جداً جداً.

كذلك فإنه عندما يتحدث عن إدارة عبدالناصر لصراع الشخصيات العاملة معه، يكتفى بالإيحاء بأن عبدالناصر كان خبيثاً أو ميكافيلياً دون أن يدلنا على مدى الآثار السلبية التى نتجت عن هذا الأسلوب فى العمل.. وهكذا.

وعلى سبيل المثال فإن فى هذه المذكرات فقرة مهمة عن عقيدة رجال الثورة [بمن فيهم صلاح نصر نفسه] فيما يتعلق بالسلطة السياسية وشرعيتهم فى توليها والاستيلاء عليها دون غيرهم باعتبار أنهم أصبحوا يتمتعون " بشرعية خاصة " وكأنهم " ورثوا حكم البلد " وهو ما يتضح فى رواية صاحب هذه المذكرات لهذا الخلاف العارض الذى حدث بين حافظ إسماعيل وجمال عبد الناصر، وهو خلاف طريف جداً من حيث أنه يدلنا على نظرة صلاح نصر [بل وجمال عبد الناصر أيضا] إلى الواقع الجديد الذى صنعوه:

«كانت الأقدمية العسكرية هى معيار التسلسل القيادى، ولكن جاءت الثورة فأبرزت ضباطا برتب أصغر تعلو كلمتها على الرتب الأعلى .. أذكر يوما أن عبد الناصر حينما كان يجتمع بضباط الخط الثانى من الثورة فى مبنى القيادة العامة فى أوائل الثورة أصدر توجيهات بأن يحضر هذا الاجتماع البكباشى محمد حافظ اسماعيل رئيس المكتب العسكرى، حتى يكون فى الصورة السياسية التى تتم مناقشتها فى هذا الاجتماع. وما إن انتهى عبد الناصر من حديثه وانتظر أن يسأله أحد عن أى شىء غامض، حتى وجد محمد حافظ اسماعيل يقول له فى صيغة متعالية لأنه كان أقدم من عبد الناصر فى ترتيب الضباط: " أنا رأيى ياعبد الناصر أن .." وهنا أنهى عبد الناصر المؤتمر .. وكانت هذه آخر جلسة يحضرها حافظ اسماعيل. وأخذت الأمور تجرى إلى أن أدرك حافظ اسماعيل الفرق بين

الأقدمية العسكرية والسلطة السياسية .. فعبد الناصر أصبح رئيسا للجمهورية بينما كان حافظ اسماعيل لايزال عقيدا مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر الذى قفز فى الترقية من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء ثم إلى رتبة المشير» .

هذا هو تعليق صلاح نصر الموحى !! وقد يمكن وصفه بأنه الخبيث لأنه ينتقم فيه ببساطة من عبد الناصر ومن محمد حافظ اسماعيل معاً، ولكنه فى واقع الأمر ومن دون أن يدرى ينتقد نفسه قبلهما حين يُعرض دون أن يدرى برؤيته هو للواقع لأنه شارك واستفاد وأفاد ثم إذا هو يعلق مثل هذا التعليق بعد نهاية كل شيء !

(٤)

وبعد هذا كله فإن كتاب صلاح نصر يفتقر تماما إلى القدرة على منح دور البطولة لصاحبه، فنحن نقرأ الكتاب من كتب المذكرات لنجد صاحب الكتاب وهو يلعب الدور الأول، ونجد لهذا الدور مزايا واضحة من العبقرية أو الاجتهاد أو الجدية أو المثابرة أو الايمان أو الاخلاص أو الكفاح أو الذكاء وقد نجد مزايا أخرى يحرص عليها صاحبها حتى وإن تكن الوسامة أو الرشاقة أو الجمال أو الفهلوة أو الحظ أو دعاء الوالدين، ولكننا نقرأ كتاب صلاح نصر فلا نعثر على صفة بارزة يحرص عليها صلاح نصر ويستأثر بها لنفسه، إنما هو واحد متميز بين مجموعة كبيرة، صحيح أنه أدى دوراً هائلاً (أو هكذا يصور لنا) فى أحداث ١٩٥٤، لكنه فيما بعد ذلك وفيما قبله يتمتع بصلاحيات أكثر من إنجازاته التى يصورها أويتمتع أيضاً بمكانة أكثر من قدراته التى يتحدث عنها، ويفعل أدواراً أكبر مما انتوى ومما يتذكر وهكذا وعلى الرغم من هذا الانتقاد الواضح الذى يمكن لنقاد الأدب أن يسارعوا به فى وصف نصوص هذه المذكرات وروحها من هذه الناحية الفنية فإنى أعتقد أن هذه الخاصية مما تضيف إلى قيمة هذه المذكرات كمذكرات شخصية إذ تصبح المذكرات تعبيراً صادقًا وحيداً عن طبيعة هذا الرجل فى وظيفة خطرة كوظيفة مدير المخابرات، وهكذا تصبح المذكرات نفسها صورة من شخصية صاحبها بما ارتضاه لنفسه من ظل رغم ما كان يمكن له أن يتمتع به من مستوى.

هكذا تفتقر شخصية صلاح نصر المرسومة فى هذا الكتاب إلى حدود واضحة وملامح واضحة بسبب عجز صاحبها عن تصوير هذه الحدود أو تغاضيه عن رسم هذه المعالم

وتصبح نموذجاً عادياً جداً لشخص وجد نفسه بعد جهد قليل فى موقع التأثير من الأحداث دون أن تكون له طموحات سامية إلى إرساء قيم الخير أو العدل أو الجمال.. إنما هو أشبه ما يكون بترس فى ماكينة متوسطة تقوم فى الغالب برد الفعل، بعد أن قامت مرة واحدة أو مرتين على أقصى تقدير بالفعل نفسه (فى ١٩٥٢ وفى ١٩٥٤)، وإذا ما تأملنا هذا الفعل من واقع ما كتبه صلاح نصر نفسه، فسوف نجده يتحول من فعل واع ومبادر إلى انفعال حتمى لم يكن منه بد!! ولك أن تقارن موقف صلاح نصر من نفسه بذلك الموقف الواعى لأنور السادات فى أى مذكرات كتبها على مدى عمره وسوف تجد البون شاسعاً بين رؤية الإنسان الواعى والحالم فى نفس الوقت، وبين رؤية الذى يمشى حياته وكأنها خطوات متتالية يمضى فيها لأنها كتبت عليه فحسب!!

ومع هذا كله فإن التفصيلات التى تتضمنها مذكرات صلاح نصر تصحح كثيراً من تفصيلات الصورة التى استقرت فى أذهاننا وفى ذاكرتنا القومية عن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وسوف نفيض فى هذا المعنى طيلة صفحات متعاقبة فى هذا الباب الذى بين أيدينا.

وحين نتأمل العنوان الذى أُختير لهذه المذكرات ونجد كلمة المصير فيه معطوفة على كلمة المسير، ينتابنا العجب بأكثر مما تنتابنا الحيرة تجاه هذا المصير الذى وصلت إليه الثورة؟ أين هو هذا المصير؟ ربما نعرف نحن كقراء وكمعاصرين مصيراً للثورة رسمناه فى أذهاننا وفى أحكامنا عليها، ولكن هل وضع صلاح نصر فكرته عن مصير الثورة على قلمه حين حرر هذه المذكرات وقدمها لنا؟ هل هو من أنصار فكرة نهاية الثورة؟ سواء بنهاية حكم عبدالناصر فى ١٩٧٠ أو بنهاية حكم السادات فى ١٩٨١ أو بنكسة ١٩٦٧ أو بالعودة إلى الأحزاب فى ١٩٧٧، أم أنه من أنصار أنها لاتزال هى الحاكمة؟ تصعب علينا الإجابة بما لم يجب به صاحب هذه المذكرات، وإن لم يصعب علينا توجيه السؤال!

(٥)

ونحن نرى صلاح نصر وهو يقر بكثير من الأخطاء التى وقعت فيها الثورة، لكننا نراه فى الوقت ذاته يتجاوز عن أخطاء أخرى أكثر خطورة، ولست أحب أن أكون من الذين يرون أنه يكتفى بهذه الأخطاء للتغطية على الأخطاء الأخرى فى خضم الحديث، وكأنه

يلقمنا باعترافاته عن بعض الأخطاء حجراً يلجمنا ويسكتنا ويحول بيننا وبين أن نتهمه بأنه لم يكن موضوعياً، أو لم يكن عادلاً. لست أحب ذلك لأنى أعتقد أن صلاح نصر حين كتب هذا الكتاب لم يكن واعيا لعنصر الخطأ فيما قامت به الثورة من أخطاء كبيرة لا تقلل من قدرها، لكنها لا تستطيع أيضاً أن تنفى عنها صفة الخطأ الواضح البيّن الذى لا يحتمل الجدال ولا التورية والإهمال حتى وإن احتمل الغفران أو استحقه!!

وتفتقر مذكرات صلاح نصر كذلك إلى روح الكتابة المسرحية التى تتصور الوقائع حواراً بين فكرتين أو بين تصرفين، وليس من الظلم ولا من التعسف ولا من المبالغة أن نقول إننا نجد صاحب هذه المذكرات حين يتحدث عن مخالفيه يفضل أن يصنفهم فى خانة أقرب إلى خانات الشياطين دون أن يتلمس لهم العُذر فى السياسات التى ينتهجونها أو الممارسات التى يؤدونها، وسنجد أمثلة واضحة على ذلك فى حديثه عن فتحى رضوان وعن سليمان حافظ، وحتى عن محمد عبدالقادر حاتم وعن حسن الهضيبى والإخوان، وعن الرئيس محمد نجيب، على حين أنه عرف بعض الإنصاف بل ومارسه فيما كتبه عن يوسف صديق، ورشاد مهنا، وعلى ماهر، وصلاح سالم.

وعلى الناحية الأخرى فإن صلاح نصر لا يلجأ إلى الدفاع عن مجموعة معينة تمثل حزبه أو جماعته، ولعله ظنّ أن هذا أدعى إلى إنصاف نفسه، وقد فاته أن هذا قد يسمه دون أن يدرى بالفردية أكثر مما قد يسمه بالتجرد عن الهوى الشخصى. ولست أحب أن أجزم بأن الدفاع عن تصرفات البشر بتصويرهم ملائكة ينتهى عند المتلقى بتصويرهم أقرب ما يكونون إلى الشياطين، وأن الهجوم على البشر باعتبارهم شياطين يصورهم فى كثير من الأحيان على أنهم ملائكة، ولكن أحداً من الذين يتجهون إلى كتابة مذكراتهم لا يهتم بمثل هذا الفهم لأن بعض هؤلاء يتصورون أنفسهم مطالبين بأن يصوروها لنا متمسكة بالصواب على الإطلاق لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، مع أن هذا أكبر مما تحتمله النفس البشرية مهما سمت وارتقت.

وعلى الرغم من هذا كله فإننا نجد ادعاء الحكمة مسيطراً على كثير مما سُطر فى هذه المذكرات، ولو أن كاتبها لجأ إلى تصوير نفسه فى حيرة تجاه الطرق المختلفة التى كانت تنفتح أمامه حيناً بعد حين لأعطانا معيناً لا ينضب من حديث شيق وجميل وموحٍ وسامٍ عن القيم الحاكمة للاختيارات والتصرفات، لكنه فضل أن يصور نفسه وهو يختار الصواب دائماً لأنه كان دائماً على صواب، ونحن لا نراه أبداً يعبر عن أنه كان يعانى شعور الحيرة

ولا القلق ولا فقدان الطريق ولا الرغبة فى عون من الله، ولا نراه ينتظر الفرصة ولا الحظ ولا التوفيق، ولا نراه أبداً سعيداً بدعاء الوالدين أو برضا الناس، إنما هو يمضى موازياً للصواب فحسب حتى تفاجئه النهاية التى فاجأته على نحو ما فاجأت شعبه كله، وعلى الرغم من هذا كله فإنى أظن أن هذه الخاصية فى هذه المذكرات كانت من مميزاتها لأنها عبرت عن شخص كان يؤمن بأنه يعمل من أجل الصواب، وبأنه يمضى بالفعل فى طريق الصواب المطلق .. وإنى أعتقد أن القارئ يوافقنى أنه من الصعب علينا أن نتصور صلاح نصر وهو يقدم نفسه فى هذه المذكرات فى صورة النادم أو التائب أو المخطئ أو المتظاهر بأى صورة من هذا كله، ذلك أن مثل هذا المسلك كان سيقوده إلى الاضطراب فى بناء الفكرة ونسق الأحداث. ومن حسن الحظ أنه لم يفعل، ومن حسن الحظ أن جاءت مذكراته صورة من نفسه ومن عقليته ومن اقتناعاته كلها.

(٦)

ويحرص صلاح نصر فى مذكراته ـ على سبيل المثال ـ على أن يصور نفسه على أنه كان بمثابة الرجل الثالث بعد جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وهو يجد دليلاً حيًا على ذلك بما حدث فى توليه منصب مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة بعدهما، ويمكن لنا أن نلاحظ أن صلاح نصرظل يحب دائماً لنفسه أن يكون فى هذا المحل بعد هذين الرجلين وهو يسجل هذا فى كثير من المواضع فى مذكراته، ويبدو لى أن هذا كان بمثابة سبب رئيسى فى نكبة صلاح نصر، فقد علمنا التاريخ أن الذين يقبلون على أنفسهم مثل هذا الوضع يعانون عاجلا أو آجلا من أى صراع ينشأ بين الرجلين الأولين، كما أنهم يكونون كذلك عرضة للطلقات المصوبة من الطامحين إلى مكانة متقدمة، وسوف نقرأ فى رواية صلاح نصر ما يدلنا (للأسف الشديد) على بدء العبث فى التفكير فى أمور القوات المسلحة وذلك بنشأة الازدواجية على مستوى مديرى المكاتب فعلى حين أن القائد العام عبد الحكيم عامر كان واحدًا فقط وقريباً جداً فى دفعته من صلاح نصر نفسه، بل وأصغر دفعة وسناً من مدير المكتب الآخر محمد حافظ اسماعيل، فقد بدأت سياسة وجود مكتبين ومديرين للمكتبين ... الخ ومن المؤسف له على مستوى الوطن أن صلاح نصر يروى ما حدث دون أن ينتبه إلى بذرة الخطأ النامية، ولكن من حسن الحظ على مستوى التاريخ أن

صلاح نصر يروى ما حدث بهذه الواقعية وبهذا الصدق الذى يدلنا على حجم المأساة ونتائجها ولنقرأ ما يرويه حيث يقول:

«وكان عبد الناصر يقابل الضباط الأحرار فى مكتبه (كمدير لمكتب القائد العام للقوات المسلحة اللواء محمد نجيب نفسه) ويتشاور معهم فى شئون الثورة، فلما عين عبد الناصر وزيرا للداخلية ترك هذه المهمة للصاغ عبد الحكيم عامر، إلى أن عين الأخير قائدا عاما للقوات المسلحة فى الثامن عشر من يونيو ١٩٥٣، فاستلمت منه هذا المنصب، وخلفنى فيه عباس رضوان فى الثالث والعشرين من اكتوبر ١٩٥٦ بعد تعيينى نائبا لرئيس المخابرات. لقد كان هذا المكتب حقيقة عبارة عن مكتب للتوجيه السياسى فى القوات المسلحة، فضلا عن مسئوليته لحماية الثورة، ولذا اسند إليه الإشراف على إدارة كاتم أسرار الحربية المسئول عن شئون الضباط، وادارة المخابرات الحربية المسئولة عن أمن القوات المسلحة وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى».

«ولكى تسير الأمور العسكرية فى طريقها السليم، ولأن عبد الناصر كان مهتما بالنواحى العسكرية فى الجيش، فقد أنشأ مكتبا عسكريا يختص بشئون الجيش العسكرية من عمليات وتدريب وتسليح، وكان هذا المكتب يعمل فى بادئ الأمر كلجنة استشارية للقائد العام، وقد ضم هذا المكتب العسكرى عددا صغيرا من الضباط المشهود لهم بالكفاءة العسكرية، ورأس المكتب العقيد أركان حرب محمد حافظ اسماعيل».

«وحينما تولى عبد الحكيم عامر القيادة للقوات المسلحة فى يونيو سنة ١٩٥٣، تم تنظيم مكتب القائد العام على أساس مكتبين: مكتب للشئون العسكرية ويرأسه العقيد حافظ اسماعيل، ومكتب للشئون السياسية والادارية وتوليت أنا رئاسته. وكان لابد أن يحدث احتكاك بين المكتبين نتيجة تشعب الاختصاصات وتشابكها، وبخاصة أن العمل السياسى داخل الجيش الذى كان يتولاه المكتب الثانى، كان شيئا جديدا وغريبا على الجيش ».

(٧)

ويوحى لنا صلاح نصر بثقة معقولة ودون إلحاح فج بأنه كان مقربا لعبد الناصر منذ الأيام الأولى للثورة، وأنه كان له رأى واضح فى مصير الملك فاروق، ويأتى هذا ضمن رواية صلاح نصر عن دوره فى إجبار فاروق على التنازل عن العرش، وهو دور مهم من

ناحية الجهد الكامن Potential كما يروق لى أن أصف بعض الأدوار، ولكن هذا الدورلم يحظ بكثرة الحديث عنه لسببين: الأول أن أدوار صلاح نصر الأخرى فيما بعد غطت عليه، والثانى أن الملك ترك قصر المنتزه إلى قصر رأس التين، وهكذا كان من حظ عبد المنعم عبد الرءوف أن يكون هو الذى يحاصر القصر الذى فيه الملك على حين كان من حظ صلاح نصر أن يحاصر القصر الذى هرب منه الملك، ولنقرأ رواية صلاح نصر التى تؤكد كثيرا من تفصيلات روايات أخرى للرئيس نجيب ولعبد المنعم عبد الرءوف ولغيرهما من الذين تولوا قيادة الأحداث فى ذلك الوقت غير أن ما يهمنى هنا هو تلك الفقرة التى يروى بها صاحب هذه المذكرات كيف أخذ عبد الناصر رأيه (أى رأى صلاح نصر) فى عزل الملك:

«..... وأخذنى عبد الناصر إلى غرفة المؤتمرات المواجهة لغرفة قائد الجيش، وانفرد بى..

قال لى: ما رأيك فى عزل الملك ؟

– قلت له: لن يستقيم الأمر إلا بإلغاء النظام الملكى وطرد فاروق، وإلا سيتأهب للانقضاض علينا كما حدث فى العراق فى ثورة رشيد عالى الكيلانى ..

سألنى عبد الناصر: نخشى تدخل الانجليز والأمريكيين مع أننا قمنا بطمأنتهم ..

– قلت له: لا أظن أنهم سيغامرون على ورقة خاسرة .. ويبدو أن فكرة عزل فاروق لم تكن قد تقررت بشكل حاسم. فقال عبد الناصر لى: استعد للتحرك بكتيبتك فى أى وقت للاسكندرية .. وكنت قد عينت رسميا صباح ٢٣ من يوليو قائدا للكتيبة الثالثة عشرة، بعد أن توليت قيادتها ليلة الثورة، وهو منصب كان لايتولاه من الضباط إلا من هو فى رتبة القائمقام .. فى مساء ٢٤ يوليو استدعانى عبد الناصر إلى مكتبه فى كوبرى القبة، وأخبرنى أنه قد تقرر عزل فاروق، وأن قولين عسكريين سوف يتحركان إلى الاسكندرية. صباح ٢٥ من يوليو لإجبار فاروق على التنازل عن العرش .. كان القول الأول تحت قيادتى ويتكون من الكتيبة الثالثة عشرة مشاة، بطارية مدفعية وتروب دبابات ألحق علينا من قوات الاسكندرية، أما القول الثانى فوضع تحت قيادة البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف وهو مشابه فى تكوينه للقول الأول ..تولى قيادة القولين القائم قام أحمد شوقى الذى كان قد عين قائدا لقسم القاهرة .. وبينما كنت أقوم بمحاصرة قصر المنتزه، كان عبد المنعم عبدالرءوف يحاصر قصر رأس التين .. ونجح عبد المنعم عبد الرءوف فى مهمته بعد تبادل اطلاق النار بين قوات الحرس الملكى وقوات الثورة .. لقد وجد الملك أنه لاسبيل للمقاومة، وقد يعرض حياته وحياة الملكة زوجته وبناته وولى عهده الطفل إلى الخطر. فى ذلك الوقت كان اللواء نجيب وجمال سالم وحسين الشافعى قد حضروا من القاهرة

منـدوبين عن مـجلس القـيادة للاشراف عـلى عملـية عزل فاروق .. وكـان على ماهـر فى الاسكندرية، ولم يكن يدرى مانوته الثورة لعزل فاروق، ولذلك فوجئ بالقوات المحاصرة لسراى المنتزه وسراى رأس التين ».

ويؤكد صلاح نصر في مذكراته هذه ما ذهـب إليـه الرئيـس محمد نجيب في مذكراته من أن جمال سالم كان مندفعا إلى إعدام الملك فاروق وهو يضيـف واقعـة تأمين السـفير الأمريكى للملـك على حياته كأنه يريد أن يوحـى ضمنا بسطـوة السفير الأمـريكى على الثـورة ويقـول:

«وكان من رأى جمـال سالم إعدام فاروق وألا يسمـح له بمغادرة البلاد، أو يـصطحب معه أية ممتلكات. ولكن نجيب لم يوافق .. ومن ثم ترك الأمر لمجلس القيادة فى القاهرة كى يـبت فـى الأمر .. وغـادر جمـال سالـم الاسكـنـدرية فـورا، وعرض الأمـر علـى جمـال عبدالناصر وبقية أعضاء مجلس القيادة المقيمين فى القاهرة، وتقرر السماح لفاروق بمغادرة البلاد . لقد كان السفير الأمريكى " كافرى " قد أمن فاروق على حياته .. فضلا عن أن قتل فاروق سـوف يدمغ الثـورة بالدم فـى أول عهدها .. وهـذا ماكان يكـرهه أغلـبية الضـباط الأحرار ».

(٨)

ويورد لـنا صلاح نصـر فى هذه المذكـرات قصة اختـيار عبد الـناصر له لـيتولى شـئون المخابرات العامة، وترينا هذه القصة كيف كان عبد النـاصر يجيد تنفيذ خططه البيروقراطية والتنفـيذية على مراحل من نـاحية، وترينا أيضاً أنـه ـ أى عبد الناصر ـ كان حريـصا على احترام الدرجات الوظـيفية وتمويلها فى الموازنـة العامة للدولة إلى حد أنه كـان يلجأ إلى ما قد يمكـن وصفه بالتحايـل من أجل الابقاء على هـذا الاحترام والالتزام به، وكذلـك فإنها ترينا شيئا ثالثـا لايقل أهمية وهو كيف كان عبد الناصر كذلـك حريصا على استطلاع رأى مَنْ يعهـد إليهم بأى مهمة عـلى نحو ما فعل مع صـلاح نصر، فقد كان قرار تعـيين صلاح نصـر جاهزاً، ولكـن عبد النـاصر اجتمـع به قبل تـوقيعه .... هـذه الأمور الثلاثـة نفهمـها بوضوح شديد من رواية صلاح نصر الذى كان حريـصاً فى المقام الأول على أن يوحى إلينا بما هو أهـم عنده من هـذا كله وهو أنـه كان عازفا عن قـبول مثل هـذا المنصب رغـم إقبال

الآخرين على قبوله وهو يبدى أسبابا وجيهة وموضوعية، ولكنها لم تعد لتغير من الأمر شيئاً، فسواء رغب أم لم يرغب فقد قبل وعمل وارتبط بالمخابرات بل وانتهت حياته كلها فيها وبها ولنقرأ ما يرويه:

«فى صباح الثالث والعشرين من اكتوبر ١٩٥٦، استدعانى عبد الناصر لمقابلته فى قصر الطاهرة بمنطقة سراى القبة بالقاهرة. وقد بدأ حديثه بسؤالى عن شتى الأمور التى تتعلق بهذا الموضوع، ثم تدرج حديثه إلى ما تتعرض اليه البلاد من تآمر فى الداخل والخارج، وقد أسهب فى الحديث لما يقرب من الساعة .. وفجأة وبلا مقدمات قال لى:

* أنا عاوزك تروح المخابرات العامة ..

كان هذا العرض مفاجأة لى، ولم أكن تواقا لقبوله ..

قلت له: أروح أعمل إيه؟

قال: تشتغل نائب مدير ..

كنت فى ذاك الوقت ضابطا فى القوات المسلحة برتبة البكباشى وأبلغ من العمر ستة وثلاثين عاما، وكان منصب نائب مدير المخابرات بدرجة نائب وزير .. وكان الكثير من المسئولين يتوقون إلى هذا المنصب، ومع ذلك فقد عزفت عنه، واعتذرت لعبد الناصر عن عدم قبوله .. لم أكن أدرى حقيقة رسالة المخابرات، ولم تكن لى دراية بعلم المخابرات، ولا أعرف من أمورها شيئا سوى بعض المعلومات عن المخابرات الاستراتيجية تلقيتها أثناء دراستى بكلية أركان حرب .. وكانت الفكرة السائدة فى مصر أن المخابرات تعنى التجسس على الناس .. كانت اسما غير مستحب لدى الناس .. لقد تسلطت هذه الفكرة على عقول كثير من المصريين حتى عقول اولئك الذين يعملون فى مناصب كبرى بالحكومة .. الوزراء أنفسهم كانوا لا يعرفون ماهى المخابرات؟ وكنت أحد المسئولين الذين تسلطت عليهم هذه الفكرة فى ذاك الوقت فنفرت منها».

وعندما يصل صلاح نصر إلى هذه النقطة فإنه يقفز مباشرة إلى حديث خطابى ومتحمس عن أهمية المخابرات، ونبل وظيفتها، وسمو هذه الوظيفة وما إلى ذلك كله ولو كان صلاح نصر من الذين درسوا الدراما أو الفنون الأدبية لأجل مثل هذا الحديث إلى فترة لاحقة بعد أن يكون قد أدرك هذه الحقيقة، ولكنه يسارع بهذا الحديث ونحن مازلنا فى ٢٣ اكتوبر ١٩٥٦ حين عرض عليه عبد الناصر هذا المنصب لأول مرة:

«ولكننى بعد أن عملت بها، أدركت أعماق مهام المخابرات، وأحببت العمل بها، وتبين لى أن رسالتها من أشرف الرسالات، بالرغم مما تعرضت له فى محنتها من تشهير العملاء والخونة .. كان على صبرى فى ذاك الوقت يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر، وقد عينه عبد الناصر فى منصب مدير المخابرات ليستفيد بدرجة الوزير المخصصة لمنصب مدير المخابرات، وكان زكريا محيى الدين مشرفا على المخابرات والمحرك الفعلى لها، لانشغال على صبرى فى ادارة أعمال مكتب عبد الناصر. وكان على أن أبرز سبب رفضى لعرض عبد الناصر، فقلت له: «أولا إننى شغوف بعملى كضابط بالقوات المسلحة، وأريد أن أكمل المشوار فى هذا الطريق، وثانيا لأننى لا أستطيع العمل فى جهاز يتنافس على إدارته رئاستان مدير المخابرات والمشرف العام، وأخيرا لأننى لم أنسجم فى العمل مع رئاسة المخابرات القائمة لاختلاف الطباع، والانسجام فى العمل من أهم عوامل نجاح أى عمل .. ولكن عبد الناصر سدّ أمامى سبل التملص من هذا العرض .. وقال لى: «إننى سأعين على صبرى وزيرا للدولة بعد عدة شهور، وستولى أنت رئاسة الجهاز، أما زكريا فقد يتفرغ لوزارة الداخلية، وستصبح أنت رئيس الجهاز المسئول أمام رئيس الجمهورية شخصيا».. ومع ذلك لم يبد على وجهى الارتياح .. وهنا قال لى عبد الناصر فى إصرار:

«اعتبر أن هذا تكليف من الثورة لأحد رجال الثورة " .. وأسقط فى يدى .. ويبدو أن عبد الناصر كان قد اعد قرار تعيينى .. فنهض من مقعده بجوارى وتوجه إلى مكتبه وأحضر قرار التعيين من فوقه وقال لى: سأوقع القرار " .. وفعلا قام بتوقيع القرار. وبذلك تركت عملى بالقوات المسلحة وتوجهت فى اليوم التالى وقد ارتديت ملابسى المدنية إلى مبنى المخابرات العامة الذى كان مشيدا خلف مبنى مجلس الوزراء القائم أمام مجلس الشعب».

وهنا يردف صلاح نصر مباشرة بالقول:

«والواقع أن عبد الناصر برّ بوعده، ففى ١٣ من مايو سنة ١٩٥٧ أصدر قرارا بتعيينى رئيسا للمخابرات .. وبدأت مرحلة جديدة فى حياتى السياسية ».

(٩)

وفى رأيى المتواضع أن مذكرات صلاح نصر التى نتناولها فى هذا الباب هى اكثر

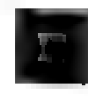
مصدر موثوق به يعطينا تفاصيل دقيقة عن مأساة صلاح سالم واستقالته المبكرة من عضوية مجلس قيادة الثورة بعدما كان النجم اللامع والساطع فى حياتنا السياسية بل إنه كان يحظى بمكانة متقدمة جداً بين أقرانه من أعضاء مجلس القيادة ، ولكن طبائع الثورات سهلت التخلص منه فى مرحلة مبكرة على نحو ما نعرف ومن حسن الحظ أن مذكرات صلاح نصر تروى تفصيلات كثيرة ومهمة فى هذا الموضوع:

«فى ذاك الوقت طلب صلاح سالم من عبد الناصر أن يعقد مجلس الثورة المصرى ليضعه فى الصورة التى وصلت اليها الاحوال فى السودان، وليوضح للمجلس أن الاخفاق الذى حدث فى السودان إنما وقع نتيجة مؤامرة حيكت للتخلص منه، وشارك فيها على حد قوله بعض أعضاء مجلس الثورة، وبعض الأفراد المسئولين فى أجهزة الدولة».

وسنطالع الآن التفاصيل المرتبة التى يرويها صلاح نصر عن نهاية قضية السودان ونهاية حياة صلاح سالم السياسية معا، وسنرى أن صلاح نصر يتعاطف مع صلاح سالم فى مواجهة أعضاء مجلس القيادة، وربما يأتى هذا التعاطف بعد فوات الأوان ولكنه موقف أخلاقى وسياسى يهم التاريخ بقدر كبير، وبخاصة عندما يصدر عن أحد الضباط الذين كانوا قريبين من كل من عبد الناصر وعبد الحكيم وصلاح سالم، كما أن قراءة نصوص هذه الوقائع على نحو ما سجله صلاح نصر فى هذه المذكرات وأراد بكتابتها من إسقاطات أو إضاءات توحى لنا بمكيافلية جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس القيادة، كما تؤكد أيضا على ما استقر فى الوجدان من قصور الرؤية السياسية للثورة تجاه السودان، وانتهاج الثوار سبلاً قادت فى النهاية إلى كارثة فصل السودان عن مصر :

«.... وتقرر عقد اجتماع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر يوم الخامس والعشرين من اغسطس للنظر فى هذه المسألة الحيوية. وكان صلاح سالم قد أبدى لعبد الناصر قبل الاجتماع رغبته فى التنحى عن مسألة السودان، بحجة أنه أصبح ورقة لعب محروقة، بشرط أن تتغير سياسة مصر ازاء السودان، فيبادر عبد الناصر باعلان استقلال السودان الذى أصبح أمرا واقعا سواء رضيت القاهرة أم أبت. كان صلاح سالم بطبيعته المعروفة متحمسا لأفكاره، سريع التأثر والغضب .. ومع المجهود المضنى الذى بذله فى السودان لتحقيق الوحدة أحس صلاح سالم فى المراحل الأخيرة من تطور المسألة السودانية أن عبدالناصر يريد أن يحمله وحده تبعة الاخفاق فى سياسة السودان، ومسئولية الأحداث الأخيرة التى جعلت الانفصال أمرا واقعا لا محالة.وفى الاجتماع سالف الذكر وجه صلاح

سالم الاتهام بأن هناك من تآمر عليه، للتخلص منه، باتباع سياسة معارضة لما كان متفقا عليه ازاء السودان، وبسكوت عبد الناصر على مسلك المتآمرين عليه مع علمه به. كان الاتهام ينحصر فى أن عبد الناصر قرر أن يذبح صلاح سالم قربانا على مذبح المسألة السودانية، مستخدما فى ذلك بعض أعضاء مجلس الثورة وقد حددهم صلاح سالم، زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر وأنور السادات، وموحيا من وراء ظهره لبعض الأفراد لعرقلة جهود صلاح سالم، وقد اتهم صلاح سالم أيضا عبد القادر حاتم مدير الاستعلامات. كما وجه صلاح سالم الاتهام إلى على صبرى. مدير مكتب جمال عبدالناصر، وحسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى وعضو لجنة الحاكم العام فى السودان، وعبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان».



وفى الحقيقة فإن صاحب هذه المذكرات لايبالغ فى هذا الذى يرويه، ولايفترى، إنما هو يسوق الأحداث بلغة جادة بعيدة عن ألاعيب ذلك النوع من الكتابة الصحفية للتاريخ من أجل تبرئة زعماء تاريخيين من أمثال عبد الناصر على الرغم من أن الزعامة تحتمل بالطبع بعض المناورات، وسوف نجد صلاح نصر وهو ينصف صلاح سالم بعد فوات الأوان كما ذكرنا، ولكنه يفعل ذلك على حساب عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة والمحيطين بهم كما اتضح لنا فى الفقرة السابقة، وكما يتأكد لنا من قراءة بقية الرواية التى يتحدث فيها عن تقييم صلاح سالم للموقف بعد تنحيته من المسئولية عن السودان:

«.... ورأى صلاح سالم أن أسلم وسيلة لانقاذ موقف السودان المتردى أن يقدم استقالته من جميع وظائف الدولة التى يشغلها، أى بمعنى آخر يتنحى عن العمل السياسى .. ولكن عبد الناصر فى مقابلة مع صلاح سالم حاول أن يقنعه كعادته كى يستمر عضوا فى مجلس الثورة حفاظا على تماسك المجلس أمام الشعب .. ولكن صلاح سالم أحس أنه سيكون مجرد رقم بين أعضاء مجلس الثورة، الذى اعتاد صلاح أن يتهكم على أغلب أعضائه بسخرية، وكان لا يخفى ذلك، فكثيرا ما كان يسخر من بعضهم فى وجوههم وأمام زملائهم من الضباط الاحرار. هذا فضلا عن إحساس صلاح سالم بأن عبد الناصر نجح فى استقطاب معظم مجلس الثورة لجانبه استعدادا للانفراد بالسلطة. وربما كانت احساسات صلاح سالم فى هذه الناحية سليمة إلى حد ما .. ولكن اتهامه بالتآمر ضده كان مبالغا فيه. كانت سياسة مجلس الثورة المصرى فى السودان قد اخفقت نتيجة العوامل التى أفضت فى شرحها سلفا .. وبالطبع كان هذا الاخفاق سينسب إلى جمال عبد الناصر،

الذى أصبح حينئذ رئيسا للثورة بعد الاطاحة بنجيب، وكان لايمكن لعبد الناصر أن يظهر وقد أضاع السودان، فالرأى العام فى مصر كان متحمسا للوحدة مع السودان، وكان أغلب الشعب متشبعا بفكرة قيامها نتيجة سياسة الاعلام الخاطئة التى كانت قائمة حينئذ. كانت شخصية عبد الناصر قادرة على التأثير على أغلب أعضاء مجلس الثورة، وحينما كان يريد أن يتخذ قرارا، كان يتفق مع بعض أعضاء المجلس قبل اجتماعهم على اتجاهاته ازاء المسألة التى سوف تبحث. كان عبد الناصر قد قرر أن يتخلص بينه وبين نفسه من صلاح سالم ولقد سمعته يقول لعبد الحكيم عامر فى قمة الأزمة " صلاح سالم أصبح حالة ميئوسًا منها لا علاج لها " وكان عبد الحكيم عامر يحاول أن يهدئ من غضب عبد الناصر، ويذكر له أن صلاح بذل جهدا جبارا فى السودان، وأن اقصاءه سيسبب مشكلات جمة سواء بالنسبة لمسألة السودان، أو بين ضباط الجيش». .

(١٠)

وفى فقرات قصيرة يبدو لنا وكأنها تتمتع بموضوعية باردة يعدد صلاح نصر فى مذكراته التى بين أيدينا الأسباب التى دعت عبد الناصر إلى ضرورة التخلص من صلاح سالم فى نفس الوقت الذى انتهى فيه موضوع السودان إلى إقرار الانفصال ويقول:

« ... كان قرار عبد الناصر للتخلص من صلاح سالم مبنيا على عدة عوامل أهمها: عدم انسجام صلاح سالم مع أغلب أعضاء مجلس الثورة، ومعارضته الدائمة لعبد الناصر ومهاجمته له بأنه يريد الاستئثار بالسلطة عن طريق استقطاب أعضاء المجلس، وأخيرا انفراد صلاح سالم - على حد قول عبد الناصر بالعمل فى السودان مما أدى إلى الموقف المتدهور. وأخذ عبد الناصر يهاجم صلاح سالم فى الخفاء فيندد بمسلكه الشخصى، ويتندر أمام بعض الضباط الأحرار بقصة صلاح سالم الغرامية مع الأميرة فايزة شقيقة الملك فاروق. وبعد مشاورات بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم، تم الاتفاق على أن يقدم صلاح سالم استقالته لمجلس قيادة الثورة من جميع مناصبه التنفيذية للايحاء للرأى العام بأن هناك تغييرا فى سياسة مصر إزاء السودان، على أن يستمر صلاح سالم عضوا فى مجلس الثورة حفاظا على تماسك المجلس».

كذلك يرى صاحب هذه المذكرات أن صلاح سالم وقع فى الفخ الذى نصبه

عبدالناصر وأنه ظن أن بوسعه أن يشترط على زملائه فى مجلس القيادة شروطا تبرئ ساحته أمام التاريخ وأمام الشعب، وليس يخفى علينا اليوم وقد عاصرنا كثيراً من هذه الأفهام القاصرة للتلاعبات السياسية إلا أن نتعاطف مع صلاح سالم ولو بقلوبنا ونحن نقرأ هذا الذى يرويه صاحب هذه المذكرات:

«واشترط صلاح سالم لقبول استقالته شروطا ثلاثة:

أولا: أن يعلن مجلس الثورة الموافقة على استقلال السودان بعد تطورات أغسطس، التى جعلت فكرة الوحدة مع السودان خيالا أكثر من واقع.

ثانيا: أن يتوجه عبد الناصر إلى الخرطوم فورا ليعلن فى البرلمان السودانى الذى كان منعقدا حينئذ استقلال السودان، وبهذا يرد على الدعايات المغرضة التى سادت فى السودان تندد بمصر وتتهمها بأنها تريد استعمار السودان والسيطرة عليه.

ثالثا: مساءلة جميع المصريين الذين عملوا على عرقلة جهود الوحدة، والذين اتهمهم صلاح سالم صراحة بانهم يعملون لمصلحة بريطانيا والامبريالية الأمريكية».

(١١)

وهنا يعلق صاحب هذه المذكرات منتقداً سلوك أعضاء مجلس قيادة الثورة فى عدم الالمام بالوقائع والتفصيلات الخاصة بقضية السودان مع ماهى عليه من هذا القدر من الخطورة والأهمية لمصر ويقول:

« ... والواقع أن مجلس الثورة لم يكن - كفريق - متابعا للأحداث والتطورات التى كانت تجرى فى السودان، ولم تكن المسائل تدرس حينئذ على أساس تقديرات تقدمها أجهزة المعلومات والتخطيط. كما كانت السياسة المصرية إزاء السودان، سياسة ارتجالية اجتهادية، ولذلك حينما تأزمت الأمور وقرر عبد الناصر عقد مؤتمر [صلاح نصر يقصد اجتماع، وفى لغة القوات المسلحة يطلق لفظ المؤتمر على الاجتماع] ٢٥ من اغسطس، كان الهدف منه أن يقوم صلاح سالم بوضع أعضاء مجلس الثورة فى الصورة القائمة التى كانت تسود السودان حينئذ. وفاجأ صلاح سالم مجلس الثورة باستقالته، وكان اسلوب عبد الناصر فى معالجة أمور أعضاء المجلس، أن يجمع مجلس الثورة برمته، ويعرض عليه المشكلة بعد أن يكون قد اختمر فى عقله القرار الذى يريده، وبعد أن يكون قد ناقشه مع

بعض أعضاء المجلس الذين يضمن أصواتهم، كما بينت فى مكان آخر [هكذا يقول صلاح نصر وهو يكرر وصفه لسياسة عبد الناصر] وعرض صلاح سالم الموقف المتأزم فى السودان، وتحمل مسئوليته بشجاعة، واعتبر نفسه مسئولا عما حدث فى السودان، وبخاصة مذبحة الجنوب».

ويلجأ صلاح نصر إلى بلورة فكر عبد الناصر تجاه صلاح سالم ونشاطه السياسى فى هذه المرحلة، وليس لهذه البلورة من هدف غير اتحاد القرار بالتخلص من صلاح نصر نفسه على نحو ما نقلنا عن صاحب هذه المذكرات منذ قليل فى فقرة سابقة:

« ... لقد قرر عبد الناصر أن يضحى بصلاح سالم، فهو من وجهة نظره قد استنفد أغراضه، وهو مبدأ كان يعمل به عبد الناصر ولا يخفيه، ويعرفه كثير من الضباط الأحرار سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات. لقد أصبح صلاح سالم ورقة محروقة، لا يستطيع عبد الناصر أن يلعب بها على منضدة لعبة السياسة. وكان من رأى صلاح سالم بعد تطور أحداث أغسطس سنة ١٩٥٥، أن تبادر مصر بإعلان استقلال السودان، وأن يقوم بذلك عبد الناصر شخصيا حتى يبدو أنه بطل استقلال السودان. كان صلاح سالم مخلصا فى هذه النصيحة، وقد اقتنع عبد الناصر فى بادئ الأمر بهذا الرأى، ولكنه تراجع عنه فورا، فقد بدا أمام عينيه أنه سيصبح فى التاريخ الزعيم الذى سلم بانفصال السودان. ومن ناحية أخرى تبادر إلى ذهن عبد الناصر صورة ما .. كيف سيواجه الشعب المصرى بهذا القرار؟ وكيف يقنع المصريين بأن أمل وحدة وادى النيل الذى عاشوا فيه قد أخفق فى تحقيقه لأسباب خارجة عن إرادته وعن قدراته؟ لقد تبين له كيف سيستغل خصومه هذا الموقف ضده. ومن ثم عدل عبد الناصر عن اقتراح صلاح سالم بإعلان عبد الناصر استقلال السودان، وكان عبد الحكيم عامر قد اقترح عليه أن يؤجل هذا الإعلان حتى يمهد الرأى العام المصرى لهذا القرار، بشرح تطور الظروف السائدة فى السودان. كانت الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام كعادتها تبالغ فى حقائق الأشياء، وتعطى صورة غير حقيقية عن الأشياء، فكانت صورة أحداث السودان فى عقول المصريين تبشر بأمل الوحدة نتيجة عملية غسيل المخ التى قامت بها الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام، فى الوقت الذى كانت كراهية السودانيين للمصريين قد سادت فى الشمال السودانى، وأصبح كل سودانى يدعو إلى الوحدة مع مصر مشبوها، فهو إما عميل لمصر وإما مرتش من حكامها».

على هذا النحو الذى بينته الفقرات السابقة يعترف صاحب هذه المذكرات بكل وضوح وصراحة وإقرار بالذنب بمدى الخسارة الفادحة التى نتجت عن سياسة الثورة تجاه

السودان، بل هو يضيف إلى هذه الاعترافات تصويراً دقيقاً لشعور المصريين ـ ومنهم رجال الثورة أنفسهم ـ تجاه السودان، وكيف أخفق هذا الشعور وأحبط بفضل السياسات المرتجلة التى عرضها هو ولخصناها للقارئ مركزين على الفترة الأخيرة التى شهدت إعلان استقلال السودان، وهو يقول فى وضوح شديد:

«لم يكن أحد من رجال الثورة المصرية يجرؤ فى بداية الثورة على المجاهرة بالتصريح باستقلال السودان وانفصاله. فقد عاش الشعب المصرى يتوق إلى يوم الوحدة مع السودان، وإن كانت هناك بعض الآراء داخل المجلس بدأت تحس، بعد تطور الأمور فى السودان نحو الاستقلال، بأن من الخطورة فرض الاتحاد. وأخفقت السياسة المصرية فى عهد الثورة فى تحقيق وحدة مصر مع السودان نتيجة الظروف التى شرحتها بالتفصيل، فكان لابد أن يكون هناك كبش فداء .. وكان كبش الفداء صلاح سالم».

ويعود صلاح نصر ليصور بدقة شديدة الشعور النفسى الذى سيطر على صلاح سالم فى ذلك الوقت وهو يأخذ صف صلاح سالم مشيرا إلى خطورة التضارب الذى كان يحدث نتيجة كثرة الأجهزة العاملة فى السودان والتنافس المدمر فيما بينها، ويشهد صاحب هذه المذكرات لصلاح سالم بأنه نبه مبكرا إلى مضار مثل هذه السياسة وأنه تذمر من عمل البعض ضد المخطط الذى ينفذه، ولكن عبد الناصر نفسه كان يقصد إلى ما انتهت إليه النتائج، وفى وسط هذا الحديث نجد صاحب المذكرات ينتهز الفرصة للتهجم على عبد القادر حاتم على لسان صلاح سالم نفسه:

«وأحس صلاح سالم بأن ثمة مؤامرة تحاك من حوله، وظن أن عبد الناصر كان يعمل فى اتجاه استقلال السودان، بينما هوتاركه يعمل فى اتجاه آخر لا جدوى منه. كما ظن صلاح سالم أن عبد الناصر يحرك من طرف خفى بعض أجهزة الدولة وأفرادها لتحقيق هدف القضاء عليه،من ثم عملت عدة أجهزة متنافرة فى مصر فى المسألة السودانية، وبالطبع حينما يتشابك عمل مثل هذه الأجهزة فى مسألة سياسية دون تنسيق أو تخطيط، لابد أن يكتب لجهودها الإخفاق. فالتنافس المدمر الذى ينشأ فى مثل هذه الأجواء لا مناص من أن يدمر ما يريده أصحاب القرار. وكان صلاح سالم قد عبر فى مرات عديدة عن تحمله مسئولية السودان، وذكر أنه لا يريد أن يتدخل أحد فى مسئولياته، وإلا لن يصبح مسئولا عن عمل كبير سيتوقف عليه مصير العلاقة بين مصر والسودان. وكم من مرات عديدة تذمر صلاح سالم لعبد الناصر من أن هناك من يعملون ضد المخطط الذى ينفذه،

وهو مخطط الثورة المتفق عليه .. وحدة مصر والسودان .. كان صلاح سالم يتهم زكريا محيى الدين بأنه يحرك مندوبيه وعملاءه فى المخابرات العامة التى كان يرأسها حينئذ للاتصال بالسياسيين فى السودان، ليعرقلوا الخط الذى يتبناه صلاح سالم، كما كان يتهم عبد القادر حاتم المسئول عن ركن السودان حينئذ بأنه ينفذ سياسة زكريا محيى الدين وأن عبد الناصر راض عن هذا المسلك، لأنه لا يحاسب حاتم على مسلكه .. وكان صلاح سالم كثيرا ما يسب حاتم وينعته بالانتهازية، وبأنه عميل للامبريالية الأمريكية، وأن زكريا محيى الدين يسانده ويزكيه عند عبد الناصر».

ثم يمتد صاحب هذه المذكرات بالهجوم الذى صرح به صلاح سالم ليشمل أنور السادات وآخرين بالإضافة إلى زكريا محيى الدين وعبد الناصر بالطبع ويقول:

«.. وزادت من ظنون صلاح سالم إزاء المؤامرة المحاكة ضده، أن تصادف أن قام أنور السادات بإيفاد الصحفى أحمد قاسم جودة - وكان من حزب الكتلة المنحل - إلى السودان، بناء على توصية من عبد الناصر ليتعرف على ما يجرى فى السودان، فقام قاسم جودة بالاتصال ببعض السياسيين فى السودان وعاد ليشرح لمجلس الثورة سوء الموقف وتدهور الأحوال، مما لا يوحى بأى أمل نحو الوحدة. وثار صلاح سالم واتهم أنور السادات بأنه ضالع فى المؤامرة التى حاكها عبد الناصر ضده للتخلص منه، وأعلن أن هؤلاء جميعا يعملون ما يحقق سياسة الانجليز والاستعمار الأمريكى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجه صلاح سالم الاتهام إلى كل من حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان وإلى عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، وحمدى عبيد من الضباط الأحرار ورئيس أركان حرب القوات العسكرية فى السودان ، وطالب صلاح سالم عبد الناصر بمساءلة أولئك الذين عملوا ضد سياسة الثورة، ليتضح هذا المخطط الذى أدى إلى إخفاق سياسة مصر فى السودان».

(١٢)

ويحرص صاحب هذه المذكرات على إبراز موقف عبد الناصر الحريص على الدفاع عن على صبرى فى مواجهة اتهامات صلاح سالم له بالعمالة والخيانة:

«ولقد ثار عبد الناصر وغضب من اتهام صلاح سالم لعلى صبرى مدير مكتبه بأنه ينفذ

سياسة أمريكا بالتعاون مع شقيقه حسين ذو الفقار صبرى .. وقد اعتبر عبد الناصر هذا الاتهام إهانة شخصية له، فعبد الناصر لم يكن يسمح لأحد بنقده أو مهاجمة أحد من الذين يعملون معه، بل كان لا يغفر لأحد أن ينقد أى تصرف له. واستطاع عبد الناصر أن يقنع أغلب أعضاء مجلس الثورة على قبول استقالة صلاح سالم، منتهزا فرصة الخلاف القائم فى المجلس نتيجة اتهام صلاح سالم لبعض أعضائه بالتآمر عليه، واستمراره فى التهكم على أغلب أعضائه، فكانت فرصة مواتية لتأليب أعضاء مجلس الثورة عليه، إذ كانت نفوسهم مشحونة ضده، فقرر المجلس بالإجماع منح صلاح سالم إجازة أى تنحيته عن مسئولياته. ولكن صلاح سالم ثار على القرار ولم يقبل هذا الوضع، وطالب بحسم الأمر، وتحديد مدى مسئوليته عن مسألة السودان، وبخاصة أن الأمور كانت تتطور هناك بسرعة كبيرة، وفى اتجاه خطير إزاء العلاقات السودانية ».

ومن أطرف ما يمكن لنا أن نقرأه فى هذه المذكرات ذلك الذى يرويه صلاح نصر عن اعتقاد صلاح سالم أن زكريا محيى الدين وعلى صبرى كانا يعملان لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأنهما كانا يعاديانه بسبب ارتباطه الودى مع السفير السوفيتى فى القاهرة .. وتأتى الطرافة هنا من أن السنوات مضت فإذا بعلى صبرى نفسه يصبح المرشح الأول ليكون رجل الاتحاد السوفيتى الأول فى مصر(!!) بل ويصبح هو وزكريا محيى الدين بمثابة قطبين متنافرين !! ولو على مستوى التكهنات السياسية!! ولنقرأ هذا الذى يرويه صلاح نصر:

«.... كان صلاح سالم قد صرح بضرورة اشتراك موسكو فى لجنة تقرير المصير، وكان صلاح سالم يرتبط مع السفير الروسى فى القاهرة بروابط ودية، ولذلك اعتقد صلاح سالم أن زكريا محيى الدين وعلى صبرى عملا على الإجهاز عليه لاعتقاده بأن ميولهما أمريكية، وأن هناك مؤامرة كبرى مخططة فى واشنطن للتخلص منه . كذلك اتهم صلاح سالم أنور السادات وزكريا محيى الدين بأنهما ينفذان سياسة أمريكا وبريطانيا فى هدمه لتعاطفه مع موسكو».

«وفى أثناء هذه الظروف كان السفير البريطانى فى القاهرة قد طلب مقابلة صلاح سالم فى الثامن والعشرين من أغسطس للتحدث معه فى مسألة تقرير المصير فى السودان، وكان عبد الناصر قد أوكل شفاهة مسألة الإشراف على شئون السودان إلى عبد الحكيم عامر، حتى يصل مجلس الثورة إلى قرار فى مصير صلاح سالم. واعتبر صلاح سالم هذا الإجراء

من عبد الناصر بمثابة تنحية له، أو حتى وصاية عليه، وهو وضع لا يقبله، وقد هدد صلاح سالم بأنه سوف يعتذر عن مقابلة السفير البريطانى، وسوف يبلغه بأنه أصبح غير مسئول عن مسألة السودان ».

(١٣)

ثم يحكى صلاح نصر عن تجربة شخصية له مع صلاح سالم فى ذلك الوقت (ولاننسى أنه هو وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر كانوا فى الأصل أصدقاء وزملاء)، ولهذا فإن الحوار الذى يرويه صلاح نصر عن صلاح سالم لايخرج عن إطار ما هو متوقع من طبيعة الحديث بين الرجلين، فصلاح سالم يشعر بالأمان وهو يحادث صلاح نصر بل هو يشعر بما هو أكثر من ذلك حين يشركه فى ألمه الشديد من موقف عبد الناصر وموقف أعضاء مجلس قيادة الثورة، ومن حسن الحظ أن صلاح نصر أورد مفردات هذا الحديث بنصوصها الحرفية التى تذكرها أو التى تصورها على أقل تقدير:

«.... فى ذاك الوقت كانت تنتاب صلاح سالم ثورة جامحة، وكان من الممكن أن يفعل أى شىء ،فى ذلك الوقت كنت أعمل مديرا لمكتب عبد الحكيم، وتحدثت تليفونيا مع صلاح سالم، واحسست أنه يعانى من ثورة نفسية عنيفة .. كان يسب ويلعن. سألنى صلاح سالم وهو يصيح فى هياج " فين حكيم يا صلاح؟" قلت له: " لم يصل بعد " سألته عن سبب غضبه .. أجاب: " جمال عبد الناصر عاوز يذبحنى بسكينة تلمة بعد كل اللى عملته وأديته للبلد دى .. هو مش عامل رئيس الثورة ومسئول عن سياسة البلد .. ومجلس الثورة اللى ملبسهم عمم وينفذوا له كل حاجة! " حاولت أن أهدئ من روعه، ولكننى لم انجح، وطلب منى أن ابلغ عبد الحكيم عامر ضرورة الاتصال به لأمر بالغ الخطورة. وحضر عبد الحكيم عامر إلى المكتب، وأبلغته بمحادثة صلاح سالم فاتصل به عبد الحكيم .. سألت عبد الحكيم: مزعلين صلاح ليه!

اجاب: السودان فشل فيه.

قلت: دى مسئولية المجلس كله.

قال: سأذهب إليه، أنت عارف صلاح عصبى، ولا يتفاهم سأحاول أن أفعل شيئاً .. المسألة أكبر من شخص صلاح سالم .. إزاى هنواجه البلد بضياع السودان».

وعلى هذا النحو بلورصاحب هذه المذكرات اعتراف عبد الحكيم عامر بأن المسألة كانت أكبر من صلاح سالم وربما منهم أنفسهم، وما يزال عبد الحكيم حتى هذه اللحظة التى يحادث فيها مدير مكتبه الذى هو زميله صلاح نصر يعترف ويقر بأن الثورة عاجزة عن أن تواجه البلد (أى مصر) بضياع السودان !! ونحن نجد صلاح نصر يكرر انتقاده لقسوة عبد الناصر فى معاملة صلاح سالم بل وينتقد عبد الحكيم عامر أيضا لامن طرف خفى ولكن من طرف واضح، ثم يدلنا صاحب هذه المذكرات على مناورتى مجلس القيادة (من ناحية) وعبد الناصر (من ناحية أخرى) فيما يتعلق بالمسئولية مستقبلاً عن شئون السودان:

«وبالرغم من أن عبد الحكيم عامر كان متعاطفا مع صلاح سالم، فقد استطاع عبدالناصر أن يقنعه ويؤثر عليه بضرورة ذهاب صلاح سالم .. ولذلك حينما صدر القرار الخاص بصلاح سالم كان عبد الحكيم فى جانب عبد الناصر، كانت إجراءات استقلال السودان تسير فى الخرطوم بخطى سريعة ملموسة، وكان الانجليز يساعدون على إتمام عملية الانفصال كما ذكرت من قبل. وحينما أصدر البرلمان السودانى فى التاسع والعشرين من أغسطس قرارا بعمل استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، بادرت بريطانيا بالمعاونة على تنفيذ هذه السياسة .. وصرح مسئول بريطانى بأن بريطانيا لا تمانع قط فى مبدأ الاستفتاء .. فهل يمكن للقاهرة بعد هذا الموقف أن تظهر على المسرح بموقف المعارض لاستقلال السودان؟ ، لقد انتهت مسألة السودان وأصبحت القضية مسألة وقت ليتم إعلان استقلال السودان .. وأصبحت المشكلة الآن التى تواجه مجلس الثورة المصرى هى مشكلة صلاح سالم، فأجمع المجلس على منح صلاح سالم إجازة، مع الاحتفاظ بسرية القرار. وأعلن المجلس استقالة عبد الفتاح حسن أو بمعنى أدق إقالته من منصبه، كما وافق مجلس الثورة على تنحية حسين ذو الفقار صبرى، على أن يترك الأمر لعبد الناصر لتعيين من سيحل محله، أما مشكلة حمدى عبيد فسوف تحل تلقائيا بعد انسحاب القوات المصرية من السودان الذى كان قد تقرر كما بينت سلفا. وأجريت مناورة داخل المجلس، كى يتولى عبد الناصر شئون السودان، ولكن دهاء عبدالناصر مكنه من أن يتخلص من هذه المسئولية ويسندها إلى زكريا محيى الدين، بحجة أنه يرأس جهاز المخابرات العامة حينئذ، الذى يستطيع أن يخدم مسألة السودان بما لديه من إمكانات».

(١٤)

ومن أهم القضايا التى تتناولها هذه المذكرات بقدر كبير من التفصيل والعناية أزمة مارس ١٩٥٤ ودور صاحب المذكرات فيها، وسنجد أن هذا الدور الذى ينسبه صلاح نصر إلى نفسه سواء بالصدق أو بغير ذلك كان محوريا جداً فى انتصار مجموعة جمال عبدالناصر وسيطرتها على الموقف، وسيروعنا أن نجد أن صلاح نصر حسبما يرويه هو نفسه كان أكثر قدرة على النضال من أجل ما يعتقد وما يؤيد، وأنه فى قدرته على الحسم والتصرف السريع كان أبعد مما قد يتصور الناس عن هذا الرجل الذى ارتبط اسمه فيما بعد (بفضل جهود أعدائه) بالملذات وما سمى بحفلات السمو الروحى، وأنه طبقاً لما يرويه كان فى هذا الحماس أكثر قدرة من عبد الناصر وعبد الحكيم عامر نفسيهما، ومع أنه ليست هناك فى أدبيات التاريخ المعاصر وجهات نظر مضادة ولا مؤيدة لما رواه صلاح نصر، فإن رواية صلاح نصر تبدو قريبة من الحقيقة وبخاصة أنه يقدمها لنا بعد ازدهار ما يمكن لنا أن نسميه الاقتناع الخلقى الذى ساد الرأى العام بضرورة البعد عن مظنة المشاركة فى مثل هذا الجرم فى حق الديمقراطية (!!) ولكن صلاح نصر ظل يفخر بمثل هذا الدور رغم الوعى بتفوق وجهة النظر الأخرى من حيث القبول، ورغم التحفظ القائل بأن أحداً من الذين صنعوا الأحداث ليلتها لمصلحة عبد الناصر لن يجاهر بمثل هذا اليوم خصوصا بعد الحملات المستمرة ضد ما يطلق عليه مؤامرة مجلس الثورة على الديمقراطية، وفى كل الأحوال فإن موقع صلاح نصر كمدير لمكتب القائد العام للقوات المسلحة كان كفيلاً بأن يمكنه من أن يتخذ هذه المواقف التى نسبها إلى نفسه فى مذكراته، والتى قد تضعه فى صف الأبطال أو فى صف كبار المتآمرين تبعا للوجهة التى سينظر منها الآخرون إلى دوره فى هذه الأحداث لكى يقيموا هذا الدور، ومن الطريف أن السيدة برلنتى عبدالحميد فى مذكراتها «المشير وأنا» أخذت بعض ما رواه صلاح نصر ناسباً فعله إلى نفسه فنسبته للمشير عبدالحكيم عامر نفسه مع أنها لم تحضر هذه الأحداث ولكن كتابها نسب هذه الأحداث إلى عبد الحكيم وروايته عن نفسه!!، ولنقرأ ما يرويه:

«..... وتوجه عبد الناصر إلى سلاح الفرسان وحضر الاجتماع فى مساء هذا اليوم .. وهناك سمع نقداً لاذعاً من صغار الضباط، فقد ركز ضباط الفرسان على مسألة

الديمقـراطية التى دأب خالـد محيى الدين مـنذ قيام الثورة عـلى تلقينـها للضباط الـصغار [أرجو أن يتأمل القارئ هذا التعبير المفتـقد إلى التهذيب وهو يصدر من أحد رجال الثورة] فى سلاح الفرسان، مبيـناً أن مجلس الثورة متجه إلى حكم البلاد حكـماً ديكتاتورياً .. وقد استخدم خالد مـحيى الدين اللواء نجيب أداة لتـحقيق أغراضه.وحاول عبد النـاصر أن يقنع ضباط الـفرسان أن مجـلس الثورة يـتبع الأسلوب الـديمقراطـى فى وضع القـرارات، فهو يصدر قراراته بأغـلبية الأصوات .. ولكن ضباط الفـرسان كانوا يعنون ديمقراطـية تنبع من الشعب ولـيست ديمقراطـية الصفوة [أرجو أن يـتأمل القارئ أيضـاً هذا التفريق الـهلامى الذى يفـرضه علـينا صلاح نصـر وكأنه كانـت هناك بعـد ذلك ديمقـراطية الصـفوة] كان الموقف عصيباً لدرجـة أن قام بعض الضباط بتجريح بعض أعضاء مـجلس قيادة الثورة فى تصرفاتهم مثل هياج جمال سالم واعتدائه بـالضرب على بعض المواطنين، ومثل قصة غرام صلاح سـالم بالأمـيرة السابـقة فايـزة التى شـاعـت بيـن ضباط الجـيش، كما نـقدوا ترقـية عبدالحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة ».

«كان قائد سلاح الـفرسان فى ذاك الوقت اللواء عبـد العزيز مصطفى، وكـان قد استلم قيادة سـلاح الفرسان من حسـين الشافعى الـذى عين وزيراً للحـربية .. وكان عبد الحـكيم عامر قد اختار عبد العزيز مصطفى ليتولـى قيادة السلاح كضابط عسكرى محترف ومتفرغ خلفاً لحسين الشافعى الذى تفرغ للعمل السياسى.وكان اللواء عبد العزيز مصطفى قد نقل بعد قيام الثورة مباشرة إلى مصلحة خفر السواحل ضمن بعض كبار الضباط الذين استعين بهـم فى مصلـحتى خفـر السواحل والحـدود. أعود لـلحديث عمـا كان يجرى فـى سلاح الفرسان .. عـاد عبد الناصر إلـى مبنى القيادة الـعامة للقوات المـسلحة حيث كـان مجلس الثورة مجتمعاً، وشرح للمجلس ما دار فـى اجتماع سلاح الفرسان، ولخص مطالب ضباط الفـرسان فى مطـلبين: أولـهما عودة مـحمد نجيـب كرئيـس لجمهوريـة برلمانيـة، وثانيهـما استعجال مجلس الثورة للجنة الدستور كى تنتهى من وضع الدستور الجديد».

(١٥)

وتدلـنا مذكرات صـلاح نصر فـى وضوح شديـد على أن بعـض أسباب أزمـة مارس ١٩٥٤ كانت مرتبطة بصدى التصعيد أو الترفيـع الزائد الذى ناله صديقه عبد الحكيم عامر

منذ أول الثورة وتنبئنا رواية صاحب هذه المذكرات أن كبار الضباط لم يكونوا فقط هم الذين اعترضوا على ترقية عبد الحكيم عامر الضخمة ولكن كان هناك كثيرون من الضباط الأحرار أنفسهم الذين اعترضوا على هذه الترقية، وسننقل للقارئ الآن فقرة من مذكرات صلاح نصر ترينا أن صبرى القاضى (محافظ كفر الشيخ وبنى سويف فى عهد الرئيس مبارك) كان من الذين جاهروا بهذا فى أثناء أزمة سلاح الفرسان فى ١٩٥٤ :

«... وبينما كان المجلس مجتمعا أوفدنى عبد الناصر إلى سلاح الفرسان كى أتابع ما كان يجرى هناك. كان الضباط لا يزالون مجتمعين والتوتر يسود الجو .. وانضم إلى الاجتماع بعض الضباط الأحرار من الأسلحة الأخرى .. وحينما وصلت إلى مكان الاجتماع كان اليوزباشى صبرى القاضى يتحدث إلى الضباط المؤتمرين، وكان ينقد تعيين ضابط برتبة الصاغ قائداً عاماً للقوات المسلحة .. قال: إن الأقدمية العسكرية ينبغى ألا تنتهك، وأن تعيين الصاغ عبد الحكيم عامر قائداً عاماً للقوات المسلحة هو انتهاك لهذا التقليد. وتبادل بعض ضباط الفرسان الحديث الذى لم يخرج عن ضرورة عودة محمد نجيب، والتمسك بالديمقراطية. وعدت إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة التى كانت تعج بمئات من الضباط من جميع الأسلحة .. لقد انتشرت فى القوات المسلحة شائعة بأن سلاح الفرسان معتصم .. وجاء إلى اليوزباشى عبد الفتاح على أحد ضباط الفرسان الأحرار الذى كان مؤيداً لموقف مجلس الثورة، وأبلغنى أن الضباط قد أمروا وحداتهم بالاستعداد للتحرك، وأن الموقف كاد ينفجر داخل سلاح الفرسان، وأن الضباط فى انتظار رد عبد الناصر على المطلبين اللذين حملهما إلى مجلس الثورة».

«ظل مجلس الثورة مجتمعاً فى غرفة القائد العام للقوات المسلحة وقد ملأ الضباط مبنى القيادة .. كما كانت غرفة مكتبى الفسيحة المجاورة لمكتب القائد العام والتى كانت فى حجم بهو كبير تغص بالضباط الأحرار .. وأخذت المناقشات الجانبية تدور بينهم، ولكن دون أن يفكر أحدهم فى أى اقتراح ينقذ الموقف. وفى حوالى الساعة الواحدة صباحاً خرج صلاح سالم من الاجتماع، وأعلن للضباط أن المجلس قرر عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيساً للوزراء، وعودة رجال الثورة إلى ثكناتهم .. أى تسليم مقاليد الحكم إلى محمد نجيب وخالد محيى الدين .. كما أنه سيبلغ محمد حماد مدير الإذاعة كى يذيع هذا القرار. وحدث هرج ومرج .. وسمعت همهمة تعارض هذا القرار .. ولكن من الغريب أن هذه المئات من الضباط بدأت فى الانصراف خشية أن يحسب عليهم تواجدهم فى هذه الظروف .. لقد رحلوا كما يحدث فى أية أزمة سياسية

منتظرين فى الغد الحكام الجدد .. ولم يبق فى مبنى القيادة إلا الضباط الأحرار الذين كانوا قد حضروا إلى مبنى القيادة منذ المساء المبكر. انتقلت إلى غرفة المؤتمرات حيث كان عبد الناصر يتحدث مع الضباط. كان يتكلم بصوت جريح .. قال: " إن مصلحة مصر تكمن فى القرار الذى أصدره المجلس، وإن الثورة ستستمر بمبادئها سواء كان جمال عبد الناصر موجوداً أو غير موجود .. "، وأخذ بعض الضباط الأحرار الواقفين حوله يعترضون فى شكل احتجاجات فردية على قرار المجلس، وعلق البعض بأن ذلك معناه تصفية الثورة.

(١٦)

ونأتى الآن إلى الفقرة التى يعترف فيها صلاح نصر بطبيعة الدور المحدد والحاسم الذى لعبه فى ١٩٥٤ وينبغى لى قبل أن أنقل رواية صاحب هذه المذكرات أن أعيد تنبيه القارئ إلى أن بعض هذا الدور وليس كله ينسب فى مذكرات برلنتى إلى عبد الحكيم عامر نفسه(!!) وليس إلى صلاح نصر(!!) ولكن لابد لنا على كل حال من قراءة النصين:

«كنت واقفاً بالقرب من عبد الناصر .. وأحسست كأن طائفاً ألم بى، يدعونى لأن أعمل أى شيء أنقذ به الموقف المتدهور .. وأرى أمامى شريطاً سينمائياً سريعاً عن الثورة، كما أرى أن مصر معرضة لاضطرابات دموية ولانقلابات عسكرية متتالية متباينة الفكر .. كانت سوريا أمامى مثالاً، وتذكرت انقلابات حسنى الزعيم و سامى الحناوى والشيشكلى، وخشيت على مصر من الفتنة، فالضباط المتمردون فى سلاح الفرسان أغلبهم كان قد تأثر بفكر خالد محيى الدين الشيوعى [هكذا يتحدث صلاح نصر فهو لايصف الفكر بأنه شيوعى ولكنه يجعل هذا الوصف من نصيب خالد محيى الدين نفسه وبدلا من أن يقول الفكر الشيوعى أو الأفكار الشيوعية لخالد محيى الدين فإنه يقول فكر خالد محيى الدين الشيوعى ..... وهكذا]، كما أن الخلفية للأحداث كانت واضحة أمامى، فإن قبول خالد محيى الدين للتعاون مع محمد نجيب لم يكن إلا تعاوناً مرحلياً سوف ينتهى بتصفية خالد محيى الدين لمحمد نجيب .. كما أن باقى الأسلحة لن تقف مكتوفة الأيدى أمام عودة مجلس الثورة إلى الثكنات .. كانت الصورة أمامى توحى بأن مصر على أبواب حرب أهلية مريرة (هكذا يصور لنا صلاح نصر نفسه وقد أصبح مسئولا بالفعل عن مصر كلها) ولذا كان تفكيرى سريعاً وقرارى أسرع. توجهت نحو باب غرفة المؤتمرات لأدلف منه إلى

غرفة مكتبى، وإذا بعبد الناصر قد قرأ فى وجهى شيئاً . فنادى على وقال أمام الجمع المحتشد " اوعى تعمل حاجة ياصلاح .. لو حصل أى شيء سأضرب نفسى بالرصاص ". ولم أنبس ببنت شفة. توجهت إلى غرفة مكتبى وكنت قد قررت شيئاً .. أن أضرب العصيان فى مهده .. تخيلت أن الدبابة كأسد ثائر خرج إلى الشارع، فإذا ما ضرب ضربة شديدة خر صريعاً .. كما أن الدبابات لو أمكن محاصرتها داخل ثكناتها أصبحت عديمة الجدوى .. كان فى غرفتى قلة من الضباط الأحرار .. وكان أول شيء فعلته أن اتصلت تليفونياً بالقائمقام محمد السيد عبد الرحمن قائد الكتيبة الثالثة عشرة مشاة حينئذ، وكانت على استعداد دائم للتحرك لمواجهة أى موقف .. وطلبت منه محاصرة مبنى الفرسان عند بوابات شارع الخليفة المأمون والعباسية .. وكلف الصاغ سعد زايد بتحريك وحدات من المدفعية المضادة للدبابات وقفل البوابات والمنافذ التى قد تخرج منها الدبابات».

«وتمت التحركات بسرعة فائقة .. ففى مثل هذه الظروف يكون عامل الزمن العامل الرئيسى لنجاح المخطط .. وفكرت بأن طلعة جوية فوق سلاح الفرسان سوف تعزز المدفعية والمشاة .. فاتصلت بعلى صبرى وطلبت منه أن يخرج طلعة جوية تحلق فوق الفرسان دون أى اشتباك. وأحس ضباط المدرعات بما حدث .. ووصلت الأنباء إلى عبد الحكيم عامر القائد العام بهذه التحركات بعد أن تمت، فأرسل يدعونى إلى مكتبه، وما أن دخلت المكتب حتى وجدته واقفاً خلفه وقد خلع غطاء رأسه .. وفى حركة هستيرية أخذ يعنفنى وسط الضباط الجالسين وقد أمسك فى يده بطبنجته. قال عبد الحكيم: ماتيجى تعمل قائد عام أحسن ! أنا هاقتلك ولن أسمح أبداً بأن تحدث حرب أهلية، وأنا قائد جيش. وفى لمحة بصر كان جمال سالم قد أمسك بيد عبد الحكيم عامر، وأخذ منه طبنجته، فما كان من عبد الحكيم إلا أن خلع علامات رتبه وألقاها على الأرض. قلت لعبد الحكيم فى هدوء: " أنتم مش استقلتم من المجلس ومن مناصبكم .. اللى بتعملوه ده هروب من المسئولية ».

هكذا يروى صلاح نصر بكل قوة أنه هو الذى كان متماسكا إلى الحد الذى جعل عبد الحكيم يخلع علامات رتبته ويلقيها على الأرض بعدما استطاع جمال سالم أن ينتزع منه طبنجته !! وهذا يتناقض تمامًا مع مذكرات برلنتى فيما يتعلق بالدور الذى لعبه كل من الرجلين وإن لم يكن ليتناقض مع مجمل الأحداث التى وقعت بالفعل أياً كان الفاعل وأياً كان صاحب القرار !

ونتابع رواية صلاح نصر لما حدث من الابتهاج بعد الاكتئاب:

«وقطع المناقشة أزيز الطائرات التى بدأت تحلق فوق منطقة العباسية .. لم يكن أحد من أعضاء مجلس الثورة يعرف قصة هذه الطائرات بعد، إذ كانوا يتساءلون عن كنه هذه الطائرات، فلما ذكرت لهم أننى الذى أمرت بإخراجها وبأننى المسئول عن ذلك، انشرحت صدور أغلبهم، وتغير الموقف، ورأيت فى عيون أغلبهم الفرحة والاطمئنان .. وبحماس شديد شد جمال سالم على كتفى وقال: " برافو .. لقد انقلب الموقف رأساً على عقب »..

«وفجأة وجدت عبد الحكيم عامر يسأل عن خالد محيى الدين الذى كان قد توجه إلى محمد نجيب فى منزله ليبلغه بقرار مجلس الثورة .. وما هى إلا دقائق حتى كان قد حضر ودخل إلى مكتب عبد الحكيم عامر . كانت مفاجأة غير سارة تنتظر خالد محيى الدين .. ففى حزم وإصرار وجه عبد الحكيم إليه الحديث بقوله: " اذهب ياخالد إلى سلاح الفرسان وأبلغ الضباط أنهم لو لم يسلموا أنفسهم فوراً سوف أصدر أوامرى لهذه الطائرات والأسلحة المحاصرة لمبنى الفرسان، بقصف المعسكر».

«وأسقط فى يد خالد محيى الدين .. كان الوقت سحراً .. وعند هبوط خالد من الدور الثانى لمبنى القيادة متجهاً إلى مبنى سلاح الفرسان، قابله الصاغ وحيد جوده رمضان أحد الضباط الاحرار .. ومد خالد يده مصافحاً ولكن وحيد رمضان امتنع عن مصافحته وقام بسبه بقوله: " أنا لا أمد يدى ليد خائنة شيوعية ".. ولما وصل خالد إلى بوابة مبنى القيادة اعترضه البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى، وحاول أن يعتقله، ولكن عبد الحكيم عامر كان يطل حينئذ من الشرفة فى الدور الثانى فصاح على أحمد أنور، وأمره أن يترك خالد محيى الدين فى سبيله».

(١٧)

وفى هذه المذكرات فقرات فى غاية الأهمية يصور بها صاحبها (ربما على الرغم من نفسه) اللحظات العصيبة التى عاشها أعضاء مجلس قيادة الثورة عندما رفضتهم الجماهير واحتجت عليهم بعد تنحيتهم لمحمد نجيب، وسنرى فى فقرات كثيرة من الفقرات التى تتضمنها مذكرات صلاح نصر التى بين أيدينا تفصيلات كثيرة عن بعض الأدوار غير المثالية

وغير الأخلاقية التى لجأت إليها مجموعة عبد الناصر للانتصار فى معركتها (!!) مع محمد نجيب، وفى الحق أن صلاح نصر كان يملك من الجرأة أكثر من الحد الذى مكنه من أن يعترف بتفصيلات مهمة حول هذه الوقائع على الرغم من أنها ليست بالوقائع التى ترفع من قدر صاحبها عند أغلب الناس وإن رفعت من قدره عند نفسه وعند بعضهم، ولنقرأ على سبيل المثال ما يرويه عند اجتماع لمجلس قيادة الثورة حيث يقول:

«وما هى إلا ساعات قليلة حتى عاد المجلس للانعقاد .. ورأيت صلاح سالم يدخل هائجاً ويصيح: لابد من عودة نجيب .. الشعب لا يريدنا !.. وحينما دخل مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وجه الحديث لزملائه وقال فى عصبية ملحوظة: علينا أن نرحل .. الشعب لا يريدنا .. لقد ألقى الناس الأحذية على عربتى وأنا فى الطريق إلى هنا.

كان صلاح سالم قد توجه بعد انفضاض المجلس إلى منزل سكرتيره جلال فيظى لينال بعض الراحة لديه خلال تلك الساعات القليلة التى قررها مجلس الثورة للراحة .. وفى طريقه من المنزل إلى مبنى القيادة رأى جموعاً شعبية محتشدة فى ميدان عابدين تطالب بعودة نجيب حامى الديمقراطية وسقوط مجلس الثورة ممثل الدكتاتورية .. وكانت الجموع تهتف بحياة نجيب وتندد بالثورة، وتهتف هتافات عدائية ضد جمال عبد الناصر وصلاح سالم، وصلت إلى درجة السباب، كما قذف بعض الأشخاص عربته بالأحذية .. وكان لهذا الحادث أثر سيئ على نفسية صلاح سالم الذى كان أشبه بمن يهذى وهو يقص ما رأى على أعضاء المجلس. وكان مجلس الثورة قد أرسل حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة إلى الإسكندرية للاجتماع بضباط المنطقة الشمالية .. وحينما اجتمع حسن إبراهيم بهم فى نادى الضباط، وحاول أن يجرح نجيب من ناحية تصرفاته الشخصية ثار الضباط فى وجهه ولم يسمحوا له أن ينال من محمد نجيب».

وهذه العبارة فى نظرى فى غاية الأهمية فقد حاولت مجموعة مجلس قيادة الثورة كثيراً جداً أن تنال من محمد نجيب فى سمعته وفى أخلاقه دون أن يمكنها شعبنا العظيم من هذا، وحاول صحفيون معدودون على اختلاف مشاربهم وأهوائهم ونفوذهم ومصالحهم أن ينالوا من أخلاق الرجل وسلوكه فلم يلتفت إليهم أحد أبداً، وقد تمكنت الثورة فى النهاية من إقصاء نجيب وتنحيته،ولكنها لم تنتزعه أبداً من قلوب الشعب حتى هذه اللحظة .

«كان هناك كثير من الضباط موالين لمحمد نجيب وبخاصة فى سلاح الفرسان .. وقد دافعوا عنه دفاعاً مستميتاً.. وعاد حسن إبراهيم إلى المجلس بخفى حنين، فكلف البكباشى صلاح الدين مصطفى من الضباط الأحرار للقيام بمهمة الاتصال بضباط الإسكندرية والتعرف على رأيهم فى مسألة نجيب . وبالطبع كان هناك إجماع على مساندتهم لنجيب، وقال له الضباط الأحرار فى الإسكندرية: "لقد خرجنا ليلة ٢٣ يوليو لمساندة الحرية والديمقراطية فكيف لا نساند غير الذى يقف بجانبه؟، وهكذا عادت جميع السلطات إلى اللواء محمد نجيب، وبدا فى الأفق أن السفينة سوف تسير دون اضطراب، إذ بدأ مجلس الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول إليه المجلس فى ظل النظام الجديد، فاستقر الرأى على إنشاء حزب يطلق عليه الحزب الجمهورى أو الحزب الاشتراكى الجمهورى .. وبدئ فعلا فى وضع برنامج للحزب، وكلف الدكتور راشد البراوى بوضع البرنامج بمعاونة البكباشى مهندس سمير حلمى والبكباشى مهندس محمد صدقى سليمان وبعض المدنيين ممن لهم خبرات فى المسائل السياسية ».

(١٨)

ثم يستطرد صلاح نصر فى سلاسة وثقة تغذيهما بالطبع معتقداته الراسخة ليؤكد ما ذهب إليه من أن تحالف نجيب وخالد محيى الدين كان لمصلحة خالد محيى الدين لا لمصلحة محمد نجيب كما قد يظن القارئ، ومن طرائف التاريخ أن ظل خالد محيى الدين موجوداً طيلة العصور وحتى الآن، على حين أن محمد نجيب الذى وجهت إليه سهام التحزب مع خالد محيى الدين قد أسدل الستار على دوره منذ مرحلة مبكرة بفضل جهود صلاح نصر وأمثاله!! ونحن نرى صلاح نصر طيلة مذكراته حريصاً على أن يؤكد اتفاق محمد نجيب وخالد محيى الدين برواية بعض الوقائع التى حدثت بالفعل :

«..... ويؤكد هذا الاتفاق ما قام به خالد محيى الدين من عرض استقالته فى جلسة مجلس الثورة التى عقدت مساء الثالث والعشرين من فبراير للنظر فى مسألة استقالة نجيب.. ولكن المجلس فوت عليه هذه الفرصة وطلب منه إرجاء استقالته حفاظاً على

وخدة المجلس أمام الشعب .. وقد وافق خالد محيى الدين مشترطاً أن يعفى من مهمة إقناع ضباط سلاح الفرسان بتنحية محمد نجيب . وفى الأيام التالية، اجتمعت هيئات التدريس فى الجامعات، إذ اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية يوم السابع والعشرين من مارس، كما اجتمعت هيئة التدريس فى كل من جامعتى فؤاد و ابراهيم ـ القاهرة وعين شمس على التوالى ـ فى الثامن والعشرين واتخذت قرارات مشابهة مضادة للثورة، فأصدرت جامعة الإسكندرية بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية، وحل مجلس قيادة الثورة فوراً، وتأليف وزارة مدنية تتولى المسئولية لحين اجتماع الجمعية التأسيسية . كما أصدرت جامعتا فؤاد وإبراهيم عدة قرارات تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين وبهذا يكون مد القوى المعادية للثورة قد تجاوز القوى السياسية إلى الجامعات».

وهكذا يصل رجل المخابرات صاحب هذه المذكرات ليؤكد معنى مصطنعاً غذته الثورة باستمرار فى حديثها عن الخصوم سواء أكانوا دائمين أم مؤقتين وحيث يتكرر فى أدبيات الثورة وصف أن هذه القوى معادية للثورة !!وكأن هذه القوى كانت من بلاد أخرى غير هذا الوطن الذى كان حرصها عليه لايقل عن حرص الثورة بل ربما تميز بالوعى بالتاريخ والسياسة ونظم الحكم، ولكن صاحب هذه المذكرات وضع نفسه وزملاءه فى موضع الصواب وجعل مخالفيه فى الرأى فى الموضع الآخر، ثم جعل نفسه وأصحابه بعد ذلك فى موضع الذين احتكروا الصواب، ثم هم يرون انتشار المعارضة لهم على أنها تجاوز ومد .. وما إلى ذلك من الكلمات التى قرأناها لتونا ... ونحن لانتعالى على وجهة نظر صلاح نصر ولكننا نقرأها بمثل ما ينبغى لنا ولها من تأمل داعين الله سبحانه وتعالى ألا يعرض وطننا على يد أية فئة أخرى فى مستقبل الأيام إلى مثل ما تعرضت له فى تلك الفترة الماضية على يد صلاح نصر ونظرائه، وها هو صلاح نصر يردف حديثه بالاعتراف (بكل وضوح وبكل صراحة وبكل ثقة) بمناورات مجموعة جمال عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة فيطلعنا على كثير من الحقائق بطريقة منهجية مرتبة وهو يقول:

«... ولكى يبدو أمام نجيب أن المجلس منقسم فى الرأى، تقدم عبد الناصر باقتراح تصفية الثورة، وتقدم عبد اللطيف بغدادى بالاقتراح الآخر أى استمرار الثورة، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لحمايتها. وكان من المتفق عليه قبل اجتماع مجلس الثورة أن يعرض

الاقتراحان بالصورة التى ذكرتها، وكان هناك خمسة أصوات مضمونة لجانب عبد الناصر هى أصوات كل من عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى .. ففى ذاك الوقت كانت علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر فى أوج قمتها، وكثيرا ما كان يتفق الاثنان قبل الاجتماعات على الأشياء على أساس أن يبدو عبدالحكيم عامر معترضا فى بعض الأحيان على آراء عبد الناصر ولكن فى النهاية عند أخذ الأصوات كان صوت عبد الحكيم عامر فى جانب عبد الناصر دائما .. أما كمال الدين حسين فقد كان فى ذاك الوقت قريبا جدا من عبد الناصر وكان عبد الناصر يضرب به المثل فى إخلاصه ووفائه له ويقول: إذا كان هناك واحد فقط مخلص فى هذا البلد، فهو كمال الدين حسين، ولذا كان صوت كمال الدين حسين مضمونا دائما بجانب جمال عبدالناصر .. أما أنور السادات فكان عبد الناصر يثق فى مساندته ويقول: أنا أدخل أى اجتماع وضامن صوت أنور معى .. والواقع أن عبد الناصر استطاع أن يجذب إلى جانبه حينئذ كلا من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وإن اختلفت طبيعتهما .. واستطاع عبدالناصر فى ظروف مختلفة أن يفتت أى تكتل أو تجمعات شللية داخل المجلس، كما جاء فى أماكن مختلفة .. وبالطبع كان موقف خالد محيى الدين لايختلف عما أبداه من قبل وهو التوفيق بين الاقتراحين المقدمين، وانضم إليه نجيب . ولكن عبدالناصر كان مصرا على أخذ الأصوات على الاقتراحين المقدمين .. فتم أخذ الأصوات على الاقتراحين، ففاز اقتراح عبد الناصر بثمانية أصوات ضد أربعة أصوات هم: عبداللطيف بغدادى، وحسن إبراهيم والأخوان جمال وصلاح سالم .. ومعنى ذلك انضمام محمد نجيب وخالد محيى الدين إلى جانب عبد الناصر حتى يبدوا أمام الشعب أنهما من أنصار الديموقراطية».

هكذا يبدو هذا التحليل التفصيلى الذى قدمه صلاح نصر جميلا جداً وموحياً جداً أيضا، فهو يسهب حتى يعرض حقائق الأصوات الثمانية التى حازها عبد الناصر فى التصويت، وقد كان صوتا السادات وعبد الحكيم عامر كما يعرف الناس جميعا مضمونين لعبد الناصر، وكذلك فإنه استطاع أن يضمن صوتى حسين الشافعى وزكريا محيى الدين، أما صوتا محمد نجيب وخالد محيى الدين فقد جاءا من باب المناورة ولو لم يأتيا إلى صف عبد الناصر لكان اقتراحه قد فاز أيضا فقد كانت المناورة معدة من قبل بحيث يفوز اقتراحه

بخمسة أصوات مضمونة بالإضافة إلى صوته فيكون المجموع ستة بينما الباقون أربعة يمكن لهم أن يترجحوا إذا ما انضم إليهم محمد نجيب وخالد محيى الدين، ولكن نجيب وخالد على ما يرويه صلاح نصر انضما إلى اقتراح عبد الناصر، ويفسر صلاح نصر هذا الموقف بأنهما فعلا ذلك لكى يبدوا أمام الشعب أنهما من أنصار الديمقراطية، ويتناسى صلاح نصر أنهما كانا فعلا فى صف الديمقراطية بينما كانت مجموعة عبد الناصر هى التى تناور !! ولكن صلاح نصر برواية المؤامرة يندمج حتى يجعل أصحاب الرأى الأصلى مناورين !! وهو يفعل هذا دون أن يبدو أنه يكذب أو أنه يشعر بذلك ولكنه يقدمه بطريقة المنتمى إلى زعيم مجموعة المتآمرين وهو يقدم بياناته لزعيمه !!

ثم يستطرد إلى القرارات التى أصدرها مجلس قيادة الثورة:

«وبعد أخذ الأصوات أصدر مجلس الثورة القرارات التالية التى عرفت بقرارات ٢٥ مارس :

١- السماح بقيام الأحزاب .

٢- لا يؤلف مجلس قيادة الثورة حزبا .

٣- لاحرمان من الحقوق السياسية كى لاتؤثر على حرية الانتخابات.

٤- حل مجلس قيادة الثورة يوم الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٤، وتسلم البلاد إلى ممثلى الأمة.

٥ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة، وتكون الانتخابات حرة .

٦- تقوم الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

(١٩)

ويحرص صاحب هذه المذكرات فى ذكاء على أن يروى بالتفصيل ما يعزز وجهة نظره فى قدرة عبد الناصر على المبادرة والسبق فى أخذ زمام الأمور وبخاصة فى تلك «المؤامرات» الداخلية فيقول:

«كان عبد الناصر أسبق من نجيب فى تحركه، ففى الخامس والعشرين من مارس أوفد عبد الناصر، محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى على رأس وفد للتفاوض مع أقطاب الإخوان المعتقلين فى السجن الحربى على أساس التعاون مع الثورة وإنهاء الخلافات بينهما.

وتم الاتفاق بعد مفاوضات كانت تبلغ لعبد الناصر أولا بأول على الآتى:

أولا: الإفراج فورا عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين سواء كانوا مدنيين أم عسكريين.

ثانيا: عودة الجماعة إلى ممارسة نشاطها بحرية كاملة وإعادة أموالها المصادرة ومبانى فروعها ومركزها العام.

ثالثا: أن يصدر مجلس الثورة بيانا ملطفا يبين فيه الأسباب التى دعت المجلس إلى حلها، ويعد ذلك إرضاء للإخوان» .

«وزيادة فى إرضاء الإخوان، قام عبد الناصر بزيارة حسن الهضيبى المرشد فى منزله بعد الإفراج عنه فورا، وقام الهضيبى بالتصريح بأن جماعة الإخوان ستكون عونا للحكومة على طرد الانجليز من قناة السويس ورد اعتداءاتهم » .

وهنا مباشرة يستطرد صلاح نصر ليبدى شماتته فى الرئيس محمد نجيب وفى الإخوان وهو فى الحقيقة لايتأخر عن إبداء هذه الشماتة كلما سنحت له الفرصة، ومع أن رواية صلاح نصر تعترف لتوها بمناورات عبد الناصر إلا أن الشماتة عند صلاح نصر تتوجه إلى الطرفين الآخرين : نجيب والإخوان ولنقرأ نصوصه وهو يستطرد ويقول:

«... وكان نجيب من ناحية أخرى يظن أن الإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبه فى أحداث فبراير، ويرجع لهم الفضل الأكبر فى عودته، لن يديروا له ظهورهم، ولا يمكن أن ينسوا حل عبد الناصر لجماعتهم والتنكيل بهم بوضعهم فى السجون، ولذا كان نجيب على يقين من أن الإخوان سوف يساندونه فى أى صراع مقبل. وحاول نجيب الاتصال بالمرشد العام للإخوان بعد الإفراج عنه، ولكن الأحداث كانت قد سبقت الزمن وفلتت الفرصة، إذ كان قد تم اتصال عبد الناصر بالإخوان، وسويت الخلافات معهم ولو إلى حين. وتهرب المرشد من نجيب، وقيل لنجيب إن المرشد يستحم، وانتظر نجيب بأمل أن يطلبه المرشد بعد خروجه من الحمام، ولكن المرشد لم يجر الاتصال. وأعاد نجيب الكرة فى الاتصال فأخفق

ولكنه لم ييأس، إذ قام بإرسال اليوزباشي رياض سامي سكرتيره الصحفي إلى المرشد كي يستفسر منه عن موقف الإخوان المسلمين فيما يدور من صراع داخل مجلس الثورة، ولكن الهضيبي تهرب بشيء من اللباقة من الإجابة على هذا التساؤل، فقد أبلغ الرسول بأن الإخوان لم يصلوا بعد إلى أي قرار. وفي غالب ظني أن موقف الإخوان يرجع إلى عدة عوامل أهمها: أولا : شعورهم بأن كفة عبد الناصر داخل الجيش أصبحت أرجح من كفة نجيب بعد إحباط حركة الفرسان، ثانيا: كراهيتهم لعودة الأحزاب السياسية القديمة واحتمال تقاربهم مع عبد الناصر، وأخيراً: أنهم كانوا في وضع يتطلب منهم الترقب والانتظار وبخاصة بعد حل جماعتهم واعتقال كثير منهم » .

كذلك يلقى صلاح نصر في مذكراته أضواء مهمة على الخطوات المتتابعة التى اتبعت للتخلص من الرئيس محمد نجيب، ورغم شعورنا كقراء بقسوة هذه الإجراءات، وبعُد بعض هذه التصرفات (أو كلها) عن اللياقة إلا أن صاحب هذه المذكرات يقدمهاضمن نصوص كتابه في بساطة وفخر بل إنه يعرضها بشيء من الجسارة والنشوة، وكأنه هو وأقرانه حين كانوا يدبرونها وينفذونها كانوا يفعلون شيئا بطوليا:

«أعود للحديث عن محمد نجيب .. لقد كان أبلغ بقرار مجلس الثورة الخاص بتنحى المجلس وإسناد المسئولية له ولخالد محيى الدين، ولكن بعد عودة خالد محيى الدين من منزل نجيب، ورجوع مجلس الثورة عن قراره، كان لابد من تغيير حرس محمد نجيب الموالى له .. فكلف المجلس عبد المحسن أبو النور من الضباط الأحرار وقائد الحرس الجمهورى بسحب قوات الحرس الجمهورى، واستبدالها بقوات من الكتيبة الثالثة عشرة مشاة وكان لابد أن تتم هذه العملية دون أدنى اشتباك كما كلفنى عبد الناصر بأن أصطحب عبد المحسن فى مهمته. وقد تم نقل غيار الحرس الجمهورى وكان يقدر بسرية مشاة فى لوارى وقفت على مسافة تقرب من الكيلومتر من منزل نجيب فى الزيتون .. وتوجه عبدالمحسن أبو النور بصفته قائد الحرس الجمهورى وأمر جنوده بوضع أسلحتهم فى السلاحليك لأنه سيتم غيارهم بسرية أخرى .. وجمع عبد المحسن الجنود فى طابور وقام بنقلهم فى اللوارى المعدة وتحرك بهم بدون سلاح، بينما تقدمت قوة الكتيبة الثالثة عشرة لتقوم بمهمة الحراسة .. وتمت عملية قطع الاتصالات التليفونية عن محمد نجيب، وبذلك تم تحديد إقامته فى منزله » .

«وبعد أن سيطر المجلس على الموقف، جال فى خاطر أعضاء المجلس فكرة احتمال قيام بعض الضباط بخطف محمد نجيب من منزله أو الاعتداء عليه واستغلال ذلك الموقف لصالحهم .. وسمع بذلك اليوزباشى كمال رفعت فاتجه بصحبة اليوزباشى حسن تهامى واليوزباشى داود عويس إلى منزل محمد نجيب، ولكن محمد نجيب عارض النقل فى بادئ الأمر، ولم يكن يعلم بتغير الموقف .. وحاول أن يقنعهم بأن المجلس أرسل له خالد محيى الدين برسالة يطلب دعوته للعودة كرئيس للجمهورية، وعبثاً بذل محمد نجيب جهداً كبيراً لإقصائهم عن نقله من المنزل، فدفعوه إلى عربة أسرعت بهم إلى ميس ضباط المدفعية بألماظة للتحفظ عليه » .

على هذا النحو كان هؤلاء الضباط الشبان من قادة الثورة البيضاء المظفرة يعاملون هذا الرجل الجليل العظيم : يدفعونه إلى السيارة دفعا، يقطعون عنه الاتصالات .. الخ.

(٢٠)

وفى رأيى المتواضع وأظنه يكون رأى القارئ أيضاً بعد كل هذا الذى أوردناه أن مذكرات صلاح نصر هي أقوى مصدر يمكن الاعتماد عليه فى قراءة التفاصيل الدقيقة لما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ من وجهة نظر واحد من رجال الثورة أنفسهم ، وفى هذه الرواية على سبيل المثال تحديد بالغ الأهمية لدور محمد كامل العقيلى (رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات ووزير الدولة فى عهد الرئيس السادات) وهو الدور الذى كان بعيداً عن التناول فى كثير من المذكرات حتى بعد أن وصل الرجل إلى مقعد الوزارة فى عهد السادات وقبل نشر هذه المذكرات ، كما أنها (أى المذكرات) تنفرد برواية خطيرة عن عزم وجيه أباظة على إشعال الحريق فى مجلس الدولة ، أما الأهم من هذين فهو التحديد الدقيق لدور كل من أحمد طعيمة ، وحسين عرفة فى هذه الأحداث على نحو تفصيلى ، وسنلاحظ أن صلاح نصر يذكر بكل صراحة وبدون أن يهتنز له جفن أو رمش أن جمال عبد الناصر كان سلبيا تماماً فى موقفه من نوايا أحمد طعيمة المعادية للديمقراطية وأنه كان يعلم بالتدبير الذى أعده لإضراب عمال النقل الذى شل حركة النقل بالعاصمة ولكنه لم

يمنعه ، وذلك حتى يستفيد من النجاح ولا يتحمل المسئولية ، ولنقرأ هذه التفاصيل التى يرويها صلاح نصر فيقول :

« ..... ولذا حينما أبلغ طعيمة عبدالناصر بما ذكره له صاوى أحمد صاوى ، بدا على عبد الناصر عدم الاهتمام ، ولم يشر بأى رأى ، فعرض عليه طعيمة فكرة استدعاء رؤساء نقابات العمال للقيام بعمل مضاد ، ولم يمنعه عبد الناصر ولم يؤيده فى اقتراحه بل قال له إنه ليس مسئولا عن حمايته وأن لا شأن له بما يفعله. ومعنى ذلك أن عبد الناصر كان يعلم بتدابير هيئة التحرير ، ويبارك ما يقوم به طعيمة وإلا لمنعه ، ففى ظروف كثيرة أدق من تلك الظروف حاول عبد الناصر أن يمنع إجراءات كاد يقوم بها ضباط الثورة من الصف الثانى.. ففى أحداث ٢٨ ، ٢٩ من فبراير، حينما كان سلاح الفرسان على أهبة التحرك للقضاء على مجلس الثورة ، أحس عبد الناصر بتحرك وحدات للقضاء على فتنة المدرعات ، ومع ذلك حاول أن يمنعها على نحو ما شرحت من قبل ، مع أنه كان فى موقف أسوأ من موقف ٢٥ مارس. أريد أن أقول إن عبد الناصر علم بتدبير هيئة التحرير ولم يمنعها أو يؤيدها ، إنما ترك الأحداث تسير ، وفى قرارة نفسه أنها لو نجحت ستكون مفيدة لمخطط الثورة .. وفى الوقت ذاته لم يشأ أن يتحمل مسئولية الموافقة على عمل قد يلحق الأذى بمن يقومون به فى حالة إخفاقه » .

ثم يستطرد صلاح نصر إلى ذكر بعض التفاصيل المهمة عن الأدوار الخفية والمعلنة التى قام بهما عدد من الضباط المقربين من عبدالناصر ومدى نجاح هذه الأدوار فى تحقيق ما كانت مجموعة عبدالناصر تهدف إليه فيقول :

« قام أحمد طعيمة باستدعاء رؤساء النقابات العمالية يوم الجمعة السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ إلى هيئة التحرير ، وأبلغهم بقرارات حل مجلس الثورة وعودة الأحزاب وتصفية الثورة ، وأوحى إليهم بالأضرار التى ستلحق بالعمال لو عادت الأحزاب القديمة ، كما قام بالتشهير بمحمد نجيب وبمسلكه الشخصى وأثيرت حول الرجل اتهامات رخيصة بذيئة ، ووزعت أموال من هيئة التحرير على العمال قدرت بعد الأزمة بما يقرب من ثمانية آلاف من الجنيهات. واقترح كامل العقيلى رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات عمل إضراب يؤيد استمرار الثورة .. ومع موقف عبد الناصر السلبى فقد تمت فى هيئة التحرير مناقشة تنفيذ فكرة الاضراب .. وكان أول شئ فكر فيه الحاضرون : من سيتزعم الحركة؟ وما المكان الذى سيقوم فيه الاضراب ؟ ووقع الاختيار على " صاوى أحمد

صاوى " رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك كى يتزعم الاضراب ، وتم اختيار مبنى الاتحاد للاعتصام به ، على أساس أن الاتحاد يسيطر على شبكة المواصلات فى العاصمة ، وأن اعتصام الاتحاد سوف يشل الحركة تماما. وبعد اتخاذ قرار الاعتصام ، توجه كل من رئيس نقابة عمال السيارات ، ورئيس عمال الترام ، ورئيس اتحاد المحال التجارية إلى جراج بولاق للنقل المشترك ، حيث قابلوا صاوى أحمد صاوى ، وأبلغوه بقرار القيادات العمالية لتزعم الاضراب ، واختيارهم دار الاتحاد مقرا للاعتصام. ووافق صاوى أحمد صاوى ، وبدأ الاعتصام فعلا فى الساعة السابعة مساء وتم استدعاء مجالس إدارات النقابات الأخرى لتشارك فى الإضراب » .

(٢١)

وسوف نجد صلاح نصر حريصاً ما استطاع على أن يبرر الاعتداء الذى دبرته قوات تابعة للثورة على السنهورى وعلى مجلس الدولة، كذلك نجده حريصا على أن يبرز هذا الاعتداء الآثم بعد كل هذا الذى ذكره هو نفسه على أنه حدث بطريقة تلقائية وأن حسين عرفة قائد المباحث الجنائية هو صاحب فكرته دون أن يتلقى بذلك أمراً من أى سلطة أعلى.. وكل ما هنالك أن مجدى حسنين هو الآخر ساعد بجماعات من مديرية التحرير(!!) على حين فشل وجيه أباظة فى الحصول على البنزين اللازم لإحداث الحريق فى مجلس الدولة (!!) ولنقرأ هذه التفصيلات المذهلة :

« .... وقد أدت هذه الصورة إلى حث بعض الضباط الأحرار أو الذين فى مواقع السلطة للتصرف تلقائيا .. وقام اليوزباشى حسين عرفة قائد المباحث الجنائية بتدبير جزء من المظاهرات ، فارتدى بعض جنوده الملابس المدنية واتجهوا نحو مجلس الدولة يهتفون بسقوط الخونة. بينما قامت بعض جماعات من مديرية التحرير وفقا لتوجيه من مجدى حسنين بالتوجه إلى مجلس الدولة للغرض نفسه .. وتعاون الفريقان فى الأحداث التى تلت ذلك ، بينما توجه وجيه أباظة إلى مطار ألماظة وطلب من قائد المطار براميل من البنزين لإشعال الحريق فى مجلس الدولة ، ولكن قائد المطار رفض أن يلبى طلبه. توجه اليوزباشى حسين عرفة بملابسه المدنية ـ وهو ليس من الضباط الأحرار وكان من ضمن

الحرس الخاص لـلملك فاروق [هكـذا يعقب صلاح نصـر فى وصف حسين عـرفة وكأن مثل هذا الوصف ينفـى عن الضباط الأحرار وعن مجلس قيادة الثورة المسئولية عما حدث فى ذلك الـيوم لأن قائد عمـلياتهم لـم يكن من الـضباط الأحرار فى الأصـل، وإن كان قد وصل إلى منصب قائد المباحث الجنائية العسكرية !!!أو كأنه على طريـقة بعض المصريين علـى المقاهى لا يـزال رجل الملـك فاروق] إلى مبـنى مجلـس الدولة بـالجيزة قبـل وصول المظاهرات ، وقـابل سكرتير الـسنهورى ، وعرفه بـنفسه ، ثم أخبـره أنه يريد مقابـلة رئيس مجلس الدولة ، لـيبلغه أن هناك مظاهرات عمـالية معادية للمجلـس وعلى وشك الوصول إلى المبـنى ، نتيجـة لما نشرتـه صحيفة " الأخـبار " عن انعقـاد المجلس لاتخـاذ قرارات ضد الثورة .

قبل أن نترك هذه الرواية لابد أن نتأمل هذا الاسـتطراد الطريف لصلاح نصرحين يصف حسين عرفة بأنه لـيس من الضباط الأحرار وكأن لهذا الوصـف الاستبعادى مردودات ذاتية فى فهم الأحداث أو تقييمها.

(٢٢)

قبل هذه الأحداث المضطربة سواء فى قضية السودان (١٩٥٦) وفى القضية الديمقراطية وأحداث مارس ١٩٥٤ فإن صـاحب هذه المذكرات يورد لنا كـثيراً من التفصيلات المهمة عن نـشاطـه فى تـنظيـم الضبـاط الأحرار، ويـندر أن نجد فـى المذكـرات المتاحـة مثـل هذه التفاصيل الدقيقة عن ضم أعضاء جدد علـى سبيل المثال، وعن الاعتراف بالفشل فى ضم آخرين لأسباب كثيرة وهو ما يجعلنا نُعول عـلى المذكرات ونصفها بالواقعية والصدق فى مثل هذه الزوايا ولنقرأ بعض ما يرويه صلاح نصر :

« ...... وعند التخرج عـينت أركان حرب التدريب والعمـليات للكتيبة الثـالثة عشرة مشاة التى كانت تعسكـر فى منطقة أبو عجيلة بسيناء .. وكان عبد الحـكيم عامر يعمل فى ذاك الوقت فى رئاسة المشـاة، فعمل على تعيينى فى هـذه الكتيبة لمصلحة التنـظيم، فقد كان هو أيضا على وشك النقل إلى الفرقة الرابعة المشاة فى رفح .. كذلك ضم صلاح سالم إلى هذه الفرقة .. وسافرت إلـى وحدتى الجديدة بعد أسبوع من التخـرج فى كلية أركان حرب .. وقبل سفـرى إلى سيناء، تم الاتفـاق على أن يكون منزل الـبكباشى يوسـف صديق فى

العريش مركز اجتماع خليتنا .. ولكن الله يسر أمرنا، إذ نقلت الكتيبة إلى العريش بعد شهر، وأصبح الاتصال عملية ميسرة فتحركات الضباط من العريش إلى رفح وبالعكس كانت عملية عادية لا تدعو للريبة ».

«وتجمعت خلية التنظيم فى بيت البكباشي يوسف صديق بالعريش، وقد ضمت كلا من الصاغين عبد الحكيم عامر وصلاح سالم، والبكباشى طيار جمال سالم، والبكباشي عبد المنعم عبد الرءوف، والبكباشى طيار بهجت مصطفى،وأنا وكنت برتبة الصاغ حينئذ».

«أجهدت نفسى كى أجند للتنظيم ضباطا من الكتيبة فلم أوفق لاعتبارات عديدة منها : أن أغلب ضباطها لم يكن لهم اهتمام بالنواحي السياسية وبما كان يدور فى البلاد، كما أن بعضا منهم كان لايتورع أن يبلغ عن أى نشاط يلاحظه ».

«ولكن لم يمر وقت طويل حتى وجدت ضالتى المنشودة، إذ ضمت إلى الكتيبة دفعة جديدة من الضباط حديثى التخرج من الكلية الحربية .. انضم منهم خمسة ضباط برتبة الملازم ثان هم: نهاد منير، فؤاد عبد الحى، مصطفى أبو القاسم، محمد على كامل، محمد السيد عفيفى .. ونجحت فى تجنيدهم جميعا لتنظيم الضباط الأحرار».

(٢٣)

وتتضمن هذه المذكرات فقرات مهمة يصور بها صلاح نصر بصدق واتزان وموضوعية و بداية معرفته بعبد الناصر وانضمامه لتنظيم الضباط الأحرار، ويظهر لنا من قراءتها كيف أنه انضم إلى هذا التنظيم عن طريق عبد الحكيم عامر، وأنه حتى قامت الثورة لم يكن يعرف أن بعض أصدقائه (كعباس رضوان وكمال الحناوى) من الضباط الأحرار، وترينا رواية صلاح نصر كذلك كيف كان عبد الناصر منذ بواكير حياته العسكرية قادراً على الكتمان والعمل السرى والإنجاز السريع، وهو يقول :

« ..... وقبل أن أؤدى الامتحان الأول لكلية أركان حرب كان سلاح المشاة يعقد لضباطه فرقة تأهيل، وكان جمال عبد الناصر يدرس لنا مادة الشئون الادارية. لم تكن قد توطدت علاقتى بعبد الناصر بعد. وكنت أعرفه كزميل فى القوات المسلحة، نقطن بالقرب من بعض عدة سنين، إذ كان يقطن فى شارع الجلالى المجاور لشارع مصر والسودان عند تقاطعه مع شارع رمسيس، وكنت أقطن فى أول شارع مصر والسودان عند تقاطعه مع

شارع رمسيس .. وكنت قد قمت عام ١٩٤٩ بتأليف أول كتاب لى بالاشتراك مع الزميل كمال الحناوى عن مادة الشرق الأوسط التى كان يمتحن فيها الطلبة المتقدمون للامتحان النهائى لكلية أركان حرب، ونشرنا الكتاب بعنوان " الشرق الأوسط فى مهب الرياح » .

« وقد أقرت إدارة التدريب فى الجيش كى يكون هذا الكتاب مرجعا من مراجع مادة الشرق الأوسط التى تدرس لطلبة كلية أركان حرب. وفى أحد الأيام، وبعد أن انتهى جمال عبد الناصر من إلقاء محاضرة فى مادة الشئون الإدارية للطلبة المتقدمين لامتحان كلية أركان حرب، وجدته يسأل عنى، ثم انفرد بى وقال: ممكن نشرب قهوة عندك فى البيت؟ قلت له بكل سرور متى تحب؟ قال " الآن إذا لم يكن لديك مانع ". واستقل معى عربتى الفيات، وتوجهنا إلى حدائق القبة حيث كنت قد انتقلت إلى منزل جديد فى شارع الدويدار، أحد الشوارع المتفرعة من شارع مصر والسودان عند اقترابه من سراى القبة» .

« كان عبد الحكيم عامر قد حدثنى كثيرا عن جمال عبد الناصر، وكان يبدو من حديثه أنه يكن له حبا كبيرا وتقديرا عظيما، ولما طلبت منه بعد ضمى إلى التنظيم أن أقابله أجاب عبد الحكيم بأنه سيرتب ذلك، ولكنه أوصانى أن أسلك سبيل الكتمان فى أى حديث يدور حول التنظيم. وكانت تعليمات التنظيم تنص على ألا يتحدث أى عضو مع أى أحد من الضباط حتى لو كان صديقا له .. ولذلك حينما قامت الثورة ظهر أن لى أصدقاء قريبين كانوا منضمين للتنظيم مثل عباس رضوان وكمال الحناوى .. وكانت مفاجأة لنا جميعا أن نرى أنفسنا فى تنظيم الأحرار، وقد أخفى كل منا السر عن أقرب أصدقائه .. وكان هذا الكتمان عاملا حيويا لعدم تسرب أية أخبار عن التنظيم» .

(٢٤)

وتبقى مذكرات صلاح نصر بمثابة أحد المصادر القليلة والمهمة للحديث عن تاريخ هيئة التحرير ونشأتها ونهايتها بدقة وتفصيل، وفى وسط هذا الحديث يبرز ما يقرره صاحب هذه المذكرات عن موقف حسن إبراهيم المبكر من تجنب النزاع (بل تجنب العمل نفسه) مع جمال عبد الناصر بسبب حصاد التجربة التى خرج بها من ديناميات العمل فى هيئة التحرير، ومن المفيد أن نتأمل رأى صلاح نصر فى هذه الهيئة مع أنه لم يبد هذا الرأى إلا مؤخراً وبعد انفضاض الهيئة بسنوات طوال، وهو يرويه لنا فى إطار حواره مع جمال عبدالناصر:

« ..... ولنلق نظرة بسيطة على تشكيل هيئة التحرير وتنظيمها الداخلى لنجد أن نجيب قد أبعد عنها. فبموجب لائحتها الداخلية قسم أعضاء الهيئة إلى ثلاث مراتب: منضمين وعاملين ومنتسبين. وأنشئت منظمة تحتوى الشباب أطلق عليها منظمة الشباب، يمكن أن ينضم إليها الفتيان الذين لم تتعد أعمارهم ثمانية عشر عاما. وتم انتخاب جمال عبدالناصر سكرتيرا عاما لهيئة التحرير، وعين حسن إبراهيم مراقبا عاما وحسين الشافعى مراقبا للمناطق، وإبراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما مساعدا، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب. والواقع أن هيئة التحرير أنشئت لتغطية مرحلة معينة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو. فلو ألقينا نظرة عاجلة على برنامج الهيئة وأهدافها للاحظنا من أول وهلة مدى القصور السياسى الذى اتسمت به فلم يصل هذا البرنامج حتى إلى أكثر برامج الأحزاب السياسية تواضعا، ولايرجع ذلك إلى قصور فى إدراك عبد الناصر إنما كان يرجع إلى رغبته فى التدرج فى العمل السياسى ومن المعروف عن عبد الناصر أنه كان مقتنعا بسياسة " استنفاد الغرض ". أذكر حينما ألغيت هيئة التحرير، وحل محلها الاتحاد القومى كنت أستقل العربة بجانب عبد الناصر ومعنا عباس رضوان وكان فى طريقه إلى القناطر لقضاء بعض أيام فى استراحته بها. وفى الطريق كنا نناقش هيئة التحرير، وحينما عرضت عليه بعض نواحى القصور بها علق على ذلك بقوله: " لقد أدت هيئة التحرير أغراضها . لقد استنفدت الغرض من إنشائها واستنفد كثير من العاملين بها الغرض من دورهم، وأعتقد أن هيئة التحرير قد أدت مهمتها التاريخية » .

ولعلنا نعود الآن إلى بعض التفصيلات الواعية والدقيقة التى رواها صلاح نصر أيضاً عن ميلاد هيئة التحرير :

« وكانت محافظة الدقهلية صاحبة السبق فى إنشاء أول فرع من فروع هيئة التحرير فى عاصمتها المنصورة. لقد افتتح هذا الفرع فى أول يناير عام ١٩٥٣ وتلى ذلك إنشاء فروع عديدة فى مديرية الدقهلية وباقى المديريات وفى اليوم السابق لقرار حل الأحزاب السياسية أى فى يوم الخامس عشر من يناير ١٩٥٣، أعلنت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها وبرنامجها فى السياسة الداخلية » .

«وأعلن عبد الناصر فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٥٣ ميلاد هيئة التحرير فى حفل أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام الثورة. كان الغرض من إنشاء هيئة التحرير واضحا فى البرنامج الذى أعلنته .. التحرر من جميع أنواع الاستعمار وإجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل. وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى ودعم الصلات مع

الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين وتقرير ميثاق جامعة الدول العربية .. أما فى المجال الداخلى فقد تضمن البرنامج توجيه النظام الاقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها. وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة. ومن الواضح أن هذا البرنامج المتواضع كان يعبر عن منهاج الثورة فى ذاك الوقت والذى لم يتجاوز تحقيق المبادئ الستة الشهيرة إلا بقليل وكان لابد من الدعوة إلى هذا التنظيم السياسى فبدأت زيارات عبد الناصر إلى الأقاليم للاتصال بالجماهير».

(٢٥)

لعلنا بعد استعراض هذه القضايا المهمة والوقائع التاريخية نكون فى حاجة إلى نهج آخر يستوحى ويستجلى آراء صلاح نصر فى زملائه من قادة الثورة ومن العجيب أن صاحب هذه المذكرات لايفتقد الشجاعة وهو يدلى بآراء صريحة فى هؤلاء جميعاً: عبدالناصر وعبد الحكيم ويوسف صديق وحسين الشافعى ورشاد مهنا وعبد المنعم أمين وفى المدنيين من أمثال فتحى رضوان وسليمان حافظ .. وفى كثير من فقرات مذكراته التى بين أيدينا فإن صلاح نصر يتعمد أن ينتهز الفرصة لوصف سلوك جمال عبد الناصر بصفات غير مقدسة، ونحن نرى فى عرضنا لمذكراته فى هذا الباب بالتفصيل كيف فسر موقفه من هيئة التحرير ومن صلاح سالم بأنه كان ينبع من مبدأ استنفاد الغرض، ولكننا فى الفقرة التالية سنقرأ تفسيراً مهما حول دور عبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤، وسنرى صلاح نصر بكل وضوح يبرئ عبد الناصر من اللجوء إلى إحدى الحيل لا لأنه لايلجأ إلى الحيل ولكن لأنها من الحيل التى لايمكن أن تصدر عن عبدالناصر ـ «الذى شارك كثيرا فى العمل السرى» ـ وهو يخلص من هذا إلى أن عبدالناصر كانت تدور فى ذهنه فكرة أخرى أكثر خبثاً من مثل هذه الفكرة البسيطة... لنقرأ ما يرويه صلاح نصر:

« .... على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها هنا، وهى ما أثير حول عبد الناصر بأنه لجأ إلى حيلة عودة مجلس الثورة إلى الثكنات كى يبين للأسلحة المختلفة أن سلاح الفرسان قد

قام بانقلاب شيوعى، ومن ثم تقوم الأسلحة بالانقضاض على الفرسان وإعادة مجلس الثورة.. فأولاً تعد هذه حيلة ساذجة لا يمكن أن تصدر من عبد الناصر الذى عمل كثيراً فى العمل السرى، فبمجرد تنحى مجلس الثورة كان أول إجراء سيقوم به نجيب وخالد محيى الدين هو اعتقال أعضاء مجلس الثورة وجميع الضباط المؤيدين لموقفه .. وثانياً فإن الإجراءات الخاصة بالتحركات التى أحبطت تحرك الفرسان كانت وليدة الظروف، كما أن الذين دبروها وقاموا بها ليسوا من مجلس الثورة، وإنما من الضباط الأحرار، ولم يعرضوا ما قاموا به على المجلس بل اتخذت كل الإجراءات على مسئولياتهم الخاصة [طبعا فإن صلاح نصر يقصد نفسه ودوره الذى نقلنا روايته عنه بالتفصيل فى موضع سابق] ولكن ربما كان عبد الناصر تدور فى ذهنه فكرة أنه بمجرد اعلان تنحى المجلس بأن القوات المسلحة سوف تهب لمناصرة المجلس .. هذا ما حدث فعلاً، وإن كان الذى قام بإحباط حركة الفرسان هم الضباط الأحرار أنفسهم » .

(٢٦)

ولايجد صلاح نصر حرجاً فى أن يصور عبد الناصر بموضوعية واتزان من دون تقديس أو شوفونية ومن دون عداء أو انتقام ومن هذا أنه يصوره قادرًا دائمًا على استغلال الظروف بطريقة ميكافيلية فى كثير من المواضع ، فهو على سبيل المثال يروى كيف استطاع عبد الناصر بدهاء أن يتخلص من تكليف مجلس قيادة الثورة له بتولى شئون السودان وأن يحيل هذه المسئولية على زكريا محيى الدين بحكم مسئوليته عن المخابرات ، كذلك يأتى مثل آخر عرضا فى رواية لصلاح نصر عن خلاف صلاح سالم مع أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ويوحى لنا صلاح نصر من خلال هذا المثل أن عبد الناصر كان" ميكافيليا " فى مقابلة" نبل " عبدالحكيم عامر، ويصل صلاح نصر فى توكيد فكرته إلى أن يصف أعضاء قيادة الثورة بأنه «سها عليهم» أن يفهموا سياسة عبد الناصر التى تأخذ بالتدريج بأكل الثور الأحمر ثم الثور الأبيض .. هكذا يجاهر صلاح نصر صراحة فى مذكراته التى نشرت فى الصحافة وفى كتاب ومع هذا فإن أحداً لاينتبه إلى مجمل آرائه فى الرئيس عبد الناصر مكتفين بالسعادة بهجومه فى فقرات أقل على أنور السادات وعهد أنور السادات ، وغنى

عن الذكر أن صلاح نصر يحب عامر بأكثر مما يحب عبد الناصر ويحب عبد الناصر بأكثر مما يحب السادات ، ولكنه بالطبع كان يحب نفسه بأكثر من حبه لعبدالحكيم عامر ولعبدالناصر وللسادات مجتمعين ، ولكن لابد لنا أن نقرأ روايته حيث يقول :

«وكان عبد الناصر قد أوفد عبد الحكيم عامر إلى صلاح سالم لتهدئته ، وصحبه فى هذه الزيارة القائمقام أحمد أنور من الضباط الأحرار ، والذى كان له دلال خاص لدى عبدالناصر. وأبلغ عبد الحكيم عامر صلاح سالم بأن المجلس لم يتخذ أية قرارات ضده لا من ناحية الاستقالة ولا من ناحية تنحيته عن مسألة السودان أو حتى منحه إجازة اجبارية. ونجح عبد الحكيم فى تهدئة صلاح سالم الذى كان ثائرا وأخذ يسخر من أعضاء مجلس الثورة ، ويطلق على كل منهم اسما ساخرا .. وقد استطاع عبد الناصر ان يستغل هذه الحادثة فى إثارة حفيظة زملائه من أعضاء مجلس الثورة . حاول عبد الحكيم عامر أن يلطف من الجو الكئيب الذى غشى المجلس ، فأخذ يشرح وجهة نظر صلاح سالم فى يسر، ولم ينقل ما قاله صلاح سالم عن زملائه ولكن عبد الناصر لم يشأ أن يترك العاصفة تمر بسلام ففى اجتماع الثامن والعشرين من أغسطس الذى جلس فيه عبد الحكيم عامر يلطف من نفوس الأعضاء الثائرين الغاضبين على صلاح سالم ، تدخل عبد الناصر فى الحديث وقال " لازم الإخوان يعرفوا ما قاله صلاح سالم عنهم " وذكر عبد الناصر لهم أن أحمد أنور نقل له صورة كاملة عما حدث ، وأخذ عبد الناصر يتحدث عما قاله صلاح سالم عنهم، وثار أغلب أعضاء المجلس وأعلنوا أنه لا يمكنهم التعاون مع صلاح سالم بعد اليوم. وهكذا نجح عبد الناصر فى ذبح الثور الأحمر لكن أعضاء مجلس الثورة سها عليهم الانتباه إلى الحكمة التى تقول: لقد أكل الثور الأبيض حينما أكل الثور الأحمر .. لقد كان عليهم الدور للتصفية ، ولسوف يتم أكلهم واحدا بعد الآخر » .

«وتيقن صلاح سالم أنه تقرر ذبحه قربانا على مذبح المسألة السودانية ، فقرر بينه وبين نفسه أن يهدم المعبد على من فيه .. كان يدور فى عقله أن يجمع الصحفيين الأجانب ، ويعلن استقالته من المجلس وتنحيته عن مسألة السودان ويشرح للصحفيين أسباب استقالته، مشيرا إلى مؤامرة الاستعمار الغربى لفصل السودان عن مصر. ولكن عبد الحكيم عامر استطاع أن يهدئ من روعه ، ويبين له المخاطر التى سوف تتعرض لها مصر والثورة نتيجة هذا الإجراء . وطلب صلاح سالم من عبد الحكيم عامر أن تعلن استقالته من عضوية مجلس الثورة، ومن جميع مسئولياته الوزارية ، على أن يعلن هذا على الملأ ، لأنه لا داعى

لإخفاء أمر سيعلمه الناس، وليس من المصلحة التستر على أمر سوف يؤدى إلى نشر شائعات لا مبرر لها، ستضر بالثورة وبتاريخه. وكان صلاح سالم يقطن فى سكن أميرى داخل ثكنات العباسية، فطلب السماح له بالاحتفاظ به على أن يدفع إيجاره المحدد، وأن يحتفظ بسيارته الحكومية لاستخدامها لأنه لا يملك سيارة، وأن تستمر إقامته فى استراحة القناطر لفترة كى يبعد عن مقابلة الناس، منعا للقيل والقال الذى يزيد النار اشتعالا. وأعلن صلاح سالم لعبد الحكيم عامر أنه لايريد أن يقابل أى عضو من أعضاء مجلس الثورة، إذ انعدمت الثقة بينه وبينهم، واتهمهم جميعا بأنهم تآمروا على حرقه والتخلص منه وفى مقابلة لى مع صلاح سالم قال لى:

«على كل فإننى طلعت أرجل منهم فلم أنقل لجمال ما كان يقوله هؤلاء عنه.. ومهما حدث فلن أسلك مسلكهم فى الدس والوقيعة».

ويعلق صلاح نصر بقوله:

«كان متأثرا وغاضبا فأخذت أهدئ من نفسه وسرعان ما هدأ، فصلاح سالم بطبيعته يغضب سريعا ويهدأ فى أقصر فترة».

(٢٧)

كذلك يلقى صاحب هذه المذكرات كثيراً من الضوء حول موقف أعضاء مجلس قيادة الثورة من خالد محيى الدين، وسوف يتضح لنا فى هذا الموقف نبل عبد اللطيف البغدادى وديمقراطيته حين نبه المجلس إلى أن خالد محيى الدين كان صريحا بالنسبة لآرائه ولم يخف اتجاهه بل وقدم استقالته حين وجد آراءه تتباين معهم، ولكنهم هم الذين لم يقبلوها، وسنقرأ هذه الفقرات وسنجد أن صلاح نصر قد أسدى لتاريخنا المعاصر خدمة جليلة بتسجيل مثل هذه المواقف على هذا النحو الدقيق والمرتب حيث يقول على سبيل المثال:

«.... وبدأت جماعات الضباط المتمردين فى سلاح الفرسان تفد إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة فرادى، وسلموا أنفسهم لمجلس الثورة بينما كان مجلس الثورة يجتمع للنظر فى موقف خالد محيى الدين ومحمد نجيب.. واحتدمت المناقشات بين

أعضاء مجلس الثورة حول هذه المسألة.. فاقترح جمال سالم ـ في مواجهة خالد محيي الدين ـ بأن يتم اعتقال خالد محيي الدين ومحاكمته على أساس أنه بث الفتنة بين قوات الجيش، بتعبئة ضباط الفرسان بآرائه التي هددت الثورة، وقد أيده في هذا الاقتراح كل من صلاح سالم وحسن إبراهيم، بينما اعترض على هذا الاقتراح عبداللطيف بغدادي الذي قال للمجلس إن خالد محيي الدين كان صريحاً بالنسبة لآرائه، ولم يخف اتجاهه للمجلس، وأنه سبق أن قدم استقالته حينما وجد آراءه تتباين كلية مع آراء المجلس، ولكن المجلس لم يقبلها في حينه».

«أما زكريا محيي الدين ـ ابن عم خالد محيي الدين ـ فقد علق بأنه مستعد لاعتقال خالد محيي الدين وترحيله للخارج»

«وحينما اقترح عبد اللطيف بغدادي أن يقدم خالد استقالته ويسافر إلى الخارج، علق عبد الحكيم على ذلك بقوله أنه يوافق على الاستقالة، ويرى أنه لا داعي لسفره للخارج. وتدخل عبد الناصر في المناقشة، وأيد وجهة نظر عبد اللطيف بغدادي، ثم أثار نقطة هامة، هي موقف نجيب، فبين للمجلس أنه ينبغي أولاً أن يقرر المجلس هل سيبقى نجيب أم يبعد، لأنه اذا عاد نجيب فلن يكون هناك مجال لإبعاد خالد».

(٢٨)

ويحرص صلاح نصر على أن يلمز حسين الشافعي حين يتحدث عن أزمة سلاح الفرسان، وقد يعجب القارئ من ورود مثل هذا التجريح في حق عضو مجلس قيادة الثورة الذي وُلي منصب مدير السلاح ولكن لابد لنا أن نتذكر في هذا المقام أن حسين الشافعي كان هو رئيس المحكمة التي حاكمت صلاح نصر وأدانته في ١٩٦٧ وسنجد بعض هذا التجريح المهذب في مذكرات صلاح نصر وهو يواصل حديثه عن أزمة مارس ١٩٥٤ فيقول ضمن ما يقول:

«... ونجح مجلس الثورة في استمالة أغلب الضباط الأحرار بالأسلحة المختلفة عدا سلاح الفرسان الذي كان له وضع خاص، أدى إلى انضمام أغلب ضباطه إلى جانب

نجيب. فبعد قيام الثورة كلف البكباشى حسين الشافعى عضو مجلس الثورة بقيادة سلاح الفرسان بالاضافة إلى مسئوليته السياسية، وكان قائداً تقليديا لم يهتم بالناحية السياسية، بينما انتهز الرائد خالد محيى الدين فرصة عمله كضابط مخابرات السلاح، وأخذ يجذب إليه صغار الضباط وبخاصة الضباط الأحرار داخل سلاح الفرسان. وبدأ خالد محيى الدين يبث فى عقول الضباط مناقشات عن الديمقراطية، موحياً إليهم بأن مجلس الثورة متجه نحو الدكتاتورية، وظل خالد محيى الدين يغذى هذه الاتجاه حتى تشبعت نفوس الضباط بالنفور من مجلس الثورة، والتفوا حول خالد محيى الدين، بينما حسين الشافعى لا يدرى شيئاً عما كان يدور داخل السلاح.. فلما ظهر الصراع بين نجيب وباقى أعضاء المجلس، استغل خالد محيى الدين هذه الفرصة وانضم إلى جانب نجيب، وبخاصة أن نجيب كى يكتسب القاعدة الشعبية والأحزاب الجماهيرية أخذ ينادى بالديمقراطية وضرورة إبعاد الجيش عن الحكم. ولكن خالد محيى الدين اعترض على تنحية نجيب بأى شكل، مبيناً للمجلس أن هذا الإجراء سوف يؤدى إلى قيام تمرد فى القوات المسلحة. ولقد أثبتت الحوادث التى جاءت بعد ذلك أنه كان هناك اتفاق ضمنى بين نجيب وخالد محيى الدين الذى استطاع أن يجذب إلى جانب نجيب كثيراً من ضباط الفرسان منهم بعض الضباط الأحرار فى السلاح».

(٢٩)

وهذه فقرات مهمة لصلاح نصر فى الحديث المبتسر الذى يقدمه عن عبدالمنعم أمين ودوره فى ثورة ٢٣ يوليو وقبلها وبعدها، وسوف نلاحظ أن صلاح نصر حريص على ألا يتورط فى ابداء رأيه فى عبد المنعم أمين بأكثر من الاشارة إلى أنه كان يمثل الرأسمالية ومصالحها فحسب، ويتجاهل صلاح نصر ـ عن عمد ـ وللأسف الشديد ذكر الأسباب التى دعت مجلس قيادة الثورة إلى ضم عبد المنعم أمين إلى عضويته ليكون عضواً فى مجلس قيادة الثورة نفسه !! كما تجاهل صلاح نصر أن يحدثنا عن الأسباب الحقيقية التى دعت الثورة إلى اختيار عبد المنعم أمين بالذات ليرأس المحكمة التى حاكمت خميس

والبقرى عقب أحداث كفر الدوار وليس من شك في أن تجاهل صلاح نصر لمثل هذه الأمور المهمة من أبرز نقاط الضعف فى هذه المذكرات، وبخاصة أنه أفاض فى الحديث عن نشاط السيدة محاسن سعودى زوجة عبد المنعم أمين وعن بيتها وجماله وأنه كان تحفة للناظرين.... إلى آخر ما سوف نقرأه فى مذكراته التالية:

«...... أما القائمقام عبد المنعم أمين فقد رشحه بعض ضباط المدفعية على أساس أن رتبته كبيرة [نلاحظ هنا ما يتكرر من تعبير صلاح نصر غير الواعى عن الضجر بالرتب الكبيرة التى يبدو أنه كان ضحية الإقناع أو الاقتناع بأنها وصلت مجلس قيادة الثورة لهذا السبب وإن كان هو نفسه هو الأحق.. يبدو لى ذلك وسنتأكد من مثل هذا الظن عندما نقرأ مايورده عن يوسف صديق أيضا]، ولكنه مع ذلك كان محل سخط كثير من الضباط الأحرار.. وكان الكثير منهم يرى انه أحق منه بعضوية المجلس. كان عبد المنعم أمين يمثل الرأسمالية داخل المجلس، وكان يدين بالولاء للولايات المتحدة، ويرى أن أفضل السبل لنجاح الثورة هو تعاونها المطلق مع واشنطن. وكيف لايتخذ عبد المنعم أمين هذا السبيل وظروفه الاجتماعية تحتم عليه ذلك، فهو بورجوازى كبير يمتلك هو وزوجته السيدة محاسن سعودى عزبة فى المرج، أغلبها حدائق وبها ڤيلا أنيقة، كانت تجمع عبد الناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة فى سهرة أسبوعية كل ليلة جمعة، وكانت حرمه سيدة أعمال من الطراز الأول، وعلى علاقة بالسفارة الأمريكية.. وكان بيتها تحفة نادرة، وأذكر فى أوائل الثورة أن قامت السيدة محاسن بدعوة أغلب أعضاء مجلس الثورة إلى دارها، حيث التقوا بكافرى السفير الأمريكى وكانت بحكم اتصالها بالسفارة الأمريكية وموقع زوجها فى الثورة، تستطيع أن تسير أعمالها عن طريق اتصالها بالوزراء المصريين فى الداخل، أو ممثلى الشركات الأجنبية فى مصر.. كان الضباط الأحرار يعرفون هذه الأمور، وقد أثار بعضهم هذا الأمر فى الاجتماع الأسبوعى الذى كان يعقده عبد الناصر لضباط الصف الثانى للثورة والذين كانوا يمثلون أسلحتهم المختلفة.. وكان عبد المنعم أمين لا يخفى وجهة نظره بضرورة قيام نفوذ لأصحاب رؤوس الأموال المصريين، وتشجيع رأس المال الأجنبى على دخول البلاد.. ولقد ظهر اتجاهه هذا فى محاكمات كفر الدوار، فقد كان عبدالمنعم أمين رئيس المحكمة التى حكمت بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقرى.. وأثار ضباط الصف الثانى للثورة هذه المسألة فى اجتماعهم الأسبوعى، وذكروا لعبد الناصر أن عبد المنعم أمين يحمى المصالح الرأسمالية، وأن الحكم الذى أصدره حكم جائر، لأن العمال لم يقوموا إلا بالاضراب، أما التخريب فكان من صنع الرأسمالية التى

كانت تخشى على نفسها فأرادت أن تظهر العمال على أنهم معارضون للثورة. ووصل الأمر أن اتهم الصاغ عبد الحليم عبد العال من الضباط الأحرار عبد المنعم أمين فى اجتماعنا الأسبوعى بأنه تقاضى رشوة من الرجعية للحيلولة دون تنفيذ مشروع قانون التحكيم فى منازعات العمال الذى كان على وشك الصدور بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى يمنح صاحب العمل حق الفصل التعسفى، ويحرم العمال من حق الاضراب.. فما كان من عبد الناصر إلا أن جمع ضباط الصف الثانى للثورة فى مبنى القيادة بكوبرى القبة، كما استدعى عبد المنعم أمين.. ولما بدأ الاجتماع وجه عبد الناصر الحديث إلى عبد الحليم عبد العال وقال له: قل مالديك من معلومات عن عبد المنعم أمين. وتحدث عبد الحليم عبدالعال فى مواجهة عبد المنعم أمين وقال إن حافظ عفيفى وراء هذا التخريب، وأنه سمع أن عبد المنعم أمين قد قبل الرشوة من الرأسماليين لوقف مشروع التحكيم سالف الذكر.. وبالطبع لم يكن من المستطاع إثبات مثل هذه التهمة.. وكل ما استطاع أن يفعله عبد الناصر هو إقرار قانون جديد، هو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال الذى قرر مبدأ منع الفصل التعسفى بسبب النشاط النقابى.. ومهما كان الأمر، فقد كان عبد المنعم أمين يمثل تيار الرأسمالية المتطرفة وانتهى الأمر بفصله من المجلس».

(٣٠)

نوهنا فى فقرة سابقة إلى أن صلاح نصر قد لفت نظرنا فى هذه المذكرات إلى موقف مهم لحسن ابراهيم عضو مجلس قيادة الثورة حين أعلن مبكرا عن رغبته فى التنحى عن العمل السياسى بسبب أسلوب جمال عبد الناصر فى تخطيه فى هيئة التحرير، وأهمية هذه الرواية من وجهة نظرى أنها تبين لنا بوضوح أن حسن ابراهيم لم يكن زاهداً تماماً فى العمل السياسى وإنما كان زاهداً فى الصورة المتاحة منه، وأنه كان مختلفا بالفعل مع أسلوب عبد الناصر وأنه لم يحرص على إخفاء هذا الاختلاف، وإن كنا فى أدبيات السياسة المصرية لا نلتفت إلا للاختلافات المعلنة عن نفسها فى صراخ أو صوت عال ولنقرأ ما يرويه صلاح نصر:

«فى ذاك الوقت زاد من تفكك مجلس الثورة رغبة حسن ابراهيم فى التنحى عن العمل السياسى، وكان من أوائل أعضاء المجلس الذين لم يحبذوا الصراع على السلطة داخل

المجلس، وجاءت الفرصة التى تبرر استقالة حسن ابراهيم.. ذلك أن هيئة التحرير كان قد تم إنشاؤها، وعين حسن ابراهيم مراقباً عاماً لهيئة التحرير أى الرجل الثانى بها، وكان من المفروض ان يكون اليد اليمنى لعبد الناصر فيها، والمشرف الفعلى على شئونها لانشغال عبد الناصر فى أمور شتى أخرى، ولكن حسن ابراهيم تبين أن عبد الناصر كان يعتمد على ابراهيم الطحاوى وعبد الله طعيمة فى إدارة شئون هذه المنظمة، متخطياً وضعه ولم يرض لنفسه أن يكون مجرد صورة، فأبدى رغبته لعبد الناصر للتنحى عن العمل السياسى، ولكن عبد الناصر نجح فى الضغط عليه للاستمرار فى العمل بحجة تماسك وحدة الصف فى الظروف العصبية التى كانت تمر الثورة بها».

(٣١)

وعلى حين تجاهل صلاح نصر تقييم دور عبد المنعم أمين بل والحديث عن الجوانب الايجابية التى دفعت به إلى الفوز بعضوية مجلس قيادة الثورة، فإنه يسجل بتقدير خاص أدوار يوسف صديق فى المراحل المختلفة للصراع على الحكم، ولايعنى هذا أن صلاح نصر يوافق على سياسات أو نظريات يوسف صديق أو يباركها بل ربما كان العكس هو الصحيح، فهو معارض لاتجاهاته اليسارية بوضوح شديد ولم يزل مع مضى الزمن يعارض هذه السياسات وهو لهذا السبب يوليها قدراً كبيراً من التركيز الهادف إلى الانتقاد، ومع هذا فإنه لايمسخ رؤى يوسف صديق بل يحتفظ لآراء هذا الرجل بوضوح الفكرة ونصاعة الحجة، وإن كان صلاح نصر شأنه فى ذلك شأن أنور السادات فى بعض مراحل السبعينيات يكتفى بالضرب على وتر " شيوعية " يوسف صديق وكأن هذا الانتماء فى حد ذاته كاف لتصنيفه فى خانة الشياطين أو الأشرار على أقل تقدير.

وهذه فقرات مهمة لصلاح نصر يتحدث فيها عن دور يوسف صديق فى أزمة مارس ١٩٥٤ فيقول:

«..... ولذا كان لرأى يوسف صديق تأثير ملحوظ على مجرى الأحداث، ففى السادس والعشرين من مارس نشرت له صحيفة " المصرى " حديثا صرح فيه بقوله:

«إن الشيوعيين الموجودين بمصر هم الآن قوة لا يمكن انكارها، إلا إذا أردنا الهروب من الواقع.. وانهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين، وإن انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون». وذهب يوسف صديق بعيدا فاستشهد بحديث لحسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين حول تأثر الأخير بالشيوعية بقوله: " ان الشيوعية لاتقاوم بالعنف والقوانين، وأنه لامانع لدى من أن يكون لهم حزب ظاهر، لأن الاسلام كفيل بضمان سلامة الطريق التى تسلكها البلاد ".

ثم يقول صلاح نصر:

«ومن ثم فإنه حينما قام يوسف صديق فى الثالث والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ باقتراح إقامة وزارة مدنية ائتلافية برئاسة وحيد رأفت لإجراء الانتخابات كما أوضحت من قبل، تبنت نقابة الصحفيين هذا الاقتراح، وضمنته قراراتها التى اتخذتها فى اجتماع مجلس النقابة الذى عقد فى السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، حيث قررت (ربما يقصد: أوصت) إلغاء الأحكام العرفية فورا، كذا الأحكام التى صدرت عن غير طريق القضاء العادى، وطالبت بالإفراج عن المعتقلين ومن بينهم الصحفيون من أعضاء النقابة».

«وكان هناك مشروع بتأليف وزارة وفدية على أساس أن حزب الوفد كان يعد حزب الأغلبية، وذلك بعد أن يتم الحزب تطهير نفسه من العناصر التى أفسدت الحياة السياسية فى ربع القرن السابق للثورة. وكان يوسف صديق صاحب هذا المشروع، وقد سجل أسماء الوزراء المرشحين بخطه، ولكن هذا المشروع سرعان ما وئد ولم يخرج للنور».

(٣٢)

ويقفز صلاح نصر فى أثناء هذا الحديث فيبدو على الرغم من تقديره لشخص يوسف صديق وكأنه يقذف حجراً سريعاً على مجد يوسف صديق الراسخ، وذلك حين يتظاهر فى وسط مذكراته بأنه يعرفنا بيوسف صديق، فإذا بهذا التعريف يبدأ من عضوية يوسف صديق لنفس الخلية التى كان فيها صاحب المذكرات !! وهكذا تتمحور الدنيا حول ذات صاحب المذكرات، وهو نفس الخطأ الذى يقع فيه كثيرون منا فى كثير من الأوقات، نسأل

الله العافيـة، ويتظاهر صلاح نصر بأنه يسـتطرد ليذكر وجهة نظره التـى انفرد بها، وهى أن دور يوسف صـديق ليلة قـيام الثورة لم يـكن دوراً مميزا فـقد قام بمثلـه كثيرون من الـضباط الأحرار (هكذا). ويجد صلاح نصر نفسه فى مأزق بعد هذا التعقيب أو الاستطراد إذ كيف يمكن أن يصل صاحب دور غير متميز، بل ومتـكرر إلى عضوية مجلس قيادة الثورة، وهنا يلجأ صلاح نصر إلى شـعور الإسقاط ليضرب عصفورين بحجر فـيذكر أن يوسف صديق نال هذه العضوية بسبب أقدميته وبسبب توزيع المقاعد على الأسلحة المختلفة، وكأن صلاح نصر كان يريد أن يقول أنه هو نفسه كان أولى لولا صغر رتبته وكثرة عدد القيادات من بين السلاح الذى ينتمى إليه هو أى صلاح نصر نفسه:

«.... كان يـوسف صديـق من تـنظيم الـضبـاط الأحرار، وكان عـضوا معـى فى خلـية العريـش التى نوهت عنـها سلفا.. وقـيل أنه عين فـى مجلس قيادة الـثورة مكافأة لـه على استيلائه على مبـنى رئاسة الجيش فى كوبرى القبة، وهذا غير صـحيح. فقد سبق أن ذكرت دور يوسف صديق ليلـة ٢٣ يوليو، وهو دور قام بمثله كثير من الـضباط الأحرار.. لقد كان سبب تـعيينـه يرجع إلى أقدمـيته بين الـضباط الأحرار ـ فـقد كان برتبـة القائمـقام ـ وإلى التوزيع النسبى لأعضاء مجلس الثورة بين الأسلحة المختلفة».

ثم يلـخص صلاح نصر رأيه فـى شخصية يوسـف صديق وهو رأى منصـف إلى حد كبير ولكن يوسف صديق يظل على الرغم من هذا المديح العابر أو التقدير أكبر بكثير جداً من هذا الثناء الذى يقدمه صلاح نصر فيقول:

«..... والواقـع أن يوسف منـصور صديـق كان رجلا وطنـيا.. ومع أنـه كان ماركسـيا واضحا، فقد كان يـميل إلى تسليم السلـطة للوفد حزب الأغلبية.. وكـان جريئا فى آرائه، متحمسا لأفكاره، شـجاعا فى مواجهة الموقف.. كان يوسف صديق واضـحا مع نفسه ومع زملائه فلم يخف ماركسيته، ولم يـحاول أن يسلك أسلوب المناورات، ولذا كان من أوائل الذين صفوا من أعضاء المجلس».

ثم يتهم صلاح نصر يوسف صديق ببعض المسئولية عن المظاهرات فى ١٩٥٤ فيقول:

«ومع أن يوسف صديق كان ينكر أن له أدنـى اتصال بحركات المظاهرات والاضرابات التى قامت بعد صـدور قرارات ٢٥ مارس، فإن هذا الإنكار بعيد عن الحقـيقة.. فتحركات يوسف صديق كانت ظاهرة، وثبت فعلا أنـه قابل صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد نقابات

النقل المشترك الذى قام بتنفيذ إضراب ٢٦-٢٩ مارس لصالح استمرار الثورة.. كان يوسف صديق قد قابل صاوى أحمد صاوى مرتين متقاربتين خلال النصف الثانى من شهر مارس وقبل صدور قرارات ٢٥ مارس، وطلب منه الاستعداد لتدبير إضراب لاقصاء مجلس الثورة وتأييد محمد نجيب، الذى سيقوم بمساعدة العمال لإنشاء حزب العمال، وتعويضهم بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات، لما يلحقهم من أضرار مادية نتيجة الإضراب».

ويلجأ صلاح نصر إلى الماضى ليستشهد بواقعة (لا ندرى بالطبع مدى صحتها) على طبيعة شخصية يوسف صديق الميالة إلى الحسم ـ على حد وصفه ـ وهو وصف يحتمل الوجهين الحسم المطلوب والحسم الذى يقود إلى نهايات غير سعيدة:

«.... وليس خفيا أن يوسف صديق كان يميل إلى حسم الأمور جذريا ولو باستخدام العنف، أذكر أثناء مناقشتنا فى خلية منطقة العريش للضباط الأحرار فى أوائل عام ١٩٥٢ لنشاط الملك فاروق المضاد للضباط الأحرار، أن استمرت مسألة تكليف الملك لبعض الضباط من حرسه الحديدى، بمراقبة نشاط الضباط الأحرار فى منطقة سيناء، وذكر اسم الصاغ حسن فهمى عبد المجيد من المدفعية على أنه المكلف بهذه المهمة من الملك، وكان رد فعل يوسف صديق سريعا فقال: لابد من التخلص منه حتى لو بقتله.. ولكن باقى أعضاء الخلية رفضوا اقتراحه، وأيدوا اقتراح مراقبة أى نشاط معاد لنا».

(٣٣)

على أن أهم ما فى هذه المذكرات فيما يتعلق بيوسف صديق هو اعتراف صلاح نصر بالموقف المشرف لهذا الرجل العظيم فى أعقاب موقف مجلس قيادة الثورة تجاه ما سمى بتمرد المدفعية فى ١٩٥٣ فقد كان يوسف صديق على ما يرويه صلاح نصر مؤيداً لفكرة الانتخابات وضرورتها حتى لو رسب هو نفسه فيها لأن المهم على حد تعبيره هو المبدأ، والأهم من هذا أنه حين وجد الآراء تسير فى اتجاه آخر آثر أن يقدم استقالته.

«... وكان يوسف صديق عنده حق فعلا..فقد عقد ضباط المدفعية، الذين أذكر منهم الآن محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت، جلسة عاجلة وقدموا اقتراحاتهم لعبد الناصر ولكمال الدين حسين.. وبعد أن انصرفوا عقد ضباط القيادة جلسة عاجلة لمناقشة اقتراحاتهم.. وفى هذه الجلسة وضح لنا أن يوسف صديق كان من المؤيدين للانتخابات..

وأذكر أن أحد أعضاء المجلس سـأله: هل تضمن أنت النجاح فى الانتـخابات ؟ فقال: هذا لايهم.. المـهم هو المبـدأ ! ولم يؤخذ بـاقتراحات ضبـاط المدفعيـة.. فى هذا الاجتـماع، بل تقررفيه القبض عليهم.

وبمجرد أن قبض عـلى ضباط المدفعية قدم يـوسف صديق استقالتـه وقال: إن ضميره لا يمكـن أن يستقـيم وهو عضو فـى مجلس يـصدر قرارات تخالـف أفكاره وعقـيدته.. ولا يستقيم الأمر بأن قرارات المجلس تصدر بالأغلـبية، فإن المجلس فى ذاته لايمثل الشعب ولا يمثل الجيش أيضا، ورفض المجلس إعلان استقالة يوسف صديق».

(٣٤)

ويؤكد صلاح نـصر ما رواه خالد محـيى الدين فيمـا بعد فى مذكراتـه «والآن أتكلم» حول دور إسماعيل فريد فى مراقبة تصرفات محمـد نجيب، ولكنه ينظر إلى إسماعيل فريد بتقدير أكـثر من خالد محيى الدين، وهـو يرى أنه كان يحاول ألا يثير المـشاكل، وأن يكون ملطفاً لها لا مصعداً لها ولنقرأ قوله:

« ... ولكى يعرف المجلس بتفاصيل نشاط محمد نجيب قام بتعيين اليوزباشى إسماعيل فريد من الضـباط الأحرار ياورا لمحمد نجيب يتحـرك معه فى كل تنقلاته، ولـكن بعد مرور فترة قـصيرة بدأ معـظم أعضاء المجلـس يرتابون فى إسمـاعيل فريد ويـعتبرون أنه يـمسك العصا من وسطها، مع أن إسماعيل فريـد كان يحاول ألا يثير المشاكل، وألا يصعد الأمور التى كانت تعكر الجو بين نجيب وبعض أعضاء المجلس».

(٣٥)

ونأتى إلى حديث صاحب هذه المذكرات عن رشاد مـهنا فنجد صلاح نصر يعترف فى هذه المـذكرات صراحـة بأن عبد الـناصر فـكر فى إبـعاد رشاد مـهنا عن الجيش وفكـر فى إرضائه فى نـفس الوقت، وصلاح نصـر يقدر رشاد مهنا بـلاشك، بل ويعترف أو يـتظاهر بأن عبد النـاصر كان يعرف قدر رشاد مهنا بـل وكان يعرف قدر نفوذه المعنوى وشـخصيته ومنافسته له ولنقرأ عباراته :

«... وكان عبد الناصر قد فكر فى إرضاء رشاد مهنا بتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية.. إذ كان رشاد يتمتع بشعبية طيبة وسط الجيش وبخاصة بين ضباط المدفعية.. وكان له تاريخ فى الكفاح الوطنى، إذ قام بتأسيس جماعة الضباط الوطنيين فى منتصف الأربعينيات ولكن السراى اكتشفت هذا النشاط وقضت عليه فى مهده، بعد أن اندس فيه الضابط مصطفى كمال صدقى من الحرس الحديدى.. وكان عبد الناصر لايكن ودا لرشاد مهنا، وربما يرجع ذلك لقوة شخصية رشاد مهنا ولأن عبد الناصر كان ينظر إليه كمنافس خطير، ومن ثم فكر عبد الناصر فى إبعاد رشاد مهنا عن الجيش، وحينما جاءت فرصة تعيين مجلس الوصاية، كان رشاد مهنا أول من فكر فيهم عبد الناصر ليعينه عضوا فى مجلس الوصاية كى يبعده عن الجيش ».

وفى موضع آخر يتحدث صلاح نصر عن رشاد مهنا بتقدير عميق لقيمته الرفيعة بين الضباط وبأن مجلس القيادة كان واعيا جداً لخطورة احتمال وارد بقيام انقلاب آخر بزعامته، ويكرر صلاح نصر حديثه المفعم بتقدير الخطورة والمكانة اللتين كانتا لرشاد مهنا فيقول:

«..... وعقد مجلس القيادة اجتماعا عاجلا لبحث هذا الأمر، فاتضح أن ثمة انقلابا على وشك أن يقوم برئاسة رشاد مهنا، وقد التف حوله عدد لا بأس به من ضباط المدفعية، وبعض ضباط المشاة. ولم يجد المجلس بدا من القضاء على الفتنة فى مهدها، وبخاصة أن المهيمنين عليها من الضباط الأحرار، ويقف على رأسها شخصية رشاد مهنا الذى وإن كان لا ينتمى للتنظيم، فقد كان يتمتع بشعبية مناسبة داخل الجيش، كما كان له تاريخ وطنى منذ أن أنشأ تنظيم الضباط الوطنيين الذى اكتشف فى عهد فاروق، وقضى عليه قبل أن يستفحل أمره».

(٣٦)

رأينا أن صلاح نصر لا يجد أى حرج فى أن يهاجم كل من أراد مهاجمته فى هذه المذكرات وليس بعد هجومه على عبد الناصر وعبد الحكيم عامر هجوم لايتوقع !ولكن

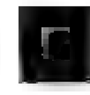
الزخم الشديد الذى تميزت به هذه المذكرات جعل الهجوم يأتى وكأنه عارض بل وكأنه يأتى على استحياء فى خضم الأحاديث المتوالية، ومع هذا فإن كثيرين جداً من وجوه السياسة المصرية بل والعربية قد حظوا بهجوم صلاح نصر فى هذه المذكرات، ولعل أكثر المدنيين الذين يحظون بهجوم صلاح نصر فى هذه المذكرات هو سليمان حافظ، ومن العجيب أن يكون هذا الموقف صادراً عن صلاح نصر الذى لم يكن ليبرالى النزعة بحيث يكره سليمان حافظ بسبب نزعته المعادية لليبرالية أو المحرضة أو المشجعة على دكتاتورية الثورة والعهد الجديد، كذلك فإنه لم يكن وفدى الهوى فيكرهه بسبب تحيزه ضد الوفد.. ولكن على كل حال فإن صلاح نصر فيما يبدى من كراهية لسليمان حافظ يظهر الندم على انصياع الثورة المبكر لآرائه فى سياستها تجاه رجال الحكم والأحزاب القائمة، ونحن نراه وهو ينتقد بشدة واضحة وفى وضوح شديد أيضاً مواقف سليمان حافظ فى بداية الثورة وموقفه فى حرب ١٩٥٦ كذلك.

١ـ فأما عن موقفه فى بدايه الثورة، فهو يراه مسئولا عن الدس لعلى ماهر رغم أن على ماهر لا يستحق هذا لفضله على الثورة، وهو يراه مشاركا فى ضرب الوفد، ولنقرأ بعض هذه الفقرات التى تأتى ضمن حديث صلاح نصر عن الأسابيع الأولى للثورة حيث يقول:

«..... وهكذا كانت بذور الخلاف قد بذرت بين مجلس القيادة ورئيس الحكومة، وجاءت فتوى مجلس الدولة التى لم ترق لعبد الناصر وقلة من أعضاء المجلس فازداد التوتر. وظهر على المسرح السياسى شخصيتان كان لهما دور فى تقويض وزارة على ماهر، واستعداء مجلس القيادة لإقالة على ماهر».

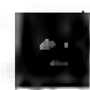
«ووجد سليمان حافظ الفرصة سانحة لضرب الوفد، فدعا الى عرض اقتراح على ماهر على الجمعية العامة لقسم الرأى.. وقد تم اجتماعها فعلا يوم ٣١ يوليو تحت رئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس ومن رجال الحزب السعدى (هكذا يقول صلاح نصر على الرغم من حرص السنهورى والمتشيعين له على أن ينفوا عنه صفة الحزبية مكتفين بأنه كان قريبا من السعديين وشاركهم فى وزارتهم) وانتهى الاجتماع بفوز اقتراح عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد هو صوت وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية والعدل. وأقرت الجمعية العامة بأن دعوة البرلمان الوفدى المنحل تعد باطلة وتخالف الدستور وأصدرت الجمعية فتوى بأنه لا مانع

قانونيا مـن إقامة نظام لوصاية مـؤقتة تنتقل إليـه من مجلس الوزراء ممارسة سـلطات الملك الدستورية إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات».



٢ـ وفى فقرة أخرى يتـحدث صاحب هذه المذكرات عن سليمان حـافظ ودوره بطريقة مباشرة فيصفه بقوله:

« ... وكيـل مجلس الـدولة السـياسى المحنـك ذو الأطماع الـبعيـدة، وخبير المناورات السياسـية. كان يكن للوفد كـراهية مريرة، وعمل علـى منع رجوع البرلمان الوفـدى المنحل بإصدار مـجلس الدولة الـفتوى الخاصـة بعدم دستوريـة عودة المجلس النـيابى المنـحل إلى الاجتماع، ثـم تضامن مع فتحى رضـوان فى التأثير على مـجلس القيادة لإقالة عـلى ماهر. كان سلـيمان حافظ بـراجماتيا من الطراز الأول، وظهر اتجاهـه للتعاون مـع بريطانيـا بعد العدوان الثلاثـى عام ١٩٥٦، كما سنبين فى حيـنه [هكذا يتحدث صلاح نصـر مشيراً إلى مايـنتويه من تـكرار الهجـوم على سلـيمان حافـظ فى موضع لاحـق وهو فى هذا الـصدد لايمانع كـما نرى فى أن يتهمـه صراحة بالاتجاه إلى التـعاون مع بريطانيـا !! مع أن موقف سليمان حافظ لايـحتمل هذا كله !!] ذلك أن سليمان حافـظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية انتهز فرصة ما يتمتع به من سلطات، لإشباع رغبته فى ضرب حزب الوفد ـ عدوه اللدود ـ فى شخص زعيـم الحزب، فقام بإبلاغ الدكتور محمد صـلاح الدين بأنه أصبح لا مفر من استبعاد مصطفى النحاس من كـل تنظيمات الوفد الجديد. وساد حزب الوفد هرج ومرج فى جمـيع أنحاء البلاد، وأثيـرت مناقشات حادة حول بـقاء النحاس زعيمـا للوفد، ووصل الأمر إلى تشبث لجان الوفد بالنحاس حتى لو أدى ذلك إلى حل الحزب».



٣ ـ أما ما يرويه صلاح نصر عن موقف سليمان حافظ فى أثناء حرب ١٩٥٦ فيؤكد به صاحـب المذكرات وجـهة نظـر رجال الـثورة تجاه سليمان حـافظ وموقـفه المتـخاذل (أو الواقـعى) فى حرب ١٩٥٦ ومما يؤسف له أن صـلاح نصر لم يـنظر إلى مـوقف سليـمان حافظ بما ينبـغى من موضوعية وتقدير موقف وتـقدير خلفيات رجل مثله ذى ثقـافة قانونية متحفظة ووطنية مـتعقلة وتجربة طويلة مع سطوة الاحتلال وخوف عـلى مستقبل وطنه دون مغامرة، ومـع أن هذا كله كان قد أصبـح واضحاً لصلاح نـصر بعد مضى الـسنوات إلا أنه يتجاوز عن كل هذه الظروف والأجواء مكتفيا بنقل انطباعات زملائه عن نابه الأزرق (!!) فحسب:

«كانت القيادة العامة قد انتقلت إلى نادى مصر بالزمالك المواجه لنادى الجزيرة.. وفى مساء الجمعة أرسل سليمان حافظ زوج ابنته وهو ضابط بالقوات المسلحة يدعى الرافعى برسالة شفهية إلى عبد الناصر يطلب فيها تدبير لقاء فورى بين جمال وسليمان حافظ لأمر بالغ الخطورة على حد قول الرسول.. وقابلت هذا الضابط، وفهمت منه أن الأمر يتعلق بمجرى الحرب، وبأن هناك اقتراحا من سليمان حافظ بتنحى القيادة السياسية الحالية عن مسئولياتها لإنقاذ مصر من الخراب الذى سوف تتعرض له.. ويبدو أن عبد الناصر كان لديه علم بما كان يريده سليمان حافظ. فما أن دخلت غرفة الاجتماع فى مبنى القيادة، وأبلغت عبد الناصر برغبة سليمان حافظ فى مقابلته حتى بدا على وجهه الامتعاض وقال: " هو سليمان حافظ مش حيبطل المناورات الحزبية.. دى خيانة.. أنا حعتقله. !" ورفض عبد الناصر مقابلة سليمان حافظ، وكلف عبد اللطيف بغدادى بهذه المهمة، ولما أبلغت رسول سليمان حافظ بأن البغدادى سوف يقابل سليمان حافظ نيابة عن عبد الناصر، عاد فقال إن سليمان حافظ يريد أن يحضر عبد الحكيم عامر هذا اللقاء.. وتوجه البغدادى وعامر لمقابلة سليمان فى منزله بالدقى حوالى الساعة التاسعة مساء.. وحين عاد عبدالحكيم من هذا اللقاء سألته عما جرى من حديث مع سليمان حافظ».

قال عبد الحكيم عامر: " الراجل ده ذو أنياب زرقاء.. ويبدو أنه لم ينس حقده على جمال عبد الناصر، فهو يطلب تنحية جمال عبد الناصر لأنه مكروه على حد قوله، وأن يأتى بشخص آخر مثل محمد نجيب، يطلب من الدول المعتدية اعتبار مصر دولة محايدة.. وفى رأيى أنه يمهد لحكومة حزبية تجئ بعد التخلص من نجيب وتتعاون مع الغزاة».

(٣٧)

كذلك نجد صاحب هذه المذكرات حريصا ما استطاع على الهجوم على فتحى رضوان، وهو يرى أنه قد أضر بالثورة فى بداياتها بمشورته لها، وبحرصه على الإيقاع بين الثورة وبين على ماهر، وفى أحد المواضع يردف صلاح نصر هجومه على سليمان حافظ بالهجوم على فتحى رضوان فيقول:

«.. وأما الشخصية الثانية (أى بعد سليمان حافظ) فهى فتحى رضوان الذى كان

معتقلا حينما قامت الثورة.. وقامت الثورة بالإفراج عنه فورا. كان فتحى رضوان تربطه صلة قديمة بالبكباشى أنور السادات. ففتحى رضوان كان محاميا لعزيز المصرى، وكان السادات على اتصال بعزيز المصرى. واستغل سليمان حافظ فرصة الإفراج عن صديقه فتحى رضوان فأدخل فى روع على ماهر أن فتحى رضوان مقرب من رجال الثورة، وأن له دلالا على كثير من أعضاء المجلس، مع أن علاقته لم تكن تتعدى أنور السادات. فى وسط هذه الظروف، بادر فتحى رضوان بعد الإفراج عنه بالاستعداد بأمل أن يلعب دورا بارزا فى الثورة فانتهز فرصة طلب الثورة من الأحزاب تطهير أنفسها، حتى قام بلعبة سياسية ماهرة، إذ دعا اللجنة العليا للحزب الوطنى فى أول اغسطس سنة ١٩٥٢ للاجتماع، ونجح فى التأثير عليهم لإصدار قرار بإعفاء اللجنة الإدارية للحزب من العمل، واختيار فتحى رضوان رئيسا للحزب الوطنى الجديد، متعاونا فى ذلك مع صديقه سليمان حافظ. وقد أدى هذا الإجراء إلى منازعات قضائية بين الحزب الوطنى القديم وبين ما سمى بالحزب الوطنى الجديد الذى رأسه فتحى رضوان.. ولكن لم يلبث أن صدر قانون حل الأحزاب السياسية فأنهى هذه المنازعة. وحاول فتحى رضوان أن يستقطب الثورة عن طريق أنور السادات، فأوحى إليه أن يعين سليمان حافظ ضمن مجلس الوصاية، ولكن جهوده باءت بالإخفاق، فقد كان مجلس القيادة قد قرر تعيين مجلس وصاية مكون من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا على نحو ما شرحت (الكلام لصلاح نصر) عن حديثى عن تشكيل مجلس الوصاية. ولما أخفق فتحى رضوان فى تعيين صديقه بمجلس الوصاية، اتجه اتجاها آخر، إذ بدأ يدق الأسافين لعلى ماهر، ويظهر وزراءه بمظهر الضعف. ولم يتوان فى الاتصال بأنور السادات، ولكن حينما لم ينجح فى فرض رغباته عن طريقه، اتجه إلى عبد الحكيم عامر وكان أقرب الناس إلى قلب عبد الناصر، فطلب مقابلته عن طريق الصاغ عبد المنعم النجار الذى كان يعمل قبل الثورة فى المخابرات الحربية.. ومع أن عبد المنعم النجار لم يكن من تنظيم الضباط الأحرار، فقد أبلغ عبدالناصر وعبدالحكيم عامر قبل الثورة ببعض المعلومات التى تهم التنظيم، وكان يحذرهما من النوايا المبيتة من السلطة، وقد حمل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر له هذه المأثرة بعد قيام الثورة، وأصبح من المؤيدين لها. تقابل فتحى رضوان مع عبد الحكيم عامر حيث تحدث إليه فى جلسة استغرقت ما يقرب من الساعة عن تصوره لنظام الحكم، فما كان من عبد الحكيم عامر إلا أن دبر له اجتماعا بأعضاء مجلس القيادة وكرر على مسامعهم كل ما قاله

لعبدالحكيم عامر. ونجح فتحى رضوان بحديثه المقنع فى التأثير على أعضاء المجلس، وأوحى إليهم أنهم سلموا أعناقهم إلى من لا يؤمن بالثورة، وقال إن على ماهر لم يحدث أى تغيير ثورى، وأنه كى يستمر الدفع الثورى لابد من إقالة على ماهر، وإعادة تشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطنى ذى الماضى النزيه والكفاءة الفنية، واقترح تشكيل وزارة جديدة برئاسة صديقه سليمان حافظ، كما طالب بإجراء إصلاحات فى الإذاعة ومجال الدعاية لنشر الوعى الثورى بين الجماهير، وناقش مجلس القيادة مسألة تشكيل الوزارة الجديدة، واقتنع أغلب الأعضاء بفكرة تعيين سليمان حافظ رئيسا للوزارة، ولكن الأخير وهو السياسى الداهية رأى أن مصلحته تكمن فى ألا يرأس الوزارة الجديدة فى هذه الظروف التى لم تستقر بعد، ولذا اعتذر عن قبوله رئاسة الوزارة بحجة أنه لن يستطيع أن يملأ فراغ على ماهر، واقترح أن يتولى أحد رجال الثورة رئاسة الوزارة، ورشح محمد نجيب لمنصب رئاسة الوزارة على أساس أن جمعه بين رئاسة الوزارة وقيادة مجلس القيادة سوف يضمن التعاون الوثيق بين الاثنتين، ويعمل على دفع الثورة للأمام».

(٣٨)

ولايبدى صاحب هذه المذكرات أى نوع من الاقتناع بوطنية فتحى رضوان أو فهمه أو إخلاصه وفى فقرة تالية فإنه يحرص على أن يبدى وجهة نظره فى نجاح التأثير الذى أحدثه فتحى رضوان فى قرارات ونفسيات أعضاء مجلس قيادة الثورة مرجعاً أسباب هذا التأثير إلى اعتبارات وقتية لا إلى توجهات أصيلة، وهو يروى ماحدث من تأثير بما يوحى أن هذا التأثير كان متوقعاً وكان طبيعياً وكان منطقياً، وربما فات صلاح نصر أن يعيد صياغة ما كتب بالحديث عن البدائل حتى يستقيم هجومه على فتحى رضوان من «آثار سيئة» أحدثها فكره الذى أثر به على مجلس الثورة ولكن صلاح نصر اقتصر على الهجوم دون أن يبدى مبررات موضوعية لهذا الهجوم وهو يبدو واثقاً من حكمه منطلقا إلى تقييم الأمور فيقول:

« ... والواقع أن مجلس الثورة حينما تأثر بآراء فتحى رضوان كانت تواجهه عدة اعتبارات: أولها ظهور بوادر من جانب كثير من أعضاء المجلس برغبتهم فى ممارسة الحكم بحجة أن الثورة لن تدفع إلا بواسطة رجالها المؤمنين الذين قاموا به، وثانيها أن مهمة على ماهر كانت مهمة مرحلية وأدت دورها ولم تعد الثورة فى حاجة إلى خدماته، وآخرها أنه

لابد لمجلس القيادة أن يصطدم بحزب الوفد ـ حزب الأغلبية ـ طالما تقرر إبعاده عن الحكم.. ولذا حينما تقرر تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد نجيب فى اليوم السابع من سبتمبر ١٩٥٢ بعد إقالة وزارة على ماهر، لم يكن مستغرباً أن تضم الوزارة فتحى رضوان فضلا عن ترشيحه سبعة من زملائه قبلوا على الفور».

(٣٩)

ولاتخلو مذكرات صلاح نصر من إنصاف بعض السياسيين الذين يأتى ذكرهم ضمن الأحداث التى يتناولها كتابه، ويأتى على ماهر رئيس الوزراء فى مقدمه الذين أنصفهم صلاح نصر فى هذه المذكرات، وهو يرى أنه كان ضحية لطموحات فتحى رضوان وسليمان حافظ، ويعدد إنجازاته التى أفادت منها الثورة على الرغم من قصر الفترة التى قضاها كرئيس للوزراء وهو يقول:

«على أن ثمة نقطة مهمة.. ينبغى ألا أتركها، وهى أن تنديد فتحى رضوان بوزارة على ماهر كان متحيزا ومبنياً على دوافع شخصية.. فوزارة على ماهر لم تمكث أكثر من شهر ونصف فى الحكم شهدت أحداثا مهمة اتسمت بمظاهر التغيير الجذرى منها: دور على ماهر فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش ثم طرده من البلاد، وتأليف هيئة الوصاية التى أشرت إليها من قبل، وإصدار مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية، وإلغاء الرتب والألقاب المدنية التى كانت تفرق بين مكانة الناس، ومطالبة الأحزاب بتطهير نفسها وتقديم برامج جديدة لها، وظهور مشروع الإصلاح الزراعى ومناقشته جديا. كل هذا وغيره حدث فى فترة قصيرة، وفى ظروف لم تكن الثورة قد استقرت بعد.. ولذا فإنه من التجنى الكبير أن نقلل من دور على ماهر فى نجاح الثورة، أو أن نهضم حقه فى الأعمال التى قام بها فى فترة حكمه القصيرة، وفى ظروف ثورة جديدة».

ومن الشخصيات القليلة التى تحظى بثناء صلاح نصر فى مذكراته المهندس محمود يونس الذى تولى منصب رئيس هيئة قناة السويس عقب تأميم مصر لها فى ١٩٥٦ وهو يشيد بجهده فى عبارات دافئة فيقول:

«وقد بذل محمود يونس مجهودا جبارا ونجح بهذا العدد الصغير نسبيا لا فى المحافظة على حركة الملاحة فى القناة فحسب، بل ازدادت أيضا نسبة مرور السفن عما كانت عليه

من قبل. وقد تحدى محمود يونس الدعاية المضادة التى جاءت من الغرب، تتهم إدارة القناة الجديدة بإخفاقهـا فى تشغيل إدارة القناة، إذ أعلن فى الأسبـوع الأول من مغادرة المرشدين الأجانب تـصريحا يقول: أرسـلوا إلينا سفـنا أكثر.. إننا نـستطيع أن نتـعامل معها.. كـلما ازدادت السفن لدينا، حصلنا على أرباح أكثر».

(٤٠)

ليس فى وسعى بعد كل هذا الاستعراض لهذه المذكرات إلا أن أشير إلى تميزها بسمات كثيرة من الشمول والإحاطة والمنطقية، ولولا أن صاحبها عاش فى مجتمع شمولى لكان قد صار له شأن كـبير فلم يكن صـلاح نصر عطلا من المـوهبة أو الجد والاجتهاد ولـكن كما قلت من قبل، وكما أقول دائما، هكذا قدر الله وما شاء فعل، ولا أظننى أكون متقاعسًا عن أن أدرس فيمـا يأتى من الزمـان بإذن الله ما قـد ينشر لصـلاح نصر من أجزاء أخـرى لهذه المذكرات أو من غيرها.

وليس هناك مـحل للحديث عن أن هذه المذكرات كـانت بحاجة إلى من يضفـى عليها مزيداً من روح الفن أو الأدب أو الصحافة، فهذا واضح، وقـد لمحنا إليه أحيانا وصرحنا به كثيراً، كـما لا أظننى بحاجـة إلى أن أشير إلى أن آحاد الـناس كانوا يستحـقون من صلاح نصر اهتماما أكبر، وأن ضمير الأمة وعقيدتهـا وتقاليدها وأعرافها كانت بحاجة إلى أضواء فى المواقف التى كانت فيها بمثابة العوامل الحاكمة، وإلا فإننا سنجد التاريخ ميكانيكيا تماماً، ولست أظن أن صاحب هذه المذكرات كان يؤمن بميكانيكية التاريخ.

ومن المؤسـف أن أحداً من الذيـن يكتبـون فى القضايـا التقلـيدية فى تـاريخنا المـعاصر لايعول على مذكرات صلاح نصر مع ما فيها من دقة وشمول، ومن المؤسف أيضاً أن الذين لم يتمتعوا بقدرات صـلاح نصر ولابذلوا بعض جهوده، يقفزون على عملـه لينسبوا بعضه إلى أنفـسهم، والناس ترحـب بهذا لأنهم أصبـحوا يظنون الرجـل رمزاً لما لاينبغـى لهم أن يتواءموا معه.

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومي لمصر

3

مع عبد الناصر

أمين هويدى

دار الخيّال

مع عبد الناصر
أمين هويدى

(١)

يتناول هذا الباب كتاب «مع عبد الناصر» الذى ألـفه أمين هويدى ونشرت طبعته الثانية دار المستقبل العربى سنة ١٩٨٥، ثم نشرت الطبعة الثالثة سنة ١٩٩١، وقد أشار أمين هويدى إلى أنه وجد طبعة أخرى من الكتاب فى أثناء زيارة له لليمن، أما الطبعة الأولى فقد نشرتها دار الوحدة عام واحد وثمانين (١٩٨١)، وليس هذا الكتاب هو أول مذكرات يكتبها أو ينشرها أمين هويدى، فقد نشر قبل ذلك كتابه «كنت سفيراً فى العراق» أدعو الله أن يوفقنى لتناوله فى كتاب آخر من كتبى القادمة، هكذا يمكن لنا أن ندرك قبل أن نمضى فى هذا الكتاب أن أمين هويدى كتب أكثر من مذكرات، وقد نردف هذه العبارة بقولنا «وله الحق فى ذلك»، إلا أن الأحرى أن نقول وكان يجب عليه ذلك، فقد تنقل هذا الرجل فى مواقع عديدة (جمع موقع) شهدت مواقع عديدة (جمع موقعة)، وكان لزاما له (أو لزاما عليه) أن يروى لنا خلاصة ما مر به من تجارب فى هذه المواقع والمواقع، وبخاصة أنه ترك الحكم فى فترة مبكرة من حياته وتفرغ بعد ذلك للكتابة عن هواية ودراسة فضلا عن أنه كان من العسكريين القلائل الذين تمكنوا من أن يكتبوا على مدى فترات طويلة للصحافة فى الشئون العامة، وفى القضايا الاستراتيجية على وجه العموم.

وفى الحق أن أمين هويدى كان يملك قدرات متميزة منذ مرحلة مبكرة من وجوده ضمن الطبقة الجديدة لرجال الحكم فى عهد عبد الناصر، وليس من الصعب استنتاج أن هذه القدرات كانت ـ بالطبع ـ بمثابة السبب الرئيسى فى المشاعر غير الودية التى كان يواجهها من كثير من أقطاب القصور فى مراحل مختلفة ومتتالية من عهد عبد الناصر ثم فى مطلع عهد الرئيس السادات. وليس سراً أن صلاح نصر لم يكن يرتاح إلى أمين هويدى، ولا كان أمين هويدى يرتاح إلى صلاح نصر، كما أن هيكل كان كذلك وبذل جهدا ضخما فى تسفيه آراء أمين هويدى حين جرى بينهما حوار على صفحات الأهرام فى شأن من الشئون الخاصة بالمخابرات حين تصاعدت حملة هيكل عليها بعد ما أصبحت سليمة القصد والأداء ومقلمة الأظافر، وهكذا استأسد هيكل على المخابرات فى عهد أمين هويدى، ثم هو بعد ذلك فيما يكتب الآن يحاول أن يقنعنا أنه كان يستأسد على المخابرات فى العهد الذى شهد سطوتها، وليس هذا بغريب منه (!!) وكذلك فإن أنور السادات نفسه فى ١٥ مايو عام ١٩٧١ لم يجد أية غضاضة فى أن يزج بهويدى فى قائمة المتهمين، مع أنه كان قد ترك مقاعد الحكم منذ نوفمبر عام ١٩٧٠، ولكن يبدو أن رغبة أخرى لمن كانوا حول السادات قد دفعت بأمين هويدى إلى هذا المصير، وخصوصا أنه كان وزيرا سابقاً للإرشاد القومى (فضلا عن أنه كان وزيرا سابقا للحربية وللدولة.. إلخ).

(٢)

ويمكن القول بأن مذكرات أمين هويدى عن فترة عمله مع عبد الناصر التى تناولها فى هذا الكتاب تعد من أهم المذكرات عن هذه الفترة، وقد تناولت هذه المذكرات ـ كما سنرى ـ مناطق مهمة من تاريخنا المعاصر لم يتناولها غيرها من المذكرات، ولأمين هويدى فى هذه المذكرات رؤية واضحة جدا وهو يعبر عنها بصدق وبدقة وبأمانة، لكنه للأسف الشديد يفتقد الفن والتفنن، وليس هذا عيباً، لكنه للأسف الشديد يقود إلى نتيجة خطيرة وهى أن الأكاذيب التى ينشرها غيره تكون أقرب إلى الوجدان الشعبى وأقرب إلى الاستشهاد من الحقائق التى يرويها هو، وليس موضوع الاتصالات السرية بأمريكا استثناء من هذا الحكم.

ولعل مرجع الوضوح الذى يتمتع به أمين هويدى إلى أنه لم يكن من الذين عانوا من

ازدواج الولاء فى ذلك الوقت، فضلا عن أنه ينجو إلى حد كبير من النرجسية والأنانية، والإحساس بالعمالة لقوى غير وطنية، فضلاً عن العمالة نفسها، وفضلاً عن العمالة المزدوجة.. نسأل الله العافية. وقد كان من حسن حظ أمين هويدى أنه اختار أن يكون فى جبهة عبد الناصر، واستمر هذا الاختيار باقتناع كامل، ويبدو - على سبيل المثال - أنه لم تهتز له شعرة واحدة ولا أحس بأى ألم على سبيل المثال أو معاناة وهو يشارك فى التخطيط الجاد والمستمر لتصفية المشير عبد الحكيم عامر.

وسوف نرى فى مذكراته كيف كان قد كون رأيه النهائى فى عبد الحكيم عامر، وسواء كان هذا الرأى قد تكون منذ كان فى العراق أو بعد ذلك فإن مذكراته تدلنا بما لا يقبل الشك على موقف واضح جداً من مجمل سياسات وشخصية عبد الحكيم عامر.

كذلك فسوف نرى آراء أمين هويدى فى كتبه الأخرى متفقة تماماً مع آرائه التى يبديها فى هذا الكتاب، لأنه لم يكن من الذين يغيرون روايتهم فى كل مرة يروون بها القصة.

ولست أريد أن أقول إن أمين هويدى كان - على سبيل المثال - مع عبد الناصر لأنه كان ضد عبد الحكيم عامر وضد صلاح نصر، ولكنى لا أستطيع أن أنفى أن هويدى كان قد وضع كل رهاناته فى جبهة عبد الناصر لأنه لم يكن عنده أى استعداد لوضع أى رهان فى جبهة عبد الحكيم عامر. وقل مثل هذا عن علاقته بصلاح نصر.

وأجدنى أيضا فى حاجة إلى التأكيد على أن عبد الناصر لم يلجأ إلى الاستعانة بهويدى لمثل هذا السبب، ولا كان ينظر إليه على أنه يمثل الأداة القادرة على النجاح فى هذه المعركة، وإن كنت أيضاً لا أستطيع أن أنفى أن عبد الناصر بالذات الذى كان يجيد استغلال التناقضات قد أفاد بسهولة من هذا التناقض.

وسوف نجد أمين هويدى وهو واع بدرجة فائقة أو بأكثر مما يجب إلى مكانته من نظام عبد الناصر، وهو لايزعم لنفسه المكانة الأولى ولا المكانة الأهم ولكنه حريص على أن يصور مدى حيازته للثقة باستمرار ودون انقطاع، وعلى سبيل المثال فإنه يروى (بطريقة غير مباشرة) أنه كان الوحيد الذى شارك فى اللجنة الاستشارية التى كانت دائماً إلى جوار الرئيس جمال عبد الناصر لدراسة القرارات والموضوعات الهامة ويأتى هذا الحديث عندما يتحدث عن مستشارى عبد الناصر فيقول مانصه:

«ففى أواخر الخمسينيات كان يرأس اللجنة على صبرى وزير شئون الرئاسة وكان

أعضاؤها الدكتور عبد القادر حاتم (رئيس الاستعلامات) وحسين ذو الفقار صبرى ومراد غالب (المستشاران بالرئاسة) والسيد أمين حامد هويدى نائب رئيس المخابرات العامة. وبعد النكسة كانت اللجنة مكونة من: شعراوى جمعة وزيراً للداخلية وأمين هويدى وزير الحربية ثم رئيس المخابرات العامة ثم وزير الدولة وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات وكان ينضم أحيانا هيكل وزير الإعلام أو بعض الوزراء الآخرين».

هكذا يأخذ أمين هويدى هاتين اللقطتين ليدلنا على أنه هو الذى استمر فى هذه المكانة، ومن البدهى أن اللقطتين لاتحتملان أكثر من الصورة التى فيهما، فليس معنى هذا أن هويدى كان بمثابة قلب الزعيم أو عقله، وليس فى هذا ما يقلل من قيمته، بل ربما نتأسف على أنه لم يكن قريبا من عبد الناصر بالدرجة الكافية، وليس لنا حظ فى إبعاد هويدى عن مناطق النفوذ أو تقريبه منها، ولكننا فى ذات الوقت لانستطيع أن نضع فى مناطق النفوذ مَنْ كان خارجها، ولاشك أن علاقة هويدى بالرئيس وبجهاز الرياسة تحتاج إلى دراسة أعمق تتوافر لها رؤى أوسع وشهادات أكثر، وليس هذا مما فى وسعنا الآن،وفى جميع الأحوال فإن هذا الباب من الكتاب الذى بين أيدينا ليس معنيا أبداً بتحليل مثل هذه العلاقات وإن كان بالطبع وبالبداهة مطالبا بأن يلقى الضوء على طبيعة العلاقات التى تتناولها المذكرات حتى يقرأ القارئ ما يقرأ مما نقتطف، وهو واع بالجو العام الذى يحيط بها، والذى تحيط به المذكرات.

(٣)

ومن أهم القضايا التى تتناولها هذه المذكرات إلقاء صاحبها الضوء على القنوات «السرية» التى كانت قد نشأت بين عبدالناصر والأمريكيين فى الفترة التى تولى هو فيها رئاسة المخابرات، وتأتى أهمية حديث هويدى عن هذه القنوات من أكثر من ناحية، فهو يدلنا بكل وضوح على ضرورة مثل هذه القنوات، وأنه كان لابد من وجودها وهو يقدم شرحا تفصيليا ـ يظنه بالطبع قمة الاستراتيجية ـ بينما أصبح القراء اليوم يعتبرونه من البدهيات الأولى لممارسة السياسة فى المحيط الدولى. ومن ناحية ثانية فهو يعود بالقنوات التى كثر الحديث عن أنها لم تبدأ إلا فى عهد السادات إلى مسارها التاريخى الأول وبداياتها المبكرة فى عهد عبدالناصر.

وهو ثالثا ـ كما سوف نرى ـ يقدم تفصيلات دقيقة وصادقة عن هذه القنوات دون أن يدعى مثلا أن الأمريكيين لم يكونوا يثقون بقدرة أحد غيره على الفهم، ولهذا فإنهم كانوا يودون لو أنهم توصلوا إلى اللقاء به، ولكنه بأمانته وبتواضعه ووطنيته يقدم الأحداث والحوادث فى إطارها الذى حدثت به، ولنقرأ ما يرويه:

«... ولكن هذه القناة الأخيرة التى قيل إنها فتحت أيام الرئيس السادات، كانت مفتوحة من قبله ومن أيام عبدالناصر، وهذه حقيقة معروفة تثبتها الوثائق الرسمية. ولكن كان الرئيس السادات ـ كما كان الحال مع بعض فراعنة مصر ـ دائما ما ينسى الماضى أو يشوهه، وكان فى الوقت نفسه ينسب كل شىء إلى ذاته بالحقيقة أو الباطل».

«هكذا ينفس أمين هويدى عن غضبه من السادات مع أن السادات لم يكن القائل بفتحها على يديه، ومن الواضح أن أمين هويدى يريد شخصا آخر ولكنه لم يجد مانعا فى أن ينتهز الفرصة لمهاجمة السادات، وقد غاب عن الحياة الدنيا، بينما يفهم القراء تماما ويدركون اسم الشخص الذى يريد هويدى أن يسخر من تجلياته وما يدعيه من صراحة! ثم هو يقول:

«... فتحت هذه القناة فى يونيو ١٩٦٩ بين المخابرات العامة المصرية وبين وكالة المخابرات المركزية فى واشنطن ضمن قنوات اتصال متعددة بين البلدين أقلها كان يتم عن طريق مكتب الإشراف على المصالح ولكن أكثرها كان يتم بطرق خلفية متعددة. فبعد قطع العلاقات الرسمية بين البلاد العربية والولايات المتحدة الأمريكية كان الزائرون يتنقلون فى زيارات متبادلة يحاولون فيها سبر غور المواقف هنا وهناك، وكان تبادل الرسائل قائما، رسائل تصل ويرد عليها، رسائل تصل ولا يرد عليها. إلى أن تطور الأمر إلى وضع أكثر صراحة ورسمية بإنشاء مكاتب الإشراف على المصالح هنا وهناك، والتى كانت فى الواقع أقرب إلى مكاتب البريد منها إلى الإشراف على المصالح. كانت الرسائل الواردة أو الصادرة تصل إليها لتعيد توزيعها على من يهمهم الأمر. فمثلا كانت مبادرة روجرز المشهورة عبارة عن رسالة شفهية قرأها «برجس» المشرف على المصالح الأمريكية فى القاهرة من أوراق مكتوبة كانت فى حوزته».

«وكانت وكالة المخابرات المركزية تلح من جانبها على فتح هذه القناة بعد انتهاء حرب ١٩٦٧ مباشرة، وقام بالمحاولة أحد رجال المخابرات المركزية وهو «وليم بروميل» وكان خبيرا بالشرق الأوسط. كان الرجل فى العراق قبل أن تتفجر ثورة تموز عام ١٩٥٨، وحضر

قيام الثورة هناك وسقوط العرش الهاشمى وإقامة الجمهورية. وكان فى القاهرة عام ١٩٦٦ وحضر حرب ١٩٦٧ ومكث فترة بعدها. ثم كان فى طهران بعد ذلك إلى أن أرسلته وكالته إلى القاهرة فى يونيو ١٩٦٩لتكرار المحاولة».

ثم يلقى أمين هويدى ببعض المعلومات الإجمالية دون تفصيل معقول ودون الاعتذار عن تقديم مثل هذا التفصيل المعقول، إنما هو يحكى كما يحكى القائد العسكرى لجنوده موقفا قديما فحسب:

«...قام بمحاولته الأولى لفتح القناة الخلفية بعد الحرب مباشرة كما سبق القول، ولكن لم تكن الظروف تسمح بذلك على الإطلاق. فلم تكن الأمور قد وضحت بعد، وكان التركيز كله على إعادة ترتيب المنزل من الداخل. كنا نبنى من جديد بعد النكسة الشديدة التى أصابتنا. ولم يكن فى تقديرنا فى تلك الفترة أن اتصالا من هذا النوع يمكن أن يعود بنتائج إيجابية من تلك النتائج التى يمكن الحصول عليها عن هذا الطريق. فالاتهامات ثقيلة بالنسبة لقيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور خطير فى تدبير العدوان، ثم كان موقفها بعد ذلك موقفا معاديا على طول الخط وذهبت فى تأييدها لإسرائيل إلى حد بعيد، ثم كان ـ فى اعتقادنا ـ أن أى حوار مثمر لا يمكن أن يتم إلا من مصدر قوة وكانت قوتنا قد أهدرت فى سيناء. وهذا لم يمنع قيام الحوار عن طريق قنوات أخرى كثيرة».

ثم يتحدث أمين هويدى عن تطورات الموقف من محاولة الاتصال بالولايات المتحدة الأمريكية بعد سنتين، ويبدو وهو يقدم تبريراته عاجزا عن أن يصور حقيقة الموقف فى مصر (بلاده) أو الداخل، فإذا به يقدم تبريرات للخارج لا تغنى عن تبريرات الداخل وإن كانت تسد الخانة:

«... كان الموقف فى يونيو ١٩٦٩ مختلفا عنه عقب النكسة مباشرة بالنسبة لقبول أو رفض فتح هذه القناة الخلفية. فقد كان الموقف فى الولايات المتحدة أصبح جاهزا لذلك من وجهة نظر المخابرات العامة المصرية، إذ تبلور الموقف فى رأيين داخل الإدارة الأمريكية».

«كان الرأى الأول يرى الموقف من خلال النظرة التقليدية للسياسة الأمريكية إلى الصراعات الإقليمية. إذ تنظر إليها دائما من ناحية انعكاس نتائجها على الصراع القائم بين واشنطن وموسكو على المستوى العالمى. وفى إطار هذه النظرة فإن أصحاب هذا الرأى كانوا يرون عدم الإقدام على حل الأزمة بل الاكتفاء بإدارتها، إذ أن طول الوقت وامتداده سوف يجعل العرب المؤيدين للاتحاد السوفيتى ينتقلون إلى الجانب الآخر نتيجة ليأسهم من

الوصول إلى حل عن طريق مشاركة الاتحاد السوفيتى وترتيبا على ذلك فلقد رفعوا شعارين:»

«الشعار الأول: أنه لا يمكن إيجاد حل عن طريق النظم الثورية ـ أى التى تتعامل مع موسكو ـ بأى حال من الأحوال. وكان الشعار الثانى أنه لا يمكن للسلاح السوفيتى أن ينتصر على السلاح الأمريكى بأى حال من الأحوال. لذلك فإنه من الواجب الوقوف أمام أى حل سلمى تشترك فيه موسكو وعرقلته، وفى نفس الوقت الإمداد المستمر لإسرائيل بالأسلحة المتطورة بحيث يكون التوازن دائما فى جانبها».

«أما الرأى الثانى فكان ينظر إلى الموقف ـ كنظرة أصحاب الرأى الأول تماما ـ من خلال النظرة التقليدية للسياسة الأمريكية إلى الصراعات الإقليمية، أى النظر إليها من ناحية نتائجها ومردودها على الصراع العالمى بين واشنطن وموسكو. لكنهم كانوا يختلفون فى النتائج المترتبة على ذلك. فبقاء الأزمة دون حل سلمى لها سيوطد العلاقات بين النظم الثورية وبين الاتحاد السوفيتى، بل سيتيح للاتحاد السوفيتى الفرصة لكى يمد علاقته إلى دول أخرى فى المنطقة على أساس معاداة واشنطن للأمانى العربية مع وقوف الاتحاد السوفيتى مؤيدا لها، ثم تأثير عدم الوصول إلى حل نتيجة المواقف الأمريكية سوف يؤثر دون شك على النظم التقليدية فى المنطقة والتى على علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها ستجد نفسها فى موقف لا يمكن تبريره، وأخيرا فإنه لا يمكن إغفال تأثير بقاء المنطقة دون حل أزمتها الراهنة على المصالح الأمريكية الموجودة خاصة المصالح النفطية، لذلك فإنهم كانوا ينادون بفرض القيد على التسليح الأمريكى لإسرائيل وضرورة فتح الحوار مع النظم العربية على اختلاف معتقداتها».

(٤)

على هذا النحو يصور صاحب هذه المذكرات الموقف المصرى فى ذلك الوقت وكأنه يناور داخل السياسة الأمريكية نفسها، وفاته أن يجيد تصوير الموقف من ناحيتنا، وقد كان فى وسعه أن يركز على تنامى الإيجابيات فى مصر بعد النجاح فى تحقيق نجاحات ملموسة فى حرب الاستنزاف (حتى لو كانت هذه النجاحات محدودة)، كما كان فى وسعه أن

يشير إلى مدى الأثر الذى بدأ «الزمن» يلعبه سواء بالإيجاب أو السلب فى عقلية أصحاب القرار:

«وبناء على ذلك فإنه كان من صالحنا فتح القناة حتى يمكننا أن نؤثر فى الحوار الدائر فى واشنطن، فلم يكن من المعقول أن نظل بعيدين عنه. وكنا نعتقد أن هذا - لو تم - فإنه سيكون حوارا من نوع آخر غير الذى يقوم به الدبلوماسيون بطريقتهم التى تزيد من تعقيد الأمور ولا تحلها، خاصة أن الحوار سيتم بطريقة غير رسمية وفى الوقت نفسه فهو حوار غير ملزم لأى طرف من الأطراف. فلا يعقل مثلا أن يتم الحوار بين وزراء الخارجية أو بين رؤساء الدول على أساس شخصى أو غير رسمى، علاوة على أن هؤلاء يحاولون أثناء قيامهم بالحوار أن يثبتوا دائما أنهم أكثر لياقة من الطرف الآخر بطريقة حذرة تحسب فيها الكلمات بالموازين الدقيقة».

ثم يروى أمين هويدى رد فعل الزعيم عبدالناصر تجاه فتح القناة الخلفية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو يؤكد أن عبدالناصر كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة من فقدان الثقة بالولايات المتحدة الأمريكية وسياستها، لكنه مع ذلك لم يمانع أبداً فى فتح الباب:

«كانت هذه هى الصورة التى أوضحتها للرئيس عبدالناصر وأنا أعرض عليه رأينا بخصوص «فتح هذه القناة الخلفية» حينما علمت بوصول «وليم بروميل» إلى القاهرة وبعد المقابلات التمهيدية التى تمت بينه وبين بعض المساعدين».

«ووافق عبدالناصر بعد تردد لأن الرجل كان قد فقد ثقته نهائيا فى الولايات المتحدة الأمريكية شاكا فى نواياها من تصرفاتها. وقد أثبتت الأيام أنه كان على حق فى شكوكه وحذره. لكنه وافق على أساس أن المصلحة تقتضى ذلك، فليس للعداوة أو الصداقة الكلمة الأولى فى ممارسة السياسة».

«وبناء على ذلك حددت موعدا لمقابلة وليم بروميل مندوب وكالة المخابرات المركزية. وكان الرجل سعيدا بالمقابلة لأن ذلك فى حد ذاته كان يعتبر رسالة لحكومته بأننا - رغما عن حماقتها وعداوتها - راغبون فى الحوار، وأننا لسنا كما كتب البعض بعد ذلك - مع الأسف الشديد - من أنصار غلق أبواب الحوار وسدها».

ويتناول أمين هويدى جزئية فى منتهى الحساسية، وهى علاقة المخابرات كجهاز بهذه القناة الخلفية، وهو يقطع بالرأى بأنه لم يكن من المتصور أن يكون (التعاون) هو الإطار الذى تتم من خلاله الاتصالات، ويبدو أمين هويدى فى هذا الحديث أقرب إلى وصف

الرجل الطيب بالفعل، فهو لا يتصور الحوار إلا من خلال التعاون والعمل المشترك.. وكأنه يبحث عن المبررات الخلقية التى يمكن له من خلالها أن يسمح وهو مدير للمخابرات بوجود مثل هذا الحوار(!!)

«لقد كان هناك اتفاق عام ومن أول وهلة على ضرورة تحديد الغرض من هذه القناة الخلفية، وعلى أن يكون الغرض عند تحديده مثمرا وإيجابيا، فكل إنسان فى استطاعته إقامة اتصال وعلاقة، ولكن أن يكون هذا الاتصال مثمرا والعلاقة إيجابية فهذا شىء آخر».

«ولم يكن من المتصور أن يكون الحوار من خلال هذه القناة الخلفية فى نطاق التعاون بين جهازى المخابرات فى البلدين. لأن مفهوم التعاون فى هذا المجال يبنى على وجود هدف واحد مشترك تسعى الدولتان لتحقيقه كأن يكون مثلا القضاء على نظام ما فى دولة أخرى، وهنا لابد من إطلاع كل طرف على ما لدى الطرف الآخر من معلومات تمكن من تحقيق الهدف المشترك. ولم يكن الأمر هكذا بين الدولتين، فكل منهما تريد «قطع رقبة الأخرى»، لكن بفارق رئيسى أن إحدى الدولتين معتدية والأخرى معتدى عليها».

«ولم يكن من المتصور أيضا أن يتم الحوار على أساس اختلاف أهداف الطرفين مع عدم تعارضهما أو تصادمهما. فإن الأغراض كانت مختلفة ولا يسير هذا الخلاف فى خطوط متوازية ولكنها خطوط متقاطعة معقدة».

«ولم يكن هناك خلاف على ذلك بين وجهتى النظر، إذ يتم الحوار فى هذه المجالات بصراحة كاملة لا يترك وراءها شكا أو غموضا».

هذا هو أمين هويدى وقد وجد أخيرا المبرر الخلقى الذى يسمح له كمدير للمخابرات العامة بأن يسمح لمثل هذه الاتصالات أن تتم من خلال جهاز المخابرات الذى يتولى هو رئاسته، فإذا بهذا المبرر يصبح الحرص على الاستقرار وكأن العمل من أجل استرداد الحقوق العربية ومن أجل الكرامة العربية ليس فى حد ذاته مبررا كافيا:

«ولكن بقى جانب واحد يمكن الاتفاق على العمل فى إطاره وهو ضرورة وجود استقرار فى المنطقة يبنى على أساس سلام عادل. إلا أن بروميل ـ وهو ينقل رأى وكالته ـ أضاف بعض التوضيحات، أن الهدف المشترك لفتح هذه القناة فى رأيهم ـ هو إيجاد حل للأزمة العربية/ الإسرائيلية بدون حرب، كذا إيجاد طريقة تتيح للولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى أن تسهم بطريقة ما فى تنمية مصر. وكان الرجل قلقا من تزايد العلاقة بين

القاهرة وموسكو وعلى ثقة فى الوقت نفسه من أن القاهرة قد استعادت قدرتها بصورة ملحوظة خلال العامين السابقين».

(٥)

ثم يبدأ أمين هويدى بعد كل هذه المقدمات فى رواية تفصيلات الاتفاقات(!!) التى تمت بين الأمريكيين والمخابرات المصرية:

«تم الاتفاق على أن يكون الغرض هو تبادل وجهات النظر بصورة صريحة ودقيقة قد لا تسمح بها الاتصالات الرسمية الأخرى دون ترديد وجهات النظر القائمة على أنها منزلة من السماء. كما تم الاتفاق على أن يكون ممثلهم هنا هو «يوجين ترون» الذى أمضى ثلاث سنوات كاملة فى سيلان وقبلها خدم فى لبنان والعراق. وقدم اسمه إلى وزارة الخارجية المصرية للحصول على موافقتها لينضم الرجل عند مجيئه إلى مكتب الإشراف على المصالح الأمريكية فى القاهرة».

«وتمت الموافقة، وحضر «يوجين ترون» ليتولى مع مندوبنا فتح قناة خلفية جديدة مهد لها «وليم بروميل» من قبل...!!».

«وبدأت القناة فى عملها المثير.. ولكن ماذا تم فيها؟!! هذا ليس ملكنا فلا يجوز إذن أن نتحدث عنه، وأظنه سيبقى كذلك لوقت طويل قادم».

«كانت هذه القناة إذن قناة غير مباشرة للرئيس عبدالناصر بين جهازين سريين على قرب من دائرة اتخاذ القرار ومؤثرين فيه، وبالرغم من كل ذلك فإن الحوار غير ملزم. كان الحوار يسجل وبدقة ويرفع للرئيس أولا بأول ليعطى فيه توجيهاته».

وعند هذا الحد يصل أمين هويدى إلى رواية رأيه القاطع والموحى فى القنوات السرية الأخرى التى سبقت هذه القناة ملمحا بالمصائر التى انتهى إليها بعض كبار الصحفيين والتى كان من الممكن للآخرين منهم (لولا ذكاؤهم على حد تعبيره) أن ينتهوا إليها:

«وقد فُتحت قنوات خلفية قبل ذلك بواسطة أفراد عديدين ربما مع وكالة المخابرات المركزية وربما مع غيرها. ولكن البعض من هؤلاء أداروا «القناة الخلفية» لحسابهم أو ربما لحساب «الوكالة» أو «لغيرها».. البعض من هؤلاء «سقط» والبعض الآخر كان أذكى من أن «يسقط».

ثم يعود أمين هويدى إلى الحديث عن القناة السرية التى بدأت بإشرافه من خلال المخابرات، راويا مصير هذه القناة فى عهد السادات، ومشيرا إلى ما يراه من «فروق» بين طبيعة هذه القناة فى عهده وعهد عبدالناصر من ناحية، وعهد السادات من ناحية أخرى، وهو يرى رأيا فى منتهى التعسف وهو أن القناة قد تحولت إلى قناة ملزمة، وتفسيره لهذا الإلزام يأتى من أن رئيس الدولة اشترك بنفسه فى القناة(!!):

«... واستمرت هذه القناة الخلفية فى العمل حتى بدأ الرئيس أنور السادات فى استخدامها. وهنا تحولت القناة إلى قناة ملزمة، إذ كان على أحد طرفيها قمة القيادة السياسية وعلى الطرف الآخر بعض أفراد من الحلقة الداخلية. وتحولت بالتالى إلى قناة تبحث عن أى حل وبأى ثمن بدلا من كونها وسيلة تحاول أن تضغط وتؤثر على الطرف الآخر».

ثم يبلور أمين هويدى ما يراه من فرق مهم فى وصف هذه القناة بالقدم أو الجدة(!!) فى جملتين لا تحفلان بكثير من الفكر فيقول:

«وهنا يمكن أن تكون هذه القناة الخفية قناة «قديمة» و«جديدة»...!! «قديمة» فى نشأتها ولكنها «جديدة» فى هدفها وأسلوبها».

«ولذلك فإن من يقول إنها «قناة قديمة» فهو صادق، ومن يقول إنها «جديدة» فإنه لا يتجاوز الحقيقة.

(٦)

على هذا النحو يتعامل أمين هويدى بقدر كبير من الأمانة والمسئولية والعفة مع تاريخ أمننا القومى، وهو لا يفعل هذا عند حديثه عن القنوات السرية مع أمريكا فحسب، ولكنه ينهج نفس المنهج فى تعامله مع الصديق السوفيتى، وليس هذا محلا لعرض تفصيلات رأيه فى تطور هذه العلاقات، لكننا سنكتفى هنا بهذه الفقرة التى يلخص بها موقف عبدالناصر من السوفييت كأنه بحاجة إلى تبرير مثل هذا التعاون أو العلاقة، ولكن هكذا كان أمين هويدى وهو الحساس لكل أمر يمس بلاده:

«... وعلى ذلك فلابد أن «نلعب معا» كفريق تلاقت مصالحه واضعين فى الاعتبار ألا

تتعارض «مصالحنا المحلية مع مصالحه العالمية». فلم يكن التواجد السوفيتى فى بعض المناطق أو الأوقات احتلالا بأى صورة من الصور، بل كان يتم وفق مخطط استراتيجى واع يدل على ذكاء وعمق. فعلاوة على القلق البالغ الذى يسببه هذا التواجد لدى الطرف الآخر مما يجعله فى خوف من زيادته واستمراره مما يهيئ حافزا على البحث عن حل، فإنه يخدم أغراضا استراتيجية محلية».

من هذا المنظور «البراجماتى» وليس «الأيديولوجى» أو «التاريخى» أو «النفسى» يعرض أمين هويدى علاقة مصر بالقوى الكبرى فى الفترة التى قدر له فيها أن يتولى المخابرات وأن يشارك بالتالى فى صياغة أو توجيه الاستراتيجية المصرية.

والحق أن أمين هويدى لم ينصف نفسه بما فيه الكفاية حين عرض الحقائق التى عرفها والتى عرضها من منطلق مصلحة وطنه فقط دون أن يعطى لهذه المصلحة ظلالاً أو مظلات من مصالح قومية عليا أو إيمان بالوحدة العربية أو بحتمية الحل الاشتراكى أو ثورة المستضعفين والدول النامية... إلخ هذه المنطلقات والشعارات الطنانة الرنانة، وفى واقع الأمر فإن هويدى لايتنازل عن هذا كله ولا عن بعضه ولكنه يعتبر أن هذا كله من المسلمات التى لاحاجة له بإقحامها وسط حديثه ولا المتاجرة بها ولا التنبيه عليها، إنما هو يستشعر الأزمات التى عاشها، والحلول التى منّ الله بها على وطنه، ويذكر كل هذا من منطلق وطنى فحسب بعيداً عن العمالة أو نفيها أو التظاهر بنفيها أو بالتعالى عليها... إلخ هذه السلسلة من الانفعالات التى صاغت الكتابات الصحفية السابقة على كتاب أمين هويدى (والتى تكررت بعد ذلك فى كتب جديدة تحمل عناوين مثيرة) والتى تناولت نفس هذه الموضوعات الحساسة بطريقة أخرى فيها فن كثير وجميل ولكن فيها ادعاء بين وكذب صريح وسنتناول فى هذا الباب نماذج منها.

وعلى نفس الخط من إعلاء المصلحة الوطنية، ودونا عن المذكرات الكثيرة التى تحفل بانتقاد مواقف الرئيس القذافى فإن صاحب هذه المذكرات يذكر فضل القذافى وثورة ليبيا فى تزويد مصر بطائرات الميراج، ويعتبر هذا التصرف تدخلا من القدر هيأ لمصر أن تكون قادرة على الردع فى أثناء حرب الاستنزاف:

«ولكن تدخل الحظ فجأة وحدثت ثورة «الفاتح» من سبتمبر ـ أيلول ١٩٦٩ ـ بقيادة الأخ «معمر القذافى»، وسعى الرجل فى استماتة حتى تيسر له فى أوائل عام ١٩٧٠ الحصول على صفقة فرنسية وافق عليها الرئيس الفرنسى بومبيدو وتتعلق بشراء ليبيا مائة طائرة ميراج يتم توريدها على أربع سنوات. وتم الحصول على عدد من هذه الطائرات

وضعت تحت تصرف القيادة المصرية.. وأصبح لدى مصر سلاح رادع فى مقدوره ضرب إسرائيل فى العمق، وكان هذا من أخطر التطورات الاستراتيجية فى الصراع الدائر».

«وأصبحت مصر قادرة على «رد الفعل» وبذلك كسرت القاهرة بفضل سياستها العربية الجناح الآخر من معادلة «الردع»، ويرجع الفضل فى ذلك إلى «معمر القذافى» وأقول هذا للتاريخ».

(٧)

وقد كان أمين هويدى بما كتبه وأفاض فيه فى هذه المذكرات من أوائل الذين فتحوا أعين القراء بطريقة صحيحة على طبيعة المناقشات التى كانت تدور فى مجلس الوزراء، ومن الواجب أن نعترف له بأنه نقل صورة صادقة لمناقشات تدور بين بشر يرأسهم بشر آخر ويتعاملون فى مشكلات البشر بطباع البشر، حدث هذا فى وقت لم يكن القراء قد قرأوا من قبل بما فيه الكفاية عن هذه المناقشات إلا فقرات تصورها تدور بين وزراء مذعورين من ناحية، وبين زعيم يتحلى بالحكمة التاريخية النادرة وبالإلهام الذى لايخطئ من ناحية أخرى، فإذا بأمين هويدى ـ وهو لا يقل وفاء لزعيمه عن السابقين ـ يصور لنا المناقشات فى صورة إنسانية رائعة تحفل بالانفعالات وبالغضب وبالثورة وبالاندهاش والاستياء وبكل ما يجوز أن يصدر عن الزعيم لأنه بالفعل بشر.

ومما ينبغى الإشارة إليه فى مذكرات أمين هويدى أنه لم يجد أى حرج فى أن يتناول الأشخاص الذين انتقدهم بالاسم الصريح وأن يسند إليهم ما شاء إسناده من وقائع، وربما كان أمين هويدى هو الذى تناول ـ على سبيل المثال ـ عدة شخصيات من الوزراء الذين لم يكونوا فى أى مذكرات أخرى محل نقد أو ثناء من أمثال الدكتور عبد العزيز كامل والمهندس أحمد توفيق البكرى والدكتور عبد الوهاب البرلسى، ومن المفيد جداً أن نقرأ بعناية مارواه من وقائع أوردها فيما يتعلق بهؤلاء الوزراء الذين لاتحفل بهم كتابات التاريخ المعاصر لأنهم عاشوا بعيدين أو مبعدين عن معمعة السياسة الصاخبة، ومما يؤسف له أن كثيرا من الذين يكتبون تاريخنا المعاصر يقتصرون على الجوانب التى تبرزها الصفحات الأولى من الصحف دون أن يعنوا بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى العناية

الكافيـة، وربما تأثر كثير مـن الذين كتبوا مذكـراتهم بهذا النـهج، ولهذا السبب فـإني حفيّ بتناول أمين هويدي للجوانب التي لم يتعود غيره أن يتناولها. هذا بالإضافة إلى أنه عرض وجهـات نظر مخـتلفـة في محـمود فوزي، ومحـمد حلـمي مراد، وأمـين شاكر، وحـسن التهامي وعزيز صدقي.

وقد لا نستطيع أن نـنكر أن أمين هويدي لم يفرط في أي فرصـة سنحت له لإبداء رأيه في موضوعـات أثيرت من قبل وهو لايـجد أي غضاضة في أن يـتناول في كتابه كـثيرا من الوقائع الـتي كثر الخوض فيهـا بمناسبة وبغيـر مناسبة ثم يـروي وجهة نظر مخالـفة تماماً أو مخالفة بعض الشـيء وهو حين يفعل هذا يعترف في البداية بـأن الموضوع قد تم تناوله من قبـل، والحق أن صاحـب هذه المذكـرات يصدر فـي هذا الاعـتراف عن خـلقيـن كريمـين وجديرين بالتنـويه، فهو يقرأ ما تناوله غيره مـن قبله، وهو يعترف بأنه قرأ ما كـتبه غيره،ثم هو يـترك للقـارئ أن يحكم بـعد ذلك بما يـشاء علـى مدى صدق ما يـذهـب إليه هـو في روايته، ولكـن من المهم أن نلفـت النظر إلى احتـرامه للآخرين في زمـن يأبى فيه كثـير من النرجسيين ومن الأقزام وأشباه الأقزام إلا أن يتجاهـلوا كل ما كتب في الموضوع من قبلهم حتى وإن أفادوا منه ونقلـوه، وهم يظنون أنهم يضيفون إلى عظمتهـم المزعومة أو المصنوعة أو الموهومة بهذا السلوك الذي يترفع عـن ذكر أسماء الآخرين أو وجهات نظرهم في ذات الواقعة دعك من ذات الموضوع.

بقي أن نلفت الـنظر إلى أن هويدي مع كل ما أشرنـا إليه لا ينجو في كتابتـه من طريقة العسكرييـن ورجال الأمن القومي في كتابة تـقاريرهم على هيئة نقـاط، والاعتزاز بالأرقام في بداية السطور مع أن هذا لايضيف إلى جوهر ما يكتبه ولا يرتفع بقيمة هذا الذي يكتبه، ومع أنه ليس فـي هذا ما يعاب على رجل لـم ينكر مثل هذا الانتـماء، ولا هو رغب في أن ينفيه يوما مـن الأيام إلا أني لا أحس بالراحة تجاه أن يفرض علينـا مؤلف ذو شأن مثل هذا الأسلوب، ولست أنـتقده ولا ألومه ولا أرغب إليه في تـغيير ما فعل إن لم يـكن راغبا في هذا بنفسه، وإني لمقدر أنه لايريد إلا الأصوب والألطف والأظرف، إنما هي الحياة قادته إلى حيث قادته من التقدم فـي المواقع حتى خرج في النهاية مبكرا من هذه الحياة لـيتأملها بنفس المنطق الذي عـاشها به من قبل وبنـفس المنهج كذلك حتـى وهو يكتب للقراء مـا ينبغي أن يكون للقراء وليس للرئيس!

(٨)

وسوف يلاحظ القارئ بالإضافة إلى العموميات التى يعرض فيها صاحب هذه المذكرات لطبيعة عبدالناصر ومقومات أدائه، أن هذا الكتاب يتناول فترة محددة من عهد عبد الناصر هى الفترة التى تولى فيها أمين هويدى رئاسة المخابرات العامة (أغسطس ١٩٦٧ - أبريل ١٩٧٠) ثم الاشراف على المخابرات العامة (أبريل ١٩٧٠وحتى وفاة الرئيس) بعدما تولى منصب وزير الحربية فى فترة انتقالية ما بين يونيو ١٩٦٧ وحتى يناير ١٩٦٨، فلما ترك مسئولية منصب وزير الحربية بقى عضواً فى مجلس الوزراء ووزيراً للدولة يتولى شئون مجلس الوزراء، ويتولى أيضا المسئولية عن المخابرات كما كان هذا معروفا فى ذلك الوقت، وسنرى أمين هويدى فى هذه المذكرات معنيا بأن يقدم نفسه وزيراً أكثر من عنايته بأن يقدم نفسه مديراً للمخابرات، ولا يتحدث أمين هويدى فى كتابه كثيراً عن جهوده فى المهام السرية التى تولتها المخابرات العامة عندما تولى رئاستها ويبدو ذلك فى تقديرى راجعاً إلى الحساسية التقليدية التى يستشعرها أى ضابط ملتزم فى الحديث عن أعمال المخابرات فضلاً عن التزام أمين هويدى الشديد بالعسكرية الصرفة، ولكن هويدى لايبخل علينا ببعض التفصيلات المهمة عن قضايا صلاح نصر وانحراف المخابرات، هذا فضلاً عما تناولناه من حديثه عن قنوات الاتصالات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويزعم أمين هويدى فى هذه المذكرات «دون أن يكون لنا حظ فى تكذيبه» أنه هو الذى أشار على الرئيس عبد الناصر بأن يختار المهندس حلمى السعيد لكى يتولى التحقيق مع صلاح نصر بسبب ما بينهما (أى ما بين هويدى ونصر) من خصومة سابقة .. ولكن أمين هويدى فى نفس الوقت لايجد حرجاً فى أن يصف الحكم الصادر على صلاح نصر بالسجن أربعين سنة مع الأشغال الشاقة بأنه أطول حكم سجن فى تاريخ مصر بل إن أمين هويدى يجد سعادة فى إيراد نص الحكم .

(٩)

ولا يقدم لنا أمين هويدى تعريفه ومفهومه للأمن القومى إلا فى وسط هذا الكتاب

المهم، ولكن هذا لا يعيب عرضه فى شىء، فقد بدأ بما هو مشوق وبما هو عام فى قراءته قبل أن يصل إلى تقديم تعريفه للأمن القومى على النحو التالى:

«الأمن القومى.. وهو عبارة عن الإجراءات الشاملة التى تتخذها الدولة فى حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها فى الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية من مسئولية القيادة السياسية ومجال الاستراتيجية العليا أو العظمى، ويصبح الأمن العسكرى جزءا من الأمن القومى، وهو من مسئولية القيادة العسكرية وبتوجيه وتحت إشراف القيادة العسكرية ومجاله الاستراتيجى، وهو فن إدارة المعارك لتحقيق الغرض من الحرب، أو هى فن القيادة العسكرية، أو باختصار فالقيادة العسكرية هى إحدى الوسائل المتيسرة لدى القيادة السياسية لتحقيق أهداف الدولة تأتمر بأوامرها وتنفذ المهام التى تكلف بالقيام بها».

على هذا النحو يرى أمين هويدى شأنه شأن محمد حافظ إسماعيل فيما نقلنا عنه من نصوص أن إدارة الأمن القومى تقتضى التنسيق بين القيادتين السياسية والعسكرية، وعلى هذا فإنه يحدد العلاقة بين القيادتين فى الآتى:

« ❑ إعلان الحرب وانتهاؤها وإيقاف القتال أو استئنافه من أعمال القيادة السياسية، ومعنى ذلك أن توجيه الضربة الأولى قرار سياسى لأنها تعنى إعلان الحرب».

« ❑ للقيادة السياسية الحق فى تحديد أغراض ذات أهمية استراتيجية خاصة ومن الواجب على القيادة العسكرية وضع ذلك فى الاعتبار عند وضع الخطط وتوزيع القوات المشكلة بها فى العمليات، إذ قد ترى القيادة السياسية فى ذلك فائدة سياسية أو يمكن اعتبارها ورقة رابحة فى أية مفاوضات تالية».

« ❑ للقيادة السياسية حق التعيين والعزل للقيادة العسكرية، وهذا أمر طبيعى يحدث فى كل وقت ومكان. لأن القيادة العسكرية إذا حاولت تغيير القيادة السياسية، فإن هذا يعتبر خيانة عظمى فى حالة فشل المحاولة، وقد يعتبر ثورة أو انقلابا فى حالة نجاح المحاولة فتنشره وسائل الإعلام فى صدر أخبارها تماما كما علمونا فى الصحافة: «إذا عض كلب رجلا لا يعتبر هذا خبرا صحفيا، لكن إذا عض رجل كلبا يعتبر هذا خبرا صحفيا».

ومن ناحية أخرى فإنه يرى ضرورة وجود بعض الحقوق للقيادة العسكرية، وسنرى أنه فى هذه الناحية من التفكير متأثر إلى أبعد الحدود بتجربة بلاده المريرة التى لم تكن مصر قد خرجت منها بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧، وهو يقول:

«للقيادة العسكرية أن تعترض على كل المهام التى تكلف بها ـ أو على بعضها. فإذا أصرت القيادة السياسية على المهمة مع استمرار عدم اقتناع القيادة العسكرية عليها ـ أى على القيادة العسكرية ـ أن تترك موقعها لمن يقبل تنفيذ المهمة. ولكن إذا قبلت القيادة العسكرية القيام بالمهمة فإنها تصبح مسئولة عن نتائجها».

ويبدو واضحا من نصوص أمين هويدى فى هذا الكتاب أن عبدالناصر كان مطمئنا إلى بقاء إشراف أمين هويدى على هذا الجهاز حتى آخر يوم فى حياته، وأنه لهذا السبب استبقى له الإشراف على الجهاز حتى بعدما عين محمد حافظ إسماعيل فى أبريل ١٩٧٠ ليخلفه فى منصب مدير المخابرات العامة، وقد بقى أمين هويدى بالطبع عضوا فى مجلس الوزراء وزيرا للدولة ومسئولا عن المخابرات، ويبدو لى أن عبدالناصر كان بعدما عانى من أزمة هذا الجهاز يريد السيطرة على الجهاز من خلال فلترين، مدير نزيه ملتزم وقوى، ووزير ذكى ذو خبرة، وربما فات هذا المعنى على أمين هويدى نفسه الذى ظن المسألة مرتبطة فحسب بالتمهيد لحافظ إسماعيل لتولى رئاسة الأركان.. ولنقرأ أمين هويدى:

«... ثم كان الرئيس يرغب فى التغيير حتى أوائل عام ١٩٧٠ حينما استدعى السيد حافظ إسماعيل من باريس حيث كان يعمل سفيرا لنا هناك ليخلفنى فى رئاسة المخابرات. ولقد دهشت حقيقة حينما كلفنى الرئيس بالاستمرار فى الإشراف على جهاز المخابرات العامة حتى فى وجود الرئاسة الجديدة، إلا أننى اعتذرت، فرئيس الجهاز لابد أن يتبع رئيس الجمهورية مباشرة دون مزيد من الحلقات. إلا أن الرئيس استمر فى تحويل كل موضوعات المخابرات لى حتى وفاته، بل فى هذا اليوم ـ أى يوم وفاة الرئيس بل فى ساعة الوفاة ـ كنت فى اجتماع مع الشيخ سعد الصباح وزير الداخلية فى ذلك الوقت والمسئول عن أعمال المخابرات فى الكويت فى منزله بالزمالك ومعنا السفير حمد الرجيب سفير الكويت بالقاهرة فى ذلك الوقت».

«وقد علمت بعد ذلك أن السيد حافظ إسماعيل كان قد استدعى ليتولى منصب رئيس أركان حرب الجيش حينما يقترب موعد عبور القناة لتحرير الأرض،وكان عليه أن يمضى فترة انتقالية فى القاهرة فى موقع يطلع فيه على الأمور قبل انتقاله لتولى منصبه الذى استدعى من أجله. ويقول حافظ إنه استدعى لتولى منصب وزارة الحربية وقيادة الجيش وقد يكون حافظ أصدق منى فى روايته».

(١٠)

ولكن ماذا عن الأيام الأولى أو الساعات الأولى لأمين هويدى فى منصبه كمدير للمخابرات العامة، وقد أصبح رئيساً للجهاز الذى تركه منذ سنوات وهو نائب لرئيسه نتيجة لخلافه مع هذا الرئيس (صلاح نصر) نفسه، بالطبع يمكن لنا أن نتصور مدى ثراء هذه التجربة الشعورية التى مر بها أمين هويدى، ولكنه كالعادة شغل نفسه بالحديث عن التفصيلات الوظيفية فيها، من قبيل أنه اختار محمود عبدالسلام ليكون مديرا لمكتبه، وأنه اتصل به قبلها ليكون جاهزا للقاء به فى مبنى المخابرات، ثم هو يحكى كيف ذهب ليتولى مسئوليته كرئيس للمخابرات عقب الانتهاء من عملية تصفية المشير عبدالحكيم التى تمت ابتداء من مساء ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ ولم تنته إلا فجر ٢٦ أغسطس ١٩٦٧، ها هو يروى فيقول:

«... وفى صباح يوم ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ وبعد الانتهاء من عملية «جونسون ـ المرحلة الأولى» تأهبت للذهاب إلى المخابرات العامة كان من رأى شعراوى وسامى أن تسبقنى إلى هناك فصيلة شرطة عسكرية تحسبا لأى مواقف مفاجئة، إلا أننى استبعدت هذا الحل فى الحال استبعادا كاملا، إذ كيف أتولى رئاسة جهاز خدمت فيه من قبل خمس سنوات كاملة وأعرف جميع من فيه تقريبا فى ظل حماية من الشرطة العسكرية؟! هذا غير معقول وغير جائز. واخترت أن أذهب إلى الجهاز وبعربتى الخاصة ودون سائق أو مرافق».

«وحين مغادرتى مكتب «سامى» اتفقت معه على الاتصال مع السيد «وجيه عبدالله» مدير مكتب السيد صلاح نصر لإخطاره بصدور أوامر الرئيس بتعيينى رئيسا للجهاز وبأننى فى الطريق إليه».

ونأتى إلى اللحظات النفسية القليلة التى أجاد أمين هويدى تصويرها وهو يذهب إلى هذا الجهاز الذى خرج منه وفى ذهنه ـ وإن لم يصرح بهذا ـ أنه لن يعود إليه:

«... وفعلا كنت على الباب الخارجى الرئيسى للمبنى فى تمام العاشرة صباحا، ولما سألنى رئيس مكتب الأمن عن شخصيتى أخبرته بأننى رئيس الجهاز الجديد. وكان «وجيه» قد أعطاهم خبرا بذلك. فأدوا التحية الواجبة وأخذت المصعد إلى الدور الأول فى طريقى إلى مكتب رئيس الجهاز وحدى، وكنت أعرف طريقى تماما حيث كنت من مؤسسى هذا الجهاز فى الخمسينيات».

«... كنت أكره هذا المكتب ولا أستريح إليه. فالطريق إليه خافت الضوء. والمكتب نفسه متسع مترامى الأطراف، أثاثه قاتم ملحق به حجرتان أخريان. كان أشبه بالشقة الخاصة المقبضة.. ويزيد من كآبة المكتب ضوؤه الخافت حتى بالنهار بحيث كان من الضرورى إضاءة الأنوار ليل نهار. وعلاوة على ذلك فقد شاهدت فيه بعض الأحداث والتصادمات فى فترة خدمتى السابقة كنائب لرئيس الجهاز فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، تركت ترسبات فى نفسى. والشيء الغريب أن شعورى بالانقباض من هذا المكتب لازمنى طوال فترة رئاستى لهذا الجهاز من ٢٦/٨/١٩٦٧ حتى ٢٥/٤/١٩٧٠ ومازلت أذكر كيف شعرت بالراحة العميقة وأنا أخرج من الباب الرئيسى بعد أن سلمت قيادة الجهاز لخلفى بعد ثلاث سنوات بدأتها بدخولى من نفس الباب بتلك الطريقة الغريبة.. وشعرت حينئذ أن حجرا ثقيلا أزيح عن كاهلى ونمت تلك الليلة بطولها لأول مرة منذ زمن بعيد دون أن توقظنى أجراس التليفونات العديدة بأخبار كلها سيئة ومثيرة للأعصاب ومشاكل كان لابد من مواجهتها بقرارات عاجلة وفى الحال».

ثم يروى صاحب هذه المذكرات كيف أنه حاول أن يتصل بسلفه فى رئاسة جهاز المخابرات صلاح نصر، ولكنه لم يفلح، ويبدو واضحا أن أمين هويدى وهو يروى هذا حريصا على أن يرد على ما أثاره صلاح نصر نفسه فى مذكرات نشرت له قبل أن يكتب أمين هويدى هذه المذكرات التى بين أيدينا:

«وتأخر محمود عبدالسلام ساعة كاملة عن الموعد.. ولكنى بدأت فى الحال. اتصلت بمنزل السيد صلاح نصر لأسأل عنه إذ كان مريضا أو معتكفا فى منزله منذ أيام، ولأبلغه أيضا بأنى توليت رئاسة الجهاز، ثم للتحدث إليه بالحديث المعتاد فى مثل هذه المناسبات الشاذة والثقيلة. إلا أن المتحدث على الخط الآخر وبعد أن غاب فترة من الوقت اعتذر لى بأنه نائم. فرجوته أن يخبره باتصالى وبأن يخبره أيضا بأن يتصل بى فى مكتب رئيس المخابرات العامة إذ صدرت التعليمات برئاستى للجهاز، وشددت عليه فى ذلك وبعد أن يستيقظ مباشرة. ولكن «صلاح» لم يتصل. وهى نفس عادته ـ رحمه الله ـ فى عدم قدرته على المواجهة، لذلك فإنه كان نادرا ما يرد على الاتصالات التليفونية إلا إذا كانت من أفراد معينين وتبعا لحالة العلاقة بينه وبين المتحدث. وليس صحيحا ما كتبه «الأخ صلاح» بعد ذلك على صفحات المجلات بأنى اقتحمت جهازه. فليس فى قدرة فرد بمفرده أن يقتحم جهازا خطيرا كهذا الجهاز عليه الحراسات المتعددة وإلا كان فى هذا التعبير ـ إن كان يعنيه

حقيقة ـ تقليل من قدرة الجهاز وشأنه. ثم ما حيلتى وقد قمت من جانبى بالاتصال مع الرجل لأخطره وأستأذنه فى مباشرة عملى الجديد، إلا أن الرجل فضل ألا يتصل ويرد؟!».

«على أية حال لن أخوض فى شىء يخصه إلا بقدر المحافظة على ارتباط الأحداث. فالرجل انتقل إلى رحمة مولاه.. وللموتى قدسية يجب احترامها كما أمرنا وتعلمنا».

ثم يلخص أمين هويدى المهام التى كان لابد له من تأديتها على سبيل السرعة وعلى الرغم من أنها تبدو بمثابة مهام منطقية أو روتينية إلا أن حديث أمين هويدى عنها يعطيها قيمتها وأهميتها ويشعرنا ـ وهذا هو المهم ـ بالتعاطف معه وهو يخوض هذه اللجج على هذا النحو وحيدا إلا من ثقة رئيسه فيه!!:

«كانت أهم الواجبات التى لابد من تنفيذها فى الساعات القادمة هى:

١ ـ التحفظ على بعض المسئولين ممن تجمعت عنهم معلومات بالإساءة فى التصرف للتحقيق معهم.

٢ ـ إعطاء بعض المسئولين إجازات إجبارية حتى يسهل تصحيح المسار.

٣ ـ إجراء حركة تعيينات جديدة فى الأجهزة الحساسة.

٤ ـ استمرار الجهاز فى تحمل مسئولياته فى الداخل والخارج فى الوقت العصيب الذى تمر به البلاد ولملاقاة حالة التقصير الشديد التى كانت تنتابه.

٥ ـ عقد اجتماع عاجل مع «كبار» رجال الجهاز للتقليل من حالة القلق الحتمية التى ستسود الجميع نتيجة للإجراءات السابقة، وتوضيح الخطوط العامة الرئيسية بالاتجاهات الجديدة لسير الجهاز وعلاقاته بالأجهزة الأخرى».

وحوالى الظهر كان محمود عبدالسلام يتولى عمله الجديد كمدير لمكتب رئيس المخابرات العامة وبقى «وجيه عبدالله» كمساعد له وبدأت العجلة تدور وقد تمت كافة العمليات الثقيلة المؤسفة التى كانت الظروف تحتم اتخاذها بالرغم من المشاعر الحزينة التى كانت تسيطر على النفس، فتم التحفظ على ١١ من الأفراد وأعطى ٧ آخرون إجازات إجبارية وأصدرت حركة التعيينات الجديدة التى شملت تغيير عشر قيادات حساسة. وقد تم ذلك كله فى ساعات قليلة. وقد أطلق الرئيس على هذه العملية بعد ذلك تعبير «سقوط دولة المخابرات».

(١١)

لابد لتحليلنا وعرضنا ونقدنا لهذا الكتاب أن يتناول أيضا فقرات مهمة يتحدث فيها أمين هويدى عن الأحداث المهمة التى تولى مسئوليتها عقب توليه رئاسة المخابرات حيث يقول:

« وكانت أهم الأحداث التى واجهتنا فى الأسابيع القليلة التالية حادثتين أو واقعتين: الواقعة الأولى وهى الخاصة باستلام السيدين صلاح نصر وعباس رضوان مبلغ الستين ألف جنيه وأحلنا الواقعة إلى مدير المخابرات الحربية الذى كان يتولى التحقيق فى قضية «مؤامرة المشير للاستيلاء على القيادة الشرقية»، أما الواقعة الثانية فكانت تتعلق "بالسم" الذى أعطاه صلاح نصر من قسم السموم بالمخابرات العامة إلى «المشير» والذى استخدمه فى الانتحار وهذا ما سوف نتحدث عنه فى الصفحات التالية».

«ووسط كل هذه التعقيدات قفزت أمامنا قضيتان كبيرتان: القضية الأولى بخصوص تجمع بعض معلومات ابتدائية مذهلة عن انحرافات خطيرة كانت تتم على مدى سنوات طويلة وهى التى عرفت بعد ذلك بقضية «انحرافات المخابرات» والقضية الأخرى هى التى عرفت بعد ذلك بقضية «تعذيب المخابرات» والتى كان الدكتور عبد المنعم الشرقاوى المجنى عليه الوحيد فيها».

«بخصوص قضية «انحراف المخابرات» نجد أن القضية أثارت موضوعاً حساساً من أعمال المخابرات وهو موضوع «استخدام وسائل السيطرة» فى الجهاز وهو أحد الموضوعات التى تعتبر من «الأعمال القذرة» للمخابرات فى العالم. وهو عمل مشروع إذا استخدم لصالح الدولة أو لتحقيق غرض يخدم أهداف المخابرات أما إذا استخدمت «السيطرة» لتحقيق مصالح فردية، فهنا يصبح هذا الاستخدام غير شرعى، وقد أشرت على الرئيس فى ذلك الوقت ألا أقوم بنفسى بالتحقيق فى هذا الموضوع كما كان يرى. فالمسئوليات الكبيرة فى القوات المسلحة وإعدادها، والمخابرات العامة وإدارتها تحول بينى وبين هذا الواجب الإضافى. ثم العلاقات المتوترة بينى وبين«السيد صلاح نصر» من زمن طويل والتى اضطرتنى إلى تقديم استقالتى فى أوائل الستينيات وفشلى فى إعادة العلاقات إلى طبيعتها بعد ذلك... كل ذلك تجعل قيامى بالتحقيق فيه شبهة الانتقام وهذا أمر لا أرضاه. وأقتنع بهذه المبررات وظل السؤال قائماً: ومن يقوم بالتحقيق إذن؟ ولقد وافقنى

الرئيس أيضاً على ما اقترحته عليه من استبعاد قيام أحد كبار موظفى الجهاز بهذا التحقيق ففى هذا حرج ما بعده حرج. وقد اقترحت بعد ذلك على الرئيس أن يكون القائم بالتحقيق الابتدائى شخصا يتوافر له حسن العلاقة مع السيد صلاح نصر. واخترت السيد حلمى السعيد رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة للقيام بهذه المأمورية لصداقته الشديدة مع «صلاح نصر» من جانب، ولأنه ليس طرفاً فى الموضوع من جانب آخر. ووافق الرئيس على ذلك. وبدأ السيد حلمى السعيد فى التحقيقات المذهلة والتى عرضت بعد ذلك على محكمة الشعب برئاسة السيد حسين الشافعى والتى حكمت على السيد صلاح نصر بالسجن ٤٠ سنة مع الأشغال الشاقة، وهو أطول حكم سجن فى تاريخ مصر وجاء نص الحكم «ثبت للمحكمة أن المسئول الأول عن هذا الانحراف هو المتهم صلاح نصر رئيس المخابرات السابق الذى كان يعد - بحكم وضعه وسلطاته - المسئول الأول عن كل عمل تدخل فيه جهاز المخابرات بوسائل غير مشروعة، كما أنه مسئول عن استغلال وظيفته وسلطاته فى أغراض شخصية غير مشروعة مما انعكس أثره على سمعة الجهاز وأضر بالأمن القومى للدولة وهو ما يعتبر خروجاً على المبادىء التى قامت عليها الثورة. فقد تخلى رئيس المخابرات العامة السابق عن أداء واجبه فى الحفاظ على الأمن القومى للدولة وانصرف إلى العمل على تحقيق أطماعه وشهواته الخاصة، واستغل فى ذلك إمكانيات جهاز المخابرات، وطبيعة عمله السرى لفرض سيطرته على أشخاص معينين لمآرب خاصة لا تمت للصالح العام بصلة. ثم أراد تدعيم مركزه فسعى إلى إنشاء علاقات شخصية خاصة بينه وبين المشير عامر مكنت له من فرض سيطرته عليه. وقد ظهر للمحكمة هذا الارتباط من العلاقات الشخصية التى كانت قائمة بينهما مما مكن المتهم من الاستناد إلى مركز القوة الذى كان يمثله المشير ويعتمد عليه وإخفاء الحقائق عن المسئولين. ومن المؤسف أن تصرفات صلاح نصر الشخصية وانحرافه فى سلوكه قد أدت إلى إساءة سمعة جهاز المخابرات العامة فى نظر الشعب بينما الواقع أن جهاز المخابرات وجد ليحمى الشعب من أعدائه فى الداخل والخارج».

على هذا النحو يمضى أمين هويدى فى استعراض إنجازاته فى الفترة التى تولى فيها رئاسة المخابرات العامة، ويمكن لنا من مطالعة هذه الإنجازات أن نفهم أن طابعها كان القضاء على السلبيات التى كانت موجودة فى عهد سلفه صلاح نصر وكأن أمين هويدى يدلنا بطريقة غير مباشرة على نقائص صلاح نصر وخطاياه، ولست أحب أن أشغل القراء بأن أدافع عن صلاح نصر ولا أن أمجد فى أمين هويدى، ولكنى أحب أن أقول أن أمين

هويدى لم يستطع ولم يفد من رواية مثل هذا الإنجاز أو الصراع بحكم افتقاده الحس الصحفى والقدرات البيانية، وهو يكتفى بتعداد الإنجازات بطريقة ١،٢،٣، بينما هى كفيلة بأن تكون تعبيراً تاماً عن صورة كاملة لنقلة حضارية واجتماعية وسياسية ضخمة الأبعاد والنتائج لو كانت طبيعتها على نحو ما يذكره أمين هويدى ويرويه فى هذه الفقرات وما بعدها، ومن عجائب الأقدار أن المجتمع المصرى كله عاش فيما بعد ١٥ مايو على اعتقاد ويقين بأن عهد الحريات وعهد ممارسات المخابرات الشاذة لم ينته إلا مع حركة ١٥ مايو التى سقطت فيها دولة المخابرات، ولكن أمين هويدى فيما يرويه هنا يرى دون أن ينتبه أن كل ما هو كفيل بإنجاز بداية حقيقية لعصر جديد وهو عصر الحريات قد تحقق بالفعل فى الأيام الأولى لتوليه هو نفسه رئاسة المخابرات العامة !!

ولنقرأ هذا الذى يرويه أمين هويدى بتفصيلاته المهمة:

«وفى الأيام القليلة التالية لبداية عملى بهذا الجهاز تم الآتى:

١- فى اجتماع مع رئيس نيابة أمن الدولة فى ذلك الوقت اتفقت معه على ترحيل كافة المتهمين الموضوعين تحت التحفظ فى المخابرات العامة على ذمة قضايا خاصة بها وذكرت له أن الجهاز لا يريد هؤلاء، فإن كانت النيابة مازالت تطلبهم لسبب أو آخر فعليها ترحيل هؤلاء إلى أى مكان تراه، وقد تم ذلك فعلا ولم يتحفظ فى الجهاز بعد ذلك ولمدة ثلاث سنوات قضيتها رئيساً له، على أى فرد إلا السيد عثمان أحمد عثمان حينما رأت النيابة التحفظ عليه على ذمة إحدى قضايا الجاسوسية ولكن أفرج عنه بعد ٢٤ ساعة من القبض عليه وحينما ظهر للنيابة براءته مما كان منسوباً إليه [هكذا يحرص أمين هويدى على أمرين: تبرئة عثمان، وفى ذات الوقت فإنه يبرئه بعد أن يكون قد ذكر أنه احتجز وأنه أثيرت حوله شبهة. وهكذا يصبح فى إمكان الكتابات المناوئة للسادات أو لعثمان أن تذكر النصف الأول من الحقيقة للتدليل على جرم عثمان وإدانته وأن تنسب إلى أمين هويدى أنه هو الذى ذكر ذلك فى كتابه.. وليس هناك من يمحص.. وللأسف الشديد فقد حدث هذا وأكثر منه].

٢- أعدنا النظر فى كل الموضوعين على قوائم الممنوعين من السفر أو الدخول بواسطة المخابرات العامة ورفعناهم جميعاً من القوائم وقد حرصت على مقابلة الجميع أو من يتيسر وجوده منهم بنفسى وأفهمتهم الأسباب التى وضعوا فى القوائم من أجلها منبهاً

عليهم بتلافى ذلك. ولم يوضع فرد واحد بعد ذلك على القوائم بواسطة المخابرات العامة طوال فترة رئاستى لها.

٣- أصدرنا التعليمات التفصيلية والسرية لوضع الحدود التى تتم فى إطارها «الأعمال القذرة» للمخابرات العامة مثل عملية «السيطرة» وتزوير الجوازات أو الوثائق أو الصور وتزييف العملة أو السموم والتى قررت إقفال القسم الخاص بها واتبعت هذه التعليمات بمنتهى الدقة.

٤- أصدرت التعليمات بعدم قيام الجهاز بأية تحقيقات من أى نوع، وأن تحال كافة هذه التحقيقات إلى النيابة لإجرائها، ولم يتم تحقيق بواسطة الجهاز إلا فى قضية واحدة عرفت بعد ذلك «بقضية كاسيماتس» كانت خاصة بالتلاعب فى إحدى شركات القطاع العام، وعرضت توصيات الجهاز بخصوصها على اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والتى وافقت على التوصيات. والسبب فى هذا الإجراء أن اثنين ممن ثبتت مسئوليتهما فى القضية كانا شقيقين لعضوين فى اللجنة التنفيذية العليا [لايذكر أمين هويدى من هما ؟ قارن هذا بموقفه فى البند الأول حين يذكر عثمان أحمد عثمان بالاسم..].

٥- تم تركيز سلطة الضبطية القضائية فى يد رئيس الجهاز ولم تستخدم هذه السلطة إطلاقاً طوال رئاستى ولا بواسطة أى فرد من الأفراد رغم أن هذه السلطة كانت مخولة لنا بواسطة قانون المخابرات العامة والقوانين المعدلة له.

٦- وضع نظام دقيق للمصاريف السرية وطريقة المحاسبة لإنفاقها بواسطة الجهات المختلفة داخل الجهاز ولنا هنا وقفة:

أ - طلب الرئيس جمال عبد الناصر - بعد النكسة - من كافة الأجهزة التى تحت يدها مصاريف خاصة سرية تقديم حسابات شهرية عن إنفاقها.

ب - حينما اعترض أحد رؤساء الهيئات داخل جهاز المخابرات العامة على نظام المحاسبة استبدلته بغيره فى الحال حتى يكون مثلا لغيره.

جـ - شكلت لجنة فنية لمراجعة حسابات الجهاز فى الظروف المؤسفة لأحداث «١٥ مايو ١٩٧١» وكتبت اللجنة فى تقريرها عن المراجعة «إن النظام المعمول به فى جهاز المخابرات العامة مثل يجب أن يحتذى فى كل الأجهزة التى يوجد تحت يدها مثل هذه المصروفات فهو نظام يتميز بالدقة والوضوح» وتظهر أهمية هذا التقرير من ظروف كتابته إذ كنت أتنقل فى ذلك الوقت من سجن إلى سجن ».

على هذا النحو الـواضح والمؤكد يريد أمين هويدى ومازال يريـد ومن حقه أن يريد أن يفخر بانتهـاج الصواب المطلق فى عمل جهاز المخابرات عنـدما رأس هو المخابرات، وكأنه يريـد أن يقول إن الاستـقامة والنـزاهة والصدق لـيست مما يـستحيـل وجوده فيمـن يرأس المخابرات، بل وفى الجهاز نفسه.. ولكنه كما قدمـنا لايهتم بالمعنى السياسى وراء كل هذه الإجراءات الإدارية.. تاركا الفضل الإعلامى كله لأنـور السادات فى بداية عهده لكى يبدأ عهداً جـديداً تزول به دولة المخابـرات. وهكذا ينظر هـو إلى المسألة من زاويـة الأشخاص، ولو أنه حـول المسألة إلى اتجـاهات وتوجهات لكـسب أكثر، ولكـنه رجل أمين حـتى وهو يطلب أجره من التاريخ!!

(١٢)

ونأتى إلى مـا يرويه أمين هويـدى عن بعض صور المعانـاة التى قدر له أن يواجـهها فى أثناء رئاسته للمخابرات، ومما هو معروف أنه بـغياب صلاح نصر وبغياب عبدالحكيم عامر كانت مراكز قـوى كامنة قد بدأت تحاول الظـهور على حساب المخابرات، وقـد عانى أمين هويدى أشـد المعاناة من الجـهود المحمومة الـتى كانت تـستهدف بنـاء مجد شخصـى على أنقاض جهاز المخابرات، وعلى الرغم من مضى السنوات فقد ظل أمين هويدى حصيفا فى فتح معركته هو ومعركة جهاز المخابـرات مع «أحد رؤساء التحرير الذى كان يحرص على إمداد الرئـيس بالمعلـومات»، ذلك أن معركة صـحفية قد دارت بـين أمين هويـدى ورئيس التحرير هذا عـلى صفحات الجريدة التى يرأس تحريرهـا، ولم تكن نتيجتها بالـطبع لصالح أمين هويـدى، وقد تعمد رئيـس التحرير أن يـبالغ فى التعريـض الخفى بأمين هـويدى إلى درجة عدم ذكر اسمه إلا بالصـيغة الثلاثية أمين حامد هويدى فى كـل فقرة من فقرات الرد عليه أو التعـقيب على أقواله أو رسائله، وقد نـفس أمين هويدى بعضا من ضـيقه فى أثناء حديثه عن القنوات السرية مع الولايات المتحدة الأمريكية فأورد الفقرة التالية:

«وقد فتحـت قنوات خلفيـة قبل ذلك بواسطة أفـراد عديدين ربما مع وكـالة المخابرات المركزية وربمـا مع غيرها. لكن الـبعض من هؤلاء أداروا «القـناة الخلفية» لحسـابهم أو ربما لحساب «الوكالة» أو «لـغيرها».. البعض من هؤلاء «سقط» والبـعض الآخر كان أذكى من أن «يسقط».

أما متاعب أمين هويدى كـرئيس للجهاز من معلومات رئيس التحـرير التى كانت ترفع إلى الرئيس عبدالنـاصر، فيبدو أنها كانت لا تنتهى، وسنورد هنـا ما يرويه أمين هويدى عن أحد نماذج هذه المتاعب:

«وصلت مذكرة كتابية من أحد رؤساء تحرير المـؤسسات الصحفية الكبرى كان يحرص على إمداده بـالمعلومات أو الأخبـار عن انحراف قام به أحـد أعضاء جهاز الرقـابة الإدارية واتصل بـى الرئيس ـ وكـنت فى ذلك الوقـت وزيرا للدولـة ورئيسا للـمخابرات الـعامة ـ وأمرنى بالتحفظ عـلى الموظف والتحقيق معه. وكان «الريس» ثـائرا.. وأرجعت ثورته إلى ثقل الاتـهام وإلى حساسيـة الجهة التى يـنتمى إليهـا الموظف وإلى ثقـة الرئيس الكبـيرة فى رئيس التحرير المذكور».

«وضقت ذرعـا بالمأمورية الـثقيلـة لأننى منذ إشـرافى على جهـاز المخابرات العـامة فى ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ وحتى تركته فى فبراير ـ شباط ١٩٧٠ لم أستخدم سلطة الضبطية القضائية التى خولنى إياهـا القانون ولو لمرة واحدة، ولم أوافق على استخدامـها بواسطة أى فرد من الجهاز، وفى الوقت نفسه منعت قيام الجهاز بواجب التحقيق المخول له قانونا وكنت أفضل إحالة كافة القـضايا إلى النيابة العامـة وإلى نيابة أمن الدولة، وبذلك اقـتصر واجب الجهاز على جمع الأدلة بوسائله الخاصة وتقديمها إلى سلطات التحقيق لترى ما تراه».

«ولم يكن أمامى إلا أن أبدأ التحقيق مع المـذكور، ووضح لأول وهلة براءته الكاملة مما أسند إليه، إذ كانت المستندات التى تحت يده تثبت ذلك بصفة قاطعة ولـم أتردد فى الاتصال بالرئيس عـلى الفور ليلغى قـرار التحفظ، وقبل أن أنتـهى من عرض القضية تماما، غضب الرئيس «فالموضوع يحتاج إلى مزيد من التمحيص ثم ياأخى أنا أمرت بالتحفظ ولازم ينفذ هذا الكلام ثم لازم تبطل دماغك الناشفة دى». وأنهى الرجل المكالمة».

«ومر بعض الوقت وأنا أعانى من عوامل نفسية متباينة».

«إلا أن «الريس» عـاد واتصل بى ولمـست لأول وهلة أن هدوءه عـاد إليه وأخذ يـطلب بعض التفاصيل، وعلـى الفور أمر بإلغاء التحفظ على المذكور مع استمـرار التحقيق لمعرفة المتهم الحقـيقى. وانتهى التحقـيق إلى اتهام اثنين ببعـض المخالفات الجسيمة وكانـا شقيقين لعضوين من أعضاء اللجنة التنفيـذية العليا إلى جانب آخرين.. وعرض «الريس» الموضوع فى أحد اجتماعات اللجنة التنفيذية ووقع على الشقيقين الجزاء المناسب».

ويبدو ـ تقريبا ـ أن هذه الواقعة هى ذاتها الواقعة التى أشار إليها أمين هويدى فى حديثه

المجمل عن نشاط المخابرات فى عهده، ولم يشر إلى اسمى المتهمين ولا اسم شقيقهما مع أنهما تلقيا «الجزاء المناسب»، أى أنهما تعرضا لعقوبة! ولكن ما يروعنا فيما يرويه أمين هويدى وهو مكتوب ومنشور فى ثلاث طبعات على الأقل، أن رئيس التحرير المقرب من عبدالناصر كان هو الآخر يلجأ إلى تلفيق الاتهامات للأبرياء ويرفع هذه التلفيقات إلى رئيس الدولة مستغلا قدرته على الوصول إليه! ومن العجيب أن الضحية فى هذه الحالة كان عضوا فى جهاز رقابى كبير!!

هكذا يقدم لنا أمين هويدى حقائق كانت ومازالت غائبة عن الوعى العام بقضايا الفساد من ناحية، والتلفيق من ناحية أخرى. بل إن أمين هويدى فى هدوء شديد يلقى فى وجهنا بقنبلة شديدة التأثير وهو يجاهر بأن النيابة العامة حققت مع المسئولين فى المخابرات عما سمى بقضية تعذيب الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى وأنها قدمت أربعة من المسئولين إلى المحاكمة، ولكن المحكمة هى التى أصدرت حكمها ببراءة الجميع وسجلت فى أسباب الحكم أن الدكتور الشرقاوى لم يتعرض لأى نوع من أنواع التعذيب.. ولنقرأ هذا النص الذى كتبه أمين هويدى ونشره ولم يتطوع أحد بالرد عليه أبدا:

«أما القضية الأخرى وهى عمليات التعذيب، فقد فوجئنا بأن جريدة الأهرام تثيرها فى تركيز شديد وبعناوين ضخمة، وقد كان الاهتمام بها شديدا لدرجة أن رئيس التحرير نفسه السيد محمد حسنين هيكل علق عليها تعليقا مثيرا. وكان وقت إثارة القضية مقلقا بالنسبة لى، إذ كنت أعانى فى تلك الفترة من دفع أفراد الجهاز إلى التفرغ إلى أعمالهم الكبيرة معيدا إليهم الثقة بأنفسهم. فالمطلوب منا تحقيقه كان شاقا ومصيريا وكان الجهد مركزا على خلق الجو الصالح للإنتاج السليم..».

«وقد بدأت ألمس نتيجة هذه السياسة بنفسى وتلمسها الأجهزة التى تستفيد من عمل الجهاز إلا أن إثارة هذه القضية فجأة عادت بنا إلى أول الطريق من جديد!! وكنت أعلم تمام العلم أن القضية لا أساس لها من الصحة وإلا لكنت أثرتها بنفسى ولا أتستر عليها. وحدثنى الرئيس فى ضرورة إحالة الموضوع إلى التحقيق بواسطة النيابة العامة وصارحته بما يجول فى خاطرى وبالظروف المستحيلة التى أشق وسطها طريقى فى وزارة الحربية وجهاز المخابرات، إلا أن الرئيس أصر على إحالة القضية كلها إلى التحقيق».

«وفعلا حققت النيابة العامة مع المسئولين وأحالت أربعة منهم إلى محكمة الشعب برئاسة السيد حسين الشافعى، إلا أن المحكمة أصدرت حكمها ببراءة الجميع مما أسند

إليهم وقررت فى أسباب الحكم أن الدكتور الشرقاوى لم يتعرض لأى نوع من أنواع التعذيب».

(١٣)

ومن أهم الموضوعات التى تتناولها هذه المذكرات تصريح أمين هويدى بخلافه مع عبد الناصر حول إعادة تقييم وترتيب البيت المصرى من الداخل، وسوف نفاجأ حين نجد صاحب هذه المذكرات وهو يجاهر بأنه اختلف مع عبد الناصر فى تقييم الأمور وفى اقتراح الحلول بل إنه يرى أن عبد الناصر أقدم على التغيير ثم تريث !! وسوف نقرأ تفاصيل تقييم أمين هويدى للموقف فى جزئية وزارة الحربية ومَنْ يتولاها وماذا تكون حدود مسئوليته ، وسنرى أن عبد الناصر كان واعيا لكل ما يتحدث فيه أمين هويدى ولكنه كان ينظر للأمور برحابة أكبر بكثير من التى ينظر بها أمين هويدى ولم يصرح له بالخلفيات، ولهذا فإن من حق أمين هويدى أن يرى نفسه على صواب ولا يعنى هذا أن تكون النتيجة أن عبد الناصر كان على خطأ حتى لو أوحى لنا هويدى بالمضى فى هذا الطريق، والأمر فى هذا الشأن لايتعدى عندى صورة الخلاف بين إسماعيل فهمى وبين السادات غداة إعلان مبادرة السلام أو بين محمد إبراهيم كامل وبين السادات عند توقيع اتفاقية السلام.. وإنى أرى كل هؤلاء الوزراء كانوا على صواب.. ولكنى لا أشاركهم الرأى فى أنهم احتكروا الصواب، وبالتالى فإنى لا أرى عبد الناصر ولا أرى السادات مخطئين فى عدم الأخذ بتقديرات وزرائهم مهما كان وزراؤهم مخلصين ووطنيين ومحيطين بما يتكلمون فيه.

هل لنا أن نبدأ الآن فى إيراد وقراءة ومناقشة التحفظات المهذبة التى يبديها أمين هويدى على الرئيس عبد الناصر نفسه مع كل حبه له وتقديره لشخصه.

لعل أولى هذه التحفظات أن أمين هويدى لا يزال مندهشا من أن عبد الناصر لم يتم ما كان ينبغى عليه أن يتمه من تغيير فيما بعد حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، ويصل الأمر بأمين هويدى إلى أن يطرح أكثر من سؤال فى هذا الشأن وكأنه ينتظر الإجابة عن هذه الأسئلة ولاندرى من هو القادر على إجابتها:

«وهل كان عبد الناصر راغباً فى التغيير»؟

ويمضى أمين هويدى فى تحليله للرد على هذا السؤال إلى أن ينتهى إلى قوله:

«هل حاول الرئيس جمال عبد الناصر تلافى السلبيات السابقة بعد الليلة العصيبة (يقصد ليلة تصفية المشير عبد الحكيم عامر ومجموعته) ؟ وهل كان راغباً فى التغيير؟ وهذا سؤال آخر حساس سوف نجازف بالرد عليه.

"لا شك أن الرئيس جمال عبد الناصر أصبح قادراً وبلاحدود على إحداث التغييرات، وأصبح ولأول مرة قادراً على ممارسة اختصاصاته كقائد أعلى للقوات المسلحة اسماً وفعلاً.

وفتحت الطرق أمامه للتغيرات الكبيرة لتحديد العلاقة بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية. وكانت الأمور واضحة تمام الوضوح إذ حينما أخبرنى بتعيينى وزيراً للحربية سألته سؤالاً مباشراً عن الغرض الذى يحدده من تعيين وزير للحربية بغض النظر عن الشخص الذى يشغل المنصب الخطير... وكانت إجابته واضحة أسعدتنى، إذ قال بالنص «أريد إدخال القوات المسلحة فى الإطار العام للدولة بعد أن كانت بروزاً ناتئاً فيها " وكان هذا طريقاً سليماً».

ولعل مما يؤكد ما ذهبت إليه فى الفقرة السابقة من أن هويدى يتحفظ على عبد الناصر مايرويه أمين هويدى نفسه عن «محاولات كثيرة ورغبة كريمة» من الرئيس فى العودة عن قراره، وفضلاً عن هذا فإن عبد الناصر لم يغضب على أمين هويدى من هذا التصرف الذى كان حريا بغضبه لو أنه كان بالفعل على غير إرادته، ولكن أمين هويدى بحكم أن الطيبة والاستقامة تغلبان على شخصيته كما وصفه كثيرون من معاصريه، كان ينظر إلى الأمر من وجهة نظر أخرى فهو يتحدث عن أن عبد الناصر لم يرسله وراء الشمس ولم يؤذه، وكأن القضية كانت قضية إيذاء أو عقاب ولم تكن مسألة مستقبل أمة وجيش، وهاهو أمين هويدى يواصل ما يرويه من ذكرياته فيصرح لنا بما يؤكد ما ذهبت إليه من ظن، وهو أن عبد الناصر عرض المنصب على نائبه زكريا محيى الدين، وأنه بدأ يبحث عن بديل ...وهكذا .. ولكن كان من حسن الحظ أن أحداً من البدائل الذين عرض عليهم الرئيس عبد الناصر هذا المنصب لم يجاره فى أفكاره التوفيقية فى مثل هذا الموضوع لأن أحداً من هؤلاء لم يكن على استعداد لأن يكرر مأساة ما حدث قبل ذلك فى يونيو١٩٦٧ .

ولست أحب أن أستطرد إلى تأكيد ظنى فيما يتعلق بهذه الجزئية التى أثارها صاحب هذه المذكرات بظواهر كثيرة ولكنى لا أستطيع أن أترك هذه النقطة دون أن أذكر أنه كان

هناك فى هذه الفترة وزير للانتاج الحربى كان قد تولى منصب وزير الحربية من قبل .. ولكن لم تمض شهور قليلة حتى كان هو نفسه قد ترك منصبه وخلفه فى هذا المنصب وزير الحربية نفسه الذى هو الفريق محمد فوزى الذى كان قائداً عاماً للقوات المسلحة فإذا هو يتولى وزارة الحربية فى يناير ١٩٦٨ بالإضافة إلى منصبه العسكرى الرفيع كقائد عام ، ومنذ ذلك الحين يظل الجمع بين المنصبين عرفاً سائداً وتقليداً متبعاً فى البنيان الحكومى المصرى حتى يومنا هذا، حتى أصبح الأمر كأنه من المسلمات، ومع هذا فإن أمين هويدى لايعتبر أن الأمر قد قسم بهذه الطريقة وأصبح من المسلمات ولكنه يرى أن الصواب أن يكون الوضع على خلاف هذا، ومع أنه يكاد يعرف استحالة تنفيذ آرائه والأخذ بأفكاره فى هذا الموضوع الحساس بل وربما هو متيقن من هذا بحكم أن بلده مصر قد استراحت إلى نظام أثبت نجاحه طيلة كل السنوات الماضية إلا أن أمين هويدى ما يزال يظن أن لرأيه محلاً، وأن ظروفاً ما ستضطر بلاده إلى العودة إلى المذكرة التى كتبها هو ورفعها إلى عبدالناصر فى تلك الأيام وهو لهذا يثبت لنا فى هذه المذكرات نص مذكرته ويتحدث عنها كأنها كيان كبير إلى درجة أننا سنراه بعد قليل يقول «واستمرت المذكرة تقول»، ومن واجبنا أن نطالع بعناية هذه الآراء التى يلخصها أمين هويدى ويصورها وبخاصة أنه كان واحداً من الذين عانوا من مشكلات إزدواجية النظام الذى كان قائماً حين تولى هو وزارة الحربية !! ولنقرأ نص ما يرويه أمين هويدى ويعترف فيه بأنه لم يكن يعتقد فى صواب رأى عبدالناصر:

«وبالرغم من محاولات كثيرة ورغبة كريمة من الرئيس فى العودة عن قرارى إلا أننى تمسكت بموقفى فكفى مالاقيناه من غموض العلاقات بين الأجهزة فى السابق ولم أرغب فى المشاركة بما لا أعتقد فى صوابه».

ونصل إلى الفقرة التى يبكى فيها صاحب هذه المذكرات على اللبن المسكوب:

«و على الرغم من كل ذلك فالرئيس لم يرسلنى وراء الشمس، ولم يؤذنى بل استمع إلى رأيى وكل ما خسرته كان منصباً وكان غيره فى الانتظار. ياليت القيادة العسكرية فعلت ذلك فى مواقف مشابهة قبل النكسة، وياليت أعضاءها كانوا قادرين على المناقشة والحوار قبل صدور القرار...!! أقول ياليت لأن الإنسان ليس فى إمكانه الآن إلا أن يتمنى».

«وإزاء هذا الإصرار من جانبى بدأ الرئيس يبحث عن بديل فعرض على السيد زكريا محيى الدين أن يخلفنى فى منصب وزير الحربية إلا أنه رفض وقد أخبرنى بذلك الرئيس

نفسه. ولما سألت السيد زكريا محيى الدين عن السبب الذى من أجله رفض المنصب ذكر ضاحكا:"أنا سألت الريس ماذا تريد منى فى هذه الوزارة؟ أمين موجود فلماذا تولى المنصب ولماذا يريد تركه الآن؟! وأصر الرجل على اعتذاره. ولم يكن أمام الرئيس إلا الأخذ بمشورتى بالجمع بين منصبى القائد العام ووزير الحربية على أن يتولاهما قائد واحد».

(١٤)

ها نحن قد وصلنا الآن إلى أن عبد الناصر أخذ «أو اضطر إلى أن يأخذ» بوجهة النظر المخالفة لوجهة نظر أمين هويدى على الرغم من أن أمين هويدى يعتقد فى أن جمال عبدالناصر كان قد اقتنع منذ أحداث ليلة تصفية المشير عبد الحكيم بأن يكون وزير الحربية وهو ممثل السلطة مشرفاً حقيقياً على المؤسسة العسكرية لأن فى تحقيق ذلك تأكيداً لمبدأ خضوع القوات العسكرية للقيادة السياسية .. وعلى الرغم من أن عبد الناصر لم يأخذ بوجهة النظر هذه بل وعين القائد العام للقوات المسلحة كوزير للحربية منذ يناير ١٩٦٨ وحتى وفاته هو، بل وزاد على هذا أن أضاف إلى هذا القائد شئون وزارة الإنتاج الحربى فيما بعد .. على الرغم من هذا كله فلابد أن نفسح المجال هنا لما يرويه لنا أمين هويدى عن مجمل اقتراحاته الهادفة إلى تنظيم العمل فى الأجهزة العليا التابعة لوزارة الحربية، وسننقل للقارئ أيضا «وأولا» المقدمة التى يقدم بها أمين هويدى لما يرويه من أمر هذا الاقتراح حيث يقول:

«ولقد أراد الرئيس جمال عبد الناصر استغلال النجاح الذى تحقق فى ليلة ٢٥، ٢٦ أغسطس وفى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦٧ بأن يكون وزير الحربية وهو ممثل السلطة مشرفاً حقيقياً على المؤسسة العسكرية لأن فى تحقيق ذلك تأكيداً لمبدأ خضوع القوات العسكرية للقيادة السياسية الأمر الذى لا تستقيم الأمور إلا بحدوثه. هذا الموقف جعلنى بعد محاولات كثيرة سابقة أتقدم باقتراحى فى هذا المجال أحدد فيه الإطار السليم الذى يحقق ذلك. فكان الاقتراح المقدم منى للرئيس فى مذكرة كتابية فى أوائل أكتوبر ١٩٦٧ يحدد الهدف من تنظيم العمل فى الأجهزة العليا لوزارة الحربية ليكون الآتى:

أ - تكوين جهاز متناسق يعمل فى سهولة ويسر لرفع كفاءة وتجهيز القوات المسلحة فى زمن السلم ونجاح قيادتها وقت الحرب.

ب - إيجاد الضمان الكافى للرقابة الفعلية - تبعاً لما يحدده الدستور - على القوات المسلحة ليضمن الشعب دائما أن قواته قادرة على الدفاع عن أمانيه مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان السرية.

جـ - إمكانية تنسيق المجهود المدنى اللازم لمواجهة احتياجات المجهود الحربى.

د- إدارة القوات المسلحة المتيسرة واللازمة لمساندة سياستنا الخارجية بأقل التكاليف الممكنة.

واستمرت المذكرة تقول [هكذا يعبر أمين هويدى عن آرائه]:

«وفى رأيى فإنه لم يكن لدينا وزارة للحربية طوال السنوات الماضية بالمعنى الحقيقى الذى توجد عليه فى سائر الدول مما انعكست آثاره على المراحل الأولية الحالية لإنشاء هذه الوزارة ولا بد من الحزم الكامل لإدخال كافة الأجهزة التابعة للوزارة ضمن إطارها لتعمل جميعاً تحت رئاسة واحدة مع تحديد الاختصاصات والمسئوليات وأسلوب العمل».

"ووزير الحربية"شأنه شأن أى وزير آخر فى أى وزارة أخرى مسئول عن سياسة وزارته مسئولية كاملة حددها الدستور وبقدر هذه المسئولية يجب أن يعطى السلطة الكاملة لتنفيذ سياسة الدولة فى هذا القطاع وإلا فإن الأجهزة تصبح مسيرة له حسب ما هو قائم لا أن يكون هو الذى يوجه هذه الأجهزة كما ينبغى أن يكون. ولذلك فإن وزير الحربية يعتبر المستشار الأول لرئيس الجمهورية فى شئون الدفاع عن البلاد والمتحدث الرسمى باسم الحكومة عن كل ما يتعلق بسياسة البلاد الدفاعية يساعده فى ذلك نخبة ممتازة من الأفراد القادرين. وبوجه عام فإن مسئولية وزير الدفاع [نلاحظ هنا أن أمين هويدى يستخدم التعبير الجديد] يجب أن تنحصر فى التأكيد - بصفة مستمرة - فى كفاءة القوات المسلحة للدفاع عن البلاد وتبعاً لسياسة تعبر عن سياسة الدولة، كذا فإن من واجباته تعبئة كافة الجهود المتيسرة فى الجمهورية لتحقيق ذلك. ولتنفيذ الواجب الأول فإن السياسة العامة للدفاع عن البلاد يجب أن تناقش وترسم داخل "مجلس الدفاع الوطنى" ولتحقيق الواجب الثانى فإن الأمر يقتضى إنشاء "مجلس احتياجات الدفاع الوطنى" أما القائد العام للقوات المسلحة فمتروك له قيادة قواته وإعدادها للقتال وأن يكون مسئولاً مسئولية مباشرة أمام وزير الدفاع. ومن الطبيعى فإن تشكيل جهاز قادر لوزير الحربية يقوم بأداء هذه الواجبات أمر يدحض الأفكار التى تنادى بتوحيد أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة مع أجهزة الوزارة لأن طبيعة الأعمال فى كلتيهما مختلفة إلى حد كبير فى مستواها ونوعها علاوة

على أن استمرار الوضع على ما هو عليه سوف ينتهى بالأمور لكى تصبح أجهزة القيادة العامة للقوات المسلحة هى الموجهة للوزير وليس العكس لفقدانه مقومات التوجيه بانعدام أجهزة تدرس وتخطط وتقيم».

ها نحن نرى وكأن أمين هويدى يحبذ نوعاً من أنواع الازدواجية حتى لاتكون هناك سيطرة للقوات المسلحة على وزارة الدفاع (!!)

(١٥)

وبعد كل هذا التنظير الذى يبدو لكل قرائنا اليوم غير مناسب لمصرولايجد أمين هويدى مانعاً من أن يعيد التأكيد على أن الرئيس عبد الناصر لم يحسم الموقف، وعلى أنه هو الذى حسم الموقف بامتناعه عن العمل فى وزارة الحربية، ثم يصل أمين هويدى إلى أن يقرر فى شجاعة تحسب له أن توحيد منصبى وزير الحربية والقائد العام يعتبر استغلالاً محدوداً للنجاح الذى تحقق فى ليلة ٢٥، ٢٦ أغسطس، ولا أستطيع وأنا أقرأ هذه المذكرات اليوم أو أمس أن أهضم مثل هذا التعبير أو القول بالنجاح المحدود !! ولكنى مع هذا لابد أن أورد للقارئ المبررات التى يسوقها أمين هويدى وهى للأسف مبررات شخصية وعاطفية تتعلق بشخص الرئيس عبد الناصر، وكأن عبد الناصر لم يكن قائداً أعلى للقوات المسلحة من قبل . ومع هذا فإن أمين هويدى يعود إلى عقيدته فى أن الحل الأمثل هو وجود وزير حربية .. وفى أن فصل منصب الوزير عن القائد العام أمر تحتمه الدروس القاسية الماضية، ويصل أمين هويدى إلى أن يمتد بالمشكلة التى يتناولها إلى الوقت الذى كتبت فيه المذكرات أى إلى العهد الذى نحن فيه ولنقرأ ما يراه وما يرويه حيث يقول:

«ولكن الرئيس ـ لأسباب رآها ـ لم يحسم الموقف لفترة طويلة الأمر الذى جعلنى أكف عن العمل فى وزارة الحربية ثلاثة أشهر كاملة حتى يبت فى هذه الأمور الخطيرة عارضاً فى نفس الوقت تركى للعمل بالوزارة إذا رأى الرئيس خلاف ذلك - وحسماً للموقف المتأزم عرضت توحيد منصبى وزير الحربية والقائد العام بصفة مؤقتة وتم تركى وزارة الحربية على هذا الأساس».

«ويعتبر هذا الحل استغلالاً محدوداً للنجاح الذى تحقق فى ليلة ٢٥، ٢٦ أغسطس ١٩٦٧، إذ كان الضامن الوحيد لنجاح هذا الوضع فى تلافى العيوب السابقة أن الرئيس

أشرف بنفسه على كل تفاصيل القوات المسلحة. ولكن الحل الأمثل هو وجود وزير حربية ممثلاً للقيادة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية يقع على كتفيه كل من المسئولية البرلمانية والوزارية فى توجيه قدرات البلاد المتاحة لخلق قدرة عسكرية رادعة للعدوان أو قادرة على الانتصار فى أى معركة أجبرت على خوضها. إن فصل منصب الوزير عن القائد العام أمر تحتمه الدروس القاسية الماضية حتى تتوافر الرقابة السياسية بصفة مستمرة على القوات المسلحة».

«ولذلك فإن استغلال النجاح كان محدوداً حتى بعد حسم موضوع خروج القوات المسلحة على الشرعية القائمة فى ذلك الوقت. وفى تقديرى فإن هذا الموضوع حتى فى أيامنا هذه يحتاج إلى معالجة واعية لأن وزير الدفاع إذا تولى أيضاً القيادة العامة للقوات المسلحة يصبح مسئولاً أمام نفسه فلا رقابة على تصرفاته أمام أى جهة من الجهات الأمر الذى يصبح فيه أمن البلاد موكولاً لتقدير شخصى وهو أمر يبعث على القلق وسط أجواء مشحونة بالعدوان تفشت فيه سلطات المنظمات الدولية وأصبح اختراق الحدود وضم الأراضى سمة من سمات الصراع الإقليمى».

على أنه يمكن لنا أن نعقب على أمين هويدى بالقول بأن الوضع الآن ليس كما يصوره بأن وزير الدفاع يتولى أيضا منصب القيادة العامة للقوات المسلحة وإنما العكس هو الصحيح حيث يتولى القائد العام للقوات المسلحة منصب وزير الدفاع ولعل فى هذا التوضيح بعض الرد على أفكار أمين هويدى.

فى موضع رابع من هذا الكتاب يعود صاحب هذه المذكرات إلى مناقشة نفس الموضوع الخاص بتركه العمل فى وزارة الحربية أو استقالته منها «أيما كان التعبير»، وهو فى القصة التى سننقلها ونقرأها بعد قليل يبدو أكثر تأثيراً منه فى المواضع السابقة، ربما لأن كتابته فى هذه الواقعة كانت أكثر حرفية بكثير، وربما وهذا هو الأهم أنه يعبر عن تجربة حقيقية يتوافر فيها الحوار والأداء والحضور بنفسه وهو يقول:

"حدثت أزمة أثناء كونى وزيراً للحربية عقب النكسة... كانت القيادة العامة للقوات المسلحة تعيش وقتئذ فى نفس المناخ الذى عاشت فيه قبل النكسة... فأراد الرئيس جمال عبد الناصر أن يقلم أظافرها بتعيين وزير مدنى على رأسها يحاول أن يخضعها للمسئوليات الوزارية كغيرها من الوزارات، ويحاول أن يرجعها إلى حدودها بعد أن كانت تمددت وتورمت وأصبحت تتداخل فى أمور كثيرة خارج اختصاصها، ويحاول أن

يخضعها إلى الرقابة المالية للأجهزة المسئولة عن ضبط حسابات الدولة... ولم يكن هذا الأمر سهلاً بل سبب منذ الوهلة الأولى تصادمات وصراعات حتى والعدو جاثم على الضفة الشرقية للقناة... وكنت أتناقش فى إحدى المرات مع "الريس" فيما يحدث وابتسم الرجل فى تعب وسألنى«هل قرأت كتاب رجال البنتاجون» ؟».

Men of the Pentagon from Forrestal to Mcnamara

By C. W. Borkled

وأسقط فى يدى إذ لم أكن قد قرأته أو سمعت عنه. ونصحنى الرجل أن أقرأه . أقرأه!!! متى «ياريس» أقرأ كتابا وأنا لا أجد وقتاً للنوم، وأنا أمر على المطارات فى الهيلكوبتر من الفجر حتى آخر ضوء ثم على مواقعنا الدفاعية فى القناة ثم قضايا التسليح والميزانية وإعادة تنظيم القوات ثم عملى فى المخابرات العامة..!!! وأحضرت الكتاب وقرأته من الغلاف إلى الغلاف. وبعد أسبوعين سألنى «الريس» عما إذا كنت قرأت «كتاب البنتاجون» ؟ فأجبته بالإيجاب. فتساءل عن رأيى وأجبته «لقد قرأت ياسيدى الرئيس عن الصراعات المريرة التى خاضها وزراء الدفاع مع رجال المؤسسة العسكرية حتى تكون القوات المسلحة خاضعة لسياسة الدولة». وأعجبنى روبرت ماكنمارا الذى كان يصر على أن يسير العسكريون فى الخط والذى يصر على أن يقود جهازه، وليس العكس، ولضخامة مسئوليته فإنه قال لرئيس الولايات المتحدة إنه ما كان فى مقدوره أن يستمر فى موقعه دقيقة واحدة دون التأييد الكامل للرئيس فى معاركه الصعبة . وفهم الرجل ما أقصده ولكنه لم يرد... فأضفت قائلاً: ولو لم يحدث ذلك ياسيادة الرئيس لحدث ما حدث لجيمس فورستال الذى أفقده رجال البنتاجون عقله وانتهى به الأمر أن يغافل الجميع وهو يعالج فى المستشفى وينتحر».

هكذا أوحى عبد الناصر لأمين هويدى بما يريده منه دون أن يكون أمين هويدى منتبها حتى يومنا هذا إلى هذا الايحاء بل إنه مازال على استقامته يظن أنه هو الذى كان يجب أن يوحى إلى عبد الناصر بما كان يجب على عبد الناصر أن يفعله، واقرأ معى هذه الفقرة حيث يقول معقبا على مارواه لتوه:

«وبعد ذلك تردد الرئيس عبد الناصر كثيراً فى حسم المسئوليات والسلطة داخل القيادة العامة للقوات المسلحة هنا أخبرته بتوقفى عن ممارسة مسئولياتى كوزير للحربية حتى يحسم الموقف. وبعد أسابيع عديدة حسم الموقف بطريقته التى فضلها، وتركت وزارة الحربية قبل أن أفقد عقلى أو أقدم على الانتحار!!!».

ويعود أمين هويدى فى موضع خامس ليؤكد لنا دون أن نطلب منه أنه ترك منصب وزير الحربية بإرادته، ورغم أن الرئيس نفسه ألح عليه فى البقاء (يكرر هذا) ولكنه لم يشأ أبداً أن يتولى مسئولية غير واضحة المعالم .. ومع هذا يصمم أمين هويدى أن يردف حديثه فى هذه المرة أيضا بأنه على الرغم من أن القرار بالابتعاد كان قراره فإن عبد الناصر لم يعاقبه [وهو معنى تناولناه من قبل] ولنقرأ ما يقوله أمين هويدى على الرغم من أنه قاله فيما قبل:

« وملحوظة سريعة... رغماً عن المحاولات العديدة التى حاولها "الريس" فقد صممت على موقفى ولم أتنازل عنه ورفضت تحمل مسئولية غير واضحة المعالم... ولكن الأهم من ذلك أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يصبنى بنازلة أو صاعقة كما يحاول البعض أن يصوروه وهم يبررون مواقف باركوها فى حياته وتنكروا لها بعد مماته!!!»

(١٦)

ومن الطبيعى أن نتوقع كقراء ألا يكثر أمين هويدى فى هذه المذكرات من حديثه عن الفترة التى تولى فيها وزارة الحربية ولا عن طبيعة النشاط الذى كانت تقوم به الوزارة فى ذلك الوقت ذلك أنه لم يكن معنيا بصفة مباشرة بقيادة المعركة أو بتطوير الأسلحة أو بوضع خطط القتال ولا هو يزعم ذلك، إنما هو واع تماماً لحدود مسئوليته السياسية كوزير سياسى لوزارة خرجت عن السياق فى فترة من الأوقات ، ولكنه رغم كل ذلك لايجد مناصاً من الحديث عن جهوده البارزة فى تقنين أو نمذجة حل كفيل بالقضاء على المشكلة التى كانت قائمة فى الواقع وفى ذهن جمال عبد الناصر كذلك من أجل ضمان السيطرة على القوات المسلحة دون التسليم لقائد هذه القوات بوضع سياسى متميز فى أجهزة الدولة، ولهذا السبب فإن أمين هويدى يعترف بأنه أجل تحديد الاختصاصات ولكنه بعد أن حددها كان عبد الناصر هو نفسه الذى أجلها ويقول:

«..... ومنذ اللحظة الأولى لعملى بالوزارة «يقصد وزارة الحربية» وضعت هذا الغرض السليم أمام ناظرى ورأيت من الحكمة تأجيل تحديد الاختصاصات فى القيادة العليا فترة

من الزمن حتى تتضح الأمور عند الممارسة الفعلية. وحينما حل الوقت لتحديد كل شيء تردد عبد الناصر فى تحديد الاختصاصات لفترة طويلة من الزمن وكانت حساباته قد بدأت بخصوص "التأمين" خاصة بعد القضاء على المؤامرة التى كان يقودها المشير».

وفى موضع آخر يذكر أمين هويدى بكل صراحة ودون أدنى مواربة أنه اضطر لعصيان عبد الناصر عندما وجد الرئيس متردداً فى البت على الرغم من خطورة الأوضاع وحساسيتها، ويبدو لى من قراءة التاريخ ومن قراءة نصوص أمين هويدى كذلك أن عبدالناصر كان قد استقر رأيه بالفعل على أن يسند وزارة الحربية إلى القائد العام للقوات المسلحة الفريق محمد فوزى ولكنه كان ـ على حد تعبير العسكريين ـ يكسب بعض الوقت قبل أن ينفذ هذا القرار، ويبدو لى أيضا أنه كان يريد أن يدفع بأمين هويدى إلى ما دفعه إليه من اعتزال العمل فى الوزارة، ولو لم يكن هذا هو ما حدث بالفعل فلماذا لم يحدث عبد الناصر أمين هويدى بجدية أو بحزم فى أمر هذا الانقطاع أو الامتناع عن ممارسة عمله منذ أول نوفمبر وحتى نهاية يناير ١٩٦٨ ؟ هذا هو ما أظنه والله سبحانه وتعالى أعلم، ولنقرأ عبارات هويدى:

«حتى وهو يكلفنى بمنصب رئاسة الوزارة فى أواخر شهر سبتمبر سألته عما إذا كان الوقت قد حان لتحديد الاختصاصات فى القيادة العليا إلا أنه أجل البت فى ذلك لحين عودتى من زيارة موسكو التى سافرت إليها لحضور احتفالات أكتوبر هناك وللتفاوض من أجل اتفاقيات التسليح، ثم ـ وعلى حد قوله ـ ليعرفنى رجال المكتب السياسى هناك. وحينما رجعت من رحلتى وجدت أن الأمر يدعو إلى كتابة أفكارى فى مذكرة أوردت مقتطفات منها فيما سبق من حديث. إلا أن الرئيس تردد فى البت رغما عن خطورة الأوضاع وحساسيتها. وحينئذ امتنعت عن ممارسة عملى كوزير للحربية ولم أدخل الوزارة بعد ذلك ـ أى من أول نوفمبر ١٩٦٧ على ما أذكر ـ وحتى تركى المنصب لأتفرغ لرئاستى لجهاز المخابرات فى ٢٤/ ١/ ١٩٦٨.

ويلخص هويدى كل ما حدث فى هذا الموضوع الشائك الذى تناوله فى مذكراته فى أكثر من ستة مواضع مختلفة من مذكراته فى سطر واحد يقول فيه بتعال شديد ودون أن يبدى مبررات معقولة للطرف الآخر الذى هو عبد الناصر العظيم:

«أقدم الرئيس جمال عبد الناصر فى أول الأمر وبحماس، ولكنه تردد بعد ذلك» .

(١٧)

ويتصل بمثل هذه القضايا الاستراتيجية حديث مهم حلل به أمين هويدى موضوعاً استراتيجياً مهماً كان بمثابة أهم قرار فى بداية حكم الرئيس السادات، وهو يتعلق باختيار مصر وقرارها تجاه مد فترة وقف إطلاق النار تطبيقاً لمبادرة روجرز، فقد كان الموعد المحدد سلفاً ينتهى فى ٩ نوفمبر ١٩٧٠، أى فى بداية عهد الرئيس السادات، وقد تناول هيكل هذا الموضوع فى كتابه «الطريق إلى رمضان» بطريقة مختزلة صور فيها نفسه فى صورة صاحب القرار، ورئيس الجلسة، والاستراتيجى الوحيد، والمستنير الأوحد، وقد كان من حظه أن نشر كتابه هذا بينما الأطراف الأخرى الذين حضروا معه الاجتماع مغيبون عن الحياة العامة فى السجون أو فيما بعدها نتيجة اشتراكهم فى ١٥ مايو، وفى هذا الكتاب نجد أمين هويدى حريصًا على أن يتصدى لهيكل بالتفصيل على الرغم من أن رواية هيكل تبدو متمتعة كما سنرى بالجمال المسرحى الذى يفوق فى تأثيره كل الصدق وكل المنطق الذى فى ردود أمين هويدى، ولنقرأ هذا النص الذى أورده صاحب هذه المذكرات حيث يقول:

«وقد تم اجتماع مساء يوم ٢٠ سبتمبر ـ أيلول ١٩٧٠ فى مكتب وزير الحربية الفريق محمد فوزى بكوبرى القبة، حضره كل من محمود رياض وزير الخارجية، وشعراوى جمعة وزير الداخلية، وحافظ إسماعيل رئيس المخابرات العامة، وسامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية، ومحمد حسنين هيكل وزير الإرشاد، وأمين هويدى وزير الدولة».

«كان الغرض من الاجتماع هو الوصول إلى قرار بشأن تجديد قرار وقف إطلاق النيران الذى كان ينتهى فى ٩ نوفمبر ـ تشرين ثان ١٩٧٠ والذى كانت مصر قد قبلته بعد موافقتها على مبادرة روجرز».

«ويقول هيكل فى كتابه «الطريق إلى رمضان» بهذا الخصوص: «لم يكن التوصل إلى قرار فى هذا الأمر سهلاً، وكان شعورى أن علينا أن نمد وقف إطلاق النار لأسباب سياسية بحتة. صحيح أن الاستعداد لعملية جرانيت ١ كانت تمضى فى طريقها ولكن من الذى كان يستطيع فى ذلك الوقت أن يتحمل مسئولية إصدار الأمر بتنفيذها؟ كان اليوم آنذاك آخر سبتمبر ـ أيلول، وكان لابد لمن سيختار رئيساً جديداً أن يثبت فى منصبه باستفتاء عام يستغرق الإعداد له معظم شهر أكتوبر ـ تشرين أول. وليس من الإنصاف أن نتوقع منه

إصدار الأمر ببدء الحرب ولما تمض عليه فى منصبه إلا بضعة أيام. ثم هل من الإنصاف أن نزج بالبلاد على الفور فى معركة و هى لا تزال ممزقة بالحزن؟ وهكذا أعلنت أننى فى جانب مد وقف إطلاق النار. وتحدث البعض مؤيدين الإجراء العاجل وخطر لى أن خير وسيلة لحسم الموضوع هى سماع رأى الرجل المحترف. وتحدث الفريق فوزى وقال ما يفهم منه أن مصر العليا أى الصعيد لم تستكمل شبكة الصواريخ فيها بعد. وسألته: قل لى.. هل أنت مستعد من الناحية العسكرية المحضة لاستئناف القتال؟ قال: أنا جندى وإذا صدر أمر مكتوب إلىّ فإنى سأنفذ ما تطلبه منى القيادة السياسية. وكان ذلك غريباً، إذ لم يحدث طوال حياة عبدالناصر أن طلب الفريق فوزى أية أوامر مكتوبة. وقلت: ليس ذلك بالضبط هو الجواب على سؤالى. السؤال هو: هل يناسبك من الناحية العسكرية أن تبدأ القتال على الفور أم أنك تفضل أن يتاح لك مزيد من الوقت للاستعداد؟ ورد على الفور: إذا منحت فرصة شهرين آخرين فإنى أظن أن موقفى سيكون أحسن. ستكون بطاريات الصواريخ فى مصر العليا قد استقرت فى مواقعها وسأشعر عندئذ بمزيد من الأمن. وقلت: أظن أن فى هذا ما يجيب على تساؤلنا وإذا كان الجيش يرى أن من الأفضل أن تتاح له فرصة شهرين آخرين فخير وبركة. والفرق ليس كبيراً بين شهرين وثلاثة، وأظن أن علينا أن نوصى بمد وقف إطلاق النيران فترة ثلاثة شهور أخرى. وقد احتج بعض الحاضرين بأن هذه طريقة مفاجئة بلا داع لإنهاء المناقشة. لكن الحقيقة أنه لم يكن بينهم من كان مستعداً للمضى فى المناقشة فى الاتجاه المعارض».

ثم يبدأ أمين هويدى فى التعقيب على نص هيكل بعد ما أورده بكل أمانة:

«إنتهى كلام محمد حسنين هيكل. ولكن لنا وقفة طويلة أمام ما كتبه صراحة وما تركه يسقط بين السطور لإعطاء إيحاء معين ربما تطلبه الموقف حينما كتب ما كتب. ولست أعلق على ما قال تلبية لما ذكره فى مقدمة كتابه من أنه سوف يكون من «أسعد الناس لو أن أحداً قال لى إنك كتبت كذا وكذا.. ولكن الحقيقة كانت كذا وكذا.. ولو أننى اقتنعت لسجلت اقتناعى ولتراجعت عما كتبت شاكراً ومقدراً لشعاع من الحقيقة أنار أمامى ما كان شاحباً أو معتما»، ولكن تعليقى نابع من عقيدة تأصلت فى النفس تؤمن بأن الإنسان إما أن ينطق بالحق وإلا فالصمت أفضل».

«وقبل التعليق أطرح النقاط التالية:

«فلا أظن أن تصحيح واقعة أو وقائع «بصراحة» يمكن أن يغير من علاقة قامت بين هيكل وبينى أساسها الاحترام المتبادل رغماً عن ندرة اللقاء».

«ولا أظن فى الوقت نفسه أن أحدا يمكن أن يصنفنى على حساب مجموعة أو شخص. فلست واحداً ممن أسماهم «هيكل» بمجموعة ١٥ مايو ـ آيار. وهيكل نفسه يعرف ذلك. إلا أننى بالرغم من اعتذارى عن الاشتراك فى الوزارة منذ نوفمبر ـ تشرين ثانى ١٩٧٠، وبالرغم من اعتزالى العمل السياسى وتفرغى لكتابة كتابين عن «كنت سفيراً فى العراق» و«كيف يفكر زعماء الصهيونية» فى وقت واحد، إلا أننى وجدت نفسى وقد اعتقلت مع الآخرين، وتنقلت فى سجون عديدة مع الآخرين، وحقق معى على أشياء لا أعرف كنهها حتى الآن مع الآخرين، ثم حُكم علىّ أمام نفس المحكمة التى حاكمتهم.. ولا أقول هذا تنصلا فليس هذا من عادتى، ولا تباعدا، فليس هذا من شيمتى، ولكنها الحقيقة التى لم يطاوعنى قلبى أن أقولها أمام المحقق حتى لا تفسر تفسيراً خاطئاً أو تترجم ترجمة بعيدة عن المقصود».

«وليس معنى هذا أنه لا تربطنى بالكثيرين منهم صداقات عزيزة».

«معنى كلامى هذا أن حديثى حديث رجل محايد يقدم شهادته للتاريخ. وهناك فارق كبير بين الشهادة الخاصة لوجه الله وبين الادعاء على الغير أو الدفاع عن النفس».

«إن كل ما كتب حتى الآن عن تلك الفترة كتب من وجهة نظر واحدة بالرغم من اختلاف وربما تناقض من كتبوا عنها، ولكن الظروف التى كتبوا فيها وحدت بين الاتجاهات والأهداف. وهذا ليس شأنى. ولكن ما أهتم به هو أن كل ما كتب لم يحاول أن يفرق فى عدالة بين الأشخاص والمواقف ولا بين الحقيقة وبين ما حتمته الظروف».

«أؤكد أنه حينما تم عقد هذا الاجتماع كان قد تقرر وبصفة قاطعة الخطوات الدستورية لنقل السلطة ووافق عليها السيد أنور السادات. وكان قد تم تحديد تواريخ عقد اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية ومجلس الأمة وموعد إجراء الاستفتاء على رئاسة الجمهورية بدقة كاملة لقطع خط الرجعة على أية محاولات تحاول الصيد فى الماء العكر. ولعل هذا يلقى شعاعاً من الحقيقة على الظلال الكثيفة التى تركتها كلمات الأخ هيكل هنا وهناك».

«وبعد نقاط النظام هذه نوضح الآتى بخصوص الناحية الموضوعية».

«فلم يكن الأخ هيكل هو الشخص الوحيد الذى سيطر على هذا الاجتماع كما يبدو واضحاً من حديثه، فهو الوحيد الذى تكلم، وهو الوحيد الذى وجه المؤتمر وجهة خاصة، وهو الذى افتتح المؤتمر، ثم هو الذى أنهاه، ثم هو الذى استجوب وزير الحربية، وهو الذى

قدم التوصية، وهو الذى حسم المناقشة بعد ذلك!!! وتصوير الموقف بهذه الصورة أمر غير مقبول وغير مطابق للواقع. فالموضوع متشعب النواحى متعدد الأجناب، فكانت له جوانبه السياسية علاوة علـى جوانبه العسكرية خاصة تلـك التى تتعلق بتجهيز مسرح العمليات. وكل من الحاضرين كانت له آراؤه ونصائحه».

«لم يكن هناك خلاف على الإطلاق بين أعضاء المؤتمر علـى ضرورة مد إيقاف إطلاق النيران لنفس الأسباب التى أوضحها هيكل فى كتابه والتي لم يذكرها أبداً فى المؤتمر، إذ لم يكن هناك ما يدعو إلى ذلك لاتفاق وجهات النظر اتفاقا كاملا».

«ودفاعه الحماسى فيما كتب يلقى ظلالاً كثيفة علـى نوايا من حضروا المؤتمر أو على بعضهم على أقل تقدير، إذ يوحى بأن هناك مـن كان يهدف من طرح «الإجـراء العاجل» لإحراج القيادة السياسية للتورط فى قتال قبل أوانه، الأمر الذى لا أظن أنـه كان فى خاطر أحد من الحاضرين».

«كانت نقطة الخلاف الوحيدة والتى دار النقاش حولها هى المدة التى نقبل فيها إيقاف إطلاق النيران، وربما كنت أنـا الوحيد الذى أثـار هذه النقطـة، وقد أوضحت أهمـية ذلك حتى ترتبط القيادة العسكرية أمام القيادة السياسية بموعد تكون جاهزة فيه لاستئناف القتال، وهذا يعطى للقيادة السياسية فى تحركها المقبل مرونة كاملة، إذ ستكون قادرة على التحرك من قاعدة وطيدة وصلبة، وحاول الجميع ـ بمن فيهم هيكل ـ إقناعى بغير ذلك».

«وبالرغم من ذلك فقد كانت توصية المؤتمـر هى: «مد إيقاف إطلاق النيران» وليس كما ذكره هيكل فى كتابه «مد وقف إطلاق النيـران فترة ثلاثة شهور أخرى» والدليل على ذلك أن القتال لم يستأنف منذ ذلك الوقت إلا حينما تفجر الموقف كله فى ٦ أكتوبر ـ تشرين أول ١٩٧٣ أي بعد عامين كاملين».

«لم يكن هناك مـا يستدعى دهشة هيكل حينما قال الفريق محمـد فوزى وزير الحربية: «أنا جندى، وإذا صـدر لى أمر مكتوب فإنى سـأنفذ ما تطلبـه القيادة السياسيـة»، فهذا أمر طبيعى معمول به دائما وهو ما يعبر عنه «بـأمر القتال» الذى يحدد فيه الغرض من استئناف القتال، وكذا المهـمة المطلوب تحقيقها وتلـك الدهشة التى قيلت عرضاً فـى حديث هيكل تلقى ظلالاً وشكـوكاً على مؤتمر كان يبحث مسألة قومية بطريقة مـجردة، وكان الجميع لا يقلون وطنية ولا غيرة عن الأخ هيكل فى نظرتهم تلك. أما أن هذا الوضع لم يكن معمولاً به من قبـل، فإن معركة يونيـو ١٩٦٧ لم تتوقف يوماً واحـداً حتى قبول إيقاف الـنيران عام

١٩٧٠، بل دخلت مصر فى معارك الصمود ثـم حرب الاستنزاف دون أن توقف العمليات يوماً واحداً».

«لم يكن هـناك احتجاج من بعض من حضروا المؤتمر على قيام هيكل بإنهاء المناقشة بطريقة مفاجئة كما يقول، فلم يكن من حق الزميل أبداً ـ مع احترامى وتقديرى لشخصه ـ أن ينهى أعمال المؤتمر أو يجعله يستمر أو يوجهه كيفما يشاء خاصة فى حضور الشخصيات التى ذكرها».

«ومناورته التى ذكر أنه قام بها للرد على من كانوا يؤيدون «الإجراء العاجل» بأنه وجد أن خير وسيلة لحسم الموضوع هى سماع رأى الرجل المحترف مناورة لم تحدث على الإطلاق. فكما قلت فإن الموضوع كله لم يكن يستدعى مناورات لأنه كان من البديهى ونحن نبحث موضوعاً يتعلق بإيقاف إطلاق النيران وفى مكتب وزير الحربية أن نسمع لرأى الرجل ولم يكن هذا يحتاج إلى حسم أو مناورة!!!».

«كان الموضوع خطيراً شأن الموضوعات الكثيرة التى كنا نناقشها. وتمت المناقشة فى حدود الارتفاع إلى مستوى المسئولية من جميع الزملاء الحاضرين. ولم تكن هناك أية اتجاهات تحتاج إلى استغراب أو دهشة ولا إلى رموز وتشكك!! كانت المناقشة تجرى فى سهولة ويسر بين زملاء يقدرون الكارثة التى يواجهونها تسيطر عليهم روح الفريق وفى مخيلة كل منهم أن القائد مات فى أحرج الأوقات والعدو يدق الأبواب والعالم كله ينظر إلى ما يجرى فى القاهرة وكلٌ يجرى حساباته ويعيد تقديرها من جديد فى ظل المتغيرات التى حدثت أو التى ينتظر حدوثها».

(١٨)

نأتى إلى قضية أخرى من القضايا الكبرى فى هذه المذكرات، ولعل البعض يعتبرونها أهم موضوع فى هذا الكتاب كله، حيث يروى أمين هويدى قصة التخلص من عبد الحكيم عامر، ومن المهم أن نذكر أن هذا الكتاب يعد فى نظرى بمثابة المصدر الأول حتى الآن للحديث المفصل فى هذه الأيام وعن الآلية التى تم بها هذا الانقلاب المهم فى تاريخ الثورة، وهو ثالث انقلاب فى الانقلابات العسكرية الأربعة التى شهدتها الثورة، وربما هو أخطر هذه الانقلابات الأربعة جميعا، لأن الشخص الذى قام عليه الانقلاب كان أخطر من

حيث وضعيته فى جهاز الثورة والحكم من كل الشخصيات الأخرى التى قامت عليها الانقلابات الأخرى.

سنبدأ بأن نورد تحليل صاحب هذه المذكرات للنتائج المباشرة وغير المباشرة التى ترتبت على نجاح عبد الناصر ونظامه فى التخلص من عبد الحكيم عامر ومجموعته، ويتسم تحليل أمين هويدى لهذه الآثار بواقعية شديدة فضلاً عن سعادته البالغة بالمشاركة فى إنجاح مثل هذا الدور أو تحقيق مثل هذا الإنجاز، ومن حديثه هذا نقتطف للقارئ الفقرات التالية:

« ثم كانت تلك الليلة فاصلا ـ وبحق ـ بين ما كان قبلها وبين ما تم بعدها. إذ سادت الشرعية بعد القضاء على الوضع الشاذ الذى اكتسبته القيادة العسكرية والذى تعقد بمرور الزمن حتى أمكن القضاء عليه بهذا الجهد والذى كانت المخابرات العامة - بعد أن تورطت فى أعمال ليست من مسئوليتها ولا هى داخل العلاقات الطبيعية لعملها - تؤيدها فيه تأييداً مطلقاً. وانصرفت الجهود بعد ذلك لتنفيذ سياسة مغايرة فى ظل بقاء المبادىء الثابتة للثورة:

أ - فانصرفت الجهود إلى إعادة بناء القوات المسلحة تمهيداً لتحرير الأرض.

ب - وركزت المخابرات العامة جهودها - بعد إعادة تنظيمها - على تحقيق واجباتها سواء من ناحية الحصول على المعلومات عن العدو أو منع العدو من الحصول على معلومات عنا أو القيام بأعمال إيجابية عديدة مما جعل الرئيس يقول دائما "إن المخابرات تخترق إسرائيل فى كل مكان".

جـ - صدور بيان ٣٠ مارس.

د - الانتخابات تتم من القاعدة إلى القمة فى وحدات الاتحاد الاشتراكى أو الجماعات النقابية أو مجلس الأمة.

هـ - وضع مبادىء جديدة لتصفية الحراسات وهى المبادىء التى جمعت فى قانون رفع الحراسات والذى صدر عام ١٩٧١ بنصها وقطعنا شوطا طويلاً فى ذلك بحيث لم يكن هناك إلا ١٢٨ حالة موضوعة تحت الحراسة عند وفاة الرئيس.

و - العمل على زيادة الإنتاج فى مجالاته المختلفة.

إذن فقد كانت هذه الليلة بمثابة مولد أسلوب جديد يحاول تصحيح الأخطاء التى حدثت فى الماضى».

ونأتى إلى حديث أمين هويدى عن تفصيلات الخطة فى مراحلها المختلفة وكيف تم

تغيير الخطة نفسها، وسوف يلاحظ القارئ ما لاحظته من أن زكريا محيى الدين كان ما يزال متمتعاً بقدرة متميزة فى التخطيط والتكتيك العسكرى، وكانت قدرته أكبر من قدرات غيره بمن فيهم جمال عبد الناصر نفسه، ويبدو محتملاً أن يكون هو صاحب الفضل الأول فى وضع الخطة التى نفذت أو فى تغيير الخطط المسبقة إلى الخطة التى نفذت بالفعل، ولا أريد أن أصادر على القارئ مقدما ولكنى أدعوه لقراءة ما يرويه أمين هويدى بنوع من الدرس والتأمل، ولا أريد للقارئ أن يستخف بما يرويه أمين هويدى فقد كان التفكير فى مثل هذه القضايا وقتها صعباً جداً وربما غير متاح على الإطلاق .

وبدأت الأعمال تسير ببطء وحذر. وكان هذا وضعاً طبيعياً تحت الظروف الضاغطة السائدة».

«ولذلك وبعد بحث عدة بدائل استقر الرأى على الآتى:

١ - أن أصلح مكان لذلك وهو طريق «صلاح سالم» حيث كان المشير يستخدمه ذهابا وإيابا للقيام ببعض الزيارات الخاصة، ويمكن تحديد الوقت بالتقريب بمراقبة تحركاته على الطريق عدة مرات.

٢ - أن أنسب وقت لإتمام العملية وهو فى طريق عودته إلى الجيزة فالوقت يكون متأخراً فى ذلك الحين وتقل حركة المرور ثم يكون المشير فى حالة يقظة غير كاملة.

٣- أن يتم سد الطريق عند إحدى فتحاته بحيث تضطر عربة المشير إلى التهدئة والانحراف إلى الجانب الآخر من الطريق .

٤ - فى هذه اللحظة يمكن السيطرة على العربة بمن فيها مع التأكد من أن تتم الأمور بسرعة لتفادى أى اشتباك ثم يوضع المشير فى مكان أمين مجهز من قبل».

«كانت هذه هى الخطة العامة التى وضعنا لها كثيراً من التفاصيل الدقيقة وعرض الموضوع على الرئيس بواسطة سامى شرف ووافق الرئيس على ذلك».

«وعقب ذلك بفترة قصيرة استدعانا السيد زكريا محيى الدين استدعاء فرديا لمقابلته فى منزله بالدقى، وكان يؤكد على كل فرد ألا يخطر أحدا بالمقابلة على أن يترك كل فرد عربته بعيداً عن المنزل، وتبادلنا هذه المعلومات رغما عن التنبيه علينا مراراً بعدم إخطار أى فرد باللقاء، وصممنا أن نذهب إلى السيد زكريا محيى الدين مجتمعين وفى وقت واحد وبعربة واحدة. وفوجئ الرجل بذلك إلا أنه قابل الموقف بضحكته المعهودة التى تعنى شيئاً أو قد تعنى أشياء عديدة أو قد لا تعنى شيئاً. إلا أنه استقبلنا فى بشاشته الكريمة وبكرمه المعتاد».

«وتناقشنا فى الخطة وكان على علم بها. كان الرئيس قد أطلعه عليها وأشركه فى التنفيذ أو على الأقل فى مراجعة تفاصيل ما سوف يتم وخرجنا ونحن جميعاً على اتفاق كامل على التنفيذ. لم يكن أحد يعلم بالموضوع إلا نحن فقط بعكس ما ورد فى روايات عديدة قرأتها وتعجبت منها ولها».

«ولكن حينما تكررت اللقاءات بدأت عيوب كثيرة تظهر أمامنا لهذه الخطة:

١ - فقد اكتشفنا أنها معقدة غاية التعقيد والخطة يجب أن تكون بسيطة.

٢ - ثم إنها خطة جامدة أى أنها تتبع توقيتا دقيقاً، ومقتل أى خطة هو جمودها وعدم ترك فسحات من الوقت للظروف غير المتوقعة أو الطارئة.

٣ - ثم إن احتمال عدم الاشتباك ضئيل للغاية ويعتمد على الحظ، والاعتماد على الحظ أكثر من الدقة ليس صحيحاً فى أى أمر من الأمور.

٤ - ثم من يضمن عدم كثافة المرور فى هذه الساعة التى ستتم فيها العملية وليس لائقاً أن تتم عملية كهذه مع نائب رئيس جمهورية سابق [أى المشير عبد الحكيم عامر وكان قد أصبح فى نظر أمين هويدى مجرد نائب رئيس جمهورية سابق] حتى تصبح حديثاً تلوكه الألسن فى العاصمة.

٥ - ثم من يضمن ألا يكون المشير فى وعيه الكامل باستثناء الظروف العادية».

«وهنا قررنا إلغاء الخطة من أساسها واستبدالها بأخرى تتلافى عيوب هذه الخطة».

ثم يذكر أمين هويدى بعض الظروف التى جعلت الموقف يتفاقم والحاجة إلى الحسم تتزايد، وفى تلك الظروف فإن الوقت لم يكن فى صالح الوطن، وهو يمضى دون حسم لمثل هذه القضية!!

«وتوالت الاجتماعات وأغلبها فى نفس مكاننا فى نادى الشمس بمصر الجديدة وكنا فى سباق مع الزمن لعدة أسباب:

١ - فمؤتمر القمة العربى سوف يعقد فى الخرطوم فى ٢٩/٨/١٩٦٧ ولا بد أن يحسم الوضع قبل سفر الرئيس إلى الخرطوم وإذا استمرت الأوضاع على ما هى عليه فإن تأجيل سفر الرئيس سوف يصبح أمراً حتميا. وكان البديل لهذا الموقف ـ فى حالة عدم إمكانية الحسم ـ أن يصطحب الرئيس «المشير عامر» معه إلى هناك ولو فى هدنة مؤقتة.

٢ - كان الجانب الآخر قد ضاعف نشاطه وأصبح ظاهراً أن عملية ما قد أصبحت

جاهزة للتنفيذ لموالاة الضغط على السلطة الشرعية وكان لابد لجانب الشرعية أن يضرب ضربته أولا.

٣- كان الموقف فى القوات المسلحة يزداد سوءا فحالة القلقلة والتميع كانت سائدة ولا أنسى فى هذه المرحلة زيارتى إلى القاعدة الجوية فى أنشاص وبرفقتى الفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان حرب القوات المسلحة والفريق مدكور أبو العز قائد القوات الجوية، كانت الزيارة لن تستغرق أكثر من ساعة نفتش فيها على إنشاء الدشم والدفاعات الأرضية والجوية فى القاعدة وحالة المواصلات والخطط الموضوعة وطريقة إصلاح الممرات فى حالة ضربها بواسطة العدو وخطط التمويه والخداع واستكمال النقص فى الأفراد والأسلحة والمعدات. إلا أن موقف البلبلة السائد بين ضباط القاعدة جعلنى ألغى زيارتى للقواعد الجوية الأخرى وصممت على عدم ترك أنشاص إلا والاقتناع سائد بين كل الأفراد، وقد كان.

٤- كان العدو يركز على انهيار الجبهة الداخلية كوسيلة لإسقاط النظام وكان لا بد من رأب التصدع الذى حدث بأسرع ما يمكن حتى تعود الجبهة الداخلية إلى تماسكها. وتعود القوات المسلحة إلى وحدتها وانتظامها ويتفرغ الجميع للمسئولية الثقيلة التى تواجههم.»

(١٩)

ثم يفيض أمين هويدى فى الحديث عن الأهداف العامة للخطة وكيف أن الهدف أصبح ثلاثياً فى تصور أمين هويدى ليشمل المشير بنفسه وبيته، حيث يتحصن شمس بدران وغيره إضافة إلى المخابرات العامة التى هى قلعة صلاح نصر.

وقد يظن القارئ أن أمين هويدى ينتهز الفرصة ليسوى حساباته مع صلاح نصر، ولكن الحقيقة التى لا مراء فيها أنه لم يكن من الجائز أن يتحقق هدفان ويؤجل الهدف الثالث(!!) ومع أن أمين هويدى لا يذكر تفاصيل ما حدث من أجل تحقيق الهدف الثالث، إلا أن هذا الهدف قد نفذ بالفعل بالمواكبة لتحقيق الهدفين الأولين اللذين يفيض أمين هويدى فى تفصيل طريقة تنفيذهما على نحو موسع ومفيد لنا لنتصور الوقائع من زوايا عديدة.

«إذن كان لا بد للخطة أن تكون بسيطة وشاملة وتشمل كل الجيوب التى تشارك فى

حالة العصيان القائمة: المشير بشخصه على رأس القائمة، قلعة منزل المشير بالجيزة، جهاز المخابرات العامة بعد أن أصبح من المؤكد أن رئاسته تلعب دوراً خفيا فى تغذية وتأييد العصيان».

«وكانت الخطة فى إطارها العام كالآتى:

١ - يستدعى المشير إلى منزل الرئيس فى منشية البكرى ليلاً لأى سبب يراه الرئيس صالحاً لهذا الاستدعاء حيث يبلغ بتحديد إقامته.

٢ - فى نفس الوقت تتجه قوة من القوات المسلحة إلى منزل المشير بالجيزة لحصاره والقبض على من فيه على أن يتم ذلك قبل أول ضوء.

٣ - فى اليوم التالى مباشرة يعاد النظام إلى جهاز المخابرات العامة.

«ووافق الرئيس على الخطة وزأى أن يحضر معه فى لقائه بالمشير فى منزله كل من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وأنور السادات ولم يكن أحد من الثلاثة يعلم بما سوف يتم إلا السيد زكريا محيى الدين فقط ويظهر واضحا من رواية السيد أنور السادات فى كتابه «البحث عن الذات» فى الصفحة ٢٤٨ فبالرغم من أنه على عادته المعروفة يميل إلى أن يجعل نفسه دائما فى مركز الأحداث أيام عبد الناصر. وهذا غير حقيقى بالمرة، إلا أنه قال: بعد ذلك فى أغسطس أثناء زيارة تيتو لنا استدعانى عبد الناصر فى قصر رأس التين فذهبت إليه ووجدت علامات الحيرة على وجهه وقال:والله أنا عايز أقول لك على موضوع ياأنور. أنا مشغول قوى بحكاية عبد الحكيم وأنا تكلمت مع تيتو وحكيت له الحكاية كلها، تيتو قال لى ضرورى تأخذ إجراء فى العملية دى وإلا البلد مجروحة وبعدين أى صراع داخلى وخصوصاً إذا كانت فيه القوات المسلحة حيتوسع وينقلب إلى صراع كبير. قلت له: ياجمال إنت سمعت منا كلنا رأينا فى الموضوع ده وفعلا ضرورى أنت بالذات تواجه عبد الحكيم باللى بيعمله وتحسم الموضوع نهائيا. فقال: فعلا أنا لازم آخذ إجراء. كان ذلك فى ١٣ أغسطس ولم يفصح عبد الناصر عن نوع الإجراء الذى سيتخذه. كل ما حدث أن الإجراء تأخر إلى يوم ٢٥ أغسطس».

ويستأنف أمين هويدى رواية تفاصيل الخطة كما حدثت بالفعل وهو ما يؤكد للتاريخ أن المشير قد اقتيد إلى مصيدة بالفعل وأن القرار كان جاهزاً قبل حضوره وأن مناقشته لم تكن لتغنى عنه شيئاً فى المصير الذى تقرر من قبل حضوره.

«... على أن يقوم شعراوى وسامى بالقبض على مرافق المشير عند وصوله إلى منزل

الرئيس وبعد دخوله لمقابلة الرئيس مباشرة، واتفقنا أيضاً أن تكون عربتى وسائقها «الأسطى عثمان» فى الانتظار على باب منزل الرئيس الداخلى لنقل المشير فيها إلى منزله بعد الانتهاء من تصفية منزل الجيزة» .

«وفى الساعة السادسة ثم عقد المؤتمر (هذا هو التعبير العسكرى المستعمل للتعبير عن الاجتماعات) المتفق عليه فى مكتب «سامى» وكان الحاضرون هم:

شعراوى جمعة وزير الداخلية

أمين هويدى وزير الحربية

سامى شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات

الفريق محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة

اللواء محمد صادق مدير المخابرات الحربية

العميد سعد عبد الكريم مدير الشرطة العسكرية»

«وبدأت بصفتى وزيرا للحربية إعطاء التعليمات والأوامر لتنفيذ الجزء العسكرى الخاص بمحاصرة منزل المشير بالجيزة وتصفية المقاومة، وشددت على تجنب أى صدام أو تبادل إطلاق النيران كما أمرت باللجوء إلى الحيلة والصبر واتفقنا أن يكون القائد العام على اتصال مستمر معى طوال تنفيذ العملية كما اتفقنا أن يبلغنى فور الانتهاء من تصفية منزل الجيزة».

(٢٠)

ويبدأ أمين هويدى بعد هذا كله فى رواية تفاصيل ما حدث فى ليلة ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ فيقول:

«وقد حضر المشير مبكراً عن الموعد بحوالى ساعة فقام كل من شعراوى وسامى بتنفيذ الجزء المخصص لهما فى العملية، وبقيت مع الآخرين حتى انتهيت من تعليماتى على عجل وانصرف ثلاثتهم للتنفيذ».

«لم تكن هناك مشكلة فى تنفيذ القوات لأن قوات الشرطة العسكرية وعربات المخابرات الحربية فى حالة استعداد دائم. وعاد شعراوى وسامى بعد أكثر من ثلث ساعة بعد أن أتما المأمورية فتم القبض على سائق عربة المشير كما تم القبض على العقيد محمود

طنطاوى أحد أفراد مكتب المشير وهو من خيرة ضباط القوات المسلحة خلقاً وعلما ولكن للضرورة أحكامها إذ دفعته الظروف دفعا ليجد نفسه من الصف المناهض للشرعية.. ولما سألت شعراوى وسامى عن سبب طول مدة تنفيذ العملية أخبرانى بأن الأخ محمد أحمد السكرتير الخاص للرئيس أثار ضجة كبرى بمجرد شعوره بما يحدث واستنكر أن يتم ذلك من وراء ظهره ودون إخطاره واعتبر ذلك عدم ثقة من الرئيس بسكرتيره الخاص وقد تمادى «محمد أحمد» فى احتجاجاته فاضطرا إلى البقاء معه حتى يهدأ من ثورته».

«تم وضع عربة «المشير» فى الجراج الخاص. وأمرت السائق «عثمان» أن يقف بعربتى على الباب الداخلى لمنزل الرئيس. والرجل لا يدرى ما يحدث فى الداخل إلا أنه لا بد وأنه شعر أن شيئا غير عادى يجرى تنفيذه».

«وفى حوالى التاسعة مساء فضلت أن أدخل منزل الرئيس وبقى «سامى» و«شعراوى» فى مكتب الأول واتفقت مع «سامى» أن يحول لى المكالمة التليفونية المنتظرة من «محمد فوزى» بمجرد اتصاله وفعلا دخلت منزل الرئيس ووجدت فى «الصالة الخارجية» بعض «ضباط الياوران» وجلست بجوار حجرة الصالون حيث كان اجتماع الرئيس بالمشير لألتقط أنفاسى كان فى الداخل خلاف الرئيس والمشير كل من السادة «زكريا محيى الدين»، «حسين الشافعى» و «أنور السادات»... وكان الذى يتكلم هو الرئيس وكان الذى يرد هو «المشير». وقد سمعت الرئيس وهو يقول للمشير «عليك ياعبد الحكيم تقدير الموقف الصعب الذى تمر فيه البلاد. وعليك أن تلزم منزلك فى هذه الفترة الحرجة» وسمعت المشير وهو يرد على الرئيس قائلا: «يعنى بتحدد إقامتى وبتحطنى تحت التحفظ. قطع لسانك» وكرر ذلك أكثر من مرة. كان الحديث يدور هادئاً فى معظم الأحيان ولكن كانت الأصوات ترتفع فى حدة فى أحيان أخرى. ولكن لم يكن فى مقدورى متابعة ما يجرى لأنه لم يصل إلى أذنى إلا بعض الكلمات بين وقت وآخر وكنت منهكا ومتعبا بحيث كنت أميل للاسترخاء قليلاً قبل ما ينتظرنى فى اليوم التالى».

«وكان المشير ـ وحتى منتصف الليل ـ مصرا على موقفه المتعنت. ولا شك أن «تجمع أصدقائه» فى الجيزة كان له دخل كبير فى إصراره هذا. كان الرجل يلعب على عامل الوقت لعل وعسى أن يلين الرئيس كما كان يحدث فى المرات السابقة».

«وفى هذه الأثناء كان «فوزى» قد اتصل بى مرتين: مرة حينما وصل إلى منزل الجيزة على رأس قواته ليخبرنى بإتمام حصاره المنزل، ومرة أخرى ليبلغنى أن حرائق شوهدت فى

المنزل والتى ظهر بعد ذلك أنها عملية حرق الأوراق الهامة بواسطة بعض الضباط الموجودين فى منزل الجيزة والتى قد تدينهم لو تم القبض عليهم وقد أخبرت الرئيس بذلك وأكدت له أن هذه علامة على حالة الانهيار التى أصبح فيها هؤلاء الضباط».

«وفى منتصف الليل تقريباً خرج الرئيس من حجرة الصالون ولما وجدنى اصطحبنى معه إلى حجرة المكتب على الجانب الآخر من «الردهة الخارجية» وكان كلانا يدخن بشراهة وخيل لى أن الرئيس يكاد يقضم سيجارته، وفور دخوله المكتب طلب عباس رضوان تليفونيا من رقم مباشر من الذاكرة وقال له «ياعباس أنت المسئول عن فض الموقف فى الجيزة» ولست أدرى هل تم اتفاق مع عباس قبل هذا الاتصال أم لا لأن كلام الرئيس لعباس كان موجهاً لشخص يعرف ما يجرى. وبعد ساعة أخرى خرج الرئيس من الصالون للمرة الثانية واتجهت معه إلى المكتب ليعاود الاتصال مع «عباس» وكان حديثه هذه المرة محتداً قاطعاً وهو يقول : «أنت ياعباس مسئول عن عدم فض الموقف» وبعد انتهاء المحادثة ذكر الرئيس أن الموقف فى نظره يتعقد، وأن عباس يتلاعب ورددت على الرئيس «مازال أمامنا أربع ساعات حتى الفجر وأن حل الموقف هناك فى منزل الجيزة وأن المشير سيبقى على عناده طالما بقى منزل الجيزة على أوضاعه» وأمن الرئيس على ذلك وصعد إلى الدور العلوى بمفرده ليستريح بعض الوقت. وليس صحيحا ما ذكره الرئيس السادات فى كتابه «البحث عن الذات» من أن السيدين زكريا محيى الدين وحسين الشافعى صعدا مع الرئيس إلى الدور العلوى وأنه بقى وحده مع المشير فى حجرة الصالون، ولكن تلك هى عادة الرئيس السادات فى أن ينسب كل شيء إلى ذاته ولو تم ذلك على حساب الحقيقة».

(٢١)

ثم يروى صاحب هذه المذكرات تفاصيل اللحظات القليلة التى قدر فيها أن يشاهد عن كثب تطورات اللقاء بين الأقطاب الخمسة عبدالناصر وعبدالحكيم وزكريا والسادات والشافعى، وسوف نلاحظ هنا ما يثبته من سخرية المشير أو تعريضه بوجود أمين هويدى، وأن وجوده «كوزير لحربيتنا يعنى أن المسألة محبوكة»، إذ ما أهمية أن يحضر أمين هويدى لقاء بين الصديقين الحميمين أو بين رجال الصف الأول فى الثورة:

«ودخلت حجرة الصالون وسلمت على الجميع. كان المشير جالساً على أريكة من الأرائك وحينما رآنى قال: «أهلا وسهلا بوزير حربيتنا. الله ده الموقف مجهز تماما والمسألة محبوكة على الآخر» كان أنور السادات هو الوحيد الذى يجلس صامتا والدموع على خديه، أما السيد حسين الشافعى فكان يبدو غير مهتم بما يجرى،أما زكريا فكانت ملامحه جامدة لا تدل على شىء. وهنا خرج المشير ذاهباً إلى دورة المياه وخرجت معه، وكان الرجل ودودا معى يتحدث فى ابتسامته الهادئة. كانت أعصابه هادئة ولم يكن منفعلا بالرغم من أنه كان يدرك الموقف الحرج الذى أصبح فيه. وفجأة خرج المشير من دورة المياه وفى يده كأس زجاجى به بعض المياه وقال بأعلى صوته وهو يرمى الكأس على طول ذراعه: «اطلعوا بلغوا الرئيس أن عبد الحكيم خد سم لينتحر» ودخل فى هدوء إلى حجرة الصالون ليجلس على الأريكة ذاتها وهو يبتسم فى هدوء وكأنه لم يفعل شيئاً. وقد انزعجت أشد الانزعاج حينما سمعت بذلك وصعدت إلى الدور العلوى حيث يوجد الرئيس قفزا فوق الدرج واستقبلنى الرئيس من أعلى السلم وقلت له «المشير خد سم وانتحر» فقال الرئيس: «عبد الحكيم أجبن من أن ينتحر لو كان عاوز ينتحر كان انتحر لما ودانا فى داهية» ويبدو أن درجة انزعاجى كانت شديدة لدرجة أن الرئيس كان يحلو له بعد ذلك أن يحكى عن ذلك فى مناسبات عديدة وكان يضيف قائلا: «تمثيلية عبدالحكيم خالت على أمين».

وعند هذا الحد يصف أمين هويدى الانفعالات التى تضيف إلى السيناريو أبعاده الإنسانية من قوة عضلات حسين الشافعى وقوة انفعالية أنور السادات (سواء كانت عن حق أم عن غير حق)، هذا فضلا عن عتاقة حقيبة الطبيب (إذ لم يكن استيراد الحقائب سهلا ولم يكن تصنيعها متاحا) وهذه اللمسة الإنسانية البسيطة كفيلة برفع قيمة حبكة السيناريو درجات ملحوظة:

«حدث هرج ومرج بين الموجودين أما «الثلاثة الكبار» فكانوا على حالهم لم يتحركوا أو ينفعلوا ولكن خيل لى أن عبرات السادات زادت كثافة. ودخل الدكتور «الصاوى» طبيب الرئاسة مسرعاً وفى يده شنطته العتيدة، ولما لم يستجب المشير للعلاج الذى كان يريده الدكتور الصاوى تقدم السيد حسين الشافعى «ليعبط» المشير كما أعطاه الدكتور «الحقن اللازمة» وهدأ كل شىء من جديد. ورأى المشير أن يخرج إلى الحديقة ليشم بعض

الهواء وخرجت معه. كان الرجل وفى حركات تمثيلية يكثر من النظر إلى السماء ثم يتنهد ثم يعود لينظر إلى السماء. وهنا دار بينى وبينه الحديث الآتى:

أمين: كيف حالك الآن؟

عامر: أنا كويس والحمد لله.

أمين: سيادة المشير. هل يصح هذا الذى يحدث؟ هل يمكن أن يطور المشير الموقف إلى هذا الحد؟ أنا لا أكاد أصدق أن الأمور تصل إلى ما تصل إليه الآن.

عامر: ياأمين أنت لا تعرف شيئاً.

أمين: كيف لا أعرف؟ الوقت يمر ولا بد من حسم الموقف.

عامر: لحساب من ياأمين يحسم الموقف؟ اسكت أنت لا تعرف شيئا».

«وساد الصمت وأخذ يتمشى جيئة وذهابا ودخلنا إلى حجرة الصالون. ولم أجد هناك السيد حسين الشافعى، وحينما خرجت إلى الصالة وجدته جالسا وأمامه طبق من الفاكهة وهو مقبل عليه فى اطمئنان. ودعانى إلى تناول بعض الفاكهة ولكن لم يكن لى شهية لأى شىء وأنا أرى ما أرى. وأخيراً قال: أنا رأيى إن المشير يعود إلى منزله والموضوع «مش نافع» الفجر قارب الظهور فماذا يقول الناس عندما يرون ما يحدث فى منزل الجيزة».

ثم يصور صاحب هذه المذكرات حالة القلق التى بدأت تتزايد، ثم نهايتها على غير توقع وهو يغفل أن يحدثنا عن الوساوس الكثيرة التى كانت تنتابه بلاشك فى هذه اللحظات، ولست أدرى لماذا أغفل مثل هذا الحديث المفعم بالجوانب النفسية المهمة:

«وبقينا فى حلقة مفرغة كان الجميع يلعبون على عامل الوقت وفى حوالى الساعة الخامسة صباحاً استدعانى أحد ضباط الياوران إلى التليفون ذاكراً أن «الفريق محمد فوزى على الخط» وأخذت التليفون وكان فوزى على الجانب الآخر من الخط يقول «المأمورية انتهت يافندم دون أى صدام. والمنزل خال الآن» فقلت له «الحمد لله ومتشكر» وأسرعت إلى الدور العلوى لأبلغ الرئيس بالسيطرة على الموقف دون صدام. فرد الرئيس «الحمد لله». ولم أدخل حجرة الصالون ولم أشاهد أحداً بعد ذلك، بل غادرت منزل الرئيس وعبرت الشارع إلى مكتب «سامى» حيث وجدته جالسا هو وشعراوى ومن خلال النافذة رأينا إحدى العربات تتحرك بعد فترة من الوقت وفيها ثلاثة: المشير عبد الحكيم عامر والسيد زكريا محيى الدين والسيد حسين الشافعى».

(٢٢)

على أن مما يؤخذ على أمين هويدى فى كل هذه القصة هو المقدمة التى قدم بها لها، وهو فيها يرى نفسه صاحب الاقتراح بتصفية المشير منذ الأيام الأولى التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧ مباشرة، بل إنه يصور الأمر بإعجاب سامى شرف به إلى حد القيام بتقبيله رغم هذه الظروف القاسية، ولكن لابد لنا من قراءة هذه الرواية:

«... يمكن أن يقال إن الخطوة التمهيدية لهذه الليلة العصيبة تمت يوم ١١/ ٦/ ١٩٦٧ وفى مكتب «السيد سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات». دخلت عليه ظهرا فى مكتبه والانكسار يثقل أكتافنا من هول ما نحن فيه. العدو على الساحل الشرقى للقناة التى تعطلت فيها الملاحة من جديد. وخسرنا سيناء والضفة الغربية وغزة والقدس والجولان، والآلاف من الضباط والجنود يواجهون مصيرهم دون أن يتمكن أحد من تقديم المعونة لهم. والجيش أصبح دون سيطرة عليه وبعض جنوده يهيمون فى الشوارع بملابسهم الرثة، وعيونهم الزائغة، وحينما يتعبون يلقون بأنفسهم فى الحدائق بالمئات. والبعض الآخر استقل القطارات أو وسائل النقل الأخرى إلى بلادهم التى أتوا منها. والأعزاء الآخرون يقتلون ويؤسرون فى سيناء. لقد فقدنا كل شىء».

«كان هناك كل من اللواء عماد ثابت والعميد أحمد سيد أحمد نصر وهما من خيرة ضباط القوات المسلحة بوجه عام وضباط المدرعات بوجه خاص. حضرا ومعهما كنز ثمين. إذ أكدا أنه فى إمكانهما حشد أكثر من ١٥٠ دبابة فى الضفة الغربية للقناة لصد أى محاولة يقوم بها العدو لعبور القناة فى طريقه إلى القاهرة.. مائة وخمسون دبابة!! قوة كبرى بالنسبة لما كنا فيه».

«وكتب سامى المعلومات فى «النوتة» ليبلغها للرئيس. وانصرف الضابطان ليؤديا واجبهما».

«وسألنى سامى: ما رأيك فى هذه القوة التى هبطت علينا من السماء؟!».

«وكان ردى: قوة إيه ياسامى ؟ كان عندنا آلاف من المدرعات فأين هى؟ لابد من التغيير ولن يحدث أى تصحيح فى ظل الظروف القائمة. لابد أن يترك المشير القوات المسلحة كخطوة أولى لابد منها إن أردنا مواجهة الهزيمة مواجهة جادة».

«وقام سامى من كرسيه ليقبلنى ويؤمن على ما قلت. وانصرفت وأنا مثقل بهمومى».

«ونقل سامى الحوار إلى عبدالناصر ربما فى نفس الوقت والساعة».

ولست أظننى ولا أظن القراء فى حاجة إلى التعقيب كثيرا على مثل هذه الفقرات.

(٢٣)

ونأتى إلى قضية أخرى من القضايا المهمة التى يثيرها هذا الكتاب وهى تتعلق بعقيدة أمين هويدى الراسخة التى لا تتزحزح فى أن أنور السادات كان يخشاه وظل يخشاه ويخشى خطورة تدبيره بعد ما رأى نجاح هذا التدبير فى القضاء على المشير عبد الحكيم عامر، ولأمين هويدى أن يعتقد مايشاء فى مثل هذه الفكرة، وله أن يستشهد عليها بما شاء من تصرفات السادات تجاهه، ولكننا لانجد أنفسنا قادرين على الاقتناع بمثل هذه الفكرة المجردة التى كثيرا ما قد تساور كثيرين منا من القريبين من مواقع القرار من أمثال هويدى فى لحظات كثيرة، إذ أن أمين هويدى ومنذ قبل مطلع عهد السادات كان قد ترك «ولا نقول فقد» موقعيه المؤثرين جدا كوزير للحربية «حدث هذا فى يناير ١٩٦٨»، وكمدير للمخابرات العامة «حدث هذا فى ابريل ١٩٧٠» وذلك قبل أن يترك منصب وزير الدولة «فى نوفمبر ١٩٧٠» فى مطلع عهد الرئيس السادات، وهكذا فإنه لم يكن متحكما فيما يخاف منه السادات، كذلك فإن أمين هويدى فى مواضع متعددة روى بما لايقبل مجالا للشك أنه لم يكن على وفاق «لاجزئى ولا كلى» مع مَنْ سموا بمجموعة ١٥ مايو ولا أظن الرئيس السادات بما عرف عنه كان غافلاً عن مثل هذا الجفاء بل ربما استغله دون أن يدرى أمين هويدى أو دون أن يعترف به أمين هويدى فى مذكراته على أقل تقدير» .

ومع هذا فإنى أحب أن أبدأ بالاشارة إلى الجانب الايجابى والمثالى فى هذا الموضوع فإن فى عبارات أمين هويدى التى نوردها بعد قليل جملة تدل على مدى ولاء هذا الرجل لوطنه ولرئيسه مهما يكن من خلافه معه وهى قوله:

«وخشى الرجل ـ أى السادات ـ أن تتكرر، وما كان له أن يخاف أو يخشى فإن ما تم فى تلك الليلة كان فى إطار الشرعية ولتثبيت دعائمها»

وقبل أن نقرأ ما يرويه أمين هويدى عن الجانب الآخر من توجساته وهواجسه تجاه السادات وتجاه هواجس السادات منه فإنى أحب أن أنبه القارئ إلى بعض الحقائق ففى أول

تعديل وزارى فى عهد الرئيس السادات خرج أمين هويدى من الوزارة فى نوفمبر ١٩٧٠، وفى ١٥ مايو كان واحدا من المعتقلين رغم أنه لم يكن فى السلطة، ومع هذا فإنه لم يفصل من عضوية مجلس الشعب، ربما لأنه لم يكن من الذين قدموا استقالتهم من الوزراء الحاليين، و لم يرد اسمه على البال ساعة اعداد كشف المفصولين وإن ورد ساعة اعداد كشوف المعتقلين! وهذا من أطرف ما يمكن!!.

وأظن السياق قد حان الآن لنقرأ النص الكامل لما يرويه هويدى عن أن الرئيس السادات كان يخشى أن يكرر الأقطاب الثلاثة فى ليلة عزل المشير الموقف معه:

«....... ولم ينس الرئيس أنور السادات أبدا هذه الليلة خاصة بعد أن تولى، بل أسقطها من كل كتاباته وأقواله عن ذاته وهى كثيرة تملأ مجلدات ضخمة. ولكنه لم ينس فى نفس الوقت «الليلة العصيبة» فإن الذى قام بها هم الثلاثة «شعراوى وسامى وأمين» تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر. وخشى الرجل أن تتكرر، وما كان له أن يخاف أو يخشى فإن ما تم فى تلك الليلة كان فى إطار الشرعية ولتثبيت دعائمها. وحينما لم ينس اتخذ جانب الحذر أولاً ثم اتخذ طريق الازاحة بعد أن ثبت أقدامه وتوطدت. والدليل على أنه لم ينس أبدا هذه الليلة أنه أسقط ذكر أسماء هؤلاء الثلاثة فى كتاباته وأحاديثه عن ذاته وهى كثيرة تملأ مجلدات ضخمة كما سبق القول».

(٢٤)

ونأتى بعد هذا إلى وقائع ١٥ مايو، ومن المهم أن نكرر أن أمين هويدى اعتقل بسبب هذه «الثورة» ولكنه لم يعاقب، كما أنه لم يكن فى السلطة فى ١٥ مايو ومع هذا فإنه كان لا يزال عضواً فى مجلس الأمة والأغرب أنه لم تسقط عنه الحصانة ! وسنقرأ تفاصيل هذا بعد قليل ولكن المهم أولا أن نلخص للقارئ رأى صاحب المذكرات فيما حدث فى ١٥ مايو وهو رأى مهم جداً لأنه محسوب عند البعض على هذه المجموعة التى راحت ضحية لـ ١٥ مايو بينما جوهر رأيه فيما حدث فى ١٥ مايو أنه ينتقد مجموعة الوزراء والمسئولين الذين راحوا ضحيتها على سبيل الإجمال فيقول:

« وهذا لا ينفى أن الرئيس السادات لعب لعبته بمهارة وذكاء فى غفلة من الآخرين الذين ألهتهم الشكليات الزائلة ، وانغمسوا فى منافسات لا معنى لها . وأظنهم لم يفيقوا إلا بعد فترة كما علمت وسمعت ولكن كان ذلك بعد فوات الأوان . كان الرجل حذرا طوال الوقت ـ وهذا حقه ـ ولكن لم يكن حذره هذا على أساس ، ولم يكن شكه على حق لأن الجميع كانوا خاضعين مطيعين ولم يكونوا يضمرون شراً. ولكن الرجل ـ كما قال ـ كان قد قرأ كتاب « الأمير لنقولا ميكيافيلى» واستوعبه وطبق ما جاء فيه وهو يمارس لعبة السلطة التى لا ترحم ».

ثم لنا الآن أن ننقل عن أمين هويدى ما يرويه عن واقعة فى غاية الأهمية لتاريخه المعاصر وقد أشرنا إليها فى الفقرة السابقة وهى أنه ظل متمتعاً بالحصانة البرلمانية رغم اتهامه فى ١٥ مايو وتدلنا هذه الواقعة على أن هويدى لم يكن مخططا له تماماً فى خطة التخلص منه فى أحداث ١٤ مايو ، أو قل إنه جاء على سبيل التذكار فى اللحظات الأخيرة لوضع كشف أو غيره ولهذا فإن الاحتياطات ضده لم تكن تامة أو كاملة ، وهذا من أعجب العجب، ولكن لم يكن هناك فى تلك الأيام شىء عجيب !!

«ثم لم تمر شهور معدودة على ذلك حتى واجه هذا المجلس (أى مجلس الأمة) انقساماً آخر فى القيادة السياسية فى أحداث مايو ١٩٧١ وقام المجلس بطرد رئيسه وفصل ستة عشر عضواً من أعضائه وبعد فترة قصيرة كان نصيب هذا المجلس الحل هو الآخر . وكما سبق أن ذكرت فقد كنت عضواً فى هذا المجلس عن دائرتى الانتخابية ، ولم يشملنى قرار الفصل هذا وبقيت «متمتعا» بحصانتى (البرلمانية)(*)حتى بعد أن تم اعتقالى وبدىء التحقيق معى بواسطة نيابة أمن الدولة وتفتيش منزلى ليلة بطولها بل وبقيت «متمتعا» بحصانتى (البرلمانية)(*)حتى بعد أن تم التحفظ على أموالى وممتلكاتى وهى قليلة والحمد لله... وبعد فترة ليست بالقصيرة تنبه المجلس إلى الموقف فقرر «إسقاط» «الحصانة» عنى وبذلك حرمت من التمتع بها بعد ذلك ، وتكرم «المجلس» وأبقى على عضويتى وأنا فى السجن حتى صدر قرار حله ففقدت بذلك عضويتى مع الآخرين» .

ينبغى لنا هنا أن ننبه إلى أن المجلس الذى يقصده أمين هويدى ليس هو نفسه المجلس ذاته، فقد أجريت انتخابات برلمانية فى ١٩٦٩ وهكذا فإن المجلس الذى أسقط عضوية أصدقاء عبد الحكيم عامر لم يكن هو الذى أسقط عضوية مراكز القوى فى

(*) فى الأصل الدبلوماسية، ولكننا صوبنا النص ونحن ننقله حتى لا يُنقل هكذا مرة وراء أخرى دون تدبر.

مايو ١٩٧١ والحق أن أمين هويدى لم يخطىء فى هذا وإنما جاءت عبارته غامضة نوعا ما تحتمل اللبس لهذا لزم التنبيه فقد كان المجلس الأول برئاسة السادات نفسه أما المجلس الثانى فقد رأسه الدكتور محمد لبيب شقير وخرج هو نفسه فى حركة ١٥ مايو ليحل محله حافظ بدوى.. ثم تم حل المجلس كله بعد ذلك.

وإذا كان الأمر بالأمر يذكر ولما كنا فى حديث عن ١٥ مايو فإن أمين هويدى فى موضع آخر من مذكراته التى بين أيدينا لا يفوته أن يلمح بقوة إلى سوء العلاقة المبكر بين أنور السادات (رئيس مجلس الأمة) وعلى صبرى (رئيس الوزراء) فيذكر فى أثناء حديثه عن الأداء البرلمانى فى عهد عبد الناصر قصة هجوم علوى حافظ على على صبرى، ويوحى لنا فى هدوء ،و فى أكثر من موضع سنشير إليه فيما بين الأقواس بتواطؤ أنور السادات:

« ومرة أخرى ودون سابق إنذار (الموضع الأول) وقف « علوى حافظ» نائب «دائرة الدرب الأحمر» وطلب الكلمة وأعطاه رئيس المجلس أنور السادات الكلمة فورا. (الموضع الثانى) ووقف علوى حافظ وفى كلمات كطلقات المدفع الرشاش أخذ يكيل الاتهامات الثقيلة « لعلى صبرى» أمين الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت ثم وجه بعد ذلك عددا من «الطلقات» إلى منظمة الشباب ثم اتجه إلى الجهاز التنفيذى يكيل له الضربات وبالرغم من أن كلمة العضو بحكم «اللائحة» لم تكن لتتجاوز خمس عشرة دقيقة. إلا أن «علوى» تجاوز الوقت المحدد وربما كان التجاوز فى حدود ضعف الوقت وربما أكثر من ذلك ولم يوقفه رئيس المجلس. (الموضع الثالث) وأخذ علوى «راحته» ورجع إلى مكانه بعد أن كان قد أفرغ كل الطلقات التى كانت فى جعبته ، وانفضت الجلسة بعد ذلك وكان «علوى» مازال فى ثورته وانضم اليه آخرون . (الموضع الرابع) إلا أن الموضوع أيضاً سوى بالطرق التى تسوى بها مثل هذه الأمور وذلك بالقفز فوق المشكلة حتى لا تنفجر فى صانعيها وربما لا تنفجر فى غيرهم ولو بعد حين».

(٢٥)

ونستطيع الآن بعد أن تناولنا رؤية أمين هويدى لهذه القضايا الكبرى أن نستعرض انتقادات صاحب هذه المذكرات لمجموعة من زملائه (من الوزراء الذين زاملهم فى العمل فى مجلس الوزراء) أو تعريضه بهم ، وهو يروى تفاصيل دقيقة بروح التقييم (!!) وكأنه يبرر لنا لماذا كان سيستبعدهم لو أنه شكل وزارته فى سبتمبر ١٩٦٧ :

١ - من الوزراء الزملاء الذين يهاجمهم أمين هويدى فى هذا الكتاب أحمد توفيق البكرى وزير الصناعة، وهو يفعل هذا لا لشىء إلا من أجل الإبقاء على صورة عبدالناصر مرفوعة وذلك فى مقابل عجبه بل نفوره من رضا عبد الناصر على سبيل المثال بترشيح شمس بدران وزيراً للحربية .. قارن هذا الموقف الذى يتحدث عنه أمين هويدى فى هذه الفقرة والذى لايسمح فيه لعبد الناصر بالخطأ البسيط من البكرى كوزير بما ورد على قلم أمين هويدى فى الفقرة الخاصة باختيار عبد الناصر لشمس بدران - من الأساس - وزيراً للحربية وستجد أن هذا الذى عوقب عليه البكرى ليس إلا هفوة ومع هذا فقد كان رد فعل عبد الناصر عصبياً وعنيفاً كما رأينا وليس هذا رأيى وإنما هو تعبير عن الجو الذى فرضه أمين هويدى فى تلك الفقرة . وسنورد التفصيلات التى يرويها أمين هويدى عن الموضوع، ولكنى كعادتى فى النظر إلى الجانب الآخر من القضية أجد أن هذه القصة بالذات تدين نظام عبد الناصر بأكثر مما تدين الوزير لأنها ترينا أن وزير الداخلية من خلال التنظيم الطليعى أو من خلال الإدارات التابعة لوزارته (كالمباحث) كان قادراً على أن يعرف ما لايعرفه الوزير المختص بقطاعه ، بل ربما إنه - وهذا ليس مستبعداً - قد حجب المعلومات عن هذا الوزير ، أو لم يضعه فى الصورة حتى انتهى الوضع إلى ما انتهى إليه وعلى نحو ما يرويه هويدى فى مجلس الوزراء .. ومن تصاريف القدر أن هذا التصرف الذى أخرج هذا الوزير من وزارته لم تكن له نتيجة إلا أن عاد عزيز صدقى إلى هذه الوزارة ليكون فيما بعد واحداً من رءوس الحربة التى استطاع السادات بها القضاء نهائيا على نفوذ وزير الداخلية نفسه (شعراوى جمعة) ومجموعته فى مايو ١٩٧١ . وهذا هو ما يرويه أمين هويدى عن هذه الواقعة .

« ... وقد حدث أن المرحوم أحمد توفيق البكرى وزير الصناعة لم يكن يدرى أن بعض الاضطرابات العمالية قد حدثت فى قطاع الصناعة فى الصباح إلا عند مناقشة الموضوع فى مجلس الوزراء الذى تصادف أن عقد إحدى جلساته فى مساء نفس اليوم . وبعد أن أدلى وزير الداخلية السيد شعراوى جمعة ببيانه التفصيلى عن طبيعة الاضطرابات ومطالب العمال والاتجاهات السائدة بينهم جاء دور «أحمد توفيق البكرى» وعاتب وزير الداخلية على عدم إخباره بالأحداث وقت وقوعها. وهنا تساءل «الريس» بصوته المنخفض: «كيف ذلك؟ كيف لا تكون قنوات الوزير مفتوحة على قطاعه؟ كيف لا يشعر الوزير بكل ما يجرى فى قطاعه؟ وإذا كان الوزير لا يعرف بالاضطرابات التى تحدث فى المصانع وبأسبابها ويبدأ الحوار معهم؟ (فمن الذي يعرف؟) ولم يعط أحمد توفيق البكرى إجابات مقنعة».

ويعقب أمين هويدى فيقول: «ورغماً عن أن الرجل ـ رحمه الله ـ كان فاضلاً أميناً إلا أنه فقد منصبه الوزارى فى نفس الليلة وعاد عزيز صدقى وزيراً للصناعة وبعد فترة وجيزة تولى «أحمد توفيق البكرى» رئاسة مؤسسة الطيران ليواجه فيها متاعب جديدة لوجود بعض الاضطرابات بين العاملين ولكنه كان يتتبع الأمر بعينين مفتوحتين تراقبان كل ما يحدث» . أما ما لم يذكره أمين هويدى فى مذكراته فهو أن هذا الرجل نفسه فقد منصبه مرة أخرى فى عهد السادات بسبب انفعال ساداتى مماثل للانفعال الناصرى !!.

٢ - وقد كان الدكتور عبدالعزيز كامل من الوزراء الذين هاجمهم أمين هويدى فى هذا الكتاب بدون أى مبرر معقول (من المبررات التى كانت قائمة فى وقت نشر هذا الكتاب كمثل هجومهم على عبد الناصر أو الناصرية، الذى يقتضى مثل هذا الهجوم المضاد)، ويبدو أن أمين هويدى بما رواه يريد أن يوحى لنا أن عبد الناصر كان يتمنى للدعوة الاسلامية ازدهاراً ، ولكن الوزير هو الذى لم يكن على مستوى المسئولية ، ولست أحب أن أهاجم عبد الناصر ولا أمين هويدى فى هذه الجزئية ولكنى لا أستطيع أن أتقبل أن يحتفظ عبد الناصر بهذا الوزير رغم هذا الفشل الذى يحدثنا عنه أمين هويدى ولنقرأ ما يرويه أمين هويدى :

« حدث فى إحدى الجلسات أن مجلس الوزراء كان منهمكا فى بحث «الخطة السنوية للدولة» وكيفية تدبير الأعباء المالية من العملة الصعبة أو العملة المحلية ، وإذا بالزميل عبد العزيز كامل وزير الأوقاف يلح فى طلب الكلمة. وكان من عادة «عبد العزيز» أن يفاجئ الجميع بإثارة موضوع آخر بعيد كل البعد عن الموضوع الذى يُناقش، كما كان معروفاً عنه أنه كان دائما ما يعبر عن آرائه بجمل مطاطة لا تلزمه برأى معين. أعطاه الرئيس الكلمة بعد أن لمس إصراره وإلحاحه وإذا به يردد نفس ما يردده أحيانا على شاشات التليفزيون أو فى الصحافة عن «ضرورة العودة للدين ونشر الدعوة بين الشباب لتوعينهم بأمور دينهم وتاريخ السلف الصالح .... ».

« ورد عبد الناصر قائلاً : «أنا موافق ياعبد العزيز. ولكن كيف ؟ طيب ياأخى إنت وزير الأوقاف ولديك ميزانيتك الغنية الضخمة وتحت يدك الجوامع والخطباء وكافة أجهزة الإعلام ، ما الذى يمنعك من تنفيذ ما تقول؟ هل تقدمت بخطتك لتنفيذ ذلك واعترضنا عليها؟ هناك فارق كبير بين الحديث عن شيء والعمل على تنفيذه، وأسقط فى يد «عبد العزيز» وتنبه إلى الفارق الكبير بين مجرد «الحكى» وبين « المسئولية» الوزارية... بين «مجرد الكلام» وبين «المقدرة على التنفيذ ، وزاد موقفه صعوبة حينما طالبه الرئيس بخطة كاملة داخل مجلس الوزراء خلال أسبوعين للتصديق عليها. وفات «عبد العزيز » أن

الريس دون الموعد فى « النوتة » الشهيرة . وفى الوقت المحدد سأل الرئيس عن « الخطة الدينية» التى كثيراً ما تحدث عنها «عبد العزيز كامل» واعتذر الرجل لعدم إتمامها . ومن المؤكد أنها لم تقدم للمجلس حتى وفاة عبد الناصر ـ رحمه الله ـ ولا أظن أنه أتمها حتى الآن!! فالكلام وإلقاء محاضرة هنا أو هناك شيء والقدرة على الخلق والبناء شيء آخر!!».

وعلى هذا النحو يسخر أمين هويدى من عبدالعزيز كامل وكأنه غافل عن القيمة التى كان يمثلها وجوده بين رجال الحكم فى نهاية عهد عبدالناصر، ولعل مذكرات فؤاد علام التى نتناولها فى الباب السادس من هذا الكتاب تلقى للقارئ الضوء على هذه الجزئية.

٣ - أما ثالث الوزراء الذين يتناول أمين هويدى بالنقد بعض مواقفهم فهو عبد الخالق الشناوى (وسيرى القارئ لكتابى مذكرات وزراء الثورة الباب الثانى (مذكرات سيد مرعى) ومذكرات رجال القانون والقضاء ، الباب الأول (مذكرات محمد عصام الدين حسونة) أنى أوردت ما رواه عصام حسونة وسيد مرعى عن احتداد عبد الناصر ضده فى مجلس الوزراء) ولكن أمين هويدى يعرض لنا فى مذكراته التى بين أيدينا موقفا آخر وقف فيه عبد الناصر إلى جوار الوزير الشناوى حين تعرض لثورة نواب البحيرة وتحرشهم به ، وقد تناول محمد عبد السلام الزيات خلافات الشناوى مع نواب البحيرة من وجهة نظر أخرى (فى كتابى عن مذكرات رجال القانون والقضاة) ، أما عبد الله إمام فى حديثه عن وجيه أباظة فقد تناولها من وجهة نظر ثالثة ، ولست أرى نفسى فى حاجة إلى تفصيل القول فى روايات مختلفة ووجهات نظر مختلفة لقضية تتكرر كثيرا دون أن يعى السياسيون المغازى الحقيقية للعمل العام من أجل خدمة الوطن .

وعلى كل حال فهذا «فقط» هو نص رواية السيد أمين هويدى عن خلاف عبد الناصر والشناوى والذى بين لنا قدرة عبد الناصر على التوفيق وإنهاء النزاعات بسلام تام :

«ولم تكن جلسات المجلس (يقصد مجلس الأمة) هادئة كلها بل فى بعض الأحيان تميزت بالسخونة وقد حدث على سبيل المثال أن عبد الخالق الشناوى وزير الرى كان قد أصدر تعليماته إلى ممثليه فى المحافظات بخصوص بعض الموضوعات الفنية داخل وزارته وقد عَنَّ «لوجيه أباظة» محافظ «البحيرة» أن يحول دون تنفيذ هذه التعليمات وقام نواب المحافظة بتأييد موقف المحافظ وأثاروا مناقشة الموضوع فى المجلس. فهب الشناوى وهو رجل «دوغرى» يدافع عن موقف الوزارة وحقها ويتهم «المحافظة» بأنها تفسد عليه أموره ، وأن هذا الحال لا يمكن السكوت عليه . وقام النواب بدورهم «بالواجب» وتصدوا للوزير

«فإنهم أعلم بمتطلبات محافظتهم من السلطة المركزية ، وكان الواجب على الوزير قبل أن يصدر تعليماته أن يستطلع رأى المحافظة حتى تكون التعليمات متمشية مع الواقع. وغضب الشناوى واعتبر أن هذا ماس بالكرامة وأنه فى هذه الحالة لا يمكنه أن يستمر فى منصبه وخرج غاضباً لا يلوى على شيء. وطلب مقابلة عبد الناصرفوراً فقابله «أبو خالد» ودارت اتصالات تم على أثرها تسوية الموقف وعاد الجميع إلى «قواعدهم» سالمين » .

على هذا النحو وبهذا التعبير القتالى الذى كان يتكرر فى حرب الاستنزاف فى شأن طائراتنا ينهى هويدى حديثه عن واقعة الشناوى وكأنه يريد أن يذكره بحماية الرئيس له حين كان فى المواقف الحرجة.

٤ - ونأتى إلى رابع وزراء عبد الناصر الذين تعرض أمين هويدى لهم فى مذكراته وهو الدكتور عبد الوهاب البرلسى، ولهذا التعرض قصة مهمة ترينا طبيعة صراع المذكرات إن صح هذا التعبير .

فقد كان عبدالوهاب البرلسى قد روى لضياء الدين بيبرس بعض ذكرياته، ونشرها بيبرس فى كتاب "أسرار حكومة يوليو" وهو كتاب يتضمن مذكرات لفتحى رضوان على هيئة حوار مع بيبرس ثم يتلوه فصل شبيه عن مذكرات عبد الوهاب البرلسى وهى غير مذكرات البرلسى الكاملة التى نشرتها دار المستقبل العربى وتناولتها فى كتابى « مذكرات وزراء الثورة». وكان من بين هذه الذكريات واقعة ذكرها البرلسى وكأنه يفخر بها ويستشهد على عدم وقوعه تحت سطوة أجهزة المخابرات وأنه كان صاحب القرار النهائى وهى واقعة تخطيه لبعض الأجهزة فى استصدار قرارات تعيين بعض القيادات الجامعية بما يعنى أنه كان من أوائل الذين حرصوا على الارتفاع بأساتذة الجامعات عن أن يكونوا محلا لأساليب البحث والاستقصاء ، وبعد أن نشر كلام الدكتور عبد الوهاب البرلسى علق عليه الأستاذ أمين هويدى ، ووصف الدكتور عبد الوهاب البرلسى بوصف سافر بأنه ظن أنه لا بد أن يركب إحدى الموجات لعلها تلقى به حيث كان يوماً من الأيام ! !

وإلى القارىء نص رواية الدكتور عبد الوهاب البرلسى ثم نص رواية أمين هويدى :

« فى شهر سبتمبر من عام ١٩٦٩، وبعد مضى عام على وجودى وزيراً للتعليم العالى ورئيساً للمجلس الأعلى للجامعات، وعملى عن قرب مع القيادات العليا بالجامعات.. أصبح من الضرورى إجراء بعض التعديلات، ودعم بعض مراكز العمل فى الجامعة. وعرضت الأمر على الرئيس عبد الناصر، فكان رأيه أنى أنا المسئول أمامه عن الجامعات وعن التعليم العالى، وبالتالى فهو يترك لى الحرية المطلقة فى اختيار قيادات العمل فى هذه

المواقع الهامة، وقال لى بالحرف الواحد «ابعث لى الترشيحات اللى أنت عاوزها، وأنا موافق عليها مقدماً. فأنت المسئول عن هذا العمل».

« وكان السيد أمين هويدى مسئولاً عن العلاقات بين الوزارات ورئاسة الجمهورية، وكان المفروض أن ترسل مشروعات القرارات إليه ليتخذ الإجراءات اللازمة ويعرضها على السيد رئيس الجمهورية. إلا أنه لم يكن على علم بما دار بينى وبين الرئيس فى هذا الصدد. واعتبر ما اتخذته من اجراءات تجاوزاً له وتعديا على اختصاصاته » .

« والحقيقة أنى لم أقصد أى إساءة أو تجاوز، ولكنى كنت أعلم أن إرسالها للسيد أمين هويدى. وكان أيضاً مسئولاً عن جهاز المخابرات العامة، معناه ضياع وقت طويل فى البحث والتقصى عن هذه الترشيحات ولم أشأ كما ذكرت أن أعرض أساتذة الجامعات لهذا الأسلوب من البحث والاستقصاء. أخذت على عاتقى مهمة إصلاح ذات البين بينى وبين السيد أمين هويدى. فقد كنت حريصاً على علاقتى مع كل الزملاء فى مجلس الوزراء وأوضحت له أن الأسلوب الذى اتبعته كان بناء على تفاهم تام مع الرئيس شخصياً، وللأسباب التى أوضحتها. ومرت هذه الأزمة بسلام » .

انتهى ما رواه البرلسى أما ما رواه أمين هويدى على صفحات هذه المذكرات فكان نصه كالآتى :

« وكان كثير من الوزراء يمارسون حقوقهم فى الاختيار وتساعدهم جهات الأمن فى تأكيد حسن اختيارهم أو الثغرات الواضحة فى هذا الاختيار وكان الرئيس غالباً ما يوافق على ترشيحات الوزراء. ولكن كان وزراء آخرون لا يمكنهم ممارسة حقوقهم إلا بالتردد على مكاتب خاصة اعتقدوا أنها مركز السلطة الحقيقية وهم لا يدرون أنهم بذلك خلقوا دوائر نفوذ لا يجوز وجودها » .

« ولقد هاجم هذا الإجراء - إجراءات الترشيحات وجمع المعلومات عن المرشحين- الدكتور عبد الوهاب البرلسى وزير التعليم العالى على صفحات المجلات ثم انتشرت موجة مهاجمة «عبد الناصر» وظن الرجل الطيب أنه لا بد أن يركب إحدى الموجات لعلها تلقى به حيث كان يوما من الأيام ، أو على الأقل قريباً مما كان. واختلق أزمات لم تحدث ولبس ثياب المدافع عن كرامة رجال الجامعات ضد الأجهزة التى «تتجسس» عليهم . ولم يكن هناك شىء من ذلك على الإطلاق . ولكن ربما يكون الرجل الطيب لا يعرف الإجراءات الواجبة وربما يكون الرجل قد تصور أن تردده على بعض المكاتب وأخذ موافقة

بعض الأشخاص كان بمثابة التصديق النهائي على ما يريد أو على ما يريد غيره. وهو لا يعلم أيضاً أن هذه الإجراءات القانونية كانت تساعده على الاحتفاظ بحريته فى انتقاء مساعديه . ومسائل التعيينات تلك لم تكن تناقش فى مجلس الوزراء ولهذا مغزاه فالمسئولية ملقاة على عاتق الوزير وهو الذى يختار معاونيه وبعد ذلك يكون مسئولاً عن عمله الجماعى وإنتاجه الجماعى أمام مجلس الوزراء . والوزير الذى يقبل أن يفرض عليه أحد معاونيه دون اقتناع منه بقدرته وإمكانية التعاون معه، مقصر أيضاً فى حق مسئوليته. كما أن الوزير الذى لا يقبل النصح فى اختيار معاونيه ويتشبث بهم ظالمين ومظلومين مقصر أيضاً فى حق نفسه وفى حق مسئوليته » .

٥ - كذلك لايجد أمين هويدى فى مذكراته هذه أى غضاضة فى أن يعرض بالدكتور محمود فوزى وهو يستند فى تعريضه بنائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الأسبق إلى طبيعة مواقف الرجل فى أعقاب وفاة عبد الناصر حين كان ـ على حد تعبير أمين هويدى ـ يتحسس طريقه مع القيادة الجديدة!! ويحكى أمين هويدى (مع عبد الناصر..ص١٢٣) إن أولى الاستقالات التى قدمت بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر كانت من محمود فوزى.ويقول مانصه "وكان ذلك فى أول اجتماع مع الوفد السوفيتى برئاسة كوسيجين وأراد أن يجس النبض بالنسبة لوضعه فى النظام الجديد.. ولذلك فإنه سحب استقالته بالسرعة التى قدمها بها بمجرد أن أبدى أعضاء اللجنة تمسكهم به».

وعلى العكس من موقفه من الدكتور محمود فوزى فإن أمين هويدى ينتهز الفرصة للإشادة بمحمود رياض وجهده فى استصدار القرار ٢٤٢ ومن رواية طويلة نقتطف قوله :

« أضاف (الضمير يعود على الرئيس عبد الناصر) مبتسما «هل هذا هو كل ما أمكنك الحصول عليه يارياض؟!» ورغما عن أن «رياض» لا يحتد إلا فى القليل النادر إلا أننى أحسست ـ وقد كان مكانى إلى جواره فى المجلس ـ أن الرجل يبذل مجهوداً خارقاً ليسيطر على انفعالاته، وهو يقول: القرار ده لن ينفذ بواسطة إسرائيل إلا إذا أجبرناها على ذلك . تنفيذ هذا القرار يتوقف أولاً وأخيراً على جهدنا الذاتى وغو إرادتنا . كان «رياض» يتحدث بصوت متهدج لأنه ظن أن« الريس» يقلل من قيمة الجهد الذى بذله فى مجلس الأمن أمام عدو حصل على انتصار لم يكن يحلم به ، وحليف كبير يؤيده تأييداً لا حد له . ولم يكن «الريس» يقصد على الإطلاق لأنه كان يقدر الموقف بطريقة واقعية ،ولذلك فإنه قال : «فاتنى أن أحيى الجهد الذى بذله رياض وهو فى موقفه الصعب هناك فى نيويورك . وأنا

أوافقه على ما قال لأنه لا يوجد شيء يدعو إسرائيل إلى الانسحاب ». وارتسمت علامات الرضا مرة أخرى على وجه رياض » .

٦ - كذلك لايجد أمين هويدى أى غضاضة فى أن يعرض بحافظ بدوى وهو يورد هذا التعريض ضمن حديثه عن اضطرار عبد الناصر فى بعض الأحيان للخروج على القواعد من أجل عوامل قاهرة ، و يضرب مثلا على ذلك موافقته على تخصيص سكن فخم لحافظ بدوى وزير الشئون الاجتماعية حيث يقول :

«وحدث نفس الشيء مع حافظ بدوى وزير الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت، إذ كان يقطن فى شارع الجيش فى شقة رأى أنها أصبحت لا تتناسب مع وضعه الاجتماعى الجديد وكان حافظ (يتردد) كثيرا فى الاتصال بالرئيس لهذا السبب أو غيره ، إلا أن الرئيس حينما علم بذلك أمر بتخصيص منزل له رغما عن الظروف السابق شرحها . ورغما عن أنه كان يقدم على هذه الحلول وهو كاره محرج ، وبهذه المناسبة كان (حافظ) عضوا فى لجنة تنظيم الأسرة وكان باسم الله عنده « دستة» من الأولاد وكان ذلك محل تندر دائم من « الريس » إذ كيف يمكن له أن يقنع غيره «بتنظيم أسرته» وعنده مثل هذا "الجيش العرمرم"؟!!!

(٢٦)

ولأمين شاكر وزير السياحة فى عهد عبدالناصر حظ وافر من انتقاد أمين هويدى فى هذه المذكرات، وقد ورد ذكره فى واقعتين تنبئان عن كثير من ملامح العهد الناصرى، فأما الواقعة الأولى فتأتى بعد أن يقص علينا صاحب هذه المذكرات اضطرار عبدالناصر إلى استصدار قانون منع عمل الوزراء السابقين فى شركات أمنية أو هيئات دولية، وتأكيده أن هذا لم يكن من أجل منع محمد حلمى مراد. ويردف أمين هويدى الحديث عن هذا القانون بالقصة التالية التى كان بطلها هو أمين شاكر:

«... وفى كل الحالات لم يمانع «الرئيس» فى «إضافة وظائف أخرى» إلى من طلب التصديق بذلك بشرط أن يحافظ على كرامة المنصب الذى شغله من قبل. وقد حدث مثلا أن وزيرا سابقا للسياحة طلب الموافقة له على العمل بإحدى الهيئات الدولية ووفق على طلبه ولكنه ظهر أنه نقل مجال عمله الخاص إلى منطقة الخليج علاوة على أنه أساء إساءة

بالغة فى التعامل الذى خرج عن حدود الأمانة هناك. وعلم «الريس» بذلك فحدد إقامة الوزير السابق فى منزله وأمر بوضعه على قوائم الممنوعين من السفر. وليس صحيحا ما كتبه الوزير من أنه اعتقل لأنه قال «لا» لعبدالناصر. ولكن حددت إقامة هذا الوزير لأنه لم يصدق حينما طلب الموافقة على عمله بإحدى الهيئات الدولية ولم يكن هذا صحيحا. ولأنه تعامل بطريقة تقرب من الاحتيال مع دول عربية ولم يكن هذا جائزا».

أما الواقعة الثانية فتتعلق بأول أيام الرئيس المؤقت الجديد (أنور السادات) حين اقترح سامى شرف (وهو صديق لأمين هويدى، أى أن أمين هويدى لا يقصد تجريحه بما يرويه) اعتقال أمين شاكر بسبب ما اقترحه من عودة مجلس قيادة الثورة القديم، وسعيه لدى الرئيس نميرى فى ذلك، وهذه هى القصة الكاملة بكل ما فيها من طرافة وغرابة:

«ففى أحد الاجتماعات التى تمت مع جعفر النميرى فى فندق هيلتون وقبل أن تشيع الجنازة تحدث الرجل عن إحدى هذه المحاولات. كان موجودا معه الأخ فاروق أبو عيسى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء فى الخرطوم، وكان موجودا من الجانب المصرى شعراوى جمعة وسامى شرف وأمين هويدى».

«وقد تحدث الرجل بأن أمين شاكر ـ وزير السياحة السابق ـ اتصل بوزير المواصلات السودانى محمود حسيب وأخبره أن بعض أعضاء مجلس الثورة القدامى يريدون مقابلة الرئيس النميرى ليكون واسطة خير مع السيد أنور السادات حتى يتم تآلف الجميع فى تلك الفترة العصيبة. وتساءل النميرى عن مدى ترحيب السادات بهذه الخطوة.. وهنا تدخل فاروق أبو عيسى ذاكرا أنه يرى ألا يتدخل الرئيس النميرى فى مثل هذه الموضوعات، وقد اتفق معه على ذلك وهم يخبروننا بالمحاولة لمجرد العلم».

«وفى فجر هذا اليوم كنا مع السيد أنور السادات فى قصر القبة حيث كان يمضى ليلته وقص سامى شرف ما سمعه على سيادته، وفوجئنا بأن سامى يقترح اعتقال «أمين شاكر»، إلا أن سيادته رد فى الحال: «لا اعتقال أنا لا أريد أن نبدأ إجراءاتنا بعد وفاة عبدالناصر باعتقالات»، أما عن المحاولة نفسها فقد رفضها سيادته وأخذ يتحدث بمرارة عن الصراعات التى كانت موجودة فى مجلس الثورة القديم.. ثم تركنا كل هذا وأكملنا حديثنا بخصوص نقل السلطة وإعمال الدستور وتحديد تواريخ الخطوات اللازمة لذلك».

(٢٧)

وعلى الرغم من شجاعة أمين هويدى فى ذكر كل من انتقدهم بالاسم والمنصب ودون أدنى خوف أو وجل فإن لهذه القاعدة استثناء وهو رأى أمين هويدى فى أحد زملائه الوزراء وقد تعمد ألا يذكر اسمه على الرغم من أنه ذكر كل الوزراء الآخرين بالاسم.

وقد نستطيع أن نخمن السبب وراء تعمد أمين هويدى إغفال ذكر اسم هذا الوزير ، وذلك أنه - أى الوزير الذى لم يذكر اسمه - قد تعود ألا يترك قولاً يتناوله دون أن يرد عليه وبعنف شديد ، ولهذا يبدو أن أمين هويدى قد تحسب لهذا الموقف . ولأنى لا أستطيع أن أصرح بما لم يصرح به أمين هويدى وما تعمد أن يهرب منه فسأكتفى بأن أدل القراء على أن هذا الوزير استوزر فى أبريل ١٩٧٠ (أى أنه واحد من الوزراء الأربعة الأواخر فى عهد عبد الناصر وهم سامى شرف وحسن التهامى وسعد زايد ومحمد حسنين هيكل) هكذا عمل وزيرا مع عبد الناصر لمدة ستة شهور فقط قبل أن يتوفى ، بينما كان زميلا وصديقا له من قبل الثورة وشاركا معا (أى عبد الناصر والوزير) فى إحدى عمليات الاغتيال الفاشلة .

وهكذا يبدو أن الستة الشهور التى قضاها هذا الوزير فى أخريات أيام حياته مع عبد الناصر لم تكن كافية لإطلاق اللحية وإزالتها وهو موضوع حديث أمين هويدى فى الفقرة التى ننقلها هنا ، وربما كان إطلاق اللحية قد سبق هذه المرحلة ثم تولى أمين هويدى تركيب الواقعة على بعضها.

بيد أن المهم فى رواية أمين هويدى أمران ، الأول هو ذلك الاجتهاد البلاغى باستخدام التطابق اللفظى بين إطلاق اللحية بعد وفاة عبد الناصر وإطلاق اللسان فى سيرة عبد الناصر. أما الأمر الثانى فهو أن أمين هويدى لم يجد أى حرج فى التعبير عن حيرته من استوزار عبد الناصر لهذا الوزير بالذات وهو يضيف هذه الحيرة إلى حيرات أخرى كثيرة مازال يعاينها تجاه بعض تصرفات الزعيم الخالد جمال عبد الناصر ولنقرأ روايته:

« أطلق أحد الوزراء ـ قبيل وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ـ لحيته . ولا يمكن لأحد أن يعترض على هذا الإجراء الشخصى " فواحد حامل ذقنه والثانى زعلان ليه"؟!! ولكن كان هذا الوزير علاوة على ذلك قد وقع تحت تأثيرات معينة جعلته يأتى بأفعال فيها غرابة!!! فمثلا كان من يجلس إلى جواره يسمعه أحياناً يردد بينه وبين نفسه وهو يبتسم

«عليكم السلام ورحمة الـله وبركاته». ويلتفت الذى يسمع يميناً ويـساراً وخلفه باحثاً عن القادم الجديد فلا يجد أحداً فيسأل الوزير: على مـن ترد السلام والتحية ؟! فيجيب فى ثقة وهو يمسك بذقنه "علـى سيدنا الخضر عـليه السلام فـقد مر أمامى الآن وأقرأنـى السلام فرددت عليه " ولا يمكن لأحد أن يقطع بصـدق ذلك أو ينفيه إلا أنه يبدو أن «الريس» لم يصدق أن هذا يمكن أن يحدث ... وقد يحدث والمناقشات دائرة فى اجتماعات ضيقة عن اقتراحات معينة بخصوص إجلاء العدو عن أراضـينا أن يبتسم هذا الوزيـر وهو يقول "لم تجهدون أنفسكم هكذا؟ إنى موقن من انسحابهم وسيرسل الله عليهم طيراً أبابيل".

وبالرغم من ذلك تستمر المناقشات الجادة وترتـسم الابتسامة الهازئة على شفتى الرجل: «الطير الأبابيل ستقوم بالمهمة»..

على أية حـال فإن «الريس» قد غضب من «لحـية الوزير» لأنه ربما ظن أنـها «ركبت» لا عن إيمان خالـص لوجه الله . فأمر الوزير أن «يزيـل» لحيته «وإلا والله سأجعل البـستانى يزيلها بمقـصه الذى يزيل به الحشائش» ، وفعـلا «خلع» الرجل لحيته ، ولكنـه عاد «فركبها» مرة أخرى بعد وفـاة «الريس» وكما أطلق «لحيـته» أطلق «لسانه» فى الـرجل الذى مات بما حدث وبما لم يحدث .

ولا تسألونى: لم استوزره الرئيس جمال عـبد الناصر ؟ فهذا سؤال يضاف إلى عشرات الأسئلة التي تحيـرنى ولا أجد لها جواباً !!! وعزائى أنى لست وحـدى فى حيرتى!!! ربما يكون ذلك قد تـم وفاء للزمالة القديمة ... وربما يكون قد تم جمعاً للشمل... والله أعلم».

(٢٨)

وفى هذه المذكرات يطلعنا أمين هويدى بذكاء شديد على بعض المناورات التى يسميها المؤرخـون مؤامرات القـصور ومن هـذا النوع تأتـى قصة مـناورة الدكـتور محمـود فوزى بالاستقالة المبكرة وقد تعرضنا لها منذ قليل، وكأن أمين هويدى بهذه القصة كان يلمح إلى نوعيـة السياسيـين الذين استـطاعوا التـواصل مع نظام أنـور السادات والاستمـرار فى ظل حكمه، وفى هذا الإطار أيضا يتناول صاحب هذه المذكرات ثانى رؤساء الوزارات فى عهد السادات وهو عزيز صدقى، ويبدو أمين هويدى حريصاً على أن يضع فى السياق التاريخى

قصة غابت عن سياق التاريخ تمثل موقف عزيز صدقى عقب وفاة عبد الناصر وكيف اندفع فى تأييد السادات إلى الهجوم على بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة ومن المفيد أن ننقل ما يرويه من قصة البيان الذى أصدره عزيز صدقى عقب وفاة عبد الناصر مباشرة حيث يقول:

«وأصدر الدكتور عزيز صدقى بيانا إلى العمال قال فيه :

«لقد ناضل جمال عبد الناصر طوال حياته فى سبيل تدعيم الاشتراكية فى بلدنا ليحقق لكل مواطن الكفاية والعدل وعندما كان يطبق هذه المبادئ فإنما كان فى ذلك منفذا لإرادة هذا الشعب ومعبراً عن آماله وأحلامه. ولقد سار خلف جمال عبد الناصر أعوان له ساهم كل منهم بنصيبه فيما رأى جمال عبد الناصر أنه قادر عليه ، وهناك من تخلف بعد جزء من الطريق ، وهناك من أكمل الشوط الذى لا يرضى الرئيس الراحل عنه بديلاً لمن يبقيه معه فى مسيرته إيمانه بالمبادئ التى نادى بها الشعب.. إيمانه بالاشتراكية » .

«فى وقت الشدائد يجب أن نتصارح بالحقيقة فهى التى تقينا من الوقوع فى أوهام باطلة. لن يقود المسيرة ـ مسيرة الاشتراكية ـ إلا الذين يؤمنون بمبادئه الاشتراكية... وإنى أطمئنكم أننا لن نسمح لمن ارتد أو تخلف أو ظن أن الاشتراكية تنتهى بموت عبد الناصر أن يرفع رأسه أو يكون له مكان فى مسيرتنا».

« إن عبد الناصر فى أثناء حياته أصدر حكمه وعبر عن رأيه فى كل من عملوا معه. لم يبق معه إلى نهاية الشوط إلا الذين أمن لهم ، واطمأن إلى أنهم يعتنقون المبادئ الأساسية التى عمل من أجلها وأنهم سيكونون قادرين على الحفاظ عليها».

يعقب أمين هويدى على هذا البيان بعد أن أورد نصه الكامل الذى تغافلت عنه كل الكتابات السياسية المتاحة عن هذه الفترة فيقول :

« وواضح أن عزيز صدقى فى بيانه هذا يغمز ويلمز أعضاء الثورة القدامى الذين تركوا السلطة أو تركتهم السلطة أيام عبد الناصر. وقد أثار هذا الأمر عبد اللطيف بغدادى فكتب كتابا شديداً وجهه إلى عزيز صدقى وأرسله إلى منزله يسبه فيه ويوجه إليه الاتهامات التى وصلت إلى حد السب والقذف إذ تحدث الرجل عن الكذب والانتهازية والرجولة بلهجة قاسية ، وصمم عزيز على الرد إلا أن بعض النصائح المخلصة أقنعته بالتمسك بالصمت. وقد اقتنع » .

(٢٩)

وبالإضافة إلى محمود فوزى وعزيز صدقى فإن أمين هويدى يقتنص فرصة مهمة للحديث عن حقيقة العلاقة بين حسين الشافعى وبين الرئيس السادات وهى علاقة مهمة بالطبع لأن الشافعى قد بقى مع السادات بعد ١٥ مايو وكان لابد لأمين هويدى أن يتناول حسين الشافعى ويتناول علاقته بالسادات والسلطة الجديدة على نحو ما فعل بعلاقة كل من الرجلين الثانى (محمود فوزى) والثالث (عزيز صدقى)، ولا ينطلق صاحب هذه المذكرات فى موقفه من الشافعى من موقف واحد أو رؤية واحدة ولكنه يمزج فيما يورده فى مذكراته هذه بين الرواية على نحو قوله : « وهناك كثير من الروايات عن أن التوتر » وبين ما شاهده هو نفسه بعينه، وبين استنتاجاته التى تبدو منطقية .. ولهذا فإنى أفضل للقارئ أن يقرأ هذا النص على سبيل المثال :

« وهناك كثير من الروايات عن أن التوتر قد بلغ بالسيد حسين الشافعى فى مطلع عهد الرئيس السادات حداً كبيراً ، فكان مصراً على الاستئثار بقصر الطاهرة ما دام الرئيس السادات قد استأثر بالقصر الجمهورى وفى روايات أخرى كان مصراً على تولى رئاسة الوزارة ، ويروى أنه امتنع عن حضور اجتماع اللجنة المركزية الذى كانت ستتم فيه مناقشة قرار اللجنة التنفيذية العليا لترشيح السيد أنور السادات لمنصب رئيس الجمهورية . وكان سبب تقديمه للاستقالة هو تمسكه بمنصب رئاسة الوزراء طالما أن السيد أنور السادات رشح لرئاسة الجمهورية . ويبدو أن أحدا لم يتصل بسيادته بخصوص هذه الاستقالة وبالرغم من ذلك فإنه سحبها فى اليوم التالى كما علمنا !!"

ويسترسل أمين هويدى فيقول:

« وكان سيادته هو العضو الوحيد فى اللجنة التنفيذية العليا الذى اعترض على ترشيح السيد أنور السادات للرئاسة، وذكر أنه متأكد أن سيادته ربما لا يحصل على الأصوات الكافية للترشيح ،وهنا تصبح الثورة نفسها وقد سحب الشعب الثقة منها، إلا أن السيد أنور السادات تقبل هذا الاعتراض بروح ديمقراطية سمحة » .

ولايكتفى أمين هويدى بهذا القدر من الهجوم على حسين الشافعى ولكنه يحرص على أن يورد قصة خلاف الشافعى مع عبد الناصر فى مجلس الوزراء بطريقة تجرح الشافعى :

« وفى أول اجتماع لمجلس الوزراء حضره عبد الناصر بعد النكسة هبت العواصف فى أكثر من اتجاه .. كان أول من تحدث حسين الشافعى وبدأ يتحدث عن الأخطاء والسلبيات التى أدت إلى النكسة بصوته الهادئ العميق .. أخذ ينقد « الانفرادية فى اتخاذ القرارات » ثم تناول موضوع « الحراسات » وأخذ يذكر الرئيس أنه تحدث مراراً إليه بخصوصه ، واستمع الرئيس فى هدوء وصبر حتى انتهى من حديثه ، وبدأ الرجل فى الحديث وتساءل : لماذا لم يدل حسين الشافعى بمثل هذه الآراء من قبل ؟ لماذا لم ينتقد أسلوب الحكم إلا بعد الهزيمة ؟ لماذا يختار هذا الوقت بالذات ؟ ثم ضحك بمرارة وهو يردد المثل الشائع« لما العجل يقع تكثر سكاكينه » وأخذ يعيد أمام المجلس القرارات الهامة التى اتخذت قبل النكسة وأهمها سحب القوات الدولية وغلق خليج العقبة أمام السفن الإسرائيلية وأكد أنها تمت بموافقة الجميع ، وقد أمن على حديثه السيدان زكريا والسادات ثم عاد لينفى أن الشافعى اعترض على الحراسات ولكنه كان يفاتحه فى رفع الحراسة عن بعض أقربائه ممن طبق عليهم قانون تصفية الإقطاع، وأكد أنه لم يستجب لرجائه حتى لاتكون هناك استثناءات فى تنفيذ القانون ثم عاد الريس « ليتساءل : إذا كان أسلوب الحكم ليس محل رضائك لماذا لم تقدم استقالتك كما فعل البغدادى وكمال حسين وحسن إبراهيم ؟ لماذا تبقى فى حكم لا ترضى عن اتجاهاته ؟ لماذا يظل فى المسئولية فى ظل قوانين تتعارض مع معتقداته ؟ »».

«وتوقف الرجلان عند هذا الحد .. ولا أدرى ماذا تم فى الكواليس بعد ذلك» .

«ولكن الشافعى لم يقدم استقالته كما أن عبد الناصر لم يقدم على إقالته حتى يوم وفاته».

وفى موضع آخر يصرح أمين هويدى بأن حسين الشافعى كان يرى نفسه صاحب حق فى الترشيح لرئاسة الجمهورية خلفاً لعبدالناصر، ولكن هويدى يتحرز بأن يذكر بأن هذا الاتجاه ظل فى دائرة مغلقة:

« وظهر اتجاه آخر مغلق فى دائرة ضيقة ولم يدم طويلاً إذ أبدى السيد حسين الشافعى ـ عند وفاة الرئيس عبد الناصر ـ حقه فى ترشيح نفسه لمنصب رئيس الجمهورية ، معتمدا فى ذلك على مشاركته فى منصب النائب للزعيم الراحل مع السيد أنور السادات ، وإن الدستور نص على النائب الأول فقط ، وأن أيا من الاسمين : السادات والشافعى لم يشغلا هذا المنصب» .

(٣٠)

هل لنا أن نتحدث الآن عن بعض الملامح التى أضاءها أمين هويدى فى شخصية عبدالناصر وهو يتحدث عنه فى هذا الكتاب.. أجدنى مسوقاً إلى أن أورد فقرة مهمة يتحدث فيها صاحب هذه المذكرات عن طبيعة التطرف فى شخصية عبدالناصر وأنه كان ـ وهذا هو موطن العجب ـ واعيا لأن الشعارات فى حد ذاتها غير كافية لإقناع الناس، وأنه لا توجد إدارة رأسمالية وإدارة اشتراكية وإنما توجد إدارة ناجحة.. لنقرأ هذه الآراء التى كتبها أمين هويدى فى مرحلة مبكرة قبل انهيار الاتحاد السوفيتى معبرا بها عن آراء مبكرة توصل إليها عبدالناصر الإدارى العظيم بثاقب فكره منذ مرحلة مبكرة، ولكن بعضا من قومنا مازالوا لا يفهمون هذه المعانى:

«وكان عبدالناصر غير «متزمت» ولا يميل أبدا إلى التطرف. فالتطرف شىء والثورية شىء آخر، كان عبدالناصر ثائرا ولكنه لم يكن متطرفا ولا متزمتا. فبالرغم من أنه كان اشتراكيا بطبعه إلا أنه كان يفسر اشتراكيته فى بساطة ويسر «فرجل الشارع لن يهتم بنا لو نادينا بالاشتراكية ليل نهار.. سيتركنا ننادى بالاشتراكية فإذا نظرنا إلى الخلف سنجد أن الشعب قد انصرف إلى همومه ولأننا نسير وحدنا خلف شعاراتنا.. الاشتراكية بالنسبة للأسرة عبارة عن أكل ضرورى ومسكن لائق وأن الرجل يجد عملا له ولأولاده ثم يكون قادرا على تزويج بناته». ثم فى أثناء تقييم الخطة أو أعمال القطاعات المختلفة يبدأ فى مناقشة إيجابيات الإدارة وسلبياتها ويرد على أن الاشتراكية لا ينفذها إلا اشتراكيون «لا توجد هناك إدارة اشتراكية أو إدارة رأسمالية ولكن توجد إدارة ناجحة». ثم يقول «وما هو تقييمنا للإدارة الناجحة؟ إن التقييم أساسه الإنتاج وعلى ذلك لابد أن يكون لرئيس مجلس الإدارة الحرية الكاملة لتحقيق الأهداف المطلوبة. فإذا تعارضت آراء اللجان النقابية أو لجان الاتحاد الاشتراكى مع آراء الإدارة فإن الإدارة هى التى تنفذ ما تراه. إذ لا يمكن أن تعطى مسئولية إلا بما يوازيها تماما من سلطة وإلا اختلطت الأمور».

«ولذلك فإنه حينما أمم شركات المقاولات ترك أصحابها القدامى على رأسها يديرون ويبنون وكانت هناك فى ذلك الوقت أفكار تنادى بالتغيير الشامل للإدارة إلا أنه وقف حائلا دون ذلك لأننا «ننفذ سياسة ولا نعزل أفراداً بعينهم فمن يثبت منهم صلاحيته يستمر ومن يثبت فشله يذهب ويغير». وقد استمر أغلب رؤساء هذا القطاع فى أماكنهم حتى

مات وزادت إمكانيـات شركاتهم حينما عـملت فى إطار القطاع العـام وتحسنت الأوضاع المالية لـكثير من الشـركات، إذ كان أغلبها غـارقا فى الديون وتمكنـت مصر بقطاعـها العام للمقاولات من بناء السد العالى ومئـات المصانع والمدارس والمستشفيات وآلاف الوحدات السكنـية الاقتصادية الـتى كانت تؤجر للـشعب بأسعار رمزيـة، كما تمكنت مـصر من شق الترع والمـصارف والطرق، بـل خاض هذا القـطاع معارك حـقيقيـة تحت نيران الـعدو وهو يشـارك فى بنـاء المواقـع الدفاعـية وإنشـاء المطارات والمـلاجئ الخاصـة بهـا ونقل حـوائط الصواريخ إلى الأمام وإخلاء المصانع وفكها من منطقـة القناة المهددة وإعادة بنائها وتركيبها فى الخلف، وإلـى جانب ذلك مد هذا القـطاع فى البلاد الأفريـقية والعربية دون قـيد على نشاطه».

«وثبتـت أقوال عبدالـناصر من أنه «لا تـوجد إدارة اشتراكيـة أو إدارة رأسماليـة ولكن توجد إدارة ناجحة».

«وبالرغم من هذه المشاركـات الفريدة لـم ينس البعض لعبدالناصر إقـدامه على تأميم ما كان يملك وانطلق هذا البعض لينضم إلى صفوف «الردة» بعد أن كانوا لا يكفون عن المدح والثناء!!!».

كذلك يهمنى أن أنقل للقارئ واقعتين محددتين تبين لنا الأولى أن عبدالناصركان يصل بانفعاله إلى تصرفات قـد نعتبرها اليوم مبالغة فى تعبيرها عن هـذا الانفعال، وتعبر الواقعة الثانية عن مدى تقديـر عبدالناصر للجهد البشرى إذا علم أنه بـذل فعلا. أما الواقعة الأولى التى يرويها أمين هويدى، فتصور عبدالناصر حين اضطر إلى اصطحاب نماذج من الخبز إلى مجلـس الوزراء ليطـلع الوزراء علـى مدى الإهمال الـذى وصلت إليـه صناعة الـرغيف، وسنعجب من وقوع هذه الحادثة فى عهد عبدالـناصر الوقور، خصوصا إذا تذكرنا الواقعة المناقضة التى حدثت فى عهد الرئيس الـسادات حين اصطحب أحد الوزراء قفصا من خبز جيد إلى مجلس الشـعب فما كان من عضو مجلس الشعب الـشيخ عاشور إلا أن ثار على الوزير وعلى الحكومة وعلى الرئيس دفعة واحدة(!!) وعلى كل الأحوال فهذا هو ما يرويه أمين هويدى:

«وفى إحدى الجـلسات دخل الـرئيس قاعـة المجلس ومعـه «شنطة» مـتوسطة الحـجم، وحينما بدأت الجلسة أخذ يفرغ محتويـاتها وفوجئ الوزراء بأن المحتويات كانت عددا من «أرغفة» الخبز البلدى مأخوذة من بعض المخـابز فى عدد من أحياء القاهرة.. شبرا، وروض الفرج، والوايلى، وسيدنا الحسين، والدرب الأحمر، ومصر القديمة، ومصر الجديدة.. وأخذ

يلوح بها لوزير التموين معربا عن عدم رضائه عن حالة «الرغيف»، سواء من ناحية الحجم أو اللون أو الشكل، وكان يقول: «مين يقدر منكم يأكل مثل هذا الخبز؟ هل هذا معقول؟ وطالب غاضبا بعلاج سريع للموقف وانتقال أجهزة الوزارة إلى المخابز حتى يتم إصلاح «الرغيف». وقد كان».

أما الواقعة الثانية التى تعبر عن مدى قدرة عبدالناصر على الاقتناع بالجهد المبذول فيرويها أمين هويدى على النحو التالى:

«فقد وصل إلى علم الرئيس أن إهمالا ما حدث فى بعض المستشفيات وقت حدوث بعض إصابات الكوليرا، ووجه اللوم والعتاب إلى الدكتور عبده سلام وزير الصحة فى ذلك الوقت. إلا أن «عبده سلام» وفى ثقة تامة لا تخلو من الانفعال الواضح أخذ يوضح الموقف بأرقام وإحصائيات لا تقبل الشك، وكان الرجل يتحدث فى صدق وعلامات التعب بادية عليه من قلة ساعات النوم التى كان يفوز بها أو يختلسها. وما لبثت علامات الرضا أن ظهرت على وجه «الريس» وقال: «طيب ياسيدى إحنا متأسفين ومقدرين جهدك وجهد رجالك تمام التقدير». وضحك ضحكته المشهورة. وأخذ «عبده سلام» يتخلى عن انفعاله ويعود بسرعة إلى طبيعته الهادئة بعد أن اطمأن إلى أن الصورة الحقيقية أصبحت واضحة أمام عبدالناصر.

(٣١)

ولا يفوتنى أن أنقل للقارئ من هذه المذكرات هذه الواقعة التى يرويها أمين هويدى عن حوار عبد الناصر مع وزير النقل حول الإمكانات المتاحة والتى لا ينبغى للوزراء أن يطلبوا أكثر منها إذا طلب منهم إصلاح عاجل لمرفق من مرافق الخدمات، وتنبئنا هذه الواقعة بكل وضوح عن مدى الواقعية والاتزان اللذين ميزا تصرفات الرئيس عبد الناصر فى رئاسته الأخيرة للوزارة بعيداً عن الحماس الزائد وتأجيل المشكلات من أجل الحلول الشاملة .

«كان من أهم خصال عبدالناصر قدرته على «الاستماع».. وهى ميزة ثمينة لرجل الحكم ورجل الدولة.. كان فى إمكانه أن يستمع لفترات طويلة دون أن يقاطع أو يتدخل فإذا انتهى الوزير من الإدلاء برأيه تبدأ المناقشة فى هدوء أغلب الأحيان. لأنه أحيانا كان

يخرج عن هذا الهدوء إذا كـان مزاجه متوعكا، أو إذا كان المتحدث غيـر ملم بموضوعه، أو إذا كانت هناك مزايدة لا تتواءم والإمكانيات الموجودة فى الظروف السائدة».

«حدث مـرة أن كلف وزير الـنقل بـأن يقدم للـمجلـس خطة لإصـلاح مرفق السـكك الحديدية إذ كانت هناك شكاوى من أن حالة المرفق أصـبحت تحتاج إلى عناية خاصة وطبعا رجع الوزير إلـى المختصين للدراسة وتقـدم بخطته فى مذكـرة لتعرض بصفة عاجـلة على المجلس وكانت الـتكاليف المقدرة لتنفـيذ إصلاحات المرفق ٤٠٠ مليون جنـيه. وبدأ الوزير فى إلقـاء بيانه ومـبرراته، وفجـأة قاطعه عبـدالناصر قـائلا: إنت طالـب ٤٠٠ مليون جنيه لإصلاح المـرفق. وأنت تـعلـم الظروف الـتى تمر بـها البـلاد وهى تخـوض حربـا لتحـرير الأرض. لو كنت مكـانى الآن من أين تحصل على هـذا المبلغ دفعة واحدة؟ وحتـى لو تيسر لنا ذلك هـل لدى المرفق القدرة علـى إنفاق هذا المبلغ فـى السنة المالية الحـالية؟». وأضاف عبدالنـاصر قائلا: «المسألـة ليست التخلـص من المسئولية وإثـبات مواقف. يجب عـلينا أن نتقدم بطلبـات معقولة تتناسب مع الإمكانـيات المتاحة. ولكن ما ألمسه فى الطـلبات المقدمة أنها طلبات غـير مسئولة». وطلب من الوزيـر إعادة الدراسة على أساس الطلبـات العاجلة والطلبات التى يريدها فى المدى الطويل».

ولايفوت أمين هويدى أن يعـقب فيقول: «ويردد رئيس هيئة السـكك الحديدية الآن أنه فقد منـصبه لأنه طالب بإصـلاح المرفق فى ذلك الوقت. وهـذا غير صحيح بالمـرة. فرئيس الهيئة ظـل فى منصبه ولم يمسـه أحد وقد مضى على وفاة عـبدالناصر عشر سنـوات كاملة ومازال المرفق علـى حاله، وربما تراجع كثيـرا إلى الوراء. وأظن أن عشر سنوات تـعتبر مدة كافـية له لإصلاح مـا كان يريـد، خاصة أنـه استمر أغـلب هذه الـفترة مـسئولا عن المـرفق مسئولية كاملة ومباشرة».

(٣٢)

ومن أهم الـتفصيلات التـى يقدمها لنـا أمين هويدى فـى هذا الكتاب ، روايتـه هو عن وقائع خروج الدكتور محمد حلمى مراد من الوزارة ، وتكاد رواية أمين هويدى تقترب فى كثيـر من تفصـيلاتها مـن رواية سيد مـرعى فى مذكـراته « أوراق سياسـية ». ولكن أمـين هويدى لايبخل على قارئه بآرائه الواضحة المحددة التى قد تبدو وكأنها ضد الدكتور محمد

حلمى مراد ولكنها تعبر بالقطع عن توجهات أمين هويدى وطبيعة فهمه العسكرى للأمور السياسية ، كما أن نظرته إلى عبد الناصر متأثرة بالإيمان به كقيمة كبرى تتضاءل أمامها كل القيم الأخرى وتصبح هذه القيم الأخرى بالتالى قيما صغرى فحسب .. وعلى الرغم من أننا سننقض دفاع أمين هويدى عن وجهة نظر السلطة الكبرى إلا أن روايته تتميز بالتماسك، وربما تحقق هذا التماسك بفضل انحياز أمين هويدى تماما ضد أى رواية تنتقص من الصورة التى ينبغى أن يظل فيها وفى إطارها سلوك عبد الناصر الكبير العظيم الذى لايكاد يخطئ ، وسنرى أن أمين هويدى حريص على أن يذكر أن محمد حلمى مراد أعفى من منصبه ولم يستقل ومن حسن الحظ أن كل الناس يقولون هذا ، فكأن أمين هويدى يقول إنه سمع شيئاً ويرد على هذا الشىء ليزيد من حجم الأكاذيب التى يصححها وهو أسلوب معروف فى مناقشات الذين يحبون أن يناقشوا من عل .. كما سنرى أمين هويدى يكذب الأقوال التى قالت إن محمد حلمى مراد كان الوحيد الذى كان يقول لا فى مجلس الوزراء ويقول إن هذا غير صحيح ، ومن الغريب أيضا أن أحداً لم يقل بهذا .. ولكن استشهاد أمين هويدى على صحة دعواه بأن عبد الناصر كان يحب سماع « لا » يحمل لنا مفاجأة أن محمدحلمى مراد كان يتصل قبل استوزاره بوزير الدولة « أمين هويدى » ليبلغه اعتراضه على سياسة وزيره « محمد عزت سلامة وزير التعليم العالى » .. ومع أن أمين هويدى يقول فى بداية استشهاده إن قصة تعيين محمد حلمى مراد فى الوزارة تكذب تكذيبا قاطعا أنه كان العضو الوحيد الذى يقول لا ..إلا أنه فيما روى بعد ذلك لم يذكر قصة تعيين حلمى مراد وكأنما اكتفى بالتلميح الذى سيراه القارئ الآن بوضوح، وهذه هى رواية أمين هويدى :

« سمعت الكثير عن هذه الأزمة مما يحتاج إلى تعليق... سمعت أن الدكتور محمد حلمى مراد هو الذى استقال وهذا غير صحيح إذ أن الدكتور محمد حلمى مراد أعفى من منصبه بل حاول جاهداً أن يتلافى ذلك إلا أنه فشل فى كافة محاولاته. وسمعت أن الرئيس غضب عليه لأنه الوحيد الذى كان يقول "لا" فى المجلس ولم يكن هذا صحيحاً. بل يكذب ذلك تكذيباً قاطعاً قصة تعيينه فى الوزارة ... إذ أن الدكتور محمد حلمى مراد وقت أن كان وكيلا لجامعة القاهرة اعترض على أسلوب وزير التعليم العالى فى ذلك الوقت المرحوم عزت سلامة فى معالجته لموضوع "تطوير الجامعات"، وكان الرأى السائد أن الوزير تخطى رأى الجامعات واعتدى على استقلالها. وأبلغنى الدكتور محمد حلمى مراد هذا بصفتى وزيراً للدولة فنقلت وجهة نظره تلك إلى السيد صدقى سليمان رئيس الوزراء فى ذلك الوقت وإلى الرئيس وكانت وجهة نظر الدكتور محمد حلمى مراد محل اعتبار

عند نظر القضية . وإثر هذا الموقف الشجاع رشحت حلمى ـ ولعله لا يعرف ذلك حتى الآن ـ مديراً لجامعة الأزهر إذ كنت فى الوقت نفسه وزيراً للدولة لشئون الأزهر ووافق الرئيس..وقبل إتمام الأمر تم اختياره وزيراً لموقفه الشجاع فى تطوير الجامعة ، ولا يعقل أن تكون شجاعته وراء فقدانه لمنصبه الوزارى » .

ثم يستطرد أمين هويدى إلى القول إنه سمع أن غضب الرئيس عبد الناصر على حلمى مراد كان بسبب رأيه الخاص فيما سمى بعد ذلك بمذبحة القضاء ويرد على هذا بأن ماتم فى القضاء كان بموافقة الجميع : اللجنة التنفيذية العليا وموافقة مجلس الوزراء وبعض رؤساء التحرير .. الخ ولنا على هذا الرد الذى يذكره أمين هويدى أربعة تعليقات .

الأول هو أنه عندما صدرت قرارات مذبحة القضاة كان حلمى مراد قد خرج بالفعل من مجلس الوزراء (أقيل حلمى مراد فى منتصف يوليو وتمت المذبحة فى آخر يوم من شهر أغسطس) ..

أما التعليق الثانى فهو أن نلفت نظر القارئ إلى بقية رد أمين هويدى حيث يعترف بأن حلمى مراد كان له رأى فى معالجة الموضوع عن طريق الحوار ، وأنه لم يكن وحده فى هذا الرأى « !! » وإذن فقد كان لحلمى مراد موقف واضح ومبكر من أزمة القضاة . وعلى كل الأحوال فإن الجملة الأخيرة من هذه الفقرة تدلنا على أحد الأسباب الحقيقية لخروج حلمى مراد .

أما التعليق الثالث فهو أن موافقة الدنيا كلها على هذه المذبحة لاتعفى أحداً من المسئولية عنها ، ولست فى حاجة إلى أن أفيض أو أستطرد فالمعنى المقصود واضح.

أما التعليق الرابع فهو سؤال عن مغزى قوله: « بعض رؤساء التحرير » ويبدو أن هويدى يقصد أن رئيسا للتحرير مقرباً من عبد الناصر وافق على المذبحة ولايقصد المعنى البعيد المستحيل وهو أنه كان هناك رؤساء تحرير آخرون اعترضوا على المذبحة » .

ويستأنف أمين هويدى :

« وسمعت أن غضب الرئيس عليه لأنه كان له رأيه الخاص فيما سمى بعد ذلك "بمذبحة القضاء ". وللتاريخ فإن ما تم فى القضاء فى ذلك الوقت كان بموافقة اللجنة التنفيذية العليا ، وموافقة مجلس الوزراء ، وبعض رؤساء تحرير "السلطة الرابعة" وهى الصحافة بل وبعلم "مجلس الشعب (يقصد مجلس الأمة) وكان أولى به أن يحتفظ له باسمه القديم الذى غيره السادات ولكن يبدو أن الزمن أقوى من أمين هويدى " وكان

الدكتور محمد حلمى مراد فعلا يريد معالجة الموضوع ككثيرين غيره عن طريق الحوار إلا أن لغطا كبيراً أثير فى ذلك الوقت عن أن بعض مناقشات المجلس « أى مجلس الوزراء فيما يبدو » كانت تتسرب عن طريقه » .

ثم نأتى إلى أضعف نقطة فى دفاع أمين هويدى عن موقف عبد الناصر من حلمى مراد ولعل القارئ يرى فى الفقرة التالية أن أمين هويدى يخلط بين ما هو قرار مصرى يحتاج موافقة عبد الناصر وبين ما هو دولى لايحتاج موافقته من حيث صدور القرار ، وإنما يصبح المرء مخطئا لو أنه قبل وظيفة دولية على غير ما تسمح به القوانين المصرية ، وإن كان هذا لايمنع بالطبع أن فى وسع الإنسان أن يقبل الوظيفة وأن يضحى لفترة من الوقت بعلاقته بحكومته وهو ما لم يفعله حلمى مراد .. كما أن استشهاد أمين هويدى بانقضاء خمسة شهور قبل صدور القانون لايؤكد دفاع أمين هويدى بقدر ما يؤكد الدعوى التى يحاول هويدى أن يدحضها حيث يقول :

« وسمعت أن القرار الصادر بمنع الوزراء من العمل لدى الحكومات أو المؤسسات الأجنبية خلال الخمس سنوات التالية لترك مناصبهم قد صدر خصيصاً لمنع الدكتور محمد حلمى مراد من العمل. وقد سبق أن شرحت (فى فصل سابق) ظروف صدور القرار إذ صدر بمناسبة تعيين وزيرين فى شركتين أجنبيتين تزاولان نشاطهما فى القطاعين اللذين كان يشرف عليهما الوزيران وذلك بعد خروجهما من الوزارة بمدة قصيرة ولم يكن الأمر يتعلق بالدكتور محمد حلمى مراد من قريب أو بعيد فالرئيس جمال عبد الناصر لم يكن فى حاجة إلى إصدار قانون بدافع شخصى إذ كان يكفيه ألا يوافق على تعيين "الدكتور محمد حلمى مراد" أو خلافه فينتهى الأمر. ثم لم يكن من عادة الرئيس جمال عبد الناصر تطويع القانون لإرادته الشخصية، ولم يكن من عادته التدخل فى أعمال القضاء إذ كانت له فلسفته الخاصة فى مثل هذه الأمور. ولم يكن الدكتور محمد حلمى مراد فى يوم من الأيام من الخطورة السياسية حتى يصدر قانون خاص لتطويق نشاطه الذى يهدد الحكم. ثم أهم من كل ذلك فإن الرجل قد أعفى من منصبه فى ١٠ يوليو - تموز ١٩٦٩ وصدر القانون المشار إليه فى ١٩ ديسمبر - كانون أول ١٩٦٩ أى بعد الإعفاء بأكثر من خمسة شهور كاملة . وهذا الفاصل الزمنى الكبير بين قرار الإعفاء وصدور القانون دليل قاطع على عدم علاقة صدوره بأى شخص من الأشخاص وعلى الأخص الدكتور محمد حلمى مراد. كان القانون إجراء تنظيميا أصدره الحكم لتحقيق نزاهة أفراده ومنعا لشبهات لا داعى لها».

بعد كل هذا الهجوم على محمد حلمى مراد نجد أمين هويدى يتخذ موقفا حكيما يقول فيه ، ولكن هناك كلمة حق لابد أن تقال . فإننى لم أسمع أو أقرأ أن الدكتور محمد حلمى مراد ردد ما سبق بنفسه ولسانه « بل قرأت ذلك مراراً فى بعض الصحف ذات الاتجاهات المعروفة لتغذية الحملة المسعورة ضد الرئيس جمال عبد الناصر لأننى أعتقد أن الزميل الدكتور محمد حلمى مراد لا يمكن أن يتقول بما لم يحدث».

ولكن هذا لايكفى أمين هويدى للهجوم على محمدحلمى مراد فهو بدأ بانتقاده على ما تميز به من حضوره الإعلامى ، وكعادة الذين يغلفون نقدهم بمديح صورى فإن أمين هويدى يفعل هذا فى محمد حلمى مراد ولابأس بأن يثنى على نفسه على لسان محمد حلمى مراد نفسه فيقول :

« وقبل أن أنطق بحرف واحد أريد أن أقرر أن الدكتور محمد حلمى مراد كان يبادلنى الاحترام والتقدير... فكنت أقدر فيه صراحته وانفتاحه على أجهزة الإعلام حتى ولو رأى البعض أنها كانت تزيد عن الحد الواجب... وكان بدوره يقدر فى شخصى ـ كما كان يقول دائما ـ أننى أستخدم فى بعض تنقلاتى الأتوبيس والمترو حتى وأنا أشغل منصبى الوزارى علاوة على أمانتى واستقامتى. وحتى الآن فإننى لا أنسى تقديرى له ولا أظن أنه نسى بدوره » .

ثم يبدأ أمين هويدى بعد كل هذه المقدمات الطوال فى رواية ماحدث بين عبد الناصر وحلمى مراد ، وهو كما قلنا فى روايته لايختلف كثيرا عن رواية سيد مرعى فى السبب والموضوع وإن كان يختلف فى الشكل والنهايات :

« ونعود ثانية إلى الأزمة التى خلقها الدكتور محمد حلمى مراد. فى أحد اجتماعات مجلس الوزراء كلف "الريس" الدكتور محمد حلمى مراد برئاسة لجنة لاقتراح خطة لتنفيذ ما جاء فى بيان ٣٠ مارس من مبادىء وخطوط عامة وكان عضو اللجنة هو الدكتور عبد العزيز حجازى وزير الخزانة ، وكان على اللجنة ـ بموجب هذا التكليف ـ الاتصال بالوزارات والجهات المختلفة للوقوف على آرائها فى التعديلات المقترحة . وبنشاطه المعهود أنهى الدكتور محمد حلمى مراد أعماله ووزع خطته على الوزراء لدراستها تمهيداً لمناقشتها فى المجلس » .

« وقد ظهر عند إجراء المناقشة أن الدكتور محمد حلمى مراد انفرد باقتراح الخطة المقدمة فلا هو أخذ رأى اللجنة ولا هو اتصل بالوزراء أو الجهات الأخرى للوقوف على الآراء المختلفة وقد أثار ذلك مناقشات حادة واعترض الوزراء على ما ورد فى التقرير

المقدم لأنه على حد اعتراضهم يحوى آراء شخصية لا تتصل بالواقع. وواجه الدكتور محمد حلمى مراد الاعتراضات بابتسامته الحائرة مشيداً بالروح التى تسود مناقشات المجلس » .

« وتدخل الريس لينقذ. الدكتور محمد حلمى مراد فشكر له جهده ورجا أن تعيد اللجنة النظر فى الاقتراحات المقدمة على أن يكون عملها جماعياً وعلى أن تتصل بكافة الجهات والقطاعات للوقوف على آرائها على أن تعاد مناقشة الموضوع مرة أخرى داخل المجلس » .

« إلا أن الدكتور محمد حلمى مراد رأى أن ينشر تقريره الذى سبق أن قدم للمجلس فى مجلة "روز اليوسف" قبل إعادة دراسته كتكليف مجلس الوزراء له لأن الدكتور محمد حلمى مراد كان لديه ميل غريزى للنشر فى الصحافة ، وحاول الزميل محمد فائق وزير الإرشاد في ذلك الوقت إقناعه بأن من الأوفق عدم النشر طالما لا يزال الموضوع محل بحث مجلس الوزراء إلا أن الدكتور محمد حلمى مراد أصر على النشر. وتم له ما أراد » .

« وفى اجتماع لمجلس الوزراء افتتح "الريس" الجلسة بإثارة موضوع نشر التقرير فى مجلة "روز اليوسف" واعترض الرئيس على النشر لعدة أسباب: فنشر التقرير على أنه تقرير "لجنة وزارية" لا يطابق الواقع إذ أن التقرير كان يعبر عن رأى رئيس اللجنة دون الرجوع إلى الأعضاء الآخرين. ثم مازال الموضوع معروضا على مجلس الوزراء لم يتم البت فيه، بل كلف رئيس اللجنة بإعادة بحثه، الأمر الذى لم يتم حتى نشر التقرير فى المجلة ، وما كان يصح ذلك لأنه لم تجر العادة على نشر موضوعات مازالت محل مناقشة المجلس إلا إذا رؤى فتح المجال على مصراعيه للوقوف على اتجاهات الرأى العام. ثم كون التقرير يحتوى على نقد ثقيل لأغلب الوزارات والوزراء فسوف يصبح من حق هؤلاء الرد على ما أثاره التقرير ، ويبدو الوزراء أمام الرأى العام منقسمين على أنفسهم ويصبح رئيس الوزراء "طرطورا" أمام الجميع وهو يرى وزراءه فى معارك صحفية مع بعضهم البعض. واختتم "الريس" حديثه بأن العمل الذى قام به الدكتور محمد حلمى مراد عمل جانبه الصواب سواء من ناحية الشكل أو الموضوع » .

« وحاول الدكتور محمد حلمى مراد الاعتذار إلا أن الريس أكد له فى صوت قاطع أن الأسلوب الذى اتبعه يعيد إلى الأذهان المناورات الحزبية القديمة، الأمر الذى يتعذر معه استمرار التعاون "بينى وبين الأخ الدكتور محمد حلمى مراد." .. وفجأة ترك الرئيس

الجلسة غاضباً. ووجد الدكتور محمد حلمى مراد نفسه فى وضع لا يحسد عليه... ترك أوراقه على المائدة دون أن يكترث بجمعها وهرع خلف "الرئيس" فى عربته ، وكان يحادث الأخ محمد فوزى وزير الحربية وكان الدكتور محمد حلمى مراد ينتظر دوره إلا أنه بعد انتهاء "الريس" من حديثه مع وزير الحربية أمر عربته بالتحرك. ووجد الأخ الدكتور محمد حلمى مراد نفسه مرة أخرى فى وضع لا يحسد عليه. إلا أنه لم ييأس واستقل عربته مسرعاً ليلحق "بالريس" فى داره بمنشية البكرى وألح فى مقابلته لتقديم اعتذاره إلا أن الرئيس رأى ألا يقابله فى تلك الليلة » .

« ووجد الأخ الدكتور محمد حلمى مراد نفسه مرة ثالثة فى وضع لا يحسد عليه وحاول عدة محاولات فى اليوم التالى دون جدوى ، وظل على محاولاته تلك إلى أن أعفى من منصبه وخلفه حافظ غانم ، وبعد فترة وجيزة وافق الرئيس على إعادة الدكتور محمد حلمى مراد إلى الجامعة ليشرف على بعض الدراسات العليا » .

(٣٣)

وعلى الرغم من كمية الانتقادات اللانهائية التى وجهها أمين هويدى إلى المشير عبدالحكيم عامر فى هذا الكتاب فيما يتعلق بفكره وأدائه وانضباطه وسلوكه وممارساته.. إلخ، إلا أنه حاول أن يبدو متعففا عن الخوض فى موضوع زواج المشير من برلنتى عبدالحميد، وقد اكتفى بالحديث عن الإطار العام للموضوع على النحو التالى:

«ولن أتعرض لتفاصيل هذا الموضوع لأنه أولا يمثل جانبا من حياة المشير الشخصية، ولأنه أمر عادى يجرى فى كل الأوقات وفى كل الطبقات. ولكن كان المشير حريصا كل الحرص على إخفاء هذه العلاقة بالرغم من أن السيدة برلنتى كانت لا ترضى أن يكون زواجها سرا، بل كانت تلح فى إعلانه وتوثيقه، ولكن كان الرجل يخشى تأثير ذلك على حياته الزوجية وعلى حياته العامة. كان يعرف أنه بمجرد زوال سلطاته فإن أمورا كثيرة سوف تتكشف وتظهر ، الأمر الذى بذل جهده فى السنوات الماضية لكى يظل سرا مكتوما».

«وقد حدثنى الرئيس جمال أن المشير كان يحضر له دوما ليشير عليه أن تكون له

«أبواب خلفية Back doors» فكيف يمكن للرئيس أن يعيش هكذا داخل أربع حيطان لا يتمتع بالدنيا ولا يروح عن نفسه، وكان المشير يضرب أمثلة بالعديد من رؤساء الدول والشخصيات الكبرى وكيف أن لهم «أبوابا خلفية متعددة»، فالمرء يحتاج دائما إلى التفريح عن نفسه فساعة لقلبك وساعة لربك».

«كان يخشى مثلا أن ينكشف أنه اشترى منزلا فى «إيكنجى مريوط»(*) مركز القسم الشرقى بالعامرية محافظة الصحراء الغربية بحوض برنجى وإيكنجى مريوط رقم ٣ ضمن القطعة رقم ٢٠٩،وهو المنزل الذى اشتراه من السيدة أنطوانيت جريك واختار اسما له محمد عبدالحكيم عامر على بن على حفيد عامر أثناء إتمام الإجراءات الرسمية. كان هذا المنزل هو الأقرب إلى قلبه للاختلاء بزوجته وبعض الأصدقاء. كانت هذه العلاقة سرية تماما لا يعرفها إلا القليلون جدا من دائرة المشير الضيقة ومطبخه الداخلى، ولا أظن أن أحدا من المسئولين كان يعرف ذلك إلا المرحوم الرئيس أنور السادات، الذى كان يحضر بعض المناسبات بين وقت وآخر».

«ولنقف عند هذا الحد إلا أننا نريد أن نؤكد مرة أخرى أن الرجل كان لا يريد أن تكشف هذه العلاقة وكان يرغب أن تبقى سرا».

على أن أهم ما فى حديث أمين هويدى عن المشير عبدالحكيم عامر أن هذا الحديث يختلف عن أحاديث كل الصحفيين والسياسيين والعسكريين الذين تناولوا حياة المشيرفى نقطة مهمة جدًا وهى أنه كان حريصًا على أن يكون منصفا إلى أبعد حد فى موضوع مهم جدا تجاوزه هؤلاء جميعا بحسن نية وربما بسوء نية فى معظم الأحيان، وهو مدى حب المشير وشعبيته بين أفراد القوات المسلحة، وقد كان أمين هويدى أمينا فى التعبيرعن الحقيقة كما عاشها وأحسها، وفى هذا الكتاب نص رائع يعترف فيه أمين هويدى بهذه الجزئية المهمة بل وبمعاناته منها هو شخصيا، وكذلك القادة الذين تولوا أمر القوات المسلحة بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، ولنقرأ هذا النص البديع:

«وبالرغم من أن القوات المسلحة فقدت كل شىء فى سيناء، إلا أنه جمع أعوانه من الضباط فى منزله بمحافظة الجيزة لا يغادرونه ليل نهار، بل شدد وكثف الحراسة على هذا المنزل «بحرس خاص» تكون من وحدات الشرطة العسكرية والعربات المصفحة، كما أحضر من بلدته «أسطال» بمحافظة المنيا أكثر من ٣٠٠ فرد مدنى معظمهم من الفلاحين

(*) هى كنجى مريوط التى نعرفها ولكن يبدو أن أمين هويدى يكتبها باسمها العسكرى

لتعـزيز الحراسة علـى منزله، وبـدأ هؤلاء فى تحصين المـنزل بشكايـر الرمل وإقامـة المزاغل وسدت الطرق المـوصلة إلى المنزل. وأصـبح المكان بمن فيـه «ورما» خارجا على «الـشرعية القائمة»، والأخـطر من ذلك أن الغالبية العـظمى من وحدات أفراد القوات المسـلحة كانت متعاطـفة معه، وأذكر أنه بعـد تعيينى وزيرا للـحربية بعد النـكسة كيف كانت صـور المشير عامر معـلقة فى الوحدات رغم زوال سـلطاته الرسمية عـنه، ولم تكن أى سلطـة فى البلاد بقادرة حـينئذ عـلى أن تعطى الأوامـر بإزاحة صورة الـرجل الذى لم تعـد له صفة رسـمية توجب استمرارهـا فى أماكنها. كما أذكر أنه فى أول مـؤتمر للقادة الكبار عقدتـه فى مكتبى بحضور الفريق محمد فوزى القائد العام للـقوات المسلحة والفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حـرب، أن كنت أعطى تعليماتـى بخصوص موضوعات على جانـب كبير من الخطورة : المـوقف الراهن، إجـراءاتنا فى المـدى القريـب، التـسليح، إعـادة تنظيـم القوات، أوضاعنا فى اليمن، علاقاتنا العربية.. أقول وسط كل هذه الموضوعات الخطيرة تساءل أحد القادة الكـبار عما إذا كان «من الممـكن تلقى توجـيهات بخصوص استـمرار وضع صورة المشير فى الوحدات»؟! كان الرجل وهو يوجه سؤاله يـعلم تمامًا حساسية ما يطلب الإجابة عنه. ولـما لم يكن من الـسهل فى ذلك الـوقت معرفـة «الموطئ الصحـيح للقدم» تـظاهرت بالغضب وأجبت «بأه يا أخى نحن نتكلم عن هذه الموضوعات الخطيرة ثم يأتى سؤالك عن هذا المـوضوع الفرعـى؟!»، وكتب لـى «عبدالمنـعم رياض» علـى ورقة صغـيرة دفعهـا لى «الحمد لله لقد تخطينا أول حفرة».

ولعل هذا يقودنا إلى الـتأمل فى تقييم أمين هويدى فى هذه المذكـرات لدور عبدالحكيم عامر وتاريخـه فى الثورة المصرية، وفى هذا الـصدد نستطيع أن نجد صـاحب هذه المذكرات وقد بلور وجهة نظره فى قضيتين كبيرتين على نحو متميز.

أما القضية الأولـى فهى تولى عبدالحكيم عـامر قيادة القوات المسلحة بـعد الثورة، وهو يرى هذا طبيعيا فى البداية، لكن استمراره هو غيرالطبيعى وهو يقول:

«فحينـما تولى المشير عـامر قيادة القوات المسلـحة عقب قيام الثـورة، كان هذا الإجراء يتفـق وطبيعة الأشيـاء. فالثورة ـ أى ثورة ـ لهـا الحق فى تأمين نـفسها خاصة فـى القوات المسلحة التـى يمكن أن تتجه إليها جهـود الثورة المضادة إن هى فكرت فى استـعادة السلطة، والمشير عامر كان أهلا للقيام بهذا الواجب، فشخصيته تتميز بالتسامح والرقة والإنسانية إلا أن علاقاته الخـاصة كانت ترجح انضباطه الذى من المحتـم أن يكون صفة مميزة لمـن يتولى

قيادة رفيعة كتلك التى كان يتولاها.. ثم فوق كل ذلك كان عامر هو الشخص الأقرب إلى قلب عبدالناصر قائد الثورة وزعيمها. ولقد قام المشير عامر بتحقيق هذا الواجب فى يسر وكفاءة حببت فيه القوات المسلحة وفى الوقت نفسه زادته قربا من الرئيس، مما أثار حفيظة بعض الزملاء، وغيرة بعض الأصدقاء فتسبب عن ذلك صراعات وخلافات كانت تحسم دائما لصالح المشير عامر».

وتتعلق القضية الثانية بأداء عبدالحكيم عامر فى الحروب التى قادها، وهو يرى أن قيادته غير الموفقة كانت فرصة مواتية لتنحيته فلما لم يحدث ذلك حدث الطوفان.. هذا هو مضمون رأى أمين هويدى باختصار شديد:

«ولقد كان من الواجب تنحية «عامر» عن قيادة القوات المسلحة عقب العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وقد كان هذا ممكنا حتى ذلك الوقت فى يسر وسهولة لأن إدارة المعركة كانت فى مستوى مقلق، ولولا المهارة السياسية التى أديرت بها دفة الأمور ما كان نصر عام ١٩٥٦. وإذا كان التغيير لم يتم بعد العدوان الثلاثى ربما للشعور العام السائد فى ذلك الوقت بأن الأمور قد فاجأتنا وداهمتنا، فإنه كان من اللازم إحداث هذا التغيير بعد جريمة الانفصال بين سوريا ومصر عام ١٩٦٢ خاصة أن المشير عامر كان هو المسئول عن إدارة الأمور المتعلقة بالوحدة، بل كانت كل الأمور تدار بواسطته فى الإقليم الشمالى حيث أعطيت له اختصاصات رئيس الجمهورية».

ونحن نقرأ لصاحب هذه المذكرات عبارة تفيض بالأسى واللوعة يردف بها فيقول:

«وربما منذ ذلك الوقت بدأ الصراع بين جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر. كان صراعا خفيا يدور بينهما ولا يلمسه إلا رجال المطبخ الداخلى للرجلين مع حرصهما على التظاهر أمام الرأى العام بمظاهر الود والإخاء، وقد دفع هذا المشير عامر إلى أن يتخذ من الترتيبات ما يجعل من الصعب التخلص منه فى المستقبل كما تم التخلص من الزملاء الآخرين. وهنا لم يتقيد فى اختيار معاونيه فأسقط من حسابه قواعد الاختيار المتعارف عليها مما كان له أثره فى نكسة ١٩٦٧ دون ما شك. لم يعد مهما العلم أو المعرفة بل لم يعد مهما توفر الخلق أو السمعة الطيبة أو القدوة الحسنة، لكن كان الأهم من كل ذلك أن يتم الاختيار على أساس الولاء لشخصه ولأعوانه. كانت المجموعة المحيطة بالمشير كافية للإساءة إليه بالإفراط فى اللهو وأسباب المتعة. فكانت الألسن تتحدث عن إفراط بعض كبار رجال القيادة العامة للقوات المسلحة فى علاقاتهم الجامحة وسهراتهم الحمراء، مما كان

محل تحقيق السلطات المعنية فى بعض الأحيان. وكان المفروض أن يكون هؤلاء قدوة لغيرهم من الضباط».

وها هو أمين هويدى يتحدث عما بعد ليلة تصفية المشير بنبرة تفيض بالأسف فيقول:

« وثبت بعد ذلك فى التحقيقات أن الذى طبعها ـ استقالة المشير ـ هى «زوجته برلنتى عبد الحميد» وقد ضبطت آلة الطباعة فى بلدتها. وكان يتولى توزيع هذه الاستقالة والتى كتبت فى عام ١٩٦٢ بعض ضباط القوات المسلحة داخل الوحدات وبعض أعضاء مجلس الأمة وهم ما أطلق عليهم «مجموعة المنيا» والذين فصلهم السيد أنور السادات الذى كان يرأس المجلس من عضوية المجلس وآخرين.

« بل أخذ المشير يلجأ إلى وسائل ما كان يجب أن يلجأ إليها مهما كانت الظروف، فقد سلم السيد عباس رضوان ٥٠٠٠ جنيه ذهب داخل خمسة أكياس لحفظها طرفه ، وقد تم ضبط الذهب مدفونا فى أرض زراعية «بالحرانية» داخل حقيبة وقد تبين نقص الأكياس ولكن ضبط الباقى منها فى «قرية نزلة السمان». ثم وبعد أن توليت رئاسة المخابرات العامة صباح ٢٦/ ٨/ ١٩٦٧ اعترف لى مدير مكتب السيد صلاح نصر الرئيس السابق للجهاز أن السيد صلاح نصر استلم ٦٠,٠٠٠ جنيه من المصروفات السرية للجهاز دون إيصال وأنه يحاول منذ أيام أن يقنعه بكتابة الإيصال حتى يودعه ملف المستندات إلا أنه رفض وأضاف المسكين «أودعنى السجن لأن خزنتى ناقصة» وقد أبلغنا جهات التحقيق وكانت المخابرات الحربية قائمة به ، وتم العثور على حقيبتين مدفونتين «بالحرانية» أيضا ، وبفتحهما تبين أن بهما مبلغ ٤٩,٣٦٠ جنيها وكذا عدد ٤٠ رشاشًا قصيرًا، خمسة صناديق ذخيرة، ١٠٨ طبجنات . وقد اعترف السيد عباس رضوان فى التحقيق بأنه استلم المبلغ والأسلحة والذخيرة من السيد صلاح نصر لإخفائها فى «الحرانية» ولكنه لم يتمكن من إعطاء التبريرات المقنعة لاختفاء باقى المبلغ وقدره حوالى ١١٠٠٠ جنيه ».

«كان المشير عامر يريد أن يهدم المعبد على كل من فيه فلم تكفه «النكسة» الثقيلة التى أصاب بها الأعمال العظيمة لثورة يوليو والتى أضاعت وغطت على حلاوة انتصاراتها الكثيرة والكبيرة ولكنه تمادى فى أعمال أخرى خطيرة » .

(٣٤)

بقى أن نشير إلى أن هذا الكتاب يحفل بقدر لا بأس به من الأخطاء النحوية والمطبعية وكنت أظن تكرار طبعه مدعاة للتخلص من هذه الأخطاء ، كذلك لا ينجو هذا الكتاب من أخطاء فى التعبير كقوله عن تركة عبد الناصر : «مخلفات عبد الناصر»، وهو تعبير لا يليق أبداً.

أما الأخطاء التاريخية فتكاد تنحصر فى المعلومات التى قدمها عن الوزارات التي رأسها عبد الناصر وقد نسى منها وزارتين ولم يتنبه إلى تتابع الأحداث فى أثناء الوحدة، ولست أحب أن أشغل القارئ هنا بمثل هذه التفصيلات المتاحة بدقة فى كتابى «الوزراء» بل وعلى غلافه الأخير .

مذكرات قادة المخابرات والمباحث

الأمن القومي لمصر

4

من أوراق أحمد كامل

رئيس المخابرات العامة الأسبق يتذكر

دار الخيّال

من أوراق أحمد كامل

رئيس المخابرات العامة الأسبق يتذكر

(١)

ينص غلاف هذه المذكرات على اسم معدها أحمد عز الدين، وهى ميزة قيمة، أما أنها ميزة فقد يتفهم القارئ هذا من قراءة النصوص التى يتعرض لها هذا الكتاب، وأما أنها قيمة فلأن المذكرات كتبت بضمير المتكلم نفسه ولم يعط لنا كاتبها وجهه ولا ظهره، فهو واع تماما لحدود عمله، ومعتز بهذا الذى قدمه بكتابة هذه المذكرات على هذا النحو الجيد، وهو ليس فى حاجة إلى أن يذكرنا بوجوده بأن يجعل المذكرات على هيئة سؤال وجواب، ولا أن يضع هو السؤال ولا أن يضع الجواب، إنما هو يقدم المذكرات وحسب، وحسبه أن يكتبها على النحو الذى كتبها وقدمها به، فمثل هذا العمل نفسه عمل متميز يقف فى شموخ إذا ما تمت تأديته على وجهه الصحيح، والكاتب بعد ذلك ليس فى حاجة إلى أدوار ثانوية أخرى يصطنعها لنفسه أو للناس، ولا بد لنا فى مطلع هذا الباب أن نحييه على هذا الجهد، وأن ندعو الله أن يهدى أمثاله للقيام بالدور الذى قام به تجاه هذه المذكرات.

بعد هذا تجدر الإشارة إلى أن كاتب هذه المذكرات يقدم لنا نفسه على أنه معجب بصاحبها وهو يصفه بصفات خلقية رفيعة، وهو يروى أنه عرفه على مدى فترة طويلة، وأنه عرفه بنفسه، ومن خلال الأصدقاء، ولذلك فهو معجب بشخصه وبتاريخه، ولعل هذا

يطمئننا ونحن نقرأ المذكرات أن صاحبها لم يكن ليكتبها بأفضل من هذا، أو على الأقل أن كاتب المذكرات لايتعمد أن يبخس حق صاحب المذكرات أو ينقصه أو يحط من قدره بل ربما هو يتلمس له الأعذار ويحسن من صورة أفعاله، ويبرر لتصرفاته، وفضلاً عن هذا فقد نجا كاتب المذكرات من إدخال نفسه فى خضم الأحداث ليستثمر علاقته بصاحب المذكرات فيذكر أنه أشار عليه بالصواب ولم يشر عليه بالخطأ ، ويكفى للتعبير عن هذه المعانى الجميلة أن نقرأ هذه الفقرة التى يتحدث فيها أحمد عز الدين عن أحمد كامل فيقول:

« قدر لى أن أعرف أحمد كامل عبر مواقف ومراحل مختلفة .. وقدر لى أيضاً أن أراه من خلال أكثر من زاوية .. وظيفية وإنسانية .. ومن خلال عيون أكثر من صديق انتسب إلى عمله أو عمل قريباً منه أو عمل إلى جواره . ويخيل إلى بعد حصاد سنوات طويلة أنه يشبه أحد أبطال الدراما الإغريقية القديمة : قلب مفعم بالفروسية نقاء وجسارة ونبلاً، وعقل متجدد يمزج الممارسة الحية بالمعرفة النظرية».

(٢)

هذه مذكرات أول رئيس للمخابرات العامة فى عهد الرئيس السادات، وهو رابع من تولى هذا المنصب بعد صلاح نصر وأمين هويدى ومحمد حافظ إسماعيل، وهو أيضا آخر محافظ للإسكندرية فى عهد عبد الناصر، وأحد الذين تولوا أمانة منظمة الشباب الاشتراكى، وهو قبل ذلك كله واحد من الضباط الأحرار الشبان جدا، فقد كان عمره يوم قامت الثورة لا يتعدى الخامسة والعشرين، وهو قد تولى منصب محافظ أسيوط ـ على سبيل المثال ـ بينما كان دون الأربعين.

على أن الذى لايقل أهمية عن هذا كله وإن كان لم يحظ بذات الأهمية فى المذكرات أنه كان واحدا من ضباط المدفعية الذين كادوا يقومون بأول انقلاب على ثورة ٢٣ يوليو نفسها!! ثم هو حسبما يرويه الكثيرون واحد من أهم الذين اعترفوا بالكثير جداً فى أحداث مايو ١٩٧١ وهكذا كان فى نظر مجموعة كبيرة من ضحايا هذه الأحداث بمثابة السبب الذى أوذى به الآخرون . ومن الإنصاف للمذكرات أن نذكر أنها تقدم صورة أحمد كامل فى صورة نفسية معبرة عن قلقه من هذا الوضع الذى وجد نفسه فيه، ويعبر هذا القلق عن

نفسه وعن نفس صاحبه كذلك بصورة واضحة وربما متضخمة أيضا حين نجد صاحب المذكرات وهو ينتقد كلا من أنور السادات والمجموعة المناوئة له، وإن كان انتقاده للمجموعة المناوئة يبدو أكثر بروزا من انتقاده للسادات، وليس مثل هذا التصنيف الفئوى أو الولائى هو ما يهمنا ونحن نقرأ هذه الدراسة، بروح النقد الأدبى الذى تبحث فى قدرة المذكرات على التعبير عن التجربة الشخصية التى خاضها صاحبها، فنحن فى قراءتنا لهذه المذكرات لا نزعم دور القضاة ولا دور وكلاء النيابة، وإنما نحن من ناحية النقد الأدبى معنيون بالقدرة على التعبير والدقة فيه وربما بالإبداع كذلك.

ومن ناحية الوقائع التاريخية فنحن بالطبع غير ملزمين بأن ننظر إلى هذه المذكرات على أنها الحق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولكن نستطيع أن نعثر فى هذه المذكرات على ما يضىء الحقائق أو يضيف إلى التفاصيل التى نعرفها عن بعض الوقائع، وحين نرى الإيحاء من بين السطور فلابد أن نشير إليه، وحين نرى بارقة من التعبير عن خفايا النفس فإننا نساعد هذه البارقة على أن تضىء نفسها وعلى أن تضىء لنا، وسوف يرى القارئ أن مثل هذا المنهج مع هذه المذكرات بالذات سوف يثمر كثيرا من النتائج الجميلة والمفيدة كذلك.

(٣)

ومن الطرائف العجيبة التى يدلنا عليها هذا الكتاب أن أحمد كامل لم يعرف كيف اختير مديراً للمخابرات العامة فى بداية عهد السادات، وهو يقدم نفسه على هذا النحو مع أن المسألة لاتحتاج إلى ذكاء كثير لندرك أن السادات الذى كان يعرفه معرفة وثيقة فى عهد عبد الناصر، وكان يثق به، وكان يعرف حدود قدراته ومزايا شخصيته، ولهذا فقط رأى أن يكون هذا الشخص بالذات مديراً للمخابرات خلفا لحافظ إسماعيل الذى آثر السادات أن يحتفظ له بمقعد فى مجلس الوزراء تمهيداً لأدوار أخرى سوف يسندها إليه، ومع أننا نعرف هذا إلا أن ما يدلنا عليه النص الذى يرويه أحمد كامل شىء مهم أيضاً، وهو أن صاحب هذه المذكرات حريص كل الحرص على أن يدلنا على أن فوزه بهذا المنصب لم يكن نتاج اشتراكه فى الصراع على السلطة أو فى اقتسامها مع مجموعة الباقين أو المقربين من رجل

الحكم، إنما هو فوجئ بأنه يُختار لهذا المنصب دون أن يكون قد حصل عليه من خلال عملية توزيع المراكز التى كانت تتم بين مجموعة مراكز القوى، هذا هو ما يدلنا عليه النص الذى بين أيدينا، ولكن لماذا حرص أحمد كامل على التأكيد على هذا المعنى أو على إيراده من الأساس، يبدو أنه يرد بذلك على ضحايا ١٥ مايو وأنصار ١٥ مايو على حد سواء، وهو يريد أن يقول إنه لم يكن مديناً لهم بالمنصب وبالتالى فإنه لايجوز حسابه عليهم، ولا حسابهم عليه من باب أولى، ولنقرأ هذا النص الثرى بالايحاءات، معترفين بأنه ربما فاتنا بعض هذه الايحاءات :

« لقد عرفت فقط فى السجن من الفريق أول محمد فوزى أن الرئيس السادات هو الذى أصر على اختيارى رئيساً للمخابرات، وأنه رفض ترشيحى لمنصب وزارى آخر، فقد رشحت فى البداية وزيراً للشباب فى أول تشكيل وزارى، فى أعقاب توليه منصب رئيس الجمهورية، بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، ووصلتنى معلومات بالترشيح بالفعل، ووجدت أن المنصب الجديد يتفق مع خبرات عملى السابق كأمين لمنظمة الشباب، لكننى فوجئت بعد أربعة أيام بسامى شرف يطلبنى على التليفون وينقل لى رسالة محددة . لقد صرف النظر عن تعيينك وزيراً للشباب، وسوف تعين رئيساً لجهاز المخابرات العامة . لم أعرف تفاصيل الحوار الذى دار بين الرئيس أنور السادات وبين شعراوى جمعة والمجموعة إلا بعد سنوات كما قلت .. عرفت أنهم عرضوا عليه ترشيحى وزيراً للدولة للشباب .. وفوجئوا جميعاً ـ وهم يعرفون خصوصية علاقتى به ـ وهو يقول بشكل قاطع : لا .. حتى أن أكثر من واحد منهم سأله بصوت واحد وبنبرة واحدة : وهل هناك اعتراض عليه فى شيء ياأفندم؟ وقال الرئيس أنور السادات دون أن يفصح : لا اعتراض .. لكن أنا أريده فى موقع آخر . وازدادوا دهشة، فقد كانت جميع مقاعد الوزارة والاتحاد الاشتراكى قد انتهت ترشيحاتها وتم الاتفاق عليها » ..

(٤)

وفيما يرويه أحمد كامل عن عمله كرئيس للمخابرات فى أول عهد السادات فإنه لايجد ما يحول بينه وبين الانسياق إلى الصورة التى استعذب الكثيرون أن يصوروا السادات عليها منصرفا عن القرارات والمتابعة، متأثرين فى هذا بالطبع ببعض كتابات مغرضة، وقد اكتشف كثيرون لعل منهم كاتب هذه المذكرات ولكن بعد فوات الأوان،

أنهم أخطأوا فى الالتجاء إلى هذه الصورة التى يستحيل عقلاً أن تكون صورة الرجل الذى خطط لأحداث مايو ١٩٧١، فضلاً عن نصر أكتوبر ١٩٧٣، ومع هذا فقد وقع المحظور على الرغم من أن أحمد كامل نفسه يصحح هذا المعنى فى نفس هذه المذكرات بطريقة مباشرة، لكن مع هذا بقيت بعض النصوص فى هذه المذكرات يُصور الرئيس السادات فيها فى صورة المنصرف تماماً عن عمله وعن مخابراته، وربما وجد كاتب المذكرات نفسه وهو يسترسل فى كتابتها على هذا النحو وهو متأثر بما قرأ وتردد، ولكننى لا أظن أحمد كامل كان يؤمن بمثل هذا الفهم أبدا، ومع افتراض الصدق فى الرواية المنسوبة فى هذه المذكرات إلى أحمد كامل فإنه للأسف الشديد تجاهل ما هو أهم من الصدق فى روايته وهو أن يقدم لنا التبرير الواضح أو المعقول من وجهة نظره لهذا السلوك الذى انتهجه الرئيس السادات، وبخاصة أن صاحب هذه المذكرات لم يتورط فى أن يصف السادات بالغفلة أو الاهمال فى حق نفسه وإنما صوره قبل صفحات قليلة وبعد صفحات قليلة - من ذلك النص الذى سننقله بعد قليل - فى صورة أبعد ماتكون عن هذا وهى القدرة على اتخاذ قرارات لايفهم كنهها ولايتوقعها المحيطون به (كقرار اختياره هو مديراً للمخابرات) وعلى التعبير باللفظ العابر عن معان بعيدة جداً عن ذهن محاوره (كحواره معه قبيل ١٥ مايو بأيام قليلة عن زيارته للاتحاد السوفيتى التى لن تتم) وعلى كل الأحوال فإنى أظن أن مسألة قدرة السادات على القراءة والمتابعة لم تعد فى حاجة إلى دفاع أو تبيين إلا حين لا يكون هناك بد من الإشارة إلى تورط أمثال صاحب هذه المذكرات فى مثل هذه الأحكام.. ولنقرأ بعض ما يرويه صاحب المذكرات وهو يصور الأمور كما لو كان ينتقى «المقابلات» من أحد محلات السوبر ماركت: واحدة قصيرة، وأخرى طويلة، وكأن المقابلة الطويلة لا تستطيع استيعاب ما تستوعبه المقابلة القصيرة!!:

«... فى اليوم التالى مباشرة، اتصلت بفوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس قلت له : انقل للرئيس أننى أريد مقابلتين معه .. إحداهما قصيرة والأخرى طويلة..أما الأولى فللشكر.. وأما الثانية فهى للمناقشة فلا أريد أن أبدأ عملى فى الجهاز قبل أن أعرف ماذا يريد بالضبط منه فى هذه المرحلة، ولا كيف يتصور وظيفته وعمله ومهمته .. وما هو المستهدف بالدرجة الأولى.. خاصة أننى تابع لرئيس الجمهورية، وليس لأحد غيره أو سواه. وقال فوزى عبد الحافظ : سوف أنقل نص الرسالة للرئيس .. ومن المؤكد أنه فعل.. لكن المفارقة أننى تسلمت عملى فى جهاز المخابرات ولم أقابله بخصوص هذه الأسئلة مرة

واحدة، وبالتالى لم أتلق أية إجابة عليها . ولم أعرف خلفيتها، ليس فقط حتى تركت منصبى وأودعت السجن . بل وحتى توفاه الله! !».

هل كنت ظالمًا فى تعليقى على الرواية قبل أن أوردها.. أم أن القارئ هو الآخر أحس بمدى التكلف فيما يرويه صاحب المذكرات!

ثم يتحدث أحمد كامل بإفاضة عن طبيعة عمله وعلاقته بالرئيس أنور السادات على مدى هذه الشهور القليلة فيقول : " لقد سألت الرئيس فى الفرصة الوحيدة التى أتيحت لى على هامش الاجتماع الأول : هناك ياأفندم أعمال مخابرات يومية .. إلى مَنْ أرسلها ؟ قال بدون تفكير : أرسلها إلى سامى شرف . قلت : يافندم لكنى أريد ردك المنتظم عليها . قال بحسم : أرسلها إلى سامى شرف .. وما لكش دعوة ».

بعد هذا الحوار يعقب أحمد كامل فى براءة شديدة لانكاد نكذبها :

« وهكذا كان كل شيء يذهب إليه يومياً ـ عن طريق سامى شرف ـ ابتداء من تقارير الأمن القومى، ولقد كانت جميع التقارير الخاصة بما اسمى مراكز القوى أو انقلاب مايو.. ضمن هذه التقارير المرسلة بانتظام» .

(٥)

ونعود لنكرر ما ألمحنا إليه من قبل من افتقاد هذه المذكرات إلى التعبير عن رؤية واضحة أو فهم متماسك تجاه سلوك أنور السادات فى بدايات رئاسته حتى وإن كانت هذه الرؤية بالشك فى القدرة على تحديد أو فهم موقف أنور السادات .. ولكن يبدو أن أحمد كامل كان غير قادر حتى ذلك الحين الذى أملى فيه مذكراته على أن يدلى بكل أبعاد الصورة التى كونها فى ذلك الوقت، ولنقرأ هذه الفقرات الظريفة جداً والممتعة جداً عن آخر لقاء له بالرئيس السادات قبل دخوله السجن أى وهو ما يزال رئيسا للمخابرات العامة:

«... أجيء إلى اللقاء الأخير . لقد تم هذا اللقاء بين الرئيس وبينى مساء يوم الأربعاء ٩ مايو أى قبل أن تصعد الأحداث إلى ذروتها الأخيرة بأربعة أيام .. وفى أعقاب اجتماع

اللجنة المركزية الذى أطلق عليه هو بعد ذلك "اجتماع سيما أونطة". وفى أعقاب الاجتماع مباشرة .. كان موعدى مع الرئيس فى بيته بالجيزة .. استقبلنى الرئيس بود واضح كعادته وهو ود كنت أتصور أنه يستند إلى معرفة شخصية دقيقة ومستقرة .. فقد كان كل منا يعرف الآخر جيداً، كان يعرف رأيى فى المجموعة منذ فترة طويلة، وفى وجود الرئيس جمال عبد الناصر .. وكنت أيضاً أعرف رأيه فيهم، فقد كان دائب الشكوى منهم عندما كان نائباً للرئيس .. بل وأزعم أنه كان يأتمننى على أدق الأسرار التى يعرفها حول تصرفاتهم وأفعالهم. وكلما جاء إلى الإسكندرية ـ وأنا فى موقع المحافظ ـ كان يبدأ يومه بالاتصال بى وكانت الجلسات بيننا طويلة ومفتوحة وبلا تحفظات أو غياهب أو أسرار..كنت أشكو له كثيراً، وأعطيه ما ينقله إلى الرئيس عبد الناصر .. وكنت أحيانا أبدى له دهشتى من أن الرئيس عبد الناصر لا يتصرف معهم بدرجة من الحسم، ولكنه كان يدافع عن الرئيس ويقول : «إنه يعرف كيف ومتى يتخذ قراره .. إنه أفضل مَنْ يختار الوقت المناسب». مرت لحظات صمت مفعمة بأحاسيس مختلفة، ثم سألنى بغتة : ماذا كنت تريد ؟ قلت : جئت أستأذن للسفر إلى موسكو لمقابلة مع أندروبوف ـ رئيس المخابرات السوفيتية والرئيس السوفيتى بعد ذلك . قال :لقد سبق أن صدقت لك على السفر . قلت : جئت أستأذن لتحديد موعد السفر .. لم يرد. كان اللقاء قد انتهى وخرج معى من غرفته إلى الصالة، ووقف على الباب الخارجى لبيته، وهو يوصلنى بود واضح .. لم يبد عليه شيء .. لكننى كنت أحس أن أمراً ما يعتمل فى داخله وأنه يوشك أن يتخذ بشأنه قراراً ..على باب السيارة وأنا أضع يدى فى يده مصافحاً بود .. سألنى : متى تعتقد أنك ستسافر لموسكو لتقابل أندروبوف ؟ قلت : سيادة الرئيس ـ خلال أسبوعين . استطرد بصوت عميق دون تفكير : لا .. مش حتلحق تسافر .. انفرجت أساريرى، فقد فهمت أن قرار الحرب سوف يتخذ قبل مرور هذين الأسبوعين .. ولذلك قلت ضاحكا وأنا أحييه التحية الأخيرة : "والله ياأفندم طالما أن التحرير سيتم فى هذا التوقيت فلا أهمية للسفر...».

على هذا النحو يقدم لنا كاتب هذه المذكرات هذا الموقف الذى تختلط فيه الكوميديا بالدراما أو حسن النية بسوء النية، وقد يكون من الصعب على كثير من القراء أن يتقبلوا الرواية التى قرأناها لتونا على نحو ما هى عليه وبخاصة إذا ما قرأوا ما يردفها به صاحب المذكرات وهو يمضى على نفس الخط مصوراً نفسه وهو يعيش فى تصور غير صادق عن حقيقة ما هو مقبل عليه دون أن يدرى:

«... كنت أشعر باطمئنان مضاعف فقد كنت على يقين أن قرار تحرير الأرض يمكنه أن ينهى كل الخلافات .. وأن يحول الوطن كله إلى قبضة واحدة، وكنت على يقين ـ أيضا ـ أن الرئيس أنور السادات كان يقصد شخصياً هذا المعنى عندما قال إننى لن أجد وقتاً للسفر، ذهبت بعدها إلى سامى شرف لكى أوصل إليه نفس الرسالة .. ثم جحظت عيونى غير مصدق وأنا أسمع سامى شرف يعلق على ما قاله السادات ضاحكا وهو يقول : "إن ذلك يعنى أمراً واحداً .. أنه سوف يخلعك من رئاسة المخابرات قبل مرور أسبوعين».

ربما نتوقف هنا ـ كقراء ـ لنسأل: هل يمكن أن تكون هذه القصة حقيقية.. ولو كانت كذلك فكيف كان المنتمون إلى مجموعة ١٥ مايو ينظرون إلى مستقبلهم القريب فى ذلك الوقت.. على كل الأحوال فنحن بحاجة إلى الاستمرار فى مطالعة النصوص وقراءتها.. وسوف نرى.

(٦)

ومع كل هذا التصوير المتكرر للبراءة المطلقة فإننا نفاجأ فى المذكرات نفسها بصورة هى أقرب ما يكون إلى النقيض من هذه الصورة وكأنما كان أحمد كامل واعيا تماما للآليات المحتملة من كلا الجانبين، وربما كانت أكثر فقرات هذا الكتاب درامية هى تلك الفقرة التى يتحدث فيها أحمد كامل عن حوار مع شعراوى جمعة وسامى شرف قبيل انفجار أحداث ١٤ مايو ١٩٧١ التى اعتقل الثلاثة نتيجة لها، ولا يستطيع القارئ الآن إلا أن يجد نفسه موزع الخاطر تجاه روح هذه الفقرة التى سنقرؤها بعد قليل، فهل كان أحمد كامل ناصحاً أمينا فحسب، أم كان شريكا متعاونا ؟ هل كان ضد المؤامرة، أم محذراً من عدم تجهيزها على النحو الأمثل، أم مشاركا فيها... وتنصل منها بعد فوات الأوان؟... أم كان يتمنى لها النجاح لو كانت دبرت على نحو أفضل مما دبرت له .. أسئلة كثيرة من هذا النوع تثور فى ذهن القارئ وهو يقرأ هذه الفقرات التى يقول فيها أحمد كامل :

«... أذكر مرة فى أوج مناقشات مع سامى شرف وشعراوى جمعة فى هذا الوقت وفى أوج الأزمة أننى قلت لهما بالنص : «حتى إذا افترضتم أن هناك انقلابا يمكن أن يصنع فى

الجيش .. فهل تتصورون أنه ـ حتى لو بدأ لمصلحتكم ـ يمكن أن ينتهى كذلك .. كونوا على يقين أنه ليس ثمة أحد فى البلد كلها يحبكم، ولذلك فإن أى انقلاب سيتحرك أو سيمكن تحريكه، سينتهى لمصلحة القائمين به تماماً .. ولهذا ينبغى التخلى عن أية أفكار من هذا النوع».

هل كان أحمد كامل كما تساءلنا مشاركا أم ناصحا أمينا؟ وهل كانت فكرة الانقلاب العسكرى واردة؟ أم أنه يومئ لنا بمثل هذه الأفكار فحسب.. ولماذا؟ فلنواصل القراءة:

«فى التاسعة مساء عاود محمد سعيد الاتصال بى وقال :السيد سامى شرف يطلب منك أن تقدم استقالتك . ووجدت نفسى أقول له بالحرف الواحد : ماذا؟ هل هانت الأمور إلى هذه الدرجة ولماذا أقدم استقالتى، لأن وزير الداخلية استقال أو أقيل؟ بعد فترة اتصل بى السيد خالد فوزى ـ وكان قد عين قبل فترة فى رئاسة الجمهورية ـ وأفهمنى أن السيد سامى شرف اتصل به طالباً أن يقدم استقالته أيضاً » .

لو قلنا الآن إن السادات كان يواجه مؤامرة بالفعل فإنه يمكن الرد علينا بأن أحمد كامل هو نفسه كان شاهد الملك فى القضية! ومع هذا فقد تلقى حكما فى القضية ولم يتلق مكافأة بعدها ولو بسنوات!!

بل إن أحمد كامل يصرح لنا فى فقرات أخرى من مذكراته هذه بما ينبئ بوضوح ودون أى لبس أو تحميل للأمور بما لا تحتمل عن أن الترتيبات لعمل ما ضد أنور السادات قبيل ١٤ مايو كانت تجرى على قدم وساق .. ويبدو أحمد كامل فى حديثه كما لو كان من الذين يدعون الحكمة بأثر رجعى وهو يقول :

« وقبل ذلك بأيام قليلة كان هناك اجتماع بمكتب التنظيم الطليعى بالقاهرة ـ وكان يضم ١٣ عضواً ـ وعلى هامش الاجتماع تناقشنا جميعاً فيما يمكن أن يفعله الرئيس، وعند نقطة فى مناقشة التوقعات قلت لشعراوى جمعة : "الرئيس يمكن يشيلك" قال : كيف . أضفت : يرسل ورقة صغيرة لمحمد فائق يضمنها الإقالة ويقول له أذع هذا الخبر وتنتهى القصة.. وتوجه شعراوى جمعة بالسؤال إلى محمد فائق الذى كان من بين حضور الاجتماع : هل يمكن فعلاً أن يذاع هذا الخبر؟ وأجاب محمد فائق : يمكن أن تعطل إذاعته قليلا .. لكنه سيذاع على كل حال. بدا على شعراوى جمعة وكأنه فوجئ بما يقول.. صمت برهة ثم تساءل : وتفتكر يأتى بمن فى مكانى . قلت دون تردد : يأتى

بممدوح سالم . قال شعراوى جمعة وكأنه يبحث عن طمأنينة جديدة غير مصدق : «وهل هذا معقول .. ليس معقولاً أن يقبل ممدوح سالم .. ثم استطرد وهو يعيد التأكيد لنفسه : إننى لم أصطدم مرة واحدة معه، إضافة إلى أن علاقتى الشخصية به لا يمكن أن تسمح له بأن يقبل».

لا أحب أن أكثر من التعليقات على هذه الفقرة، ذلك أن فى وسع القارئ أن يعلق بنفسه!! ولكن فى وسعى أن أقول إن صورة السذاجة فى تصرفات شعراوى جمعة أو غيره لم تصور على هذا النحو أبدا من قبل!

(٧)

ولعلنا نصل الآن إلى ما قد يعتبره القراء أمتع أجزاء هذا الكتاب من ناحية كونه نصا أدبيا، فتحت عنوان «ذروة ميلودراما ١٥ مايو ١٩٧١» : من قمة جهاز المخابرات إلى قاع السجن يروى أحمد كامل أبعاداً متلاحقة فى قصة ما حدث يومها، وسنقتطف للقارئ فقرات تلقى الضوء على دور أحمد كامل فى ١٥ مايو كما أراد هو أن يصوره للناس، وبخاصة أنه وبعد أن أصبح خارج السجن، وبعد أن توفى السادات نفسه كان لا يزال يؤكد على إنكار علاقته بمجموعة ١٥ مايو، بينما هو بإنكاره هذا يضع نفسه فى خانات الذين هم أبعد ما يكون عن الكسب المعنوى أو المنفعة التاريخية أو الشجاعة الأدبية، ولكنه مع هذا حريص على أن يوضح للناس جميعاً حقيقة موقفه.

« .... بعد مقابلتى مع الرئيس أنور السادات بأربعة أيام تصاعدت الخلافات بينه وبين المجموعة وعلى أثرها أقال الرئيس شعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية . وفى اليوم نفسه كان الرئيس قد قام باستدعاء ممدوح سالم لمقابلته، حيث كان يشغل منصب محافظ الإسكندرية، وباستدعائه كانت الصورة قد اتضحت لى، فقد أصبح واضحاً أن الرئيس سوف ينهى الخلاف على طريقته . كانت جميع التقارير الخاصة بالمجموعة قد أرسلت من قبل المخابرات إلى مكتب الرئيس . كما قام أحد الضباط وكان يعمل فى غرفة الأشرطة الخاصة بالداخلية وجمع الأشرطة الخاصة بمكالمات المجموعة وذهب ووضعها على مكتب فوزى عبد الحافظ ».

«أما بالنسبة لهذا الضابط فقصته معروفة ومتداولة ولا تحتاج إلى إضافة .. لم تكن التقارير التى حملها رسول السماء ـ كما قيل بعد ذلك ـ هى التى كشفت عن تفاصيل الاتصالات بين مجموعة الوزراء، ولكن كانت تقارير المخابرات والتى وضعت تحت تصرف الرئيس قبلها هى التى أدت هذه المهمة .. والحقيقة أنه إذا تجاوزنا عن هذه النقطة، فلم يكن لدى المجموعة إمكان صنع انقلاب حتى ولو أرادت».

(٨)

ثم يبدو أحمد كامل وهو يتأمل حقيقة ما حدث فى ١٤ مايو وهو يسترجع معنا شريط الأحداث التى حدثت فى ذلك الوقت بينما هو يتأمل تعاقب الأحداث دون أن يشارك فيها، أو هكذا هو يصور نفسه ويريدنا أن نتصوره على هذا النحو ونحن لا نمانع فى ذلك قبل أن نقرأ نصوصه وهو يقول :

«خلوت لنفسى بعض الوقت، ولم يعاود سامى شرف أو مكتبه الاتصال بى، وظللت أتأمل مجموعة التليفونات فوق مكتبى فى المنزل وقد أصيبت بخرس مفاجئ طويل . تلقيت أول مكالمة بعد ذلك فى تمام الساعة الواحدة . كان المتحدث هو الفريق أول أحمد إسماعيل (لم يكن قد أصبح بهذه الرتبة بعد) . قال : إنى أتكلم لأننى قد عينت رئيساً لجهاز المخابرات .. قلت له : مبروك .. على العموم لقد أصبح الوقت متأخراً .. نلتقى صباحاً فى المخابرات لأسلمك المكتب والشغل وجميع ما يتعلق به . اتصل صمت جليدى على الجانب الآخر للحظات قبل أن أسمعه يقول : اطمئن .. اننى أتحدث إليك من مكتبك بالفعل .. لقد تسلمت العمل ثم أغلق الخط .. قمت بسرعة، وأحضرت حقيبتى ووضعت بعض الملابس واللوازم الشخصية، ثم جلست محدقاً فى الفراغ منتظراً طرقات مفاجئة على باب بيتى بين لحظة وأخرى، ولما لم يحدث شىء حتى الصباح، فقد ذهبت بنفسى إلى رئاسة المخابرات .. قلت للرئيس الجديد : أردت أن أسألك .. إذا كانت لديك تعليمات من الرئيس بخصوصى فأنا جاهز وفى الانتظار .. لقد قمت بإعداد حقيبتى بالفعل .. رد بنبرة عتاب واضحة : كيف ؟ إننا نعد حفل تكريم يليق بما قدمته من خدمات للمخابرات

وهناك اتفاق بينننا على ذلك. تجاوزت عن قوله واستطردت : بالطبع أنا لن آخذ شيئاً من الأوراق .. أية أوراق .. لكن هناك بعض الأشياء الشخصية أرجو أن ترسلها لى غداً » .

وعند هذه النقطة بالذات يعقب أحمد كامل قائلاً :

« وقد لا أكون مبالغاً إذا قلت أننى لا أفهم حتى الآن تفسيراً لقضية ١٥ مايو، فقد كان بمقدور الرئيس أنور السادات بموجب سلطاته أن ينهى الأمر لصالحه دون سجن أو محاكمات أو خلافه، ولم يكن فى نية الآخرين عمل حاسم يقومون به، بل لعلى أضيف ـ حتى مع توفر النية للعمل الحاسم هذا وهذا ليس صحيحاً ـ فإنهم لم يكونوا قادرين على ترجمة هذه النية إلى فعل».

«بعد أسابيع قليلة من الزج بى فى السجن، وفى أحد المؤتمرات بالقوات المسلحة سأل بعض كبار الضباط الرئيس السادات : قالوا له : لقد ألقيت القبض على فلان وفلان وفلان.. ولكن ما علاقة أحمد كامل بذلك ؟ قال الرئيس أنور السادات : بصراحة قبضت عليه لأنى زعلان منه. واصل أحد الضباط سؤاله : ولماذا ؟ قال الرئيس أنور السادات : "لأنه عرف أشياء ولم يبلغنى بها . ولقد ناقشت ذلك فى أقوالى فى محاكمات ١٥ مايو : قلت إننى رجل تم اختيارى لرئاسة المخابرات . لكن ذلك لا يعنى أننى أعمل سكرتيراً لرئيس الدولة، فأنا مسئول عن جهاز أمن كامل. لقد تساءلت فى التحقيقات ـ ولعلها مناسبة لأن أكرر التساؤل أيضاً : ماذا كان يريد الرئيس منى ؟ ثم ماذا لم يبلغه بالضبط .. إذا كان المقصود التقارير وتفاصيل اللقاءات التى تمت بين المجموعة، فقد وضعت تقاريرها كاملة على مكتب الرئيس وسلمت إليه فى توقيت مبكر، بل إن بعض تقاريرها عادت إلىَّ من مكتب الرئيس وعليها تأشيراته ».

(٩)

أما وقد وصل صاحب المذكرات إلى هذه النقطة الفاصلة فى تاريخه وفى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو كلها، فإن أحمد كامل يهاجم بكل ضراوة مجموعة ١٤ مايو كلها بدون استثناء وهو يفعل ذلك بتعال شديد وكأنه لم يكن (فى بعض الروايات) واحداً منهم، أو كأنه كان واحداً من أعدائهم، أو من الذين حلوا محلهم، أو من الذين أفادوا من إبعادهم، أو من

الذين صعدوا بعد زوالهم .. وفى جميع الأحوال فإن النصوص التى صدرت عن أحمد كامل فى هذا الموضع ينبغى أن تخضع لقراءة عميقة وتحليل نفسى مطول أعترف أنى لا أظننى أستطيعه أو أتمكن منه، ولكن لابأس من أن نقرأ معاً هذه الفقرات :

«و لست أعرف حتى الآن كيف خيل إليهم أن الناس ستتدفق إلى شوارع القاهرة والمحافظات لتدافع عنهم وتفرض إعادتهم إلى مواقعهم؟ لماذا يخرج الناس ويدافعون عنهم .. لقد خرجت الناس قبلها إلى الشارع وفرضت تصورها يوم تنحى الرئيس عبد الناصر، لأنها أحست أن الرباط الذي يربطها ببعضها سوف يتمزق، وخرجت وفاضت دموعها يوم وفاته لأنها أحست بفقدان الأمل .. أما بالنسبة لهم فلم يكن ثمة رباط، ولم يكن أيضاً ثمة أمل ».

«لقد كانوا يعرفون قدر أنور السادات جيداً، وهم الذين فرضوه!!! (علامات التعجب من عندى وليست من صاحب المذكرات ولا من كاتبها)، تلك حقيقة مؤكدة، وكان السادات ـ حتى فى جلساتنا الناقدة المغلقة المشتركة ـ يهب دفاعا عن عبد الناصر عندما أتجاسر وأقول له إنه ينبغى (أى الرئيس عبد الناصر) أن يتخذ قراراً عاجلاً بخصوصهم، وعندما رشح أنور السادات رئيساً للجمهورية قامت حروب طاحنة!!! (علامات التعجب مرة ثانية من عندى وليست من عندى صاحب المذكرات ولا من عند كاتبها) من أجل إقناع الناس بترشيحهم له ».

لابد لنا أن نتوقف هنا لنتحفظ على ما سوف يتحفظ عليه القراء وهم يقرأون تعبيرات ضخمة اللفظ والدلالات بينما هى لا تمت للواقع بأى صلة وذلك من قبيل: «وهم الذين فرضوه» و«الحروب الطاحنة».. إلى آخر هذه المبالغات الخالية من المضمون.

ثم يحكى أحمد كامل عن توهمات لبطولات لم تحدث أو حدثت دون أن تكون لها أية قيمة:

« لقد تم استدعائى أكثر من مرة من الإسكندرية ـ حيث كنت محافظاً لها ـ حتى مصر الجديدة كي أقنع الرافضين بترشيحه داخل التنظيم الطليعى، لقد كان خطؤهم الأكبر أنهم تصوروا أن على السادات أن يسلم كل شيء لهم وأن يتيح لهم تنفيذ كل قراراتهم من خلاله لمجرد أنهم تحمسوا لترشيحه وقدموه إلى الناس وهكذا كان هدفهم من الترشيح هو احتواؤه والتصرف من خلاله، دون أن يكون له اعتراض أوموقف، ولم يكن ذلك ممكنا أو صحيحاً».

«أضرب مثلاً : إن الرئيس أنور السادات لم يكن عضواً فى التنظيم الطليعى، ولقد كنت عضو الأمانة العامة للتنظيم، وقد تناقشنا بعد أن أصبح رئيساً مؤقتاً للجمهورية فى موقع رئيس التنظيم الطليعى الذى أصبح شاغراً بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وكان رأيى أنه من المنطقى والطبيعى أن يخلف الرئيس السادات الرئيس جمال عبد الناصر فى رئاسة التنظيم، لكنهم رفضوا جميعاً، ولم يكن هناك سوى عضو واحد شاركنى الرأى بحماس هو وجيه أباظة، ولم يحل رأيى ورأيه دون أن ينفذوا قرارهم بإبقاء الرئيس الجديد بعيداً عن صفوف التنظيم، أى أنهم تصرفوا على أساس أن تبقى كل المفاتيح فى أيديهم، ويبقى الرئيس الجديد فى موقعه مجرد أداة تنفيذية لما يرونه ويتخذونه من قرارات، وذلك طبعاً كان ضرباً من ضروب المستحيل».

ثم يستطرد أحمد كامل راويا أهم فقرة فى كتابه هذا لكتابنا هذا وهو يروى شعور الوزراء وكبار المسئولين وزملائه من الضباط تجاهه وقد أصبح رئيسا للمخابرات، فلا يجد حرجا فى أن يعترف بهذا الذى يعترف به من بقاء صورة المخابرات حتى ذلك الحين باعثة على الريبة وعلى الرعب:

«أما عندما عينت رئيسا للمخابرات، فكانت الصدمة أقوى، فقد تخوف منى حتى الأصدقاء المقربون، وأحسست فى لحظات أنى أصبحت وحيدا ومعزولاً بمنصبى، ولذلك زاد تصميمى على أن يكون للمخابرات وجهها الحقيقى المشرق المضىء فى عيون المواطنين، لقد رفض أصدقائى فى مواقع المسئولية وبينهم عدد من المسئولين أن يحضروا لمقابلتى فى مكتبى، واضطررت إلى أن أخصص يوما كل أسبوع ألتقى بهم فى بيتى، رغم محاولتى دفع الثقة فى نفوسهم بأنه لا فرق فى الحالتين، أما بالنسبة للوزراء فقد فضلوا أن يحضروا إلى مكتبى كزائرين، لا أن أذهب إلى مكاتبهم حتى لا تلاحقهم شائعة اتصالات بالمخابرات، وكأن فى ذلك عيباً أو عورة».

(١٠)

ولابد أن كثيرا من القراء يشعرون بالدهشة وهم يرون صاحب المذكرات يؤكد على حدوث وقائع مخالفة ـ إلى حد كبير ـ لتصوراتهم عن تتابع الأحداث فى فترة ليست

بالبعيدة عن إدراكهم، ولسنا قادرين على أن ندافع عن صاحب المذكرات فى مثل هذه الجزئية، فقد وقع بالفعل فى الكثير من التناقضات التى يمكن التجاوز عنها فى الأحاديث السريعة المسترسلة، ولكن من المؤكد أنه يصعب تقبلها فى نصوص مكتوبة قابلة للفحص والمقارنة.

من أمثلة فقرات هذه المذكرات المناقضة فى مضمونها لوقائع التاريخ الذى عرفناه ما يرويه أحمد كامل عن تحقيق السادات لرغبات مجموعة سامى شرف بعد توليه الرئاسة وسنورد نص أحمد كامل ثم نعقب عليه بما فيه من أخطاء واضحة لا تحتمل التأويل، تقول المذكرات:

«..... ومع أول تغيير وزارى حقق أنور السادات لسامى وشعراوى جميع طلباتهما، فقد أعاد محمد فائق إلى وزارة الإعلام وعاد حلمى السعيد إلى الوزارة وزيرا للكهرباء، وعين سعد زايد وزيراً للإسكان، ولم يعيدوا أمين هويدى إلى المخابرات التى تسلمت مسئوليتها، وكانت حجتهم فى ذلك أنه ليس من الممكن أن يعيدوا من أخرجه الرئيس جمال عبد الناصر مع أن ذلك بنصه كان ينطبق على إعادة محمد فائق وحلمى السعيد».

انتهى النص الوارد فى مذكرات أحمد كامل ومن الواضح أنه يخلط فى كل نقاطه، فمحمد فائق عاد للإعلام لأن هيكل استقال ليبقى فى الأهرام، أما حلمى السعيد فلم يكن قد دخل الوزارة قبل عهد السادات أبداً وإنما كان دخوله فى عهد السادات هو أول تعيين له كوزير، وأما سعد زايد فقد كان وزيراً للدولة منذ أبريل ١٩٧٠ فعين وزيراً للإسكان فى نوفمبر ١٩٧٠، أما أمين هويدى فقد كان وزيراً للدولة وآثر بنفسه أن يترك الوزارة لأنه كان فيما يبدو وفيما تعطيه الأقدمية طموحا إلى منصب نائب رئيس الوزراء ولهذا فلم يكن من المنطقى أن يترك الوزارة ليعود إلى المخابرات !! ويتجاهل أحمد كامل أنه نفسه حين عين مديراً للمخابرات لم يخلف أمين هويدى وإنما خلف محمد حافظ إسماعيل الذى عين فى نفس اليوم وزيراً للدولة .. وهكذا يصبح السطران الأخيران بكل ما فيهما من مقدمات ونتائج خاطئين تماما (لمزيد من التفاصيل راجع كتابى : الوزراء طـ ٢، ١٩٩٧) .

هكذا يصور أحمد كامل مجموعة من مراكز القوى وقد حصلت على ما تريد، ثم هو يتعمد تشويه كثير من جوانب الصورة التى قد تكون منطبعة عنهم فى الأذهان.

وتورد المذكرات التى بين أيدينا أمثلة متعددة لبعض المواقف التى بدا لصاحب المذكرات

فيهـا أن المجموعة المنـاوئة للسادات لـم تكن تتصـرف على النحـو الذى يليق بـرجال دولة مسئولين وهذا هو الموقف الأول :

« لم يمر على وجودى فـى المخابرات سوى أسبوعين، حين دعيت إلـى اجتماع عاجل فى مكتـب سامى شرف، وحين ذهبت وجـدت أن المدعوين إلى الاجتماع إضـافة إلىّ هم شعراوى جـمعة وحسن طلـعت ـ رئيس مباحـث أمن الدولة ـ والعقـيد عبد الغنـى سلامة رئيس قسم الأمن فى مخابرات القوات المسلحة وسامى شرف طبعاً ».

«وبدأ الاجتمـاع بتقرير إنه قد ورد إلـيهم معلومات مـؤكدة تفيد أن الإخوان المسـلمين يتأهـبون للقيـام بعمل مضـاد، وأن المستهدف بهـذا العمل المضـاد شعراوى جمعـة وسامى شرف لأن الإخوان يقولون إنه ليس بينهـم وبين الرئيس أنور السادات أى ثأر، وأن ثأرهم مع عبـد الناصر قـد انتقل إلـى سامى وشعـراوى، وأكد الاثنان أن المـعلومات مـؤكدة من بعض المصادر فى بيروت، وأن حـسن التهامى قد أصبح درويشاً ويقول عن نـفسه أنه ينفذ تعاليم الأولياء لأنه الخليفة المنتظر ».

«استمعت إلى التقارير مدهوشا ولـم أعلق، وكان القرار النهائى أن علينا جميعاً كأجهزة أمن أن نراقب الحالة وأن نضع تحت الرقابة الكثير مـن الضباط السابقين الذين قد يتوقع أن يستغلهم الإخوان».

هكذا ينهى أحمد كامل موضوعاً لا يستحق أن ينتهى بأكثر من هذا :

❏وهذا موقف ثان فى موضع آخر يقول فيه أحمد كامل :

« ...... خرجت مـن الاجتماع ـ يـقصد اجتـماعا عقـد فى أول عهد الـسادات ـ فى مكتب سامى شرف ـ وفـى حوزتى أسماء أعداد من الضباط، يراد وضعـهم تحت الرقابة، وكانت كلها أسماء ضباط أعرفهم وأعرف عن يقـين أنه ليس لهم أى نشاط يستوجب مثل هذا الإجـراء وكان فى مـقدمـة هذه الأسمـاء اسمان مـحددان همـا أميـن هويدى رئـيس المخابرات الـعامة السابـق، وحسن التهـامى، ولقد تـرك هذا الاجتماع فـى نفسى أثراً سـيئاً للغاية، فهـل أصبحت مسئولية أجهزة الأمـن وسط الظروف الدقيقة التى نمـر بها أن تشغل نفسها بحماية أمن شعراوى جمعة وسامى شرف، وهل ما يقولونه هو الحقيقة فعلاً أم أنهم يدبرون شيئا غـير منظور، ثم ما علاقة أمين هـويدى وحسن التهامى بما يتحـدثون عنه، غير أنى ذهبت ونفذت بالفعل ما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع» .

وإذن فقد كان أحمد كامل متعاوناً حتى لو بغير رغبة أو بغير حب.

❑ وهذا موقف ثالث :

«... قبل أن أغادر الاجتماع ـ يقصد اجتماعا عقد فى أول عهد السادات فى مكتب سامى شرف ـ رن جرس التليفون قريبا من سامى شرف برنين خاص وتمهل سامى قليلاً ثم رد، كان الحديث فيه شيء من الرسمية، ولكنه لم يكن يخلو من تسيب، وعلمت أن المتحدث هو الرئيس أنور السادات، وحين استعدت مواقف سابقة كنت أسمع فيها سامى شرف وهو يرد على تليفونات الرئيس جمال عبد الناصر هالنى الفرق، فقد كان صوته لا يزيد على الهمس، وكان يبدأ بأن يشير لجميع من فى غرفته بالتزام الصمت، ولم يكن يترك الرنين يتصل للحظة ولم يكن يضع سماعة التليفون قبل أن يغلق الرئيس جمال عبد الناصر الخط ».

«أصابنى هذا المشهد التليفونى بالقلق فلم يكن مستقيما ولا طبيعياً كما كان ينبىء بتصدع وصراع» .

❑ وهذا موقف رابع يحمله أحمد كامل بما يمكن أن يحتمل، وإن كان العكس جائزاً أيضا :

«وعندما طالت جلسة المناقشات فى هذا الاجتماع المشترك بين مجلس الدفاع الوطنى وبين اللجنة التنفيذية العليا .، قال دكتور محمود فوزى رئيس الوزراء : « يجب أن نرفع الجلسة لنؤدى واجب البطون» .

«وعلق الرئيس السادات قائلاً : لننهى الجلسة ونستأنفها بعد الظهر، ولكننى آسف فليس فى المنزل ما أستطيع أن أقدمه لكم للغداء .

لكن سامى شرف قطع الحديث قائلا : لقد أعددت الغداء بالفعل، وكانت مفاجأة للسادات نفسه، وأظنه رأى فيها مظهرا من مظاهر السيطرة، لا المساعدة.

❑ وهذا موقف خامس :

«كان من بين ما أقلقنى فى الاجتماع المذكور، ما لاحظته على العلاقة بين الرئيس السادات وعبد المحسن أبو النور من توتر، ولم تكن معلوماتى تفسر هذا الجفاء الذى اتضح فى طريقة رد الرئيس على ما طرحه عبد المحسن أبو النور فى الاجتماع، ذلك أن محمد

دكرورى ـ مدير مكـتب الرئيس السابق ـ كان دائم الاتـصال بى وكان بيننا رصيـد كبير من الثقة والاطمئنان المشترك، وكان من بين ما أكـده لى أن الرئيس يعتمد على عبد المحسن أبو النور وأنه موضع ثقته بشكل متميز ».

(١١)

لعلـنا نكتفـى بهذه الملامح الـتى قدمنـاها من حديث صـاحب هذه المذكرات عـن مايو ١٩٧١ لننـتقل إلى حـديث صاحب هذه المـذكرات عما سـمى بقضيـة المدفعيـة أو انقلاب المدفعيـة فى ١٩٥٣، وهو حديث مهـم جداً لأنه كان واحداً من المتـهمين فى هذه الـقضية، ولكنى لا أجد نفسى قادراً على أن أدلى بدلوى فى نقد هذا الحديث وتحليله فى هذا الباب، لأنى اعتـقد أنه لابد من مـقارنة كل نصوصـه بنصوص ما ورد فـى اعترافات أحمـد كامل نفسه فى قضية المدفعية وهى نصوص موجودة ومنشورة، ويحتاج مثل هذا الأمر إلى دراسة أرجو أن أتوفر لها ولا أظن أن ما تبقى لى من العمر يعطينى هذه الفرصة فى ظل ما أنا فيه، ولكنى لا استـطيع أن أحرم قارئ هذا الباب مـن قراءة أهم الفقرات التى يـروى بها أحمد كامل آراءه وانطباعاته عن هذه القضية وما حدث فيها ففى هذه الفقرات كثير من التفاصيل التى تتعلق برجلـين من كبار الضباط ومن كبار المسئولين أيضًا فى عـهد الثورة هما محمد رشاد مهنا وعبد المنعم أمين :

« ... أما عن صـلتى برشاد مهـنا، ففى الحقيـقة أننى لم أكـن أعرفه إلا اسما مشـرقا فى المدفعية ـ من أكـفأ ضباطها ـ وصاحب مواقف وطنـية ناصعة بينهم،وقد قابـلته أثناء حرب ١٩٤٨ عندما نقل إلى العريش بناء على رغبته، لكنه لم يكن ضمن مجموعتنا ولم يكن لنا به أى اتصال ولذلك فـإن ضمه إلى قائمة قضية المـدفعية كان ـ كما أعتقد عـن يقين ـ من قبيل التمويه، وهذا ما ينطبق تماما على أحمـد حمروش، فلم يكن لنا به كمجموعة مدفعية أى اتصال اللهم إلا ما تفـرضه الزمالة وقد كان ضمن هيئة التدريس من مـجموعة المدفعية (م/ ط) عندما تم نقلها إلى الإسكندرية، ولذلك فـإن ضمه إلى قضية المدفعية كان خلطا لا مبرر له » .

ويحرص أحمد كامل على نفى فكرة «الانقلاب» بل ومجرد التفكير فيه أو انتوائه من قبل ضباط المدفعية فى ١٩٥٣ وذلك على الرغم من أن هذا النفى لا يثبت شرفًا ولا ينفى تهمة!! ولكنه يقول:

« ولم يكن هدف مجموعة المدفعية أن تقوم بانقلاب، فقد كانت دروس انقلابات سوريا :حسنى الزعيم ثم الشيشكلى حاضرة فى أذهاننا، ولم نكن نريد أن تدخل بلدنا دائرة الانقلابات العسكرية، إنما كان هدفنا بوضوح ألا ينفرد مجموعة من الضباط الذين أطلقوا على أنفسهم مجلس قيادة الثورة بالسلطة ».

« كان جوهر الصراع يدور حول الديمقراطية، فقد كانت مجموعة المدفعية تريد أن تفرض شكلا ديمقراطيا لعمل الضباط الأحرار، لكى يثمر هذا الشكل فى النهاية، تشكيل مجلس قيادة الثورة بالانتخاب وبتمثيل أسلحة القوات المسلحة المختلفة » .

« وكانت العناصر الأساسية فى مجموعة المدفعية مثل عبد المحسن عبد الخالق، ومثلى أو فتح الله رفعت تلتقى بعبد الناصر أسبوعيا كل يوم جمعة فى تمام العاشرة صباحا فى مكتبه بالقيادة العامة،كنا نطرق الباب فى هذا الموعد لنجده فى انتظارنا قبل أن نتحلق من حوله، ونمارس نقدا قاسيا لكل شىء ولكل شخص ولكل متغير جديد . وكان عبد الناصر يجلس فى قلب الدائرة يسمع بعقله قبل أذنيه، وحينما كان النقد يتركز حول شخص بعينه من الضباط الأحرار أو من أعضاء المجلس كان عبد الناصر يحضره إلى مكتبه لنجده فى الأسبوع التالى منتظراً كى نصب نقدنا بشكل مباشر فى أذنيه قبل أن يرد وتبدأ المواجهة بيننا ».

ويبدو أن أحمد كامل كان يعطى لهذه المناقشات النظرية التى كانت تجرى بينهم فى سلاح المدفعية وبين جمال عبد الناصر ثم ينقل عبد الناصر بعض مضمونها إلى مجلس القيادة، حجما أكبر منها إلى درجة أنه لا يجد حرجا فى أن يقرر أنها أثارت حفيظة أعضاء مجلس قيادة الثورة(!!) وذلك حيث يقول:

«... لقد أثارت هذه اللقاءات ـ كما أثارت اجتماعاتنا الناقدة المختلفة فى «ميس» المدفعية حفيظة أعضاء مجلس قيادة الثورة، حيث رأوا فيها وصاية على تصرفاتهم، وبدأ كمال الدين حسين ـ وقد كان همزة الوصل بين مجموعة المدفعية والمجلس ـ يحاول أن يهدئ الأمور بعمل لقاءات دورية فى المدفعية والمجلس، اقتصرت فى البداية على الضباط

الأحرار ثم سرعان ما تم توسيع اللقاءات بضم ضباط جدد إليها من غير الضباط الأحرار ومن التابعين له .. اعترضنا على ذلك بوضوح، وكان التبرير الذى قدمه: إنه يحاول أن يوسع دائرة المساندين للثورة، ولم يكن التبرير مقنعا لنا،ولهذا فقد اتخذنا قرارا جماعيا بمقاطعة الاجتماع الأسبوعى مع كمال الدين حسين، لكننا ظللنا متمسكين بلقائنا الأسبوعى مع الرئيس جمال عبد الناصر صباح كل يوم جمعة».

« وحين تصاعد الصراع إلى هذا الحد، قررنا أن نلوح بالقوة، فتدخلنا ضد قائمة مجلس قيادة الثورة فى انتخابات نادى القضاة، وقدمنا قائمة أخرى وفرضنا نجاحها بالفعل ووصلت رسالتنا بوضوح إلى مجلس قيادة الثورة، وكان رده أكثر وضوحا، فقد تم اعتقال عدد من ضباط مجموعة المدفعية فى مقدمتهم محسن عبد الخالق، وفتح الله رفعت، وانتهى الأمر إلى أننا قررنا الاعتصام فى ميس المدفعية لمناقشة التطور الجديد » .

ثم يروى صاحب هذه المذكرات قصة محاولة عبدالمنعم أمين عضو مجلس قيادة الثورة احتواء الخلاف والتوفيق بين الأطراف المختلفة، وهو يفعل هذا بدون امتنان واضح لعبدالمنعم أمين مبرراً هذا بإلقاء ظلال من الشك على موقف عبدالمنعم أمين من رشاد مهنا(!!) على الرغم من صداقتهما السابقة:

« جاء إلينا عبد المنعم أمين ولم نقبل منه كلاما لأنه كان صديقا حميما لرشاد مهنا هاجمه فى جولات بسلاح المدفعية بصفته عضوا بمجلس قيادة الثورة ثم جاء إلينا كمال الدين حسين وأبو الفضل الجيزاوى ثم جاء صلاح سالم ولكن الحوار فى كل مرة لا يصل إلى نتيجة، ولم يكن ثمة بديل على أن يحضر إلينا الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه ».

« أخبروا عبد الناصر قبل أن يأتى أنى أقود التمرد، وبدأ جمال عبد الناصر حواره وسط مجموعة المدفعية بحكمته وهدوئه، وقال : إن هناك وجهات نظر متعارضة، ولا سبيل سوى تشكيل لجنة تحقيق تقيم الموقف وتفرز الحقائق التى فى ضوئها يمكن أن يتخذ القرار».

وهتف أحد الضباط : نوافق بشرط أن ينضم أحمد كامل إلى لجنة التحقيق كمندوب عن مجموعة المدفعية .

وقفت، خاطبنى الرئيس جمال عبد الناصر أمام المجموعة قائلا : ياأحمد أنت بالذات تعرف صلتى بمحسن عبد الخالق، وتعرف مدى عمق وخصوصية صداقتنا.

قلت : نعم ..

قال : سأسألك أمام الجميع .. هل تثق بى ؟

قلت : بالتأكيد .

قال : إذن هل تثق أن أكون المسئول عن هذا الوضع؟

قلت : بالطبع .

قال : إذن فأنا مفوض أن أكون المسئول عن الموضوع، وأنا أعدك أن أتابعه بنفسى، المهم أن تستمر الثورة، أما المشكلات والخلافات فهى قابلة للحل، وهذا ما سوف يحدث. أسرنا جمال عبد الناصر بمنطقه الهادىء مستثمرا كل رصيد ثقتنا فيه ففضضنا الاعتصام وخرجنا».

على هذا النحو يبدو لنا وكأن الموضوع قد وصل إلى نهاية سعيدة ولكننا سنفاجأ لفورنا بما لم يكن فى الحسبان.

(١٢)

ثم يفاجئنا أحمد كامل بتطورات درامية لا تتفق مع كل هذه المقدمات والوعود التى ذكرها:

«... وفى اليوم التالى كانت فى انتظارنا مفاجأة مدهشة، فقد تم القبض علىّ أنا ومبارك رفاعى - أصبح محافظا لكفر الشيخ ثم الإسماعيلية - وتم اقتيادنا إلى إدارة الجيش بواسطة البوليس الحربى » .

« قابلنا فى إدارة الجيش اللواء حسن حمدى - كان مدرسنا فى الكلية الحربية، قال لنا إنه لا يعرف لماذا جىء بنا .. لكن المفروض أن يتم التحفظ علينا .. وظللنا قيد التحفظ من الصباح إلى المساء بعد أن وضع كل منا فى مكتب منفرد .. وفى المساء أخذنا إلى ثكنات قصر النيل (مكان مقر الجامعة العربية الآن) حيث وجدنا مفاجأة أخرى فى انتظارنا فى شكل مجلس تحقيق يتكون من ثلاثة من أعضاء مجلس قيادة الثورة هم زكريا محيى الدين وكمال الدين حسين، وعبد اللطيف البغدادى لمحاكمتنا » .

ونصل مع صاحب هذه المذكرات إلى تعليقه المهم على الأحكام التى صدرت فى قضية المدفعية، وقد كانت أحكاماً قاسية ولما يمض على الثورة أكثر من شهور قليلة:

« بصدور الأحكام القاسية على قيادات المدفعية، كان واضحا أن الثوار قد قرروا أن يتحولوا إلى حكام، بعد أن قاموا بتصفية أول معارضة منظمة من داخل معسكر الثورة، وقد سارت الأمور دون معارضة للمجلس بالفعل حتى تفجرت بعد ذلك أزمة مارس ١٩٥٤، أو أزمة سلاح الفرسان، واحتاج مجلس قيادة الثورة إلى ضباط المدفعية لحسم الصراع أو الخلاف، ولم يتردد ضباط المدفعية فى أن يستجيبوا للنداء، كان دافعهم الوحيد هو وجود الرئيس جمال عبد الناصر على رأس مجلس قيادة الثورة » .

على هذا النحو ينهى إلينا صاحب المذكرات بهذا التحول(!) من الهجوم إلى التأييد.

ويتأمل أحمد كامل ما حدث بعد فوات الأوان من هذا التقلب فى المواقف وتبدل المحاور وهو يدافع بشدة ولكن دفاعه يبدو فى حاجة إلى دفاع، ولكننا لا نستطيع أن نطلب منه ولا من زملائه فى ذلك الوقت ما هو أكبر من قدراتهم الفكرية ويكفينا أن نتأمل ما يرويه:

« ولا شك فى أن مبادرة المدفعية بالتحرك فى أزمة مارس ضد الفرسان تحتاج إلى تفسير وتحليل وخاصة أن هدف ضباط الفرسان كان هو نفسه هدف ضباط المدفعية أى الديمقراطية وخاصة ـ أيضا ـ أن ضباط الفرسان كانوا من أصدق الضباط الأحرار وطنية وإخلاصا، وإن مفردات مناقشتهم مع عبد الناصر فى أوج الأزمة عندما ذهب إليهم فى سلاح الفرسان لم تكن تختلف عن مفردات مناقشة ضباط المدفعية قبل أن يتم سوقهم إلى المحاكمة ثم السجن» .

« كان هدف الفرسان ـ كما كان هدف المدفعية ـ هو إبعاد شبح الديكتاتورية العسكرية وفتح الباب أمام الديمقراطية التى يجرى إبعادها عن الساحة، فكيف يتولى ضباط المدفعية إسكات الرجال الذين جاء دورهم وكأنه امتداد أو استكمال للمسيرة نفسها؟ إن ذلك يبدو مدهشا للذين يتأملون الموقفين من بعيد».

هكذا يطرح أحمد كامل الأسئلة بطريقة جيدة ولكن الإجابات تأتى أضعف بكثير فى روحها من روح هذه الأسئلة:

« لكن استجابة المدفعية لمجلس قيادة الثورة وانحيازها له ـ رغم كل ما صدر عنه ـ كان

سببه أنه خلاف المدفعية كان داخليا ومحصورا داخل دائرة الضباط الأحرار، كما أنه تجنب أن يحدث شروخا أو انقسامات بين الضباط، ولكن أزمة مارس استطاع أن يدخل إليها عنصر جديد يتمثل فى بعض الدوائر الرجعية التى كانت قد أضيرت بحكم قوانين الطبيعة من الثورة، وهى دوائر ساهمت فى دفع محمد نجيب إلى موقفه وتحصنت وراءه بحكم رصيده من الشعبية ».

« كان خيار المدفعية للتدخل والحسم ـ إذن ـ يتعلق بالإجابة عن سؤال واحد، إما أن تستمر الثورة، وإما تصفيتها والانقلاب عليها عن طريق بث الوقيعة والتناقض بين أسلحة الثورة نفسها، ومن هنا كان لا بديل عن التدخل والحسم دفاعا عن معنى الثورة قبل رموزها» .

كلام جميل جداً ولكن الاقتناع به ضعيف جداً.

(١٣)

ولا يفوت القارئ أن يلحظ حرص أحمد كامل فى هذه المذكرات على تصوير المكانة التى كان يتميز بها هو وزملاؤه فى سلاح المدفعية منذ أول الثورة، وهو يروى أن علاقتهم بالثورة هو وزملائه المقربين كانت من خلال جمال عبد الناصر نفسه ويستشهد على ذلك بحديث مركز فى محورين، المحور الثانى يروى به واقعة طلب عبدالناصر منه أن يبتعد بأنور السادات عن اجتماع لمجلس قيادة الثورة سوف يتحدد فيه انضمامه إليه، وسنقرأ الواقعة وسنجدها (على الرغم من أنها لا تشين السادات ولا عبدالناصر) غير منطقية إذ كيف يكون عبد الناصر فى حاجة إلى أن يبعد عن حضور المجلس مَنْ ليس عضوا فيه من الأصل ؟ تحتاج الواقعة إلى إعادة صياغة، وربما إلى إعادة قراءة فلربما استعصت على فهمى المتواضع .. على كل الأحوال فإن مثل هذه الواقعة ليست فى حد ذاتها دليلا على توثق الصلة بعبد الناصر، فمن الممكن للرئيس ـ أى رئيس ـ أن يطلب مثل هذا الطلب من أى ياور، ولكن الأهم من هذا أن نذكر أن توثق الصلة بعبد الناصر ليس فى حاجة إلى دليل،فقد كان عبدالناصر بالفعل وثيق الصلة بكثير جداً من ضباط الثورة من صفوفها

المختلفة ومن دفعات مختلفة ومن أسلحة مختلفة وربما كان جمال عبدالناصر بلا مبالغة أكثر الضباط الأحرار معرفة بالضباط الأحرار .

أما المحور الأول الذى يتحدث فيه أحمد كامل فهو تحديد مدى علاقته ومعرفته بصلاح سالم وكمال الدين حسين اللذين كانا أبرز ضباط سلاح المدفعية فى مجموعة الضباط الأحرار، وسوف نجد النص الذى بين أيدينا يقدم ساقا ويؤخر أخرى فى تحديد مدى معرفته وصداقته بهذين الرجلين، فهو يريد أن يقول إنه كان يعرف عبد الناصر ويتصل به أكثر منهما، ولكنه مع ذلك لايستطيع أن ينكر عناصر العلاقة بهما، وكأنه يريد أن يقول إن علاقته بعبد الناصر كانت تفوق علاقته بهذين الرجلين على الرغم من أن علاقته بهما قد وصلت إلى الحدود التى يذكرها .. وعلى كل الأحوال فإن النص الذى بين أيدينا والذى سنقرؤه الآن سوف يعكس الصورة النفسية المركبة التى كان صاحب المذكرات يستشعرها وهو يحاول التعبير عنها متحمسا وحذرا فى ذات الوقت :

«... بالنسبة لى فلم أكن أعرف ـ قبل الثورة ـ كمال الدين حسين أو صلاح سالم إلا معرفة سطحية، وكانت مقابلتى الأولى مع صلاح سالم فى أجازة من أجازات الميدان فى رحلة القطاع التى تستهلك نصف يوم من غزة إلى القاهرة، وكنت وغيرى من الضباط نكبر فيه وفى زكريا محيى الدين جولاتهما المتسللة المغامرة بقوافل الأطعمة والبريد، فى داخل الأرض المحتلة لفتح ثغرات تماس مع المقاتلين المحاصرين فى الفالوجا . أما كمال الدين حسين فلم أسمع عنه إلا عند تطوعه للقتال تحت قيادة البطل أحمد عبد العزيز قبل أن تدفع القوات المصرية إلى خطوط المعركة، وقد سمعت عنه من الصديق العزيز خالد فوزى الذى كان فى مقدمة المتطوعين عن إيمان وعزيمة . كنت كأركان حرب المدفعية فى العريش، أتستر على تسلل الإخوة محسن عبد الخالق وفتح الله رفعت وخالد فوزى، إلى داخل فلسطين والعودة فى أجازات نهاية الأسبوع ـ وما أكثر ما تعرضت للقلق بسبب ذلك . وفى اجتماعاتنا الأسبوعية فى كل يوم أربعاء ـ كانت مجموعة المدفعية تناقش كل التطورات بوضوح وصراحة، فلم نكن نشعر بفارق بيننا أو بين أى ممن أطلقوا على أنفسهم مجلس قيادة الثورة (هكذا يعبر أحمد كامل بشىء غير قليل من الاستياء أو عدم الموافقة على الأقل)، كان الرئيس جمال عبد الناصر من بين الجميع هو موضع ثقتنا بغير حدود، وكانت اجتماعات المجلس تنقل إلينا بأمانة ودقة من خلاله أو من خلال عبدالحكيم عامر، وأعتقد أيضا أننا كنا بنفس القدر موضع ثقة الرئيس جمال عبد الناصر... وأذكر أن

مجلس الثورة كان يهم أن يبدأ اجتماعا بعد الثورة مباشرة، ليقرر ما إذا كان أنور السادات يضم إلى عضوية المجلس أم لا، وكان مطلوبا أن يبعد أنور السادات عن مكان الاجتماع، وجاء لى الرئيس جمال عبد الناصر وقال إن هناك مهمة سأكلفكم بها على أن تأخذوا معكم أنور السادات . وحين سألته : ولماذا أنور السادات ؟ قال بوضوح : إنى لا أريده أن يحضر جلسة اليوم، ثم أضاف : سوف أجد معه مبررا مقنعا لأن يذهب معكم إلى محافظة القاهرة وسوف يكون المطلوب أن تبحثوا عن المسئول عن القلم السياسى، واسمه «إمام» وتحضروه معكم، وذهبنا بالفعل إلى المحافظة لإحضار الرجل، بحثنا وأطلنا البحث ولم نعثر له على أثر، وكما ذهبنا وصحبنا محمد رياض فى عربة مدرعة عدنا ومعنا أنور السادات، وحين عدنا كان الاجتماع قد انتهى بالفعل. أريد أن أقول إن العلاقة بيننا وبين مجلس قيادة الثورة كانت أساسا بيننا وبين جمال عبد الناصر ».

هل وصل القارئ الآن إلى ما أراد أحمد كامل له أن يصل إليه.

(١٤)

أما حين يتناول أحمد كامل فى مذكراته الحديث عن مظاهرات ١٩٦٨ بشىء من التأمل فإنه يجاهر ببعض الآراء المهمة والخطيرة من قبيل اكتشافه حدوث الشيخوخة لثورة يوليو بهزيمة ٥ يونيو، ومن قبيل أن القيادة السياسية كانت ما تزال تعيش أحلام قوتها الغاربة .. وهى أحكام خطيرة جداً، ومن العجيب أن تصدر عن واحد من الذين احتلوا هذه المقاعد المتقدمة فى دولاب نظام الحكم وقتها .. ولكن يبدو أن هذه هى الطبيعة التى سادت السياسة الوطنية فى تلك المرحلة، ولنقرأ ما يرويه أحمد كامل حيث يقول :

« .... إذا عدت إلى موضوع المظاهرات الطلابية العارمة فى عام ١٩٦٨ فإننى أريد أن أؤكد أن كل من يملك بصيرة سياسية كان يمكن أن يتوقع الانفجار قبل ذلك بشهور طويلة (هل الشهور منذ هزيمة يونيو تعد شهوراً طويلة.. يبدو أن حب صاحب المذكرات للمبالغة هو السبب فى هذا التعبير). كان الشعور بالرفض واضحا فى القواعد الشعبية، ولكن القيادة السياسية ظلت تعيش فى أحلام قوتها الغاربة، فلم تدرك أن هزيمة ١٩٦٧

أوصلت الثورة إلى مرحلة الشيخوخة (هذا هو رأى أحمد كامل)، وكان أحد عيوب المهيمنين على السياسة فى بلادنا أنهم اعتمدوا بشكل كلى على تقارير الأجهزة وتصوروا أنه يمكن امتصاص مشاعر الغضب والرفض بالتبريرات والمهدئات المختلفة، لقد تصوروا أيضا أن تمسك جماهير الشعب بجمال عبد الناصر فى ٩ و ١٠ يونيه ١٩٦٧، كان بمثابة توقيع شعبى على "شيك" على بياض للقيادة السياسية، ولم يكن ذلك صحيحاً، لأنهم لم يلمسوا نبض الجماهير الحقيقى، ولم يتبينوا أن تمسك الجماهير بعبد الناصر كان مشروطا بضرورة التغيير فى كل شىء .. كانت الجماهير تريد من جمال عبد الناصر أن يعمل باسمها لتغيير نظام الحكم بما فيه تلك القيادات التى تصورت الجماهير أنها كانت السبب وراء الهزيمة النكراء».

على هذا النحو يهاجم صاحب المذكرات النظام دون أن يهاجم رأس النظام، وقد رأينا غيره من قبل يفعل هذا وكأنه يمكن لهؤلاء أن يقنعونا بأنه يمكن الفصل بين النظام وبين رأسه!

(١٥)

سوف نتناول قرب نهاية هذا الباب بشىء من التفصيل بعض ملامح هجوم أحمد كامل المستمر والمتكرر على على صبرى، ورأيه فى أنه مصدر كل الكوارث فى عهد عبدالناصر، ولكننا نجد أنفسنا مضطرين إلى أن نستبق الفقرات بعض الشىء كى نشير الآن إلى الدور الذى يعتقد أحمد كامل أن على صبرى قد لعبه (أو أهمله بعبارة أدق) وكان سببا (أو كاد يكون سببا فى تفاقم مظاهرات ١٩٦٨ وفق ما يقول به صاحب المذكرات)، إذ لا يجد أحمد كامل أى حرج فى أن ينتقد موقف هذا الرجل من مظاهرات الطلاب فى ١٩٦٨ وهو يروى بعض التفاصيل المهمة عن هذه المظاهرات فيقول :

« فى بداية المظاهرات ـ يتحدث عن مظاهرات ١٩٦٨ ـ طلبت على صبرى تليفونيا بوصفه الأمين العام للاتحاد الاشتراكى، قلت له :

أرجوك أن تذهب إلى الجامعة فورا .

قال : لماذا ؟

قلت : هناك حلقات طلابية غاضبة إذا تركت فسوف تتحول إلى مظاهرات عارمة .

قال : لا .. لا أرى مبرراً لذهابى ..

قلت : إذن اسمح لى أن أذهب وأناقش الطلاب ..

قال : وأنت أيضا لا تذهب ..

كان قراراً وكان علىّ تنفيذه، لكننى لم أستطع أن أحبس انفعالى فقلت له : تذكر إذن أن أحمد باشا ماهر الذى نصفه بأنه من رجال العهد البائد اختار أن يذهب إلى الجامعة عندما كان رئيسا للوزراء، وأبلغ بمظاهرات بين الطلاب تهتف بسقوطه .. تذكر أنه ذهب بدون حرس واستطاع أن يفض المظاهرة بين الطلاب بالحوار وأن يقنع الطلاب، حتى أنه خرج من الجامعة محمولا على أعناقهم.

وأتصور أن على صبرى لم يتحمل كل ما قلت، فقد أحسست أن سماعة التليفون قد وضعت على الجانب الآخر قبل أن أنهى كلامى ».

لا نستطيع بالقطع أن نجزم أن هذه الواقعة صحيحة، ولكنها على الصورة التى يرويها بها صاحب المذكرات تصور بالتأكيد نفسية صاحبها حين كتب المذكرات، لا حين وقعت الأحداث.

(١٦)

ويحدثنا أحمد كامل فى هذه المذكرات عن تجربة تبدو فى غاية الثراء يروى أنه قادها وهو محافظ للإسكندرية للحوار مع طلاب جامعة الإسكندرية الذين شاركوا فى المظاهرات التى اندلعت فى ذلك الوقت، ولا يجد أحمد كامل أى حرج فى أن ينتقد الشرطة بل ووزير الداخلية الذى هو شعراوى جمعة (طبعاً بعد فوات الأوان) كما لا يجد صاحب المذكرات أى صعوبة فى تصوير نفسه فى صورة الفارس النبيل والسياسى الفذ القادر على الإقناع، وإلى أن تتوافر فى أدبيات تاريخنا المعاصر روايات أخرى ودراسات عن هذه الأيام فإن بإمكاننا أن نتأمل بعض الشىء فى رواية أحمد كامل عن هذه الفترة وفيها اعتراف ضمنى بضرب البوليس لرئيس اتحاد طلاب الجامعة، ومحاولة أخرى من

ضابط بوليس لاستخدام بندقية رش!! ومجاهرة من المحافظ!! بتخطئة وزير الداخلية!! لا أظنها حدثت هكذا بدون آثار جانبية وبخاصة مع السطوة التى كان يتمتع بها شعراوى جمعة كوزير للداخلية وأمين للتنظيم :

« تسلمت عملى كمحافظ للإسكندرية، وانفجرت المظاهرات العارمة فى جامعة الإسكندرية، كان الطلاب قد تحصنوا بالجامعة، وأعلنوا اعتصاما مفتوحا، وكان الموقف يؤذن بانفجار واسع . تذكرت أنى قلت لعلى صبرى مرة قبل شهور مع مقدمات مظاهرات القاهرة : انزل إلى الطلاب وحاورهم . ولذلك كان لزاما على أن أفعل ما نصحت به . ذهبت إلى الجامعة، كانت تحت حصار بوليسى مكثف .. لم أكن بعد وجها مألوفا أو معروفا كمحافظ، ولذلك وجدت إلى جوارى ضابط شرطة يطلق بندقية رش فى اتجاه الطلاب المعتصمين، خطفت البندقية من يده، وكادت تنشب معركة جانبية، لولا أن رآنى سيد فهمى مدير مباحث الإسكندرية آنذاك ووزير الداخلية بعد ذلك .قلت له : أخرج هذا الضابط بعيدا من هنا، وأحضر حسن الشاطر رئيس اتحاد طلاب الإسكندرية ـ آنذاك ـ من السجن فوراً . وجاء سيد فهمى بحسن الشاطر وهو فى نوبة بكاء حادة .. قال : ضربونى ياأفندم .. قلت له : كن رجلا .. ادخل إلى الجامعة الآن واجمع زملاءك فى القاعة الكبيرة وسوف أدخل وراءك لنجلس ونتناقش جميعا ونرى من المخطئ ونحاسبه. حذرنى مسئول الأمن بأنه من قبيل المغامرة غير المحسوبة أن أدخل وحدى إلى الحرم الجامعى وسط آلاف الطلاب الغاضبين وأنهم لا يضمنون سلامتى فى هذه الحالة، ولكننى أصررت على الدخول ، جلست فى مواجهة الطلاب الغاضبين،وقد أحضروا طالبا ينزف من طلقات البندقية، ثم قال أحدهم بصوت محرض ووسط غيوم ثقيلة من الانفعالات وهو يشير إلى زميله الطالب : انظر ماذا تفعلون .. أى تفاهم يمكن أن يكون بيننا . قلت : أنا لا أعرف شيئا، ووزير الداخلية هو الذى أعطى تعليماته لمسئولى الأمن بهذا الخصوص، وهو قرار خاطئ تماما، واستمر الحوار المنفعل بينما مسئولو الأمن خارج حرم الجامعة فى حالة ترقب وقلق .. وهكذا اتصلوا بوزير الداخلية واتصلوا بمكتب الرئيس وقالوا : إن المحافظ دخل مبنى الجامعة، ونحن نخشى أن يفتك به الطلاب الغاضبون .. ماذا نفعل .. هل نقتحم الجامعة لإنقاذه ؟ ونقل سامى شرف على الفور الموقف إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وكان رده :

« لا اقتحام ... اتركوه يتصرف وحده ».

ثم يعترف أحمد كامل بأنه لم ينجح فى مناقشة الجموع الهائجة، وهو يغطى الاعتراف بالفشل بالحديث عن تشكيل لجنة تتولى الحوار فيقول:

«لم يكن ممكنا أن تجرى المناقشة مع آلاف الحناجر الغاضبة، ولذلك اقترحت عليهم أن يشكلوا لجنة تتولى مهمة الحوار، ولكن الحوار تواصل إلى الصباح دون أن نصل إلى تفاهم أو اتفاق ودون أن تهدأ جذوة الغضب والانفعال».

ثم يروى أحمد كامل بكل وضوح أن الدولة استعانت على فض المظاهرات بتحريك مجموعات طائرات الهليكوبتر فوق كلية الهندسة، وهو ما يذكرنا بجهد صلاح نصر فى إنهاء أزمة مارس ١٩٥٤ ودون أن يكون هناك أدنى فارق!! ومن الطريف ما يزعمه أحمد كامل عن مؤازرة العوامل الطبيعية لهليكوبتر الحكومة :

«عندما وصلت مجموعات طائرات الهليوكوبتر فوق كلية الهندسة، شاركت الطبيعة فى اخراج مسرحي للموقف، فقد تزامن معها رعد وبرق ومطر،ومع أصوات الرياح والسحب تصور الطلاب أن الطيران قد بدأ القصف والهجوم فى الوقت الذى مرت فيه بعض قوات الجيش أمام الجامعة وتمركزت بعض الوحدات فى الاستاد الرياضى المجاور، ورن جرس التليفون فى مكتبى .. كان المتحدث أحد قادة الاعتصام . قال : لقد قررنا إنهاء الاعتصام. قلت : إذن اخرجوا ولن يتعرض لكم أحد .. أعطيت تعليماتى للشرطة بأن يسمح لهم بالخروج فى أمان ودون احتكاك .. وخرج الطلاب من باب الجامعة مخترقين صفوف قوات الشرطة ».

(١٧)

وعلى الرغم من تماسك هذه الرواية التى يقدمها أحمد كامل عن مظاهرات الطلبة فى ١٩٦٨ ومدى حرصه على لقاء الطلاب بل الاحتكاك والالتحام بهم وهم فى أقصى انفعالاتهم أثناء المظاهرات نفسها ثم سماحه لهم بالخروج مخترقين صفوف الشرطة كما ذكرنا فى الفقرة السابقة، إلا أن حسن طلعت رئيس المباحث العامة فى ذلك الوقت يقدم فى مذكراته «فى خدمة الأمن السياسى» التى خصصنا لها الباب الخامس من هذا الكتاب رؤية مناقضة تماماً لموقف أحمد كامل من هذه المظاهرات، بل إنه حريص فيها على أن يصور أحمد كامل فى صورة الهارب من لقاء الطلاب، وأنه الموظف الكبير المظهرى

المعنى بفرش السجادة أمام مكتبه كأمين للشباب ولنقرأ ما يرويه حسن طلعت حيث يقول:

«ذهبت ليلا بعد انتهاء عملي المكتبى إلى سجن القلعة لأطمئن على حسن معاملة المحتجزين وتوفير أسباب الراحة لهم وبدأنا حوارا استمر حتى الفجر وكان معى العميد حسن أبو باشا (وزير الداخلية الآن) وتوالت جلسات الحوار لثلاث ليال متتالية شرحنا فيها لهم كافة الظروف والملابسات المحيطة بالبلاد وخرجنا بنتيجة مذهلة وهى أن هؤلاء الشباب جميعا من الناصريين المؤمنين بخط جمال عبد الناصر وسياسته، وقد فوجئنا عندما علمنا منهم أنه لم يحدث من قبل أن تحدث إليهم أحد المسئولين فى التنظيمات السياسية على الوجه الذى تحدثنا به إليهم وأن هناك معلومات قد عرفوها منا لأول مرة . تقرر الإفراج عنهم فوراً، وقد طالبوا بأن يستمر الاتصال بينى وبينهم بعد خروجهم، ولكنى رفضت مبررا ذلك بأن غالبية الطلاب لم تتح لهم فرصة التحدث معى، ومعرفة دوافعى، وأنا فى نظرهم رجل بوليس وقد يلقى ذلك ظلالا من الشك على علاقتى بهم، ولكنى اقترحت عليهم أن يكون اتصالهم بأمين الشباب فى الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت الأخ أحمد كامل (رئيس المخابرات فيما بعد) ومهدت الطريق لتحديد ميعاد للمقابلة بينهم فى مقر أمانة الشباب. كما تقرر إحالة مأمور قسم حلوان للتحقيق (وهو الذى أمر بإطلاق أعيرة نارية فى الهواء فأصابت أحد المتظاهرين الذى توفى على الأثر) واعتبرت الموضوع قد انتهى وأنها عاصفة وانقضت، وأن أمين الشباب سيصحح مسار نشاط الأمانة . وتصادف (لا يذكر حسن طلعت كيف كانت الصدفة التى جعلته وهو مدير المباحث كلها يلتقى بطالب ويجد الوقت ليسأله ويحاوره) أننى قابلت أحد هؤلاء الطلاب بعد انقضاء شهر على هذه الأحداث فسألته عن الحالة وكيف كان لقاؤهم بالسيد أحمد كامل أمين الشباب؟

«وكم كانت خيبة أملى عندما أبلغنى بأنه حدد لهم الساعة الثانية عشرة ظهر أحد الأيام لمقابلته فلما توجهوا لأمانة الشباب لم يجدوه وحوالى الساعة الواحدة قام بعض السعاة بفرش ممشاة حمراء من باب المصعد إلى باب مكتب الأمن، ثم وصل الأمين ودخل إلى مكتبه واستدعاهم وعندما دخلوا ودعاهم للجلوس رفضوا وعاتبوه على عدم احترامه لموعدهم وعلى المظهرية التى يعيش فيها وانصرفوا دون أن يفكروا فى العودة ثانية.

ويالـلـعجب فإن هؤلاء الـطلاب هم الذيـن تصدوا فى الفـترة الساداتيـة للدفاع عـن جمال عبدالناصر وانجازاته فى سبيل مصر والأمة العربية».

وفى مقـابل رواية حسـن طلعت هـذه المقللـة ـ إلى أقصى حـد ـ من شأن أحمـد كامل وجهده وفهـمه فإن أحمد كامل نفـسه حريص على أن يتـهم الشرطة بإطلاق النيران على المتظاهرين ولكنه للأسف الشديد يصور الإصابـات تصويراً مخالفاً لتصوير حسن طلعت، فهو يذكـر أن الرصاص أصاب عاملـين، كلم من أجل الرعـاية بهما وزير الـصحة.. وكأن لمثل هذا الاتـصال التليفونـى شأن فى الحفاظ على حيـاة العاملين المصابـين.. ولو أن أحمد كامل عنى بقراءة مذكـرات حسن طلعت لوجد رجل البوليس نفسه وهـو يعترف بأن طالباً قد توفى!! من جراء إطلاق النار!! ويقول :

« ... عندما وصلنـى خبر إصابة عاملين بطـلقات نارية فى حلوان كلمـت وزير الصحة النبـوى المهندس وقـلت له : أرجوك أن تـذهـب إلى مسـتشفى حـلوان وأن تبذل قـصارى جهدك لإنـقاذ حياة العامـلين المصابيـن، لأنه إذا حدث لا قدر الله ومـاتا، فلن نستـطيع أن نوقف المضـاعفات فى صفوف الشباب والطلاب والعمـال ولن نستطيع أن نـلم الموقف . وذهب النـبوى المهندس إلـى مستشفـى حلوان بالـفعل وكلمـنى من هناك، قـال : إن حالة العاملين مطمئنة وأن الأطباء يبذلون قصارى الجهد لإنقاذ حياتهما، ولعلها مناسبة أن أشيد بهذا الـطبيب العـالم الذى لم ينـل حقه من الـتكريم أو الإشادة بـالرغم من أن تاريـخه فى وزارة الصحة يستحق أن يكتب بمداد من ذهب ».

(١٨)

ويحـرص أحمد كامـل فى مذكـراته التى نـتناولـها فى هذا الـباب علـى أن يتهم نـظام عبدالناصر دون أن يتهـم عبد الناصر نفسه وقد ألمحنا إلى هذا مـن قبل، وهو أسلوب قديم نعرفه جيدا فى كتابات الذين يحرصون على بقاء علاقتهم بالنظام حتى وهم ينتقدونه! كما نعرفه فى أولئـك الذين يظنون أن الرئيس فى بـعض اختياراته قد يقع فى الخـطأ فلا تكون اختياراته معبرة عن وجهة نظره، وهم يظنون أن الرئيس قد يخدع فيمن يعرفون هم مواطن السوء فيهم ! وينسى هؤلاء الذين لم يمارسوا الرئاسة أن الرؤساء يبحثون على الدوام عن

أولئك الـذين يؤدون أدواراً محددة حتـى وإن كانوا من أضعف الـناس أخلاقاً، كما ينسى هؤلاء الذين ينشدون المثالية فيما يكتبون (حـتى وإن لم يكونوا يتشدونها فيما يفعلون) أن غيرهم أيضا حتى وإن كـانوا رؤساء لايمانعون فى أن يتركوا المثاليـة حين العمل حتى وإن تمسكوا بهـا فيما يـتشدقـون به، وليـس هذا دفاعـا عن عبـد النأصر ولا تـبرئة لـه، ولا لمن اختارهم ممن يـعتقد أحمد كامل فـى سوء قراره باختياره لهـم، ولكنها طبائع الأشـياء التى ربما فاتت على أحمد كامل، وربما أراد هو تصوير نفسه عاجزاعن فهمها لأنه أراد أن يصور لنا أنه مـا يزال يتمتع بالطـهارة والنقاء(!!) أو هكذا يـريد أن يصور نفسه عاجزاً عن فهم الشر(!!) وعـلى كل الأحوال فلابـد لنا أن نقرأ بـعض ما أملاه وهـو يقدم أدلته الـواضحة والقوية فى هذا الصدد فيقول :

«... أما بالنسبة للرئيس جمال عبد الناصر، فمن المؤكد أن جميع التقارير قد وصلت له قبيل المظاهرات وأثناءها وبعدها، ومن المؤكد أن صوت الشعب الحقيقى كان قادراً على أن يخترق الصفوف ويصل إليه، ومن المـؤكد أن برنامج ٣٠ مارس لم يأت من فراغ وإنما جاء محاولا أن يتجاوب مع الصوت الداخلى للمظاهرات، ولكن روح برنامج ٣٠ مارس رغم كل ذلك لم يقدر لها أن تتحقق أو تسود، بالنسبة لى فقد حاولت أن أضع ما أراه كاملا بين يدى الرئيس، وقد اخترت فى هذه اللحظة قناة أخرى غير قنوات التنظيم الطليعى، وسامى شرف، فقـد تحدثت مع محمـد أحمد سكرتيـر الرئيس واتفـقت معه على أن أرفـع مذكرة شاملة للـرئيس من خلاله، ووافق وتسـلم المذكرة يوم ١٥ مارس ١٩٦٨ وسلمـها إلى عبد الناصر بالفعل» .

هكذا يصبح فى وسع أحمد كامل أن يصل بنـا إلى أن يقنعنا أنه بدأ يكون رأيا واضحاً ومحـدداً يبرر به سـلوك عبـد الناصر فـى هذه المرحـلة الأخيرة مـن حياتـه على الرغـم من تبصيره هو له!! بالحقيقة المرة كما ذكر لتوه وهو يقول فى هذا المعنى:

«لماذا إذن لم يغير الرئيس جمال عبد الناصـر أولئك الذين كان يعتقد أنهم أحد أسباب الهزيمة . إن أكثر التفسيرات ابتذالا تقول إن الـرئيس جمال عبد الناصر لـم يكن قادراً على أن يغيرهم، بسبب ظروف مـركبة فى مقدمتها أنهم تحولوا إلى مراكز قـوى حقيقية فى ظل مرضه، وفى وقت الاسـتعداد لمعركة التحريـر . ولكننى أستطيع أن أؤكد أن الـرئيس جمال عبد الناصر كـان مصرا على التمسك بهم، فقـد انتقاهم بنفسه، وأستطيع أن أؤكد أكثر أنه لم يكن مـن الممكن أو المتاح أن يـنشأ مركز قوى إلى جوار عـبد الناصر لا يمتـلك هو كل

الوسائل الحاسمة للإطاحة بـه.. لم يكن عبد الناصر عاجزاً أو ضعيفا أمامهم، ولم تكن فرصة التغيير قد تبددت من يده، ولكنه كان يعتقد ـ وليكن للتاريخ حكمه كما يشاء بعد ذلك ـ أنهم ينبغى أن يظلوا فى أماكنهم على مقاعد الحكم.. أستطيع أن أستعيد صورة عزل على صبرى من أمانة الاتحاد الاشتراكى للمرة الثانية بعد الهزيمة، لقد طلب الرئيس جمال عبد الناصر أخذ الموافقة على القرار برفع الأيدى، وتسابق أعضاء اللجنة المركزية فى إعلانهم على الموافقة، بل لقد ارتفعت الأيدى الموافقة بسرعة خاطفة حتى خيل للمرء أن عددها قد تضاعف، كان هناك سبق من الأعضاء على الموافقة، ولم يمض وقت طويل حتى تم اختيار على صبرى عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا ثم مسئولا عن الطيران بدرجة وزير، وكان الاختيار في كل مرة من نصيب شخص واحد هو الرئيس جمال عبدالناصر».

هل يقصد أحمد كامل أن يدين عبدالناصر على هذا النحو الواضح الصريح وبهذه الطريقة الفجة! أم أنه يبدى رأيه ويترك للتاريخ ـ على حد تعبيره ـ حكمه؟ لست أدرى!!

(١٩)

ولعل أهم ما فى هذا الكتاب لتاريخنا السياسى بعد حديثه عن ذكرياته الشخصية وآرائه الذاتية المطورة عن قضايا ١٥ مايو ١٩٧١ والمدفعية فى ١٩٥٣ ومظاهرات ١٩٦٨ هو ما يرويه أحمد كامل عن الفترة التى كان فيها بمثابة أحد الأمناء الثلاثة الأول للتنظيم الطليعى وكذلك عن الفترة التى عمل فيها أمينا للشباب، ففى هذه الأجزاء التى يندر حتى الآن وجودها فى كتب المذكرات السياسية نجد الرجل يعتبر العمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى أو فى منظمة الشباب « شيئاً » وشيئاً علنيا يستوجب الحديث عنه وعن آلياته وعن صراعاته بالإضافة إلى أنه يعتبره مرحلة من حياته الممتدة وليس خطوة فى طريق الصعود أو الهبوط يستحسن عدم الحديث عنها ما أمكن (ولنذكر أن أحد وزرائنا يطلب إلى كل مساعديه أن يتغاضوا عن هذه الفترة من حياته وعن كل ما قد توحى به من التزامات مبدئية أو فكرية)، ومع أننا قد نلمح فى مذكرات أحمد كامل ما قد نتوقعه من أن يكون هذا العمل نوعا متطوراً من الصراع الفردى حول السلطة أو المكانة إلا أن هذا فى حد ذاته يظل مفيداً جداً لاكتمال الصورة أمام الأجيال القادمة حتى لا تتكرر الأخطاء التى

أودت أو أوشكت أن تودى بحياة أمة عظيمة فى فترة من الفترات، وسوف نقرأ فى رواية أحمد كامل ما يدلنا به على موطن الصراع فى هذه المنظمة السياسية، وموضوع هذا الصراع، وكيف كانت القرارات الفوقية تتخذ من أجل الانتصار للسلف (المتربص) على الخلف ـ(المسئول)، كما سوف نجد أنفسنا ونحن نقرأ هذه الفقرات ونحن نكتشف أن مرور ٣٠ عاما منذ حدوث هذه الأحداث وحتى الآن لم تكن كافية لتغيير نمط الشخصية الشمولية فيمن تبقوا على سطح حياتنا السياسية من أبطال تلك الأحداث والوقائع، وسنجد أنفسنا حين نقرأ سلوك هؤلاء منذ ثلاثين عاماً كأننا نقرأ ما يفعلون هم أنفسهم الآن على الرغم من أن أحمد كامل أدلى بأقواله فى هذه المذكرات منذ أكثر من عشر سنوات وأنه هو شخصيا توفى منذ عشر سنوات ولكن أطرافاً أخرى مازالت فاعلة وما تزال تمارس نفس النمط من الشكوى من الآخرين والصراع مع الشعب حتى وإن تغيرت مواقعها إلى مواقع أكثر خطورة ... ولنقرأ ما ترويه المذكرات :

«... لم تتوقف المشكلات من حولنا، فقد فوجئت ـ مثلاً ـ بأنباء عن القيام بتشكيل تنظيم شبابى جديد فى الجامعة وأن المكلف ببناء هذا التنظيم هو السيد توفيق عويضة (سكرتير المجلس الأعلى للشئون الإسلامية) وكان غريباً أن تتعدد تنظيمات الشباب دون تنسيق، وقد كتبت بذلك إلى سامى شرف ثم صدرت التعليمات بوقف التنظيم الجديد ... وفوجئت فى ١١/٨/١٩٦٨ باستدعاء من السيد عبد المحسن أبو النور (الأمين العام للاتحاد الاشتراكى) لعقد اجتماع فى مكتبه، وحين ذهبت وجدت د . حسين كامل بهاء الدين وقد تقدم بمذكرة يحتج فيها على الإطار العام لخطة ١٩٦٨ بانفعال شديد، وقد كان انفعالا شخصيا ليس له ما يبرره، فقد تصور أن التقييم النقدى لأعمال المنظمة فى الفترات السابقة، يعنى طعنا فى قيادته أثناء توليه أمانة الشباب، وهو ما لم يجل بخاطرى أو خاطر أى ممن شاركوا فى وضع هذه الخطة، وقد آلمنى أن يذكر فى مذكرته أن أسلوب رصد السلبيات هو أسلوب لا أخلاقى وهدام، على الرغم من أنى لم أخاطب الشباب مرة واحدة دون أن أثنى على العمل الكبير الذى قامت به القيادة السابقة للمنظمة قبل النكسة، ولقد وجدت أن التعامل الصحيح مع هذه المذكرة هو كتابة رد عليها وتحويلهما "المذكرة والرد" إلى مكتب الرئيس (وكلاهما موجود فى الوثائق الملحقة بكتاب أحمد كامل لمن يشاء !!). وفى يوم ٢٧/١/١٩٦٨ دعيت إلى لقاء مع على صبرى واستمر الحديث فى هذه المقابلة لمدة ساعتين متصلتين، كان بدوره يبدى اعتراضا على خطة المنظمة الجديدة،

ولم تخرج اعتراضاته عن ذلك السياق الذى تضمنته مذكرة دكتور حسين كامل بهاء الدين، بل أكثر ما أدهشنى اعتراضه على فكرة نشر البرنامج على نحو علنى فى جريدة الأهرام حسب اتفاقى مع محمد حسنين هيكل . فقد قال إن ذلك معناه إدخال أناس غير مسئولين فى مناقشة الخطة، وكأنه يتصور أن منظمة الشباب أو العمل السياسى عموما هو كهنوت محظور على غير كهانه الاقتراب منه، وكان من أغرب الأمور التى أثارها إيمانه الكامل بالكم لا بالكيف، رغم أن أكثر ما كنا نقوله قبل ذلك أن الاتحاد الاشتراكى يضم فى عضويته و(كذلك) المنظمة كذا (يقصد أعداداً كثيرة) ونحن نشعر بالزهو أمام الأرقام الهائلة».

ها نحن قد لخصنا بعض انتقادات أحمد كامل المنطقية والعابرة لسياسات حسين كامل بهاءالدين وتفكيره، ولسنا نظن أنفسنا بحاجة إلى إيضاح أو تفسير فإن حسين كامل بهاء الدين نفسه مازال لسوء الحظ يمارس حياته بذات الفكر وبنفس الأسلوب حتى بعد مرور ثلاثين عاما، ولأننا نناقش مذكرات ولا نناقش واقعا قريبا فسوف نترك الواقع يصور نفسه على نحو ما هو متاح أمام الجميع بالفعل!

(٢٠)

ولنتأمل موقفا سابقا يمضى صاحب المذكرات فى انتقاده على نفس الخط، وسوف تروعنا التعبيرات الكبيرة الواردة فيها من قبيل: «إلغاء استقلال المنظمة نهائيا»، وهكذا يتضح لنا أن هؤلاء (بمن فيهم أحمد كامل نفسه) كانوا ينظرون إلى المنظمة والتنظيمات كأنها دول تتمتع بالاستقلال!! وعندى أن هذه النصوص مفيدة جدا من حيث لم يدر أصحابها حقيقة ما يمكن للباحثين والمؤرخين والمحللين ونقاد الأدب بل والقراء أن يستنتجوه منها بينما هم يقصدون معانى أخرى تتوازى مع تفكيرهم:

« فى يوم ١١ / ٣ / ١٩٦٨ أبلغت بقرار لعلى صبرى كان يعنى إلغاء استقلالية المنظمة نهائياً، وذلك ـ كما قال ـ بتوحيد القيادة بين المنظمة والاتحاد الاشتراكى عن طريق أمناء المكاتب التنفيذية، وفى مساء اليوم قابلت سامى شرف وشعراوى جمعة وشرحت لهما كل

متاعبى مع على صبرى، وكان فى تقديرى أن على صبرى قد أصدر قرارا بإعدام منظمة الشباب ليس لأنها حاولت أن تستوعب طاقة الأجيال الجديدة، وأن تمارس بها دوراً تصحيحاً للأخطاء التى تراكمت، وإنما لأنها ـ أيضا ـ لم تعد بحكم ما تراكم فيها من طاقة غير خاضعة لسلطته» .

« وفى يوم ١٣/ ٤ / ١٩٦٨ عقد اجتماع مع قيادات المنظمة على مستوى أمناء المحافظات والمراكز وحضره على صبرى، وحين سألنى الشباب قبل الاجتماع ماذا يقولون؟ قلت لهم أن يقولوا كل ما يعتمل فى نفوسهم دون تردد أو خشية، وكانت المواجهة بين على صبرى والشباب ملتهبة، فقد اندفعوا فى نقد حاد لكل الإجراءات التى اتبعت والاعتقالات التى تمت، وتقارير المخابرات ووصل الصدام والاحتدام إلى حد أن أحد الشباب سأل (على صبرى) دون مواربة :من أين لك تلك الڤيللا الفاخرة التى تقطنها والتى قيل عن تكاليفها الكثير، ورد هو: بأنها من ثمن بعض الأفدنة التى كان يمتلكها وباعها، وخرج على صبرى من هذا الاجتماع بأن كل الإجراءات التى اتخذت لتحجيم دور المنظمة وإلغاء استقلاليتها لم تكن كافية .

أرأيت إلى صورة المناورات والمناقشات بينما الوطن ينزف!! بل انظر إلى هذه المبالغة التالية فيما يرويه أحمد كامل من سعادته بإعادة تشكيل الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى بما يعنى افتراقه عن العمل مع على صبرى، وفى وسعنا أن نعقب على كلامه لنسأل ولماذا لم يتقدم باستقالته؟! ولكننا نذكر أنفسنا بأننا كنا فى عهد شمولى لا يسمح بهذا أبداً.

« وهكذا حين صدر بعد بيان «٣٠ مارس» قرار باستقالة الأمانة العامة، كنت العضو الوحيد الذى أبهجنى القرار لأنه سيعنى أن أترك العمل مع على صبرى . وقد استعدت فى تلك اللحظة نص كلمات قالها لى الرئيس جمال عبد الناصر فى لقاء منفرد : لقد قال لى الرئيس جمال عبد الناصر بالحرف الواحد : "إن على صبرى رجل غلبان، فالناس تحسبه على روسيا وهو أبعد ما يكون عن ذلك، وبعض الناس تحسبه على أمريكا وهو لا هذا ولا ذاك ».

وفى موضع آخر من هذه المذكرات يحرص أحمد كامل على أن يمزج حديثه الذى يثنى فيه على خلق زميله على فهمى شريف بانتقاد واضح وصريح للتنظيم الطليعى وأسلوب العمل فيه وهو يصرح فى هذه المذكرات بهذه الآراء عند حديثه عن إقالة على فهمى

شريف من منصبه كمحافظ للمنيا ومن موقعه فى عضوية التنظيم الطليعى وهى واقعة لم ترد فى أى مصدر آخر من المصادر التى بين يدىّ :

«عندما عدت من أسيوط أمينا للشباب، انضممت مرة أخرى لأمانة التنظيم الطليعى وكلفت بمتابعة بعض أعماله فى محافظات الصعيد، وكان التنظيم فيها ضعيفا وقد اشتد وهنًا بعد حادثة هزت الثقة فى عمله . لقد عينت بعد الأخ الفاضل على فهمى شريف أحد الضباط الأحرار، وأحد وجوههم المشرفة إيمانا وخلقا واستقامة، ويبدو لى أن هذه الصفات فيه هى جزء من تراث عائلى عريق، فقد كان شقيقه هو قائد المدفعية المصرية العظيم اللواء محمد شريف الذى خرج أجيالا متصلة من ألمع ضباط المدفعية والذى لم ينس أبناءه حتى فى قلب حرب ١٩٤٨، فقد وزع نفسه على ميادين القتال، حشدا للروح المعنوية وزرعا للثقة والطمأنينة فى قلوب المقاتلين، ولم ينس جيلنا اللواء محمد شريف كذلك، كما لم ينس له أنه قدم استقالته وقبع فى منزله اعتزازا بكرامته عندما تم تخطيه قبل الثورة بتعيين اللواء حسين فريد رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة .

«لقد تصرف على فهمى شريف فى إحدى جلسات التنظيم الطليعى من وحى إيمانه وتأجج مشاعره الوطنية، وقال ما يعتقد أنه الصواب فى حق هزيمة ٥ يونية ١٩٦٧، وحمل المسئولية على أكتاف أصحابها، ولم يتجاوز فيما قال لأنه كان يستند إلى لائحة التنظيم التى كانت تنص على حق المناقشة فى كل قضية بصراحة ووضوح، ولم يهضم المسئولون عن التنظيم ما قاله على فهمى شريف واعتبروه تجاوزا، ثم أرسلوا إليه من أمانة التنظيم الأخ شوقى عبد الناصر ليستوضحه عما قيل فى هذه الجلسة، وقد أعاد تكرار آرائه بنفس الوضوح والصراحة فكانت النتيجة صدور قرار بإعفائه من التنظيم ومن موقعه كمحافظ للمنيا» .

على هذا النحو يروى أحمد كامل الواقعة دون أن يهتز له حفن!!

(٢١)

ويحاول أحمد كامل وربما بعد فوات الأوان ـ أن ينبهنا إلى بعض الخبرات التى اكتسبها فيما يتعلق بتنظيم العمل الشبابى فإذا به يجاهر بالرأى أنه يميل ناحية إعطاء الشباب حقهم

بعدم الانفصال عن مشاعرهم، وإذا به رغم وضوح كلماته ورغم وضوح الفهم فى ذهنه لا ينتبه إلى كلمة الحرية أو معناها، حتى وإن كان ينتقد عمليات الاصطفاف، ولنقرأ ما يرويه أحمد كامل عن ذكرياته بعد حل أمانة الاتحاد الاشتراكى حيث يقول :

«... كانت اللطمة شديدة، ليس بالنسبة لى فقد حاولت بقدر ما وسعنى الوقت والجهد والظروف، ولكن بالنسبة للأجيال الجديدة التى كانت تريد أن ترفع أنقاض الهزيمة لتعيد بناء وطنها . لا يمكن تقييم تجربة منظمة الشباب فى هذه الظروف دون الرجوع إلى حقيقة أساسية تنطبق على جميع التنظيمات الشبابية التى أقيمت بعد الثورة، ودون أن أدخل فى التفاصيل فإن هذه الحقيقة يمكن تلخيصها فى أن الهدف من أى من هذه التنظيمات لم يكن فى الواقع هو استثمار طاقات الأجيال الجديدة ولا الزج بهذه الطاقات فى معارك البناء والتنمية، ولكنه كان أقرب إلى احتواء هذه الطاقات، ولذلك لم يكن مسموحا للشباب بأن يعبر عن خصوصيته بشكل مستقل، ولا أن يتعامل مع أى مرحلة من مراحل الثورة تعاملا نقديا، كان المطلوب هو الاصطفاف القوى باسم مخاطر الثورة المضادة، والتعبئة، بمقاييس الحكم المعروفة، بينما لم يكن بمقدور الحكم أن يضع قاعدة راسخة، ولم يكن الاكتفاء بالهتاف الموحد، يمكن أن يشكل حائطا يمنع الثورة المضادة من أن تأكل البراعم الجديدة قبل الجذور » .

«لقد حاولت ـ خلال تجربتى ـ أن أعبر عن رؤية مختلفة، وكان أقرب الوسائل للتعبير عن هذه الرؤية، هو عدم الانفصال عن مشاعر الشباب، ولذلك حاولت أن أكون أميناً فى التعبير عن هذه المشاعر فى أعقاب صدور أحكام الطيران، وأن تصل هذه المشاعر بدقة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، ولهذا لم أتورع عن إرسال برقية باسم الشباب فى أوج المظاهرات التى اندلعت ضد الأحكام إلى الرئيس عبد الناصر، وهى برقية اعتبرها البعض إساءة إلى النظام ورأى آخرون عندما وقعت فى أيديهم أنها لا يمكن إلا أن تكون مزورة».

وهذا كل ما فعله أحمد كامل: أرسل برقية إلى الرئيس عبد الناصر!

(٢٢)

وعلى الرغم من أن أحمد كامل كان كما قدمنا أحد أول ثلاثة أمناء للتنظيم الطليعى فإنه يتحدث (وقت كتابة هذه المذكرات) عن التجربة كلها من علو شاهق، وهو لايكف

عن توجيه انتقاداته، وهو لا يسفه الفكرة نفسها، وإنما يعمد إلى توجيه الانتقادات إلى سلوك الأفراد، وانظر اليه حين يقول « جرى لَيْ عنق الفكرة » كأن بإمكان الفكرة أن تقاوم لَيْ العنق بينما هى فكرة هلامية غير محددة وليس لها عنق أصلاً، وانظر إليه أيضا حين يتهم بعض الأشخاص بأنهم بدأوا يصورون أنفسهم على أنهم أعضاء التنظيم السرى لعبدالناصر.. ولنا أن نسأل أحمد كامل ألم يكن هذا التنظيم كذلك ؟ وإلا فماذا كان ؟ وهل يضير هؤلاء مثل هذا العمل لو كان الهدف واضحا حتى لو كان سريا ؟ على كل الأحوال فلنقرأ بعض ما يرويه أحمد كامل:

«... وبدأ التنظيم الطليعى، أو الجهاز السياسى الجديد، باختيار عبد الناصر لخمسة أشخاص من المقربين إليه، على أن يكون دور كل واحد منهم، أن يسعى إلى تجنيد مجموعة خاصة به، من عشرة أشخاص، بشرط أن يعرض كل منهم أسماء أشخاصه المنتقين على الرئيس جمال عبد الناصر للموافقة عليها أولا، كان الأشخاص الخمسة الذين بدأ بهم الرئيس جمال عبد الناصر فكرة بناء التنظيم الطليعى هم على وجه التحديد: عباس رضوان، كمال رفعت، على صبرى، أحمد فؤاد، محمد حسنين هيكل . غير أنه لم يمض وقت طويل حتى كانت الفكرة الأساسية قد جرى لَيْ عنقها . فقد بدأ بعض المنتفعين الذين تم اختيارهم للتنظيم الطليعى يصورون للناس أنهم أعضاء التنظيم السرى لعبد الناصر، ثم شكلت أمانة التنظيم بعد ذلك برئاسة شعراوى جمعة وعينت لجنة لإدارته حيث عينت أنا أمينا للعمل السياسى، وعين محمد المصرى أمينا للتنظيم، وعين أحمد حمروش أمينا للتثقيف، وكان ضمن أعضاء أمانة التنظيم : سامى شرف، أحمد شهيب، حسين كامل بهاء الدين، عبد المجيد شديد، عبد المعبود الجبيلى، محمد عروق، يوسف غزولى، أمين عز الدين، ومحمود أمين العالم» .

ويتحدث أحمد كامل بصراحة أو لعله يعترف بأن التنظيم الطليعى كان يتولى قيادة عملية الانتخابات تماماً، وأنه كان يملى على الأعضاء أسماء من ينتخبون، ومن خلال هذه الاعترافات والتعليقات فإننا نشاهد أحمد كامل وهو يصفى حساباته مع اثنين بالتحديد هما محمد حسنين هيكل وضياء الدين داود ومع هذا نجده يرتفع بقدر عبد المحسن أبو النور وقامته وهو يفعل هذا دون أن يقدم لنا المبررات القوية التى جعلت عبد المحسن أبو النور على حد تعبيره ينجح بجدارة وبدون تعليمات (!!) :

«ففى جميع الانتخابات كانت تصدر التعليمات بمن يتم انتخابه، وكان التنظيم الطليعى نفسه هو أداة تحقيق ذلك، تحت شعار أن القيادة تعرف أكثر، ولقد تم ذلك فى الاتحاد الاشتراكى كما فى مجلس الأمة وفى النقابات المختلفة . والأمثلة على ذلك كثيرة .. لقد انتخب محمد حسنين هيكل عضوا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى فى انتخابات عام ١٩٦٨ بينما كان موضع نقاش حاد فى كل المستويات السياسية فى الاتحاد وفى منظمة الشباب، ورغم أنه لم يحضر إلى اللجنة فى المؤتمر القومى العام الذى انتخبه . وأثناء محاكمات ١٥ مايو ١٩٧١ فسر ضياء الدين داود موقف المدعى العام منه تفسيراً شخصياً على أساس أن المدعى العام رشح نفسه لانتخابات اللجنة التنفيذية العليا ولم يحصل إلا على ٨ أصوات، بينما نجح ضياء الدين داود فى أن يصبح عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا. والحقيقة أنه لم يكن لشخص ضياء الدين داود دور فى نجاحه، ولولا التعليمات الواضحة التى صدرت بانتخابه لما استطاع الوصول إلى مقعده القيادى، وذلك ما ينطبق على جميع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا باستثناء واحد وحيد هو عبد المحسن أبو النور الذى نجح بجدارة ودون تعليمات، ولولا التعليمات التى أعطيت للتنظيم الطليعى، لتغير شكل اللجنة التنفيذية تماما ».

هذا اعتراف صريح من أحد رجال التنظيم الطليعى بما كان يحدث فى الانتخابات!! ولكنه على كل الأحوال اعتراف مدفون.

(٢٣)

ويحفل هذا الكتاب بنقد مركز يوجهه أحمد كامل لمجموعة من أهم مجموعات رجال الحكم فى عهد الثورة، وقد ألمحنا فى فقرات سابقة إلى مايمكن أن نسميه نقده (الدءوب) لعلى صبرى، كما رأينا تحفظاته على مجموعة ١٥ مايو كمجموعة، كما رأينا لتونا نقده الاعتراضى لمحمد حسنين هيكل ولضياء داود، ولايجد أحمد كامل كذلك مايحول بينه وبين أن يوجه سهام النقد اللاذع إلى الدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة، وهو يخرج من رواية واقعة حدثت معه إلى الهجوم على سلوكه وأدائه فى منصبه الوزارى بالتهريج وبامتصاص غضب العاملين وبالعمل الفردى وبالمظهرية، ولنقرأ ما يرويه أحمد كامل :

« عندما انتقلت بعد ذلك محافظا للإسكندرية وجدت مشكلة الصناعة ومشكلة التعليم مكبرة عشرات المرات عما ظهرت آثارها في أسيوط، فقد كان ثلث حجم صناعة الجمهورية قد وضعه التخطيط القاصر في المحافظة (هنا ينبغي لنا أن نتوقف لننبه القارئ أن حجم الصناعة في الإسكندرية منذ ما قبل الثورة كان أكثر من ذلك بكثير، لكن يبدو أن محافظ الإسكندرية (الذي هو صاحب هذه المذكرات) لم يكن يتصور التاريخ على هذا النحو!!)، وأذكر أني طلبت مقابلة مع عزيز صدقي وزير الصناعة في ذلك الوقت، وكان غرضي من الزيارة شيئين، أن أرتب معه جدولا لزيارة شباب المحافظة إلى المشروعات الصناعية الضخمة وأن نبحث إمكان إشراك الصناعة في تخفيف أعباء الإسكان والمواصلات والخدمات عن الإسكندرية، وعندما وصلت في الموعد حاول السكرتير أن يزيح الموعد ساعة ولكنني أصررت على أن تتم المقابلة في الموعد السابق تحديده أو تلغى، وحين دخلت على امبراطور الصناعة في مصر (تأمل هذا الوصف وما ينم عنه!!) وبدأت أشرح أسباب الزيارة فوجئت به يهاجم المحافظين جميعاً على أساس أنهم يريدون أن يسيطروا على الصناعة، ووجدت نفسي أقول له إني لو كنت أعلم أن هذا هو نمط تفكيرك ما فكرت في طلب المقابلة، وأنهيت اللقاء... كما بدا متوترا بتأكيده على أنه ليس مسئولا عن الخدمات بالمحافظات التي تأخذ حصتها من ميزانية الدولة، فوجئت به وهو يقف خطيبا بعد بضعة أيام عند افتتاح مشروع جديد في مصانع محرم (وكنت قد طلبت من رئيس مجلس إدارة شركة بترول العامرية أن يخطط لمشروع احتياجاته من الإسكان والخدمات وأن يقدر ميزانية ذلك) وهو يقول : إنه يحمل تحيات الرئيس جمال عبد الناصر إلى العمال وأنه كلفه بحل مشكلاتهم وأن طلبات المحافظ فيما يتعلق بالإسكان يجب أن تنفذ باستخدام حصيلته من الأرباح لهذا الغرض » .

« بعد أن انتهت الزيارة جمعت رؤساء مجالس الإدارات وأعددت مشروعا متكاملا للوزير كان يتكلف بضعة ملايين بجوار تكلفة المشروع الذي كان في ذلك الوقت ٨٥ مليون جنيه، وجاء رد الوزير أن يتحمل ذلك كل رئيس مجلس إدارة بصفته الشخصية، ومن يومها أحسست أن هذه المؤتمرات هي مجرد تهريج هدفها امتصاص غضب العاملين وتهويمهم في وعود كاذبة، وأن الوزارات تعمل كل منها منفردة كما لو كانت عبارة عن جزر منعزلة » .

ولعل أحمد كامل فى نقده عزيز صدقى الذى طالعناه لتونا يفرج عن نفسه كربة من كربات ضيقه النفسى من عزيز صدقى فهو فى موضع آخر يروى واقعة أخرى تولى عزيز فيها الدس :

«... وانعقدت المحكمة (المحكمة التى تولت محاكمته فيما عرف بقضية ١٥ مايو) وفوجئت بالمدعى العام يقول فى خطابه الافتتاحى أننى من أصدقاء سامى شرف، ولا أعرف من أين نبتت فى رأسه هذه الفكرة، ولكننى علمت بعد ذلك أن عزيز صدقى قد نطوع بأن ينقل للرئيس السادات فى الوقت نفسه معلوماته اليقينية على أننى صديق شخصى لسامى شرف بالفعل. ولا أعرف كيف صدق الرئيس السادات ذلك، فقد كان يعرف تماما أنه ليس بينى وبين أحد من أفراد المجموعة أية صلات شخصية، فوق أنى لم أكن على امتداد مسيرة الثورة منتميا أو منتسبا لتجمع أو شلة» .

«كذلك يحظى وزير الطيران المدنى أحمد نوح بانتقاد واضح من أحمد كامل لايقف عند حد، ويأتى هذا الانتقاد ضمن حديث أحمد كامل عن تجاوزات ممارسات مجموعة سامى شرف فى أول عهد الرئيس السادات وهو يقول :

« ..... وانتهى الاجتماع ـ يقصد اجتماعا عقد فى أول عهد السادات فى مكتب سامى شرف ـ وبقيت إلى النهاية مع سامى شرف كما بقى العقيد عبد الغنى سلامة لفترة، وتناول الحديث موضوع أحمد نوح، وأمين الناظر، كان الأول ـ كما قال سامى فى تلك الليلة ـ قد تقرر تعيينه وزيراً أو نائب وزير لشئون الطيران المدنى والأرجح أنه سيكون وزير دولة للطيران، وتعيين أمين الناظر سكرتيراً عاماً لوزارة الحربية، وفوجئت بأن العقيد عبد الغنى ـ الذى لم أره قبل هذا الاجتماع ـ يقول لسامى شرف بشجاعة نادرة: إن هذا التعيين سوف يكون صدمة للقوات المسلحة وأنه سيتم ضد رغبة الجيش لأن تصرفات الاثنين معروفة ولا ترضى الضباط، وأنه يجب على النظام أن يتوقف عن استخدام سياسة "ركلة إلى أعلى أو شلوت لفوق" التى تؤذى أكثر مما تنفع، وبعد أن انصرف العقيد سلامة قلت لسامى شرف : إن ماقاله الرجل ينبغى أن يوضع فى الاعتبار لأن أسلوب العمل بعد الرئيس جمال عبد الناصر ينبغى أن يتغير بأن نجذب الناس بوضع الأكفاء فى المناصب التى تحتاج إلى الكفاءة، لكن سامى شرف عقب قائلاً : إن قرار تعيين أحمد نوح وزير دولة لشئون الطيران المدنى قد قام الرئيس بتوقيعه بالفعل ».

(٢٤)

ولا يكاد أحمد كامل ينجى أحداً من كبار المسئولين من لومه ونقده حين يتحدث عن الفترة الأولى من عهد السادات فهو ينتقد نائبى رئيس الجمهورية كما ينتقد رئيس الوزراء وينتقد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى، ووزير الداخلية، ووزير الحربية وربما عنّ لنا أن نسأله ما الذى أبقاه فى هذا الجو كله، بينما هو البرىء الطاهر وليس من حقنا أن نعترض «كلية» على المحاور التى كونها أحمد كامل أو صور وجودها بين حسين الشافعى وعلى صبرى مادمنا نتصور الأمر فى إطار أكثر رحابة وهو التفكير فى حرصه على تصوير الصورة مشوهة على قدر ما يستطيع :

« بدأت فى مكتبى أراجع ما دونته فى مذكرتى الشخصية من واقع وثائق الاجتماع ـ يقصد اجتماع مجلس الدفاع الوطنى (ديسمبر ١٩٧٠) ـ وأحلل المواقف والآراء والعلاقات، كانت ملامح الصورة أكثر إزعاجا».

«كان من بين ملامحها، أن على صبرى وحسين الشافعى يحاولان أن يشكلا محوراً، وكان من بين ملامحها أن دكتور محمود فوزى يجيد بالفعل ـ فن الصمت ـ وعندما تكلم حرص على ألا يعطى رأيا محدداً، فقد كان كلامه عاماً، بذل جهدا فى تحليل الموقف من وجهة النظر السوفيتية والأمريكية وعرج على موقف القوات المسلحة، ولكنه أصر فى حديثه على أنه إنما يفتح نقاطا للنقاش، لأنه يحتاج إلى أن يفكر أكثر، كانت مهمة رئيس الوزراء فى هذا الاجتماع أن يعبر عن الرأى العام فى الجهاز التنفيذى كله، بصدد قضية الحرب، ولكنه مع الأسف الشديد، تكلم كما لو كان لا يزال يمارس مهمته فى الأمم المتحدة» .

«وكان من ملامحها أن عبد المحسن أبو النور الذى كان ينبغى أن يعبر عن اتجاهات الرأى العام فى القاعدة الشعبية، وفى التنظيم السياسى، تكلم كضابط سابق فى القوات المسلحة، وكأننا بصدد مناقشة تفاصيل معركة ».

«ولم يختلف حديث شعراوى جمعة الذى تكلم فى السياسات العامة، أما محمد فوزى فقد اكتفى بالإشارة إلى النقص فى خطوط عامة، ولكنه كان يصر دائما على أنه جندى جاهز لتنفيذ أمر القيادة فى الحال ».

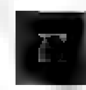
على هذا النحو قلل أحمد كامل من كل الأدوار دون أن يحدثنا عن دور رئيس المخابرات الذى هو أحمد كامل نفسه.

وفي موضع آخر يؤكد صاحب هذه المذكرات على نفس الفكرة التى يلمح بها فى الفقرة التي تناولناها لتونا ويقول :

« دعيت بعد أيام قليلة ـ فى بداية شهر ديسمبر (١٩٧٠) إلى اجتماع لمجلس الدفاع الوطنى، وكانت الجلسة الأولى للمجلس فى تشكيله الجديد، ان مجلس الدفاع ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية وبوصفه رئيس المجلس أيضاً، وكان تشكيله فى ذلك الوقت يضم حسين الشافعي وعلى صبرى نائبى رئيس الجمهورية، وعبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى، ومحمود فوزى رئيس الوزراء، وشعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، ومحمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية، وسامى شرف وزير الدولة وسكرتير الرئيس للمعلومات، وأحمد كامل رئيس جهاز المخابرات، والفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب القوات المسلحة، واللواء محرز مدير المخابرات الحربية وسكرتير المجلس.

وحين جاء دور على صبرى فى الحديث، فوجئت به يبدى تحمساً لقرار بدء الحرب، على أساس أن الاتحاد السوفيتى سوف يندفع فى تعضيدنا إذا ورطناه، وضرب مثلاً بما حدث فى حرب الاستنزاف، ثم انتقل الحديث إلى حسين الشافعي ومنه إلى على صبرى مرة ثانية، وكان واضحاً جداً أن كلا منهما يساند الآخر، أما الفريق أول محمد فوزى فقد قال إنه خاضع لقرار القيادة السياسية، ولو أنه ينقصه بعض الأشياء» .

هذا إذن هو المحور الذى يتحدث عنه أحمد كامل أن الرجلين كانا يعربان عن رغبة عارمة عند الشعب كله من أجل الثأر للشرف.



ويحرص أحمد كامل ـ دون وجود داع ملح ـ على أن يقيم دور الدكتور محمود فوزى أول رؤساء الوزراء فى عهد الرئيس السادات، ويبدو لنا أنه يفعل هذا لينتقص من قدره حتى وإن أعطاه العذر أو ربما ليعطيه العذر فى الانتقاص من قدره. ولأحمد كامل فى هذه المذكرات رأى ثابت ولكنه سريع ومقتضب فى الدكتور فوزى، وهو لايبدو معبراً عن تجربة خاضها بقدر ما يعبر عن انطباع سريع :

«... كان رئيس الوزراء د. محمود فوزى يغالب العواصف وسط هذا الخضم، فقد كان يقود سفينة على متنها أكثر من ربان بينما كانت الحرب ضده شديدة ومعلنة من أكثر من محور . كانت البلاد فى أزمة طاحنة، فإسرائيل تحتل جزءاً من أراضيها، بينما كان ما يشغل بال المجتمعين فى المجلس يدور حول تنشيط السياحة، ورفع مستوى عمال التراحيل وتسميتهم بالعمال الموسميين. ولا شك فى أنه من سوء حظ دكتور محمود فوزى أن يتبوأ موقع رئاسة الوزراء فى أعقاب الرئيس جمال عبد الناصر وفى وجود الوزراء أنفسهم الذين كان يرأسهم، وفيما يبدو فإن الفارق الكبير بين الشخصين والشخصيتين قد ساعد على خلق حالة من الفوضى وعدم الاقتناع، أو الانسجام بين الوزراء وبعضهم » .

(٢٥)

أما حسين الشافعى فإنه يحظى بقدر من الغمز الخفى من ذلك فى هذه المذكرات ومن ذلك ما يرويه أحمد كامل من أن انتقاد الشافعى للرئيس عبد الناصر كان وراء تعيين السادات نائباً لعبدالناصر فى أخريات عهد عبدالناصر، وبذلك ضاعت فرصة حسين الشافعى، وهذه الرواية هى نموذج للروايات التى تتمنى أن تصور تعيين السادات كنائب لعبدالناصر على أنه جاء كرد فعل أو كشىء مؤقت، ورأيى أن هذه الروايات لا تظلم السادات وإنما تظلم عبدالناصر، وقد كان عبدالناصر بكل تأكيد أكبر من هذا بكثير، ولنقرأ هذا الذى يورده أحمد كامل حيث يقول:

« لقد كان أنور السادات يتحرك حركة واسعة فى شكل لقاءات شعبية، بتعليمات من جمال عبد الناصر، أما السيد حسين الشافعى فقد كان عضوا فى اللجنة التنفيذية العليا يحضر اجتماعاتها وينتهى دوره خارج هذه الاجتماعات، ولقد أصابت المسئوليات التى وضعها الرئيس جمال عبد الناصر على عاتق أنور السادات فى هذه الفترة السيد حسين الشافعى بالحنق الشديد، وأراد أن يوصل إحساسه إلى الرئيس جمال عبد الناصر بأقصر الطرق فاستدعى سامى شرف إلى مكتبه وقال له : « إن الرئيس جمال عبد الناصر لم يعد يعطى الناس أقدارها، واستحقاقاتها، وأن من حوله للأسف يؤثرون عليه».

كان حسين الشافعى يدرك أن سامى شرف لن يحتفظ برسالته لنفسه، وأنه سينقلها

بنصهـا إلى الرئيس جمـال عبد الناصر خـلال دقائق حتى لو قـيلت له فى معـرض حديث يبدو عابراً، أو تعبيراً عن ضيق مؤقت .

ولقد نـقل سامى شرف فـى مساء اليـوم نفسه وفى أعـقاب اللقاء نـص ما قاله حسـين الشافـعى، وكانت النتـيجة أن الرئيـس جمال عبد الـناصر قرر أن يرد علـى الرسالة عمـلياً بتعييـن أنور السادات نائباً له، وأن الـسادات حلف اليمين فـى الصباح الباكر قبـيل مغادرة الرئيس جمال عبد الناصر إلى موسكـو، بل الأغرب من ذلك أن قرار تعيين أنور السادات نائباً للرئيس كان قد وقـع فى الصباح الباكر وقبل أن يحلف نائب الرئيس الـيمين القانونية بالفعل».

من البديهـى أن نعقب على أحمد كامل بـشىء من الاندهاش المعقول بـسبب اندهاشه الساذج من حدوث أمر طبيعى بطريقة طبيعـية وهو صدور قرار التعيين قبل حلف اليمين.. هل كـان أو هل يجوز أن يـحلف المـسئول اليـمين قبـل أن يصدر قرار تـعييـنه؟ إنه لمنـطق غريب.. ولكن هكذا تـتحدث بعض كتب المذكرات فى بعض فقراتـها وكأن الذين يقرأون لايعقلون!!

(٢٦)

أما رأى أحمد كامل فى عبـد الحكيم عامر فيأتى فى بداية مذكراتـه وهو يجمع فيه بين إبداء العاطفة وإبداء الرأى حـين يتحدث عن شغفه حين عين رئيساً للـمخابرات بالوصول إلى وجه الحقـيقة فى قضيـة انتحار عبدالحـكيم عامر، وهو يـتحدث عن الملفـات التى كان حريصاً علـى مطالعتها كإنـسان حين أتيح له أن يتولـى هذا المنصب فيذكر أنـه طلب ملف قضية مصطفى أمين واطلع عليه وتأكد مما فيه!! ثم يقول:

«... كان الملف الثانى الذى طلبته هو ملف قضـية عبد الحكيم عامر، فقد كنت رغم كل شىء أحبه، وكثيراً ما أفزعـنى أن تكون مأساته قد انتهت بالقتل لا بالانـتحار . لقد سمعت تفاصيل القـصة قبل ذلك من صديقين عزيـزين أولهما المرحوم الفريق عـبد المنعم رياض، وثانيـهما الفريـق أول محمد فوزى .. لـكن مساحـة ما فى قلبـى كانت تريد أن تـصل إلى طمأنينة أخيرة حاسمة» .

«كانت صلتى بالمشير عبد الحكيم عامر قديمة جداً، ولم يقدر لها أن تضطرب إلا فى مدة وجودى فى سوريا فى أوج الوحدة، أما قبل ذلك فقد كان الحب هو جوهر علاقتنا، فقد كنت أراه دائما "رجلا ابن بلد" شهما وشجاعاً، ربما كان يصلح شيخ قبيلة أو عمدة، لكنه حمل أكثر من طاقته، وهذا هو سبب الكارثة» .

«كان المشير عبد الحكيم عامر يفهم أنه يقوم بعمل سياسى فى الجيش ليكسب ولاء القوات المسلحة إلى الثورة، ولو كانت هذه مهمته الوحيدة، لكان نجاحه فيها كاملاً، لكن سبب الكارثة أنه اكتفى بهذه المهمة وحاول تنفيذها بأفراد سيئين هم الذين نسجوا بسوئهم خيوط مأساته ومأساة هزيمة يونية بعد أن تم إهمال الجانب العسكرى تماماً».

«ومازلت أعتقد أنه لو كان إلى جوار المشير عبد الحكيم عامر عسكرى منضبط أو محترف مثل الفريق أول محمد فوزى لما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه» .

«المهم أنى قرأت ملف المشير عبد الحكيم عامر كلمة كلمة، وحين انتهيت منه كان اقتناعى كاملاً - ليس فقط بأنه انتحر بل وأن الانتحار كان سبيله الوحيد بعد أن انغلقت أمامه كل السبل ».

ومن الواضح أن صياغة أحمد عز الدين قد تغلبت هنا على رؤية أحمد كامل ولكنها لم تتغلب من فراغ وإنما من تصويرها لعاطفة أحمد كامل نفسه، ومن العجب أن الأخلاق العسكرية قد تتمنى لعبدالحكيم عامر الانتحار، على حين أن الذى يتمسك بتعاليم الإسلام يتمنى له أن يكون قد قتل حتى لا يدخل النار بسبب انتحاره(!!) وفى كل الأحوال فإن تعليق المذكرات أضعف من الموقف بكثير، ولكنه (لسوء الحظ) تعليق مدير المخابرات بعد ما قرأ الملفات على كل حال(!!).

(٢٧)

ونأتى - مرة أخرى - إلى موقف صاحب المذكرات الغريب جداً من على صبرى ويكاد أحمد كامل يلقى بكل الأوزار التى شهدها عهد عبد الناصر (بل والفترة الأولى من عهد الرئيس السادات) على عاتق على صبرى وبالتحديد على وجود هذا الرجل فى موقع المسئولية فى الاتحاد الاشتراكى، وعلى الرغم من أن القراء والنقاد والمؤرخين عادة ما لايتقبلون مثل هذا السلوك إلا أننا نستطيع أن نتفهم رؤية أحمد كامل تماما حتى ولو كان

بينه وبين على صبرى عداء تاريخى أو ثأر مبيت، فليس يزعج الشباب حقيقة إلا أن يفرض عليهم اليوم احترام مَنْ فرض عليهم الهجوم عليه بالأمس، وهذا هو جوهر ما حدث فى ١٩٦٨ مع على صبرى ولنقرأ ما يرويه أحمد كامل من تفصيلات مهمة تاهت فى غمرة أحداث مظاهرات الطيران وما تلاها فى ذلك الوقت .. وسنجد أنه صريح إلى أبعد حدود الصراحة فى إلقائه الأوزار على عاتق على صبرى وعلى تبرئة نفسه، بل هو يرى نفسه قد بُرئ حين تم تجاهله وتهميش دوره :

«كان الشباب فى هذه المرحلة هو نبض بلادنا الحقيقى، وفى كل مؤتمراته كان التقاط الصورة الحقيقية لا يحتاج إلى مجهود، كانت هناك استفهامات وتساؤلات عن إعادة على صبرى لأمانة الاتحاد الاشتراكى فى ٢٧/ ١/ ١٩٦٨ بعد أن عزل عنها فى أعقاب الهزيمة وكان ذلك أول محك لعدم الجدية فى التغيير الذى ينتظره. أذكر أنه فى يوم ١٣/ ٢/ ١٩٦٨ عقد اجتماع للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى، وأثير فيه موضوع الرأى العام، ومطالبه الواضحة الضاغطة بالتغيير وكان رد على صبرى واضحاً: أنه لا تغيير حالياً، وأن العمل سوف يسير على ما هو عليه».

«أذكر أيضا أنه فى يوم ١٩/ ٢/ ١٩٦٨ عقد اجتماع لأمانة طليعة الاشتراكيين وقد عرضت فيه مذكرة مكتب الأمانة، واختلف الرأى حولها، لأن سامى شرف تقدم وقرأ تقريراً يقدم صورة وردية للموقف ولرضا الناس، وهو ما كان يجافى الحقيقة تماما، وقد اعترضت على هذه الصورة الوردية التى تضمنها التقرير حتى احتدم الخلاف بيننا ثم تدخل شعراوى جمعة وأحال التقرير إلى لجنة تتولى تقديم تقرير آخر للرئيس جمال عبد الناصر فى اليوم التالى، وفى اجتماع تم بمكتب على صبرى يوم ٢٢/ ٢/ ٦٨ حضره مديرو الجامعات وأمناء المكاتب التنفيذية ولبيب شقير وزير التعليم (يقصد التعليم العالى)، وأمين هويدى وزير الدولة إضافة إلى شعراوى جمعة وسامى شرف، بدا تجاهلى تاما، واتفق على أن يجتمع وزير التعليم العالى بالطلاب، ولم يقدر لهذا القرار أن يرى النجاح، فقد انفجرت المظاهرات ثانية فى شكل تجمعات داخل الحرم الجامعى لجامعة القاهرة، وبدلا من تركها داخل الجامعة، تم التعامل معها من خارج الجامعة بقذفها بالقنابل المسيلة للدموع، وقد اتصل فى هذا التوقيت بعض أساتذة الجامعة يستغيثون ويحذرون من نتيجة هذا الاستفزاز، ولم يحل ذلك كله دون أن تخرج المظاهرات العارمة من الجامعة، وأن تصل وهى تطلق شعارات تعبر عن التمزق والألم والعنف حتى قلب ميدان التحرير، ولم تمنع

خراطيم المياه والعصى والقنابل المسيلة للدموع من استمرار المظاهرات فى اليوم التالى فى جامعتى القاهرة وعين شمس، قبل أن يعتصم طلاب هندسة القاهرة وعين شمس فى مقار كلياتهم».

« كانت الأجهزة السياسية كلها قد أصابها الشلل، بينما كانت منظمة الشباب هى الجهاز السياسى الوحيد الذى يعمل والذى لم يفقد ثقة الطلاب والشباب به (هكذا يرى أحمد كامل حتى لو لم نوافقه!!)، ولذلك كان طبيعيا أن يسارع بقية المسئولين لتحميل منظمة الشباب نفسها مسئولية انفجار المظاهرات والتحريض عليها، وكان ذلك يعنى أيضا من بين ما يعنيه أن القيادات السياسية مصرة على الاستمرار فى غيها، وفى يوم ٢٧/ ٢/ ١٩٦٨ اجتمع على صبرى مع مكتب الأمانة العامة واستمر الاجتماع أربع ساعات متصلة ولكن ظل على امتدادها متمسكا برأيه فى عدم التغيير لأنه لم يكن مقتنعا أن الناس تطلب التغيير بالفعل، وكان مثله الذى ضربه فى ذلك تشرشل وحكومة الحرب البريطانية التى كانت تتكون من خمسة أفراد أداروا الدولة وأداروا آلة الحرب البريطانية فى مجتمع ليبرالى دون اعتراض .

(٢٨)

ومن الشخصيات القليلة التى تحظى برضا أحمد كامل وتقديره فى هذه المذكرات الدكتور سليمان حزين وزملاؤه العاملون فى هيئات التدريس بجامعة أسيوط ، ولكن أحمد كامل للأسف الشديد يردف ثناءه على سليمان حزين بذكر مجموعة محددة من أساتذة جامعة أسيوط وهو يتورط بحسن نية طبعا فى أن يقتصر فيمن يذكرهم على أولئك الذى كانوا قريبين منه كمحافظ، أو الذين وصلوا إلى مواقع كبيرة فيما بعد، وهو خلق شائع فى كتاباتنا السياسية لا نستطيع أن نستسيغه، وإن كنا نعطى لأحمد كامل العذر فى أن ينهج هذا المنهج لأنه لم يكن رائداً للتأصيل الفكرى ولم يزعم هذا :

« كانت القاعدة الأساسية التى اعتمد عليها (أى فى عمله كمحافظ) هى جامعة أسيوط فقد كانت أول جامعة تخرج عن القاهرة والإسكندرية، ويرجع فضل إنشائها إلى الدكتور سليمان حزين الذى لولا إصراره وبقاؤه فى أسيوط محاربا ومناضلا ما كتب لهذه الجامعة

أن تقوم، والذى أكد بسلوكه العملى أن النهضة الحقيقية تحتاج إلى أن يساندها علماء أفاضل يقودون المجتمع نحو الأفضل والأرقى».

«ولست أستطيع حتى لو حاولت أن أقدم حصرا بالخدمات التى استطاعت جامعة أسيوط أن تقدمها للمجتمع من حولها بفضل جهود وتعاون أساتذة واعين، كان فى مقدمتهم دكتور عبد الوهاب البرلسى، دكتور محمد ماجد فخر، ودكتورة سميحة الباجورى، ودكتورة عصمت شحاتة، ودكتور زهير نعمان، ودكتور كمال العقاد، ودكتورحمدى النشار فلم يبخلوا على جميع مراكز المحافظة بالتنوير الفكرى والسياسى، كما قاموا بالإشراف على المستشفيات العامة، فقد وضع المستشفى الأميرى فى أسيوط تحت إشراف الجامعة، وتحول مستشفى المبرة الذى كان نموذجا لتخلف الرعاية الصحية فى الصعيد إلى أفضل وأرقى مركز علاجى فى صعيد مصر كله، كما أقيمت عيادة شاملة للعلاج بأجور رمزية .. وكم ساهم علماء كلية الهندسة فى إصلاح وتطوير أى وحدة إنتاجية عاطلة على مستوى المحافظة » .

وفى موضع آخر ينبئنا صاحب هذه المذكرات عن توصيته وهو محافظ للجهات المسئولة، باختيار الدكتور البرلسى (وزير التعليم العالى فيما بعد) وكيلا للجامعة مع تكليفه [وذلك بعد إعادة تعيينه عميداً للطب] بالإشراف على كلية الطب، ولا يخرج أحمد كامل فى مثل هذه الروايات عن سعادة البشر حين يحسون أنهم فى وقت من الأوقات كانوا رؤساء للذين صاروا رؤساء، فإذا بهم يختصون هؤلاء دونا عن كل من رأسوهم فى حياتهم بإيراد مواقفهم منهم، وليست هذه الخصلة فى كتابة المذكرات متأثرة بطبائع البشر فحسب، ولكنها متأثرة أيضاً بسيناريوهات السينما التى تحرص على مثل هذا التكنيك المفيد لتطور الأحداث ونمو الشخصيات، وقد أورد أحمد كامل نفسه فى مذكراته هذه التى بين أيدينا دون أدنى مناسبة اسم فاروق حسنى وزير الثقافة الحالى ومحمد غنيم وكيل أول الوزارة اللذين كانا موظفين صغيرين جداً فى قصر ثقافة الأنفوشى وهو محافظ للإسكندرية، ولكنها الأيام، كذلك فإننا نلاحظ نفس الملاحظة على الأسماء التى أوردها فى الفقرة السابقة مباشرة حيث اكتفى من أساتذة جامعة أسيوط بمن كانوا قد تولوا حتى ذلك الوقت مناصب قيادية ! ! ولنقرأ هذا الذى يرويه عن كلية الطب :

«...... كلية الطب على الرغم من الحالة السيئة التى هى عليها فإنه ليس لها عميد، فالعميد المعين حاليا هو مشرف معين من المعاش بمكافأة، وهو لا يمكنه السيطرة على الطلبة وهيئة التدريس بها كما أنه ليس لديه الخبرة بمشاكل كلية الطب، وأرى أن الوضع الحالى كان يستلزم وجود عميد حازم يمكنه تسيير أمور الطلبة وله خبرة واسعة بمشاكل

كليات الطب . وكان معينا قبل ذلك الدكتور عبد الوهاب البرلسى عميدا لهذه الكلية ولكنه نقل نتيجة لخلافاته مع الدكتور حزين ومازال كرسيه بالكلية شاغرا، كذلك فإن أقدميته تؤهله لشغل منصب وكيل الجامعة... أقترح أن يعين الدكتور عبد الوهاب البرلسى عميدا للكلية خاصة فى هذه الفترة «الحرجة» من تاريخ الكلية، ويمكن أن يعين مستقبلا وكيلا للجامعة على أن يظل مشرفا على كلية الطب نظرا لخبرته الطويلة فى هذه الكلية بالذات لأنه ملم بجميع مشاكلها».

أرجو القارئ أيضا أن يلتفت إلى الكلمات الكبيرة من قبيل الفترة «الحرجة» من تاريخ الكلية.

(٢٩)

كذلك فإن الفريق أول محمد فوزى من الشخصيات القليلة التى تحظى بتعاطف أحمد كامل فى هذه المذكرات، وهو يحرص دون أى مبرر معقول على أن يدافع عن موقفه ليلة قيام الثورة وهو فى مذكراته ينفرد دونا عن كل المصادر المتاحة بأن يعطيه العذر فى عدم المشاركة فى هذه الليلة بسبب أن الذى اتصل به هو كمال رفعت وليس زكريا محيى الدين الذى كان مسئولا تنظيميا عنه .. ولكن مع رغبتى بل وأمنيتى فى أن تكون هذه الرواية صحيحة وأن تكون هى السبب الحقيقى فى تردد محمد فوزى فى الانضمام للثوار ليلة الثورة فإنى لا أستطيع أن أتقبلها على علاتها لتناقض واضح فيها فأحمد كامل كما سنقرأ بعد قليل يقول إن كمال رفعت لم يجب على محمد فوزى حين سأله: ومن أنت ؟ ولكن أحمد كامل نفسه يقول بعد قليل إن محمد فوزى خشى أن يكون هذا طعما من المخابرات العسكرية التى كان كمال رفعت أحد ضباطها (!!) لو أن أحمد كامل حذف الجملة الأخيرة لكانت روايته أدعى إلى إنقاذ صورة محمد فوزى أمام التاريخ !! فنحن نفهم من روايته أنه عرف فى كمال رفعت أحد ضباط المخابرات العسكرية .. وعلى أى الأحوال فلسنا نحن الذين نملك الحكم النهائى فى مثل هذا الموقف بناء على رواية وحيدة ومبتورة على هذا النحو، ولكننا نسجل مع أحمد كامل إعجابنا ببقية القصة وبخاصة بذلك الموقف الشهم الواضح الذى وقفه عبد المنعم أمين فى تلك الليلة، ومع الأسف فقد ظلم عبدالمنعم أمين حتى من أحمد كامل، ولنقرأ ما يرويه أحمد كامل :

«... وقبل قيام الثورة كنت أعمل مدرسا بمدرسة المدفعية وكان كمال الدين حسين يعمل مدرسا بها أيضا، ولكن لقاءاتنا لم تكن تتعدى تبادل التحية، ولكننا ـ نحن ضباط الدفاع الجوى ـ كنا نعتقد أن محمد فوزى هو الذى يمثلنا إلى أن فوجئنا بأنه لم يكن حاضرا ليلة التنفيذ فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . لقد كانت حقيقة غياب محمد فوزى عن تنفيذ خطة الثورة تحتاج إلى وقفة سريعة، ذلك أن كمال الدين حسين قال لى ولغيرى إن محمد فوزى رفض الخروج فى صفوف الضباط الأحرار فى تلك الليلة، ولم يكن ممكنا بالنسبة لى ولكل أولئك الضباط الذين عرفوا محمد فوزى عن قرب وتعلقوا به قائدا ومعلما ـ أن يصدقوا أن يكون هذا موقفه ولكن كلمات كمال الدين حسين كانت للأسف أكثر من سوء فهم وجد من يردده. الحقيقة فى ذلك أن محمد فوزى كان فى هيكل تنظيم الضباط الأحرار ضمن مجموعة زكريا محيى الدين، وكان المفروض تنظيميا وأمنيا أن يتصل به زكريا محيى الدين ليحدد له الدور والتوقيت فى اليوم السابق، وبسبب انشغال زكريا محيى الدين، فى التجهيز لخطة الثورة مع جمال عبد الناصر، تولى كمال رفعت الاتصال بمحمد فوزى وقال له إنه مطلوب للتحرك يوم ٢٢ يوليو فسأل محمد فوزى : ومن أنت ؟ فلم يجب . وخشى محمد فوزى أن يكون ذلك طعما من المخابرات العسكرية التى كان كمال رفعت أحد ضباطها فرد عليه قائلا : أنا لا أعرفك ولا أعرف عم تتحدث . ثم حاول فوزى أن يتصل بزكريا محيى الدين لينقل إليه ماحدث، ولكنه لم يستطع أن يعثر عليه . لقد كان اتصال كمال رفعت بدلا من زكريا محيى الدين بمحمد فوزى خطأ تنظيميا فادحا (تأمل تعبير الفداحة الذى تورده المذكرات هنا دون أى مبرر) ولكن فيما يبدو فإن كمال رفعت فهم من رد فعل فوزى أنه لا يريد الخروج مع بقية الضباط الأحرار وأن هذا ما نقله بعد ذلك إلى زكريا محيى الدين. بعد أن اكتشفنا غياب محمد فوزى كان إصرارنا على أن يمثلنا عبد المنعم أمين ويكفى عبد المنعم أمين، إنه يوم فوتح فى الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة، قال لمن فاتحه : أنا معكم قلبا وقالبا ولكنى لا أحبذ الدخول فى عمل الاجتماعات والمناقشات، وعندما يكون لديكم عمل جاد حاسم فأنا جاهز، وكان عند كلمته، فلم يتردد ليلة ٢٣ يوليو ولم يتخلف» .

(٣٠)

بقيت رؤيتان تحتاجان إلى شىء من الدراسة والتمحيص خصوصا إذا صدرتا عن رجل

كان مديراً للمخابرات فى أول عهد رئيس جديد غير بل قلب كل الموازين فى بلده وفى المنطقة.

النقطة الأولى: أن أحمد كامل لايجد أى حرج فى أن يحدثنا عن أنه شخصياً لم يكن متحمسا لبدء القتال مع إسرائيل فى مرحلة مبكرة بعد وفاة جمال عبد الناصر، وهو يروى لنا قصة حوار له مع الدكتور محمد مراد غالب حول هذا الموضوع وكأنما ينسف أحمد كامل بهذه القصة كل الدفوع التى قدمها آخرون عن استعداد مصر للقتال عقب وفاة عبدالناصر مباشرة لولا أن السادات هو الذى كان يؤخر القرار لغرض فى نفسه، ولنقرأ ما ترويه مذكرات أحمد كامل:

«...... وأعتقد أن كثيرين غيرى كانوا يدركون بعمق ما أدركه، أذكر أنه فى صباح نفس يوم اجتماع مجلس الدفاع الوطنى (ديسمبر ١٩٧٠)، وقبل الاجتماع مباشرة، أن حضر إلى مكتبى مراد غالب سفيرنا اللامع فى موسكو وقتها، وقد جاء ليسألنى سؤالا محددا، هل أوافق على قرار بدء القتال . وقلت له : إن الوقت ليس وقت عواطف، وأن قرارا ببدء القتال يحتاج إلى ضمانات بتوافر عنصرين أساسيين : أحدهما يتعلق بضمان تدفق المعدات وقطع الغيار، وثانيهما.. يتعلق باكتمال التجهيز للعبور وفق حسابات عسكرية صحيحة. واستمع مراد غالب إلى ما قلت، ثم قال لى بيقين، أنه أصبح الآن أكثر اطمئناناً، فقد جاء أصلاً ليحذرنى من التسرع فى اتخاذ مثل هذا القرار. ولقد صدر القرار بعدها بالفعل بمد وقف إطلاق النار ثلاثة أشهر أخرى».

هكذا يأتى تعليق مدير المخابرات العامة لينسف كل دعاوى الفريق أول محمد فوزى القائلة بأنه كان جاهزاً لخوض المعركة وأنه استقال فى مايو مع مجموعة مراكز القوى لأن السادات لم يمكنه من تنفيذ الخطة الممكنة بالحرب والانتصار على العدو وحل قضية الشرق الأوسط!! فإذا بنا نقرأ فى هذه المذكرات بكل وضوح أن الجيش المصرى لم يكن ليستطيع أن ينجز حربا ذات شأن فى ذلك الوقت، ومن المهم كذلك أن نرى أن دبلوماسيا ذا شأن (أصبح بعدها مباشرة وزيراً للخارجية) كان يشارك أحمد كامل نفس الرأى القائل بضرورة التريث حتى تتم الاستعدادات وتتدفق المعدات، وليس هناك محل للقول بأن صاحب هذه المذكرات كتب ما كتب فى هذه الجزئية لغرض فى نفسه لأنه فى الحقيقة لم يكن مسئولا عن بدء القتال ولاعن تأجيل القتال، ولم يكن بيده القول الفصل لا فى مد وقف إطلاق النار ولا فى إنهائه، إنما هو يصور جواً عاماً وقد أضاف تصويره إلى الحقيقة التى توافرت للقارىء من كتابات أخرى.

(٣١)

أما النقطة الثانية فهى أن هذه المذكرات تتضمن فقرة من أخطر ما يمكن فى تصورنا للصراع على السلطة عقب وفاة عبد الناصر، ولو أنها صدرت من أحمد عز الدين ما كانت لتقلقنا ولكن صدورها منسوبة إلى أحمد كامل الذى أصبح مديراً للمخابرات يثير أكثر من تساؤل وأقصد بها تلك الفقرة التى يتحدث فيها عن أنه كانت هناك استطلاعات رأى عسكرية رجحت كفة زكريا محيى الدين كمرشح لرئاسة الجمهورية وأظن أن مثل هذه الفقرة لاتكفى وحدها فى مثل هذا السياق، وأظن أن أحمد كامل كان مطالباً بأن يقدم لنا تفصيلات أكثر .. ولكنه للأسف الشديد لم يفعل وهو يقول :

«... لكن المناورات لم تتوقف، فقد فوجىء الجميع بنشر محمد حسنين هيكل لنعى زكريا محيى الدين لجمال عبد الناصر فى الأهرام وكان صدى هذا النعى فى القوات المسلحة قوياً للغاية، حتى إننى أستطيع أن أقول، من موقع الرؤية القريبة، أن الجيش تبنى فى هذا التوقيت مسألة ترشيح زكريا محيى الدين لموقع رئيس الجمهورية، وتحول الأمر داخل القوات المسلحة إلى اتجاه عام، ولعلى أضيف أن المخابرات العسكرية فى هذا التوقيت وتحت تأثير هذا الإحساس قامت بإجراء استطلاع للرأى فى صفوف القوات المسلحة وكانت نتيجة الاستطلاع لصالح زكريا محيى الدين . وكان الجيش من أكثر العناصر تأثيراً فى الموقف بالطبع، ومع أن هيكل نفى بعد ذلك علاقته بنشر نعى زكريا محيى الدين بعد تأثيره المدوى وألصقه بممدوح طه، على أساس أنه كان على سفر إلا أن المسألة أصبحت أكثر تعقيداً بل أستطيع أن أؤكد أيضا أن عددا من كبار ضباط القوات المسلحة فى أوج هذه الأزمة، طلبوا من الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة، أن يتحرك للاستيلاء على السلطة، تخليصا للبلاد من بلبلة وأزمة لا تحتملها الظروف ولا تتحملها التحديات ».

(٣٢)

وقبل أن نصل إلى ختام حديثنا عن هذه المذكرات فإنه ينبغى لنا أن نتأمل قلة حظ

العمل التنفيذى فيها فيما يتعلق بالحديث عنه إذ لايكاد الرجل يحدثنا عن عمله التنفيذي كمحافظ، مفضلاً بالطبع الثرثرة والشقشقة والتنظيرحول كل القضايا التى تناولناها معه على مدى هذا الباب، وليس هذا بغريب على مذكراتنا السياسية وقد عمل هذا الرجل محافظاً لثلاث محافظات هى على التوالي: أسيوط فيما بين أكتوبر ١٩٦٥ وأغسطس ١٩٦٧ وذلك قبل اختياره أميناً لشباب ثم المنيا فيما بين مايو ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٦٨ فالإسكندرية فيما بين نوفمبر ١٩٦٨ ونوفمبر ١٩٧٠، ونحن لانراه حريصا على أن يبرز بعض الجوانب التى يراها مهمة فى أدائه لوظيفة المحافظ، وهو معنى كما نرى بالدور الذى لعبه فى الحوار مع مظاهرات الطلبة فى الإسكندرية عام ١٩٦٨، ولكنه كذلك معنى بالإصلاحات الداخلية وعلى المستوى المظهرى فى محافظة أسيوط، ونراه حريصا على أن يشير إلى اختياره أو تعديله لاختيار العيد القومى لمحافظة أسيوط، وسوف ترينا هذه القصة ـ على فرض صحتها ـ مدى العبث بالأفكار النبيلة الذى كان يجد مكانا تحت الشمس فى عهد الثورة ولا أظن أن صاحب هذه المذكرات يختلق هذه الواقعة من فراغ، ولكنى لابد أن أخلى مسئوليتى عن صحتها وأنا أنقلها عنه بينما أنا مندهش لأن تتم الأمور على هذا النحو، ولنقرأ هذا النص :

« ...أثارنى عندما وصلت أيضا ـ أنهم كانوا قد اختاروا للعيد القومى لأسيوط يوم زيارة الرئيس جمال عبد الناصر لها، ولم أستطع أن أزدرد هذا النفاق . حاولت أن أناقش المسألة على أساس أن العيد القومى ينبغى أن يكون ذكرى حدث وطنى ضارب بعمق فى التاريخ، ويمثل نبراسا هاديا ودليلا على البذل والكفاح، فاقترح البعض ثورة ١٩١٩ على أساس أن الاستعمار قد أعدم مأمور بندر أسيوط وكان اسمه كامل، واكتشفت أن أصحاب الاقتراح قد ظنوا أن المأمور الشهيد هو أبى ! لقد اخترت فى النهاية يوم ١٨ أبريل ١٧٩٩، حيث دارت رحى معركة بنى عدى حين حاول الفرنسيون أن يستولوا على القرية فلم تسلم أمام وابل قنابلهم ورصاصهم، ولم يتمكن جنود الحملة الفرنسية من دخول القرية إلا بعد أن أحرقوها بالكامل وتفحمت جثث رجالها ونسائها تحت الأنقاض، وقد أصبح هذا اليوم بالفعل هو العيد القومى لأسيوط».

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومي لمصر

5

في خدمة الأمن السياسي
(مايو ١٩٣٩ - مايو ١٩٧١)
مذكرات اللواء حسن طلعت

دار الخيال

فى خدمة الأمن السياسى
مايو ١٩٣٩، مايو ١٩٧١
مذكرات اللواء حسن طلعت

(١)

صدر هذا الكتاب عن دار الوطن العربى للنشر والتوزيع، عام ثلاثة وثمانين (١٩٨٣)، أى عقب وفاة الرئيس السادات بفترة وجيزة، وحرص حسن طلعت على أن يذكر على الغلاف ما يؤكد معنى انتمائه إلى ما قبل السادات، فكتب عنوانا فرعيا (مايو ١٩٣٩ ـ مايو ١٩٧١) للدلالة على انتهاء خدمته للأمن السياسى بنهاية عهد ما قبل حركة السادات التصحيحية فى ١٥ مايو ١٩٧١ .

وإذا كان لابد من تقديم لحديثنا عن صاحب هذه المذكرات لمن لا يعرفونه، فإنه من الإنصاف القول بأنه واحد من النادرين جداً الذين يفوقون فى قيمتهم الأمنية قيمة كثير من وزراء الداخلية فى عهد الثورة، وإذا كان هناك ضابط شرطة استحق منصب الوزارة ولم ينله فهو هذا الرجل، ويكاد يكون هناك إجماع بين الشرطيين جميعاً على هذا المعنى، ذلك أن كفاءته كانت مضرب الأمثال، وكذلك كان التزامه الخلقى والوظيفى، ولولا أن الظروف قد وضعته فى الكفة الأخرى فى مايو ١٩٧١ لكان قد وصل بالفعل إلى منصب الوزارة وربما ماهو أكثر منها، وقد ظل هذا الرجل يحظى بالتقدير والاحترام طيلة الفترة التى

عاشها بعد خروجه من الخدمة، وقد شهدت بنفسى مدى التقدير العميق الذى كان يحظى به يوم وفاته، وقد حضرت العزاء فيه.

ولو كان الإنسان لا يعرف كل هذا أو بعضه عن حسن طلعت، فإن قراءة كتابه هذا سوف تعطيه هذه الفكرة وأكثر منها، فنحن أمام مذكرات رجل مخلص، دءوب، ملتزم، محترم، مثقف، متدين، حريص على وطنه وعمله وشعبه إلى أبعد ما يكون الحرص. ونحن نراه مخلصاً فى ظل الملكية ، ومخلصاً فى ظل الجمهورية، بل نرى من بين سطور كتابه أنه لم يكن ليمانع فى الإخلاص للعهد الجديد (عهد السادات) لولا أن الترتيبات والأقدار سارت فى الطريق الآخر.

ونحن نرى النبل وهو حريص على أن يطل من بين سطور كتابه حتى لو منعته نفسه الأمارة بالسوء ، فهو لا يكتب هذا الكتاب للثأر لنفسه، ولا للحاق بمجد فاته، ولا لتقديم نفسه إلى طوائف أو أحزاب جديدة قد يكون لها حظ فى مستقبل الأيام، وهو لا يجتر أحداثاً، ولا يصطنع وقائع، إنما هو يقدم ملخصاً موجزاً لعمله الهادف البناء فى ظل نظم متعاقبة، وهو على الرغم من الانحيازات التى فرضها على نفسه بحب عبد الناصر والاشتراكية والثورة والهجوم على السادات والإخوان والوفد، يحكى عما رآه بصدق، وعما انطبع فى ذهنه بأمانة، وعما يعتقده ويؤمن به بإخلاص، وهو لا ينتقى الأحداث التى يدعم بها رؤية معينة، وإنما ينتقى الأحداث التى كان لها شأن فى تاريخ هذا الوطن، وهو يتحرر من الأنانية والنرجسية والعدمية إلى أبعد ما يمكن أن يكون التحرر فى مثل حالته.

وليس من شك أن كتابه هذا النادر سوف يظل فى المكتبة بمثابة كنز من كنوز الأمانة والدقة والصدق والإخلاص.

(٢)

ونحن نرى صاحب هذه المذكرات وهو يتحدث فى ثقة عن دوافعه لكتابة هذه المذكرات فى مقدمة كتابه حيث يقول:

«ترددت كثيراً قبل أن أقدم على تدوين ذكرياتى هذه عن عملى فى ميدان الأمن السياسىَ فى مصر خلال اثنين وثلاثين عاماً تمتد على مدى الأعوام من ١٩٣٩ إلى ١٩٧١

كما ترددت كثيراً فى إعدادها للنشر، فرغم إلحاح بعض الزملاء والأصدقاء علىّ بضرورة تدوين ما عاصرته من أحداث أثناء عملى فى خدمة الشرطة، وذلك كما رأيتها من موقعى، فإننى كنت أعتقد أنها لن تضيف جديداً، ولن تكشف عن أسرار طال إخفاؤها، إذ لم أكن فى أى وقت من الحزبيين العاملين، أو من أفراد الدائرة الداخلية المقربة لأصحاب المراكز العليا لاتخاذ القرارات، كما لم يكن من طبعى الزج بنفسى فى صراعات السلطة، لذا فلم يؤثرنى أحد بدخيلة نفسه متطوعًا ».

«ولكننى بعد أن قرأت الكثير مما كتب عن عهود ما قبل الثورة وعن عهد الثورة فى حياة قائدها ومفجرها الزعيم جمال عبدالناصر، ثم فى حياة السادات. وبعد أن لمست اتباع بعض أصحاب الأقلام للظن وما تهوى الأنفس، فقد رأيت أن أقدم على تدوين ونشر ما أتيح لى رؤيته أو سماعه من مصادره الأصلية، آخذاً النفس بألا أكتب إلا ما أوقن أنه الصدق، وفوق كل ذى علم عليم والله على ما أقول شهيد ».

ثم هو يردف معبراً عما يراه أو نراه نحن القراء بمثابة حقيقة تقديره لقيمة شخصه ووظيفته:

« ولم يكن اتصالى بالأحداث السياسية اتصال صانع أو مفجر لها، بل كان اتصال رجل أمن يعايشها ويداورها ليكشفها أو لتفاجئه بدورها فتجرفه معها. وقد تزامنت خدمتى بالشرطة مع كل الأحداث العظام التى عاشتها مصر خلال أربعة عقود من أواسط القرن العشرين، وكنت أجد نفسى فيها محمولاً مع التيار لأنساق معه أو لأعمل جاهداً على الإفلات منه والوصول إلى بر الأمان، مهتدياً بإيمانى ووطنيتى وضميرى ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وبما أعاننى الله به ».

ثم هو يحاول فى مقدمته أيضاً أن يعتذر عن بعض الرؤى أو المعلومات التى طبع بها رؤيته وتقييمه للأحداث فيقول :

« وقد منحت نفسى حرية أرجو أن يغفرها لىّ القارئ وهى أن أضيف إلى مشاهداتى بعض المعلومات لإيضاح الأحداث التى عايشتها حتى يستطيع من لم يعاصرها من القراء أن يتفهم أسبابها ونتائجها».

وعلى هذا النحو يمضى حسن طلعت وهو يقدم بتاريخه وسلوكه وأفكاره كتابه للقراء بثقة شديدة فى النفس ، وهو يردف هذا بالتعبير عن انتمائه للناصرية مع أنه أكبر من أن يكون ناصرياً فحسب، لكنه يفعل هذا من منطق رد الفعل ومن منطلق إحساسه بأن الفرصة

قد أصبحت متاحة للدفاع عن حقبة شارك هو فيها بإعزاز واعتزاز، لكنها ـ أى الحقبة ـ أصبحت محل تشكيك ونقد وهجوم طيلة عشر سنوات سابقة، وإذا الأمور تتغير أو تبدو وكأنها قابلة للتغير فجأة بعد وفاة الرئيس السادات، ويصبح من المتاح التحدث عن هذه الفترة وعن الانتماء لها (كرد فعل أيضا)، بل يصبح مثل هذا الحديث من الأمور التى لا تجلب العار، وإنما الفخر، هكذا يصبح فى وسع حسن طلعت أن يتحدث باعتزاز عن الفترة الأخيرة من خدمته، وهى الفترة التى عادة ما تتوج تاريخ الممارسة المهنية كلها.

كل هذا يمثل أحد الجانبين المهمين فى صياغة العقلية التى كتبت هذا الكتاب وقدمته إلى المطبعة للنشر، أما الجانب الأبقى والأرقى والأفعل والأفضل، فهو أن هذا الرجل أراد أن يقدم لأبناء وطنه ولأبناء مهنته صورة راقية من الكتابة عن العهود السياسية والأحداث الوطنية، صورة تخلو من انعكاسات الأخلاق الرديئة والطباع الرديئة والشخصيات الرديئة، وذلك بعد أن وجد الساحة يومها تضطرب بكتابات من هذا النوع. وهو لهذا السبب يؤكد هذا المعنى فى مقدمة كتابه وإن كان قد تأخر فى ذكره:

«ولا يعنى ذلك أننى حابيت أحداً فيما ذكرته مما شاهدته أو سمعته. فمن كان ينتظر أن يجد فى هذا الكتاب ردة على ثورة ٢٣ يوليو، أو تأييداً للأكاذيب والأباطيل التى أغرقنا فى طوفانها المرجفون خلال السنوات العشر الأخيرة، فإنى أنصحه بألا يقرأ هذا الكتاب أو يقتنيه. كما أجد أنه من الضرورى أن أوضح لمن يرى أننا تجاوزنا كضباط شرطة صلاحياتنا، ولم نُكِن ولاء للملك وحكوماته، أنه لابد أن ينظر إلى هذه التجاوزات فى ظروف ذلك العصر من احتلال أجنبى يدعمه نظام حكم على رأسه ملك فاسد يتآمر مع المحتل على وطنه. أما الآن وقد عادت لأيدينا مقاليد أمورنا، فليس أمام رجل الشرطة الذى لا يطمئن إلى سلامة ما يعمله، إلا أن يستقيل أو يطلب نقله إلى جهة أخرى لا يرى نفسه مضطراً فيها إلى القيام بما لا يرضاه ضميره».

(٣)

ولأن لكل إنسان نموذجا يتمناه لنفسه حين يتحدث عنها، فإن صاحب هذه المذكرات يحرص على أن يقدم نفسه فى صورة الرجل المؤمن بالله، المتدين، العامل على طاعة ربه، وسوف نجد صدى لهذا الحرص فى كثير من فقرات هذا الكتاب وفصوله، وهو يبدأ كتابه

بمقدمة يضع قبلها وفوقها قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين﴾. وكثيراً ما يستشهد فيما يكتب بآيات الله سبحانه وتعالى، وفضلاً عن هذا فإن الأسلوب الذى كتبت به المذكرات ينم عن تدين كاتب هذه المذكرات والتزامه بالتعليمات الدينية والخلقية بل والأهم من ذلك الإيمان المطلق بإرادة الله وبالقدر خيره وشره:

❑ ولنقرأ على سبيل المثال هذه الفقرات التى يتحدث فيها عن تثبيت إيمانه بالقدر:

«ولا أدرى ما الذى دعانى لأن أكتب فى استمارة امتحان البكالوريا اسم مدرسة البوليس والإدارة (اسم كلية الشرطة فى ذلك الوقت) بين الكليات والمدارس العليا التى أرغب فى الالتحاق بها عند النجاح، وقد يكون عمل أخى الأكبر ـ رحمه الله ـ كضابط شرطة سبباً خفياً دفعنى لهذا الاتجاه. وعندما نجحت فى امتحان البكالوريا تقدمت للمدرسة الحربية (اسم الكلية الحربية وقتئذ) ولمدرسة البوليس والإدارة وكلية الحقوق، حيث كان ترتيبى الخامس عشر بين طلبة القسم الأدبى على مستوى البلاد. وكانت هذه الفترة سبباً فى تثبيت إيمانى الكامل بالقدر، وأنه لا راد لإرادة الله، وأننا مسيّرون فى هذا العالم الدنيوى وليس لنا من الأمر شىء. فقد كان والدى ضابطاً فى الجيش وأرسلنى بخطاب للمرحوم اللواء إبراهيم باشا خيرى وكيل وزارة الحربية فى ذلك الوقت، الذى أحسن لقائى وأحاطنى بعطفه الأبوى وخرجت من مكتبه وأنا أعتبر نفسى ضابطاً بالجيش. وكنت قد أجريت عملية جراحية فى أجازة الصيف، وفى أثناء الكشف الطبى أخبرتهم بذلك فتقدمَ بعض الأطباء من أصدقاء والدى وأوحوا لى بإجابة كانت لاشك فى صالحى، ولكنى وجدت نفسى وبقوة خارجة عن إرادتى أذكر الرد الذى سيؤجل دخولى الكلية الحربية».

«وتوجهت إلى كلية الشرطة دون أن أعرف أحداً بها واجتزت الكشف الطبى. وعند دخولى كشف الهيئة طلب منى عبدالسلام الشاذلى باشا مدير الكلية فى ذلك الوقت، الوقوف فى صف الطلبة الذين تم قبولهم، وعندما توجهت للوقوف فى هذا الصف طلب منى الضابط الذى يقف على باب الحجرة الخروج من باب الذين لم يتم قبولهم، فاعتقدت أن هذا أسلوب متفق عليه بينهم وخرجت إلى الفناء، وعندما أوشكت أن أختفى عن الأنظار رفع الشاذلى باشا وجهه من الكشوف ولسبب مجهول نظر ناحيتى وفوجئت به يصبح بى «تعال هنا.. تعال هنا»، فرجعت وإذا به ينتهرنى قائلا: لماذا خرجت وقد قلت لك أن تقف هنا».

« وقع فى نفسى أن التحاقى بكلية الشرطة قدر إلهى فقررت التوقف عن محاولتى الالتحاق بكلية الحقوق. وفى خلال الدراسة أحسست بتوفيق الله ورعايته، فرغم أننى لم أكن أجهد نفسى فى الاستذكار، فقد نلت فى السنة النهائية رتبة جاويش طالب (رقيب) وكان لهذه الرتب قيمة كبيرة فى المدارس العسكرية فى ذلك الوقت».

❑ كذلك يبدو تعبير حسن طلعت عن تدينه واضحا أشد الوضوح وهو يتحدث عن قيامه بالعمرة ثم بالحج، واصفاً هاتين الرحلتين بما تستحقانه بين رحلات حياته:

«... وفى الشهور التالية أتيح لى أن أقوم بأعظم رحلتين فى حياتى. ففى أواخر سبتمبر هيأ الله لى أمر أداء العمرة وكانت المرة الأولى التى تشهد فيها عيناى الكعبة المشرفة التى أخطو فيها مخففاً الوطء متهيباً على تلك الأراضى المقدسة التى مشى عليها نبينا الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام. ورغم أن الرحلة لم تستغرق أكثر من أربع وعشرين ساعة، فقد عدت بشحنة روحية كبيرة وكنت أحس بأنه قد آن الأوان لتكرارها وتأدية فريضة الحج. ولم يخيب الله سبحانه وتعالى ظنى، ففى فبراير من عام ١٩٧٠ أذن لى بأداء هذه الفريضة حيث أمضيت اثنى عشر يوماً بالبلاد المقدسة زرت فيها قبر الرسول (صلى الله عليه وسلم) وأديت مناسك الحج وعدت إلى مصر قرير العين وقد ازددت طمعاً ورجاءً فى فضل الله ورحمته».

(٤)

ونرى صورة ثالثة لتدين صاحب هذه المذكرات الظاهر عند حديثه عن زيارته لباريس للمرة الأولى فى سن متقدمة، واكتشافه لحقيقة أخلاق الفرنسيين، وهو حريص على أن يؤكد على ما اكتشفه بنفسه وما جعله يعتقد أن ما قرأه وسمعه من قبل بأقلام بعض كتابنا عن فساد هذا الشعب وتحلله لم يكن إلا صدى لمراهقتهم هم:

«وكان من نتائج هذه الرحلة المتعلقة بشخصى هو أننى غيرت الانطباع الذى كنت أحمله عن الشعب الفرنسى الذى خرجت به من قراءتى لما كان يكتبه بعض كتابنا (الأفاضل) ممن زاروا باريس وممن لم يتعدوا طور المراهقة حتى بعد أن تقدموا فى السن،

ذلك بأنه شعب منحل قد فقد كل القيم الأخلاقية والروحية، وأن مظاهر العشق والفجور هى الطابع المميز لشوارع باريس ومنتدياتها.

«ولكن ما شاهدته كان عكس ذلك تماماً، فالسلوك العام فى الطريق وفى المقاهى لا يختلف عن أى بلد آخر أوروبى أو أمريكى. حتى شارع الملاهى لا يختلف كثيرا عن شارع الهرم بالقاهرة فى أيامنا الحالية. حقيقة أنه من يبحث عن اللهو فإنه سيجده ولكنه مثله فى ذلك مثل أى عابث فى أى بلد آخر، لكن بلا أى مساس أو جرح لشعور الآخرين الجادين. وأذكر أننا ونحن فى زيارة لقصر فرساى وكنا نسير فى فنائه وأمامنا فتاة ترتدى مأزرة قصيرة جداً وقد لاحظنا أنها كانت موضع التفات الآخرين، وكان سائقنا الفرنسى المصاحب لنا من بين المستهجنين لمظهرها، فسألناه: هل يسمح لابنته بأن ترتدى مثل هذا الثوب؟ فكان رده الحاسم إنه لا مانع لديه حتى تبلغ العاشرة من عمرها أما بعد ذلك فلا».

بل إن صاحب هذه المذكرات ينطلق من هذا المعنى المرتبط بصورة ما بالعقيدة وأهميتها فى بناء الشخصية القادرة على التحدى والصمود ليتحدث عن متانة خلق الرئيس ديجول نفسه وإيمانه بأهمية عدم اليأس والنظر إلى المستقبل(!!):

«وقد زاد احترامى لهذا الشعب ولقائده العظيم الجنرال ديجول، لموقفه الصلب من العدوان الإسرائيلى على مصر فى يونية ١٩٦٧، وإصراره على إدانة إسرائيل بالبدء بالعدوان، وقد علمت من سفيرنا فى فرنسا فى ذلك الوقت وهو الأخ العزيز السيد عبدالمنعم النجار، أن الرئيس ديجول استدعاه بعد هزيمة مصر فى المرحلة الأولى من الحرب وصدور قرار وقف إطلاق النار وطلب منه إبلاغ رسالة شخصية منه لجمال عبدالناصر تتضمن تشجيعاً له وتحذيراً من اليأس، كما يدعوه فيها إلى النظر إلى المستقبل بثقة، وأن النصر لابد أن يكون حليفه، وأنه يرى فى جمال عبدالناصر صورة شبابه هو».

(٥)

ويعبر صاحب هذه المذكرات عن هذا التدين والإيمان بالقيم العليا بطريقة أخرى حين يتحدث باعتزاز عما شهده من وفاء الشعب المصرى بجميع طوائفه للمخلصين من قادته وقواده فى الجنازات الثلاث الكبرى التى حضرها ، ويأتى حديثه عندما تحدث عن الجنازة

الثالثة والأخيرة من هذه الجنازات وهى جنازة الرئيس جمال عبد الناصر وكان قد شهد من قبل جنازة زعيم الوفد العظيم مصطفى النحاس باشا، وجنازة شهيد مصر الفريق أول عبدالمنعم رياض رئيس أركان الجيش المصرى وهو يصف حضوره الصلاه على جثمان عبد الناصر ودفنه بعد تفصيلات كثيرة يوردها عن مشاركته فى وضع ترتيبات الجنازة ومسارها وتعديل مسارها مرة بعد أخرى :

« وبعد حوالى ساعة وكانت الساعة قد تعدت الثانية مساء، وصل الجثمان وأجريت مراسم الدفن وعند انتهائها انصرفت الجماهير وانصرفنا معها بقلوب مثقلة بالحزن والأسى. وعلى مدى ثلاثة أيام وخلال يوم تشييع الجنازة ومع مرابطة الملايين من المواطنين فى الشوارع بصفة مستمرة،إلا أنه لم يقع حادث واحد مخل بالأمن العام، ولم يخدش متجر واحد، ولم يصل إلى علمى ما يجعلنى لا أعتقد أن حوادث النشل قد قلت بصفة ملحوظة. ولم يكن ما توقعت حدوثه فى موكب الجنازة تنبؤاً أو رجماً بالغيب، بل إنه كان حصاد تجربتين سابقتين مررت بهما، أولاهما جنازة المرحوم الرئيس السابق مصطفى النحاس (باشا)، وثانيتهما جنازة المرحوم الفريق أول عبدالمنعم رياض».

ففى الجنازة الأولى ورغم أن عدد المشيعين كان صغيراً جداً بالنسبة لعدد المشيعين المنتظر اشتراكهم فى جنازة عبدالناصر، فلقد أصر المشيعون على المرور بالجثمان على معظم مساجد القاهرة، ورغم أن خط سير الجنازة كان يبدأ من مسجد عمر مكرم وينتهى عند مسجد شركس، فقد أصر المشيعون على الذهاب بالجثمان إلى مسجد سيدنا الحسين وكان فى نيتهم العودة به ثانية إلى مسجد السيدة زينب، ولولا تدخل بعض العقلاء لظللنا على هذه الحال حتى المساء.

أما الجنازة الثانية فقد بدأت من مسجد عمر مكرم وكان الرئيس الراحل بين المشيعين، وكان الشعب بصادق إحساسه بإخلاص المخلصين من أبنائه قد احتشد لوداع الجثمان فى ميدان التحرير والشوارع المؤدية إليه. وعندما وصل الموكب إلى منتصف شارع طلعت حرب أحاطت الجماهير بالجثمان وبالرئيس جمال عبدالناصر وفقدنا كل سيطرة على الجنازة. وقد فشلت كل المحاولات فى إقناع الرئيس جمال عبدالناصر بترك الجنازة والسير فى طريق جانبى إلى مسجد شركس الذى سيستقبل عنده العزاء، وأصر على الاستمرار فى مصاحبة الجنازة حتى نهايتها فى حراسة المواطنين ورعاية الله سبحانه وتعالى. وقد كانت هاتان الواقعتان ماثلتين دائماً فى ذهنى ونحن نناقش ترتيبات جنازة الزعيم الراحل عبدالناصر».

على هذا النحو نرى حسن طلعت وهو يعترف بمكانة النحاس باشا على الرغم من أنه طوال صفحات الكتاب يجاهر بعداواته للوفد، ولكنه حين نسى آراءه ليتحدث عن الوقائع وجد نفسه أو وجدناه يواجه الحقيقة على نحو ما كانت بالفعل.

(٦)

أما حديث صاحب هذه المذكرات عن أسرته فيأتي في منتهى التحفظ وبدون ذكر الأسماء، ولكنه مفعم بالحب والتقدير، وهو لا يحدثنا أبدا عن اسم والده ولا عن اسم خاله ولا عن أى من إخوانه ولا عن أحد من أقربائه مع أنهم كانوا يوازونه في السلطة، وحتى أسرته الصغيرة لاتحظى فى كل هذا الكتاب إلا بفقرة وحيدة حيث يقول:

«وفى شهر ديسمبر سنة ١٩٤٣ نقلت رئيساً لنقطة شرطة أبوصوير حيث أمضيت بها أربع سنوات كانت من الناحية الشخصية من أسعد سنوات حياتى رغم كثرة العمل، وخلال إقامتى بأبوصوير تزوجت شريكة حياتى التى وقفت بجانبى فى مواجهة جميع الأحداث التى مررت بها فيما بعد وكان لتقديرها لطبيعة عملى وقدرتها على السهر على شئونى الخاصة خير عون لى على التفرغ لعملى الوظيفى والوطنى. كما رزقت فى أبو صوير بكريمتى الوحيدة، أما أخوها الوحيد فقد رزقت به فى الإسماعيلية سنة ١٩٥٠».

ذكرنا لتونا أن صاحب هذه المذكرات لم يذكر فيها اسم والده ولا أسماء أشقائه أو أسماء أعمامه ولم يذكر على سبيل المثال أن ضياء الدين داود عضو اللجنة التنفيذية العليا وأحد اوائل المتهمين فى ١٥ مايو كان ابن عمه مباشرة ، ولهذا أجد لزاما علىّ أن أشير إلى أن حسن طلعت وهذا (هو اسمه وحده) هو أحد أنجال على عبد الوهاب داود وقد وصل إلى رتبة أميرالاى بالقوات المسلحة ، أما جد حسن طلعت فهو عبد الوهاب بك داود عمدة مدينة فارسكور وقد كان ينتمى إلى قرية الروضة إحدى قرى مركز فارسكور .

وقد كان لعبد الوهاب بك داود ثمانية أبناء منهم حامد والد ضياء الدين داود ، وعلى والد حسن طلعت، وأحمد الحلوانى والد زوجة حسن طلعت نفسه ، وحسين وهؤلاء الأربعة أشقاء ووالدتهم من المنصورة ، ولعبد الوهاب بك داود أربعة أبناء آخرين أشقاء

(من سيدة من الزرقا) وهم عبد السلام داود (وهو والد الصحفى الكبير محمد عبد السلام داود الذي اشتهر باسم عبد السلام داود بدون محمد أى أنه عرف عند الناس باسم والده عبد السلام داود) وحسن وجميل وكمال. ومن الطرائف أن ثلاثة من هؤلاء الثمانية تزوجوا ثلاث أخوات من أسرة بدران بفارسكور وهؤلاء الثلاثة هم على عبد الوهاب وعبد السلام وأحمد الحلوانى فكأن حسن طلعت تزوج ابنة عمه التى هى أيضا ابنة خالته وكذلك فعل الصحفى عبد السلام داود الذى كان عديلا لحسن طلعت .

أما شقيقا حسن طلعت فهما اللواء عبد الوهاب حسني وكان حكمداراً للقاهرة، واللواء محمد على داود وكان مديراً لأمن بورسعيد .

(٧)

تمثل تجربة جهاز الشرطة المصرى فى أحداث ١٩٦٥ نموذجا بارزا معبرا عن أهم مشكلات الشرطة فى ظل النظام السياسى فى عهد الثورة، ذلك أنه كان من الطبيعى أن يشعر جهاز الشرطة ببعض الحرج فى ظل حكم ضباط الثورة، وذلك لأسباب عديدة، تناولتها بالتفصيل فى كتابى «قادة الشرطة والحكومة المصرية فى عهد الثورة» فقد بقى عبدالحكيم عامر نائبا للقائد الأعلى للقوات المسلحة صاحب سلطة كبيرة وكبيرة جدا، رغم وجود وزير للحربية.. ولكن لم يكن من الممكن أن يحدث الشىء نفسه فى وزارة الداخلية وخاصة بعد أن ابتعد زكريا محيى الدين عن تولى منصب وزير الداخلية بحكم أن مكانته البروتوكولية أصبحت أرفع من هذا بكثير.

وهكذا تم اختيار أقدم ضباط الشرطة العاملين ليصبح وزيرا للداخلية ولكنه على نحو ما تناولت فى كتابى سالف الذكر أصبح يعانى كثيراً من سطوة صلاح نصر وشمس بدران وأمثالهما من المرتبطين رأساً بالمشير عامر.

على هذا النحو أصبح من الممكن فى أى اختلاف فى وجهات النظر أن يتراجع دور الأمن المصرى إلى مرحلة بعيدة جدا عن دور أى جهاز آخر معنى بالأمن.

وهذا هو ما حدث بالفعل.

ففى عام ١٩٦٥ أعلنت المباحث الجنائية العسكرية عن اكتشاف ما سمى بـ «مؤامرة

الإخوان المسلمين»، وأعلن عبد الحكيم عامر - فى اجتماع ضم أجهزة الأمن - أن الجيش هو الذى حقق هذا الإنجاز، على حين أن الداخلية لم تتمكن من تحقيقه، وعلى الخط نفسه مضى أنور السادات وهو يومها رئيس مجلس الأمة المصرى، فأعلن فى المجلس أن المباحث العسكرية هى التى أنقذت البلاد، وأن المباحث العامة كانت نائمة ولم تكن ترى شيئا(!!).

هذا هو الحدث الذى بلور مدى الإحباط الذى عاشته الشرطة يومها.. غير أن الحظ الحسن قد سجل لنا الموقف كله بقلم حسن طلعت حين روى فى كتابه الذى بين أيدينا فى هذا الباب الوقائع من منظوره هو أو من منظور الشرطة.

يتحدث صاحب هذه المذكرات عن أول احتكاك له (هو وأجهزة الأمن فى وزارة الداخلية) مع شمس بدران الذى كان فى ذلك الوقت مساعدا للمشير عبدالحكيم عامر، ثم يروى كيف استطاع أن يكتشف محاولة (أخرى) لاغتيال الرئيس وإن اكتشاف هذه المحاولة كان بمثابة إنقاذ للأمن من الاتهام بالتقصير فى أداء واجباته. ثم يتطرق حسن طلعت إلى أحداث الإخوان عام ١٩٦٥، وسوف نجده حريصاً على أن يورد اسم أنور السادات مع الإخوان المسلمين بطريقة ماكرة أو خبيثة أو ذكية، فهو يبدأ أحداث ١٩٦٥ برواية المؤامرة التى نسبت إلى حسين توفيق ،وهو مصر على أن يقدم حسين توفيق لنا على أنه أحد شركاء أنور السادات فى قضية مقتل أمين عثمان، لكن حسن طلعت (للأسف الشديد وأنا أقول للأسف الشديد وكلى استهجان واستنكار لموقفه فى هذه الجزئية) لايسميها قضية أمين عثمان، وإنما يسميها جناية قتل أمين عثمان!! يالله ويالتاريخنا حين تتحكم فيه الأهواء!! تتحول القضية الوطنية إلى جناية قتل.. هكذا يصدر القول من رجل وطنى عظيم فى حق رجل وطنى عظيم آخر. على كل الأحوال فلنقرأ الآن ما يرويه حسن طلعت عن هذه الأحداث المتعاقبة فى ١٩٦٥ .

«فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ تمكنت المباحث الجنائية العسكرية من اكتشاف مؤامرة كان يدبرها حسين توفيق أحد شركاء السيد أنور السادات فى جناية قتل أمين عثمان باشا، وأحد الذين حُكم عليهم ثم مكنته الثورة آنذاك من الفرار إلى سوريا حيث بقى هناك حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو فعاد إلى مصر بعد عفو شامل عنه. وكان هدف المؤامرة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر، ودلت التحريات على أن حسين توفيق سيحصل على الأسلحة والمفرقعات التى ستستعمل فى الجريمة من أحد أفراد جماعة الإخوان المسلمين

المنحلة ببلدة سنفا مركز ميت غمر. استمر التحقيق لفترة ثم أبلغتنا المباحث الجنائية العسكرية أنها اكتشفت نشاطا للإخوان المسلمين سيقومون بمتابعته والتحقيق فيه » .

« كانت لدينا معلومات سابقة على أن بعض فلول جماعة الإخوان قد أخذت فى إجراء اتصالات فيما بينهم لإعادة نشاط الجماعة المحظور، وأن من بين هؤلاء الأفراد شخصا يدعى عبدالفتاح عبده إسماعيل تاجر غلال متجول فى كفر البطيخ. وبتفتيش منزله عثر به على أوراق وكشوف بأسماء أشخاص تثبت أنه يدير تنظيما إخوانيا فعلاً. ونظراً لأنه لم يكن موجوداً بمنزله وقت التفتيش فقد فر هارباً ولم يعد لمنزله بعد ذلك. وأخذنا فى ملاحقته لضبطه وضبط من عرفوا من أعضاء هذا التنظيم الجديد ».

ثم يروى حسن طلعت دون حساسية دور المباحث الجنائية العسكرية فى الإيقاع بتنظيم الإخوان.

« توصلت المباحث الجنائية العسكرية عن طريق تحقيقاتها واستجواباتها إلى ضبط شخص يدعى على إسماعيل، وقد أدلى بمعلومات هامة كشفت عن وجود جهاز سرى جديد لجماعة الإخوان يديره هذا الشخص وأنه على صلة بعبدالفتاح عبده إسماعيل وأن من أهدافهم اغتيال جمال عبدالناصر » .

« قامت المباحث العسكرية بحملة لضبط من وردت أسماؤهم فى تحقيقاتها. ولما كان حجم التنظيم النهائى وأهدافه لم تكشف بعد بالكامل، فقد صدرت الأوامر باعتقال جميع أعضاء جماعة الإخوان المسلمين المنحلة. وتم اعتقالهم فعلاً خلال يومين. وبدأنا فى فحص حالاتهم للإفراج عمن لا يثبت أنه قد زاول نشاطاً جديداً لحساب هذه الجماعة. وتمكنا من ضبط عبدالفتاح عبده إسماعيل فاتصل بى السيد شمس بدران مدير مكتب المرحوم المشير عبدالحكيم عامر الذى كان يشرف على تحقيقات المباحث العسكرية بالسجن الحربى وطلب إرسال عبدالفتاح عبده للسجن الحربى فأجبته بأن الشخص المذكور مطلوب لنا للتحقيق معه عن إدارته تنظيما اتضح لنا وجوده من فحص الأوراق التى ضبطت عند تفتيش منزله».

«وفى صباح اليوم التالى اتصل بى السيد شمس بدران وأبلغنى بأن السيد عبدالعظيم فهمى وزير الداخلية وكان بالإسكندرية يطلب منى التوجه فورا للإسكندرية حيث سيتم لقاء بيننا وبين السيد المشير. اتصلت بالزميل اللواء محمد زهدى نائبى وكان بأجازة قصيرة

بالإسكندرية وطلبت منه التوجه لمقابلة السيد الوزير وأبلغته بأننى سأقوم بالسيارة إلى الإسكندرية وعليه حضور المقابلة إذا لم أستطع الوصول فى الوقت المناسب».

«وصلت الإسكندرية حوالى الساعة الواحدة ظهرا وأثناء سيرى بجوار سور قصر المنتزه متوجها لاستراحة المشير بالمعمورة لمحت سيارة السيد الوزير عائدة من الاتجاه المضاد ومعه اللواء زهدى فعدت بسيارتى خلفهما إلى استراحة السيد الوزير الذى أبلغنى بمضمون ما دار فى المقابلة وهو أن السيد شمس بدران شكا للسيد المشير من عدم تعاون إدارة المباحث العامة معه. وأن السيد المشير أمر بأن تجاب كل مطالب السيد شمس بدران وعرض على اللواء زهدى العودة بطائرة خاصة إلى القاهرة لسرعة تنفيذ ما أشار به ولكن زهدى اعتذر مقررا أنه سيعود فورا إلى القاهرة بسيارته. قلت للسيد الوزير إننا نتعاون تعاونا تاما مع شمس بدران وإنه لم يحدث أن طلب القبض على شخص ولم يكن من بين المتحفظ عليهم لدينا بعد إجراء الاعتقالات. وإننى لا أستطيع أن أفعل أكثر من ذلك وعرضت تقديم استقالتى من الخدمة حلا لهذا الإشكال. ولكنه رفض ذلك وأشار بإرسال عبدالفتاح عبده إسماعيل إلى السجن الحربى للتحقيق معه بمعرفتهم. مع إرسال كافة المضبوطات التى لدينا إلى نيابة أمن الدولة لضمها إلى التحقيق الذى تتولى إجراءه بالسجن الحربى. وبعد تناول الغداء عدت إلى القاهرة وقمت بتنفيذ ما أمر به السيد الوزير».

وفى هذه الأثناء اكتشفنا مؤامرة أخرى يديرها أحد طيارى شركة مصر للطيران ومن أعضاء الجماعة المنحلة بهدف الاعتداء على حياة الرئيس عبدالناصر أثناء سفره على طائرات الشركة وتمكنا من ضبط أفراد التنظيم عدا الطيار الذى كان فى رحلة بالسودان ولم يعد منها. علم السيد الرئيس بأمر كشف هذا التنظيم قبل سفره إلى الاتحاد السوفيتى فى إحدى زياراته لهذه الدولة وبعد مغادرة طائرة السيد الرئيس لأرض المطار. استدعانى السيد المشير وكان فى وداع الرئيس بالمطار وأبلغنى أنه يحمل رسالة لى من السيد الرئيس وتتضمن أنه راض كل الرضا عن الطريقة التى ازاول بها عملى والتى أدير بها الجهاز الذى أرأسه وأنه يطلب منى الاستمرار فى السير على هذا المنوال».

على هذا النحو انتهت أزمة مبكرة لحسن طلعت وللمباحث مع شمس بدران وأجهزة الأمن فى القوات المسلحة ولكن صراع الأجهزة لم ينته.

(٨)

أما قصة اللقاء العاصف لقيادات الداخلية مع المشير عبدالحكيم عامر فيرويها حسن طلعت مجيداً تقديم نفسه لنا فى دور البطولة من أكثر من زاوية، فهو قد استطاع أولا تفنيد ما نسب إلى أجهزته ظلما، كما استطاع ثانيا أن يعرض استقالته هو ليفتدى مرءوسيه الذين كانوا ما يزالون فى مقتبل حياتهم الوظيفية، ثم إنه فى النهاية قد كسب الجولة كلها. وسنرى أن تفاصيل المناقشات على النحو الذى رواها به حسن طلعت مذهلة وشائقة ولنقرأ ما يرويه:

«وفى مساء أحد أيام شهر أغسطس اتصل بى السيد الوزير اللواء عبدالعظيم فهمى وطلب منى التوجه إلى مكتبه حيث سنذهب سويا إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بمصر الجديدة للاجتماع بالسيد المشير».

«وعندما وصلنا إلى مبنى القيادة ودخلنا قاعة الاجتماعات وجدنا بها المشير والسادة حسين الشافعى وعلى صبرى وشعراوى جمعة وسامى شرف وشمس بدران. وبدأ السيد المشير الحديث موجها النقد والاتهام إلى بعض ضباط المباحث العامة لعدم قيامهم بواجباتهم كما يجب وركز اتهامه فى ثلاثة مواضيع».

«الأول خاص بضبط أحد المواطنين أثناء دخوله لتأدية صلاة الجمعة بالجامع الأزهر وهو يحمل مسدسا وكان السيد الرئيس سيؤدى الصلاة فى هذا اليوم فى الأزهر. فلما أرسل المواطن بعد ذلك إلى مركز الشرطة التابع له لإتمام التحرى عنه سمح له الحرس المعين لمرافقته بالذهاب إلى منزله ببلدة باسوس قليوبية ليغير ملابسه».

«أما الموضوع الثانى فكان عن تقدم الأستاذ على جريشة أحد أفراد جماعة الإخوان المعتقلين بالسجن الحربى بمعلومات تفيد أنه سبق أن أبلغ إدارة المباحث العامة عن وجود نشاط فى صفوف جماعة الإخوان وذلك قبل القبض عليه. وأنه أبلغ هذه المعلومات إلى الرائد أحمد زكى راسخ من ضباط المباحث العامة بفرع القاهرة وأنه لم يتخذ أى إجراء فى هذا الشأن.

«أما ثالث الموضوعات فكان عن اعتراف الأستاذ صالح أبورقيق من زعماء الجماعة المنحلة فى التحقيق الذى أجرى معه بالسجن الحربى بأنه أيضا أبلغ المباحث العامة عن تجدد

النشاط الإخوانى وأنه لم يأخذ أحد بلاغه مأخذ الجد. ولذلك فإنه يجب توقيع جزاءات رادعة على العميد أحمد صالح مفتش المباحث العامة بالقاهرة ونائبه العميد محمود مراد والرائد أحمد راسخ إذ ثبت أنهم كانوا على اتصال بكثير من أفراد الجماعة المنحلة».

وبعد أن يروى حسن طلعت كل هذه الاتهامات على نحو ما لخص به هو كلام المشير عبدالحكيم عامر يروى تفنيده لها، وهو تفنيد قوى وأخاذ ومقنع ويدلنا ـ إن كان صوابا تماما ـ على التمكن الشديد لهذا الرجل من أداء وظيفته والإلمام بتفصيلاتها:

«أخذت فى تفنيد ما نسب إلى المباحث العامة فأوضحت أن إدارة المباحث العامة هى التى ألقت القبض على المواطن الذى كان بالجامع الأزهر واكتشفت وجود المسدس معه. وأن هذا الشخص لم يرسل لبلدته إلا بعد أن اتضح أن المسدس مرخص له بحمله وأنه ليس له تاريخ سياسى سابق وأنه تاجر متجول وكان تواجده بالقاهرة فى ذلك اليوم بمحض الصدفة. وأن ما حدث من الحرس الذى سمح له بالمرور بمنزله لتغيير ملابسه يعتبر تجاوزا هينا جدا».

«أما بالنسبة لما ذكره الأستاذ على جريشة فقد أجبت بأنه لا يمكن تصديق هذه القضية لأن أحمد راسخ هو المسئول عن مواجهة النشاط الإخوانى وليس له مصلحة فى إهمال مثل هذا البلاغ الهام إن كان قد حدث فعلا. وأنه يبذل جهدا كبيرا لمتابعة هذا النشاط وأنه من أكفأ الضباط».

«وهنا قال السيد المشير إنه يعرف هذا الضابط لأنه من بلدته وأنه يعرف عنه الرجولة والكفاءة. فرددت بأننى عندما اخترته للعمل بالمباحث العامة كان ذلك لكفاءته وأننى لم أعلم أنه من أسطال إلا مؤخرا عندما توفى والده إلى رحمة الله وقرأت بالنعى الذى نشر بالصحف أنه من أسطال».

هكذا كسب حسن طلعت هذه الجولة بالصدفة المواتية، ومن الطريف أننا نجد اسم أحمد راسخ متواترا فى كثير من الروايات التى تناولت هذه الفترة ومنها على سبيل المثال مذكرات زينب الغزالى «أيام من حياتى»، وهكذا يبدو لنا أن ضباط مباحث أمن الدولة كانوا معروفين بالاسم للجميع، ويتأكد هذا عندما نقرأ أسماء أحمد صالح وزملائه أيضا فى أكثر من مذكرات أخرى منها كتاب الدكتور جمال العطيفى «آراء فى الشرعية والحرية».

«وبخصوص ما ذكره صالح أبو رقيق فقد أجبت بأنه إذا كان قد قال ذلك فعلا فهو كاذب لسبب بسيط وهو أنه كان زميلا لبعض أصدقائى ولى أثناء دراستنا الثانوية بالإسكندرية وأنه صديق حميم لزوج ابنة خالتى وأنه لو صح عزمه على إبلاغ المباحث العامة عن تجدد النشاط الإخوانى لاتجه بهذا البلاغ لى شخصيا ولاسيما أن قنوات الاتصال مهيأة بيننا كما أنه بذلك يضمن الحد الأقصى من الكتمان والحماية».

«أما عن صلات الضباط بذوى النشاط المضاد فقد أوضحت بأن طبيعة عمل ضباط المباحث العامة تستدعى الاتصال والتعرف بالأشخاص على كافة المستويات والنوعيات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لأننا نحصل على معلوماتنا عن طريق هؤلاء الأشخاص سواء كانوا مجندين لهذا العمل أو متطوعين لمساعدتنا . وأننا لا نعتمد على (فتح المندل)».

وعند هذا الحد نصل مع صاحب هذه المذكرات إلى العرض الذى تقدم به بتقديم استقالته (وكأنه يرمى القفاز) ووجهة نظره فى ضرورة مثل هذه الخطوة فى تلك اللحظة وهو يعبر تعبير الواثق بنفسه ويقول:

«ولما أحسست بأن الهدف من الاجتماع هو تقديم كباش للفداء بتوقيع جزاءات على بعض ضباط المباحث العامة فقد صارحت المجتمعين بأننى المسئول عن نشاط جهاز المباحث العامة. وعن أى خطأ يرتكبه أى فرد من أفراده وإذا كان الهدف هو إدانة الجهاز وتوقيع الجزاءات تبعا لذلك فإننى أرجو أن يوقع الجزاء على أنا شخصيا وأن لى من كبر رتبتى وسعة فهمى للموقف ما يجعلنى أتقبله بنفس راضية. ولا داعى لإصابة صغار الضباط بخيبة الأمل والإحباط عندما يواجهون باتهامات التقصير فى الوقت الذى بذلوا فيه أقصى جهودهم لحماية الوطن والدولة لسنوات عديدة بل إن منهم من أصيب برصاصات العناصر المضادة خلال مطاردتهم لهم».

«وعند ذلك أنهى المشير الاجتماع وسمح لنا بالانصراف. وعند مغادرتنا مبنى القيادة قال السيد وزير الداخلية إننى كنت عنيفا فى حديثى أكثر من اللازم فأجبت سيادته بأن الموقف لم يكن يتحمل أقل من هذا الإيضاح وتلك الصراحة.

(٩)

لاتنتهى الأمور عند هذا الحد، ولكن جانبا من المفاجآت السعيدة يتبدى فى الوقت

المناسب إذ يروى حسن طلعت أنه فوجئ بعد وصوله إلى مكتبه باتصال تليفونى مباشر (جاء صوت المشير) من المشير عبدالحكيم عامر نفسه يسترضيه ويشجعه على الاستمرار فى الأسلوب والنهج الذى هو ماضٍ فيه.

«وصلت لمكتبى وبعد حوالى نصف ساعة دق جرس التليفون بمكتبى وجاء صوت السيد المشير يقول: يا حسن أنا مقتنع بكل كلمة قلتها وأنا أقر الأسلوب الذى تعمل به. وأبلغ أحمد صالح ومحمود مراد وأحمد راسخ بذلك، شكرت سيادته وحمدت الله على حسن رعايته وتسديده لخطاى».

«وأبلغت السيد الوزير بذلك فسرّ كثيرا ولم يعرف أحد من ضباط الإدارة شيئا عما دار فى هذه المقابلة إلا بعد عدة سنوات عندما كان العميد أحمد صالح فى زيارة للسيد اللواء عبدالعظيم فهمى بعد تركه وزارة الداخلية فأخبره بالقصة فى مجال التدليل له على إعزازى له، وجاء أحمد صالح لمكتبى مشدوها يعاتبنى على كتمان هذا الموضوع عنه طوال هذه السنوات فأفهمته أننى رأيت أن علمه لم يكن لينفع وربما أدى إلى ضرر».

على هذا النحو تنتهى هذه القصة المهمة دون أن ينتبه حسن طلعت إلى مغزاها، أو دون أن يبدى لنا أنه انتبه إلى مغزاها وهو سعيد فحسب بالنهاية السعيدة!

ولكنه على النقيض من هذا الامتنان لعبدالحكيم عامر فإنه يروى بعد عدة صفحات واقعة مماثلة كان بطلها هو الرئيس أنور السادات ودارت حول نفس الموضوع وقد استرضاه السادات وقدم له نفس المبررات التى قدمها له المشير ولكن حسن طلعت غير ممتن إطلاقا للسادات ولو بالقدر الذى هو ممتن به للمشير.

« ... وفى هذه الفترة علمت أن السيد أنور السادات وكان رئيسا لمجلس الأمة قد تحدث إلى أعضاء المجلس عن قضية الرخوان المسلمين وأشاد بدور المباحث الجنائية العسكرية وأنها أنقذت البلاد التى كانت تجلس على فوهة بركان. ثم هاجم المباحث العامة قائلا أنها كانت نائمة. فذهبت إلى المجلس وتقابلت مع السيد السادات محتجا على مانسبه للمباحث العامة مبينا له أنه لا يتابع أعمال المباحث العامة وبالتالى فهو لا يعلم شيئا عن قضايا الإخوان التى قمنا بضبطها ولا عن الخيوط التى كانت بأيدينا والتى كانت لابد أن تقودنا إلى اكتشاف نشاط الجماعة بالكامل. وأنه عندما قررنا اعتقال من يشتبه فى نشاطهم فإننا لم نترك بالخارج أحدا ممن اتضح من التحقيقات التالية أن له صلة بالنشاط الجديد.

وأضفت بأنه لو سلمنا جدلا بأننا كنا حقيقة لا ندرى شيئا عن هذا النشاط فإنه لا يوجد فى العالم جهاز مخابرات أو مباحث يستطيع أن يدعى أنه لا يمكن أن تفلت منه قضية واحدة وأننا لا نمانع فى توجيه الثناء للمباحث العسكرية ويسرنا ذلك ولكنه أوقع ظلما شديدا بالمباحث العامة بإسناده مهمة التراخى والإهمال لها، ورد سيادته بأنه كان لابد له أن يقول ذلك للأعضاء وأنه يعرف نشاط المباحث العامة وأنه لا ينبغى أن أهتم إطلاقا بما قيل وأنه يكفينى أن أعرف أننى محل ثقة الرئيس عبدالناصر شخصيا، ووجدت انه لا فائدة من إصلاح ما وقع فاستأذنت منصرفا».

(١٠)

وفى أثناء حديث صاحب المذكرات عن حواره العاصف مع المشير عامر بحضور كبار رجال الدولة فإن حسن طلعت ينتهز الفرصة ويستطرد بعد أن ينتهى من رواية محادثة المشير له تليفونيا ليروى تجربته مع على جريشة وسوف يدهشنا أن صاحب هذه المذكرات يأخذ من جريشة ذات الموقف الذى يأخذه منه فؤاد علام والذى سنطالع تفاصيله الشائقة فى الباب السادس من هذا الكتاب:

يقول حسن طلعت :

«وأشير هنا إلى أن الأستاذ على جريشة عندما أفرج عنه خلال حكم السادات تقدم للقضاء مطالبا الحكومة بتعويضه عن اعتقاله، واستدعيت للتحقيق أمام رئيس محكمة استئناف القاهرة وسئلت عما ينسبه إلينا على جريشة فقال أنه فى الحقيقة أثنى على المباحث العامة وأشاد بالمعاملة التى عومل بها فيها. وسألنى - رئيس المحكمة - عما إذا كنت أعلم أنه من رجال الهيئات القضائية فنفيت معرفتى بذلك أو معرفتى به شخصيا قبل ذلك، ولم أجد ما يدعو لذكر الفرية التى ارتكبها فى حقنا لدى سلطات السجن الحربى. وقد حكم للأستاذ على جريشة بتعويض قدره خمسون ألفا من الجنيهات ثم ألف كتابا جاء به أننى حضرت اجتماعا بمبنى المخابرات العامة ضم آخرين وقررنا فيه ضرورة القضاء على جماعة الإخوان المسلمين بقتلهم وسجنهم وتشريدهم من أعمالهم حتى تضطر نساؤهم للبغاء، وللتاريخ فإننى لم أحضر اجتماعا واحدا ضم كل هؤلاء الذين أشار إليهم على جريشة، ولم أحضر

مع بعض منهم اجتماعا دار به ما ذكره. ولم أكن أنا ممن يرضى بدفع نساء المسلمين إلى البغاء ولم أكن ممن يدخلون بيوت الإخوان المسلمين لإغواء نسائهم كما اتهمت احدى المجلات الأسبوعية بذلك أحد زعماء الجماعة المنحلة».

على هذا النحو نجد حسن طلعت ينتهز الفرصة للغمز واللمز فى الإخوان دون أدنى مناسبة منطقية، فهو يتحدث حديث الإنسان عن موقف نبيل وقفه من أحدهم وهو بالتحديد على جريشة على الرغم من أن جريشة كان يحاول الإيقاع بهم! بل ومايزال! ولكن هذا لايعطى حسن طلعت المبرر لكى يلجأ إلى ما لجأ إليه من هذا الغمز واللمز فى الأخلاق الإخوانية وبخاصة أن موقفه من الإخوان موقف واضح وصريح، وسنرى تفاصيله الكاملة فى فقرات قادمة، وقد بناه عن اقتناع نظرى تام، وممارسة وخبرة، وبالتالى فهو ليس بحاجة أبداً إلى مثل هذا النوع من الدفاع بالهجوم لأنه فيما عرض فى كتابه من آراء ووقائع يبدو على نفس المستوى الذى عاش فيه: أكبر من أن ينخرط فى مثل هذه الأساليب فى الجدل أو الحوار ولو كان حسن طلعت على قيد الحياة لطلبت منه أن يحذف هذه الفقرات القليلة من كتابه القيم.

(١١)

ويتناول حسن طلعت فى هذه المذكرات أحداث كمشيش بتعليق سريع ولكنه مفعم بالمرارة من أكثر من جانب، فهو فى غاية الضيق من الذين انتقدوا المباحث حين ذكرت فى تقريرها أن صلاح حسين كان إخوانيا وصار متطرفا يساريا وهو أكثر ضيقاً كما سنرى فى نهاية حديثه من الذين لم يكونوا أوفياء لعبدالناصر رغم مكاسبهم منه، وهذه هى روايته التى يقدمها فى هذه المذكرات:

«فى الشهور الأولى من عام ١٩٦٦ قتل المرحوم الشاب صلاح الدين حسين من أبناء بلدة كمشيش منوفية ووجه الاتهام فى مقتله إلى بعض أفراد عائلة الفقى، وكانت قبل تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى من العائلات الإقطاعية المسيطرة تماما على المواطنين فى هذه المنطقة، وقد أخطرت النيابة وتولت التحقيق للوصول إلى الجناة كأى جريمة أخرى.

وفجأة اتخذ الموضوع شكلاً خطيرا وتحول من جريمة فردية إلى جريمة عامة ضد النظام وقوانينه فقد تقدم الضابط الطيار حسين عبدالناصر شقيق رئيس الجمهورية وزوج كريمة السيد المشير وكان صديقا للمجنى عليه بمعلومات تفيد أن القتل حدث لأسباب سياسية وأن المجنى عليه كان يتصدى لتصرفات عائلة الفقى التى كانوا يستهدفون بها استعادة سيطرتهم على مواطنى بلدة كمشيش وصدرت التعليمات إلى المباحث الجنائية العسكرية بالانتقال إلى مكان الحادث وتولى عمل التحريات وجمع الأدلة لضبط الفاعلين».

على هذا النحو ـ وليس قبله ـ بدأ نشاط المباحث العامة فى هذه القضية كما يريد حسن طلعت أن يقول:

«بدأنا من ناحيتنا بتحرى الحادث بتأن، وأخذنا نجمع المعلومات عنه وقدمنا تقريرا مبدئيا جاء به نبذة عن التاريخ السياسى السابق لكل من ورد اسمه بالتقرير. وكان مما ذكرناه عن المرحوم صلاح الدين حسين أنه كان من أعضاء جماعة الإخوان المسلمين ثم ترك هذه الجماعة واعتنق الآراء اليسارية. وقد أثار هذا التقرير ثائرة بعض أمناء الاتحاد الاشتراكى الذين قاموا بمهاجمة المباحث العامة فى نشرة دورية يصدرها الاتحاد الاشتراكى واتهموها بالتخبط فى قراراتها إذ لا يعقل أن يكون صلاح حسين إخوانيا ثم يصبح يساريا. وكان ردى أننا لا نؤلف بل ننقل معلوماتنا عن سجل منظم، وأنه ليس ذنبا للإدارة أن يقوم صلاح حسين بتغيير آرائه السياسية فى بعض مراحل حياته المختلفة. وأنه ليس المثال الوحيد فى مصر لذلك».

«وقررت الابتعاد بالجهاز عن هذه القضية ولا سيما بعد أن اتهم أحد ضباط المباحث العامة ممن سبق لهم العمل بالمنوفية بأنه ساعد عزيز الفقى المتهم الرئيسى فى ارتكاب جريمته وإن كان قد ثبت بعد ذلك كذب هذا الاتهام وأفرج عن الضابط وأعيد لعمله وهو يشغل الآن منصباً رئيسياً فى مصلحة الأمن العام».

«تمت التحقيقات فى هذا الحادث بمعرفة المباحث الجنائية العسكرية وقُدم المتهمون للمحاكمة وصدرت ضدهم أحكام مختلفة بالسجن، وعندما تغير العهد وظن البعض أنهم قد يستطيعون النيل من الزعيم عبدالناصر عن طريق إثارة ما وقع من تجاوزات خلال تحقيق هذه القضية وعندما تخلى عن عبدالناصر ألصق الناس به وأكثر الناس استفادة من حكمه

وعندما لم يبق بجانب ذكراه إلا المواطنون الشرفاء الذين كانوا يؤيدونه لوجه مصر والحق. عند ذلك شاهدت بعض الذين كانوا فى قمة الحماس للتصدى لعائلة الفقى وأعوانها والذين كانوا يلبسون أردية الثوريين المتطرفين رأيتهم وهم يحاولون جاهدين التملص من مسئولية أو حتى شبهة الاشتراك فى تحقيق هذا الجريمة أو محاولة كشف غوامضها».

(١٢)

وينفرد هذا الكتاب بتقديم قصة مفصلة إلى حد ما عن إضراب ضباط الشرطة الذى قام به بعض ضباطها قبل قيام الثورة فى ١٩٥٢ وهو بهذا ومن الناحية التاريخية قد يُعد سابقاً لحركة ضباط الجيش أنفسهم سواء فى ذلك موقف الضباط فى انتخابات نادي الضباط أو حتى فى قيامهم بثورة يوليو!! ولكن حسن طلعت يصور الإضراب على أنه عمل وظيفى فى المقام الأول، وله عذره فلم يكن فى وسعه ولافى ثقافته أن يطور من روح الإضراب ليضفى عليه الطابع السياسى وإن كان الإضراب نفسه لم يخل بالطبع من هذا المعنى، ولكن رواية حسن طلعت على كل حال تصور لنا بكل تأكيد أن الجيش المصرى لم يكن بمثابة المؤسسة الوحيدة التى بدأت تعبر عن التذمر من العهد القائم، وأن الضباط العاملين فى البوليس كانوا يعانون معاناة شديدة، وأن عدم الاستجابة كان أمراً قديماً فى سياسات الحكومات المصرية تجاه موظفيها، وفى غضون هذا كله نجد صاحب هذه المذكرات حريصاً على الإشادة بفضل رشاد موافى وهو واحد من أفضل ضباط الشرطة فى نظره، وقد أشاد بموقف سابق له فى أول كتابه، ثم هو هنا يصفه بأنه كان الجندى المجهول الذى تولى حماية ضباط محافظة القنال من البطش بهم نتيجة قيامهم بالإضراب، وذلك بفضل حب وتقدير المحافظ له:

«... وفى خلال عملى بالقسم المخصوص بالإسماعيلية، سجلت هيئة الشرطة المصرية فى تاريخها حدثاً فريداً وهو إضراب ضباط الشرطة، وكان له مقدماته من ظروف العمل القاسية التى يعمل الضباط فى ظلها مع انعدام التقدير المادى أو الأدبى. فقد كانت لائحة توظف ضباط الشرطة أسوأ اللوائح الوظيفية فى مصر على الإطلاق، كما كانوا محجوبين تماماً عن شغل المناصب الرئيسية وغير الرئيسية بديوان الوزارة، كما لم يزد عدد من يشغل

منهم منصب مدير المديرية أو المحافظة فى أى وقت على واحد أو اثنين. وكان اختيار هؤلاء الضباط لهذه المناصب يتم لعلاقات شخصية أو حزبية تربطهم بكبار رجال الحكومة».

«وعلى خلاف جميع موظفى الدولة كان ضباط الشرطة هم الفئة الوحيدة التى لا يعترف لها بحق فى الراحة الأسبوعية أو الأجازة السنوية التى كانت تعتبر منحة للرئاسة، لها حق حرمان الضباط منها لأى سبب. كما لم تكن هناك أى حدود لساعات العمل اليومية للضابط مع اعتباره تحت الطلب على مدار الساعات الأربع والعشرين فى اليوم الواحد. وقد طرق ضباط الشرطة كافة الأبواب معلنين عن ظلاماتهم بلا جدوى. وأصم جميع المسئولين آذانهم حتى فاض الكيل وأيقن الضباط أنه لا أمل يرجى ولا سمع لمن ينادى».

وعند هذا الحد يبدأ صاحب هذه المذكرات فى رواية التفصيلات التى ألمّ بها وعاصرها فيما يتعلق بهذا الإضراب وتنظيمه وصداه ونهايته ويقول:

«وعندما بدأ عام ١٩٤٧ أخذت ترد إلى الضباط خطابات صادرة عن اللجنة العليا لضباط الشرطة تلفت أنظارهم إلى الظروف القاسية والظالمة التى يعملون فى ظلها، وتبين الحد الأدنى لمطالب ضباط الشرطة للارتقاء بمستواهم إلى الحد الأدنى اللائق بمثل هذه الفئة. وقد كان ضباط كلية الشرطة بالقاهرة وهم عادة من خيرة ضباط الشرطة، هم الذين تصدوا للدفاع عن مصالح الضباط وكان موقعهم من العمل قد أعطاهم فرصة طيبة للتعرف على أعداد كبيرة من الضباط الذين تعلموا وتدربوا على أيديهم فى الكلية. وكان البكباشى محيى الدين أحمد كبير المعلمين بالكلية والصاغ كمال الجيار من ضباط الكلية، هما اللذان قادا هذه الحركة، يعاونهما اليوزباشى أنور العبد واليوزباشى أحمد الوتيدى واليوزباشى محمد توفيق أبوخطوة، وأعتذر عن ذكر أسماء باقى أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين لم أكتشف عضويتهم لهذه اللجنة».

«وقد علمت فى فترة لاحقة من الزميل العزيز محمد توفيق أبو خطوة قصة انضمامه لعضوية اللجنة، وتتلخص فى أنه كانت ترد له منشورات اللجنة ثم انقطع ورودها لفترة فأخذ يتصل بزملائه الضباط مستعلماً عن سبب توقفها وداعياً إلى الاستمرار فى إصدارها، ومن خلال اتصالاته تقابل مع البكباشى محيى الدين أحمد والصاغ كمال الجيار، اللذين

أخبراه بعد أن اطمأنا إليه بأنهما يديران هذه اللجنة وأنهما قررا ضمه لعضوية اللجنة. كما أخبرنى بأن مسئول طباعة المنشورات كان اليوزباشى راسم مشرفة ضابط فرق الأمن ببنها، حيث كان يطبعها فى إحدى مطابع مدينة بنها، وكان الصاغ كمال الجيار واليوزباشى توفيق أبو خطوة يذهبان إلى بنها مرتدين الملابس المدنية حيث يلتقيان باليوزباشى راسم مشرفة ويتسلمان منه المطبوعات لتوزيعها على الضباط عن طريق البريد. وبعد التردد على جميع الأبواب واليأس من الوصول إلى أية نتائج، تقرر أن يضرب ضباط الشرطة عن العمل يوم ٥ أبريل سنة ١٩٤٨» .

ويحكى حسن طلعت عما فعله يوم الإضراب بقدر كبير من التواضع والثقة فيقول:

«لقى هذا القرار والذى أبلغ إلينا فى الإسماعيلية آذانا صاغية وقبولا لدى جميع الضباط، توليت أنا واليوزباشى فايز عون الرفيق الذى كان قد نقل إلى الإسماعيلية مراقباً للجوازات بها، تولينا مهمة التنسيق بين ضباط الإسماعيلية وضباط بورسعيد، وقررنا أن يغادر جميع ضباط المنطقة الإسماعيلية فى صباح يوم الإضراب متجهين إلى بورسعيد للانضمام إلى الضباط المضربين هناك. ولكى نطمئن على حُسن سير الحركة سافرنا فايز وأنا فى مساء يوم ٤ أبريل إلى القاهرة بسيارة أحد الأصدقاء من موظفى شركة قناة السويس وهو الأخ ضاهر قعوار، وكان من أصل فلسطينى، وعندما وصلنا إلى القاهرة أخذنا نطوف بأقسام شرطة القاهرة لنلاحظ خروج الضباط وتجمعهم بنادى الضباط الذى كان يقع فى ذلك الوقت فى حديقة الأزبكية. وبعد أن اطمأننا إلى استجابة الضباط لقرار الإضراب، قفلنا عائدين إلى الإسماعيلية حيث وصلناها بعد منتصف الليل وأبلغنا الزملاء بها بما شاهدنا».

«وفى صباح يوم ٥ أبريل غادر جميع الضباط الإسماعيلية متجهين إلى بورسعيد عدا المرحوم القائمقام محمد فريد وكيل الحكمدار للمنطقة، وقد التمسنا له العذر، والحق فإنه لم يحاول تهديدنا لإثنائنا عما انتويناه وكانت نصائحه هادئة لينة. وكان انطباعى أنه معنا بقلبه ويرجو لنا كل نجاح».

«انضممنا إلى باقى الضباط المضربين فى مبنى المحافظة ببورسعيد، حيث تقرر أن يكون مقراً لاعتصامنا، وأبدى فؤاد شيرين باشا المحافظ مرونة وتفهماً فاستضافنا فى غرفة الاستقبال الكبيرة التى تقع أسفل سكنه الملحق بمبنى المحافظ، وأمر بتقديم المرطبات والشاى لنا من وقت لآخر. وحوالى الظهر أبلغنا المرحوم القائمقام رشاد موافى مفتش

الضباط بأن قائد البوليس الحربى البريطانى حضر لمقابلة المحافظ وأبلغنا بأنه لا يمكنه أن يقف ساكناً بعد انسحاب ضباط الشرطة من المدينة، وأنه سيضطر إلى إنزال قواته للمحافظة على الأمن العام، وأن هناك بلاغات مقدمة لقسم ثان بورسعيد من بعض أفراد القوات البريطانية ولم يتصرف فيها بعد. وقد تشاورنا على ضوء هذه التطورات واتخذنا عدة قرارات، منها رفض وجهة نظر البوليس الحربى البريطانى وإعلان مسئوليتنا رغم إضرابنا عن السيطرة على أى أحداث تقع بين المواطنين وأفراد القوات البريطانية. كما تقرر تكليف الصاغ أحمد رأفت النحاس مأمور قسم ثان بورسعيد وضباطه بمغادرة مقر الاجتماع والتوجه إلى القسم للسيطرة على الموقف وعدم العودة إلا بعد الاطمئنان إلى الحالة تماماً مع اعتبارهم متضامنين معنا وذلك مراعاة للمصلحة العليا».

وبحس ضابط الأمن السياسى المنتمى يتحفظ حسن طلعت على التصورات التى قد تنشأ فى الذهن عن طبيعة الإضراب فيؤكد أن الضباط أنفسهم كانوا واعين للحدود التى يجب أن يقفوا بإضرابهم عندها:

«وكان آخر القرارات هو إنهاء الإضراب فوراً والعودة للعمل إذا اتضح أن السلطات البريطانية تحاول الاستفادة من الموقف. ظللنا بمبنى المحافظة حتى المساء إلى أن وردت لنا أنباء ما حدث بالإسكندرية من خروج المواطنين فى مظاهرات تهتف «أين الكساء وأين الغذاء يامليك النساء». كذلك أنباء محاصرة قوات الجيش لنادى ضباط الشرطة بالقاهرة وإجبارها الضباط على الخروج بقوة السلاح وتفتيشهم ومصادرة أسلحتهم، وأصبح واضحاً أن الإضراب لم يحقق أهدافه بسبب موقف الجيش».

«قررنا إنهاء الإضراب والعودة إلى الإسماعيلية وأخذنا ننتظر قرارات التنكيل بنا لاشتراكنا فى الإضراب عن العمل، لكن طال انتظارنا دون أن تبدو بوادر الانتقام، وأخيراً تكشفت لنا الحقيقة واتضح أن الجندى المجهول الذى تولى حماية ضباط محافظة القناة ودون علمهم هو القائمقام رشاد موافى الذى كان موضع ثقة وحب وتقدير المحافظ، فاستطاع أن يقنعه بأن يعتبر وجود الضباط بمبنى المحافظة اجتماعا للتشاور وليس امتناعاً عن العمل، وكان هذا هو ما أبلغه المحافظ للوزارة وأيد موقفه القرارات التى اتخذت فى مواجهة الاستفزازات البريطانية، وعندما انصرفنا من المحافظة فى المساء أبلغ الوزارة بأن الاجتماع قد انتهى وأن الضباط عادوا لعملهم بالأقسام».

(١٣)

كذلك ينتهز حسن طلعت أكثر من فرصة لحديث مهم عن أفكاره الشرطية والأمنية حتى ما يتعلق منها بالأمن في مفهومه العام وليس مفهومه السياسى فحسب، وهو يعتز بأنه كان صاحب فكرة إنشاء الأمن المركزى، وقد بدأ الحديث عن هذه الفكرة بما راوده بشأنها أثناء زيارته لفرنسا:

«... وخلال هذه الرحلة نبتت فى ذهنى فكرة إنشاء الأمن المركزى بصورته الحاضرة بعد أن شاهدنا فى باريس فرقتين فرنسيتين للمحافظة على الأمن، إحداهما تدعى الـ(C.R.S) وهى تشبه إلى حد كبير فرق الأمن المركزى عندنا، والثانية «الجندرمة» وهى إحدى فرق الجيش وتعمل فى وقت السلم فى الأعمال البوليسية تحت إمرة وزير الداخلية، أما فى أوقات الحروب فإنها تخضع لأوامر وزير الحربية».

وبعد صفحات طوال استغرقها الحديث عن تفصيلات عمله فى الأمن السياسى يعود صاحب المذكرات إلى هذه الفكرة موضحاً ومفصلاً ويقول:

«وفى خلال هذه الفترة أمكن إخراج فكرة الأمن المركزى إلى حيز التنفيذ، وأوكل إلى الزميل العزيز المرحوم مهدى البندارى قيادة هذه القوات. ولم تأت نهاية عام ١٩٧٠ إلا وكانت فرق الأمن المركزى تضم حوالى ثمانية آلاف جندى على درجة عالية من الكفاءة البدنية والعقلية، بالإضافة إلى المظهر المشرف. والحقيقة أن مهدى البندارى كان الرجل المناسب للمنصب المناسب، وقد أعطى كل ما يملك من قدرات تنظيمية وتدريبية لجعل هذه الفكرة حقيقة واقعة. وأذكر أنه بعد مؤامرة ١٥ مايو سارع المسئولون بإبعاد مهدى البندارى عن قيادة هذه الفرقة، كما فكروا فى إلغاء الفكرة نهائياً وتوزيع هذه القوات على مديريات الأمن كسابق العهد لتعود لحالتها السابقة من التسيب ونقص التدريب والإعداد. ولم ينقذ المشروع من الضياع إلا التحرك الشعبى ضد نظام السادات، وكان الأمن المركزى هو زورق النجاة الذى ركبه. ثم أخذ الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة الداخلية فى التسابق فى زيادة عدد أفراد فرق الأمن المركزى حتى بلغت ـ كما سمعت ـ مائة ألف جندى، وكان لابد أن يتم ذلك على حساب التدريب الحسن والكفاءة المرجوة».

ولا يفوت حسن طلعت أن يعبر عن أمنياته التى لم تلق سبيلها إلى التحقق على أرض الواقع فيقول:

«وقد كان فى ذهنى فى أول الأمر أن نصل بعـدد جنود الأمن المركزى إلى عشرين ألف جندى فقـط، موزعين على خمـسة مراكز رئيسية فـى أنحاء القُطر، وأن مثـل هذه القوة إذا أُحسن تدريبها وتسليحها وتوعيتها لـن تكون فقط قادرة على منع الشغب أو التخريب، بل سيكون فى قدرتها المساهمة فى الواجبات اليومـية للشرطة، مما يزيد شعور المواطنين بالأمن والاطـمـئـنـان. كما يمـكنهم بذلك تخـفيف الأعباء الإضافـية التى تقع علـى عاتق رجال الشرطة بـالأقسام والمراكز، مما يجعـل الأخيرين قادرين علـى تأدية أعمالهم بكـفاءة أعلى. كما كنت أرى ضرورة مساهمة هذه القوات فى القـيام بأعمال الشرطة العادية فى الأماكن الموسمية كـالمصايف والمشاتى أو الاحتفالات الـدينية كالموالد، وكنت أتـصور هذه القوات وهى تقـوم بواجباتها عـلى شواطئ المصايـف والتى يجب أن تشـمل إنقاذ الغرقـى وإنشاء مراكز لتعليم الفتيان من المواطنين الـسباحة وقيادة الزوارق، بما يقيم جسور المودة والثقة بين المواطنين والشرطة ويحول شعار «الشرطة فـى خدمة الشعب» إلى حقيقة ملموسة. وأذكـر أننى عندما كنت أبشـر بذلك فى اجتماعات لجنة السياسة العامة بالـوزارة ولم تكن الغالبية تعطى هذا الموضوع الاهتـمام اللازم، أسرّ الزميل اللواء على صلاح مدير كـلية الشرطة فى أذنى بأنـنى أتحدث وأفكـر مثل الفـريق عزيز المصـرى، وكان ضباط الـشرطة يعـتقدون أن سيادته يغرق كثيراً فى الخيال».

بل إن صاحـب هذه المذكرات حـريص كل الحرص علـى أن يعقد مقـارنة سريعـة بين أفكاره البناءة وما يسـميه الأفكار الهدامة التى سادت التخطيط الـشرطى والأمنى فى عصر السادات، وهو يقول بلا حرج:

«وبجـانب محـاولة إلـغاء مشـروع الأمن المركـزى بعد مـؤامرة مـايو سنـة ١٩٧١، ثم التراجع عن ذلك، شرع المـسئولون بوزارة الداخلية فى إلغاء حرس الجـامعة ووضع سياسة لتوطن ضـباط الشرطة فى بلادهم الأصـلية، مما يتنافـى مع الأساس المركزى لهيئـة الشرطة المصرية. إلى جانب الانحراف بنظام أمناء الشرطة عن الخط الأصلى الذى وضع له والذى كان يهـدف إلى إحلال أمناء الشـرطة محل عسـاكر الدورية علـى مستوى الجمهـورية مع انتهاء عام ٢٠٠٠. وقد ثبت بعد ذلك للمسئوليـن بوزارة الداخلية خطأ هذه السياسة فأعيد

الحرس الجامعى بعد إلحاح شديد من رؤساء الجامعات وعمداء الكليات وأساتذة الجامعات، الذين كانوا يدركون حقيقة الخدمات التى يقدمها هذا الحرس للجامعات، وأنه لم يكن أداة قمع سياسى كما ادعى بعض المبشرين بالديمقراطية الزائفة خلال السنوات العجاف. كما ألغى نظام توطن ضباط الشرطة».

وهكذا نجد حسن طلعت ينفعل فى نهاية روايته بما يضطرب فى صدره من كراهية للسادات ولعصره، واصفاً إياه دون أدنى مناسبة بالديمقراطية الزائفة والسنوات العجاف!! مع أن مجرد التبديل بين نظام شرطى وآخر لايعنى هذا المعنى أبداً فى أية ديمقراطية، ولكنها الكراهية الشخصية وجدت متنفساً فى لحظة من اللحظات فانفجرت علي هذا النحو، وقد لايكون فى وسعه إثبات هذا الزيف الديمقراطى فى عهد السادات بطرق كثيرة وأدلة متعددة ولكنه يكتفى لكي يطلق هذا الوصف بمبرر غريب هو أن يأخذ بعض قادة الشرطة ببعض التنظيمات الأمنية التى لا تتفق مع وجهة نظر صاحب المذكرات.

(١٤)

وسنجد حسن طلعت فى هذا الكتاب وهو حريص على أن يرينا، سواء كان فى ذلك صادقاً أم كان يبالغ فى ادعاء الحكمة، قدرة رجل الأمن الماهر على استكشاف الحقائق الباطنة والمستترة من الأحداث الظاهرة والمواقف العابرة، ولنأخذ ـ على سبيل المثال ـ ما يحكيه عن شكوكه المبكرة جدا فى طبيعة انتماء المسئول عن مقتل أحمد ماهر، ودور الإخوان المسلمين فى هذا الاغتيال، وهو يقول:

«... وعندما اجتمع مجلس النواب الجديد تقدم أحمد باشا ماهر بقرار يقضى بدخول مصر الحرب إلى جانب الحلفاء ضد دول المحور، وأثناء وجوده بمبنى المجلس النيابى تقدم منه أحد شباب المحامين واسمه محمود العيسوى وأطلق عليه النار فأرداه قتيلاً. وعندما قُبض عليه ذكر أنه من شباب الحزب الوطنى وأنه نقم على أحمد ماهر زجه بمصر فى الحرب وتعريضه إياها لويلاتها. وحُوكم وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم».

« لم أستسغ فى حينها هذه القصة، فقد كان معروفاً أن إعلان مصر الحرب على دول المحور هو عمل صورى، فقد كانت الحرب قد انتهت تقريباً، وكان إعلان الحرب هو

الشـرط الأساسى لـقبول الـدول فى منـظمة الأمم المتـحدة التـى حلت مـحل عصـبة الأمم القديـمة. وكانت الدول الأخرى تسارع فى إعلان الحرب الـصورى، هذا للفوز بمقعد فى المنظمـة الجديدة. ولا أعرف لماذا كنت أربط فى ذهنى بين مـقتل أحمد ماهر وفشل حسن البنا فى الانـتخابات. ومن الغريب أننى قرأت أخيرا لأحد المؤرخـين المصريين لهذه الحقبة من تاريـخ مصر أن محمود الـعيسوى كان مـن جماعة الإخوان المسلمين، وأنه تمـكن من المحافظـة على هذا الـسر إلى أن أُعدم، وأن الشـيخ سيد سـابق الذى كانوا يـسمونه مـفتى الإخوان تفاخر فـى حديث له بعد قيام ثورة ٢٣ يـوليو بأن محمود العيـسوى كان من أفراد الجماعة وأن القتل كان لحسابها».

(١٥)

وشأن كل مهنى نـاجح مؤمن بوظيفته وبأدائهـا،فإن حسن طلعت يرى فى حيـاته المهنية الممتدة، كثيراً مـن التفسيرات الصادقة للتطـورات السياسية الظاهرة والباطنـة التى حكمت الحياة الـعامة والوطنيـة فى مصر، وهو لـهذا يكتب مـن منطلق الإيمـان والفهم بأن حـياته ووظيفته كانت جزءا من كل كبير يشمل الوطن كله والمواطنين كلهم.

ولهذا السبب فإن حسن طلعت يفرد من كتابه الصفحات من (٩ ـ ١٤) بعنوان تمهيدى ليتـحدث فيهـا عن مفهـوم الأمن السيـاسى، واختلاف هـذا المفهوم مـع مضى الزمـن وأثر التـحولات التـاريخيـة فى هذه الأجـهزة المعنية بـهذه الوظـيفة الحـساسة ،وهـو يقدم لـنا معلومات قد تـكون مفيدة، وتنظيرات لاشك أنهـا أقل فائدة، لكننا لابد أن نتـقبل مثل هذا التنظير الذى يـصدر عن مثله من كبار ضباط المباحـث السياسية، ويهمنا لتاريـخنا السياسى المعاصر أن ننقل عنه هذه الفقرة التى يتحدث فيها عما يعرفه عن نشأة البوليس السياسى أو مباحث أمن الدولة:

«وعندما تم عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وبـريطانيا، وألغيت الامتيازات الأجنبية باتفاقية منرو سنة ١٩٣٧، وبدأ انسحاب البريطانيين من وزارة الداخلية ومن خدمة الشرطة المصريـة الذى تأخر قلـيلا بسبـب نشوب الحرب العـالمية الثانـية، انتقـلت مسئولـية الأمن السياسى الداخلى إلى العناصر المصرية التى تولت إدارة القسـم المخصوص بوزارة الداخلية

وما يتبعه من فروع فى بعض المحافظات. وانفردت القاهرة والإسكندرية كل بجهازها الخاص الذى سُمى «القلم السياسى» والذى لم يكن للقسم المخصوص بالوزارة سيطرة كبيرة عليهما. كما أُنشئ بالسراى قسم مخصوص يتبع قائد شرطة القصور الملكية كانت مهمته جمع المعلومات ومتابعة أعداء الملك الشخصيين».

«أما المخابرات الحربية فأعتقد أن مولدها كان فى مرسى مطروح سنة ١٩٣٥ عندما غزت إيطاليا الحبشة وأرسلت قوات مصرية وبريطانية إلى مرسى مطروح تحسباً لأى تحركات إيطالية عسكرية على الحدود المصرية ـ الليبية، إذ كانت ليبيا فى ذلك الوقت تحت الاحتلال الإيطالى. فقد أُنشئ فى ذلك الوقت مكتب للمخابرات الحربية بمرسى مطروح يرأسه صاغ بريطانى يساعده الملازم أول محمد نوح (الأميرالاى محمد نوح نائب مدير المخابرات الحربية فيما قبل قيام الثورة). وأصبح هذا الجهاز هو المسئول عن الأمن الحربى».

«كان ذلك هو الوضع عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، التى بادرت بإلغاء القسم المخصوص والقلم السياسى وتولت المخابرات الحربية مسئوليات الأمن السياسى الداخلية والخارجية إلى أن أُنشئت إدارة المباحث العامة فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٢، التى كان لىّ الشرف الاشتراك فى التفكير فى إنشائها، وشرف الالتحاق بها منذ اللحظة الأولى لإنشائها إلى أن توليت إدارتها فى أواخر سنة ١٩٦٤، وإلى أن تركتها إلى المعتقل فى ١٣ مايو سنة ١٩٧١، وذلك كما سيرد فيما بعد. وتولت إدارة المباحث العامة مسئولية الحفاظ على الأمن السياسى الداخلى منذ إنشائها وحتى الآن».

«وبتبعية إدارة المباحث العامة لوزارة الداخلية، أصبحت هذه الوزارة هى المسئولة عن سلامة الجبهة الداخلية. ومع تعدد أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى للدولة باتخاذ النمط الاشتراكى دليلاً للحكم، وبزيادة التعقيدات فى حياة المواطن اليومية، لم تعد إدارة المباحث العامة هى المسئولة الوحيدة عن الأمن السياسى، بل شاركتها فى ذلك إدارات ومصالح أخرى بالوزارة، وعلى سبيل المثال مصلحة الهجرة والجوازات، ومباحث التموين، وحماية الأموال العامة، ومكافحة التزييف، وإدارة التهرب من الضرائب، ومصلحة الأحوال المدنية، ومصلحة تحقيق الشخصية. فلاشك أن لكل من هذه الإدارات والمصالح دورها الأصلى أو المعاون فى توفير الأمان والاستقرار للمواطن سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. كما أن فى تبعية كل هذه الإدارات لشخص واحد وهو وزير الداخلية، ما

يضمن التعاون والتنسيق بينها لـلصالح العام ولتحقيق الأمن السياسى الداخـلى على أحسن وجه».

(١٦)

أما أحداث مايو ١٩٧١ فإنها لا تحظى من حسن طلعت بنفس القدر من الدقة فى التناول أو التحليل إذا ما قورنت بأى موضوع آخر تناولته مذكراته ، فهو لايحدثنا عن مقدمات ولا عن إرهاصات ولا عن توقعات، كما أنه لايحدثنا عن طبيعة الصراع وتنبؤاته لهذا الصراع أو تعليقه عليه، وهو أيضا لا يتحدث عن تفصيلات معينة ولا حتى عامة، وكل ما عُنى به هو تبرئة نفسه من بعض اتهامات جانبية ظالمة وجهت إليه فى الشائعات ولم توجه فى المحكمة، وقد كان من المفهوم للكافة أنه برىء، ولو لم يكن كذلك ما أفرج عنه، ولكنه يؤثر أن يتجاهل سير الأحداث كلها ليركز على ما يخصه هو، ولنقرأ هذا الذى يرويه وهو فيه صادق، إلا أنه لم يحطنا علماً ببقية وجوه القضية التى أحاطت بما يتحدث عنه :

«وجاء يوم ١٣ مايو ١٩٧١ وقد بدأ كغيره من الأيام بمزاولة عملى فى الصباح فى المكتب وانصرفت إلى المنزل حوالى الساعة الثالثة مساء، وبعد تناول الغداء اتصل بى السيد شعراوى جمعة وزير الداخلية تليفونياً وأبلغنى بأنه قد علم بأن الرئيس السادات يعقد اجتماعات متوالية فى منزله منذ الصباح يحضرها رئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى، وأن اللواء ممدوح سالم محافظ الإسكندرية قد استدعى لمنزل الرئيس وأنه لا يدرى ماذا يراد؟ وأنه قد ضاق ذرعاً بهذا الأسلوب فى الحكم ، وطلب منى إعدام تفريغات المحادثات التليفونية للأشخاص الذين كانوا يوضعون تحت المراقبة بأوامر منه. وكانت هذه التفريغات تعتبر من الأوراق الخاصة بوزير الداخلية وتحفظ بدولاب خاص بإدارة المباحث العامة بصفة مؤقتة تحت تصرف الوزير».

« بعد انتهاء المكالمة اتصلت بالضابط المناوب بالإدارة وطلبت منه البحث عن رئيس مكتب المراقبات التليفونية وتكليفه بالاتصال بى، وفعلاً تم ذلك ، وأبلغته بمضمون أمر الوزير واعتبرت الأمر عادياً وقتها ولم أكن أشعر فى هذه اللحظة بالمؤامرة التى تنسج ضدى على غير أساس والتى سيتضح فيما بعد أنها خواء فى خواء» .

« توجهت لمكتبى فى مساء نفس اليوم، وحوالى الساعة السابعة اتصل بى اللواء يوسف بهادر وكيل وزارة الداخلية وسألنى عما إذا كان هناك أحد يعمل بمكتب الرئيس السادات باسم فوزى عبدالحافظ فأجبته بأنه سكرتيره الخاص فقال لى إن فوزى عبدالحافظ اتصل به تليفونياً وطلب منه التواجد بمكتبه بوزارة الداخلية لاستقبال اللواء ممدوح سالم الذى عين وزيراً للداخلية، وسألنى عما إذا كنت أعلم شيئاً عن هذا الموضوع فأجبت بأنه لم يخطرنى أحد بشىء، وأنه طالما أنه تأكد من أن المتحدث هو فوزى عبدالحافظ فلابد أن يكون الخبر صحيحاً. وبعد فترة حضر لى مفتش فرع الإدارة بالجيزة وأبلغنى بأنه استدعى لمقابلة وزيرالداخلية، فسألته: هل السيد شعراوى جمعة فى مكتبه؟ فأجاب بالنفى، وقال إن اللواء ممدوح سالم هو الذى فى المكتب، فعلمت أنه وصل فعلاً وتولى منصب وزير الداخلية».

« ولما كان اللواء ممدوح سالم أحدث منى تخرجاً من كلية الشرطة، وكان يعمل تحت رئاستى عندما كنت مفتشاً للمباحث العامة بالإسكندرية، كما عينته نائباً لىّ عندما رُقى إلى رتبة اللواء، وذلك قبل أن يسعى لكى يعين محافظاً لأسيوط ثم الغربية ثم الإسكندرية. ولما كنت أومن بأنه لا يصلح فى القوات المسلحة أو النظامية أن يعمل ضابط تحت إمرة آخر أحدث منه أو كان مرءوساً له، ولما كنت لا أعلم ما هو مبيت لىّ، فقد استدعيت العقيد محمود عبدالمجيد أركان حرب الإدارة وأبلغته بعزمى على الاستقالة وطلبت منه تسوية عهدتى الشخصية وإحضار عرضحال تمغة وحقيبة لوضع أوراقى الشخصية وجلست فى مكتبى منتظراً انصراف الوزير كى أكتب استقالتى وأتركها لأركان حرب الإدارة وأنصرف إلى منزلى».

« أخذت حلقات المؤامرة تتوالى وأنا غافل عنها، فقد أوردت وكالة أنباء الشرق الأوسط خبراً حوالى الساعة ٩ مساء بأن الرئيس السادات أمر بإلغاء المراقبات التليفونية. وعقب ذلك اتصل بى الرائد طه زكى الذى يعمل بمراقبة التليفونات وأبلغنى بأن ضباطاً من الحرس الجمهورى يغلقون مكاتب المراقبة بمبنى مصلحة التليفونات، وأنهم فى هذه اللحظة فى مكتب المخابرات الحربية، فأجبته بأن رئيس الجمهورية أصدر أمراً بإلغاء المراقبات وأنه يمكنه تنفيذ تعليمات الحرس الجمهورى. لكنه عاد فاتصل بى ثانية وسألنى الرأى فيما لديه من تسجيلات تمت فى نفس اليوم فأجبته بمحوها طالما أنه قد صدر أمر بإلغاء الرقابة وأن يغلق المكتب وينصرف على أن يحضر فى الصباح للإدارة لمعرفة الأوامر الجديدة».

« وطال بقاء الوزير فى مكتبه وأنا أرجئ كتابة الاستقالة لحسن نيتى، إذ كنت أخشى أن أقابل ممدوح سالم فى مستقبل الأيام فيعاتبنى على عدم تهنئتى له وكان الرد الذى أعددته هو أننى سألت عنه فوجدته قد انصرف. وقد كان هذا التفكير هو الذى أنقذنى من تهمة ظالمة أخرى عندما وضحت المؤامرة واعتبرت استقالات الوزراء عملاً من أعمال التخريب لكيان الدولة».

«وحوالى الساعة الثالثة صباحاً حضر لى مدير إدارة كاتم أسرار وقال لى إنه فى شدة الأسف، فقلت له: لا داعى للأسف فأنا أنوى الاستقالة إذا كان هناك قرار بإحالتى للمعاش، فقال بل أكثر من ذلك، فسألته هل هو اعتقال فأجاب بالإيجاب، فقلت له هيا وأنا مستعد لذلك أيضاً. وفوجئت بأن اللواء محمد زهدى نائبى قد صدر أمر باعتقاله أيضاً. وتوجهنا سوياً بالسيارة إلى كلية الشرطة حيث تقرر احتجازنا بها. ونحن لا نعلم سبباً واحداً لاعتقالنا. ووجدنا فى انتظارنا هناك اللواء على صلاح محمود مديركلية الشرطة»

«وقد قلت للواء على صلاح محمود وللواء محمد أحمد المنياوى إنه لا طلبات عندى ولا التماسات ولكن هناك رسالة وحيدة أرجو إبلاغها للواء ممدوح سالم وهى أنه يعلم أننى كنت مديراً للمباحث العامة وأننى أعتبر نفسى مسئولاً عن كل ما يحدث بها، وأن اللواء زهدى لا يمكن أن يكون مسئولاً عن أى أمر صدر منى، لذلك فإن لى رجاء وحيداً هو الإفراج عن اللواء زهدى فوراً. ولا أعلم حتى الآن إذاكان الزميلان قد أبلغا هذه الرسالة أم لا. ولكن ما حدث هو أن اللواء زهدى ظل معتقلاً معى بلا أى تهمة حتى الثانى والعشرين من أغسطس حيث أخلى سبيلنا بعد انتهاء التحقيقات».

« وفى مساء يوم ١٤ مايو فوجئنا بالرئيس السادات يوجه خطابا للشعب كاشفاً عن مؤامرة خطيرة ضده وبأنه وضع المسئولين عن هذه المؤامرة بالسجن وأنهما لواءان بالشرطة وكان يعنينى أنا وزهدى. وطبعاً كانت دهشتنا لا حدود لها وأخذنا نترقب بدء التحقيق معنا لنكتشف ماهية الأفعال التى قمنا بها لتنفيذ هذه المؤامرة الخطيرة».

« وفى ٣١ مايو صدر قرار بإحالتى أنا وزهدى إلى المعاش، وفى أوائل شهر يونية طُلبنا للتحقيق بمعرفة النائب العام الأستاذ محمود ماهر، ولأول مرة علمت أن التهمة الموجهة لى هى إعدام تفريغات أشرطة التسجيل وأننى حجبت معلومات هامة وردت بهذه التفريغات عن رئيس الجمهورية».

«وكان ردى هو أن هذه التفريغات أوراق شخصية لوزير الداخلية ومن حقه إعدامها. أما ما جاء بهذه التسجيلات من معلومات فإننى قد أرسلتها بكاملها لرئيس الجمهورية، لذا فإن إعدامها لا يعنى أى شىء. ولم يصدق النائب العام ما قلته له. وبعد انتهاء التحقيق طلب إعادتنا للمعتقل، فسألته عن سبب حجزنا فأجاب بأنه غير مسئول عن ذلك، وأن احتجازنا بناء على أمر جهة أخرى. فقلت له وهل يصح أن يقبض على المواطنين الشرفاء ويترك الذين يريدون بيع البلاد لإسرائيل وأمريكا أحراراً. فسألنى ومن هم هؤلاء الأشخاص فأجبته إن هذه هى مهمته ومهمة أجهزته ولعله يذكر الآن هذا الحديث».

«وقد قرأت أخيراً فى إحدى الصحف فى سلسلة من المقالات وعلى مدى ثلاثة أسابيع بتوقيع الأستاذ فيليب جلاب الذى يتهم الرئيس السادات فيها صراحة بالعمالة للمخابرات الأمريكية وبخيانته لثقة عبدالناصر به، وأن الذى جنده للعمل بالمخابرات الأمريكية هو كمال أدهم رئيس المخابرات السعودية فى عهد الملك فيصل وصهره، وأنه كان يتلقى مبالغ مالية نظير هذه العمالة. ولقد هالنى أنه لم يتحرك أحد من أقارب السادات أو أنصاره أو المنتفعين بعهده للدفاع عنه برفع الأمر للقضاء فوراً للضرب على يدى فيليب جلاب ليكون عبرة لغيره من المتخرصين، أو حتى بكلمة دفاع فى إحدى الصحف وهذا أضعف الإيمان».

وسنجد أنفسنا بعد قراءة هذه الفقرات كلها وهى كل ما جاء به حسن طلعت مدفوعين إلى تسجيل بعض الملحوظات على هذه الرواية التى يرويها حسن طلعت عن أحداث ١٥ مايو مع تقديرنا الشديد لشخصه وكفاءته وإخلاصه بل ولعدم تورطه فى شىء ضد السادات أو ضد الدولة :

❑«سنعجب أولا من أن يكون وكيل وزارة الداخلية غافلاً عن معرفة أو تذكر فوزى عبدالحافظ مع أنه ضابط شرطة قريب منهم فى الدفعة! وسنعجب ثانيا أيضاً من وصف حسن طلعت لبدوى حمودة وهو رئيس مجلس الدولة ووزير العدل الأسبق بأنه.مستشار قلم القضايا بدوى حمودة، وسنعجب أيضا من وصفه لحسن التهامى وهو يومها وزير بل هو وزير منذ عهد عبدالناصر، ولكن حسن طلعت يقدمه بأنه الضابط السابق!!».

❑ وسنعجب كذلك لإصرار حسن طلعت على تصديق أنه متهم مع أنه لم يكن كذلك أبدا ، إنما تم اعتقاله من باب تأمين الخطوات القادمة ، وأجدنى مضطرا هنا لأن

أروى بعض ما يروى دون أن يكون موجوداً فى نص مكتوب من أن المدعى العام الاشتراكى كان يفكر فى تقديم حسن طلعت للمحاكمة من باب أنه علم ولم يبلغ ، ولكن السادات بحنكته المعروفه كان متنبها إلى أنه لايجوز تقديم مدير مباحث أمن الدولة بمثل هذه الرتبة للمحكمة وإلا فسيحجم الضباط الأكفاء فى المستقبل عن العمل فى مثل هذا الجهاز .

❏ قد يعجب بعض القراء من ألا يورد حسن طلعت اتهامه للسادات بالخيانة إلا فى خضم حديثه عن ١٥ مايو ، وليس لهم أن يعجبوا فلم يكن فى المذكرات كلها موضع آخر لإيراد هذه الاتهام إلا مثل هذا الموضع حين يقف صاحب المذكرات أمام النائب العام متهما بينما (الخائن) برىء، ومع أن عبارة فيليب جلاب لم تكتب ولم تنشر إلا بعد وفاة الرئيس السادات فإن حسن طلعت يعتمد عليها فى ١٩٧١ (أى قبل كتابتها بأكثر من عشر سنوات) فى توجيه هذا الاتهام الخطير جدا لرئيس دولة وطنى عمل حسن طلعت نفسه تحت رئاسته دون أن يفكر فى أنه خائن إلا حين توجه للنائب العام بمثل هذا السؤال الذى وجد سنده فى مقال كتب بعد الواقعة بأكثر من عشر سنوات، ومع أنى مقدر تماماً لمشاعر حسن طلعت إلا أنى لا أملك التعليق على تصرفه هذا بغير الاستهجان الشديد سائلا الله سبحانه وتعالى أن يجنبنا المزالق وأن يكفينا شر أنفسنا .

❏ ولنقرأ فى ختام حديث خسن طلعت عن ١٥ مايو هذه الفقرة الطريفة:

«وقد قام السادات بمسرحية لإعدام الشرائط، والحقيقة أن الشرائط تمحى ولا تحرق ولكن الذى يحرق هو التفريغات الكتابية. كما أحيطت العملية بضجة كما لو كانت التى احترقت آلاف الأشرطة، والذى أعلمه أنه لم يكن لدى المباحث العامة أكثر من ثلاثين شريطاً ولم تكن المراقبات تشمل فى الوقت الواحد أكثر من خمسة أو ستة أشخاص».

(١٧)

أما حريق القاهرة فى ١٩٥٢ فإن حسن طلعت يروى بعض التفاصيل المثيرة جداً عنه وعن موقفه هو نفسه فى ذلك اليوم، لكنه للأسف الشديد يترك هذه التفاصيل المهمة مجهلة بدون تحديد قاطع، ولا نستطيع أبداً ونحن نقرأ ما كتبه أن نلتمس له العذر فى هذا

التجهيل الذى يفرضه علينا مع أنه يتهم جهاز الشرطة نفسه بالتقصير أو التراخى دون أن يدرى ودون أن يذكر سبباً معقولاً أو غير معقول لهذا(!!):

«... وفى صباح يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ خرج جنود بلوكات نظام الأقاليم من ثكناتهم الرئيسية فى الدراسة فى مظاهرة، احتجاجاً على العدوان الغاشم الذى وقع على زملائهم بالإسماعيلية فى اليوم السابق. وسارت المظاهرة مخترقة شوارع القاهرة. وعبرت النيل إلى الجيزة حيث دخل الجنود حرم جامعة القاهرة فأثار مظهرهم ثائرة طلاب الجامعة الذين انضموا إلى الجنود وخرج الجميع فى مظاهرة كبيرة عائدين إلى القاهرة. وليست لدىّ معلومات شخصية عن كيفية خروج الجنود بهذه المظاهرة، ولا عما دعاهم إلى التوجه إلى جامعة القاهرة، وما إذا كان ذلك قد حدث تلقائياً أم بتدبير سابق».

«وقُرب الظهر كنت مكلفاً بملاحظة الحالة عند كوبرى قصر النيل وكانت هناك قوات تحرس مداخله بقيادة اللواء أحمد عبدالهادى مدير مصلحة البوليس، وبعد فترة شاهدنا مظاهرة مؤلفة من جنود البلوكات وطلبة الجامعة تدخل إلى الكوبرى من ناحية ميدان سعد زغلول. وعندما اقتربت المظاهرة لاحظت أن اليوزباشى عبدالهادى نجم الدين من ضباط بلوكات نظام الأقاليم هو الذى يقود المظاهرة وينظم الهتافات وقد حمله المتظاهرون على الأعناق. تقدم اللواء أحمد عبدالهادى إلى الضابط وتبادلا حديثاً لم ألم به لبُعدى عن مكانهما، لكن الضابط لم يترك مكانه فى قيادة المظاهرة التى استمرت فى سيرها متجهة إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء».

«عدت إلى النقطة حيث بدأت الأنباء تتوالى عن قيام المتظاهرين بإحراق بعض النوادى الليلية، وأماكن تعاطى الخمور وبعض المحلات التجارية فى المنطقة التجارية بوسط القاهرة، وعلمت أنهم قد شرعوا فى إحراق سينما ريفولى، فسارعت إلى هناك حيث شاهدت المتظاهرين يهاجمون دار السينما ويشعلون النيران فى أماكن متفرقة منها وقوات الشرطة تقف أمام الدار بقيادة الأميرالاى أحمد حسان وكيل الحكمدار دون أن يبذل جهد جدى لمنع المتظاهرين من إتمام تخريبهم أو لإلقاء القبض على من يقودونهم. وعجبت لهذا الموقف السلبى المتراخى لقوات الشرطة الذى احترت فى تعليله».

ويصور صاحب هذه المذكرات الموقف الدقيق الذى وجد نفسه فيه وهو ضابط جديد على شرطة القاهرة ولكنه فى نفس الموقف يرى دلائل واضحة على عمل مؤثم يستطيع أن يمسك بالمسئول عنه أو الخيط الذى يقود إليه:

«ولما كنت لم أعمل فى شرطة القاهرة من قبل، ولم يكن لى بخدمتها أكثر من بضعة أيام، ولما كنت أرتدى الملابس المدنية، فإننى لم أكن معروفاً لا لقوات الشرطة ولا للمتظاهرين، ولم أجد لنفسى أى دور أستطيع القيام به للتصدى للمتظاهرين، فقررت أن أوالى المرور فى دائرة النقطة للإبلاغ عما يحدث من تعديات أو حرائق. وقادتنى قدماى إلى شارع شركس حيث كانت تقع القنصلية البريطانية، وهناك شاهدت جمعاً من المتظاهرين ومن بينهم فتاة ترتدى الملابس السوداء وكانت تحرضهم على الهجوم على مبنى القنصلية وإحراقه وتدعى أن أخاها قُتل فى منطقة قناة السويس بأيدى الجنود البريطانيين».

«ولما كنت أدرك أن مثل هذا الاعتداء ستكون له عواقب وخيمة بالنسبة لمصر، فقد أخذت فى التحدث إلى المتظاهرين كمواطن عادى وبدأت أشرح لهم طبيعة الموقف ومسئولية الحكومة المصرية عن حماية السفارات والقنصليات الأجنبية التى تعتبر فى ضيافتها وتختلف تماماً عن أية مؤسسات أخرى تابعة لقوات الاحتلال. فأخذت الفتاة فى الصياح والبكاء مطالبة بالثأر لأخيها الشهيد. فتصديت لها سائلاً عن اسم أخيها الذى تدعى أنه استشهد لأننى قادم للتو من منطقة القناة، فتلعثمت الفتاة، ورأيتها فرصة سانحة للتشكيك فى أقوالها ودوافعها وللتأكيد على ضرورة الانصراف عن الهجوم على مبنى القنصلية. وتسللت الفتاة مبتعدة ولم أشأ أن أتعرض لها حتى لاأكشف عن هويتى مكتفياً بالنجاح الذى حققته فى إثناء المظاهرة عن إشعال النار فى القنصلية».

«عدت إلى النقطة فوجدت أن صورة الأحداث قد تكاملت تكاملاً ينبئ بأن الحى التجارى بوسط القاهرة قد أصبح طعمة للنيران، وأن الحرائق قد امتدت إلى أحياء أخرى من القاهرة، وحوالى الساعة ٤ مساء أثناء وقوفى أمام نقطة الشرطة شاهدت الفتاة التى كانت تحرض المتظاهرين على إحراق القنصلية البريطانية تسير بشارع معروف بمفردها، فسارعت إلى إيقافها والقبض عليها وأدخلتها النقطة لحجزها تمهيداً للتحقيق معها بعد أن حررت مذكرة بدفتر الحوادث بالنقطة عما وقع منها بالتفصيل».

«وبحلول الظلام نزلت قوات الجيش إلى شوارع القاهرة للسيطرة على الموقف وأعلنت الأحكام العرفية وحظر التجول بالقاهرة من الساعة ٦ مساء إلى الساعة ٦ صباحا وخلت الشوارع من الناس».

«فى اليوم التالى أقيلت وزارة حزب الوفد وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة على ماهر

باشا. وأخذت سلطات التحقيق فى التحرك لمعرفة أسباب الحريق وتحديد المسئولين عن إحداثه».

(١٨)

وبعد عدة صفحات يعود صاحب هذه المذكرات للحديث عن اتجاهات التحقيقات التى أجريت عقب حريق القاهرة فى ١٩٥٢، ذاكراً أن ما تردد كان دافعاً له لإعادة التفكير فى الخيط الذى يمكن الوصول إليه بتعقب الجهة التى كانت تحرك الفتاة التى تمكن هو من ضبطها وإيقافها، ولكن صاحب المذكرات للأسف الشديد يتركنا مشوقين دون أن يصل بنا إلى نهاية كما سنرى ونحن نقرأ نصوصه حيث يقول:

«وفى هذه الفترة بدأت اتجاهات التحقيق فى حادث حريق القاهرة تنشر تباعاً فى الصحف، واتضح أن الاتجاه العام هو توجيه الاتهام إلى المرحوم الأستاذ أحمد حسين رئيس حزب مصر الاشتراكى واعتباره المحرض الأصيل لحوادث الحريق والتخريب. وكانت شهادة الشهود الذين تقدموا للشهادة ضده تجمع على أنه شوهد يعتلى سيارة جيب تجوب شوارع القاهرة يوم ٢٦ يناير حاملاً علماً وهو يحرض المتظاهرين على إحراق المتاجر ودور السينما وتخريبها. ولما كنت أعرف الأستاذ أحمد حسين شخصياً حيث قابلته عدة مرات عندما كنا نتردد أثناء دراستى الثانوية بالإسكندرية على مقر جريدة «وادى النيل» التى كان يستأجرها من صاحبها الأستاذ الكلزة ليصدرها بدلاً من جريدة «الصرخة» التى كانت مصادرة فى ذلك الوقت على ما أذكر. وكنت كغيرى من طلاب المدارس قد بدأت أكفر بالأحزاب القائمة ومدى جدية سعيها فى إجلاء المستعمر، وكغيرى بدأت أتلفت للبحث عن تجمعات وطنية أخرى قد تكون أحسن حظاً وأقوم قصداً، وكنا نرى فى حزب مصر الفتاة الجديد الذى نرجوه. وكنا نتردد على الأستاذ أحمد حسين فى دار مطبعته الجديدة عارضين خدماتنا مع تقديم الدعم المادى الذى نستطيعه بالنسبة لإمكانياتنا المالية الضعيفة. ولما كنت لم أشاهد الأستاذ أحمد حسين إطلاقاً خلال تجوالى بالمنطقة التجارية بالقاهرة يوم ٢٦ يناير، فقد اتجه فكرى للفتاة التى قمت بضبطها لتحريضها المتظاهرين على إحراق القنصلية البريطانية، وتذكرت فجأة أننى لم أُسأل أمام أية جهة من جهات التحقيق

عن هذه الواقعة مع أهميتها والدلالات التى يمكن أن تؤدى إليها. بل إننى كنت أومن بأن هذه الفتاة يمكن أن تكشف عن الجهة الحقيقية التى كانت تقف وراء حريق القاهرة فسارعت بإرسال مذكرة إلى رئاستى متضمنة ما حدث ومشيراً إلى أننى لم أُستدع لأية جهة من جهات التحقيق لأداء شهادتى، وفوجئت بعد بضعة أيام باتصال من الصاغ محمود الحمزاوى من ضباط القلم السياسى (اللواء محمود الحمزأوى مدير مصلحة الجوازات والجنسية فيما بعد) لى ليستعلم عن تفصيلات هذا الموضوع، ثم أعاد الاتصال بى طالباً توجهى للمحافظة لمقابلة اللواء محمد إبراهيم إمام وكيل حكمدار القاهرة ومدير القلم السياسى بها. توجهت لمقابلته وعندما دخلت إلى مكتبه نهض عن مكتبه مرحباً ومنادياً إياى «بسعادة البيه»، فدهشت وظننت أنه يرحب بأحد كبار الضباط الذى دخل المكتب خلفى دون أن أشعر، فالتفت فلم أجد أحداً وعلمت بعد ذلك أن هذه هى طريقته فى استقبال جميع الضباط ومن كل الرتب. سألنى عن مضمون مذكرتى فأعدت القصة على مسامعه وعلمت أنهم عثروا على المذكرة التى حررتها بدفتر أحوال الحوادث بالنقطة، وأنه ستتخذ الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن وشكرنى وانصرفت».

وبعد كل هذا التشويق يفجعنا حسن طلعت بما ينهيه إلينا من حرصه ـ حتى كتب هذه المذكرات ـ على عدم البوح باسم الفتاة والشخص الذى تعمل لحسابه!!

«وحتى الآن لم أطلب لأداء شهادتى فى هذا الموضوع، ويمنعنى عن ذكر اسم الفتاة والشخص الذى تعمل لحسابه وهو من الصحفيين، هو احتمال أن تكون قد ضللتنى بهذه المعلومات عند ضبطها، لكنها لم تكن لتتمكن من الخروج من الحجز قبل أن يتم التأكد من شخصيتها الحقيقية تماماً قبل إخلاء سبيلها».

ولنا أن نتعجب بعد كل هذا الذى نقلناه من هذه المذكرات لماذا لم يول حسن طلعت هذا الموضوع الأهمية التى يستحقها بعد أن أصبح هو نفسه أكبر رأس فى جهاز المباحث العامة وفى خدمة الأمن السياسى؟ سؤال غريب ولكنه ظل يلح على فكرى منذ قرأت هذا الكتاب للمرة الأولى وحتى يومنا هذا، ولا أدرى هل أنا مصيب أم مخطئ!!

(١٩)

كذلك فإن وجهة نظر حسن طلعت فى الإضرابات العمالية التى وقعت فى كفر الدوار

فى بداية عهد الثورة تبدو وكأنها مفعمة بالحكمة والقدرة على إجادة استخدام أدوات الأمن السياسى منذ مرحلة مبكرة، بل إنه يصل إلى القول بأنه بعد التفكير فيما حدث فى هذه الإضرابات والاضطرابات اقترح إنشاء جهاز المباحث العامة نفسه، وبأن ترشيحه لمن يتولى أمر هذا الجهاز جاء متوافقاً تماماً مع ما حدث بالفعل:

«... لم تمض إلا أيام قليلة وإذا بالإضرابات العمالية تعم مصانع كفر الدوار، مما اضطر الجيش إلى التدخل للسيطرة على الموقف وإعادة النظام بعد عدة مصادمات بينه وبين العمال، وشكلت محكمة عسكرية لمحاكمة زعماء الشغب وصدرت ضدهم بعض الأحكام، من بينها إعدام العاملين خميس والبقرى. شغلت هذه الحوادث تفكيرى وحرت فى تفهم أسبابها، ولم أستطع أن أجد أى أساس للتناقض بين الثورة ومصالح العمال، وخشيت على الثورة الوليدة من تعاظم هذه الأحداث وامتدادها إلى باقى المناطق الصناعية بالبلاد. واستقر تفكيرى على وجوب إنشاء جهاز جديد بهيئة الشرطة يؤمن بالثورة وبمبادئها على أن ينتشر أفراد هذا الجهاز فى جميع أنحاء البلاد لملاحظة الحالة والسيطرة على تطوراتها قبل أن تصل إلى حد الصدام بين الجيش والعمال. أفضيت بما يجول بخاطرى إلى الأستاذ عبدالسلام داود مندوب «دار الأخبار» لدى القيادة، وذلك لصلة القرابة بيننا. وفى اليوم التالى أبلغنى بأنه نقل ما دار بيننا من حديث إلى الأخ اليوزباشى محمد رياض ياور اللواء محمد نجيب، وأن الفكرة الآن فى دور الإعداد لإخراجها إلى حيز الوجود،و طلب منى ترشيح بعض الضباط الذين أومن بوطنيتهم وإخلاصهم لشغل منصب رئيس الجهاز المقترح. ذكرت له بعض الأسماء ومن بينها اسم البكباشى أحمد رأفت النحاس مأمور قسم روض الفرج، فقد كان من بين الضباط الذين تدربنا على أيديهم بكلية الشرطة كما كان مأموراً لقسم ثان بورسعيد عندما قام ضباط الشرطة بإضرابهم سنة ١٩٤٨ كما سبق أن ذكرت. وعلمت بعد ذلك أن الاختيار وقع على البكباشى أحمد رأفت النحاس، ويبدو أنه رشح من قبل جهات أخرى أيضاً».

«صدر قرار بإنشاء الجهاز الجديد وسمى إدارة المباحث العامة وعين البكباشى أحمد رأفت النحاس مديراً لها، وكان ذلك بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ لتحل محل القسم المخصوص بالوزارة والأقلام السياسية بالمحافظات والمديريات. وفى نفس اليوم صدر أمر بنقلى إلى الإدارة الجديدة، ولاأدرى حتى الآن هل جاء ترشيحى من قبل البكباشى أحمد رأفت النحاس، أم من قبل اليوزباشى محمد رياض باعتبارى صاحب الفكرة».

كذلك فإن صاحب هذه المذكرات فخور ببدايات عمله فى المباحث العامة وما حقق فيها علي الرغم من صغر رتبته فى ذلك الوقت، وبأنه استطاع إجهاض إضرابين عماليين كبيرين ولم يستطع السيطرة على الثالث:

«عينت بالإدارة العامة بوزارة الداخلية وأوكل إلىَّ متابعة النشاط العمالى فى البلاد، وكان لعلاقتى السابقة بعمال منطقة القناة وبالزملاء مفتشى مصلحة العمل التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية فى ذلك الوقت خير عون لى على القيام بأعباء وظيفتى الجديدة. وأخذت أعمل على التعرف على رؤساء وأعضاء مجالس إدارات النقابات والاتحادات العمالية وتقوية أواصر الصداقة والثقة بيننا. كما أخذت أعمل على دراسة المشاكل العمالية وأسباب الاختلاف فى وجهات النظر بين العمال وأصحاب رءوس الأموال. وكان مدخلى لتناول هذه الموضوعات هو أننا جهاز وطنى محايد لا يهدف إلا للحفاظ على مصالح الوطن، وأن علينا أن نعمل على إزالة التناقضات وأسباب الخلاف بين الأطراف المختلفة فى هدوء وبالطرق السلمية دون السماح لأى طرف بأن يجور على الطرف الآخر».

«تمكنا باتباع هذا الأسلوب فى العمل من تسوية معظم الخلافات بين العمال وأصحاب الأعمال. ولم يحدث خلال عملى بهذا المكتب إلا ثلاثة إضرابات عمالية كبيرة، أولها بشركة الشوربجى للنسيج فى إمبابة، وثانيها بشركة صباغى البيضا بكفر الدوار، وثالثها بشركة شل للبترول فى السويس. وكانت سياستى هى أن ننتقل فوراً لمكان الإضراب لمعايشة الأطراف المعنية ليل نهار والسعى للتوفيق بينها بما يحفظ مصالح الجميع المقبولة والمعقولة. وقد وفقنا الله إلى إنهاء إضراب عمال شركة صباغى البيضا، وعمال شركة شل بالسويس، والتوصل إلى مصالحة بين العمال وهاتين الشركتين. أما عمال شركة الشوربجى للغزل والنسيج بإمبابة، فقد أصروا على موقفهم واضطررنا للاستعانة بقوات الشرطة لإخراج العمال من المصنع دون أية إصابات أو إتلافات، وأمكن بعد ذلك وباستبعاد العناصر المتطرفة والقضاء على تأثيرهم على مجموعة العمال، الوصول إلى اتفاق مرضٍ بين الأطراف المعنية. ولم يحدث خلال هذه الفترة أن دعت الحاجة إلى الاستعانة بقوات من الجيش للتدخل لحل مثل هذه النزاعات المحلية. والحمد لله على فضله وتوفيقه».

(٢٠)

ونجد حسن طلعت فى هذا الكتاب وهو فخور بدوره فى تزويد القوات المحاربة فى فلسطين بالأسلحة والذخائر، ولكنه بتواضع رفيع يورد هذا الدور ضمن دور زملائه الذين كرمتهم إدارة المخابرات الحربية وكأنه يدلنا على مدى الروح الوطنية المتغلغلة فى زملائه أجمعين، وأنه لم يكن مضحياً ولارائداً ولا متطوعا بمفرده وإنما هو واحد من جماعة استعذبت العطاء من أجل الوطن.. ومن حسن الحظ أن هذه هى الحقيقة ويقول:

«بعد انتهاء العمليات فى فلسطين، رأت إدارة المخابرات الحربية أن تُذكِّر بجهود رجال الشرطة الذين ساعدوا فى الحصول على الأسلحة والذخائر فى وقت الحاجة إليها، فطلبت من إدارة كاتم أسرار وزارة الحربية منح الضباط المذكورين بعد ميدالية فلسطين تقديراً لجهودهم فى خدمة الجيش المصرى خلال حرب فلسطين، وهم:

الصاغ محمود الشافعى مأمور قسم الإسماعيلية (توفى لرحمة الله بعد أن عمل مديراً للأمن العام).

الصاغ عبد العظيم العجورى مراقب جوازات القنطرة (توفى لرحمة الله بعد أن عمل مديراً لإحدى المديريات).

اليوزباشى حسن رشدى رئيس القسم المخصوص ببورسعيد (محافظ بورسعيد فيما بعد).

اليوزباشى حسن طلعت.

يوزباشى فايز عون الرفيق جنيدى (مراقب جوازات الإسماعيلية).

الملازم أول إبراهيم حسن درة (رئيس المباحث الجنائية بالإسماعيلية».

(٢١)

كذلك يحدثنا حسن طلعت فى هذه المذكرات بتواضع جم وفى ثقة بالنفس عن عدد لابأس به من الدروس المهنية والخلق ية التى تعلمها فى حياته الوظيفية الممتدة:

١ـ ولنأخذ هذا النموذج من القصص الكثيرة التى مرت به فى حياته وهو النموذج الذى علمه الكتمان والإمساك عن الخوض فيما لا يعنيه:

«.. وقرب نهاية عام ١٩٣٩ مررت بأول تجربة لى فى الحياة العملية علمتنى بأن أمسك لسانى ولا أتدخل فيما لا يعنينى من الأمور. ففى إحدى الأمسيات دار حديث بين مساعد المفتش ومراقب الجوازات عن نقل أحد ضباط الميناء إلى القنطرة شرق ليعمل مراقباً للجوازات بها. وكانت تلك المراقبة هى التى تسيطر على حركة التنقل بين مصر وفلسطين عن طريق قطار القنطرة شرق ـ حيفا. وبعد انتهاء العمل بالمكتب انصرفت إلى نادى ضباط الشرطة قابلت الزميل الذى سينقل إلى القنطرة شرق فهنأته بالمنصب الجديد فلم يلق هذا الخبر قبولاً لديه واستأذن منصرفاً».

«وفى اليوم التالى ذهبت إلى المكتب فلم أجد مساعد المفتش ومراقب الجوازات على عادتهما من حُسن لقائى، وسألانى عما إذا كنت قد أخبرت زميلنا بأنه سينقل إلى القنطرة شرق فأجبت بالإيجاب. فقالا إنه كان يجب علىَّ أن أعلم أن ما يدور بينهما من حديث هو من الأسرار، وأنه لم يكن يصح لى أن أردد ما سمعته منهما. فقلت مندهشاً إننى لم أتصور أن نقل ضابط برتبة الملازم أول نقلاً داخل حدود المحافظة يعتبر سراً من الأسرار. فأنهيا المناقشة بأنه قد تقرر نقلى إلى القنطرة شرق كمساعد لمراقب الجوازات بها. علمت بعد ذلك أن الزميل الذى نُقلت بدلاً منه كان على صلة برئاسات أعلى وأن الرؤساء المباشرين لم يكونوا يميلون إليه، لذا فقد أعدت حركة التنقلات فى سرية تامة. فلما أبلغته بالأمر سارع بالاتصال بالمستويات الأعلى وأوقف النقل. وعلمت متأخراً أن القنطرة شرق هى مستقر الضباط غير المرضى عنهم».

٢ـ وهذه قصة أخرى تبين لنا كيف كان إبداؤه لإيمانه بانتمائه الوطنى سبباً فى خلق مشكلات وظيفية أخرى له، ولكنه لم يخسر شيئاً ذا بال فى النهاية:

«... وكانت مصلحة الرقابة المصرية قد عينت رقيباً بجمرك القنطرة لفحص المطبوعات الواردة والصادرة وكان يهودياً متمصراً، وجاءنى أمر من مفتش الميناء ببورسعيد وكان بريطانياً بأن أمنحه إحدى حجرات مبنى مراقبة الجوازات ليقيم بها. ثم تبع ذلك أمر آخر بالسماح لجاويش المخابرات الحربية البريطانية بالقنطرة بإقامة خيمته داخل فناء المراقبة وتم تنفيذ ذلك. ولكن حدث أن مررت بحجرة الرقيب فوجدته قد وضع على الحائط صوراً

لملك بريطانيا ولونستون تشرشل رئيس الوزراء، فلفت نظره إلى أن هذا المبنى حكومى مصرى، ولا يصح أن توضع به إلا صورة ملك مصر. ويبدو أن لهجتى لم تعجبه وفوجئت به فى اليوم التالى يحمل أمتعته ويغادر المراقبة إلى غير رجعة».

«أما الجاويش البريطانى فقد اعتاد على أن يدخل الفناء بدراجته النارية محدثاً صوتاً عالياً، فنبهت على جنود المراقبة بلفت نظره إلى إيقاف موتور الدراجة خارج الفناء وصحبها إلى الداخل بهدوء. وعندما أبلغ بذلك طوى خيمته وغادر المراقبة غير مأسوف عليه».

«ولكننا لم نكن نعلم أننا بذلك قد اكتسبنا أعداءً أقوياء، وأن التقارير أخذت تتوالى على مفتش الميناء ببورسعيد بأننا من العناصر المضادة لبريطانيا. وأخذ الضباط البريطانيون يلمحون فى أحاديثهم إلى ارتباطنا بعلى ماهر باشا وإلى أنه سوف يترك الحكم. ولا أدرى لماذا أصروا على اعتبارى من رجال على ماهر باشا حتى أن أركان حرب الحامية البريطانية حرص على أن يبلغنى باستقالة على ماهر باشا قبل أن نعرف ذلك من الصحف، وكان وجهه يفيض شماتة وسروراً ، ولم أشأ أن أعلق بشىء حتى لا أفسد عليه سروره وليعتبرها نقطة قد فاز بها علينا».

«كانت القشة التى قصمت ظهر البعير هى إحضار البوليس الحربى لأحد اليونانيين بقطار فلسطين ومحاولتهم إدخاله البلاد دون وثيقة سفر. وكان فايز عون الرفيق ضابطاً للقطار فى ذلك اليوم، فلما حاول وضعه تحت التحفظ تمهيداً لإعادته إلى فلسطين رفض رجال البوليس الحربى ذلك وقرروا أن هذا الشخص أسير حرب وأنه تحت حراستهم. فلما أبلغت الدكتور زكى سعد بذلك أمرنى بمنعه من دخول البلاد ولو بالقوة. وكان تقدير قوة كل من الجانبين ليس فى صالحنا على الإطلاق. فحرت فيما أفعله، وأخيراً قررت اعتراضهم عندما يتجهون إلى العبارة التى تنقل المسافرين إلى البر الغربى من القناة، وقلت لرئيس البوليس الحربى البريطانى إن لدىّ أمراً بمنع دخول هذا الشخص إلى البلاد، ولو بالقوة، فنظر إلىَّ مستهزئاً وقال: لا أنصحك بذلك، ثم أردف: وما هى القوة التى تملكها؟ فأجبته بأننى أضع يدى على كتف الشخص اليونانى فإذا لم يتخل عنه، ويتركه لتصرفى فإننى سأعتبر ذلك استخداماً للقوة من جانبه لإجبارى على السماح لشخص غير مرغوب فيه بدخول البلاد. وبادرت بوضع يدى على كتف الرجل، وكم كانت دهشتى وسرورى

عندما أخلى البوليس الحربى سبيل الرجل معلنين أنهم سيخطرون رئاستهم بأننى قد أخذته منهم بالقوة. وسارعت بأخذ الرجل وحجزه تمهيداً لترحيله خارج البلاد».

وتنتهى هذه القصة بالنهاية الطبيعية التى لابد منها فى مثل هذه الحالة وهى نقل حسن طلعت وزميله إلى حيث لايكون بينهما وبين المستعمر احتكاك:

«ولم يضيع البريطانيون وقتاً، ففى صباح اليوم التالى وردت لنا إشارة تليفونية بنقلى أنا وفايز عون الرفيق إلى تفتيش الميناء ببورسعيد على أن ينفذ فايز الأمر فوراً أما أنا فأبقى لمدة أسبوع إلى أن يحضر من يتسلم منى أعمال المراقبة،وكان ذلك فى أواخر عام ١٩٤١».

٣ـ وهذه قصة ثالثة تنبئنا بأن الاعتزاز بالنفس لايجعل صاحبه يخسر القليل ولا الكثير، بل ربما كسب من ذلك إذا استطاع أن يظهر خلقه هذا بطريقة كريمة:

«... وبعد يومين من نقلى إلى مكتب مراقبة المغادرين صدر أمر بإلحاقى بمباحث التموين، وكانت هذه الإدارة قد أنشئت حديثاً وكان يرأسها ضابط برتبة صاغ، عرف عنه أنه لا يثق فى أحد ويتخذ الارتياب فى الناس قاعدة لتعامله معهم. وكان معى زميل آخر لم يلبث أن أحس معى بأن رئيس المكتب لايثق بنا ولا يطلعنا على تعليمات الوزارة، بل ويخفيها عنا. وكان لا يبلغنا مسبقاً عن الحملات التفتيشية بل يفاجئنا بها كالمخبرين السريين ، سواء بسواء، ولما كنت وزميلى لا مصلحة لنا شخصية فى كل هذا فقد قررنا عدم الاعتراض وتركه ليتحمل المسئولية وحده كاملة طالما أن هذه هى رغبته».

«وحدث أن هاجمنا مخزناً للمواد التموينية وبه كميات كبيرة من المعلبات والأغذية والمشروبات، وصدرت الأوامر بتسليم بعض هذه المضبوطات لنادى الضباط البريطانيين ونادى الضباط الأمريكيين وتم التسليم فعلاً. وفى مساء نفس اليوم كنت بنادى ضباط الشرطة وقصصت ما حدث على المرحوم البكباشى رشاد موافى وكان رئيساً للقسم المخصوص (القلم السياسى) بالمحافظة وكان من خيرة ضباط الشرطة خُلقاً وكفاءة، وكان يشملنى كغيرى من صغار الضباط بمودة كنت أعتز بها. ويظهر أنه اتصل برئيس مباحث التموين وطالب بنصيب من المضبوطات لنادى ضباط الشرطة».

«وفى اليوم التالى استدعانى رئيس المكتب وسألنى عما إذا كنت قد أبلغت البكباشى رشاد موافى عما صادرنا من مواد تموينية فأجبته بالإيجاب، فقال لى: إن ذلك من أسرار المكتب ولا يصح أن أذكرها لأحد، فأفهمته أنه مادامت المصادرة قد تمت فقد انتفت السرية،

كما أننا جعلنا من المـواد التموينية المصادرة نصيباً لنوادى البريطـانيين والأمريكان فلماذا لا يكون لنادى ضباط الشرطة نصيبه منها».

«وفوجئت به يبلغنى بأنه قرر منعى من اليوم من التردد على نادى ضباط الشرطة. وكان ردى السريع هو أننى حتـى لو كنت لا أرغب فى التردد على النادى فإننـى اعتبارا من اليوم سيكون ترددى عليه يوميـا وسأقضى به كل أوقات فراغى. فسكت برهة ثـم قال لى إنه لو وجه له أحد الرؤسـاء مثل ما وجهه هو لى من حديـث لتعدى عليه بالضـرب، فقلت له إن الحمد لله لأن الأمر لم يصل إلى هذ الحد، وضحكـنا واعتبرنا الموضوع منتهياً. ولقـد كان هذا الحديث سـبباً ويااللغـرابة فى اكتسابى لـثقة رئيس المكتـب الذى أخذ يصر يومـياً على اصطحابى معـه فى نزهته المسائية بسيـارة المكتب وكانت هذه النزهة هى الـنوع الوحيد من التـرويح عن النـفس الذى كان يـزاوله، ثم يوصـلنى بـعد ذلك إلى نـادى الضباط قـبل أن ينصرف إلى منزله».

٤ـ وهذه قصة رابعة ترينا كـيف استطاع أن ينقذ الوطنيين ومخابئ أسـلحتهم من بطش الإنجليز فى أحد الأيام التى اشتدت فيها الأزمة بين المصريين والإنجليز:

«... وفى أحد الأيـام العشرة الأخـيرة من أكتـوبر، حضر اكـسهام وأبلـغنا بأنـه قد نمى لعلمه أن هنـاك مخابئ سرية للأسلحة والـذخائر بجهة سرابيوم، وأنه نـظراً لتعدد حوادث الاعتداء على المعسكرات فـإنه قرر تفتيش هذه المنطقة عصر نفس الـيوم وأنه يطلب تواجد قوة من الشرطة معه لمنع أى اصطدام أو سوء فهم».

«تشاغلـت عنه أثناء الحديث وتـسللت مغادراً المكتـب لأسرع بمقابلة أحد مـعارفى من الوطـنيـين الشـرفاء وهـو الأخ عواد أحمـد عواد، وكـان يديـر مكتـبة ومـحلا للـتصـوير الفوتوغرافى (عمل بعـد ذلك مع البطل المغفور له كمال رفعت عندمـا قاد حركة الفدائيين بالقناة عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو)، وأبلغته بمـا ذكره لنا اكسهام، وطلبت منه سرعة الاتصال بجميع الهيئات التى قد تخفى أسلحة أو ذخيـرة فى هذه المنطقة لسرعة نقلها إلى مكان آخر أكـثر أمـنـاً. وعدت إلى مكتـب وكيل المحافظة وكان اكسـهام قد انصرف، فسألنـى السيد الوكيل عن سبب مغادرتى فصارحته بمـا حدث فكان رده بأنه توقع ذلك وخيراً فعلت. وتم التفتيش وطبعاً لم يعثر البريطانيون على شىء».

(٢٢)

أما قصة تعرضه للسجن(!!!) على يد القوات البريطانية ثم للإبعاد من منطقة القناة، فتستحق أن نقرأها بالتفصيل لنتأمل ما يريد أن يحدثنا به عن ذكائه وقدرته المبكرة على الوصول إلى نهاية الخيوط، وقدرته كذلك على استقراء الأحداث واختيار نقاط الشك وذلك على الرغم من أن هذه الخيوط كلها لم تقده إلى شيء ذي بال، ولكن يتبقى لعنصر الاجتهاد دوره الذى لابد من الإشادة به كذلك فإن القصة تطلعنا على مدى المهانة التى كان يتعرض لها الوطنيون فى ظل وجود قوات احتلال غاشم لايتورع عن إظهار قدرته على البطش والتنكيل:

«وفى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ اتصل بى تليفونياً الميجور كين قائد المخابرات بالإسماعيلية، وأبلغنى بأن بعض العمال المصريين يثيرون بعض المتاعب داخل المعسكر وطلب منى التوجه للمعسكر للتفاهم معهم. وكان هذا هو الطعم المناسب، فقد كنا فى شوق لدخول المعسكرات ومعرفة الحالة هناك على طبيعتها وللاتصال ببقايا العمال الذين خصصت لهم السلطة العسكرية أماكن للإقامة داخل المعسكرات، وذلك بجانب العمال القبارصة الذين اضطرت لإحضارهم من قبرص قبل أن تستقل».

«أبلغت السيد وكيل المحافظة بأننى سأتوجه للمعسكر وأن هناك احتمالا أن يقع علىَّ اعتداء لاأدرى كنهه ولكنها فرصة لن أضيعها فوافقنى على ذلك. وعندما وصلت إلى مكتب كين بالمعسكر استدعى ثلاثة جنود وأبلغنى أننى مقبوض علىَّ، فأبلغته أنه لا يملك السلطة القانونية لتوقيع التحفظ علىَّ وأن ما يفعله هو مجرد عمل من أعمال القوة والعنف. وقررت منذ هذه اللحظة ألا أتكلم معه أو أوجه أية أسئلة عن مصيرى. واقتادونى إلى سيارة وجدت بها سائق سيارتى فأفهمته أن احتجازه عمل مؤقت وساروا بنا إلى سجن المعسكر حيث وضعوا كلاً منا فى زنزانة منفصلة».

ويروى حسن طلعت بعد هذا كثيراً من التفصيلات التى ثبت أنه ليس لها علاقة بالموضوع، لكنها تنبئنا كما ذكرنا عن قدراته وتفكيره المنظم وعن حُسن تصرفه حين ترك فى الخلاء وحيداً:

«أمضيت الليلة فى السجن وأخذت أفكر محاولاً أن أكتشف الحركة الخاطئة التى أدت

إلى كشفى للسلطة العسكرية. وكنت أستبعد أن يكون موضوع العمال هو السبب. وأرجح أن يكون الذى وشى بى هو أحد المتصلين بالفدائيين الذين كنت أحاول أن أحصل لهم على خرائط خاصة بالمعسكرات. وتذكرت أحد الصحفيين المصريين ممن حضروا للإقامة بالمنطقة بعد إلغاء المعاهدة، كان يتردد على مكتبى وكان يردد دائماً أنه على صلة بعبدالفتاح باشا حسن وزير الشئون الاجتماعية، وأن الأخير يدير حركة الفدائيين من القاهرة. وفى أحد الأيام شاهد خريطة مطوية على مكتبى فسألنى عما بها فقلت له مازحاً إنها خريطة منزل قائد قوات الشرق الأوسط بفايد، فطلب أخذها لإرسالها لعبدالفتاح باشا بالقاهرة. وعدته بأننى سأسلمها له فيما بعد، ولكنه أخذ يلاحقنى طالباً الحصول عليها فواعدته على مقابلتى فى أحد المطاعم لتناول الغداء سوياً ثم أسلمه الخريطة. واتصلت بالأخ البكباشى أمين حلمى الثانى قائد المخابرات الحربية (سفيرنا فى باكستان فيما بعد) وأبلغته بما حدث وطلبت منه مراقبة المطعم ومراقبتى أنا والصحفى عندما نخرج حيث كنت قد عزمت على أن أسير به فى بعض الشوارع الخالية ليعرف ما إذا كانت هناك أية رقابة علينا من جانب المخابرات الحربية البريطانية. تم ذلك فعلاً وأبلغنى الأخ أمين حلمى أنه لم يتضح له أننا تحت المراقبة. أخذ هذا الموضوع يلح على تفكيرى، وتوقعت أن أقدم لمحكمة عسكرية بريطانية وأخذت أعد دفاعى لأجعل المدعى البريطانى والشاهد أضحوكة للضاحكين».

«وفى الصباح أحضروا سيارة جيب بها ضابط وجنديان وطلبوا منى الركوب فركبت صامتاً. وانطلقت بنا السيارة فى طريق المعاهدة متجهة إلى فايد حيث توجد قيادة الشرق الأوسط، مما زاد يقينى من صحة استقرائى للأحداث، لكن السيارة تجاوزت فايد وكنت أعرف هذه المناطق تماماً فعجبت. وازداد عجبى عندما تجاوزت السيارة فنارة وكبريت متجهة للسويس وعند الكيلو ١٠١ على طريق السويس ـ القاهرة اتجهت السيارة إلى القاهرة، وبعد حوالى خمسة وعشرين كيلومترا توقفت وطلب منى الضابط النزول وأبلغنى بأننى غير مرغوب فى وجودى فى منطقة القناة وأنه يمكننى التوجه إلى القاهرة سيراً على الأقدام. أدرت له ظهرى وأخذت أسير على الطريق جيئة وذهاباً فركب سيارته وعاد أدراجه إلى السويس. وقد لاحظت أن دوريات البريطانيين تجوب الصحراء فى محاذاة الطريق وعلى مسافة منه وخشيت أن يطلقوا علىَّ النار بأية حجة وفى غياب أى شهود فقررت أن أركب أول سيارة تمر بى وكانت تانك متجهة إلى السويس فركبت بها

إلى أن قابلتنا سيارة متجهة للقاهرة فأوقفتها وركبت بها. وعند الاستراحة التى تقع فى متصف طريق السويس ـ القاهرة فوجئت بسيارة من سلاح الحدود فى انتظارى، وعلمت أنهم كانوا يفتشون الطريق بحثاً عنى فقد كنت أجهل حتى هذه اللحظة ما حدث بعد القبض علىَّ. وركبت السيارة متجهاً إلى وزارة الداخلية بالقاهرة حيث قابلنى السيد وكيل الوزارة بدوى خليفة باشا وأعطيته صورة مختصرة لما حدث فهنأنى بالسلامة وأبلغنى بأنه قد تقرر إلحاقى أنا والضباط الثلاثة الذين سبق إبعادهم عن منطقة القناة بالقسم المخصوص بالوزارة بصفة مؤقتة».

ثم يروى صاحب هذه المذكرات بعض تفاصيل ما حدث بين زملائه أثناء غيابه فيقول:

« ... بعد القبض علىَّ وتأخرى عن العودة للقسم، اتصل السيد وكيل المحافظة بالمخابرات البريطانية مستعلماً عنى فنفوا علمهم بمكان وجودى. ولكن عندما عاد السائق وأبلغهم بما حدث ثارت ثائرة زملائى وكادت الأمور تتطور تطوراً خطيراً وعند ذلك حضر اكسهام إلى وكالة المحافظة وقدم إنذاراً تضمن أن السلطات البريطانية تعتبرنى مسئولاً عن ترك العمال لعملهم بالمعسكرات وأن القائد العام أمر بإبعادى عن المنطقة. وفيما يلى نص الإنذار الذى قدمه اكسهام:

«وصل لعلمكم أن بعض المدنيين الذين يشتغلون بالجيش البريطانى بالإسماعيلية قد حرضوا بواسطة عدد من الشباب على ترك أعمالهم ومنعوا من الوصول إلى مراكز عملهم، كما أن بعض الخدم الذين يشتغلون مع العائلات البريطانية هددوا فى الأسواق بأن إجراءات شديدة ستتخذ ضدهم إذا استمروا فى عملهم. ولما كنتم لم تستطيعوا اتخاذ إجراء حاسم للتحكم فى الموقف فقد قبض على اليوزباشى حسن طلعت لأنه باعتباره رئيس القسم المخصوص لابد أن يكون له نشاط فى تحريض العمال الذين يشتغلون بالجيش البريطانى. وعلى ذلك يكون عمله ضاراً بالأمن العام بالقنال، وقد أمر القائد العام بإبعاده وسيتم ذلك صباح الغد. وبعد أن قابلت السيد وكيل الوزارة انصرفت للراحة وكان أول من قابلنى أثناء نزولى سلم الوزارة هو أستاذنا الكبير المرحوم القائمقام محيى الدين أحمد كبير المعلمين بكلية الشرطة، الذى عانقنى مهنئاً مقبلاً، ولا أدرى سر الشعور الذى انتابنى فى تلك اللحظة أننى أعانق فيه كل زملائى من هيئة الشرطة».

«كان شعورى بأن حسابى مع سلطات الاحتلال لم يسو بعد فأخذت أتردد على

المرحوم الحاج حلمى الغندور سكرتير عام الحزب الاشتراكى لصلة قرابة بيننا، وعلى جمعية الشبان المسلمين لصلة صداقة بين رئيسها المرحوم اللواء محمد صالح حرب وبين المرحوم والدى. وكنت أعرض جهودى ومعلوماتى وخبرتى بمنطقة القناة لمن يريد أن يستفيد منها فلم أجد تجاوباً، كما لم أجد أن الطريق مأمون للاتصال بغيرهما من الهيئات. وكانت لقصة الصحفى الذى ارتبت فى أنه قد وشى بى للسلطة العسكرية البريطانية تتمة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، فقد قبض عليه بتهمة التعاون مع السلطات البريطانية، ولم أكن أنا الذى أبلغت عنه ولكننى استدعيت للتحقيق فذكرت للمحقق القصة كما حدثت ورفضت أن أقطع بأنه كان من عملاء الإنجليز أو أنه كان السبب فى القبض علىّ. وعندما أفرج عنه كان يحرص على أن يرسل لى مع معارفنا المشتركين تحياته وعرفانه الدائم بالجميل. وكنت أرى أننى لو انسقت وراء شكوكى لكنت قد ظلمته ظلماً بيناً لا أستطيع تحمل مغبته لا فى الدنيا ولا فى الآخرة».

ولعلنا بعد كل هذا الذى يرويه حسن طلعت نسأل من هو هذا الصحفى؟ وهل هو نفسه الصحفى الذى صمم صاحب المذكرات على ألا يذكر اسمه فى حديثه عن حريق القاهرة؟ ولماذا يتحفظ على هذا النحو؟ أهو ما زال صاحب نفوذ أو تأثير أو مكانة فلهذا يخشاه حسن طلعت؟ أم أن تحالفات سياسية هى التى تجعله يحافظ له على صورته؟ولعل ذكريات أخرى أو مذكرات أخرى قادمة تجيب عن تساؤلنا هذا.

(٢٣)

ولأن صاحب هذه المذكرات أمضى معظم حياته فى الأمن السياسى أو هوحريص على أن يبدو فى هذه الصورة لأنه انتهى إليها بالفعل، لهذا السبب فإنه يبدو فخوراً جداً بالمهمة «الجنائية» البارزة التى أنجزها بالمشاركة فى القبض على «السفاح» وهى قصة طريفة لابد للقارئ أن يقرأها معنا بأسلوب حسن طلعت وبخاصة أنها كتبت للسينما ورآها الناس على شاشات السينما والتليفزيون وسوف ترينا القصة التى يرويها صاحب هذه المذكرات بعض الملامح الدقيقة التى تصور طبيعة العمل الشرطى والأمنى، وليرى القارىء كما سنقرأ أن الاعتماد على حاسة الكلاب قد يكون أكثر فائدة من الاعتماد على قصاصى الأثر!!:

«... ففى أوائل الستينيات أبرزت الصحف قصة أحد المفرج عنهم من السجون لجريمة سرقة والذى خرج مصمماً على الانتقام من أحد المحامين ومن زوجته لإيمانه بأن هذا المحامى هو الذى قاده إلى طريق الجريمة والانحراف ثم خانه بأن عاشر زوجته بعد القبض عليه وإدخاله السجن لقضاء مدة العقوبة التى حكم بها عليه. لم يتمكن المفرج عنه من إصابة غريمه أو زوجته ولكنه فى محاولته تحقيق ذلك أصاب وقتل بعض الأبرياء كما أصاب بعض رجال الشرطة الذين حاولوا دون جدوى القبض عليه فأطلقت عليه الصحف لقب «السفاح»، وأخذ يتحول إلى أسطورة تشغل الرأى العام. وأخذت البلاغات تتوالى على جهات الأمن عن تواجده فى عدة أماكن مختلفة فى وقت واحد ناسجة حوله القصص والأساطير».

«كان اللواء عبدالعظيم فهمى قد ترك منصب مدير المباحث العامة وتولى منصب مدير الأمن العام ثم وكالة الوزارة، فاستدعانى إلى مكتبه وكلفنى بتولى مهمة البحث عن السفاح وضبطه، وترك لى الخيار فى الاستمرار فى الإشراف على المباحث العامة خلال هذه الفترة أو التفرغ للعمل بالمباحث الجنائية. وقد رأيت أن أستمر فى العملين فى وقت واحد حتى أستطيع تجنيد جهود الإدارتين لضبط المتهم الهارب فى أقرب وقت».

«وضعنا خطة للبحث ولإعداد كمائن للإيقاع به مع سرعة فحص البلاغات لاستبعاد غير الصحيح منها. وقبل مضى ثمان وأربعين ساعة على تكليفى بهذه المهمة وردت لنا معلومات بأن السفاح كان يركب سيارة متجهة من الجيزة إلى الوجه القبلى وعند مرورها بنقطة مرور كوبرى المرازيق بدائرة مركز البدرشين أوقفها شرطى المرور للتفتيش العادى فظن السفاح أنه فى سبيله للقبض عليه فأطلق عليه النار من مسدس كان يحمله وغادر السيارة فاراً على قدميه متجهاً إلى كوبرى المرازيق ثم عبره إلى منطقة التبين بحلوان على الضفة الشرقية للنيل».

«بادرت بالانتقال على رأس القوات اللازمة إلى منطقة التبين حيث أحكمنا حصارها مع التركيز على المقابر التى تقع شرق القرية وأجرينا تفتيشها ولكن بلا نتيجة. ولاحظ أحد قصاصى الأثر التابعين لسلاح هجانة الشرطة وجود آثار أقدام حديثة لشخص واحد يغادر المقابر متجهاً إلى مدينة حلوان. فقمنا بمتابعة الأثر بواسطة الدليل وبمعاونة أحد الكلاب البوليسية».

«اتجهت آثار الأقدام إلى جنوب مدينة حلوان وعندما أصبحنا على مرمى النظر من مبانى المدينة وكنا نسير على درب غير ممهد، خرج الكلب البوليسى عن الدرب متجهاً إلى

الصحراء التى تقع شرق المدينة، بينما قرر قصاص الأثر أن آثار الأقدام لازالت مستمرة فى اتجاه بلدة حلوان، قررت الاعتماد على حاسة الكلب وتابعناه مع مدربه وبعد أن سرنا حوالى ألفى متر لاح لنا مدخل إحدى المغارات وأخذ الكلب يحث السير متجهاً لمدخل المغارة، وعندما اقتربنا منها سمعنا صوت طلق نارى يصدر منها فثبت لدينا اختفاء السفاح بهذه المغارة وأنه عندما أحس باقتراب الخطر أطلق النار فى محاولة لإرهابنا حتى يتمكن من الفرار».

«بادرنا بوضع حصار تام على المغارة والتأكد من عدم وجود منافذ أخرى لها. وأبعدت القوات إلى مسافة تكفى لمنع السفاح من إلحاق أى أذى بحيث لا يستطيع أن يضيف أى ضحايا جدد إلى قائمة ضحاياه حتى يلقى مصيره المحتوم».

«وبادرت بإخطار السيدين اللواء عبدالعظيم فهمى واللواء عبدالحميد خيرت مدير أمن القاهرة، طالباً إمدادنا بمكبرات للصوت وكشافات ضوئية وأحد الضباط المدربين على قتال المدن واقتحام المبانى، وجاءت لنا الإمدادات المطلوبة على وجه السرعة وعلى رأسها ضابطان من المدربين على قتال المدن ومعهما الأسلحة اللازمة، وأعتقد أن أحدهما كان الزميل النقيب مجدى سبع الليل، وللأسف ذاكرتى لا تسعفنى فى تذكر اسم الزميل الآخر. وبدأنا فى توجيه النداءات للسفاح طالبين منه الخروج والاستسلام مبينين له أنه لاسبيل أمامه للفرار ولكنه رد بإطلاق النار. فأعدنا توجيه النصح له فطلب التحدث مع الرائد فاروق عبدالوهاب من ضباط المباحث الجنائية الذى كان يتولى مطاردته منذ بدء نشاطه الإجرامى بعد الإفراج عنه. فاعتقدنا أنه يريد الاستسلام لفاروق، ولكنه بدلاً من ذلك أخذ يوجه السباب والتهديدات لفاروق عبدالوهاب».

«ونظراً لأن الظلام كان قد أوشك على الحلول فقد قررنا اقتحام المغارة وتقدم الضابطان واتخذا موقعيهما على جانبى المغارة وأخذا يتقدمان للداخل متبادلين إطلاق النار مع السفاح. وبعد فترة توقف إطلاق النار من داخل المغارة وعندما دخل الضابطان وجدا السفاح جثة هامدة».

«نقلنا الجثة إلى قسم حلوان وهناك قابلت المرحوم القائمقام أحمد على مدير المباحث الجنائية بالقاهرة وفى حضور اللواءين عبدالعظيم فهمى وعبدالحميد خيرت قدمت له شكرى واعترافى بجميله فى تسهيل مأموريتى، إذ أننى لم أحاول إجراء أى تحريات أو

بحث إلا وجدته قد سبقنى للقيام به فوفر علىّ كثيراً من الجهد والوقت، واعترفت بأن دورى لم يزد على دور قائد فرقة مطاردة وأن نجاحى يرجع لتوفيق الله فقط، وغادرت القسم إلى منزلى لأنعم بالنوم بعد أن حرمت منه ثمانى وأربعين ساعة. لأعود للتفرغ لعملى بالمباحث العامة».

(٢٤)

ومع كل هذه المهمات الخطيرة التى كان صاحب هذه المذكرات يؤديها فانظر معى كيف شغلت الدولة هذا الرجل وأمثاله بمهمة غريبة ضخمتها لها وساوس الأمن حتى جعلتها قضية كبرى، وهى دفن الملك السابق فاروق سراً دون أن يدرى أحد بهذا الدفن، وهى قصة غريبة وعجيبة وترينا إلى أى حد وصل شغل الدولة لنفسها بأمور لا تستحق هذا الاهتمام ولا تستأهله، ولكنها دواعى ما سمى بالأمن!!

«... توفى الملك السابق فاروق لرحمة الله فى إيطاليا يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٥، ونشرت جريدة الأهرام فى عددها الصادر صباح يوم ٢٧ مارس أن المسئولين بالقاهرة قد وافقوا على طلب تقدمت به الأسرة المالكة السابقة لدفن جثمانه بالقاهرة. وعقب ذلك صدر لى الأمر بالبحث عن مكان لائق لدفن الملك السابق على ألا يكون ذلك فى مسجد الرفاعى حيث استبعد هذا المكان من حيث المبدأ. علمت بأن هناك مدافن للأسرة المالكة السابقة تقع فى فناء كبير بناحية الإمامين فقمت بزيارتها فوجدتها مكاناً فسيحاً مسقوفاً وبه قبور عدد من الخديويين السابقين والأمراء، ومن بينها قبر إبراهيم باشا، فاقترحت أن يدفن الملك فاروق مع جده منوهاً بأن إبراهيم باشا كان أعظم من أنجب محمد علىّ وأول من قاد الجيوش المصرية إلى النصر فى العصر الحديث. لقى هذا الاقتراح قبولاً من المسئولين وأخذنا فى ترقب وصول الجثمان».

«وفى مساء أحد أيام شهر أبريل أمرنى السيد عبدالعظيم فهمى وزير الداخلية بالتوجه إلى مطار القاهرة وانتظار وصول جثمان الملك فاروق ونقله إلى قبر إبراهيم باشا لدفنه على ألا يسمح لرجال الإعلام بحضور الدفن أو التقاط صور لمراسمه. كلفت العقيد أحمد صالح مفتش المباحث العامة بالقاهرة بالانتقال إلى المدفن لإعداده وإحضار اثنين من

المقرئين لتلاوة القرآن وتوفير بعض المصابيح الغازية حيث لا يوجد تيار كهربائى بالمدافن. على أن يلحق بنا بعد ذلك إلى المطار».

«انتقلت إلى المطار صحبة المرحوم اللواء حسن كامل مدير أمن القاهرة (محافظ البحر الأحمر فيما بعد) ولحق بنا بعد ذلك العقيد أحمد صالح. وهناك أخطرنا بوصول الجثمان فتقدمنا للإمبراطورة السابقة فوزية وقرينها السيد إسماعيل شيرين بالتعزية وأبلغناهما بتفصيلات مراسم الدفن ومكانه والأسباب التى دفعتنا لهذا الاختيار، أبديا موافقتهما. وقمنا بنقل الجثمان إلى إحدى السيارات وكان بداخل صندوق كبير من الخشب الثمين. وتحركت السيارة ونحن نتابعها بسيارتنا بينما ركبت الإمبراطورة السابقة وقرينها سيارة ثالثة».

ويصل صاحب المذكرات إلى اعترافه بقيامه هو نفسه بمنع الصحافة من أداء وظيفتها وتعطيله مهمته ، وهو يلقى هذا الاعتراف على مسامعنا وكأنه أنجز شيئاً جميلاً فيقول:

«سرنا فى طريق صلاح سالم وعندما اقتربنا من المنطقة الواقعة خلف القلعة وكانت فى ذلك الوقت غير مطروقة، لاحظنا أن هناك سيارتين تتابعان موكبنا فتوقفنا. فتوقفت السيارتان أيضا، واندفع منهما عدد من رجال الصحافة والمصورين وأقبلوا ناحيتنا وأحاطوا بنا، فكلفت سائق سيارتنا أن يتسلل إلى سيارتى رجال الصحافة ويفرغ الهواء من إطاراتهما وعندما أتم مهمته ركبنا سيارتنا واندفعنا بها إلى غايتنا دون أن يتمكن أحد من متابعتنا. ولم يزعجنا بعد ذلك أى تدخل خارجى، إذ كان مكان الدفن سراً بينى وبين اللواء حسن كامل والعقيد أحمد صالح».

«وصلنا إلى المدفن وبدأ عمال المقبرة فى فتح الصندوق الخشبى فوجدنا به صندوقا آخر محكما من الزنك فأخذوا فى فتحه بعد إعداد القبر بينما أخذ المقرئون فى تلاوة القرآن. وفجأة أعلنت الإمبراطورة فوزية رفضها لإتمام مراسم الدفن فأسقط فى أيدينا وسارعنا لسؤالها عما لا يرضيها، فقررت أنها لابد أن تنتظر وصول شقيقتها الأميرة السابقة فائقة التى كانت ستقدم من روما فى نفس اليوم على طائرة أخرى. كان تطوراً غير سار لنا، واكتشفنا لأول مرة أن الأميرة فائقة رغم صغر سنها هى الشخصية المسيطرة بين أفراد أسرة الملك فؤاد، إذ اعتذرت الإمبراطورة فوزية بأنها لا تستطيع بمفردها البت فيما إذا كانت الترتيبات التى أعددناها مقبولة من الأسرة أم لا».

«أرسلنا سيارة إلى المطار للبحث عن الأميرة فائقة فعادت السيارة وبها الأميرة السابقة وزوجها السيد أحمد فؤاد صادق، وشرحنا لهما ما تم إعداده وظروف الاختيار، وبعد تبادل الرأى فيما بينهم سمحتا لنا بالاستمرار فى مراسم الدفن التى انتهينا منها فى الساعات الأولى من صباح اليوم التالى، وانصرفنا بعد تقديم العزاء للأميرتين السابقتين وللسيدين زوجيهما ونحن نفكر فى تقلبات القدر ونسبح بحمد الله الذى يغير ولا يتغير».

بعد كل هذا الذى يرويه صاحب هذه المذكرات عن دفن الملك السابق تنتاب حسن طلعت رغبة نفسية عارمة ومفاجئة فى أن ينتهز الفرصة للطعن فى أنور السادات وسياساته وسلوكه فيردف مباشرة بقوله:

«وخلال حكم أنورالسادات وفى فترة احتضانه للملوك السابقين أمثال شاه إيران وولى عهده والملك أحمد فؤاد الثانى الذى ذكر فى أحد خطاباته أنه استأذنه فى الزواج باعتباره كوالده فأذن له. فى هذه الفترة وافق على نقل جثمان الملك فاروق من قبر إبراهيم باشا إلى مسجد الرفاعى بجوار قبر والده الملك فؤادالأول».

ولست أدرى ما الذى جعل حسن طلعت يقحم مثل هذه الجملة فى هذا الموضع من كتابه، وكأن ما فعله أنور السادات كان ردة عن الثورة فى هذه الجزئية!! أو كان إخلالا بالأمن، ولست أظن حسن طلعت بحكم تربيته وخلقه كان يهدف إلى مثل هذا المغزى، ولكنى أرجح أنه نوع من التنفيس عن الضيق بالسادات.

(٢٥)

ويؤكد صاحب هذه المذكرات عداءه للوفد منذ الفقرة الثانية فى الصفحة الأولى لكتابه، ساخراً من قول مأثور لمصطفى النحاس، وهكذا فإنه فى نظر التاريخ يفقد نفسه الحيدة منذ اللحظة الأولى ، ولكنه فى نظر الأدب يكسب القدرة على اتخاذ الموقف، ونحن نقرأ له بعض الانطباعات عن الوفد وعن الملك فاروق حين تولى الحكم، وعن عقيدته وهو صغير فى أن الشرطة تمثل العدو.. نقرأ هذا كله وندرك كيف نجح صاحب هذه المذكرات فى تصوير خلفيته السياسية فى تركيز شديد وبلاغة واضحة وفى صدق فنى يحسب له حتى لو اختلفنا معه فى نهجه السياسى:

« لم يكن فى حسبانى يوماً أن أكون من رجال الشرطة، بل كنت فى مطلع حياتى العامة على الجانب الآخر من السياج دائماً. فقد كان مولدى مزامناً لقيام ثورة ١٩١٩ وعندما التحقت بالمدارس الثانوية سنة ١٩٣٠ كانت ثورة ١٩١٩ قد فقدت حيويتها وتحولت على يد من تصدوا لقيادتها إلى نظام حكم يقوم على صراع دائم بين الأحزاب للوصول إلى الحكم ليقعوا فى النهاية تحت سيطرة المحتل البريطانى والملك المستبد» .

« وكانت القضية الوطنية سنة ١٩٣٠ لا تتعدى المفاضلة بين دستور سنة ١٩٢٣ ودستور ١٩٣٠ الذى وضعه رئيس الوزراء إسماعيل صدقى باشا، أما إخراج المحتل فلم يكن إلا موضوعاً يجرح النسيم خديه فلا يمسه أحد إلا بكل رفق واحتراس، حتى أن مصطفى النحاس باشا قال قولته المأثورة: «لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الإنجليز».

« وكان حزب الوفد هو المسيطر ولاشك على الشارع السياسى، ولما كانت معركته هى إعادة دستور سنة ١٩٢٣ فقد خرجت مظاهرات الطلاب وسرت بينهم تطالب بهذه العودة، وكان رجال الشرطة فى نظرنا هم الأعداء، ولم تكن عقولنا الصغيرة تتصور أنه يمكن أن تخفى هذه الملابس الرسمية نفوساً وطنية وقلوباً متعاطفة معنا تماماً. وإن كنا نتناقل القصص عن مواقف لبعض رجال الشرطة من ضرب العصى فى الهواء ومن إتاحة الفرصة لبعض زملائنا للفرار وتجاهل القبض عليهم» .

« ثم تجددت المظاهرات فى سنة ١٩٣٥ بسبب تصريحات هور وزير خارجية بريطانيا التى رفض أن يعترف فيها لمصر بأى حق فى الاستقلال. وتجددت صداماتنا برجال الشرطة» .

« وفى أوائل سنة ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد وخلفه الملك فاروق الذى كان لا يزال صبياً يتلقى العلم فى بريطانيا، وقد أكسبه صغر سنه وعودته الحزينة من الخارج حبنا وعطفنا ولاسيما تلك الرسالة التى وجهها للشعب عن طريق الإذاعة يوم عودته والتى اختتمها بآية قرآنية أحيت فى نفوسنا الآمال فى عهده، وأذكر أن الآية هى: «إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله». وأذكر أننى وزملائى فى القسم الداخلى بالمدرسة العباسية بالإسكندرية اجتمعنا فى المساء بنادى القسم وأقسمنا فيما بيننا يميناً للولاء والدفاع عن الملك لآخر نسمة فى حياتنا، وكان حماساً صبيانياً. فقد علمتنا الأيام والحقائق فيما بعد كيف نعدل آراءنا وأن ندرك كم كانت أحكامنا على بعض الرجال خاطئة أشد الخطأ».

فى موضع آخر يعود صاحب هذه المذكرات ليؤكد للقراء عداوته للوفد وهو الضابط الشاب الذى لم يزل فى مقتبل حياته، وهو يتحدث عن دخول دول المحور إلى الحدود المصرية، ثم يقول:

«.... وسارت المظاهرات فى شوارع القاهرة تهتف «إلى الأمام ياروميل» وللآن لم أجد بين ما كتبه المؤرخون لهذه الفترة ما يكشف عمن كان وراء هذه المظاهرات. وعلى كل حال فقد أتت أكلها وقرر البريطانيون فرض حكومة وفدية برئاسة النحاس باشا (!!) على الملك فاروق مهددين إياه بخلعه عن العرش بعد أن حاصروا قصر عابدين بالدبابات واقتحموا القصر بطريقة مهينة. وأذعن الملك وقبل النحاس باشا الحكم فى ظل الظروف هادما كل ما بقى من المثل والقيم الجميلة التى كان المواطنون يرونها فى حزب الوفد وقيادته. ولم تكن الصورة فى ذلك الوقت واضحة وضوحها الآن، فلم نكن ندرى ما حدث، وعندما عرفنا ما حدث بعد مرور بضعة شهور كان كل ما نسمعه يدخل تحت باب الشائعات والتخمينات».

(٢٦)

أما موقف صاحب هذه المذكرات من الملك (الذى روينا كيف شارك فى دفنه أو كيف أدار عملية دفنه سرا) فيبدو أكثر معقولية وذكاء من موقفه تجاه الوفد وزعامته فهو يرويه ببراعة شديدة، ويبدو فيه طبيعياً وقد اكتسب التلقائية والعفوية، وكأنه يتحدث عن أشياء أخرى ولكن ذكر الملك جاء عرضا.

١ـ انظر إلى هذا الحادث الذى يرويه بعد نقله إلى شرطة الإسماعيلية:

«.... وبعد يومين من تسلمى العمل وكنت فى نوبة المساء، فوجئنا بمحافظ القناة فى ذلك الوقت فؤاد باشا شيرين يقف بسيارته أمام القسم ويرسل سائقه ليستعلم عن الطريق المؤدى إلى معسكرات القصاصين. وعلمنا بعد ذلك أن الملك فاروق أصيب فى حادث تصادم بين سيارته التى كان يقودها بنفسه وبين سيارة لورى من سيارات الجيش البريطانى، وأنه نقل هو وثلاث فتيات أمريكيات كن بصحبته فى السيارة إلى المستشفى العسكرى البريطانى فى القصاصين. وكانت هذه هى المرة الأولى التى ألمس فيها عن قرب بعض

مباذل الملك فاروق. وكانت الشائعات قد تكاثرت فى الفترة السابقة عن استهتار الملك فى علاقاته النسائية وعن تردده على المراقص العامة، كما ترددت شائعات عن سلوك بعض من ينتمون له بصلة القرابة الوطيدة سلوكاً شائناً لا يليق بسيدات مسلمات، شرقيات. وقد أدت هذه الشائعات إلى تغير شعورى وشعور غيرى من أبناء جيلى نحو فاروق. فقد أخذ شعور عدم المبالاة بمصيره يحل محل شعور الحب والإعجاب الذى كنا نكنه له عندما تولى العرش كما سبق وأوضحت. كما أفقده سلوكه المعوج عطف الجماهير الذى اكتسبه عقب أحداث يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ عندما كانت الحقائق لاتزال خافية وعندما ظننا جميعاً وكنا على خطأ أن موقفه كان بطولياً وأنه كان مستعداً لفداء وطنه بتاجه وعرشه. وكدت أحتك فى ذلك اليوم بجاويش بالبوليس الحربى البريطانى كان فى حجرة الضابط المنوب وكان يتبادل الحديث مع زميل لى ممن يعرفهم، وفى أثناء الحديث علق الجاويش على سلوك الملك فاروق بكلمة سباب إنجليزية دارجة، فنظرت إليه باستنكار وسألته: ماذا يقول؟ فقال إنه لا يوجه الحديث إلىّ. وانصرف واستعذت بالله من الشيطان الرجيم حتى لا أبدأ عملى باحتكاك مع البريطانيين أنا فى غنى عنه».

٢ـ وحين يتحدث صاحب هذه المذكرات عن إلغاء الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ والمفاوضات التى أجراها الوفد مع البريطانيين، فإنه يصر رغم كراهيته للوفد ورجاله على أن ينقل عن فؤاد سراج الدين ما يدين به الملك فاروق ويقول:

« .... وتعمدت بريطانيا إيقاف المحادثات من وقت لآخر إلى أن اتضح للحكومة المصرية عدم جدية بريطانيا فى العمل على تعديل أحكام المعاهدة فأقدمت على إلغائها. وقد قرأت أخيراً حديثاً للسيد فؤاد سراج الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت يذكر فيه أن الملك فاروق هو الذى شجع الجانب البريطانى على التشدد وعدم تقديم أية تنازلات للجانب المصرى، وأنه ذكر للمارشال سليم أنه يريد بقاء البريطانيين فى مصر. وأن المارشال ذكر هذه الواقعة للسفير الأمريكى فى ذلك الوقت الذى نقلها لأحمد عبود (باشا) رجل المال المصرى فى ذلك الوقت، الذى كان موضع ثقة البريطانيين والغرب».

٣ـ وحين يأتى ذكر يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فى سياق مذكراته يعبر حسن طلعت عن ابتهاجه الشديد بزوال الملك وأخذ الله له أخذ عزيز مقتدر ويقول:

«وفى مساء يوم ٢٦ يوليو كنت أركب إحدى سيارات النقل العام وكان بها جهاز

استقبال ولا أدرى ما إذا كان مع السائق أو مع أحد الراكبين، وفجأة أذيع بيان صادر عن مجلس قيادة الثورة عن الإنذار الذى يوجه إلى الملك فاروق بالتنازل عن العرش لولى عهده الملك أحمد فؤاد الثانى ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء نفس اليوم واستجابة الملك فاروق لهذا الإنذار ومغادرته البلاد فعلاً. ساد الراكبين شعور بالارتياح والسرور وانتابتنى مختلف الأحاسيس ، وأخذت أتفكر فى قدرة الله وفى أخذه للملك أخذ عزيز مقتدر ، وكيف أتاه من مأمنه ألا وهو الجيش الذى كان يعتقد أنه درعه المتين فى مواجهة الشعب، فخيب الله بالضباط الأحرار ظنه وتوقعاته. ولم تدر بخاطرى قط فى هذه اللحظة وأنَّى لى أن أعرف أن الملك سيعود للبلاد ثانية ولكن جثة هامدة ليدفن بها ، وأننى سأكون الذى يحدد مكان دفنه وثالث ثلاثة هم كل المشيعين له بجانب بضعة أفراد من أسرته».

(٢٧)

كذلك نقرأ فى هذا الكتاب فى أكثر من موضع ما يدلنا على مدى تعاطف حسن طلعت مع الزعماء الوطنيين قبل الثورة، وقد قدر له أن يتولى مسئولية مأمور سجن الأجانب، وهو يحكى قصة يفهم منها كيف كان حريصا على إكرام وفادة الزعماء الوطنيين فى سجن الأجانب، وكيف كان الأستاذ إبراهيم شكرى (زعيم حزب العمل الآن) فى ذلك الوقت لا يزال شاباً منفعلاً حريصاً على الثورة والإثارة دون تعقل، ولنقرأ القصة:

«وفى نهاية شهر أبريل أو فى بداية شهر مايو، فوجئت بنقلى مأموراً لسجن الأجانب، وكنت بأجازة ثلاثة أيام فى بلدتى فطلب منى إلغاء الأجازة والعودة فوراً لتسلم العمل من المأمور السابق. ولم يكن هذا السجن يتبع مصلحة السجون، بل كان يتبع حكمدارية الشرطة بالقاهرة، وكان مخصصاً لاحتجاز المتهمين أو المعتقلين السياسيين. ويقع مجاوراً لمستشفى الهلال الأحمر بشارع رمسيس، وقد هدم بعد قيام الثورة وأقيمت مكانه محطة لضخ البنزين. وكان الإشراف المباشر على السجن للسيد مساعد الحكمدار بفرقة «أ» وللقلم السياسى بالمحافظة.

استقبلني المعتقلون والمسجونون السياسيون عندما توجهت لتسلم العمل استقبالاً طيباً، ويبدو أن ما وقع لى فى منطقة القناة جعلهم يحسنون الظن بى. وكان من بينهم على ما أذكر السادة: فتحى رضوان وإبراهيم شكرى، وفؤاد بلبع ، ومحمد عباس سيد أحمد، وسليمان زخارى ، ومحمود سيف النصر، والمرحومان الحاج حلمى الغندور ، ويوسف حلمى.

« وقد آليت على نفسى أن أحاول أن أجعل إقامتهم محتملة على قدر الإمكان دون أن أعرض نفسى لمسئوليات لا داعى لها فى تلك الآونة. وكانت أولى شكاواهم من سوء الطعام الذى يقدمه لهم أحد المتعهدين فاتفقت معهم على تكليف من يرضونه من بينهم ليكون مسئولا عن تسلم الطعام من المتعهد، وتعهدت لهم بأن الطعام الذى سيرفض مندوبهم تسلمه سأرفضه أنا أيضاً ولنفس الأسباب. وقع اختيارهم على الأخ فؤاد بلبع الذى قام بهذه المهمة مزيلاً لأسباب الشكوى طوال الفترة التى قضيتها بسجن الأجانب».

«كما لاحظت أنه كانت هناك تعليمات تقضى بحجز الأستاذ إبراهيم شكرى حجزا انفراديا وأن يبقى باب حجرته مغلقا عليه بصفة دائمة. اتفقت معه على ترك باب الحجرة مفتوحا على ألا يتجول بعيدا عن حجرته وعلى أن يغلقه عندما يحضر لزيارة السجن أحد المسئولين من الخارج. وكان الوحيد من بينهم الذى وجهت إليه تهمة الاشتراك فى حوادث حريق القاهرة مع المرحوم أحمد حسين هو الأستاذ سليمان زخارى وكان يطلب فى بعض الأحايين لسؤاله أمام المحققين بمبنى محكمة مصر .وفى أحد الأيام طلب إرساله للمحقق ولكنه أصر على عدم الخروج . فأخذت أحاول إقناعه بأن تصرفه غير مقبول وأنه لن يقدم أو يؤخر بالنسبة لموقفه فى القضية وأنه يستطيع عندما يواجه المحقق أن يمتنع عن إبداء أقواله وانضم إلىَّ باقى المعتقلين فى محاولة إثنائه عن قراره برفض مغادرة السجن. وفجأة حضر الأستاذ إبراهيم شكرى مندفعا وموجها الحديث إلىَّ بصوت مرتفع وبشكل لا يقبل قائلا أنى متواطىء مع الحكومة للإضرار بموقف الأستاذ سليمان زخارى، وحرص الأخير على عدم الخروج من السجن. كانت هذه أول مرة أكتشف فيها طبع الأستاذ إبراهيم شكرى الحاد فلفت نظره فى هدوء إلى أن أسلوبه فى الحديث معى غير مقبول لظروف كل

منا الحالية ،وطلبت منه العودة فورا إلى حجرته وتنفيذ التعليمات الخاصة بإغلاق باب حجرته بصفة دائمة . وخرج الأستاذ سليمان زخارى لاستكمال التحقيق بعد أن أنحى زملاؤه باللائمة على الأستاذ إبراهيم شكرى وأفهموه بأن تدخله وبهذا الشكل لم يكن له أى مبرر . لم يكن لهذا الحادث أثر مستمر فى علاقتى بالأستاذ إبراهيم شكرى فقد مشى الإخوة زملاؤه بيننا بالتهدئة وعاد الصفاء مرة أخرى لعلاقتى بكل المعتقلين » .

(٢٨)

أما حديث صاحب هذه المذكرات عن الحرس الحديدى فحديث غامض ويبدو واضحاً أن كل ما يهمه من تناوله فى هذه المذكرات هو أن يذكر اسم الرئيس أنور السادات فيه، وما قرأه فى إحدى المجلات عن انضمامه له، ومع أن حسن طلعت نفسه كاد ينضم إلى هذا التنظيم من حيث لا يدرى على نحو ما رواه هو فى هذه المذكرات، وهذا وجه من وجوه الطرافة والعجب، إلا أنه حريص مع ذلك على أن يجرم السادات مستنداً إلى ما روى(!!) بعد وفاته عن انضمامه له(!!) ونحن لا نستطيع إلا أن ننقل ما يرويه حسن طلعت وأن نتعجب من أنه لم يرو تجربته الشخصية مع الحرس الحديدى بشىء من التفصيل، وكيف أنه لم يعرف وقتها أن السادات كان فى هذا الحرس، وقد سبق لحسن طلعت أن تطرق إلى موضوع تفكيره هو وزملائه فى تكوين تنظيم لضباط الشرطة فى موضع سابق من المذكرات التى بين أيدينا.

١ـ فى هذه الفقرة التى ننقلها عن مذكراته يستأنف حديثه الغامض فيقول:

« ... لم تنقطع صلتى بالزملاء ضباط الفرقة المدرعة خلال قيامى بعملى كمأمور لسجن الأجانب. وكان اليوزباشى سعد الغنام يتردد علىّ لإتمام ما كنا قد بدأناه من محاولة إنشاء تنظيم من ضباط الشرطة يضم ضباطاً من الجيش للعمل ضد نظام الملك فاروق، وكدنا خلال هذه الفترة أن نقع فى خطأ قاتل ألا وهو محاولة الاتصال باليوزباشى مصطفى كمال صدقى من ضباط الجيش لضمه لنا أو للانضمام إليه، وكنت قد تعرفت به معرفة سطحية عندما انتدب لفترة قصيرة للعمل بمكتب مخابرات الجيش بالقناة وشرق الدلتا أثناء عملى رئيساً للقسم المخصوص بالإسماعيلية. ثم قابلته مرة أخرى مودعاً عند عبوره القناة هو

ومجموعة من ضباط الجيش المتطوعين لحرب اليهود فى فلسطين قبل دخول مصر الحرب رسمياً. وكان اتهامه بعد ذلك بالاشتراك فى أحد التنظيمات السرية بالجيش قد أضفى عليه فى نظرنا هالة من الوطنية والفداء. ولم نكن نعلم وقتئذ شيئاً عن علاقته بطبيب الملك الخاص الدكتور يوسف رشاد ولا عن انضمامه للحرس الحديدى للملك، ولحسن طالعنا فقد تعثرت محاولاتنا للاتصال به إلى أن قامت الثورة فأنقذتنا من الوقوع لقمة سائغة بين يدى فاروق وزبانيته » .

« وكان الحرس الحديدى تنظيماً يضم بعض ضباط الجيش وبعض ضباط الشرطة الذين كانوا يعملون بإدارة إطفاء الحريق وبعض المدنيين، وكان يديره ويتولى تجنيدأفراده الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص. وكانت واجبات هذا الحرس هى حماية الملك فاروق والتخلص من أعدائه ولو بالقتل. ومن الجرائم التى تنسب لهذه المجموعة قتل أمين عثمان والمحاولات المتكررة لاغتيال مصطفى النحاس باشا، كما نسب إليه اغتيال بعض أفراده أنفسهم عندما استشعر الملك خطورة منهم على حياته».

٢ـ وفى موضع آخر يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يروى كيف كان عضو مجلس قيادة الثورة زكريا محيى الدين حريصاً منذ مرحلة مبكرة على تسريب الشكوك حول انتماء أنور السادات للحرس الحديدى إلى الصحافة منذ مرحلة مبكرة بعد قيام الثورة! فيقول:

«وقد قرأت أخيرا فى إحدى المجلات أن الرئيس السابق أنور السادات كان من بين أفراد هذا الحرس الحديدى وقد ذكرتنى هذه المقالات بواقعة حدثت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو بفترة قصيرة . وتفصيلها أن الأستاذين عبد السلام داود الصحفى بدار أخبار اليوم وسامى الليثى الصحفى بدار الهلال، وكلاهما من أقاربى، كانا عند قيام الثورة فى مقتبل شبابهما وكانا يمثلان صحفهما لدى مجلس قيادة الثورة؛ الأول ممثلا للأخبار والثانى ممثلا لروزاليوسف (هكذا يقول) وفى أحد الأيام أوعز لهما السيد زكريا محيى الدين بأن يسألا السيد أنور السادات عن ماهية صلته بالحرس الحديدى للملك فاروق . توجها بهذا السؤال بحسن نية إلى السيد أنور السادات فهاج وماج وأصر على أن يعرف مصدر الإيحاء لهما بهذه المعلومات . فوجئا برد الفعل العنيف هذا والذى لم يكونا يتوقعانه ولكنهما كانا يخشيان السيد زكريا محيى الدين أكثر من خشيتهما لأنور السادات فرفضا رفضا باتا البوح له باسم المعلومات. وبعد استجواب استمر حتى الساعة الثالثة صباحا فى دار الأهرام

أعلنهم السيد أنور السادات بأنه قد بات محظورا عليهما التردد على مجلس قيادة الثورة منذ هذه اللحظة. استحوذ عليهما الخوف على عملهما الصحفى وسارعا بالاتصال بقائد الجناح وجيه أباظة وكان يشرف على الشئون العامة بالقيادة وأبلغاه بقرار السيد أنور السادات فكان رده أن الأخير لا يملك مثل هذه السلطة وطلب منهما التوجه فورا لمبنى مجلس قيادة الثورة ومزاولة عمليهما ، وفعلا تم ذلك وانتهى الموضوع عند هذا الحد ».

٣ـ وفى هذا الإطار يأتى أيضاً تعجبه وتفسيره فى ذات الوقت لهذا العجب تجاه ما أسماه بهجوم الرئيس السادات على زكريا محيى الدين:

« وقد عجبت لهجوم الرئيس السادات على السيد زكريا محيى الدين بمناسبة وغير مناسبة رغم أن السيد زكريا محيى الدين هو الوحيد من بين أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى احتفظ بصمته ولم يسمح لنفسه أن يهاجم أحدا من زملائه وقد يكون مكتفيا بتحرير مذكراته التى أرجو أن تنشر إذ لابد أنها ستثرى المكتبة التاريخية فى مصر لما توافر لصاحبها من معلومات أكيدة ولما أتوسمه فيه من الصدق. وعلى قدر علمى وعلى ما سمعت فإنى أستطيع أن أقول أن كلا من السيدين أنور السادات وزكريا محيى الدين على طرفى نقيض. وقد يكون فى تبكير زكريا محيى الدين، بالتلميح لرجال الصحافة عند قيام الثورة بدور السادات فى الحرس الحديدى والذى سبق أن أشرت له، ما يؤدى إلى الكشف عن أسباب الحب المفقود الذى كان يكنه له الأخير » .

(٢٩)

ويجد حسن طلعت شجاعة فى أن يتصدى من تلقاء نفسه لمواجهة تيار الهجوم على بعض سلبيات عهد عبدالناصر وهو التيار الذى كان سائداً فى السنوات السابقة على نشره كتابه وإن كان قد تراجع بعض الشىء بعد وفاة الرئيس السادات، وحسن طلعت يفعل هذا بقدر ما يستطيع رجل أمنى أن يكتب فى السياسة متأثراً بالطبع بمفهوم أمن الدولة وليس من شك أن التصدى المبكر الذى قام به حسن طلعت يدل على جسارته وبخاصة أن القضية التى حاول الدفاع عنها كانت (وربما ماتزال) تبدو خاسرة تماماً، ولكنه بحكم انتمائه لأمن الدولة لاينظر للأمور نظرة المواطنين العاديين من أمثالنا ولكنه يغلب عوامل أخرى يراها ويعتقد أننا لانراها، وهو فى هذه المذكرات، حريص على أن يدافع عن لجنة تصفية الإقطاع

بكل ما يملك من قدرة، وبخاصة أنه كان أحد أعضائها وإن كان لم ينل هذه العضوية إلا بعد بدء عملها بفترة على ما سنقرأ، لكنه مع هذا الدفاع المستميت عما يظنه حقاً يعترف وهو مضطر بأن بعض الأخطاء قد شابت عمل هذه اللجنة (!!) ويلجأ فى اعترافه هذا إلى القول بعدم العصمة (!!) وهو أسلوب مازال سائداً فى أدبيات السياسة المصرية(!!):

«... كانت هذه الجريمة سبباً فى تشكيل لجنة تصفية الإقطاع برئاسة السيد المشير وعضوية السادة على صبرى وعبدالمحسن أبو النور وشعراوى جمعة وصلاح نصر وحمدى عبيد ومندوبين عن الوزارات والهيئات المختصة كالداخلية والإصلاح الزراعى والمخابرات الحربية والمباحث الجنائية العسكرية، وكان يمثل وزارة الداخلية السيد اللواء يوسف حافظ نائب وزير الداخلية » .

« وكان دور المباحث العامة مقصوراً على عمل التحريات التى تطلب منا عن الأشخاص الذين سيقدمون للجنة لفحص حالاتهم مع إضافة ما يكون لدينا من معلومات مسجلة عن تاريخهم السياسى السابق. وبعد بضعة أيام من بدء اللجنة فى مزاولة عملها، اتصل بى السيد سامى شرف وأبلغنى بأنه قد صدر قرار بضمى للجنة » .

« أخذت فى حضور جلسات اللجنة وكانت تعرض على الأعضاء المعلومات الواردة عن كل حالة، وكانت المناقشة متاحة لكل من يطلب الكلام، ولم أشعر بأن هناك حظرا على حرية أى عضو فى إبداء رأيه، أو أن المناخ العام هو الانتقام، أو أن المسائل الشخصية أو المصالح الذاتية هى التى تحكم اتجاه قرارات هذه اللجنة. وللحق فإن بعض الذين شملتهم قرارات هذه اللجنة كانوا من صغار الجبابرة وكان فيهم من يفرض سيطرته ويهيمن ببطشه على أهالى القرية التى يقيم بها ولم تسلم منه أموالهم ولا أعراضهم، وكان منهم من نجح فى القضاء على فاعلية قوانين الإصلاح الزراعى » .

«ولا يعنى هذا ادعاء بعصمة هذه اللجنة أو سلامة جميع قراراتها، لكن إذا راعينا أن فحص الحالة الواحدة كان يوكل لأكثر من جهة، وأن تقارير الجهات المختلفة كانت تعرض على اللجنة، فإننا نستطيع أن نقول أنه إذا كانت بعض القرارات قد جانبها التوفيق فإن ذلك لا يعدو الخطأ الذى يمكن أن يقع فيه البشر».

وعند هذا الحد يذكر حسن طلعت ما نمى إلى علمه ـ بالمشاركة وليس بالسماع ـ من بعض أخطاء هذه اللجنة وتجاوزاتها فى التصرف:

«.. وأذكر أنه نمى إلى علم الرئيس جمال عبد الناصر أن المباحث الجنائية العسكرية تحتجز أحد المواطنين فى شبين الكوم وأنها تسىء معاملته وذلك بالتواطؤ مع مأمور مركز قويسنا . ويبدو أن هذه المعلومات قد أبلغت للسيد الرئيس أثناء حضوره حفل زفاف كريمة السيد شعراوى جمعة وزير الدولة فى ذلك الوقت أو قبل حضوره مباشرة وكنت مدعوا لحفل الزفاف وكنت أجلس على مائدة واحدة مع المرحوم اللواء أحمد إسماعيل (المشير أحمد إسماعيل) وكانت تربطنى به صداقة منذ كنت أعمل فى الاسماعيلية . وفوجئت بمن يطلب منى التوجه لمقابلة السيد المشير وكان يجلس على المائدة الرئيسية بجوار السيد الرئيس فلما رآنى أبلغنى بما نمى إلى علم السيد الرئيس وطلب منى التوجه إلى شبين الكوم فورا مع اللواء أحمد إسماعيل لفحص الموضوع وأنه أصدر أمرا للفريق عبد المحسن كامل مرتجى بالانتقال معنا للإشراف على عمل التحريات».

تأمل هذا الاهتمام الزائد من عبدالناصر، ولك أن تعجب من أن يكلف بالتحقيق فى الواقعة هذين القائدين العسكريين البارزين اللذين هما بالمصادفة قائد الجبهة والقوات البرية فى ١٩٦٧، والقائد العام للقوات المسلحة فى معركة أكتوبر المجيدة إضافة إلى هذا اللواء الشرطى المخضرم بينما الأمر فى دولة المؤسسات يكاد ينتهى عند المحامى العام الأول لنيابات طنطا أو شبين الكوم إن لم يكن عند رئيس النيابة أومديرها أو وكيلها الأول.

«غادرنا الحفل بزوجاتنا على عجل إلى منازلنا ثم اتجهنا إلى شبين الكوم حيث قابلنا هناك الزميل العزيز اللواء مصطفى علوانى مدير أمن المنوفية (محافظ أسوان فيما بعد) وبالفحص اتضح أن مأمور شرطة قويسنا قد أعيته الحيل فى كبح جماح أحد المواطنين الذى كان من هواياته إثارة الشغب والمتاعب . ولعجز المأمور ولضيق حيلته ولعلاقته الحسنة بضباط المباحث الجنائية العسكرية فقد فكر فى أن يستفيد من ظروف وجود المباحث العسكرية فأوحى إلى صديقه بالقبض على هذا المواطن بحجة عمل التحريات عنه حيث إن المباحث العسكرية لا تتقيد بقواعد قانون الإجراءات الجنائية . تم الإفراج عن المواطن وأحيل المأمور وضباط المباحث الجنائية العسكرية للتحقيق حيث أحيل المأمور للاستيداع ولم أهتم طبعا بمتابعة ما تم لمعاقبة ضباط المباحث العسكرية . وعدنا إلى القاهرة فى صباح اليوم التالى » .

(٣٠)

وربما يكون من المهم بعد هذا كله أن نأتى إلى تحليل موقف حسن طلعت الفكرى من الإخوان ، ولحسن حظ التاريخ المعاصر فإنه يصرح به فى منتهى الوضوح مستنداً إلى الصورة التى يقدم بها نفسه كرجل متدين وواع بأمور الدين وعلاقته بالسياسة وجذور التطرف على مدى تاريخ الإسلام(!!) وهو لايخصص للإخوان فصلاً مستقلاً ولكن الحديث عنهم يأتى فى موضعه من التاريخ المتوالى فى مذكرات حسن طلعت وقد اتخذ حسن طلعت التاريخ أساسا لتسلسل كتابه ولكنه مع ذلك يتوقف لإبداء رأيه الذى كونه بعد هذه التجارب ويقول:

«وقد كان من قدرى أن أكون وسط الأحداث خلال الصدامات الثلاثة الأولى بين الحكومة وجماعة الإخوان سنة ١٩٤٨، سنة ١٩٥٤، سنة ١٩٦٥ وكان من قدرى أن أحاول بجهودى الشخصية الضعيفة أن أمنع الصدام، وكنت فى كل مرة أبدو أمام رؤسائى ساذجاً مخدوعاً بأقوال أصدقائى من أفراد الجماعة، وسيأتى تفصيل ذلك فيما بعد » .

« ولم تكن محاولاتى للتدخل نزوة طارئة أو حباً فى الظهور، بل إننى كنت دائماً أشفق على الحكومة من الدخول فى صراع مع من يرفعون رايات القرآن صدقاً أو رياءً للناس، لاسيما عندما كنت أحب من فى الحكم وأومن بوطنيتهم وإخلاصهم للبلاد وتمسكهم بأركان دينهم على المستوى الفردى. كما كنت أعرف مجموعة من شباب الإخوان المتمسكين بآداب دينهم والذين وصلوا لدرجات عالية من العلم والمعرفة. والذين كان التعرف إليهم شرفاً لأى لفرد، وكنت أحس بأن هؤلاء ليس لهم من أمر تسيير الجماعة شىء، وأنهم هم الذين يصلون نار الصدام عندما يجد الأمر».

ويرفع صاحب هذه المذكرات عقيرته بما يراه صواباً فى تاريخ الفكر السياسى فى الإسلام ويقول:

« وكنت قد كونت عقيدة ثانية من قراءاتى عن الملل والنحل والفرق الإسلامية من شيعة وخوارج وقرامطة ومن أتباع لحسن الصباح. إن كل الفرق الإسلامية التى بدأت دعوتها بالتشدد فى تطبيق أحكام الدين والمغالاة والإيغال فيه بعنف، والتى جعلت نفسها الوصية

على باقى جماعة المسلمين محتكرة لنفسها الإيمان رامية كل من لا ينضوى تحت لوائها بالكفر، والتى أغلقت أبواب مجتمعها على نفسها باعتباره دار الإسلام وأن باقى ديارالمسلمين هى ديار كفر وحرب، مخالفة بذلك تعاليم القرآن الكريم وسنة نبينا (ﷺ) وسنن خلفائه الراشدين السمحة. كل هذه الفرق انتهت إلى تعطيل بعض فرائض الإسلام ، وكشفت عن وجهها القبيح بتأمين الذميين وحماية أرواحهم وأموالهم وإهدار أرواح المسلمين واستباحة أعراضهم وأموالهم، ولم أستسغ أبداً أن يكون هذا هو الإسلام، أو أن يكون هؤلاء الأشخاص هم فعلاً الأمناء على رسالة محمد الرءوف الرحيم عليه صلوات الله وسلامه. كما آمنت بأن العقيدة الإسلامية لم تصب فى يوم من الأيام عن طريق أعدائها، بل كل ما أصاب الإسلام وأضعفه عن طريق هذه الفرق المتطرفة التى أضرت ولم تنفع. فكان إشفاقى هو مما قد يصيب الإسلام من رذاذ هذه الصدامات».

(٣١)

وبالإضافة إلى هذا الرأى وهذه العقيدة فقد كان صدام الحكومات المتعاقبة مع الإخوان أحد أبرز الموضوعات التى تناولتها هذه المذكرات بدءا من الانتخابات البرلمانية فى الأربعينيات، حيث شهد رسوب حسن البنا فى دائرة الإسماعيلية، وانتهاءً بنهاية عهد عبدالناصر. وقد ذكرنا فى فقرة سابقة كيف كان حسن طلعت يرى قبل غيره أن اغتيال أحمد ماهر قد تم على يد الإخوان انتقاماً لرسوب حسن البنا فى دائرة الإسماعيلية. ونحن نرى حسن طلعت أيضاً فى موضع آخر من هذه المذكرات وهو يحكى عن إرهاصات الصدام بين الحكومة وجماعة الإخوان عام ١٩٤٧، ويذكر لنا فى أسى معقول أنه هو شخصياً كان قد تورط بحسن نية فى ضمان تعهداتهم التى تأخروا عن الوفاء بها(!!) وأنه تأمل آية من القرآن الكريم قرأها المقرئ فى حفل ذلك اليوم، وهو يسأل نفسه هل كان هو الوحيد الذى وعى مغزى هذه الآية:

«... وقد كان للإسماعيلية مكانة خاصة فى نفوس أفراد الجماعة ومرشدها العام المرحوم الأستاذ حسن البنا، حيث بدأ حياته مدرساً بها، كما بدأ بها إنشاء الجماعة سنة ١٩٢٨وأصبح لهم بها مركز كبير يضم مسجداً ومقراً وداراً للضيافة. وقد أراد الإخوان

أن يقيموا احتفالاً بالإسماعيلية سنة ١٩٤٨ بمناسبة مرور عشرين عاماً على إنشاء الجماعة. وكان اتجاه المحافظة والوزارة إلى رفض التصريح بإقامة هذا الاحتفال، لكنني ولميولى الدينية ولحسن ظنى بالناس فقد تصديت لإقناع المسئولين بالموافقة على إقامة الاحتفال لأهمية المناسبة عند أفراد الجماعة، ولأنه لاضرر فى ذلك لاسيما أن نواياهم سلمية، وقد اعتمدت فى ذلك على ما قدمه لى قادة الإخوان فى الإسماعيلية من تعهدات ووعود بأن الاحتفال سيقتصر على تلاوة القرآن الكريم وإلقاء بعض الكلمات المناسبة بالسرادق المقام أمام مركز الجماعة» .

« تقرر إقامة الاحتفال وأصبحت أنا المسئول شخصياً فى حالة الإخلال بالأمن العام، وأخذت جموع الإخوان تنهال على المدينة منذ الصباح مستخدمين كافة وسائل النقل، ولم يأت المساء حتى كان بالمدينة عدة آلاف من أفراد الجماعة القادمين من مختلف أنحاء البلاد، وهو الأمرالذى لم أكن أتوقعه أو أحسب له حسابا ».

«وبدأ الاحتفال باصطفاف أفراد الجماعة فى طابور عرض تقودهم سيارة جيب بها ميكروفون تتبعها فرقة موسيقية نحاسية. وتحرك الطابور مخترقا شوارع المدينة ضاربين باتفاقنا عرض الحائط » .

« سارعت للبحث عن الأستاذ حسن البنا أو صهره الحاج عبدالله الصولى رئيس شعبة الإخوان بالإسماعيلية، لكننى فشلت تماماً فى الاهتداء إلى مكان أى منهما، فأسلمت أمرى إلى الله راجياً أن تقتصر المسيرة على حى العرب ومنطقة العرايشية ثم العودة بعد ذلك إلى السرادق» .

« ولكنى فوجئت بالمسيرة تتجه نحو نفق السكة الحديد المؤدى من العرايشية إلى حى الأفرنج، ولم تكن القوة التى معنا تزيد على خمسة عشر جندياً، وكان على رأسنا المرحوم البكباشى كامل مهدى مفتش الشرطة بالإسماعيلية، ونمى إلى علمنا أن البريطانيين الذين يقيمون بحى الأفرنج قد تحصنوا بمنازلهم وأن أسلحتهم مصوبة للشوارع تحسباً لما قد يمكن أن يقع » .

« قررنا عند ذلك التصدى للمسيرة وعدم السماح لها بالمرور من النفق مهما كلفنا الأمر، وكان موقفنا لا بأس به نظراً لضيق النفق وارتفاع جسر السكة الحديد فى هذه المنطقة. وعندما حاولت طلائع المسيرة الاقتراب من مدخل النفق أطلقنا عدة أعيرة نارية فى

الهـواء، وقد كانت دهـشتنا عـندما ارتد الـطابور عـلى أدراجه راجعـاً إلى السرادق طـاوياً أعلامه مخرساً لأبواقه » .

« وعند ذلك ظـهر الأستاذ حسن الـبنا والحاج عبدالـله الصولى وذكرا لـى أن ما حدث كان بغير علمهمـا ومخالفاً لأوامرهما. وبدأ الاحتفال بتلاوة بعـض آيات الذكر الحكيم ثم بإلقاء بعـض الكلمات المناسبة للـمقام ، ولازلت أذكر حتى الآن الآيات التـى قرأها المقرئ فى ذلك اليوم وهى الآيات الأخيرة من سـورة «الأنفال» ابتداء من الآية رقم ٢٤، وأذكر أن من بينها الآية التالية: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

ثم يعقب حسن طلعت فى عبارات يحرص على أن يغلفها بالبراءة فيقول:

«وعلى مدى الأعـوام التالية وعنـدما كانت تتكـرر الاصطدامات بين جـماعة الإخوان والحكومات المختلفة بدءاً بـنفاد صبر الإخوان وتعجلهم الاستيلاء على الـسلطة والتجائهم إلى العنف، وانتـهاء بالعنف المتصاعد كـرد فعل من جانب الحكومات كنـت لا أستطيع أن أمنع خيالى من العودة القهقرى إلى ذلك الاحتفال ، وتذكر هذه الآية الكريمة وأتساءل هل وعتها جماعة الإخوان المـسلمين وأحسنت إدراك تأويلها؟ أم أننى كنـت الوحيد الذى تنبه لها ولازال يذكـرها ويدرك حكمتهـا ودلالتها. انتهـى الاحتفال وغادرت جـموع الإخوان المدينة وعاد الـهدوء إليها وحمدت الله عـلى أن الوزارة لم تلق كبير بـال لتطورات الأمور خلال الاحتفال».

(٣٢)

وفى مذكراته يحدثنا حسن طلعت عن أنـه أتيح له أن يعرف قاتل النقراشى وأنه وجده يفـيض ندمـاً وأسفاً عـلى ما جـنت يداه، وأنه تـأثر لذلـك وامتلأ حـزنا علـى هذه الطـاقة الضائعة(!!) التى راحت ضحية هذه الوسوسة، وسوسة الجنة والناس، ونحن ننقل للقارئ الفقرات التى يصور بهـا صاحب هذه المذكرات اكتشاف حقيقة التدبيـر فى مقتل النقراشى وذلك حيث يقول:

«... وقد ضبط الذى أطلـق النار عليه وأرداه قتيلاً وكان يرتدى مـلابس ضابط شرطة،

واتضح أنه طالب بكلية الطب البيطرى ويدعى محمود عبدالمجيد. وقد التزم الصمت خلال التحقيقات وأنكر صلته بقيادة الجماعة إلى أن أصدر الأستاذ حسن البنا بياناً فى الصحف استنكر فيه تلك الجريمة وقال: إن الذين ارتكبوها ليسوا إخواناً وليسوا مسلمين. عندئذ غضب محمود عبدالمجيد وشعر أن قيادة الجماعة تخلت عنه ، وطعنته فى ظهره ، فأبدى رغبته فى الاعتراف ، وقدم تفصيلاً مطولاً لطريقة تجنيده ، ومبايعته المرشد العام على السمع والطاعة. وكيف تمت تعبئته الروحية هو وزملائه ، وكيف اجتمع بمفتى الإخوان وهو الشيخ سيد سابق الذى أفتى بأن قتل النقراشى حلال وأنه فى حكم المرتد ، وقد ثبت من التحقيق أن أحد أفراد الجماعة وكان يرتدى ملابس كونستابل شرطة كان يقف فى فناء وزارة الداخلية وكان مكلفا بإطلاق النار على الجانى عقب ارتكابه الحادث حتى يموت ، ومعه سره ، ثم يحاول ذلك الشريك الاختلاط بأفراد قوة الشرطة بالوزارة على أن ينتهز فرصة الهرج الذى سيلى قتل رئيس الوزراء لينسل هارباً » .

« وقد شاهدت محمود عبدالمجيد قبل إعدامه عندما حضر إلى الإسماعيلية تحت الحراسة للإرشاد عن بقعة بصحراء عين غصين بالإسماعيلية كان يتدرب بها على استخدام الأسلحة المختلفة. وقد صاحبته حوالى الساعتين ونحن نتجول فى الصحراء على الأقدام بحثاً عن المكان الذى يقصده فوجدته شاباً وديعاً يفيض ندماً وأسفا على ما جنت يداه فملأ قلبى هماً وحزناً على هذا الشاب المتدين القوى الذى كان يمكن أن يكون عدة لمصر وللإسلام لو حيل بينه وبين وسوسة الجِنّة والناس».

(٣٣)

وفى موضع رابع نجد صاحب هذه المذكرات وهو يروى دور زعيم الإخوان المغفور له حسن البنا فى شحن نفوس أعضاء الجماعة وهو يفعل هذا بالتحديد القاطع وبدون أى لجوء إلى ما يلجأ إليه كتاب المذكرات وأصحاب القرارات السياسية من التعميمات والحرص على عدم توجيه الاتهام إلى شخص بعينه خصوصا لو كان هو الشخص الأول فى التنظيم.

«... وقد حكم على شركائه بالأشغال الشاقة المؤبدة وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو

أخلت سبيلهم ليبدأوا صفحة جديدة فى خدمة بلادهم. وقد التقيت بأحد هؤلاء الشركاء بعد أن أتم دراسته وشغل منصباً كبيراً فى إحدى شركات القطاع العام وهو الأستاذ محمود كامل، وقد قص علىّ كيف كانت سيطرة حسن البنا عليهم طاغية، وكيف شحن نفوسهم بالاقتناع بأن الجريمة التى سيقدمون على ارتكابها هى جهاد فى سبيل الله يرقى بهم إلى مرتبة الشهداء من صحابة النبى (صلى الله عليه وسلم). وأنهم قبل أن ينطلقوا إلى مواقعهم كانوا يقبلون بعضهم البعض مودعين ومتواعدين على اللقاء فى الجنة».

وفى أحد المواضع يعقب حسن طلعت على ما يرويه كشاهد بوجهة نظره هو نفسه أيضاً حيث يقول :

« كانت الضربة التى وجهت إلى جماعة الإخوان المسلمين وجهازها السرى قوية بحيث كفلت إعادة الهدوء والاستقرار إلى الحياة السياسية بالبلاد».

وبعد صفحات عديدة يبدو حسن طلعت وهو يبلور طبيعة الصراع ونتائجه فى جملة واحدة تبدو وكأنها من عندياته بينما هى شائعة فى أدبيات الثورة وهى قوله :

«ولا أدرى هل أدرك الإخوان المسلمون هذه الحقيقة وهل يعرفون أنهم قدموا لجمال عبدالناصر بمحاولة اغتياله حب الجماهير على أطباق من ذهب، وسبحان الذى بيده ملكوت كل شىء وإليه ترجع الأمور».

(٣٤)

ويعبر صاحب هذه المذكرات عن سعادته البالغة بما حدث فى أزمة مارس ١٩٥٤ من انتصار الرئيس عبدالناصر على الرئيس نجيب والإخوان، بل هو لا يجد حرجاً فى أن يعبر عن ابتهاجه الشديد بما حدث من نجاح خطة إضراب النقل العام فى تخلى الثورة عن الديمقراطية، على الرغم من أنه طوال المذكرات يبدو حريصاً على أن يظل فى صورة رجل الدولة المسئول :

«... فى مساء اليوم الذى صدر فيه قرار مجلس قيادة الثورة بإنهاء عمل هذا المجلس وعودة الضباط الأحرار إلى الثكنات عدت إلى منزلى بعد انتهاء العمل اليومى . وحوالى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى فوجئت بجرس الباب يدق فقمت من نومى منزعجا

متوقعا أخبارا شخصية غير سارة إذ أن اتصالات العمل كانت تتم بى عن طريق التليفون . وفعلا فوجئت بأحد أقاربى وكان يعمل بمرفق النقل العام بالقاهرة وكان معروفا بميوله اليسارية . واعتذر عن ازعاجى فى مثل هذا الوقت مبررا ذلك بخطورة ما يحمله من معلومات مبلغا إياى بما اكتشفه من أن عمال مرفق النقل العام بالقاهرة وعلى رأسهم الصاوى أحمد صاوى يقفون موقفا معارضا للواء محمد نجيب وأنهم يعتزمون التوقف عن العمل فى نفس اليوم احتجاجا على قرار مجلس قيادة الثورة بالعودة إلى الثكنات وأنهم لن يعودوا إلى العمل إلا إذا أُلغى هذا القرار وعاد مجلس القيادة لإتمام رسالة الثورة . وأن السيدين أحمد عبدالله طعيمة وإبراهيم الطحاوى المشرفين على هيئة التحرير (التنظيم السياسى للثورة فى ذلك الوقت) على علم بهذا الاتجاه ويباركانه. غمرنى السرور والفرح لسماع هذه الأنباء ولكن لم أظهر حقيقة مشاعرى له . وأبلغته بشكرى الحقيقى لحمله هذه الأنباء لى وأبلغته بأننى سأتخذ ما يلزم من إجراءات وطلبت منه الانصراف إلى منزله تاركا لى أمر التصرف فى هذا الموضوع . وعندما انصرف عدت إلى فراشى لأستغرق فى النوم راجيا التوفيق لصاوى وزملائه. وعندما استيقظت المدينة كانت وسائل النقل قد توقفت تماما بعد أن انضم لعمال مرفق النقل العام سائقو سيارات الأجرة وعمال السكة الحديد . فشمل التوقف حركة النقل فى جميع أنحاء البلاد وتبع ذلك توقف باقى الأعمال تقريبا . وكان بعد ذلك ما يعلمه الجميع من رضوخ أعضاء مجلس قيادة الثورة لهذا المطلب الشعبى وعودتهم لتحمل مسئولية العمل الوطنى مما شكل انتصارا لجمال عبد الناصر ومجموعته على محمد نجيب ومجموعته» .

وهو يحرص بل ويصمم كذلك على أن يدين بكل ما يستطيع موقف الإخوان المسلمين من عبدالناصر فى أثناء مفاوضات الجلاء مع البريطانيين فيقول:

«وخلال عام ١٩٥٤ بدأت مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا بعد أن أيقن البريطانيون أن بقاءهم بمنطقة القناة سيكلفهم الكثير بعد اشتداد حركة الفدائيين بقيادة المرحوم البطل كمال رفعت وزملائه وأصبح واضحاً أن الوصول إلى اتفاق بين الطرفين قد بات وشيكاً. وكانت القطيعة قد أصبحت تامة بين الحكومة وجماعة الإخوان المسلمين بسبب محاولة الجماعة فرض سيطرتها على مجلس قيادة الثورة والهيمنة على قراراته ، والإصرار على تعيين أشخاص بالذات فى مناصب الوزارة كممثلين لها، الأمر الذى رفضه عبدالناصر تماماً» .

«أدركت قيادة الجماعة أن الوصول إلى اتفاق بين مصر وبريطانيا يحقق جلاء القوات البريطانية عن مصر سيقوى مركز قيادة الثورة ويحرق الورقة الوحيدة التى كانوا سيلعبون بها لزعزعة ثقة المواطنين فى الثورة وقادتها، ومن ثم فقد أخذت الجماعة تعمل على فشل المفاوضات ، وذلك بالاتصال بطريقة سرية بالبريطانيين لتذكيرهم بأن قادة الثورة ليسوا القوة الوحيدة بالبلاد،وأن رأى الجماعة يجب أن يحسب له ألف حساب. وعندما لم تحقق هذه الاتصالات النتائج المرجوة بدأ أفراد الجهاز السرى بالجماعة فى إلقاء القنابل على معسكرات الجيش البريطانى بمنطقة القناة ليؤكدوا للبريطانيين قوتهم وفعاليتهم لاسيما بعد أن توقف الفدائيون الوطنيون عن مهاجمة المعسكرات عند بدء المحادثات ».

(٣٥)

كذلك يروى صاحب هذه المذكرات بعض الوقائع التى حدثت فى أثناء مفاوضات الثورة مع الإنجليز من أجل الجلاء وهو يفعل هذا كى يدعم وجهة نظره القائلة برغبة الإخوان فى إفشال تلك المفاوضات:

« كنت بمنزلى عشية عيد الأضحى سنة ١٩٥٤ وأظن أنه كان موافقاً لشهر يوليو، وحوالى منتصف الليل اتصل بى السيد اللواء عبدالعظيم فهمى مدير الإدارة ، وأبلغنى بأن حوادث إلقاء القنابل على المعسكرات البريطانية فى تزايد وأن البكباشى حسن رشدى مفتش المباحث العامة ببورسعيد مريض، وأمرنى بالسفر بأول قطار فى الصباح إلى بورسعيد لتولى العمل أثناء غيابه ، والعمل على وقف النشاط الإخوانى الذى يرمى إلى تخريب أسس التفاهم بين مصر وبريطانيا لمنع الوصول إلى اتفاق بينهما. وكان اختيارى بالذات عائداً إلى سابقة عملى فى المنطقة لفترة طويلة ».

« وصلت إلى بورسعيد حوالى الظهر وبدأت فى دراسة الموقف والإعداد لحملات تفتيشية بحثاً عن القنابل والمفرقعات. تواصلت الحملات ثم رأيت أن أنتقل إلى الإسماعيلية للاشتراك فى الحملات التفتيشية التى يقوم بها رجال المباحث العامة هناك، ولو أن هذه الحملات لم تؤد إلى نتائج سريعة إلا أن حوادث إلقاء القنابل على المعسكرات توقفت فعلاً» .

ويردف حسن طلعت بذكر محاولاته الشخصية فى الاتصال ببعض زعماء الإخوان من أجل إقناعهم بمايراه من خطأ السياسة التى ينتهجونها:

« وأثناء وجودى بالإسماعيلية رأيت أن أتصل بيوسف طلعت من زعماء الإخوان بها، وكانت علاقتى الشخصية به طيبة منذ كنت أعمل بالإسماعيلية، وذلك فى محاولة منى لإقناعه بخطأ السياسة التى تنتهجها الجماعة وأنها ليست فى صالح البلاد، لكنه تهرب منى ولم يحضر لمقابلتى. وقد قبض عليه بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بعد أن اتضح من التحقيقات أنه تولى قيادة الجهاز السرى لجماعة الإخوان بعد عزل عبدالرحمن السندى الذى كان يقود الجهاز فى حياة حسن البنا، والذى لم يتمكن من اكتساب ثقة المرشد الجديد الأستاذ حسن الهضيبى، لما كان يبلغ الأخير من تصغير السندى لشأنه فى أحاديثه الخاصة ومن انتقاده للمجموعة التى كان الهضيبى يحتضنها ويقربها من نفسه ويخصها بالاستشارة والثقة ».

« وقد علمت بعد القبض على يوسف طلعت وانتهاء التحقيق معه، أنه يرغب فى مقابلتى فتوجهت لزيارته بالسجن واكتشفت أنه كان يرغب فى الاعتذار لعدم حضوره للقائى بالإسماعيلية وأنه نادم على ذلك، فطيبت خاطره وانصرفت مشفقاً عليه من مغبة السير فى الطريق الذى اختاره لنفسه » .

« أمضيت بمنطقة القناة عشرة أيام عاد بعدها الزميل حسن رشدى إلى العمل بعد أن استرد عافيته، فقفلت عائدا إلى القاهرة وبعد عودتى بحوالى أسبوع تمكنت المباحث العامة فى بورسعيد من ضبط مخبأ سرى بمحل أحد أفراد جماعة الإخوان وعثرت على كميات كبيرة من القنابل اليذوية المحلية الصنع التى كانت مثيلاتها تلقى على المعسكرات البريطانية».

(٣٦)

ويكرر صاحب هذه المذكرات بشىء من التحيز للذات [وللحكومة بالطبع] الحديث عن جهوده لمنع صدام الحكومة والإخوان فى ١٩٥٤ فيقول :

« وفى شهر أغسطس سنة ١٩٥٤ عينت مفتشاً للمباحث العامة بمحافظة الجيزة، وكان أول ما واجهنى هو ضرورة متابعة نشاط جماعة الإخوان وملاحظة النشاط السياسى بين

طلاب جامعة القاهرة. وكنت عندما بدرت بوادر الصدام بين الحكومة وجماعة الإخوان قد عزمت على بذل جهد شخصى متواضع لتلافى هذا الصدام الذى كنت أومن بأنه ليس فى صالح الوطن ولا جماعة الإخوان، فاجتمعت بالشيخ محمد فرغلى من قادة الإخوان وكنت أعرفه منذ كنت بالإسماعيلية. وتناولنا الغداء بمنزل الصديق عواد أحمد عواد ، وشرحت للشيخ فرغلى وجهة نظرى لكنه نفى أن يكون للإخوان أى نشاط ضار ضد رجال الحكومة، وأكد لى أنه ليس للإخوان أى تنظيمات سرية داخل الجيش أو هيئة الشرطة. وقد أبلغت ما ذكره إلى رؤسائى فكان نصيبى السخرية من سذاجتى وأثبتت الأيام بعد ذلك أنه كان كاذباً وأنه كان على علم بوجود التنظيمات السرية بالجيش والشرطة، بل إنه كان مشرفاً على الجهاز السرى للإخوان » .

ثم يروى صاحب هذه المذكرات الصورة التى وعتها ذاكرته، أو أرادت أن تعيها عن تصاعد الأحداث فيما قبل حادث المنشية الذى وجه الاتهام فيه إلى الإخوان بمحاولة اغتيال عبدالناصر فيقول :

« تصاعد الصراع بين الحكومة وجماعة الإخوان واختفى معظم قادة الجماعة، مما أعطى انطباعاً بأنهم سيقدمون على عمل خطير ويخشون من تنكيل الحكومة بهم على هذا العمل. وأخذوا يصدرون نشرات سرية يهاجمون فيها جمال عبدالناصر ويتهمونه بالعمالة لبريطانيا وللاستعمار ويؤكدون فيها أن هذه الاتفاقية لن تمر. ووردت لنا معلومات بأن حسن الهضيبى وبعض زملائه يختبئون فى منزل مجاور لمبنى المباحث العامة بالجيزة. وقد أدت تحرياتنا إلى حصر الشبهة فى منزل خال من السكان يطل ظهره على أرض فضاء تقوم عليها الآن المدرسة الألمانية بالدقى. قمنا بمهاجمة المنزل ولم نجد به إلا الأستاذ عبدالقادر حلمى من رجال قلم قضايا الحكومة ومن أعضاء الجماعة المقربين من حسن الهضيبى ، ومن الذين لجأوا للاختفاء معه. ويظهر أن باقى المجموعة كانت قد غادرت هذا المخبأ إلى مخبأ آخر فى الإسكندرية حيث تم القبض عليهم فيما بعد ، وفى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء بين الحكومة وبين بريطانيا، وكان الرئيس جمال عبدالناصر منذ بدء المحادثات قد أخذ يقتصد فى الظهور فى الأماكن العامة ، وبين الجماهير لتحاشى وقوع أى اعتداء عليه قد يؤجل إتمام الاتفاقية، وبمجرد توقيعها أخذ فى الظهور كسابق عهده ، وتقرر أن يلقى خطاباً فى اجتماع عام بميدان المنشية بالإسكندرية مساءيوم ٢٦ أكتوبر» .

« وفى مساء ذلك اليوم وأثناء إلقاء الرئيس لخطابه أطلق شخص كان يجلس بين

الجماهير أمام المنصة ست رصاصات على الرئيس قاصداً قتله، لكنه أخطأ بفضل الله ورعايته وأصيب بعض الذين كانوا يقفون بجواره بإصابات سطحية » .

« قُبض على المتهم واتضح أنه يدعى محمود عبداللطيف ويعمل سمكرياً بإمبابة واعترف بأنه من جماعة الإخوان المسلمين وأنه كان ينوى اغتيال الرئيس وأن الذى كلفه بتنفيذ هذه المأمورية محام بإمبابة يدعى هنداوى دوير. وعندما وردت لنا هذه المعلومات سارعنا بمهاجمة منزل هنداوى دوير للقبض عليه وتفتيشه لكننا لم نجد هنداوى دوير أو أحداً من أفراد عائلته بالمنزل. فأخذنا فى البحث عنه وفى خلال ذلك تقدم هو لقسم إمبابة وسلم نفسه للشرطة هناك، وقرر أنه عندما سمع عن طريق الإذاعة صوت إطلاق الرصاص على الرئيس جمال عبدالناصر وتأكده من نجاته توقع أن يعترف محمود عبداللطيف بدوره فى المؤامرة وما سيعقب ذلك من إلقاء القبض عليه فسارع بأخذ زوجته ليتركها لدى أهلها فى المنيا ثم عاد إلى إمبابة ليسلم نفسه للشرطة».

« أسفرت التحقيقات عن أن الحادث مدبر ومخطط له من أعلى المستويات فى قيادة الإخوان، ويبدو أن اختفاء قادة الإخوان كان انتظاراً لما سيسفر عنه الاعتداء فإذا نجح بادروا بالظهور منتهزين فرصة الفوضى والاضطراب اللذين سيعقبانه، أما إذا فشل فسيمضون فى الفرار والتخفى. كما كشفت التحقيقات عن شخصيات أعضاء الجهاز السرى للإخوان بأكمله، وتم القبض عليهم جميعاً عدا بضعة أفراد تمكنوا من الفرار خارج البلاد وقُدم المتهمون للمحاكمة وحكم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة لمدد مختلفة عدا حسن الهضيبى والشيخ محمد فرغلى ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وعبدالقادر عودة وهنداوى، فقد عدل الحكم من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (يبدو النص هنا غير مترابط، فقد حدث فيما يبدو سقوط سطر أثناء الطباعة وهو يريد أن يقول ـ فيما يبدو ـ إن هؤلاء الذين نذكر أسماءهم حكم عليهم بالإعدام ثم عدل عن أحدهم أو بعضهم من الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة)».

ويردف حسن طلعت بفقرة يحملها بعض معانى التعجب وكأنه اكتشف أمراً إدًّا ويقول:

«وقد اتضح من التحريات أن محمود عبداللطيف كان يرأس أسرة من أفراد الجماعة تضم بعض أساتذة الجامعة، وفى حديث بين الزميل اليوزباشى حسن أبو باشا (وزير الداخلية فيما بعد) الذى كان يعمل معنا بفرع المباحث العامة بالجيزة وبين أحد أساتذة الجامعة من أفراد هذه الأسرة سأله كيف رضى لنفسه أن يكون رئيسه سمكرياً غير متعلم،

فكان جوابه إنه كان مغلوباً على أمره وأنه لم يكن يجرؤ على مخالفة آراء محمود عبداللطيف خشية أن يعتدى عليه جسمانياً ».

(٣٧)

وقبل أن يختم كتابه يحرص حسن طلعت على أن يبرئ الرئيس عبدالناصر من استبقاء الإخوان فى السجون والمعتقلات! بل ويحرص أيضاً على أن ينتقم لنفسه من عمر التلمسانى ومن شكرى أحمد مصطفى بحجر واحد وهو يقص علينا هذه القصة الطريفة التى لاندرى مدى صحتها، وإن كانت غير مستحيلة الوقوع على هذا النحو الذى يرويها به حسن طلعت ولكنها لاتقود بالحتم إلى الاستنتاجات التى أرادها منها:

« ..لم تقف الظروف التى تمر بالبلاد (يقصد ظروف ما بعد حرب ١٩٦٧) أو انشغالنا بواجباتنا العديدة عائقاً فى سبيل الاستمرار فى فحص حالات المعتقلين والإفراج عنهم تدريجياً ، ولم يأت عام ١٩٧٠ إلا وكان عدد المعتقلين لايتعدى بضع مئات بعد أن تم الإفراج عن عدة آلاف منهم. وكنت أتردد على المعتقلات من وقت لآخر لإجراء حوار مع المعتقلين الباقين بها لأدرك مدى التطور فى آرائهم تمهيداً للإفراج عن البعض منهم. وأذكر أننى توجهت فى عصر أحد أيام شهر رمضان عام ١٩٧٠ إلى معتقل طرة وجلست مع المعتقلين فى فناء المعتقل نتحدث فى مختلف الموضوعات. وفجأة وقف شاب صغير ملتحٍ ووجه الحديث إلىّ قائلاً: إنه سيقتلنى عندما يخرج من المعتقل. لم أعط أى اهتمام لما قاله واعتبرته مجنوناً. ولما أراد الحرس القبض عليه وإبعاده طلبت منهم تركه جالساً ، ولم أعبأ حتى بمعرفة اسمه. وانتهى الاجتماع وقمنا لتأدية صلاة العصر جماعة وانصرفت بعد ذلك وقد نسيت تماماً ما حدث » .

« لكن الأستاذ عمر التلمسانى القائم بأعمال المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، شاء أن يذكرنى بهذه الواقعة فرواها لأحد الصحفيين الذى نشرها فى صحيفته، وقد ذهلت عندما قرأت الانطباع الذى خرج به الأستاذ التلمسانى عن هذه الواقعة، فبدلاً من أن يرجع إهمالى لشأن هذا الشاب إلى طيبتى أو إلى صيامى وعدم رغبتى فى القيام بأى عمل أو جهد، أضفى على الواقعة مسحة من الإخراج السينمائى فقال ـ لا فض فوه ـ إن هذا

الشاب هو شكرى مصطفى الذى قاد تنظيم المكفرين بعد الإفراج عنه فى عهد أنور السادات والذى ارتكب حوادث الاعتداء على الكلية الفنية العسكرية واغتيال المرحوم الشيخ الذهبى. وقال: إن شكرى مصطفى ليس من جماعة الإخوان وإن المسئولين فى عهد السادات هم الذين أيدوه بالمال والسلاح حتى أصبح قوة، وذلك ليسيئوا إلى جماعة الإخوان. وأضاف أننى أنا الذى دفعته لتوجيه التهديد لى فى المعتقل ليكتسب أهمية فى نظر زملائه المعتقلين فينضوون تحت زعامته وبذلك تضرب جماعة الإخوان. وتناسى سيادته أننى لم أكن أنا الذى أفرج عنه وأننى لست المسئول عن تعاظم التنظيمات الدينية المتطرفة، وأن المسئولية تقع على عاتق السياسة الخرقاء التى كانت تغمض عيونها عن أى شىء فى سبيل التهجم على جمال عبدالناصر ، والإساءة إليه والبحث عمن يقومون بذلك وتأييدهم من كل ملة ، ومن كل جنس. ولعلم الأستاذ التلمسانى فإننى لم أعرف اسم الشاب الذى هددنى فى هذا الاجتماع إلا من تصريحاته الأخيرة. وقد أدخل حديثه الاطمئنان إلى قلبى فقد دفع هذا الشاب حياته ثمناً لإجرامه الذى حمانى الله منه، فقد اتضح أنه كان قادراً على تنفيذ تهديده».

(٣٨)

لا أستطيع أن أترك حديثى عن آراء حسن طلعت وتجاربه مع الإخوان من دون أن أتناول أولى وقائعه معهم ولعلى من أجل التقديم لهذا الحديث أجدنى فى حاجة إلى التذكير بأن الذاكرة الإنسانية تستوعب وتتذكر الأحداث الأقدم فى الحياة بأكثر مما تتذكر ما هو أحدث، حتى إن الإنسان حين يصاب بفقد الذاكرة فإنه يبدأ بفقدان تفاصيل الأحداث قريبة الوقوع على حين تظل الأحداث القديمة ماثلة بكل تفصيلاتها ، ونحن نجد صدى هذا فى مذكرات حسن طلعت حين نراه يتحدث عن كل التفصيلات فى الأحداث التى شهدها فى مطلع حياته الشرطية على حين يصبح أقل قدرة على وصف الأحداث الحديثة بنفس الترتيب والدقة والتنظيم وسوف أضرب على هذا مثلاً مهماً يهمنا موضوعه كما يهمنا شكله، وهو حديثه عن مشاركته كضابط شرطة فى الإشراف على الانتخابات البرلمانية عام ١٩٤٤ فى الإسماعيلية، وهو يجمل فيشير أو يوحى لنا بثلاثة أشياء ضمن نفس القصة، فهو يروى لنا موقف الإخوان المسلمين وكيف كان حسن البنا قادراً بإشارة

واحدة على إسكات (وتحريك) الجموع الكبيرة منهم. كما أنه يروى كيف كان حسن البنا حصيفاً لم يستغل الجماهير التى من ورائه فى إحداث شغب أو تخريب أو التعبير عن الاحتجاج على نتيجة الانتخابات التى خسرها، أما النقطة الثالثة التى يشير إليها حسن طلعت فى حديثه والتى قدمها فى القصة على أنها القصة الأولى والجوهرية فهى تلك المشادة التى حدثت بينه وبين المهندس عثمان أحمد عثمان فى ذلك اليوم، وكان عثمان يؤيد خاله وهو المرشح الآخر الذى فاز على حسن البنا، وقد توجس من حسن طلعت أنه شقيق حسن البنا وأنه جاء لتأييد حسن البنا ولنقرأ هذا القصة الطريفة:

« ....وأجريت انتخابات لمجلس نيابى جديد بعد حل المجلس الذى كان الوفد يتمتع بالأغلبية فيه . وكان المرشحان لمقعد نائب الاسماعيلية هما الأستاذ حسن البنا المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين والدكتور سليمان عيد وانتدبت فى اليوم الذى أجريت فيه الانتخابات للإشراف على الحالة بلجنة المحكمة الجزئية بالاسماعيلية . وفى الصباح الباكر أخذ أعضاء الجماعة من مختلف بلاد القطر يفدون على الاسماعيلية فى سياراتهم الخاصة وفي سيارات نقل وأخذوا يتجمعون بجوار لجان الانتخاب وحول مقر الجماعة فى الاسماعيلية وتوقعنا يوماً عصيبا كما فوجئنا بوكيل الحكمدار البريطانى يحضر إلى الاسماعيلية للإشراف على سير الانتخابات بنفسه .

لم ألمس تدخلا من جانب أحد فى الانتخابات أو على الأقل فى اللجنة التى أتولى حفظ النظام بها وكانت عواطفى الشخصية مع الدكتور سليمان عيد الذى كنت أعرفه شخصيا وأعرف الكثير عن الجوانب الإنسانية لشخصيته البسيطة المحببة . أما الأستاذ حسن البنا فلم أكن أعرفه كما لم يسبق لى أن رأيته . وحدث أثناء قيامى بعملى أمام لجنة الانتخابات أن حضر المهندس عثمان أحمد عثمان وهو ابن أخت الدكتور سليمان عيد وكان يعمل على مساعدة خاله بالفوز بالمقعد النيابى وكنت أعرفه منذ أن كان زميلا لى فى المدرسة السعيدية ولكن لم أكن أعلم بصلة القرابة بينه وبين المرشح كما أنه لم يبد لى أنه يتذكرنى . وفوجئت به يسألنى عن سبب وقوفى أمام اللجنة ويطلب منى مغادرة المكان فورا . ظننت أنه قد انتابته حالة عصبية ورأيت أن أضع حدا لهذا الموقف فاستدعيت بعض أفراد القوة وطلبت منهم اصطحابه إلى القسم إلى أن ألحق بهم بعد انتهاء عملى ويبدو أن الدكتور سليمان عيد قد علم بما حدث فحضر لى معتذرا وفهمت منه أن بعض الأشخاص

قد أبلغوا المهندس عثمان أحمد عثمان بأن شقيق الأستاذ حسن البنا وكان ضابط شرطة يتواجد أمام مقار اللجان بملابسه الرسمية للتأثير على الناخبين ولا أدرى لماذا اعتقد عثمان أحمد عثمان أنى أنا شقيق الأستاذ حسن البنا فهاجمنى دون أن يعرف طبيعة عملى . ضحكنا لهذه المفارقة وأرسلت فى استدعاء المهندس عثمان أحمد عثمان الذى تذكر زمالتنا السابقة وانتهى الموضوع . وفى وقت متأخر من الليل أعلنت نتيجة الانتخابات وكان فوزا للدكتور سليمان عيد واجتاح الغضب أفراد جماعة الإخوان المسلمين الذين كانوا قد وفدوا إلى الاسماعيلية منذ الصباح فتجمعوا محيطين بمبنى قسم الاسماعيلية وقد بدا الشر فى وجوههم وتوقعنا اصطداما سريعا بهم. وفجأة خرج الأستاذ حسن البنا من الحجرة التى كانت مقرا للجنة الانتخابات الرئيسية وبإشارة واحدة من يده دون أن يلفظ بأى قول انصرفت جموع الإخوان فى هدوء وبلا أى تردد».

(٣٩)

ولا يخلو كتاب حسن طلعت من انتقادات خفية خفيفة وطفيفة للرئيس عبدالناصر لاتقلل من حبه له وتقديره اللامتناهى له.

١ـ من ذلك حديثه عن خروج مدير المباحث العامة الأول من منصبه فى أثناء الشهر الذى عمل فيه عبدالناصر كوزير للداخلية:

«....... وفى خلال هذا الشهر وبعد ظهر أحد الأيام وكنت ضابطاً منوباً للإدارة خلال فترة انصراف الضباط لتناول الغداء، وردت رسالة تليفونية من الوزارة تقضى بنقل البكباشى أحمد رأفت النحاس مدير الإدارة مفتشاً للشرطة بمديرية أسوان. ذهلت لهذا الخبر فقد كنت أعتقد أنه محل ثقة جميع المسئولين وأن الإدارة وهى وليد الثورة الأول بالوزارة لها اعتبار خاص لدى المسئولين. لم أشأ أن أبلغه هذا الخبر بالمنزل كما تقضى التعليمات، وخلال ذلك وصلت إشارة أخرى بتعديل النقل إلى محافظة القاهرة. علمنا بعد ذلك أن سبب هذا النقل هو أن السيد الوزير (أى عبد الناصر نفسه) أمر بالإفراج عن أحد المعتقلين وأن مدير الإدارة أبدى عَدم ارتياحه لهذا الإفراج لما قد يترتب عليه من تجدد نشاط هذا المعتقل. ويبدو أن وجهة نظره نقلت إلى السيد الوزير بشكل غير مقبول فأصدر أمره بنقله خارج الإدارة».

ومع هذا فإن حسن طلعت يعود أيضاً إلى تأمل الأمر أو فهمه بطريقة أخرى ويقول:

«تولى الإدارة بعد ذلك القائمقام عبدالعظيم فهمى (وزير الداخلية فيما بعد) وخلال بضعة أيام ترك السيد جمال عبدالناصر وزارة الداخلية وخلفه فيها السيد زكريا محيى الدين. ولا أدرى ما الذى جعلنى أرفض التسليم بالسبب المعلن لنقل البكباشى أحمد رأفت النحاس، وأعتقد أن السبب الحقيقى هو تمهيد الطريق أمام السيد زكريا محيى الدين الذى كان مديراً للمخابرات الحربية وعلى علاقة وثيقة مع السيد رأفت النحاس قد تؤدى إلى إزالة الكلفة».

٢- ومع كل إيمانه العميق والشديد بعبدالناصر فإنه من الواضح أنه كان يتمنى لو أن الزعيم كان عالج الانفصال بطريقة أخرى سواء بالانتباه إلى التحذير تلو التحذير ، أو باستخدام القوة عند وقوع الانفصال:

«وللحقيقة فإن أجهزة البحث التى كانت تعمل بسوريا كانت تتوقع هذا التحرك الانفصالى، وطالما أرسلت التحذير تلو التحذير للمسئولين فى القاهرة. كما كانت تقارير هذه الأجهزة تشير إلى سلوك بعض المسئولين المصريين الذين انتدبوا للعمل فى الإقليم السورى وكيف تستغل العناصر العميلة هذا السلوك لإثارة نفور السوريين من مصر. ولكن لسوء طالع مصر والعالم العربى لم يأخذ أحد من المسئولين هذه التحذيرات مأخذ الجد، أو لم يكن فى استطاعة أحد مواجهة المسئولين المصريين فى سوريا وإجبارهم على تغيير مسلكهم أو العودة إلى القاهرة » .

« بادر جمال عبدالناصر إلى إذاعة بيان من جامعة القاهرة إلى الشعبين المصرى والسورى، موضحاً أنه لن يلجأ إلى استخدام القوة لفرض الوحدة، وأن على الشعب السورى أن يقرر بنفسه ما يراه فى صالحه. وقد كنت بطبيعة عملى أقف قريباً من الرئيس جمال عبدالناصر عند إلقاء هذا الخطاب. وكنت أحس بمدى الألم الذى يعتصر فؤاده حيال الآمال العظيمة فى نهضة الأمة العربية ووحدتها والذى امتد به العمر ليشهد تجرؤ الخونة على العمل على هدمها وتأخير مسيرة الأمة العربية لأعوام طويلة قادمة. ولقد قابلنا الكثيرين من الأشقاء السوريين بعد الانفصال وكان تقديرهم أن قرار الزعيم عبدالناصر بعدم استخدام القوة ضد الانفصاليين هو الذى وفر لهم النجاح، وأنه لو تحركت قوات اللاذقية الموالية للوحدة نحو دمشق لخرج الشعب السورى عن بكرة أبيه للدفاع عن الوحدة ولقضى على العملاء والخونة الذين كانوا حفنة صغيرة».

(٤٠)

وفى كثير من فقرات مذكرات حسن طلعت يبدو الرجل دقيقاً جداً ومنصفاً جداً، لكنه ينصف عبدالناصر دون أن ينصف السادات، ويعطى المجد للأول ويلقى الشكوك على موقف الثانى مع أن القضية واحدة وموقفهما فيها واحد، ولكن ليس فى وسعنا إلا أن نقول إن النفس البشرية لحسن طلعت غير معذورة فى تحيزها فى الحكم على هذا النحو فى مثل هذه المواقف:

١ـ يتحدث عن موقف مصر من ثورة اليمن فيختص عبدالناصر بالمجد والسادات بالنقد:

«وقد وجهت انتقادات كثيرة بعد وفاة الزعيم عبدالناصر لتدخل مصر فى اليمن، وتناسى الجميع أن تدخل مصر كان سبباً فى نقل اليمن من القرون الوسطى إلى مشارف القرن العشرين، وأن استقلال عدن واليمن الجنوبية لم يكن ليتحقق لولا التدخل المصرى فى شمال اليمن. ولاشك أن المؤرخين المحايدين سيدرجون تدخل مصر لدعم ثورة اليمن فى سجل الإنجازات الكبيرة لثورة ٢٣ يوليو وقائدها عبدالناصر»

« وقد كان رسول الثورة اليمنية لدى القيادة المصرية هو الدكتور عبدالرحمن البيضانى، وهو الذى تمكن من إقناعها بمد يد المساعدة للثورة، وقد شغل بعد ذلك منصب رئيس وزراء اليمن ثم عاد إلى مصر بعد ذلك ليقيم بها بصفة دائمة، وقد كان لى شرف التعرف إليه ونمت بيننا صداقة لازلت أعتز بها للآن. ومما علمته منه أن الرئيس السابق أنور السادات كان على صلة صداقة به وأنه كان له أثر كبير فى إقناع الزعيم عبدالناصر بالتدخل فى اليمن. كما أنه ظل المسئول السياسى عن اتصالات مصر باليمن طيلة حكم جمال عبدالناصر. كما علمت من زميل كان يعمل بحرس مجلس الأمة أن الرئيس السادات كان هو المسئول عن توزيع الأموال بين القبائل اليمنية لتأليف قلوبهم، وأن هذه الأموال كانت عملات ذهبية يتم تسلمها من البنك المركزى حيث تنقل لمجلس الأمة ومنه للطائرات المسافرة إلى اليمن».

٢ـ وقل مثل هذا فى حديثه الغريب عن الاستفتاء على رياسة السادات حين لم يتذكر صاحب هذه المذكرات استنكاره لأسلوب الاستفتاء وجدواه إلا فى هذه اللحظة فقط ولم

يعبر أبداً عـن استنكاره لأى استفتاءات حدثـت فى عهد الرئيس عبد النـاصر ولو من باب ادعاء الموضوعية:

« ..... بعد وفاة الـزعيم الخالد جمـال عبدالناصر، تولـى السيد أنور السـادات الرئاسة المؤقتة للجمـهورية وأجرى استفتاء لاختياره رئيـساً منتخباً، وقد أظهرت النتـائج أن غالبية الناخـبين قد اختارتـه عدا سبعمائـة ألف رفضوا انتـخابه، وأعلنت الـنتيجة ووجه الـرئيس السادات خـطاباً للشـعب شكر فيـه من اختاروه ومـن رفضوا أن ينتـخبوه. ولمـا كـانـت الاستفتاءات تسمح بأن يدلى الناخب بصـوته فى أى مركز انتخابى ولا يلزم أن يكون ذلك هو الدائرة المقيد بجداول انتخابهـا، فقد كانت إخطارات بعض الـلجان الانتخابية تـصيبنا بالذهول (!!) وخرجت بنتيجة هى أن هذه الاستفـتاءات ليست الوسيلة الأمثل لاستطلاع اتجاه الشعب ورغباته الحقيقية».

ويلجـأ حسن طلعت إلـى نفس السلوك فـيما يتعـلق بأحداث ٥ يونيـو ١٩٦٧، فالمجد لعبـدالناصر والخـطأ من القـادة العسكريـين، وهو يقـوم بذكر مقدمـاتها، وينـفى مسئـولية عبدالناصـر عن أى شىء فيها، بل ويجادل الذيـن يتحدثون عن أخطاء لعبـدالناصر جدالاً عقيماً لا يستند إلى عقل أو منطق، وإن استنـد إلى حب لعبدالناصر دون غيره من مساعديه الذين كانوا سيتوارون لو كـانت النتيجة نصراً، ويفعل حسـن طلعـت هذا بكل بسالة وبكل بساطة فى ذات الوقت إلى أن يصل إلى قوله:

«.... ويتناسـون أن عدم قيامنا بـتوجيه الضربـة الأولى التى لم نكـن مستعدين لـها هو الذى أبقـى لنا تأييـد زعماء وشعوب الـعالم المحبـة للسلام الذيـن يؤمنون بالحق والعدل الحقيقـيين أمثال الزعيم الـراحل ديجول. كما أنه كان الـسبب فى شعور الاتحاد الـسوفيتى بمسئوليـته وبالتزامه بإعادة تـسليح مصر وإعدادها لحرب تحـرير لابد أن يتحقق فيـها النصر لمصر».

(٤١)

بقى أن نتأمـل موقف هذا الرجل وذكرياته عـن أقصى محنة واجهت الوطـن فى حياته وفى حيـاتنا ، ونحـن نقرأ ما كـتبه عما يـعرف من تفـصيلات ما حـدث فى حرب ١٩٦٧

وذكرياته عن تلك الأيام، فنجده حريصا على أن يروى ما نعرفه جميعاً عن الحشود والاستفزاز وسحب قوات الطوارئ وما صرح به عبدالناصر ونبه إليه من توقع للحرب، ثم بعد هذا كله نجده يسجل على نفسه فقرات تعد فى رأيى من أكثر الفقرات استحقاقا للالتفات إليها ولتقدير شحنات الانفعالات والعواطف فيه ، حيث يعرض هذا الرجل نفسيته وهى تنتقل من حال الزهو والاطمئنان إلى المستقبل إلى حال آخر لايكاد يصدق أنه ينتقل إليه هكذا بعد كل هذا الوهم الذى عاشه والحلم الذى تشبع به... ومع هذا كله فإنه يصمم على أن زعيمه لم يخطئ!! ولنقرأ نصوص حسن طلعت وهو يقول بكل ثقة:

«.. وفى هذه الليلة فتحت غرف الدفاع المدنى فى جميع أنحاء البلاد وأعدت للعمل ولازمنا مكاتبنا لا نغادرها ليلاً أو نهاراً، ونحن على ثقة تامة من أن قيادة سلاح الطيران قد اتخذت كامل الأهبة لحماية طائراتها وإخفائها لتطلقها فى الوقت المناسب فى أجواء إسرائيل للرد على تبجحهم، ناشرة الرعب والدمار ولتعطى إسرائيل درس العمر الذى لن تنساه»

«وفى صباح ٥ يونيو أخذت التقارير ترد لنا من فروع الإدارة بوقوع غارات جوية إسرائيلية على المطارات الحربية التى تقع فى دائرة هذه الفروع، فسادنى شعور بالفرح والاطمئنان فقد تحققت تقديرات عبدالناصر وتوقعاته وها هى إسرائيل تسير بأعين معصوبة إلى الفخ الذى أعده لها لكى تتلقى مفاجأة العمر عندما ترى كل طيار وكل جندى متيقظاً ممسكاً بسلاحه وعندما تعلم أنها كانت هى الفريسة وليست مصر وأنه على الباغى تدور الدوائر» .

«وكم كانت دهشتى عندما أخذ ضباط الإدارة يبلغوننى عن تدمير طائراتنا على أرض المطارات وبسقوط طائرات مصرية وعدم سيطرة قادة السلاح الجوى على الموقف» .

«ظننت فى بادئ الأمر أن الموقف اختلط على ضباط الإدارة، وأن الطائرات التى أسقطت لابد أن تكون إسرائيلية، فأغلظت لهم القول وطلبت منهم مراجعة معلوماتهم والتأكد منها قبل إبلاغها لنا لأنه قد شابها ـ فى رأيى ـ خطأ عظيم»

«ولكن وياللأسف اتضح لى بعد ساعات قليلة صحة ما أبلغوه لى من أن جميع مطاراتنا الحربية قد دمرت، وأن طائراتنا دمرت وهى تقف على مدارجها كأنها فى طابور تفتيش، وأن قيادة سلاح الطيران المصرى قد أضاعت فرصة ثمينة للانتقام من إسرائيل وللدفاع عن الشرف المصرى».

وليست هذه هى كل التفصيلات التى يتذكرها صاحب هذه المذكرات عن تلك الأيام السوداء إنما هو يروى لنا بكل الصدق صورة أخرى مهمة توحى بمدى الاضطراب الذى حدث حتى فى أعلى المستويات، فهو يروى أن سامى شرف سكرتير الرئيس عبد الناصر اتصل به يسأله عن المعلومات ، وليس هناك محل للتشكيك فى رواية حسن طلعت فيما يتعلق بهذه الواقعة فهو على عكس كثيرين جدا من أقطاب تلك المرحلة كان يحب سامى شرف ويتحدث عنه بالتقدير الزائد، وهو حريص على أن يروى أن سامى شرف نفسه اتصل به يسأله عن المعلومات، وكأن مثل هذا التصرف يبرئ عبدالناصر ويدين القادة العسكريين!! ويكرر حسن طلعت الحديث فى هذا المعنى الذى لانظننا فى حاجة إليه ونحن نستعرض هذه المذكرات ولكن من المهم لنا أن نقرأ ما يكتبه وهو يلخص موقف مصر فى ٩ و١٠ يونيو من وجهة نظره فيقول:

«... نجح الشعب فى فرض إرادته وأجبر عبدالناصر على البقاء ممسكاً بدفة السفينة. وكان من الواضح أن الشعب قد عبر بذلك عن القرار الذى اتخذه بالصمود ورفض الهزيمة، وأن على عبدالناصر أن يقود البلاد خلال مراحل الصمود والردع والتحرير. كما كان ذلك دليلاً على تبرئة الشعب لجمال عبدالناصر من تهمة تحمل مسئولية الهزيمة العسكرية ووضعها بكاملها على كواهل القادة العسكريين، وقد ظهر ذلك بوضوح فى عدم رضاء الشعب عن الأحكام التى صدرت ضد القادة العسكريين المسئولين عن الهزيمة باعتبارها غير كافية أو رادعة».

هكذا يرى حسن طلعت وهو رجل أمن الدولة النموذجى(!!) أن الشعب هو الذى نجح فى إجبار عبد الناصر على البقاء(!!!) وهو يرى كذلك أن هذا الإجبار كان تبرئة لعبدالناصر(!!!) وبودى لو وافقت حسن طلعت على الجزئيتين بيد أنى أعتقد أن الموافقة لايمكن منطقياً أن تشمل إلا احدى الجزئيتين وليس كلاهما معا، وليس من شأن الشعب ولا من مسئوليته ولا من واجبه ولا فى قدرته أن يحكم - كما يدعى حسن طلعت - بوضع الهزيمة بكاملها على كواهل القادة العسكريين (!!)إنما هى أحكام عمومية تكتب بالكاد فى مذكرات ضابط مجتهد فى مباحث أمن الدولة لتعرض على وزير أو رئيس ولكنها لا تصلح للكتابة ولا للاستبقاء فى مذكرات سياسية معرضة لأن تقرأ اليوم وغدا وبعد غد .

وحين يروى صاحب هذه المذكرات ذكرياته عن الصراع بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عقب هزيمة ١٩٦٧، فإنه حريص على الانحياز التام ضد عبد الحكيم، وحريص جداً على أن يقدم لنا صورة مضخمة عن بعض تصرفات لبعض أعوان عبدالحكيم عامر، ومع هذا فإنه يدلنا (دون أن يقصد أو يلتفت) على أن عبدالحكيم عامر نفسه كان لا يزال (حتى فيما بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧) يتمتع بالحكمة والثقة فى النفس والقدرة على حسن التصرف، وهى رواية مهمة للذين يريدون أن يدرسوا حقيقة ما حدث فى تلك الأيام ولنقرأ هذه القصة التى يرويها حسن طلعت :

« ... وبعد ظهر أحد أيام شهر يوليو سنة ١٩٦٧ اتصل بى بالمنزل السيد شعراوى جمعة وأبلغنى بأنه قد وردت معلومات عن سماع أصوات إطلاق أعيرة نارية عند منزل المشير، وطلب منى فحص مدى صحة هذه المعلومات. ولما لم يكن قد بلغنى شىء عن هذا الموضوع وخشية أن يكون قد حدث (مكروه) بمقر المشير، ولكى لا أضيع الوقت، اتصلت بمنزل المشير تليفونياً وطلبت التحدث إلى رئيس الحرس هناك أو أحد المسئولين، فأبلغنى المتحدث أنه المقدم جلال هريدى، فسألته عن صحة ما أبلغ إلينا فرد بكلمة نابية لا يصح أن تصدر من ضابط فأنهيت المكالمة وأبلغت السيد شعراوى جمعة بما حدث».

« وعلمت بعد ذلك أن المخابرات الحربية كانت ترغب فى إلقاء القبض على جلال هريدى وكانت تتحين فرصة خروجه من منزل المشير لضبطه حيث كان يقيم هناك بصفة دائمة. وبعد ظهر ذلك اليوم خرج جلال هريدى لمقابلة إحدى السيدات [انظر إلى حرص حسن طلعت على هذا التعميم المقيت فى هذه الجزئية بدلا من أن يقول أخته أو قريبة له أو زوجته أو أى شىء من هذا القبيل مما ورد فى الروايات الأخرى] قريباً من المنزل فحاولت قوة المخابرات الحربية ضبطه فأطلق عليهم النار من مسدسه وكر راجعاً إلى المنزل. وقد قرأت أخيراً فى إحدى المجلات الأسبوعية حديثاً للسيد شمس بدران يشير فى هذا الحادث مستهجناً سلوك وتصرفات جلال هريدى ومحملاً إياه مسئولية هذا الحادث».

وهنا يستطرد حسن طلعت ليقول : « كنت حتى هذه اللحظة أقضى الليل فى مكتبى وحوالى الساعة الواحدة صباحاً دق جرس التليفون فى مكتبى وكان المتحدث هو السيد

المشير عبدالحكيم عامر الذى فاجأنى بـأنه علم بما حدث من جلال هريدى معى وأنه يأسف لما حدث ويأمل أن أقبل هذا الاعتذار. كادت الدموع أن تطفر من عينى فقد كانت علاقتى بالمشير قد توثقت منذ عام ١٩٦٥ كما سبـق أن ذكرت، وكنت أكن له حباً شخصياً وأعتقد أنه من الأشخاص الذين يسعد الإنسان بإقامـة علاقات الصداقة الشخصية معهم.. وتألمـت لأن يضـطره بعض أعـوانه إلى هذا المـوقف. فسارعـت بالرد بأنه يـعلم مدى حـبى له وأن حديثـه هذا محا أى أثـر لحديث جلال هـريدى فى نفسـى، بل إننـى على استـعداد لتلـقى إهانات شـخصية أكثـر والتسامح فـيها لأجله، وأنهـى المكالمة وقد مـلأنى شعور بالـعرفان بالجميل والإشفاق والحب له، وكان الشعور جارفاً بحيث هز وجدانى هزاً عنيفاً».

هنا نعلق فـنقول إن هذا كان كل نصيب المشـير عبد الحكيم عند حسـن طلعت وأنه لم يصل إلـى أكثر من هـذا ، فقد تصرف صاحب المذكرات بـحكم ولائه لـلدولة إلى تـأييد عبدالناصر بكل ما يستطيع أو هكذا هو يتظاهر حين كتب مذكراته .

(٤٣)

أما روايتـه عن انتحار المـشير فتأتـى فى سياق ميـلودرامى غريب، وتـتضمن كثيراً من الإيحاءات التى لا ينبغى أن تفوت أولئك الذين تهمهم معرفة تفصيلات ما حدث فى ذلك اليوم:

«... وفى صباح أحد الأيام ولا أذكر تاريخه ولكـننى أذكر أنه كان يوم خميس (لاحظ هنا أنه ذكر تـاريخ وفاة الملك بالتحـديد، ولكن يبدو أن المشيـر لم يكن ملكاً حتـى يستحق تاريخ وفاته أن يذكر بالتحديد) اتصل بـى السيد سامى شرف وسألنى عن الإجراءات التى يجب أن تـتبع فى حـالة إقدام شخـص على الانتـحار، فسألـته عمن يـكون هذا الشـخص (.....)(*) التى ستجرى التحقيق ثم يطلب توقـيع الكشف الطبى على الجثة، وعلى ضوء قرار الطب الشرعى سيتم التصرف فى القضية، فإذا ثبت الانتحار تقيد ضد المتوفى وتحفظ. وأعدت السؤال عـن شخصية المنتـحر، فتخلص من الإجـابة وظننت أنه موضـوع شخصى فسكت».

(*)هكذا فى الأصل ويبدو أن سطراً أو أكثر قد سقط فى عملية الطباعة

« وفى المساء علمت أن المنتحر هو المشير عبدالحكيم عامر، وأن جثمانه سينقل إلى المشرحة وأن علينا إعداد الحراسة اللازمة لمصاحبة الجثمان إلى أسطال حيث تقرر دفنه هناك».

« وقد علمت بعد ذلك مايعرفه الجميع من محاولة المشير الانتحار بمنزله ثم نقله لمستشفى القوات المسلحة بالمعادى وعمل غسيل معدة له ثم نقله إلى فيللا بشارع الهرم حيث انتحر بتناول قرص سام كان يحتفظ به كمعظم القادة خشية وقوعهم فى أيدى الأعداء».

« وكان يوم الدفن يوافق يوم الجمعة، وذهبت لتأدية صلاة الجمعة ونفسى مثقلة بالحزن والأسى. وتصادف أن قابلت خالى حيث كان يؤدى الصلاة بجانبى. ولم أخبره طبعاً بشيء، لكنه لاحظ أننى أكثر من الحوقلة. فلما انصرفنا وعدت إلى مكتبى اتصل بى وأبلغنى أنه علم بما حدث وأنه أدرك الآن سبب صمتى وحزنى بالمسجد».

ويمكن لنا أن نلاحظ على رواية حسن طلعت هذه حرصه الشديد على إخبارنا بتحسب سامى شرف للموقف، ومن الطريف أن سامى شرف سأل ضابط المباحث (أو أكبر ضابط مباحث الذى هو حسن طلعت) عما كان ينبغى أن يسأل عنه وكيل النيابة ، ولكن لابأس من هذا فلربما كانت علاقته بحسن طلعت أقوى من علاقته بأى من رجال النيابة ، ولكن مع هذا فإن سامى شرف لم يبح لهذا الرجل الذى يثق فيه كل هذه الثقة باسم المنتحر ، وهكذا كانت مؤهلات سامى شرف الذى وصل إلى ما وصل إليه من مكانة.

كذلك فإن حسن طلعت لم يكف عن الحوقلة يوم الجمعة ، والحمد لله أن مصيره لم ينته إلى ما انتهى إليه مصير المشير ، وهكذا ينبغى لنا أن نلجأ فى كل هذه الأوقات إلى الاستعانة بحول الله وقوته حتى لولم يكن الأذى قد أصابنا نحن ، فلربما نكون معرضين لأن يصيبنا مثله فى قادم من الأيام .

كذلك فإن مما ينبغى الالتفات إليه فى رواية حسن طلعت ذلك التخريج الجميل الذى صور به احتفاظ المشير بقرص السم معه ، فذكر أن هذا شأن القادة حين يحتفظ معظمهم بمثل هذا القرص خشية وقوعهم فى أيدى الأعداء!! ومع أن هذا التخريج جميل جداً فإنه فيما يتعلق بهذه الواقعة مع كل ما نعرف من إرهاصاتها لا يصلح إلا للكتابة فى قصص

الفتيان أو الشبان، إلا أنه رغم هذا يمكن فهمه بشيء من العمق والتخابث والخبث على أن عبد الحكيم عامر استعمل القرص بالفعل عندما وقع فى أيدى الأعداء!! وهكذا لم يخرج الرجل عن العسكرية حتى بعد أن أقيل وأبعد تماماً عن كل نفوذ عسكرى أو سلطان(!!)

(٤٤)

وحين يصل حسن طلعت فى مذكراته إلى عام ١٩٦٨، وإلى الأيام التى أعقبت صدور الأحكام فى قضايا محاكمة قادة الطيران، فإنه لا يمانع فى أن يأخذ الجانب الديماجوجى الذى كان يجعل بعض الناس يظنون أنه لابد من إعدام هؤلاء القادة لأنهم المسئولون الأول عن الهزيمة، ولست أحب أن أكرر هنا ما ذكرته فى كتابى «مذكرات رجال القانون والقضاء» مما أفاض فيه الحديث كل من عصام حسونة وزير العدل، وكان حديثه فى مجلس الوزراء نفسه، أو جمال العطيفى فى كتابه «آراء فى الشرعية وفى الحرية» حول حقيقة الموقف القانونى لهؤلاء القادة ومسئوليتهم عن هذه الهزيمة ومدى ما يمكن للمحكمة العسكرية أو لغيرها من المحاكم أن تحكم به على هؤلاء طبقاً للقانون ، فليس هذا المجال محلاً للإفاضة فى الحديث عن مثل هذه الرؤى والتصويبات، ولكننا لابد أن نذكر القارىء فقط بالجانب الأكثر دقة من الموضوع قبل أن نطالع رؤية صاحب هذه المذكرات ، ومع هذا فقد كان بودى لو أن حسن طلعت انحاز بعض الشىء للمنطق وللحق فى تعرضه لما أشيع بالباطل عن جرم هؤلاء القادة ولمسئوليتهم المزعومة عن الهزيمة الكبرى(!!) ، ولكن ولاء حسن طلعت لعبد الناصر ولمجموعة رجال الحكم الذين تولوا الأمر بعد تصفية عبدالحكيم عامر يجعله مضطراً وهو الضابط المحنك الخبير الكبير، أقرب إلى سلوك ضابط البوليس الشاب جداً الذى يبحث ويجتهد فى البحث عن مجرم ما كى يلقى بالاتهام على عاتقه، حتى لا تقيد القضية ضد مجهول، هكذا فعل حسن طلعت فى إلقائه بتبعة هزيمة ١٩٦٧ على قادة سلاح الطيران دون أن يملك الوسيلة المثلى للحكم فى مثل هذه الجزئية وليس هذا التعبير (إلقاء مسئولية الهزيمة على كواهل القادة العسكريين من عندياتى وإنما قد استخدمه حسن طلعت نفسه وهويتحدث عن ٩، ١٠ يونيو ورأيه فيها وقد نقلناه منذ قليل ، وها هو يتحدث عن هذه المظاهرات فيقول :

«وخلال هذا العام صدرت الأحكام في قضية قادة سلاح الطيران الذين قدموا للمحاكمة لإهمالهم الجسيم في تأدية واجباتهم خلال العدوان الإسرائيلي سنة ١٩٦٧، ورغم أن الأحكام كانت بالسجن لمدد لاتقل عن خمسة عشر عاماً فقد اجتاحت القاهرة مظاهرات من العمال والطلبة تحتج على بساطة الأحكام وتطالب بتشديدها».

(٤٥)

وفي غضون حديث حسن طلعت عن مظاهرات الطلبة في ١٩٦٨ فإنه يحرص دون داع ودون جدوى على أن يبرئ أجهزة الشرطة مما يتوارد في كتب كثيرة عن تورطها بالاعتداء على المتظاهرين، كما ينتهز الفرصة ليظهر انتقادات حادة وليعبر عن تحديه لمدير المخابرات المعاصر له في آخر أيامه كمدير لأمن الدولة وهو السيد أحمد كامل، حيث يقول:

«كنا نقدر تماما شعور هؤلاء المتظاهرين وكانت الأوامر الصادرة لقوات الأمن بتفريق هذه المظاهرات باللين والتفاهم وعدم استخدام الأسلحة النارية إطلاقا وإذا اضطر الأمر فيستخدم الخرطوش عيار ١٦ ملليمتر للإطلاق في الهواء. ولسوء الحظ توهم مأمور قسم شرطة حلوان أن المتظاهرين سيهاجمون القسم فأمر بإطلاق أعيرة نارية في الهواء. فأصابت أحد المتظاهرين الذي توفي على الأثر واتضح أن الخرطوش الذي أطلق من عيار ٢٠ ملليمتر ومخالف للتعليمات. وأثر ذلك توتر الموقف وحاصر المتظاهرون مجلس الأمة وطلبوا محادثة السيد أنور السادات رئيس المجلس الذي لم يتمكن من إقناعهم بشيء فوجهوا إليه السباب وغادروا المجلس يهتفون بسقوطه. قرر السيد شعراوي جمعة تقديم استقالته باعتباره وزير الداخلية المسئول عن تصرفات شرطة حلوان رغم خروجها عن حدود تعليماته ولكننا أقنعناه بالعدول عن الاستقالة، وأخذنا نعمل على تهدئة الموقف وإن كنا قد اضطررنا لإلقاء القبض على قادة المظاهرات وخاصة من طلاب جامعات القاهرة وعين شمس وأودعناهم سجن القلعة».

«ذهبت ليلا بعد انتهاء عملي المكتبي إلى سجن القلعة لأطمئن على حسن معاملة المحتجزين وتوفير أسباب الراحة لهم وبدأنا حوارا استمر حتى الفجر وكان معي العميد

حسن أبو باشا (وزير الداخلية الآن) وتوالت جلسات الحوار لثلاث ليال متتالية شرحنا فيها لهـم كافة الظـروف والملابسـات المحيطة بـالبلاد وخـرجنا بنـتيجـة مذهلة وهـى أن هؤلاء الشبـاب جميعا من الـناصريين المؤمـنين بخط جمـال عبد الناصر وسـياسته ، وقد فوجـئنا عندمـا علمنا منـهم أنه لم يحدث مـن قبل أن تحدث إليـهم أحد المسئولـين فى التنظـيمات السياسية عـلى الوجه الذى تحدثنا به إليـهم وأن هناك معلومات قد عرفـوها منا لأول مرة . تقرر الإفراج عنهم فوراً ، وقد طالبوا بأن يستمر الاتـصال بينى وبينهم بعد خروجهم ولكن رفضت مبررا ذلك بأن غالبية الطلاب لم تتح لهم فرصة التحدث معى ومعرفة دوافعى وأنا فى نـظرهم رجل بـوليس وقـد يلقـى ذلك ظلالا من الـشك علـى علاقتـى بهم ، ولكـنى اقترحت عـليهم أن يكون اتصـالهم بأمين الشـباب فى الاتحاد الاشتراكى فـى ذلك الوقت الأخ أحمد كامل (رئيس المخابرات فيما بعد) ومهدت الطريق لتحديد ميعاد للمقابلة بينهم فى مقرأمانة الـشباب. كما تقرر إحالة مأمور قـسم حلوان للتحقيق واعـتبرت الموضوع قد انتهى وأنها عاصفة وانقضت ، وأن أمين الشـباب سيصحح مسار نشاط الأمانة . وتصادف أننى قـابلت أحد هؤلاء الطـلاب بعد انقضـاء شهر على هـذه الأحداث فسألته عـن الحالة وكيف كان لقاؤهم بالسـيد أحمد كامل أمين الشباب وكم كانت خيبة أمـلى عندما أبلغنى بأنه حدد لهم الـساعة الثانية عشرة ظهر أحد الأيـام لمقابلته فلما توجهوا لأمـانة الشباب لم يجدوه وحوالى الساعة الواحدة قام بعض السـعاة بفرش ممشاة حمراء من باب المصعد إلى باب مكتب الأمـن ثم وصل الأمين ودخل إلى مكتبه واستدعاهم وعندمـا دخلوا ودعاهم للجـلوس رفضوا وعـاتبوه على عـدم احترامه لموعـدهم وعلى المـظهرية التـى يعيش فـيها وانصرفوا دون أن يفكروا فى العودة ثانية. وياللعجب فإن هؤلاء الطلاب هم الذين تصدوا فى الفترة الساداتية للدفاع عن جمال عبد الناصر وإنجازاته فى سبيل مصر والأمة العربية».

(٤٦)

ويحرص حسن طلعت فى كثير من صفحات كتابه حرصا شديداً ومتصلاً على الإشادة بدور الاتحاد السوفيتى فى مساعدة مصر بعـد عام ١٩٦٧، وسنقتطف للقارئ بضع فقرات قصيرة جاءت فى سياق كتابه:

١ـ يتحدث عن مرحلة ما بعد هزيمة ١٩٦٧ فيقول:

«... ولا يستطيع وطنى شريف أن ينكر الدور الهام الذى قام به الاتحاد السوفيتى لمساعدة مصر على إعادة بناء قواتها المسلحة، وفى تعويض ما فقدته من عتاد. وقد استطاع جمال عبدالناصر بحبه لوطنه وبذكائه وبسعة حيلته وفى مواجهة الدعم المتصاعد الذى لاحدود له من الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل، أن يجعل الدعم الروسى لمصر يتصاعد على الجانب الآخر حتى وصل إلى حد اختلاط دماء أبنائهم بدماء جنودنا دفاعاً عن وطننا، وهو ما لم يستطع زعيم وطنى آخر أن يدفع الاتحاد السوفيتى على الإقدام عليه».

٢ـ وفى موضع ثان يقول صاحب هذه المذكرات :

«... وقد قدرت أن يكون واجبى وواجب جهاز المباحث العامة فى رد الجميل للشعب الروسى هو أن تكفل الحماية لأبنائه الموجودين فى مصر عندما يكونون خارج الوحدات العسكرية، وأن نشعرهم بتقديرنا وكريم ضيافتنا».

٣ـ وفى موضع ثالث يؤكد صاحب المذكرات على معنى الصداقة والوفاء وحرصه على التعبير عن هذين المعنيين:

«... وكنت أتعمد فى كل مناسبة تجمعنى بأحد المسئولين الروس ممن يعملون بمصر، أن أؤكد على مقدار عرفاننا بالجميل لما يقوم به الاتحاد السوفيتى وأن مصر وكل مواطن شريف بها لن ينسى ذلك أبداً».

ويصل الحب السوفيتى بحسن طلعت إلى أن يصور بعض السوفييت وقد بدأوا يتخلون عن ماديتهم ليؤمنوا بالروحانيات، ولنقرأ له هذه القصة التى يحرص على أن يرويها فى كتابه وأن يسندها إلى من رواها له بذكر اسمه رغم أن ذكر اسم راوى مثل هذه الرواية لايضيف إليه ولا إليها شيئاً إلا شعور الراوى الثانى بأن ما يرويه حق:

«وبمناسبة ذكر وجود الخبراء الروس العسكريين فى مصر أثناء حرب الاستنزاف، أشير إلى واقعة طريفة حدثت أثناء الغارات الإسرائيلية الجوية المتواصلة على منطقة القناة قبل قدوم قواعد الصواريخ إلى المنطقة، وقد رواها لى الأخ العميد محمود العيسوى من ضباط الجيش والذى كان يرابط مع قواته فى ذلك الوقت فى منطقة القصاصين شرق، وكان يرافقه ضابط روسى من الخبراء وكانا يأويان إلى مخبأ واحد أثناء الغارات الجوية الإسرائيلية، وكانت إدارة الشئون العامة بالقوات المسلحة قد وزعت على الضباط والجنود

آية الكرسى مكتوبة على بطاقات صغيرة ليحتفظوا بها فى جيوبهم تبركاً وتيمناً. وعقب انتهاء إحدى الغارات وكانت غارة عنيفة وبعد خروجهما من المخبأ طلب منه الضابط الروسى أن يعطيه بطاقة مشابهة للبطاقة التى يحملها. وعندما سأله الضابط المصرى عن السبب وقد أخذه العجب أجاب الروسى بأنه قد أصبح مقتنعاً بأن المصريين ليسوا فقط هم الذين يتولون الدفاع عن بلادهم، بل لابد أن هناك قوة أخرى خفية أكبر وأعظم تدافع عن مصر، وعلل ذلك قائلا إنه كان يخرج من المخبأ عقب كل غارة وهو يتوقع رؤية قدر هائل من التدمير فى المعدات ومن الخسائر فى الأرواح، لكن لدهشته كان يرى أن معظم القنابل قد سقطت على أماكن خالية وأن المعدات التى تدمر لا تكاد تذكر، وأن الإصابات البشرية طفيفة ولا تعادل إطلاقاً ضراوة الغارات وحجم المتفجرات التى تلقيها الطائرات،لكل ذلك فإنه قرر الاحتفاظ بواحدة من هذه البطاقات».

(٤٧)

ها نحن قد رأينا حسن طلعت وهو يهاجم السادات، ووجدنا التفسير لهذا، لكنه يفضل أن تكون ناصريته هى التفسير، ويبدو أنه كان متسقاً مع هذا التنظير كما رأينا فى موقفه من المشير عامر ، وكما سنرى الآن من موقفه من أحد أعضاء مجلس القيادة ومن خالد محيى الدين ومن شمس بدران ومن صلاح نصر ثم من حسن التهامى وسوف نتأمل آراءه فى هذه الشخصيات على نحو سريع ومتوال على الرغم من أنها بالطبع لم ترد هكذا فى المذكرات التى بين أيدينا.

يحرص حسن طلعت فى وسط هذه المذكرات ودون ادعاء تنظير سياسى أو عقائدى على أن يبدى تحفظه التام على رأى أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فى حالة مصر العسكرية والسياسية بعد هزيمة ١٩٦٧، ومع أن حسن طلعت لم يصرح باسم هذا العضو إلا أن القراء يستطيعون معرفة اسمه بسهولة كبيرة خاصة أن حسن طلعت نفسه قد حصر من عرفهم من هؤلاء فى ثلاثة هم: الرئيس السادات وزكريا محيى الدين والمشير عبدالحكيم عامر، ولنقرأ ما يرويه حسن طلعت فى إطار حديثه عن الفترة ما بين هزيمة ١٩٦٧ ووفاة عبد الناصر:

«... وكان يخفف بعض ما بنا ما لمسناه بعد أن عدل الرئيس عبدالناصر عن التنحى من عزمه على إعادة بناء الجيش وتغيير قياداته المنهزمة. وأذكر أننى زرت أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة فى هذه الفترة وأخذنا نتحدث عن الموقف، وكنت ممتلئاً بالحماس والاندفاع والتصميم على ضرورة الاستعداد لجولة أخرى من الحرب ورفض الهزيمة مهما كان الثمن، وأنه مهما بدا من استقرار الأمر واستتبابه لإسرائيل، فإننى لم أفقد إيمانى بحتمية زوالها وغرقها إن عاجلاً أو آجلاً فى خضم البحر العربى المحيط بها. لكنه لم يكن يرى هذا الرأى، بل كان يعتقد أن الموقف العسكرى يدعو لليأس. فلما أصررت على رأيى كان رده أنه يبدو أننى ممن يؤمنون بالغيبيات. ورغم ثقتى فى أنه من القليلين الذين يملكون عقولاً متزنة وباردة ومن الذين يحسبون لكل شىء حسابه، فإننى كنت ولا زلت أوقن أن مصائر الأوطان وحرياتها لاتقررها الحسابات الدقيقة فقط، بل إن للناحية المعنوية لعناصر المجازفة والاستبسال والثقة بحتمية النصر الذى هو من عند الله أكبر الأثر فى تغلب كفة المجاهدين الصابرين».

كذلك ينتقد صاحب هذه المذكرات خالد محيى الدين أيضاً، وهو ينتهز الحديث عن أزمة مارس ١٩٥٤ ليصف موقف خالد محيى الدين بأنه كان «مثالاً لمواقف أخرى للقوى اليسارية اتخذتها فى مواجهة لحظات حاسمة فى تاريخ البلاد ثم عادت بعد ذلك لتندم على اتخاذها . ومن هذه الأمثلة موقفهم من تدخل مصر فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ورفضهم لهذا التدخل وموقفهم من تأييد الرئيس أنور السادات يوم ١٣ مايو ١٩٧١ فى مواجهة القوى الناصرية».

أما رأى حسن طلعت فى موقف شمس بدران من الصراع بين الرئيس عبدالناصر والمشير عبدالحكيم عامرفإنه ينبئ عن حيرة حسن طلعت أو هكذا هو يريد لنا أن نفهم انطباعه عنه، حين نجده فى نهاية حديثه عن ليلة القبض على المشير يذكر هذه الفقرة :

«وكلفت بالتحفظ على السيد شمس بدران . كما كلفت باعتقال المهندس حسن عامر شقيق السيد المشير . وتم تنفيذ ذلك واصطحبتهما إلى مبنى للإدارة بحى الزمالك حيث جلسنا هناك فى انتظار التعليمات ».

«كانت الشمس لم تشرق بعد فقمت لأؤدى صلاة الصبح وبعد أن أديت الصلاة فوجئت بالسيد شمس بدران يقول لى: «إنك لن تهدى من أحببت» ولما كنت أتوقع منه أن

يقول «حرما» فقد لزمت الصمت. وحتى الآن لا أعرف ما الذى كان يقصده السيد شمس بدران بذلك وهل كان يشير إلى حبى له أو حبه لى أو حب جمال عبد الناصر له أو حبه لجمال عبد الناصر وصدرت التعليمات بعد ذلك بنقل المحتجزين إلى سجن القلعة حيث انضم اليهم غالبية العسكريين الذين تم التحفظ عليهم» .

(٤٨)

كذلك يحرص حسن طلعت على الهجوم بتركيز شديد على حسن التهامى وينتهز لهذا الهجوم موضعاً تاريخياً مناسبا فى سياق مذكراته وكأنه يثأر لعبدالناصر وللناصريين منه، وهو يتحدث عن الفترة التى زامل فيها حسن التهامى حين أصبح التهامى رئيسا لديوان رئيس الجمهورية وأصبح عليهما بالتالى أن يتزاملا فى الرحلات الاستطلاعية التمهيدية لزيارات الرئيس عبد الناصر. هنا يحكى حسن طلعت وكأنه يتحدث فى براءة فيقول: «.....وحل السيد حسن التهامى محل السيد عبد المجيد فريد فى الرحلات الاستطلاعية وكنت أقضى فى صحبته ساعات متوالية سواء خلال الرحلات الجوية أو أثناء التنقلات والإعدادات فى البلاد المضيفة كنت أنظر إليه على أنه من أخلص الناس لجمال عبد الناصر ولم يكن هو يخفى ذلك أو يخفى اعتزازه بعلاقته الشخصية الوثيقة بجمال عبد الناصر. وقد لاحظت أنه فى أحاديثه معى يركز على النشاط الشيوعى فى مصر وضرورة التصدى له وكنت آخذ هذه الأحاديث ببساطة وحسن نية وكنت ألفت نظره إلى أننا فى حرب مع إسرائيل التى تحتل بلادنا وأننى أعتقد أن الصهيونية أخطر على الإسلام من الشيوعية. وأنه لا خوف على مصر إطلاقا من التحول للنظام الشيوعى وأن أولويات العمل الوطنى هى التصدى لإسرائيل ومن يقفون خلفها. كان يعود دائما لهذا الحديث فطلبت منه ألا يشغل باله بالخطر الشيوعى وأنه لم يثبت أن رجال الاتحاد السوفيتى فى مصر سواء كانوا مدنيين أو عسكريين عملوا على نشر المذهب الشيوعى وأنى أعرف أسماء كل الشيوعيين المصريين وعندما يثبت أنهم هم الخطر وليست إسرائيل فإننى سأتحمل المسئولية الكاملة لوضع حد لخطورتهم. وفى المرة التالية التى ناقش فيها هذا الموضوع معى عاتبته على ذلك وقلت له أن هذا الحديث هو المدخل الذى يدخل منه رجال

المخابرات الإسرائيلية لتجنيد الخونة من المصريين المخدوعين للعمل ضد مصر والعالم العربى . وانتهى حديثنا عن هذا الموضوع وأنا لازلت أحسن الظن به. انتقل حديثنا بعد ذلك إلى موضوع كان يكرره ويعيده من وقت لآخر وهو عما لاحظه أثناء عمله كسفير لمصر فى النمسا - إذ كان من واجباته كما أفهمنى متابعة نشاط المنظمة العالمية للطاقة الذرية من جبروت أمريكا وكيف كان المندوب الأمريكى يتحدث باحتقار واستعلاء للمدرب الروسى فلما عارضته بقولى أننى أعلم أن الروس يمتلكون أيضا ما يرهب الأمريكيين ولكنه روى لى كيف خرج مندوب أمريكا من أحد الاجتماعات وأشار بأصبعه إلى مندوب روسيا للحاق به فى مكتبه فأسرع الروسى ذليلا لتنفيذ ما طلبه الأمريكى.

أخذت أتلقى آراء حسن التهامى بحذر ولا سيما أنى لاحظت أن كل اتصالاته الاجتماعية فى البلاد التى نزورها تكون دائما مع أكثر الأطراف تطرفا وميلا لليمين . فعندما نكون فى المغرب نتمتع دائما بضيافة أوفقير أو جنرال حفيظ كبير ياوران الملك أو السيد أحمد بنونه من المقربين له . وعندما ذهبنا إلى السودان اجتمع فى وقت متأخر من الليل مع وزير سودانى لم أسمع عنه من قبل وكان السيد حسن التهامى فى حديثه يشير إلى أن عبد الناصر يريد حل المشكلة الإسرائيلية سلميا وأنه لا يريد الحرب. فلما عارضته فى ذلك قال أنه يعلم تماما بماذا يفكر عبد الناصر. ولا أدرى سر إصراره على مصاحبتى له فى كل اجتماعاته هذه وقررت أن أقتصر فى علاقتى معه على إعداد الترتيبات الخاصة بتنقلات الرئيس ولا سيما بعد أن فاجأنى فى أحد أحاديثه بأنه إذا أقدم على عمل حتى ولو كان إزهاق روح إنسان فإنه لا يفعله بأمره وإنما بأمر الله، فسألته عما إذا كان هو سيدنا الخضر فأجاب بالإيجاب فأدركت أنى وصلت معه إلى نهاية المطاف ولم أعد آخذ له أى حديث مأخذ الجد» .

ولا يبخل حسن طلعت فى هذه المذكرات بالهجوم على سعد زايد (مع أنه ـ مثله ـ واحد من ضحايا حركة التصحيح التى قام بها السادات فى مايو ١٩٧١) ويأتى هذا الهجوم من خلال رواية المناقشة التى دارت حول ترتيبات جنازة عبدالناصر، وقد كان سعد زايد وزيراً فى حكومة عبدالناصر الأخيرة التى تولت مناقشة هذا الموضوع :

«عرض اقتراح آخر بأن تبدأ الجنازة من مبنى مجلس الثورة القديم بالجزيرة، فأيدت هذا الاقتراح على أن يكون واضحاً أن اشتراك الملوك والرؤساء الضيوف فى الجنازة سيقتصر

على السير معها حتى مبنى فندق البرج حيث نقبل تعازيهم ويصعدون إلى الفندق للاستراحة، وأن يستمر الموكب بعد ذلك ماراً بكوبرى قصر النيل فميدان التحرير حتى مثواه الأخير، وأن أى مسئول سيستمر فى موكب الجنازة بعد ذلك سيكون مسئولاً عن حماية نفسه، إذ لن تستطيع قوات الأمن القيام بهذا الواجب على المستوى الفردى لأن الجنازة ستكون شعبية تماماً وللملايين المواطنين. كما طالبت بضرورة عمل الاحتياطات اللازمة لمنع المواطنين من حمل الجثمان من على عربة المدفع والسير به محمولاً على الأعناق، إذ سيعنى ذلك أن تطوف به الجماهير جميع شوارع القاهرة ولن تلتزم بخط السير الرسمى المقرر للجنازة».

« فوجئت بالسيد سعد زايد وزير الإسكان يرد معترضاً بعنف على وجهة نظرى قائلاً: إذا كان حسن طلعت غير قادر على المحافظة على الأمن، فإن القوات المسلحة قادرة على ذلك وستتولى هذه المسئولية. أجبت بأنه إذا كان هذا هو أسلوب فهم وجهة نظرى فإننى سأمتنع عن إبداء رأيى بعد ذلك. لكن الحاضرين تدخلوا لشرح المعنى الحقيقى لما قلت ، وانتهى الاجتماع بعد أن تقرر تشكيل لجنة من السادة: شعراوى جمعة وأمين هويدى وسامى شرف ومنى لمعاينة المكانين المقترحين وتحديد المكان المناسب منهما».

(٤٩)

وفى مقابل هذا كله لا نجد صاحب هذه المذكرات يشيد بكثيرين من وزراء الثورة ونحن لا نطلب منه أن يصطنع لهذا مناسبة ولكننا نستطيع أن نقول إنه كان فى وسعه أن يفعل هذا فى أكثر من موضع ولكنه على أى حال لم يفعل.. ومع هذا فإنه يشيد ببعض زملائه من الضباط فى لمحات سريعة جداً وقد ذكرنا إشادته برشاد موافى ضمناً، أما شعراوى جمعة فإنه يحظى بثنائه :

« ... وعند نهاية صيف عام ١٩٦٦ استقالت وزارة السيد زكريا محيى الدين وشكلت وزارة جديدة تولى فيها السيد شعراوى جمعة منصب وزير الداخلية وكانت هناك علاقات ودية سابقة بيننا منذ كان نائبا لمدير المخابرات العامة ثم محافظا للسويس ثم وزيرا للدولة وكان الفضل فى إقامة هذه العلاقة الطيبة يرجع إلى دماثة خلقه وفطرته الطيبة البسيطة وقد

قيض لنا أن نعمل سويا بوزارة الداخلية خمس سنوات اكتسب فيها حب جميع ضباط الشرطة إلى أن وضع السيد أنور السادات نهاية لهذه الحقبة بالمؤامرات التى دبرت فى ١٣ مايو ١٩٧١ والتى أحلت بعدها إلى المعاش وأودعت المعتقل وقدم السيد شعراوى جمعة للمحاكمة أمام محكمة خاصة لم يسبق لها مثيل حتى ولا فى ظل الاحتلال البريطانى حيث حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ».

(٥٠)

وقد يتوقع القراء أن يتحدث حسن طلعت فى هذه المذكرات عن كل ما أثير حول صلاح نصر وجهاز المخابرات وهى الدولة التى كانت قائمة طيلة وجود حسن طلعت فى مناصبه الكبرى فى المباحث، ولكن حسن طلعت لم يفعل للأسف الشديد ولنا أن نتعجب من هذا ولنا أن نعجب أيضاً من أن يقتصر مايرويه صاحب هذه المذكرات فى الحديث عن القبض على صلاح نصر [عند عزله من منصبه كمدير للمخابرات وتقديمه للمحاكمة والسجن فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧] على هجوم هذا الأخير (أى صلاح نصر) على أنور السادات وكأن هذا الهجوم هو الكفيل بإقناعنا بفساد السادات أو خيانته شفاء لثأر حسن طلعت منه فضلاً عن أن يكون لهذا علاقة برأى حسن طلعت فى تبرئة صلاح نصر أو اتهامه ولكن حسن طلعت فضل اللجوء إلى أسلوب مشايخ البلد حين يتركون القصة التى يُسألون عنها ليتحدثوا فى واقعة أخرى تشفى الغليل ليس إلا!:

« تقرر بعد إخراج الضباط المرابطين بمنزل السيد المشير تحديد إقامة السيد صلاح نصر رئيس هيئة المخابرات العامة فطلب منى السيد شعراوى جمعه مصاحبته فى التوجه لمنزله. وعند وصولنا هناك دخل السيد شعراوى جمعه وطلب منى الانتظار مع الحرس بالخارج. وبعد حوالى خمس دقائق فوجئت بالضلفة الخشبية لأحد النوافذ تفتح بعنف ويطل منها السيد صلاح نصر مناديا على "اتفضل ياحسن ياطلعت" خشيت أن يكون قد حدث صدام فى الداخل فبادرت بالدخول فوجدت السيد شعراوى يجلس بالصالون ودعانى السيد صلاح نصر للجلوس».

«وكان ثائرا عندما علم بأمر تحديد إقامته وأخذ يهاجم بعض المسئولين ومن العجيب أنه

لم يسند أي شيء للرئيس وكان هجومه مركزا على الرئيس أنور السادات الذى كان رئيسا لمجلس الأمة وقال ألا يكفى أنه سكت عنه بعد أن أضاع أربعمائة مليون جنيه فى حرب اليمن لتحقيق أهداف شخصية . لم يكن من حقى ولم تكن الظروف تسمح باستجلاء ما يقصده السيد صلاح نصر ولا سيما أنى لم أجد السيد شعراوى جمعة راغبا فى متابعة هذا الحديث ».

«تم تحديد إقامة السيد صلاح نصر فى منزله وعينت عليه الحراسة اللازمة. وبعد بضعة أيام صدرت لى الأوامر باصطحابه إلى مستشفى القوات الجوية بالغباسية لاحتجازه به ولإبعاده عن منزله».

«توقعت ألا يوافق السيد صلاح نصر على ذلك وأنه قد يسبب لنا المتاعب فاقترحت أن يستدعى للتحقيق بدار القضاء العالى وبعد سؤاله مبدئيا يتقرر إعادته لمكان تحديد إقامته فنتوجه إلى مستشفى القوات الجوية حيث يواجه بالأمر الواقع وفعلاً تم ذلك، وعندما وصلنا إلى المستشفى وجدت الأخ العميد سعد عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية فى انتظارنا حيث تولى مسئولية التحفظ على السيد صلاح نصر. ولحسن الحظ فإنه لم يكن لقيامى بواجبى حياله أى أثر على علاقة الود القائمة بيننا والتى استمرت أثناء وجوده فى السجن أو فى مستشفى المعادى لقضاء العقوبة التى حكم بها عليه وإلى أن أفرج عنه بعد ذلك».

على هذا النحو الذى رأيناه أو قرأناه لتونا يكتفى حسن طلعت بالحديث عن بقاء المودة مع صلاح نصر وهو فى السجن، وهو فى مستشفى المعادى وإلى أن أفرج عنه، ولكنه لا ينبئنا من قريب أو بعيد عن رأيه فى كل أو بعض ما نسب إلى صلاح نصر وكأن الأمر لا يعنيه كمواطن ، ولا كمواطن كان مسئولاً ! ! وكأنه يكتفى بهذا التلميح ليكون رداً على ما كان يثار من وجود صراع بين المباحث والمخابرات ! ونحن لا نستطيع ـ حين يكون موضوع حديثنا هو المذكرات ـ إلا أن نقف عند ما وقف عنده حسن طلعت.

مذكرات قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومي لمصر

6

الإخوان وأنا

مذكرات اللواء فؤاد علام

دار الخيال

الإخــوان وأنـــا
مذكرات اللواء فؤاد علام

(١)

اللواء فؤاد علام واحد من أقطاب الأمن السياسى فى مصر المعاصرة وهى مصر الحبيبة التى حظيت بكثير من التقلبات على مستوى التوجهات السياسية منذ قيام الثورة ، وقد نشر كتاباً عن تجربته كضابط مباحث أمن دولة مع تنظيمات الإخوان المسلمين، وقد أثار كتابه منذ نشرت بعض حلقاته اهتماماً واسع النطاق فى النطاقين الشعبى والخاص، ويبدو من هذا أننا مازلنا فى حاجة شديدة إلى كثير من هذه الكتب حتى تتضح رؤيتنا فيما يتعلق بكثير من التطورات الفكرية فى حياتنا السياسية المعاصرة التى لا تزال فى حاجة إلى كثير من الأضواء القوية التى تتيح لنا رؤية نافذة إلى كثير من الطبقات المتراكمة من التصرفات السياسية التى توالت وراء بعضها فى فترات متعاقبة حتى أصبح من المألوف أن نجد نفس الحكومة تتبنى الرأى ونقيضه ثم تعود إلى النقيض فى فترات قصيرة بالنسبة لتاريخ الأمم والشعوب..

وفى كتاب «الإخوان وأنا» يسجل اللواء فؤاد علام تجربته بكل شجاعة ، وهو يسجل أفكاره بوضوح لا يقل فى درجته عن شجاعته فى إبداء آرائه، وإن كان هذا الوضوح عاجزاً

بالطبع عن أن يحيط بكل التفصيلات التى يتمنى كل وطنى أن يكون ملماً بها حتى تكون رؤيته التى يعرضها قادرة على أن تفيد القارئ فى تكوين آرائه وربما قراراته على مستوى المشروع (المؤسسة) أو القطاع أو على مستوى الوطن نفسه، وخصوصاً فى عصر أصبحت فيه الدولة المصرية وقد حققت قدراً كبيراً من النجاح فى التحول إلى دولة مؤسسات، ويكفى أن نذكر على سبيل المثال تناقص الفترة الزمنية للبقاء فى موقع المسئولية الأمنية إلى الحدود المعقولة بل وإلى مايناظرها فى الدول المتقدمة جداً، وقد حدث هذا القدر من الاستقرار بعد فترة شهدت تعاقب تغيرات سريعة وتبديلات متلاحقة وهى فترة عهد الرئيس السادات فقد كان أكثر من ٨٠٪ من أعضاء مجلس الأمن القومى فى مصر (إن جاز هذا التعبير) فى منتصف السبعينيات وحتى نهايتها من الذين تولوا مواقع المسئولية الأولى فى فترة لا تزيد على سنوات ثلاث على الأكثر.. قارن هذا بين الوضع قبل الثورة بل وبعدها وحتى السبعينيات،حيث الثبات الممل ثم قارن هذين الوضعين بالوضع الأقرب إلى المثالية الذى نعيشه الآن.. ولعل مايهم القارئ من هذا كله هو حجم وبالتالى طبيعة القدر الكبير من الثقافة السياسية والآنية التى لابد لكل مسئول جديد أن يلم به فى خلال عدة شهور على الأقل، سواء فى ذلك الوزراء المسئولون عن وزارات سيادية أو مديرو المخابرات، أو رؤساء مجالس الوزراء ومجلسى الشعب والشورى ورؤساء الأجهزة المركزية للمحاسبات وللتعبئة العامة والإحصاء وللتنظيم والإدارة أو الذين يتبوأون مناصب النائب العام والمناصب القضائية ، وقادة القوات المسلحة وقادة الشرطة والمحليات...إلخ) لهذا كله تأتى الأهمية القصوى لهذا الكتاب وللكتابين اللذين صدرا من قبل عن قطبين من أقطاب الأمن السياسى وهما اللواءان حسن أبو باشا وزيرالداخلية الأسبق، وحسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة الأسبق.. وإن كان فؤاد علام قد نجح فى أن يخصص كتابه كله لموضوع واحد، ربما يكون بمثابة موضوع الساعة الملح حين صدر الكتاب : وهو تنظيم الإخوان المسلمين وتطوراته وما تفرع عنه وما اشتبك به من تنظيمات أخرى، وعلى الرغم من كثرة وتعارض الآراء التى تتناول هذا الموضوع وجزئياته المختلفة فقد استطاع فؤاد علام أن يتغلب تماماً على الحياد الذى يكاد يفرض نفسه على كل مؤلف وعلى كل من يتولى كتابة تقارير فى هذا الشأن فهو يأبى أن يمسك أى عصا من الوسط، وهو حريص على أن يبدى آراءه فى منتهى الوضوح والقوة أيما كان اعتقاد القارئ فى صحة هذه الآراء.

ويتجلى فى هذا الكتاب منذ صفحاته الأولى تأكيد متكرر على معنى من أهم المعانى لحياتنا السياسية والفكرية التى تتنازعها الأهواء فى كثير من اللحظات، وتكاد هذه الأهواء تعصف فى لحظة ما بأسس النظام التى لابد منها فى كل دولة ، هذا المعنى هو الأهمية القصوى لنظم الأمن الداخلى كمكون أساسى فى نجاح أى نظام حكم أو أى نظام سياسى.. وفى المقدمة التى كتبها الأستاذ كرم جبر لهذه المذكرات ذكر أن المرشد العام للإخوان المسلمين عمر التلمسانى قال لفؤاد علام ما معناه أنه لو قامت دولتهم فسوف يكون فؤاد علام نفسه أول وزير للداخلية فى هذه الدولة، هنا ينبغى لنا أن ندل القراء على هذا المعنى المهم فى بناء كل هيكل حكومى أو بنيان لدولة فلابد لهذه الدولة من مجموعة من أجهزة المناعة على مستويات مختلفة تستطيع أن تحافظ لبناء الدولة على الاستقرار النفسى ورصد المشكلات فى كل الأوقات، ويبدو أننا فى مصر ما نزال فى حاجة إلى أن نفهم وظيفة الأمن السياسى فهماً صحيحاً ينأى بها عن أن تكون مجرد أداة لقمع الحركات الراديكالية أو التنبؤ بها وبنشاطاتها قبل وقوع هذه الأحداث، وقد بلورت هذه الفكرة فى نقدى لكتاب اللواء حسن أبو باشا بقولى إنه كان يريد أن يقول أنه لم يكن ضد (من) هم ضد النظام العام، لكنه كان ضد (ما) هو ضد النظام كالسوس الذى ينخر فيه.

وهذا فى رأيى هو جوهر وظيفة الأمن السياسى فى كل مجتمع، وهى وظيفة ينبغى لنا جميعاً على اختلاف اتجاهاتنا الفكرية والسياسية أن نحافظ عليها وأن نفيد منها، وأن نقدرها حق قدرها كما نسب إلى عمر التلمسانى مرشد الإخوان المسلمين فى رواية كرم جبر فى مقدمة هذا الكتاب.

وقد نشرت حلقات مذكرات اللواء فؤاد علام فى مجلة «روزاليوسف»، ونشرت المجلة بالموازاة للمذكرات نفسها رسائل مهمة جداً كانت ترد للتعليق أو الإضافة على المذكرات الأصلية وقد ضم المؤلف ـ لحسن الحظ ـ هذه الرسائل فى كتابه المنشور، وسنتناول ثلاث رسائل منها فى هذا الباب، وقد صدرت هذه المذكرات فى وقت متقارب فى كتابين، الأول يحمل اسم اللواء فؤاد علام كمؤلف وصدر عن المكتب المصرى الحديث، وهو الكتاب الذى سنتناوله فى هذا الباب وسنشير إليه، وسيكون هو المقصود عندما ننقل عنه أو نشير إلى صفحة من صفحاته أو فقرة من فقراته. أما الثانى فقد صدر عن دار الخيال، وحمل اسم كرم جبر كمؤلف، وكرم جبر هو الصحفى الذى أدار الحوار مع فؤاد علام على صفحات «روزاليوسف » وقد كتب الحوار وأضاف إليه بعض المقدمات،

وتدخل فيه بالطبع، وقد أشار فؤاد علام نفسه فى الكتاب الذى حمل اسمه وصدر عن المكتب المصرى الحديث إلى إسهام كرم جبر فى صياغة الكتاب هذا فضلا عن كتابته لمقدمته .

(٢)

يحمل هذا الكتاب عنوان «الإخوان وأنا»، وهو عنوان صادق إلى حد بعيد،فقد خصص الرجل كتابه كله لمناقشة بعض تاريخ وفكر وممارسات الإخوان ، وليحكى عن تجربتهم ، وعن تجربته معهم ، وهو لا يقتصر على ما عرف أو عاصر من تجربة شخصية بالتعامل معهم فى مباحث أمن الدولة أو فى السجون أو فى الحياة العامة، لكنه حريص كل الحرص على أن يكتب هذا التاريخ بوجهة نظره هو فى تاريخ الإخوان، وهو لا يكتب تاريخ الإخوان فى الفترة التى تعامل فيها معهم فحسب، لكنه يكتب تاريخ الإخوان منذ نشأت الجماعة بل ومن قبل أن تنشأ الجماعة بعدة سنوات.

وهكذا يصدق العنوان على ما يتضمنه الكتاب وإن كان يتضاءل بعض الشيء بدور مؤلفه على الرغم من أنه يبرز نفسه بضمير المتكلم المفرد «الأنا» بكل وضوح واستعلاء وثقة وتأكيد فى عنوان هذا الكتاب الذى بين أيدينا.

وطوال صفحات هذا الكتاب يفرض المؤلف علينا رؤيته لهذه الجماعة وقادتها والمنتمين إليها، وهو يبرهن على صحة أقواله بآرائه هو وبخبرته هو وبحدسه هو ، وهو يلجأ إلى الاستعانة بنفسه بأكثر مما يلجأ إلى استنتاجات المثقفين أو المفكرين. وعلى الرغم من أنه لم يصل إلى منصب الوزارة مثل حسن أبو باشا الذى كتب مذكراته ونشرها بعد خروجه من الوزارة، إلا أنه يتمتع فى أحكامه وفى تقديم هذه الأحكام إلى قارئه بثقة أكثر بكثير جداً من ثقة حسن أبو باشا الذى يبدو حريصاً على التواضع وهو يقدم أسانيده كما لو كان يعرض أطروحة رسالة دكتوراه أو ماجستير على حين نكاد نرى فؤاد علام وكأنه يملى محاضراته كما يفعل الأساتذة ، أما من حيث التفصيلات والتداعيات فإن مذكرات فؤاد علام تفوق بمراحل كثيرة مذكرات اللواء حسن طلعت الذى وصل إلى منصب مدير المباحث العامة وبرز فيه لفترة طويلة فى عهدى عبدالناصر والسادات، لكن فؤاد علام الذى لم يصل إلا إلى منصب نائب المدير يحرص على أن يظهر نفسه أكثر معرفة وأكثر إحاطة

وأكثر إلماما بكثير جداً مما يفعل حسن طلعت وحسن أبو باشا، ولست أحب أن أقول إن المنبرين اللذين اعتلاهما كل من حسن طلعت وحسن أبو باشا قد ساعداهما على أن يكونا أدق تصويبا وأقل كلمات وأفعل تأثيرا، ولكني مع هذا لا أستطيع إلا أن أثبت هذه المقارنة بين مذكرات الحسنين من ناحية، ومذكرات فؤاد علام من ناحية أخرى.

(٣)

أما الموضوع القنبلة الذى تحتويه هذه المذكرات، فهو علم أمن الدولة بخطة اغتيال السادات وعدم قدرتها بسبب ظروف بيروقراطية بحتة على إنقاذ الرئيس والنظام على الرغم من أنه كان من الممكن نظريا إنقاذه ، ومع أن فؤاد علام يلخص القصة بطريقته إلا أننا نفضل نقل رسالة اللواء محمد إدريس التى ذكر فؤاد علام أنه تلقاها وهى «رسالة نشرت فى مجلة روزاليوسف أثناء نشر الحلقات»، واللواء محمد إدريس هو الضابط الذى وصل إلى علمه التدبير بمقتل السادات ، وحاول أن ينقذ الموقف فلم يستطع النظام بسبب عيوب فيه إنقاذ نفسه ، ونحن نفضل اللجوء إلى رسالة اللواء إدريس كما قلنا لأنها تمثل النص الأصلى للرجل الذى شهد الواقعة وشارك فيها وليست نقلاً عنه أو عن فلان وعلان ، كما أن هذه الرسالة تحوى التفاصيل الدقيقة لما حدث بالترتيب الذى حدث به فعلاً وهى بهذا تتفوق على أى من الروايات الأخرى بما فيها رواية فؤاد علام الذى نعرض مذكراته ، ولكن هذا لاينفى أبداً أن الفضل فى تقديم هذه الشهادة للقارئ يعود إلى مانشره فؤاد علام فى روز اليوسف وإلى روزاليوسف بالطبع ثم إلى مذكرات فؤاد علام وكتاب فؤاد علام الذى يبقى فى المكتبة مرجعاً ومصدراً وربما بدون هذا كله كانت شهادة اللواء إدريس تبقى محدودة الأثر، ومحدودة الرواية فى نطاق ما يرويه لبعض أصدقائه فى النادى أو فى العائلة.

وسنرى فى هذه الرواية بكل وضوح كيف يمكن للبيروقراطية المصرية أن تضيع أثمن كنز فى خطوات عقيمة خوفا من إيقاظ المدير أو استحياء من إرهاقه ، فضلاً عن أن يبقى جهاز الاستقبال فى السيارة بينما السيارة مغلقة والسائق يشاهد العرض .. الخ هذه السلسلة من التفصيلات والإهمالات التى أصبحت من طبائع الأداء الحكومى المصرى للأسف الشديد .

وسوف نحس فى رواية اللـواء إدريس بقدر كبير جداً من الصدق النـفسى وهو يحكى عن مشاعره المختلفة (من قلق وخوف وإحباط وتمن ورجاء ولوم للنفس واطمئنان ومحاولة للتطمين ... الخ) على مدى اللحظات والساعات المتعاقبة فى ذلك اليوم العصيب ، فنحن على سبيل المثال نراه فى خوف من أن يكون الخبر الذى وصله كاذبا ولكنه يتثبت ، ثم نراه يعود إلى خوفه حين يرى المنصة مكتملة والحضور مبتهجين فيقوم إلى ملف المصدر ليفحص تاريخ الرجل وتاريخ ما قدمه له من معلومات فتفاجئه أصوات الضربات القاتلة وهذا هو نص الرسالة :

«........ جاء على لسان الزميل اللواء فؤاد علام أن وزارة الداخلية كانت تعرف بموعد ومكان اغتيال الرئيس السادات، وأن الضابط محمد إدريس بأمن الدولة أبلغ بذلك، ولما كان ما جاء بمذكرات الزميل فؤاد علام لم يغط جميع التفاصيل التى لو شاء الله أن تكون محل اهتمام حقيقى لتم إنقاذ الرئيس، ولقد رأيت أن أذكر لكم كل تفاصيل هذا الحدث المهم كدرس مستفاد فى المستقبل، خاصة ونحن نمر بمرحلة شاقة ضد الإرهاب».

«لقد فوجئت صباح يوم العرض ٦ أكتوبر ١٩٨١ بحضور أحد مصادرى من العناصر المتطرفة وهو غير محمد محمود الأسوانى المذكور اسمه بالمذكرات(*)، ولا أعرف إن كان الأخ فؤاد قد تعمد ذكر اسمه خطأ حماية له أو أنه يعتقد أنه الأسوانى. لقد كان هذا المصدر ـ الذى أفضل حجب اسمه ـ من أنشط العناصر المخترقة لتنظيم الجهاد، وقد تم تجنيده بصعوبة، وكنت أقابله فى أماكن سرية للغاية بعيداً عن المكاتب أوأى مكان رسمى، لذلك عندما فوجئت به فى انتظارى أمام مكتبى تملكنى الغضب ، وقبل أن ألومه أبلغنى أن مندوباً من القيادة العليا للتنظيم مر عليه فى الصباح الباكر وأبلغه أنه سيتم اليوم اغتيال الرئيس السادات، وكبار المسئولين أثناء العرض العسكرى، وسلمه مجموعة من الرايات السوداء عليها شعار الدولة الإسلامية وأمره بالخروج بعد العرض بكوادره إلى الشارع للتظاهر وإعلان الدولة الإسلامية».

«ذهلت من خطورة هذه المعلومات وطلبت منه تكرار ما دار بهذه المقابلة أكثر من مرة، ودار فى داخلى صراع هل أبلغ بهذه المعلومات الخطيرة، وماذا لو كانت غير صحيحة،

(*) يبدو أن اللواء فؤاد علام حين نشر كتابه قد أغفل الاشارة إلى ظروف ذكره هذا الاسم بالذات.

ولكنى استعرضت تاريخ المصدر وما سبق أن أخطر به من معلومات عن أسلحة وأشخاص، منهم عبود الزمر القيادي المعروف فرجحت عندى صحة الخبر، وعلى الفور قمت بإخطار اللواء رضوان مطاوع «مفتش الفرع بالإنابة» حيث كان المفتش اللواء فتحى قتة مفتش فرع القاهرة بالمنصة بأرض العرض».

«ولقد فزع اللواء مطاوع فزعاً شديداً وذكر لى أنه لابد من تأكيد الخبر لأنه لو تم إجلاء كبار المسئولين قبل انتهاء العرض وكان الإبلاغ كاذباً فإن العواقب ستكون سيئة».

«وأكدت له الخبر وقلت له إن المصدر موثوق (أ/ ١) بمعنى أن معلوماته موثوق فيها، وطلبت منه سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية شخص الرئيس، ولم أنه حديثى معه إلا بعد أن تأكدت من اقتناعه وجلست فى مكتبى على كورنيش النيل بشبرا لأتابع العرض العسكرى بالتليفزيون ـ وكان الإرسال لم ينتقل إلى هناك بعد ـ وعندما بدأ العرض ووجدت المنصة مكتملة الصفوف والجميع هناك ضاحكين مبتهجين ولا يوجد ما يدل على أى إخلال بالأمن، توترت أعصابى وخشيت من احتمال كذب البلاغ وعدت لملف المصدر أراجع تاريخه ومدى اختراقه للتنظيم،وبينما أنا أراوح بين الوجوه الناضحة بالأمن والأمان بالمنصة، وأوراق الملف المرتعشة فى يدى، فوجئت بالفرقعة المعروفة وأصوات طلقات الرصاص واضطراب الإرسال والإعلان عن مغادرة الرئيس سالماً إلى منزله».

«انطلقت بسيارتى من مكتبى بشبرا إلى مقر الوزارة بلاظوغلى وأنا لا أكاد أرى، وقابلت اللواء مطاوع وهتفت به: هل أبلغت بالإخطار الذى أعطيته لك فقال : نعم لقد أرسلت ضابطاً برتبة «نقيب» بخطاب سرى للغاية للسيد اللواء فتحى قتة مفتش الفرع الموجود بالعرض، ولكنى قلت له: ولماذا لم تتصل به أسرع بدلاً من هذه الطريقة الروتينية، فقال: لقد اتصلت، ولكن الجهاز بالسيارة، ولا يرد عليه أحد، ويبدو أن السائق والمرافقين غادروها لمشاهدة العرض، فقلت له: ولماذا لم تتصل بالسيد اللواء عليوة زاهر؟ فقال: لقد اتصلت ولكن مدير مكتبه ذكر لى أنه مرهق جداً، ونائم بالاستراحة فاستحييت أن أوقظه، وفكرت بإرسال خطاب بسرعة مع أحد الضباط».

«ولما وجدنى مازلت متوتراً طلب منى الاطمئنان تماماً فلابد أن الخطاب وصل واتخذت الإجراءات بإجلاء السيد الرئيس والمسئولين، بدليل أن مذيع التليفزيون ذكر أن الرئيس غادر العرض فى سلامة الله، ولكنى كنت مازلت معترضاً على هذه الطريقة الروتينية فى

الإبلاغ وقلت له مادام تعذر الاتصال بالمفتش أو المدير فلماذا لم يتصل بالسادة مساعدى الوزير مثل اللواء حسن أبو باشا، واللواء أحمد رشدى وكلاهما من أساتذتنا بأمن الدولة؟ وهنا علق اللواء أمين إسماعيل الوكيل الثانى لفرع القاهرة بأن مثل هذه الإخطارات تجاوز للرئاسة المباشرة بالإضافة إلى أن هناك خلافاً بين السيد الوزير ومساعديه ، ولو كان البلاغ كاذباً فستصبح فضيحتنا على أيديهما بجلاجل. ولما كنت أحدث منهما فى الرتبة «عقيد» فقد التزمت الصمت على مضض، وفجأة دخل علينا النقيب الذى أرسله بالخطاب وهو فى حالة يرثى لها، فلما سألناه فى نفس واحد هل تم توصيل الرسالة للسيد المفتش، أو وزير الداخلية الموجودين بالمنصة؟ ذكر أنه عانى كثيراً مع الشرطة العسكرية والحرس الجمهورى لكى يدخل أرض العرض أساساً، حيث لا يجوز ذلك بعد حضور السيد الرئيس حسب التعليمات، ولم يتمكن من الدخول ولما حاول الوصول إلى المنصة منع بشدة من الحراسة الخاصة للسيد الرئيس وحاول أن ينادى على السيد المفتش من بعيد إلا أنه فوجئ بانفجار قنابل وطلقات رصاص فعاد مسرعاً إلى الوزارة، وأضاف أنه لا يعرف ماذا حدث بالضبط للسيد الرئيس ».

ثم يردف اللواء إدريس بذكر بعض تفصيلات أخرى تضيف إلى الرتوش التى تكتمل بها صورة هذه المأساة الأمنية فيقول :

« .... الغريب أننى تقابلت بعد ذلك مع المقدم أسامة مازن الحارس الشخصى للسيد وزيرالداخلية (النبوى إسماعيل)وقال لى: لقد رأيت هذا الضابط وهو يجادل بشدة مع الحرس الجمهورى والحراسة الخاصة المنوط بهما حماية المنصة، وقلت إنه ضابط تافه لأننى ظننت أنه يريد أن يدخل للمشاهدة وقلت لماذا لا يجلس فى أى مدرج ويتفرج وياليتنى ذهبت إليه ».

وينهى اللواء إدريس شهادته بقوله:

«هذا ما حدث بالتفصيل للأمانة والتاريخ، حيث ضاعت ثلاث ساعات ثمينة بين التردد وسوء التصرف،وضاعت معها حياة الرئيس السادات،والعجيب أنه لم يحدث أى تحقيق فى الموضوع بل وصل المسئولون جميعاً إلى أعلى المناصب، فوصل مفتش الفرع إلى درجة مساعد أول وزير الداخلية، ووصل مديرالإدارة إلى درجة سفيروأصبح الأمر مجرد ذكرى،وأحياناً يصبح نادرة للتفكه والمزاح،فقد اعتاد أحد السادة اللواءات بأمن الدولة وهو

حاليا محافظ لإحدى محافظات الصعيد، كلما رآنى يقول: «كنت يا إدريس ستصبح وزيراً للداخلية، وكلنا نشتغل عندك، ولكن الله سلم ومات السادات»، المقصود اللواء محمد حسن طنطاوى محافظ سوهاج حالياً». أى وقت نشر المذكرات.. وقد أصبح الآن محافظ الفيوم.

ونحن نرى فؤاد علام بعد أن يورد نص هذه الرسالة ضمن مذكراته يعود ليكرر تحفظه وهجومه على السياسة الأمنية للسادات فى الفصل الذى عنوان «تنظيم الجهاد» وبعد أن ينقل لنا وقائع اغتيال السادات ونص الرسالة التى بعث بها إليه اللواء إدريس الذى كان قد توصل إلى خبر المخطط الذى انتهى باغتيال السادات بالفعل يعقب فيقول :

«وقع حادث المنصة بطريقة الكوميديا الإغريقية التى ينتحر فيها البطل فى النهاية.. وفى الحقيقة فقد انتحر السادات قبل أن يطلق عليه خالد الإسلامبولى النار، لأنه ترك الجماعات الإسلامية تتغلغل وتنتشر ويقوى نفوذها، وكان من الطبيعى أن تكون الخطوة التالية هى اغتيال السادات شخصياً».

«هذا ما اكتشفناه فى قضية تنظيم الجهاد عقب مقتل السادات، وهى القضية رقم ٤٨ جنايات لسنة ١٩٨٢ أمن دولة عليا، المتهم فيها ٣٠٢ شخص توفى منهم اثنان قبل المحاكمة هما على محمود أحمد ، وحاتم زكى ناصر».

(٤)

وسوف نرى فى فقرات هذا الكتاب فؤاد علام وهو حريص كل الحرص على أن يتهم النبوى إسماعيل صراحة بكثير من التخبط والسطحية وعدم تقدير الموقف بدقة مما أدى فى النهاية إلى اغتيال الرئيس السادات، وهو لا يقف عند حد فى هذا الاتهام، حتى إنه يشكك فى سبب عودة النبوى من المنصة إلى الوزارة يوم السادس من أكتوبر فيقول:

«ولا أعلم إذا كان النبوى قد سارع بالعودة لحماية نفسه أم لإعادة ترتيب الأوضاع ومواجهة الموقف».

كما أنه يقول ما نصه:

«وللأسف الشديد كانت السطحية والتخبط وعدم تقدير الموقف بشكل صحيح هى الأسباب الحقيقية لصدمة المنصة ووقعت بعض الأحداث التى أكدت ذلك».

وفيما قبل هذا يوجه الاتهام بعبارات أكثر صراحة حيث يقول:

«وبدا الأمر وكأن الجميع قد اتفقوا على تقويض حكم السادات.. وامتدت أيديهم جميعاً ليشاركوا فى ترتيب «تراجيديا» المنصة».

«غير أن النبوى إسماعيل ساهم ـ بغير قصد ـ فى وضع اللمسات الأخيرة».

على هذا النحو نجد هذا الاتهام الواضح والصريح والجرىء ومع هذا فإن صاحب المذكرات لايبدو منطقيا فى كل هذه الاتهامات التى يوجهها إلى النبوى إسماعيل لأنه لايقدم لعرائض الاتهامات بالمبررات الكافية، معتمداً على المناخ القائم وقت كتابة المذكرات بإلقاء كثير من التبعات والمسئوليات والأخطاء على عاتق النبوى إسماعيل، ولست فى مجال الدفاع عن النبوى إسماعيل ولا الإشادة به ولا اتهامه أيضاً، وإنما أريد أن أقول إن توجيه مثل هذه الاتهامات إلى أى شخص مهما كان سيئا أو مهما كان مفتقداً لتعاطف الرأى العام معه بدون مبررات واضحة يتغلب على صاحب المذكرات مصوراً له فى صورة الحريص على تصفية حساباته بطريقة سريعة متى أتيح له منبر يوجه منه الاتهامات، وظنى أن فؤاد علام يربأ بنفسه عن هذا بكل تأكيد، فما بالنا والنبوى إسماعيل يتمتع حتى هذه اللحظة بتقدير كثير جداً من ضباط الشرطة وبثنائهم على أسلوبه فى مدح سياساته فى التمويل والتسليح والإمداد على سبيل المثال؟ وما بالنا كذلك بالآراء التاريخية التى تصور الأمور أكبر بكثير من النبوى إسماعيل ومن أنور السادات نفسه؟

(٥)

كما يدلنا فؤاد علام فيما نشر فى هذا الكتاب من رسائل وردت إليه بعد نشره حلقات مذكراته فى روزاليوسف على إهمال لا يقل خطورة عن الإهمال الذى تحدث عن وقوع أجهزة الأمن فيه فى معالجتها لمخطط اغتيال السادات، وهو الإهمال فى التحسب بالإجراءات الأمنية الكفيلة بمنع وقوع أحداث أسيوط المفجعة التى أعقبت مقتل السادات، ويأتى حديث صاحب المذكرات عن تفاصيل هذه الوقائع من خلال الخطاب الذى نُشرفى روز اليوسف مصاحباً للمذكرات والذى كتبه زميله اللواء محمد أبو الفتوح جاد الله سليم مساعد مدير أمن أسيوط حول مذبحة أسيوط ١٩٨١ وفيه يقول اللواء أبو الفتوح ما نصه:

«بداية تابعت حلقات اللواء فؤاد علام عن الإخوان المسلمين.. قرأت ما ذكره الزميل

اللواء محمد إدريس عما وصل إليه من معلومات عن حادث المنصة قبل وقوعه بثلاث ساعات.. من خلال مصدره الموثوق به والمسجل تحت رقم (أ/ ١) بلغة مباحث أمن الدولة. وفيما قرأت كيف فشل الضابط المكلف بإخطار قيادات وزارة الداخلية فى توصيل هذه المعلومات أثناء العرض وقبيل وقوع الحادث، فحدث ما حدث ـ ولما كان الشىء بالشىء يذكر ـ فأود أن أذكر واقعة حدثت فى أسيوط «مسرح الأحداث السياسية العنيفة» ـ فى وقت مواكب لحادث المنصة ومرتبط به، فيما سمى بمذبحة أسيوط يوم ٨/ ١٠/ ١٩٨١ عقب اغتيال الرئيس السادات بيومين».

«ملخص هذه الواقعة أن هناك مَن علم بموعد وقوع هذه الأحداث الدامية صباح يوم عيد الأضحى المبارك الموافق ٨ أكتوبر ١٩٨١م، والتى راح ضحيتها ١١٨ شخصاً من جنود وضباط الشرطة بأسيوط وعدد من المواطنين وإصابة العشرات منهم... فى هذا الوقت كنت برتبة العقيد وأعمل مفتشاً بمديرية الأمن وأنا الذى حررت محضر ضبط الواقعة موضوع الأحداث، والذى كان أساساً لتحقيقات النيابة فى قضية أحداث أسيوط، إحدى قضايا تنظيم الجهاد».

«تتخلص الواقعة أنه فى حوالى الساعة ٣ صباحا يوم ٨/ ١٠/ ١٩٨١، أى قبل الأحداث بثلاث ساعات أيضاً، وأثناء مرور الدوريات الليلية بمدينة أسيوط لتأمينها لمناسبة عيد الأضحى المبارك، تمكنت إحدى هذه الدوريات من ضبط ثلاثة أشخاص ضمن مجموعة تركب سيارة ربع نقل اشتبهت فيها الدورية وكانوا من أفراد الجماعات الإسلامية، وقد تم اقتياد هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى قسم ثان أسيوط حيث مكان الاختصاص، وبعد إخطار السيد مساعد المدير لشئون الأمن فى هذا الوقت «العميد أحمد الكريمى» أودع الأشخاص الثلاثة حجز القسم مباشرة، دون مناقشتهم ومعرفة ظروف ضبطهم وهويتهم أو حتى معرفة أسمائهم، حيث كان المأمور والضابط بمنازلهم استعداداً لخدمة العيد فى الصباح الباكر».

«... المهم.. بعد حوالى ساعة من ضبط هؤلاء الأشخاص قام أحدهم بالطرق بشدة على باب غرفة الحجز من الداخل، وبصوت مرتفع طالباً مقابلة مأمور القسم العقيد محمود زكى ـ رحمه الله ـ لأمر هام جداً لا يحتمل التأخير.. مقرراً أن مصيبة ستحدث أثناء صلاة العيد أى بعد ساعتين. فما كان من الضابط المنوب أو الرقيب المنوب إلا أن رد

عليه «إخرس ياولد» الصباح رباح لما ييجى الـبيه المأمور قل له اللى أنت عاوزه، ولكن أصر الشخص وعلى ما أذكر اسمه «إسماعيل أو أسامة» على مقابلة أى مسئول ليبلغه بموضوع هذا الحادث الذى سيتم بعد ساعتين، ولكن ما من مجيب فاستسلم للأمر الواقع فحدث ما حدث».

«حيث جاءت الساعة ٦ صباحاً واقتحمت مجموعات مما يسمى الجماعات الإسلامية بأسلحتهم السريعة ديوان مديرية الأمن وقسم أول أسيوط، ومنطقة مسجد ناصر ومباحث التموين حيث توجد تمركزات من قوات الأمن المركزى المسلحين بالعصى والدروع، وأمطروا القوات بوابل من النيران، نجم عنه مقتل ١١٨ شخصا منهم خمسة ضباط و١٠١ جندى، والباقى من المواطنين الذين كانوا فى طريقهم لصلاة العيد، وأصيب العشرات إصابات مختلفة، واستولوا على أسلحة قسم أول بالكامل، وعديد من أسلحة الجنود فى المواقع الأخرى، بل واستولوا على بعض سيارات الشرطة. وسميت هذه المذبحة «بأحداث أسيوط ١٩٨١»... والتى اضطرب خلالها الأمن بمدينة أسيوط، كما لم يحدث من قبل، وكانت أهم قضايا تنظيم الجهاد بعد قضية مقتل السادات».

«ماذا تبين بعد ذلك؟ لقد اعترف الشخص «إسماعيل أو أسامة» ورفاقه الذين حاولوا مقابلة المأمور أو أحد المسئولين بأنه كان مصراً على ذلك للإبلاغ بما سيحدث فى الساعة ٦ صباحًا لأنه كان مكلفاً بالاشتراك فى هذا العمل الشيطانى، ولما كان ملماً بمبادئ القانون، آثر الإبلاغ عما سيحدث ليستفيد من نص القانون الذى قد يعفيه من المسئولية فى هذا الشأن حسبما ذكر فى أقواله فيما بعد أمام جهات التحقيق».

«شىء آخر سيدى.. كيف أن رئيس الدولة تم اغتياله فى هذا الوقت ولا ترفع درجة الاستعداد إلى الحالة (ج)، وهى أقصى درجات الاستعداد اكتفاء بتسليح الجنود بالعصى والدروع التقليدية؟ وهل تعلم أن أحد المسئولين بأسيوط ـ فى هذا الوقت ـ لم يكن يعلم شيئاً عن مرتكبى الأحداث وملابساتها حتى الساعة ٦م، أى بعد ١٢ ساعة، وعندما بدأ هذا الشخص المحجوز بالقسم فى الإدلاء بمعلوماته التى ألح فى الإدلاء بها قبل فوات الأوان ولكنها مشيئة الله... وهذا ما أدى بالمحكمة التى حكمت أن تذكر فى حيثيات حكمها أن أياً من أجهزة المعلومات والتحريات لم يكن يعلم شيئاً عما حدث، وأن القصور واضح وصارخ فى المعلومات».

«لقد أجرى تحقيق إدارى بمعرفة أجهزة الرقابة والتفتيش بوزارة الداخلية فى شأن هذه

الواقعة، سئل فيه قائد شرطة النجدة مقدم معاذ الدسوقى لأنه أول من تلقى بلاغ الاشتباه فى الأشخاص الثلاثة المذكورين سلفا، كما سئل العميد أحمد الكريمى مساعد المدير لشئون الأمن الذى أعطى أوامره بحجز هؤلاء الأشخاص الثلاثة حتى الصباح بالقسم دون مناقشتهم، كما سئل ضابط منوب القسم، ولكن ما مصير هذا التحقيق؟ الله أعلم».

ويستطرد اللواء أبو الفتوح فى حديثه إلى جوانب رهيبة من إهمال متعمد وعدم دقة يبدو أننا قد أصبحنا معتادين عليها فى مصرنا العزيزة فيقول:

«أيضا أثناء متابعتى لتحقيقات النيابة فى هذه الأحداث من خلال لجنة خاصة شكلت برئاستى وعضوية المقدم رمضان المصرى رئيس قسم الرقابة الجنائية والسيد المقدم طه الزاهد من إدارة البحث الجنائى والسيد الرائد هانى أمين من مباحث أمن الدولة .. بتكليف من اللواء حسن أبو باشا . تكشف لى عدم الدقة فى تحرير محاضر ضبط المتهمين أو الأسلحة فضلا عن التضارب الصارخ فى الأقوال والوقائع ... مما أدى بمحكمة أمن الدولة العليا التى نظرت القضية أن تصدر الأحكام البسيطة والمعروفة للجميع ضد المتهمين ، والتى لم تتوقعها جماهير الشعب المصرى وإن كنت قد توقعتها لما تبين وتكشف لى من خلال الإجراءات والتحقيقات وهذه قصة أخرى لها تفاصيلها ووقائعها المدعمة بالمستندات ... والتى أعدها للنشر إن شاء الله بعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لهذا النشر ».

ثم يعقب اللواء أبو الفتوح بذكر بعض الجوانب الإيجابية (القليلة) فى المأساة كلها قائلاً:

«وإن كان هناك شىء إيجابى فى هذه المهزلة فهو سرعة ضبط الجناة « وهم القيادات » سواء من يقضى عقوبة السجن المؤبد أو من ذهب إلى أفغانستان أو من هرب للخارج أو من لايزال حرا طليقا تتم مطاردته .. وكذا تم ضبط كافة الأسلحة التى تم الاستيلاء عليها سواء من ديوان قسم أول مديرية الأمن خلال ٤٨ ساعة فقط ، والفضل فى ذلك لله أولا ثم للسيد اللواء حسن أبو باشا واللواء صلاح بهجت قائد قوات الأمن المركزى والسيد العقيد ممدوح كدوانى مفتش مباحث أمن الدولة « نائب مدير أمن الإسكندرية حاليا » وضباط المديرية والمباحث الذين اقتربوا من الموت ورأوه بأعينهم ولكن ذلك يهون فى سبيل أمن مصر».

وفى النهاية يضع اللواء أبو الفتوح قراءه أمام سخريات البيروقراطية المصرية الكفيلة

بحفظ حقوق المهملين والمقصرين والارتفاع بهم إلى أعلى درجات السلك الوظيفى فيقول:

«سيدى ... أعود إلى بدء وأقول إن كل من تسبب فى هذه المذبحة تمت ترقيته فالسيد مدير الأمن أصبح فيما بعد مساعدا أول للوزير « ورئيس مجلس الشرطة الأعلى » قبل إحالته للمعاش والعميد أحمد الكريمى رقى لرتبة اللواء والسيد مأمور القسم رقى إلى رتبة اللواء وتوفى لرحمة الله ».

(٦)

ومع أن هذا الكتاب كما ذكرنا وكما ذكر صاحبه مخصص تماما لموضوع الإخوان إلا أن الأمر لايخلو من تناوله لبعض القضايا المهمة المرتبطة بجهاز أمن الدولة، ومن أبرز هذه القضايا قضية صراع أجهزة الأمن القومى فى عهد عبدالناصر، ولم يكن للشرطة دور كبير فى إذكاء هذا الصراع الذى فرض عليها فرضاً حين تنامت قدرات وإمكانات أجهزة الأمن فى القوات المسلحة عندما تحولت هذه القوات بحكم عوامل كثيرة إلى أخطبوط كبير يتوازى مع السلطة التى كان المشيرعبدالحكيم عامر لايفتأ يتوسع فيها لنفسه ولمجموعته فى ظل الصراع الخفى على السلطة مع الرئيس جمال عبدالناصر.

ويصرح لنا فؤاد علام بما لقيه هو شخصياً من عنت شمس بدران فى بداية حياته الوظيفية على حين كان ينتظر الشكر والتقدير وهو يعرض هذه القصة فى سرعة شديدة وكأنه يريد ألا يفوته التلميح إلى فترة الصراع بين أجهزة القوات المسلحة تحت قيادة شمس بدران ، وأجهزة أمن الدولة فى وزارة الداخلية ، ويتضح لنا هذا المعنى من الرواية التى يوردها صاحب هذه المذكرات مبكراً جداً ضمن فقرات مقدمته لكتابه حيث يقول :

«... وكلفت بعد ذلك باعتقال شخص يدعى عبد العزيز باشا على كان وزيراً عند قيام الثورة [سوف نتناول هذا الخطأ التاريخى فى الفقرة المخصصة للأخطاء التاريخية] ولم نكن نعرف محل إقامته وطلب منى اعتقاله بسرعة وتسليمه للسيد شمس بدران شخصياً فى السجن الحربى وكان الأمر الصادر باعتقاله مصحوبا بتحذيرات شديدة باعتباره المسئول الأول عن التنظيم السرى للإخوان الذى كشفته التحقيقات فى السجن الحربى . وعثرت

على عنوانه بعد جهد كبير فى مصر الجديدة وفى حوالى الساعة الثامنة صباحاً ذهبت لمنزله.. ووجدته يتجاوز السبعين من عمره وحالته الصحية ضعيفة جداً وصحبته بعد تفتيش منزله والعثور على بعض الأوراق ولم تكن ذات أهمية إلى السجن الحربى وكان موقعه فى مدينة نصر انتظرت على الباب الخارجي حوالى نصف ساعة ثم سمحوا لى بالدخول وهالنى المنظر الذى رأيته».

«فعلى مسافة أقل من خمسين متراً من بداية الدخول كان الجنود واقفين فى طوابير ينتظرون الزبائن وكان شمس بدران واقفا على باب إحدى الغرف .. وعندما وقفت السيارة أسرع أحد الجنود وفتح الباب بسرعة من الناحية التى يجلس فيها عبد العزيز على وجذبه بشدة من جاكتته وحاولت أن أفهمه أن القيد الحديدى فى يده ويدى ولكنه لم يستمع لصراخى وجذبه ووجدت نفسى أنا وعبد العزيز على مكومين على الأرض» .

«توجهت مباشرة إلى شمس بدران وقلت له « يافندم عبد العزيز باشا على وصل وأسلمه لحضرتك شخصيا » فوجئت بشمس ينفجر كالثور الهائج ويقول « نعم يافندى بتقول باشا ، دانت اللى باشا ياباشا » ثم حضر شخص عرفت بعد ذلك أنه صفوت الروبى وأدخلنى غرفة بها الرائد جلال الديب وقال له الروبى « الباشا الوزير أمر أن الافندى ده يتحجز دلوقت » فتعجب جلال الديب وسألنى عما حدث فأخبرته بالقصة».

«هدأ جلال الديب من روعى وأخذ يحدثنى عن خطورة جماعة الإخوان المسلمين وأن التحقيقات كشفت أن هذه الجماعة تسعى إلى تدمير المنطقة العربية وكنت أستمع إليه وأبدى موافقتى على مايقول وبعد حوالى ساعة طلبت من جلال الديب أن أتصل بإدارة المباحث العامة لأبلغهم بأننى محتجز بالسجن الحربى».

«وقال لى الديب إن شمس بدران أبلغ زكريا محيى الدين وزير الداخلية فى ذلك الوقت ولم يتخذ زكريا موقفا وبالتالى سيكون القرار فى يد شمس ووعدنى الديب بالتوسط لدى شمس لإطلاق سراحى بعد أن أعتذر إليه فأبلغته أننى أرفض الاعتذار ولامانع من أن أستمر فى السجن الحربى حتى لو كنت معتقلا وتركنى بالغرفة لحظات».

«عاد الديب مبتسما وأبلغنى أن الباشا الوزير عرف الجهد غير العادى الذى بذلته لسرعة اعتقال عبد العزيز على وأنه وافق لهذا السبب على إطلاق سراحى غير أننى علمت فيما بعد أن زكريا محيى الدين هو الذى تدخل واتصل بالرئيس جمال عبد الناصر الذى

أمر بالإفراج عنى فوراً وخرجت من السجن الحربى والأفكار تحاصرنى وتدفعنى فى اتجاه واحد للبحث فى حقيقة الإخوان المسلمين وما يحدث معهم» .

(٧)

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب هو كتاب مذكرات شخصية فى الأصل فإن حظ صاحبه من حديثه عن نفسه وعن تطوره الوظيفى والسلم الذى سار فيه يكاد يكون ضئيلاً جداً بما لايتناسب مع أى كتاب يحمل ضمير المتكلم فى عنوانه، وهو أى الكتاب أو صاحب المذكرات (على حد سواء) يكتفى بأن يصور ملامح علاقته بالإخوان فى مراحل حياته المختلفة، وكأنه خلق وتعلم وتوظف وتنقل وترقى لسبب واحد هو أن يتعامل أمنيا مع الاخوان المسلمين فحسب، وليس من شك أن السبب وراء هذا الطابع «المحدد» أو «المقيد» كان نشر المذكرات على حلقات فى مجلة أسبوعية معنية بالقضية السياسية والقضية الاخوانية فى المقام الأول ولكنى مع هذا كنت أتصور أن نشر مضمون الحلقات بين دفتى كتاب سيتيح فرصة لمؤلفه كى يكتب لنا بل ولنفسه تاريخه الوظيفى وتاريخ حياته بشىء ما تستحقه هذه الحياة من تسجيل أو تخليد أو تأمل، ولكنه لم يفعل ، ولأنه لابد مع هذا من إلقاء لمحة من الضوء على إنجازات صاحب المذكرات فى مجال عمله فإنى أفضل أن أنقل عنه هذه الفقرة التى وردت بمحض الصدفة فى مقدمة مذكراته ، والتى يحدثنا فيها عن أيامه الأولى فى مباحث أمن الدولة وعن قسوة حسن طلعت عليه حين ظن أن الواسطة هى التى أتت به إلى أمن الدولة وإلى مكتب الأجانب مرة واحدة، وكان مبعث ظنه أن فؤاد علام قد جومل لأنه ابن لأحد كبار ضباط الشرطة .. ولنقرأ هذه الفقرات التى أوردها فؤاد علام أو كاتب مذكراته على سبيل الإجمال، بينما هى تحدثنا عن منهجه العقلى وتفكيره الشرطى، وبينما هى تقريباً أحد المواضع القليلة التى يتقدم إلينا فيها فؤاد علام بنتاج فكره وعقله!! وبإنجازاته المتميزة فى أثناء خدمته الطويلة:

«... ووفقنى الله فى عملى بالسويس واشتركت فى إحدى قضايا التجسس المهمة وكانت شبكة من اليونانيين وغيرهم يعملون لحساب مخابرات حلف الأطلنطى وكان من بين المتهمين فى هذه القضية نائب القنصل اليونانى بالسويس وبعض موظفى هيئة قناة السويس وانتقلت بعد ذلك حيث التحقت بفرع القاهرة وكان المرحوم اللواء حسن طلعت

مفتشا لـلفرع فى ذلك الوقت والتـقيت بنائبه اللـواء صلاح الدين حلمى حيـث كان اللواء طلعت فى أجازة سنوية ».

«تم تعييـنى فى قسم الأجانب وبعـد أسبوع عاد حسن طلـعت وفوجئت به يستـدعينى ويسألنى عن ظروف نقلى من السويس إلى القاهرة وتعيينى مباشرة بقسم الأجانب وبعد أن شرحت له ظروفى شعرت أنـه لم يقتنع بها ، وشرع يعطينى درسا فى المبادئ والقيم ولكنه سرعان مـا بادرنى بالقول : « لاتـظن أن والدك سينـفعك ، فلابد أن تـعتمد على نـفسك » وأدركت أنه تصور أن لوالدى دخلا فى نقلى إلى القاهرة باعتباره كان ضابطا للشرطة ».

«وأصدر حسن طلعت أمراً بـنقلى إلى مكتب التحريات والمراقبـات بدعوى أنه المكتب الذى يجب أن يبدأ فيه أى ضـابط يلتحق بالعمل فى المباحث العـامة.. وكان رئيس المكتب فى ذلك الـوقت المرحوم اللواء عـمر عبدالعـزيز حلمى.. وفـهمت من الزملاء أن المكتب يتـولى مهمـة إجراء التـحريات عـن الأشخاص الذيـن تستـوجب بعـض الظروف معـرفة معلومات معينة عنهم».

«وكان أسلـوب العمل يـبدأ باستـلام أسماء الأشخـاص المطلوب الـتحرى عنـهم، ثم يوزعون على المخبرين الذيـن يعودون بالمعلومات فى آخر النهار، ويتم استـكمالها بما لدينا فى الأرشيف خصوصـاً ما يتعلق بنشاطهم الـسياسى.. ومعنى ذلك أننا وضعـنا هذه المهمة الخطيرة فى يد حفنة من المخبرين لا يعلم سوى الله من أين يحصلون على معلوماتهم».

«وتولـيت هذه المهـمة بنـفسى.. وغـيرت أسلوب الـعمل بـحيث أسـتدعى الشـخص المطلوب التحرى عنـه وأسأله بشكل مباشر.. ثم الكشف عن سـوابقه إذا كان له سوابق فى مصلحة الأدلة الجـنائية.. والتحرى عنه بسـؤال جيرانه وأصدقائه ومخالطـيه، سواء فى مقر إقامتـه أو فى مقر عمـله.. وإذا كان نازحاً مـن إحدى القرى أو المدن يـتم التحرى عـنه فى موطنه الأصلى.. وبعد الحصول على أكبر قـدر من المعلومات عن أسرة الشخص، نبدأ فى رسم صورة كاملة تقوم على معلومات حقيقية وليس مجرد شائعات أو أقوال مرسلة».

«وأنشأت شـبكة للاتـصالات بالوزارات والهـيئات والمصالـح الحكوميـة والأشخاص المهمين الذيـن يمكن أن يقدموا لنا دعماً فـى مهمتنا، وحقق هذا الأسلـوب نجاحاً سريعاً.. لدرجة أنه لفت نـظر اللواء حسن طلعت بشدة، فبـدأ يكلفنى ببعض المهام الصـعبة، ولكنه عين بعد ذلك مـديراً للإدارة العامة للمباحـث العامة، وعين بدلاً منه المرحـوم اللواء أحمد صالح، الذى نقلنى إلى مكتب الأجانب».

(٨)

ولست أدرى لماذا تعمد اللواء فؤاد علام أن يؤجل رواية ذكرياته عن مقتل الشيخ الذهبى إلى موضع متأخر من الكتاب ، وقد كنت أظنه يبدأ بمثل هذا الحدث الذى كان بمثابة أول حدث جلل واجهناه نحن كمواطنين فى مسلسل العنف الذى نسب إلى الجماعات الإسلامية ، ذلك أن حادث الفنية العسكرية ظل فى إطار قريب من العسكرية ، أما مقتل الشيخ الذهبى فهو الذى فتح أبواب الأسئلة والتفكير فى الدوافع التى تدفع أناساً (يقال أنهم متدينون) إلى قتل واحد من أبرز علماء الدين الأكاديميين ، وبخاصة أن الصفة السياسية فى الشيخ الذهبى لم تزد عن توليه الوزارة ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الرجل من نجوم الحكومة ولا من نجوم المجتمع ، ولم يعرف عنه هجوم على الاخوان أو غيرهم ولا تاريخ سابق ضدهم ، ولا ينكر أحد أن فكره كان ضد فكر التكفير ، وكاشفا لسيئات هذا الفكر ، ولكن أحداً لا يستطيع أيضاً أن يقول أنه كان فى ذلك صاحب توجهات سياسية بقدر ما كانت توجهات فقهية وعلمية وإسلامية تماماً ولم يكن فكره منتشراً ولا مدعوماً ولامحاطاً بهالة إعلامية أو دينية .. على كل الأحوال فإن رواية فؤاد علام عن هذا الموضوع تشير بأصابع الاتهام الواضحة إلى مدى ترهل إدارة اللواء عليوه زاهر لجهاز أمن الدولة إذا ما قورنت إدارته بادارة اللواء حسن أبو باشا ، وسنرى الفارق بين العقليتين وهو يتبلور تماما فى ردود الأفعال تجاه الحادث على نحو ما يرويه لنا فؤاد علام، وهى نفس النظرة التى حكمت رؤية فؤاد علام للفشل الأمنى الذى حدث فى حادث المنصة حين كان عليوه زاهر نفسه قد أصبح مسئولا عن الأمن السياسى بينما ترك حسن أبو باشا الأمن السياسى ليتولى منصبا أمنياً أكثر رفعة وهو يقول :

«فى شهر يوليو سنة ١٩٧٧ على ما أذكر، وكنت أعمل فى هذا الوقت مسئولا عن النشاط العربى بجهاز مباحث أمن الدولة، وكان المسئول عن متابعة النشاط الإرهابى المقدم أحمد عادل مجاهد تحت إشراف العميد محمد فتحى قتة. تبلغ للإدارة من مديرية أمن القاهرة بأن اثنين من الشباب قد توجها إلى منزل الشيخ الذهبى بحلوان وادعيا أنهما من رجال الشرطة وقاما باصطحاب الشيخ الذهبى رحمه الله، غير أن طريقة التنفيذ أثارت شكوك أهله مما جعلهم يستغيثون بالأهالى، وكانت هناك حراسة على منزل الشيخ الذهبى

ولما حاولت الحراسة اعتراض المختطفين قاموا بإطلاق أعيرة نارية تجاههم الأمر الذى أكد أنهم ليسوا من رجال الشرطة. تمكن المختطفون من وضعه فى سيارة والإسراع بها، وشاء القدر أن السيارة الأخرى التى كانت معهم تعطلت فتمكن حرس الشيخ الذهبى من القبض على قائدها وسلموه لرجال أمن الدولة عند وصولهم لمكان الحادث».

« كان اللواء عليوة زاهر نائبا لمدير مباحث أمن الدولة فى هذا الوقت، وكان يقوم بأعمال المدير بالنيابة نظرا لسفر اللواء حسن أبو باشا الذى كان مديراً للجهاز فى هذا الوقت إلى ألمانيا فى زيارة رسمية. لم يتخذ اللواء عليوة زاهر أية إجراءات لمواجهة الموقف سوى إخطار النيابة للتحقيق مع سائق السيارة الذى تم ضبطه، وبالطبع أنكر صلته بالحادث أو معرفته بأى من الأفراد الذين قاموا بارتكابه » .

ها نحن نكاد نقتنع من تصوير اللواء فؤاد علام للموقف أن اللواء عليوه زاهر أضاع يومين ثمينين .. وقد يكون فؤاد علام متجنياً أو منحازاً ضد عليوه زاهر ، ولكن يبدو لنا أن التاريخ لايستطيع أن يهضم فكرة تحيز فؤاد علام بديلاً عن تقصير عليوه زاهر !!

« عاد اللواء حسن أبو باشا من ألمانيا بعد ارتكاب الحادث بيومين، وفور وصوله للمطار أبلغ بالحادث فأمر وهو موجود بالمطار بتشكيل مجموعة عمل من عشرين ضابطاً وأسند إلىّ مهمة رئاسة هذه المجموعة وحدد لنا تكليفات مضمونها سرعة الوصول إلى مكان احتباس الشيخ الذهبى وكشف غموض الحادث وتصفية التنظيم الذى أعد لهذه العملية ».

« قام المختطفون بإبلاغ وكالات الأنباء بأنهم جماعة التكفير والهجرة وأن لهم مطالب لدى الدولة مقابل الإفراج عن الشيخ الذهبى، وتركزت هذه المطالب فى الآتى:

١ ـ الإفراج عن جميع المضبوطين من أعضاء الجماعة.

٢ ـ دفع مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه للجماعة كتعويض عما أصابها من أضرار بسبب الإجراءات الأمنية السابق اتخاذها حيالهم.

٣ ـ اعتبار القضايا السابق اتهام أعضائها بها كأن لم تكن.

قمت بتشكيل مجموعة العمل وقسمت العمل فيما بينهم على محاور متعددة:

❑ «تجميع المعلومات المسجلة بالإدارة عن نشاط أعضائها والمنشقين عنها ومقار أوكارهم ومراكز نشاطهم.

❑ سرعة التحقيق مع السائق الذى تم ضبطه فى مكان الحادث.

❑ تفتيش الشقق المفروشة على مستوى الجمهورية والتركيزعلى منطقة القاهرة الكبرى وخصوصاً المناطق النائية.

❑ سرعة ضبط أعضاء الجماعة المسجلين بالإدارة والتحقيق معهم لجمع أكبر قدر من المعلومات عن نشاطهم فى هذه المرحلة.

❑ وضع المراقبات الدقيقة على سيدات الجماعة حيث كان قد ظهر اعتماد الجماعة على قيامهن بعملية الاتصالات بين أعضائها » .

«كما قمت باستدعاء طلال الأنصارى الذى كان محبوساً فى سجن طره لتنفيذ حكم صدر ضده فى قضية الفنية العسكرية، ولأنه كان من قيادات جماعة التكفير والهجرة فى فترة سابقة ويعلم الكثير عن أعضائها ومقار أوكارهم، وقد أدلى لنا بمعلومات هامة فى هذا المجال».

« وفى خلال الأربع والعشرين ساعة التالية أمكن ضبط العديد من عناصر الجماعة ومداهمة عدد لا بأس به من أوكارهم وضبطت أوراق تنظيمية هامة إضافة إلى بعض الأسلحة خاصة البيضاء (سيوف، مطاوى، جنازير.. إلخ). وعلمنا بأن شقيق صفوت الزينى الصغير الذى لم يكن عمره يتعدى العشر سنوات فى هذا الوقت، هو حلقة الاتصال بين شكرى أحمد مصطفى وباقى أعضاء الجماعة فوضعت خطة لمراقبته بدقة شديدة طوال الأربع والعشرين ساعة » .

« أسفرت مراقبته عن تردده على بعض المواقع أحدها كان بشارع الملك بجوار المسجد الذى كان يخطب فيه الشيخ كشك، وعند مداهمته وجدنا آثاراً تدل على وجود شكرى مصطفى فى هذا المقر فى اليوم السابق على اقتحامه، حيث عثرنا على جريدة الأهرام بهذا التاريخ، وعثرنا على خطاب أعده شكرى مصطفى ليرسله لبعض عناصر التنظيم بتعليمات تخص تحركهم المطلوب الإعداد له » .

« وباستمرار المراقبة أمكن تحديد محل إقامة شكرى أحمد مصطفى فى شقة بمنطقة عزبة النخل ناحية المرج، وأعدت القوة المناسبة واقتحمنا الشقةحيث تم ضبطه فى حوالى الساعة ١٠ص واصطحبناه إلى قسم الزيتون وأخطرنا القيادات وحضر السيد اللواء نبوى إسماعيل واللواء حسن أبو باشا حيث قاما بمحاولة استجوابه على عجل فى مكتب مأمور القسم . وكان شكرى مغروراً فى حديثه حتى أنه أعلن أمامه أنه سيرث الأرض وما عليها وأن أحداً من الناس لا يمكنه أن يمسه بسوء نظراً لأنه محفوظ بالعناية الإلهية، وصور فى

حديثه أنه المهدى المنتظر الذى سيحرر العالم الإسلامى من العبودية وسيعيد للإسلام مجده وسيقيم الخلافة مرة أخرى » .

« أمكن ضبط أحد عناصر التنظيم بناحية الهرم وأثناء ضبطه حاول ابتلاع ورقة تمكن الضابط من استخراجها من فمه وتبين أنه مكتوب عليها الآتى: إلى أبو مصعب عليكم نقل الخضار فى عربة يد بعد أن تضعوا فيه كمية وافرة من النشادر، وأن تتوجهوا به إلى ترعة المريوطية وتلقوه بها، التوقيع أبو سعد » .

« وضح لنا من هذه الرسالة بأن هناك احتمالا أن يكون قد تم قتل الشيخ الذهبى فعلا وأنه بصدد التخلص من جثمانه، كما أدركنا بأن المدعو أبو مصعب لابد أن يعرف مكان احتباس الشيخ الذهبى» .

« تمكنا من التعرف على شخص أبو مصعب حيث تبين أنه عضو الجماعة محمد عبدالمقصود السيد غازى الذى تبين أنه كان قد تم ضبطه قبلها بأربع وعشرين ساعة، وبناء عليه فقد كلفنى اللواء أبو باشا بسرعة التوجه إلى سجن القلعة لاستجواب المذكور، وبالفعل وبعد أربع ساعات اعترف المذكور بأن الشيخ الذهبى موجود فى شقة بأحد الشوارع الجانبية بشارع الهرم خلف صيدلية الجهاد المطلة على شارع الهرم نفسه » .

« وفى نفس الوقت كانت الحملات التفتيشية التى تقوم بالبحث فى الشقق المفروشة قد توصلت إلى معلومات تثير الاشتباه فى شقة بنفس المواصفات ».

« وبناء عليه فقد انتقلنا بالقوات اللازمة تحت إشراف اللواء نبوى إسماعيل نائب وزيرالداخلية فى هذا الوقت واللواء حسن أبو باشا مدير إدارة مباحث أمن الدولة فى هذا الوقت، وقمنا بمداهمة الشقة حيث عثرنا على جثة الشيخ الذهبى ملقاة على أحد الأسرّة مصاباً بطلق نارى فى عينه اليسرى أصابت المخ وتسببت فى الوفاة. وأسفرت التحقيقات عن أن الذى قتل الشيخ الذهبى هو ضابط الشرطة طارق عبدالعليم».

(٩)

ولايقف فؤاد علام عند هذا الحد ولكنه يتطرق أو يستطرد إلى رواية ما يعتقد أنه يمثل الجوانب النفسية والاجتماعية التى بلورت قصة (انحراف) ضابط الشرطة الذى تولى قتل الشيخ الذهبى فيقول :

ولهذا الضابط قصة يجدر أن نعرضها وهى:

«كان هناك أمر بضبط أحد عناصر جماعة طه السماوى بمدينة بورسعيد، وعندما توجهت القوة لضبطه وجدوا فى صحبته الضابط أحمد طارق عبدالعليم وكان برتبة ملازم أول، وتبين من التحقيق عدم وجود علاقة تنظيمية لهذا الضابط بالمطلوب ضبطه من التنظيمات المتطرفة، غير أن هذه الحالة عرضت على السيد اللواء نبوى إسماعيل نائب وزير الداخلية فأمربنقله إلى مديرية أمن بنى سويف ، وإحالته للاستيداع ، والتحقيق معه بمعرفة إدارة التفتيش ، والذى أجرى تحقيقاً أثبت فيه عدم وجود نشاط تنظيمى للمذكور وأنه فقط على علاقة صداقة بالشخص الذى كان مطلوباً ضبطه، وبناء عليه أعيد إلى الخدمة، غير أنه ألحق بالعمل بمديرية بنى سويف، الأمر الذى أصاب الضابط بحالة نفسية شديدة الإحباط، مما دفعه للبحث عن هذه الجماعات المتطرفة، وفعلاً تقابل مع بعض عناصر من تنظيم طه السماوى وعناصر أخرى من تنظيم التكفير والهجرة » .

« ولم يكن هذا الضابط ملتزماً دينياً وكان على علاقة ببعض السيدات من سيئات السير والسلوك،ونتيجة لاتصاله بأعضاء التنظيم بدأ يواظب على الصلاة إلى حد ما إلى أن قص روايته على أحد أعضاء تنظيم التكفير والهجرة وأفصح له بأنه يحس بظلم شديد نتيجة نقله إلى بنى سويف دون أن يرتكب ذنبا، قام عضو تنظيم التكفير والهجرة بشحنه وعمق فى وجدانه بأن مباحث أمن الدولة هى السبب فى إيذائه، وبعد عدة لقاءات نبتت فكرة فى ذهنه بأن يقوم بالانتقام من مباحث أمن الدولة وعرض الفكرة على عضو تنظيم التكفير الذى وافقه على ذلك واتفقوا على أن يعدوا العدة لنسف مقار مباحث أمن الدولة ببنى سويف، وعندما بدأوا فى الاتصال ببعض تجار المواد المتفجرة لشراء كمية منها لاستخدامها، وصلت معلومات لفرع مباحث أمن الدولة ببنى سويف باتصالاتهم، فقاموا بضبطهم وعرضهم على النيابة العامة، وبعد استمرار التحقيق معهم لمدة أكثر من شهر تم الإفراج عنهم. كان ذلك سبباً قوياً لدفع أحمد طارق عبدالعليم للهروب من خدمة الشرطة ولم يعد أمامه من سبيل إلا الانخراط فى نشاط الجماعات الإرهابية، وبالفعل انخرط فى سلك تنظيم التكفير والهجرة».

ثم يواصل فؤاد علام فى مذكراته رواية بقية قصة الضابط الذى أصبح عضواً فى تنظيم التكفير وتولى بنفسه قتل الشيخ الذهبى:

«وقد عرضت قضية هذا الضابط لأوضح أمام الرأى العام أمراً هاماً وهو أن القرارات

الخاطئة التى اتخذت حيال هذا الضابط كانت هي السبب الرئيسى فى دفعه فى الانخراط فى نشاط الجماعات الإرهابية فإحساسه بالظلم نتيجة صدور قرار نائب وزير الداخلية بإحالته للاستيداع ونقله إلى بنى سويف كان هو العامل الرئيسى فى تغيير توجهاته الفكرية واتجاهه إلى العمل الإجرامى، والمعالجة السطحية لمشكلته عمقت فى نفسه مفهوم أن الظلم يسود هذه الدولة، وبالتالى كان من السهل إقناعه بأن الدولة كافرة وأن الحاكم طاغوت ويلزم محاربته».

هكذا نجد فؤاد علام حريصاً على أن يلقى ببعض المسئولية عن تطرف الضابط على عاتق رئاسات الشرطة التى أفرطت فى عقابه بطريقة حولته من ضابط إلى مجرم (هو يلمح إلى النبوى إسماعيل بالذات) ولكنى بعقليتى المتواضعة أرى مثل هذا التفكير من صاحب هذه المذكرات منقطعاً عن بقية الوقائع والأحداث وغير كاف لتفسير الموقف من جميع زواياه .

(١٠)

وفى مقدمة كتابه يذكر فؤاد علام كيف بدأت علاقته بالتعامل الأمنى مع الاخوان حين كلف بالقبض على الأستاذ محمد فريد عبد الخالق وحين توجه إليه وجده مستعداً للاعتقال فكان العمل روتينيا كما يصفه صاحب المذكرات بالنص حيث يقول: « وكان التفتيش روتينيا ولم نعثر على شىء لأن الإخوان الذين اعتقلوا فى هذه الفترة كانوا يتوقعون اعتقالهم » .

ثم يذكر فؤاد علام قصة تكليفه بالقبض على عبد العزيز على وهى القصة التى تناولناها عند حديثنا عن صراع أجهزة الأمن العسكرى مع أجهزة أمن الشرطة.

وعلى الرغم من كل هذا التاريخ المتصل الذى يفرضه علينا فؤاد علام برؤيته وهو يتحدث عن تنظيمات الإخوان المسلمين فإن حديثه عن احتكاكه المباشر بهم لا يبدأ إلا متأخراً جداً وفى صفحة (١٦٥) على وجه التحديد حين يتحدث عن أنه كان هو نفسه ذلك الضابط الذى لبس فى يده القيد الحديدى الذى قيدت به أيضاً يد سيد قطب وهو فى طريقه من سجن إلى سجن آخر ليتم فيه فى ذلك اليوم تنفيذ حكم الإعدام ، وبعد هذا يبدأ صاحب هذه المذكرات فى الاسترسال فى الحديث عن بعض أدواره فى التعامل الأمنى مع الإخوان.

ولكننا نلاحظ أيضاً أن المؤلف حريص على أن يذيب ضميره فى ضمير المجموع وهو لا يتحدث عن التجارب الشخصية أبداً إلا فيما ندر، إنما هو يجرى الحوار بين المباحث التى يمثلها هو ، وبين الإخوان معطيا لنفسه حق اختيار من يمثلهم ، دون أن يتحدث عن طبيعة الدور الذى قام به هو على نحو محدد، وذلك على عكس ما من المفترض أن يوحى به عنوان الكتاب.

وبالإضافة إلى هذا كله تبقى لمذكرات فؤاد علام قيمة مهمة، وهى تجميعها ونشرها لعدد معتبر من تقارير أمن الدولة فى كتاب واحد، وسوف يلاحظ قارئ النصوص أن الأسلوب يختلف من فصل إلى فصل تبعاً لمن قام بصياغة أو إعادة صياغة التقرير، ولا يعنى هذا أن فؤاد علام ينتحل لنفسه آراء غيره ولكن العكس هو الصحيح، ففؤاد علام مؤمن بكل ما كتبه ، وبكل ما نقله ، وبكل ما ارتأى أن يضمه إلى هذا الكتاب، وليس من شك أن الإيمان بالنص قد ينشئ للنص إيماناً جديداً قد يفوق فى قوته وفى تأثيره انتماء النص إلى قلم صاحبه، أما الإيمان بالنص الذى يكتبه صاحبه وبالنص الذى ينقله عن غيره فمرحلة متقدمة من مراحل انتماء النص إلى مؤلف الكتاب، وقد وصل فؤاد علام إلى هذه المرحلة فى كل صفحات كتابه بلا استثناء.

(١١)

ويخصص فؤاد علام فصلاً من هذا الكتاب عنوانه «السادات والإخوان» يتحدث فيه عما يطلق عليه اتصالات السادات ببعض قيادات الإخوان التى كانت خارج السجون فى أواخر عهد عبدالناصر وهى الاتصالات التى تمت بواسطة الدكتور محمود جامع صديق السادات الشخصى ومدير مستشفى المبرة فى طنطا ، وسوف نلاحظ أن فؤاد علام نشر هذه المذكرات قبل أن ينشر محمود جامع مذكراته (التى عنوانها: عرفت السادات) وربما كان هو السبب فى فتح شهية محمود جامع لنشر مذكراته التى نشرت مؤخرا ، وسنقرأ لفؤاد علام مقدمة درامية تراجيدية قد تصلح للتشويق ولكنها لاتصلح للتاريخ :

«سبتمبر ١٩٧٠ .. كان خريف ثورة ٢٣ يوليو، وموسم جفافها وتساقط أوراقها.. وفى هذا الشهر أسلم عبدالناصر الروح مرتين».

«مرة على يد غريمه اللدود الملك حسين، الذى حصد أرواح الفلسطينيين فى مذبحة أيلول الأسود الشهيرة».

«والثانية على يد نائبه المطيع أنور السادات، الذى سارع بعقد لقاءات سرية مع الإخوان قبل وفاة عبدالناصر بأسابيع».

هنا قد نستدرك على فؤاد علام أنه نسى المرة الحقيقية التى أسلم فيها عبد الناصر الروح على يد ملك الموت ! ومن العجيب أن يتبنى فؤاد علام القول بأن الملك حسين كان الغريم اللدود لعبد الناصر أو أنه تسبب فى وفاته ، بينما كان عبد الناصر نفسه واعيا لحقائق أدق من هذا الرأى الذى يتبناه فؤاد علام فى سطر من سطور مقدمة فصل من كتابه دون أن يكون عنده دليل ، ولعل ماروى ونشر عن القمة الأخيرة لعبد الناصر يرينا أن الملك حسين كان أخف وطأة وأحن قلبا على عبد الناصر ممن سواه من الزعماء العرب الآخرين . أما الادعاء بأن مسارعة السادات بعقد لقاءات مع الإخوان قبل وفاة عبد الناصر بأسابيع فادعاء يتناقض مع الحقيقة المطلقة وهى جهلنا بالغيب من ناحية ، ويتجاهل كذلك مع طبيعة علاقات السادات بعبد الناصر التى ربما فات فؤاد علام وغيره أن يعرفوها على حقيقتها والتى قد لانعرف حقيقتها حتى يومنا هذا !!

ثم يبدأ علام سلسلة من الغموض بالتعبير عن الغموض بالغموض فيقول :

«وهذه الاتصالات السرية مازالت لغزاً غامضاً حتى الآن، رغم أن من صنعوها وشاركوا فيها مازال بعضهم على قيد الحياة.. لكنهم يرفضون الحديث عنها أو كشف أسرارها، ويؤثرون السلامة».

هكذا يعترف فؤاد علام أن الاتصالات كانت لغزاً ، ومع هذا فإنه لم يمانع فى أن يستبقى المقدمة الحماسية لهذا الفصل التى أوردناها منذ قليل . ومع هذا فلابد أن نقرأ عن هذه اللقاءات من منظور أمنى غير مكتمل النهايات ولا الأسرار !!:

«جذبت مباحث أمن الدولة بداية الخيط، عندما رصدنا اتصالات يقوم بها القطب الإخوانى محمود معوض جامع مع قيادات الإخوان خارج السجن.. وبدأنا نتتبع هذه الاتصالات باهتمام شديد، خوفاً من أن تكون محاولة لإحياء الخلايا السرية للإخوان على غرار ما حدث سنة ١٩٦٥».

«وهيأنا أنفسنا لخبطة أمنية من الطراز الأول، خصوصاً أن الدكتور جامع حدد موعداً لاجتماع القيادات الإخوانية فى منزله بمدينة طنطا، وكان ذلك فى أواخر عام ١٩٧٠.[هل لنا أن نتحفظ على أواخر ونجعلها أواسط مثلا لأن عبد الناصر توفى فى سبتمبر ١٩٧٠] . وفى الموعد المحدد اكتمل وصول الإخوان، وكنا على مقربة منهم نتابع ما يدور باهتمام شديد ».

«فلم تكن الظروف السياسية الداخلية فى ذلك الوقت تسمح بالقيام بأى نشاط مناوئ، خصوصاً أن عبدالناصر كان يعد البلد للحرب وإزالة آثار العدوان، ورفع فى ذلك الوقت شعاراً «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

«وأثناء المتابعة الدقيقة والقلقة لمنزل محمود جامع، حضرت سيارة ملاكى يقودها سائق وشخص يجلس فى المقعد الخلفى، نزل ودخل مباشرة إلى البيت.. كانت مفاجأة مذهلة بالنسبة لنا.. إنه السيد أنور السادات النائب الأول لرئيس الجمهورية».

«استمر اللقاء قرابة ساعتين، ولم نعلم شيئاً مما دار فيه، لأن منزل الدكتور جامع لم تكن فيه أجهزة تسجيل أو تنصت.. والغريب أن اللقاءات السرية تكررت بنفس الأشخاص ونفس السيناريو ثلاث مرات فى غضون أسبوعين.. ثم مرة رابعة فى منزل السادات بميت أبو الكوم».

«شرعنا فى اختراق هذه التجمعات وتسجيل اللقاءات الغريبة.. ولكن كان قرار شعراوى جمعة وزير الداخلية فى ذلك الوقت، هو أن نتابع ونرصد عن بعد ونحدد أسماء كل العناصر التى تحضر الاجتماعات، وشدد على عدم اختراق هذه الاجتماعات إلا بتعليمات مباشرة منه».

«وكانت المفاجأة أن الاجتماعات توقفت بعد إخطار شعراوى، ولم نرصد أية اتصالات أخرى بين أفراد هذه المجموعة أو بينهم وبين السادات.. وضاع منا الخيط الثمين الذى كنا بدأنا نجذبه».

وعند هذا الحد يقف فؤاد علام بروايته عما رآه ، ثم يلجأ إلى كثير مما سمعه وبعض ما فهمه فى الفقرة التالية ليؤكد ما يريد أن يدلنا عليه من معان :

« ...... التقيت بالدكتور محمود جامع بعد ذلك بسنوات وسألته عن هذه اللقاءات..

وعلمت منه أن تقرر إيقافها فوراً بعد أن وصلته رسالة من شعراوى جمعة بإيقاف هذه الاتصالات، وإلا سيعرض الأمر على الرئيس عبدالناصر.. ولا أعلم دقة هذه الرواية وإنما يتحمل مسئوليتها الدكتور جامع وهو على قيد الحياة حتى الآن».

«وفهمت منه أيضاً أن الهدف من هذه الاجتماعات، هو محاولة السادات استقطاب الإخوان المسلمين وربطهم به، تحت شعار الوحدة الوطنية فى تلك الفترة، وتجميع القوى السياسية فى جبهة واحدة استعداداً للمعركة».

«ولا أعرف حتى الآن كيف أبلغت له رسالة شعراوى جمعة ولا من الذى قام بتوصيلها.. ولكن كان الملاحظ أن اللقاءات على درجة عالية من الأهمية والسرية، لأنها تعقد أثناء الليل وتحضرها القيادات الإخوانية المهمة مثل عباس السيسى أحد القيادات فى الغربية ،والقصرى.. وكان السادات يأتى بدون حراسة وإنما يأتى بسيارته الخاصة حتى لا يلفت الأنظار».

ويواصل فؤاد علام الحديث عن هذه المحاولات وموقف جهاز أمن الدولة منها فيعود إلى تلك السنوات دون أن يدلنا على شىء إنما هو يدلنا على الحرج الذى أحسه:

«كان من الضرورى أن أفاتح شعراوى جمعة فى هذه القضية لأعرف منه سر هذه الاجتماعات الغامضة، ولكن الأحداث جرت بسرعة هائلة، ودخل شعراوى السجن فى أحداث ١٥ مايو».

«وبعد خروجه وجدت حساسية شديدة فى طرح الموضوع من جديد.. خصوصاً أنه كان قد زهد الحياة السياسية وابتعد عن الحديث فيها، لأن السادات أفرج عنه صحياً، وكان من الممكن أن يلغى قرار الإفراج الصحى ويعود شعراوى للسجن مرة ثانية، إذا خاض فى موضوعات لم يرض عنها».

«وواجهت نفس الصعوبة مع حسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة فى ذلك الوقت.. كان حريصاً وكتوماً ولم يكن من السهل أن يتكلم.. ولم أشأ أن أسبب له أى حرج، خصوصاً أنه لم يكن راغباً فى الحديث فى هذا الموضوع».

(١٢)

وبعد كل هذا الاعتراف بالعجز عن الإلمام بحقيقة ماحدث فى هذه اللقاءات التى تمت بين نائب رئيس الجمهورية (الرئيس السادات) والإخوان فى نهاية عهد عبدالناصر فإن فؤاد علام يلجأ إلى طريق آخر ليرسم من خلاله تطور علاقة السادات [وقد أصبح رئيسا] بالإخوان المسلمين ، وهو يقدم لنا بعض المعلومات فى صورة حقائق دون أن يدعمها بالأسانيد أو بالخبرة الشخصية التى تساعد على استكناه الحقائق أو حتى الشائعات وهو يقول :

« .... والذين مهدوا الطريق للائتلاف بين السادات والإخوان بعد توليه السلطة هم عثمان أحمد عثمان وسيد مرعى ومحمد عثمان إسماعيل ومصطفى أبوزيد فهمى [هكذا يعدد فؤاد علام الأسماء ويوردها متتابعة على سبيل القطع دون أن يقدم لنا سواء فى هذه الفقرة أو بعد ذلك فى أى موضع من كتابه أى معلومات عن طبيعة الدور الذى أداه مصطفى أبو زيد فهمى (!!) أو سيد مرعى (!!)] . بجانب أن السادات كان فى نيته أن يستعين بالتيار الإسلامى وبالذات الإخوان المسلمين.. وكان يتصور أن هؤلاء فى إمكانهم التصدى للتنظيمات الناصرية والشيوعية والوطنية التى كانت تعارضه».

«ووصل الأمر إلى أن المهندس سيد مرعى ومصطفى أبوزيد فهمى أقنعاه أن الإخوان يدعمون نظام حكمه.. وأصيبت أجهزة الأمن والمواطنين بخيبة أمل شديدة، بوجود صعوبات كبيرة فى تعقب نشاط هذه الجماعات».

«رفعنا تقارير كثيرة حول المؤتمرات الشعبية التى يحضرها قيادات الإخوان وعلى رأسهم عمر التلمسانى، التى كانت تحرض الشباب وتدعوهم إلى مواجهة السلطة، ولكن لم يستجب أحد وكانت التعليمات الصادرة لنا تقضى بعدم اتخاذ إجراءات أمنية لإحباط مثل هذه المخططات».

«وكانت سنوات السبعينيات هى الصوبة التى نمت فيها التنظيمات المتطرفة وترعرعت بعيداً عن الأعين، وكانت المعلومات التى لدينا عن نشاطها قليلة وغير دقيقة، بعد أن توقفت عمليات الاختراق الأمنية لها».

ويستطرد صاحب هذه المذكرات قائلاً :

«وحدثت أخطاء كثيرة حـذرت منها أجهزة الأمن فى بدايتها.. مثلاً كـان محمد عثمان إسماعيل من الإخوان المسلـمين وله صلات وطيدة بقياداتها مثل المرحوم عـبدالعظيم لقمة وعمر التلمسانى ومصطفى مشهور وغـيرهم. صحيح أنه صديقى وسوف يغضب من هذا الكلام، لكن شهادتى للحقيقة والتاريخ، فـقد كان عضواً قيادياً نشطاً فى شعبة الإخوان فى أسيوط.. ونفس الشـىء بالنسبة للدكتور محمـود جامع مدير مستشفى المبـرة بطنطا، الذى كان عضواً مهماً فى أحد التنظيمات السرية الإخوانية فى الخمسينيات».

«محمد عثمان إسماعيل لم يعتقل على ذمة قضايا الإخوان لأننا لم نعتقل سوى أعضاء التنظيـمات السرية فقط، أما بقيـة كشوف الإخوان التى تضم عشرات الآلاف فـلم يقترب منهـا أحد.. أما محمـود جـامع فقد كان عضـواً فى تنظيم سـرى ولكن لم يكتـشف أمره.. ولكنى علمت ذلك من خلال علاقتى بالإخـوان، كما أنه اعترف لى صراحة بأنه عضو فى التنظيم السـرى،وأنه شارك فى إخفاء بعض الإخوان وتهريبهم فـى منزله سنة ١٩٥٤ وقت أن كان طالباً بكلية الطب ومنهم الدكتور سالم نجم.

وهذان الاثنان «عثـمان وجامع» كلفهمـا السادات بتشكيل تـنظيمات دينية فـى الجامعة لقمع الحركة الطلابية.. وشكلا ما أسميناه «الأسرالإخوانية».

(١٣)

ويلخص فؤاد علام كل فكرته عن طبائع وحقائق الـتعامل الأمنى مع التنظيمات الدينية وهو الموضوع الرئيسى فى كتابه الذى بين أيدينا فى هذه الفقرة:

«السادات والإخوان، عبدالناصـر والإخوان.. تجربة زعيمين جديرة بالتقيـيم والتحليل، لأن المجتمـع هو الذى يدفـع ثمنهـا فأخطر شـىء هو أن يستـعين النـظام بقوة لـضرب قوة أخرى، لأن هذه اللعبة أشبـه بمسلسل الدم الذى لا يتوقف عند حد، والعـنف يولد العنف، خصوصاً إذا تحالف النظام مع خصومه بوهـم أنهـم أصدقاء».

ويصل اللواء فؤاد علام فى تقديره لأهمية دور الأمن إلى أحكام تقترب من الخيال فهو يرى أو يجاهر بأن السياسة يجب أن تكون مظلة للأمن (!!) صحيح أنه يتدارك ليقول وليست معوقا له، ولكن من الصعب أن يتصور إنسان عادي مثلى أن السياسة ستكون مظلة للأمن فحسب (!!) ولنقرأ هذا النص الثرى بالمعانى الأمنية:

«والدرس الثانى المهم هو ضرورة الفصل بين الصفقات السياسية والضرورات الأمنية.. والسياسة يجب أن تكون مظلة للأمن وليست معوقاً له.. وإذا حدث التناقض والتنافر سيخسر الأمن والسياسة معاً».

ويذكر صاحب المذكرات بعض الأدلة على صحة دعواه القائلة بجدوى أسلوب عبدالناصر وبعقم أسلوب السادات وهو يلجأ إلى كثير من التوضيح طيلة فصول الكتاب وكلما أمكنته الفرصة ثم يلجأ إلى ضرب الأمثلة متخذاً من أحد وزراءعبد الناصر نموذجاً:

«ومن التجارب الثرية فى هذا الشأن ما حدث مع الدكتور عبدالعزيز كامل وزيرالأوقاف الأسبق.. المعروف أنه كان من أبرز قيادات الإخوان سنة ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام وخفف الحكم بعد ذلك».

«ظهر بعد ذلك اعتدال فكر الرجل ففكر جمال عبدالناصر فى الاستعانة به كوزير للأوقاف.. وتوطدت علاقتى به، وكنت أتوسم فيه الأمل أن يساعدنا فى إبراز سلبيات التنظيمات السرية للإخوان المسلمين التى شارك فيها وكان مسئولاً عن الأسر.. وكان عبدالناصر يعلم أنه معتدل فكرياً وتورط فى التنظيم السرى للإخوان».

«وقدم هذا الرجل خدمات جليلة للدعوة الإسلامية أيام الثورة، ولم ينجح الإخوان فى السيطرة عليه أثناء توليه منصب وزير الأوقاف، وكان حازماً وواضحاً جداً معهم».

ويردف فؤاد علام بالحديث عن نجوم الإخوان فى السبعينيات ويصفهم بعباراته التى يكررها كثيرا وهى أنهم لعبوا على الجميع:

«أما نجوم الإخوان الذين انتشروا فى السبعينيات فقد لعبوا على الجميع.. وأوهموا السادات بأنهم حلفاؤه، واتصلوا من وراء ظهره بالجماعات المتطرفة وأمدوهم بالمال والدعم.. وتم تكبيل مباحث أمن الدولة عن متابعة نشاطهم.. والمفروض أن هذا الجهاز هو

قمة العمل الفنى فى جهات الأمن السياسى، والمسئول عن اختراق التنظيمات السرية وكشف أبعادها ومخططاتها، وعناصرها القيادية والمحركة، ودور كل واحد فيهم، والمهام المكلف بها».

«ولو حدث الاختراق بطريقة علمية وفى توقيت مناسب وحجم مناسب، لأمكن إجهاض هذه المخططات وتلافى آثارها.. ولكن ما حدث أيام السادات هو تفريغ جهاز مباحث أمن الدولة من كثير من كوادره، وحدثت فجوة كبيرة جداً فى تتبع نشاط هذه الجماعات».

«ولم يكن صعباً اختراقهم أو كشف أسرارهم، لأن كثيراً منهم هم الذين سعوا إلينا بأوراق واعترافات ومستندات بخط يدهم، قالوا فيها الكثير والكثير».

(١٤)

ولايخلو هذا الكتاب من الأخطاء التاريخية والتعبيرية واللغوية التى هى فى الغالب غير مقصودة، ولكنها تبقى دون أى جدال بمثابة أخطاء لا تقبل وبخاصة من أحد قادة أمن الدولة المعنيين بالتدقيق والتحقيق، وتبقى الأخطاء مؤلمة لكتاب يبدى صاحبه حرصه على الالتزام بالمنهج التوثيقى، ولنطالع بعض أمثلة لهذه الأخطاء:

(١) فى صفحة ٢١ يتحدث عن أنور سلامة، وأنه عين وزيراً للعدل فى عهد عبدالناصر وهو يقصد أنه عين وزيراً للعمل.

(٢) فى صفحة ٢٧ يتحدث عن عصام محمود خليل على أنه رئيس سلاح الطيران الأسبق، مع أن الرجل لم يصل إلى هذا المنصب.

(٣) فى صفحة ٣٢ يتحدث عن أن المغفور له حسن البنا سرق حركة الإخوان من السكرى (آخر سطر فى الصفحة) بينما هو يكرر فى صفحات كثيرة بعد ذلك معنى أن السكرى هو الذى تنازل للبنا وآثره وقدمه على نفسه.

(٤) فى صفحة ١٠٤ السطر ١٨ يبدو أن حرف النفى «لا» قد سقط من الطباعة مما يعكس المعنى تماماً.

(٥) فى صفحة ١٠٤: السطران الأخيران يكتب «ابن شقيقته» وهو يقصد «شقيق زوج ابنته»، مما يعطى الانطباع بأن النص مأخوذ بالترجمة من نص إنجليزى دون عناية أو مراجعة على «الواقع» حيث تعبر اللغة الإنجليزية عن أكثر من صورة من صور القرابة والمصاهرة بنفس اللفظ!

(٦) فى صفحة ١٠٥ السطر الخامس يتحدث عن مشاركة الإخوان فى استعراض للجوالة، وبأن الهضيبى قرر أن المشاركة فى هذا الاستعراض كانت بهدف إبراز تضامنهم مع الملك(!!) مع أن الحديث فيما يبدو قد وقع بعد الثورة (!!)

(٧) فى صفحة ١٠٧ فى السطر الرابع عشر يتحدث عن تكوين حكومة مدنية تحالفية(!!) ويبدو أنه يقصد ائتلافية، فهذا هو المعنى الذى كان مطروحاً فى هذه الفترة. ويبدو أن الخطأ هنا شبيه بالخطأ المشار إليه فى (٥).

(٨) فى صفحة ١٠٩ فى السطر العاشر يستخدم لفظ «الملاقاة» وهو يقصد التعبير عن اللقاء بينما اللفظ يعنى المواجهة والحرب.

(٩) فى صفحة ١١٨ يتحدث عن اختيار عبدالعزيز باشا على كوزير ممثل لمجموعة الإخوان فى عام ١٩٥٢ مع الباقورى وأحمد حسنى، وهذا خطأ من ناحيتين، أولاً لم يحصل عبدالعزيز علىّ على الباشوية، ثانياً: استوزر عبدالعزيز على بالفعل ولكن ضمن مجموعة الحزب الوطنى (فتحى رضوان وزملاؤه)، وقد تم هذا فى نفس اليوم الذى استوزر فيه الباقورى وأحمد حسنى كممثلين للإخوان، وإن كان الإخوان قد سحبوا موافقتهم على تمثيلهما لها، وهكذا لم يكن عبدالعزيز على مرشحاً من الإخوان ولا محسوباً عليهم عند دخوله الوزارة، لكن الخلط جاء من أن عبدالعزيز على فى عام ١٩٦٥ أصبح متهماً بأنه أحد رؤوس تنظيم الإخوان الجديد.. بينما لم تكن له علاقة ظاهرة بالإخوان فى عام ١٩٥٢، أو بعبارة أدق لم يدخل الوزارة فى عام ١٩٥٢ بحكم أو بفضل انتمائه للإخوان، وإنما بانتمائه للحزب الوطنى، ولا أدرى هل استنتج فؤاد علام معلومته بحكم أنه هو الذى قبض على عبدالعزيز على فى عام ١٩٦٥ كرأس من

رؤوس تنظيم الإخوان الجديد، أم أنه عثر عليها فى نص مكتوب لا نعرف له طريقاً!!!

(١٠) فى صفحة ١٥٥ فى السطرين الرابع والخامس يرد الحديث الشريف المروى عن النبى صلى الله عليه وسلم بصيغة تعكس معناه تماماً، وذلك بنفى الإثبات فى السطر الرابع، وبإثبات النفى فى السطر الخامس.. والله يغفر لنا وللمؤلف وللناشر وللطابع ولجامع النص.

(١١) فى صفحة ١٥٥ السطر قبل الأخير لا يتضح من هو الفاعل المتطوع؟!

(١٢) فى صفحة ١٦٦ السطر الأول يرد تعبير «التشفى» بينما لا يمكن للارهابى التشفى من عدم وقوع مصيبة، إنما يمكن التشفى بعد وقوعها، والمقصود بالطبع هو التحسر أو الحسرة.

(١٣) فى صفحة ١٧٩ يذكر المؤلف أن النقراشى أصدر أمراً بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، بينما حدث هذا الحل قبل هذا التاريخ، وبالتحديد فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨، أما ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ فهو تاريخ مقتل النقراشى باشا على يد الإخوان كنتيجة للحل!

(١٤) فى صفحة ١٨٤ السطر السادس عشر يتحدث عن مصطفى مشهور كأحد الخمسة الكبار، وهو يقصد الستة الكبار على نحو ما يتضح فى السطرين السابع عشر والثامن عشر.

(١٥) فى صفحة ١٨٦ يتحدث عن مذكرات عصام حسونة وزير العدل الأسبق على أنها نشرت فى مجلة «المصور» وهى منشورة فى كتاب صدر عن مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(١٦) فى صفحة ٢٢٥ السطر الأخير يتحدث عن أزمة مارس ١٩٥٣ وهو يقصد مارس ١٩٥٤.

(١٧) فى صفحة ٢٧١ السطر الثامن عشر يذكر سنة ١٩٧٢ ويبدو أن المقصود سنة ١٩٧٠، لأن الكلام عن فترة ما قبل وفاة الرئيس عبدالناصر مباشرة.

(١٨) فى صفحة ٢٨٤ السطر الأخير يتحدث عن أن سعيد رمضان متزوج من (شقيقة) حسن البنا، وقد سبق للكتاب نفسه أن ذكر أنه متزوج من (ابنة) حسن البنا!!

(١٩) كل النسب المئوية فى صفحة ٣١٠ فى حاجة إلى مراجعة، ويبدو ـ والله أعلم ـ أن عدد ٤٥ طالبا قد وضع بدلا من العدد ١٤٥، ومن هنا جاءت الأخطاء!!

(٢٠) فى صفحة ٣٨٢ يرد نص آية قرآنية بالمعنى، بينما القرآن فى كل بيوتنا ولا يصح هذا أبداً حتى لو كان منقولاً عن الغير!! ولا أستطيع أن أنقل هذا النص الركيك الذى وضعه المؤلف فى محل آية القرآن، والله أسأل المغفرة لى وله وللناشر وللطابع ولجامع النص .

(٢١) فى صفحة ٤٢٤ إشارة إلى وقائع «سبق ذكرها» ولا أستطيع أن أعثر عليها فى الكتاب الذى بين يدىّ!! هل حذفت فقرات سابقة دون أن تحذف هذه الإشارة؟؟

(٢٢) فى صفحة ٥٧٢ يذكر أن رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب فى عهد السادات وهو بالطبع يقصد عهد الرئيس مبارك.

(١٥)

أما الأخطر من هذه الأخطاء التاريخية واللغوية والتعبيرية فهو خلو الكتاب من الوثائق التى أشارت إليها نصوص الكتاب فى الهامش، وصحيح أن بالكتاب قسماً خاصاً بالوثائق، ولكن هذا القسم لم يتضمن عدة وثائق مهمة أشير إليها فى النص.

(١) على سبيل المثال لا نجد فى الوثائق صورة وثيقة «محضر اللجنة» التى حاكمت عبدالحكيم عابدين والتى أشار إليها المؤلف فى صفحة ٦٨ ومن قبل فى صفحة ٥٢ والخاص بنظر اللجنة فى مسألة الأستاذ عابدين وحضرات حسن سليمان وفهمى السيد ومحمد عمار وزكى جلال؟ وهو المحضر الذى نشر فؤاد علام نصه كاملاً بما يتضمن من اقتراح للجنة توقيع أقصى العقوبة على الأستاذ عبدالحكيم عابدين بعد تثبت اللجنة من أنه مذنب وأن ذنبه كبير فى حق الدعوة وفى حق الأشخاص الذين جرحوا فى

أعراضهم، واقتراح اللجنة توقيع أقصى العقوبة عليه!! وضرورة فصله، ونشر القرار(!!) .

(٢) كذلك يشير المؤلف إلى تقرير آخر من ذات اللجنة حول ذات الموضوع.. ولكنه لا ينشر هذه الوثيقة.

(٣) يشير المؤلف فى ص ٦٩ إلى محضر بخط يد عبده أحمد قاسم وأنه منشور فى الوثائق ولا ينشر المحضر أيضاً.

(٤) ويشير المؤلف فى إحدى صفحات كتابه إلى خطاب مرفق صورته بخط اليد فى الوثائق وهو من أهالى أريمون بحيرة، ولكننا لا نجده فى الوثائق! وأغلب الظن أن هذه الوثائق موجودة بالفعل لدى المؤلف ولكن يبدو أن إهمالاً فنياً هو الذى جعلها لا تظهر فى ملحق الوثائق(!!) الذى تتضمنه طبعة الكتاب الذى بين يدىّ.

(٥) فى صفحة ٣٤٥ يشير المؤلف إلى وجود خطابين فى الوثائق من الدكتور حمدى السيد والدكتور عبدالعزيز حجازى نقيبى الأطباء والتجاريين ولا ينشرهما.

(٦) فى صفحتى ٣٤٧ و٣٤٨ يشير إلى وجود صورة من خطاب للدكتور عبدالفتاح الجندى أستاذ الأمراض الجلدية والتناسلية فى جامعة الإسكندرية ولا توجد صورة وكذلك لا توجد صورة رسالة سمير الهضيبى المشار إليها فى صفحة ٣٤٩.

(١٦)

ولست أتوقع أن أجد فى مذكرات الأمنيين مثل هذا القدر من الاهتمام وإضفاء الأهمية القصوى الذى يعطيه فؤاد علام لشخصية كشخصية مرشد الإخوان الحالى مصطفى مشهور، وهو يراه أخطر رجال الإخوان وأذكاهم، وهو يضخم فى الدور الذى لعبه ويلعبه ذلك الرجل إلى حدود يصعب هضمها وهى ما تزال على ما هى عليه، ومن الطريف أن فؤاد علام كان حريصا على أن يتنبأ لمصطفى مشهور أنه لن يصل إلى مكانة أو موقع المرشد العام للإخوان المسلمين بينما كان الرجل هو المرشح لهذه الخلافة بعد محمد

حامد أبو النصر ، وهو ما حدث فعلا بعد نشر اللواء علام لمذكراته ! ! ولنقرأ بعض ما يرويه من آراء وذكريات عن مصطفى مشهور حيث يقول:

« لعب مصطفى مشهور - فى كل الأوقات - دور الحبل السرى الذى ينقل عصارة العنف إلى جسد الإخوان ولم يتغير منهجه سواء وهو فى العشرين أو بعد أن تجاوز الثمانين. لا يؤمن بغير الصدام.. ولايرى بديلاً إلا التسلل إلى الشرطة والقوات المسلحة، لأن الدولة الإسلامية فى رأيه لن تقوم إلا على أصوات «فرقعة» القنابل و«طرقعة» الرصاص ».

« ضيع عمره جرياً وراء هذا الوهم الذى لم يتحقق منذ حادث «السيارة الجيب» سنة ١٩٤٨ حتى محاولة تعيينه مرشداً عاماً للإخوان سنة ١٩٩٥ . كانت المرة الأولى التى رأيته فيها سنة ١٩٦٥ .. شخص غامض جداً، يتحدث ببطء شديد، لا يجيب عن الأسئلة المطروحة عليه بسهولة.. أحياناً يتحدث فى موضوع وهو يجهز نفسه للتفكير فى موضوع آخر.. لم يقدم فى التحقيقات سوى معلومات ضئيلة جداً، بجانب أن المتهمين الرئيسيين فى مؤامرة ١٩٦٥ خصوصاً أحمد عادل كمال وصلاح شادى حاولا التقليل من دوره.. وكل ما قالاه عنه أنه من العشرة الأوائل فى التنظيم » .

« لكن كانت هناك خيوط أخرى خفية تشير إلى أنه أخطر عناصر التنظيم السرى، وأن أصابعه كانت وراء كل العمليات الإرهابية التى وقعت قبل ذلك.. وأنه الشخص المحرك للتنظيم على كل مستوياته.. ورغم صغر سنه إلا أنه كان يبدو الرجل الأول من ذلك الوقت. وفى محاولة كشف غموضه، كان ضرورياً أن أفتش فى ملفاته القديمة، وأبحث فى القضايا التى اتهم فيها.. واكتشفت أكثر من مفاجأة».

وبعد أن يستعرض فؤاد علام على مدى صفحات طوال أدواراً متعددة قام بها مصطفى مشهور فى العمل السرى، فإنه يصل إلى أن يبلور بعض صفاته فى قوله:

« .....وأدلى كل هؤلاء باعترافات مهمة عن التنظيم إلا مصطفى مشهور.. وأثناء التحقيق معه فى أبو زعبل تأكدت من أنه بالفعل أخطر رجال التنظيم السرى، بل الأخطر على الإطلاق.. كان فى أوائل الستينيات، صحته قوية جداً، هادئ الطبع، غامض، ملتو.. ويستطيع أن يناور أى محقق. عندما نسأله عن اسمه يستغرق وقتاً طويلاً فى الرد.. كلمة

كلمة.. وحرف حرف.. شخصية مدربة على أسلوب التحقيق من النواحى الفنية والعلمية.. كان يأخذ وقته كى يفكر قبل أن يرد على السؤال لمدة ٣ أو ٤ دقائق، ويجيب فى أشياء أخرى بعيدة تماماً».

(١٧)

ويجاهر فؤاد علام فى هذه المذكرات بشىء لاأظنه يستدعى الجهر على هذه الصورة وإن استدعى التقدير ، فهو يجاهر بأن المباحث استطاعت أن تدس على المرشد الثانى للإخوان المسلمين حسن الهضيبى مجموعة الفصول التى كونت كتابه «دعاة لا قضاة»، هذا مع أن فؤاد علام يخطئ فى كتابة اسم الكتاب ويكتبه باسم «دعاة ولسنا قضاة»، ويزعم صاحب هذه المذكرات أن هذا السر يذاع لأول مرة، وهو يدلى به على النحو التالى:

«سر يذاع لأول مرة: «دعاة ولسنا قضاة» أخطر كتاب لحسن الهضيبى المرشد العام الأسبق للإخوان المسلمين.. لم يؤلفه الهضيبى ولم يكتب حرفاً واحدا فيه.. وإنما صنعته مباحث أمن الدولة.

وابنه «مأمون» كان الكوبرى الذى عبرت عليه فصول الكتاب من المباحث.. للشيخ.

« مأمون حى يرزق.. أدعوه أن يغمض عينيه ويأخذ نفساً عميقاً ويرجع بذاكرته للوراء، ويستعيد الشريط.. ليستكمل اللقطات المفقودة.

نحن لا ننبش فى الماضى ولا نوقظ جراحه القديمة، لكننا نفتش فى جذور الإرهاب عن الجناة الذين صنعوا ـ ومازالوا يحركون ـ كل حوادث العنف فى مصر.

لم يكن معتقلا من الإخوان فى الشهور الأخيرة من حكم عبدالناصر سوى ١١٨ فقط.. كانوا موزعين فى ليمانى طره وأبى زعبل، ثم جمعوا فى طره.. وعلى رأسهم قادة الإخوان وزعماؤهم مثل مصطفى مشهور وعمر التلمسانى وأحمد شريت وحامد أبوالنصر.. بجانب زعماء فكر التكفير الذين ظهروا فى ذلك الوقت.

«كان عبدالناصر قد اتخذ قراراً فى أعقاب نكسة ١٩٦٧ بعدم الإفراج عن الإخوان

وبقائهم فى السجن لسنوات طويلة.. ولكن السلطات الأمنية عارضت القرار ورأت أنه يخالف الخطة المتفق عليها بالإفراج عن دفعات متتالية من الإخوان،الذين يعدلون عن أفكارهم العنيفة ، وكتبنا مذكرة بخط اليد عرضت على عبدالناصر ووافق عليها، وقبل مرور ٧٢ ساعة كان قد تم الإفراج عن دفعة جديدة من المعتقلين، واطمأن الإخوان إلى أن خطة الإفراج عنهم تمضى فى مسارها الطبيعى.

وفى تلك الظروف وصلتنا معلومات عن انتشار فكر التكفير داخل ليمان طره، بين مجموعة شباب الإخوان الذين تم اعتقالهم سنة ١٩٦٥، والذين كانوا يعتبرون كتاب «معالم فى الطريق» لسيد قطب هو الاستراتيجية التى يجب أن يسيروا عليها. وبذلك أصبحت خريطة الإخوان فى ليمان طره موزعة بين ثلاثة اتجاهات:

البناويون.. نسبة لحسن البنا.. وهم زعماء الحرس القديم مثل أحمد عادل كمال ، وعادل صديق ، والسيد فرج ، وفتحى البوز ، والسيدعبدالله الريس ، وعبدالمتعال الجابرى.

الهضيبيون.. وهم المجموعة الجديدة من الإخوان الذين ينبذون العنف مثل فريد عبدالخالق ، ورشاد المنيسى ، وكمال عبدالرازق.

والقطبيون.. دعاة التكفير والعنف وعلى رأسهم محمد قطب ، وسيد عيد يوسف ، وشكرى أحمد مصطفى ، وعلى عبده إسماعيل ».

هكذا يقسم صاحب هذه المذكرات الإخوان تقسيماً مرتبطاً بقياداتهم المتعاقبة، وهو تقسيم يبدو منطقيا ، ولكن لو أن الأمر كان كذلك بالفعل ما كان أحد بحاجة إلى أن يبذل جهداً !! ثم هو يضع التفصيلات النظرية لهذا التقسيم على النحو التالى :

« من الناحية الفقهية، لم يكن الخلاف حاداً بين هذه المجموعات الثلاث، فهم متفقون على تكفير المجتمعات القائمة وضرورة تغييرها وإقامة الدولة الإسلامية، ولكن الهضيبيين والبناويين رأوا أن من مصلحتهم عدم إعلان ذلك وتأجيله فى تلك المرحلة، حتى لايترتب على ذلك أضرار جسيمة للحركة الإسلامية.. وبرزت هذه الفكرة من أيام حسن البنا الذى رأى إرجاء الإعلان عن هذه الآراء إلى مرحلة يكون فيها الإخوان على درجة من القوة والقدرة للوثوب إلى الحكم».

هل لنا أن نتحفظ على كلمة «الفقهية» فى أول هذه الجملة ، فربما يقصد صاحب

المذكرات أن يقول « المبدئية » وعلى كل الأحوال فإن الفقرة السابقة لم تأت بجديد إنما هي تبلور فكرة قديمة عند المباحث ، وعند الصحافة ، وعند الحكومة (وربما عند بعض الإخوان) عن الإخوان .

وبعد فقرات يؤكد فؤاد علام هذا المعنى ويقول: «...... وخططنا فى ذلك الوقت لأن نستغل جناحاً كان معارضاً إلى حد ما لفكر التكفير.. ونجح الأمن فى أن يدفع حسن الهضيبى دون أن يدرى لأن يصدر كتاب «دعاة ولسنا قضاة».. ليبدى رأيه فى تلك الأفكار».

« وحقيقة الأمر فإن حسن الهضيبى لم يشارك بأى رأى أو فتوى فى هذا الكتاب ولم يفعل فيه شيئاً، وإنما تم إعداده بواسطة بعض علماء الأزهر.. ورسمنا خطة أمنية دقيقة لإدخال الأبحاث والآراء لبعض العناصر الإخوانية فى ليمان طره، وكانوا يجتمعون بمأمون الهضيبى ويناقشونه ويسلمونه الأبحاث.. وقام بنسبتها إلى نفسه، وسلمها لوالده حسن الهضيبى على أساس أنه هو الذى قام بإعدادها.. والحقيقة أنه لم تكن له أدنى علاقة بهذا الكتاب من قريب أو بعيد ».

« والذين شاركوا فى إعداد الكتاب ـ بجانب علماء الأزهر ـ بعض المعتقلين من الإخوان الذين كانوا يتعاونون معنا مثل عبدالمتعال الجابرى ، وسعدالدين متولى إبراهيم.. وتركنا حسن الهضيبى يسرب الكتاب إلى خارج السجن دون أن يشعر ، وسهلنا عمليةطبعه ونشره.. وسيفاجأ الإخوان بهذه المعلومات التى تذاع لأول مرة ».

« وكان للكتاب أثر كبير فى انكماش فكر التكفير خصوصاً داخل المعتقل، لدرجة أن محمد قطب أخذ جانباً وانعزل عن هذه المجموعة هو وبعض مؤيديه مثل شكرى أحمد مصطفى ، وسيد عيد يوسف ، وعلى عبده إسماعيل.. وهؤلاء الثلاثة هم الذين نشروا فكر التكفير بعد خروجهم من السجن».

ولست أجدنى بعد هذا التفصيل الذى قدمه فؤاد علام فى حاجة إلى مناقشة صحة الواقعة وإمكان حدوثها من عدمه ، ولكننى أكاد الآن أندفع برد الفعل إلى أن أعتب على أجهزة الأمن السياسى لأنها تقاعست عن تكرار مثل هذه المحاولة مرات ومرات حتى تقضى على فكر التكفير وتحمى المجتمع من شرور مثل هذا الفكر بقدر ما تستطيع أو بالحد

الأقصى لما تستطيع ، فإذا كان من الممكن (بل وقد حدث فعلاً على ما يرويه صاحب هذه المذكرات) أن يستخدم المنطق والعقل والدين والحيلة فى إثناء المكفرين أو أغلبهم عن فكرهم ، فلماذا نتقاعس عن مثل هذه الأساليب الكفيلة بالنجاح فى هداية الناس ؟ . هذا هو السؤال .. وربما أراد فؤاد علام مما رواه أن يجعل مثلى يندفع ـ كرد فعل ـ إلى توجيه مثل هذا السؤال ليؤكد بذلك أهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه أجهزة أمن الدولة ، وأنه ليس أمنيا كله .. وإذا كان قد أراد ذلك فقد نجح .

(١٨)

ويلقى صاحب هذه المذكرات بعض الضوء على بداية الخيوط التى كشفت عما يسميه بمؤامرة سيد قطب ، وهو ينسب النجاح فى الوصول إلى تنظيم سيد قطب إلى اعترافات أدلى بها إسماعيل الهضيبى نجل المرشد الثانى للإخوان المسلمين ولا ندرى هل يفعل ذلك ليوقع بين فصائل الإخوان ، أو ليعترف بفضل إسماعيل الهضيبى ، أو لمجرد ذكر الحقيقة :

« ..... لماذا ذهب سيد قطب إلى السجن الحربى وشمس بدران وحوكم أمام محكمة عسكرية ؟!

« إسماعيل الهضيبى كان أول الخيط فى القضية .. كان محاميا ولم يكن ضالعا فى التنظيم السرى ، ولا مؤيدا ولا محبذاً لهذه الفكرة .. وأثناء التحقيق معه أشار إلى خلية أغلبهم طيارون فى شركة مصر للطيران ، على رأسهم طيار اسمه يحيى أحمد حسين ، وطيار آخر اسمه محمد حسين الغنام، وثالث اسمه ضياء الدين الطوبجى .. وقمنا بإعداد مذكرة وطلبنا اعتقال الطيارين الثلاثة».

« اكتشفنا فى أول يوم أن يحيى أحمد حسين ركب طائرة وهرب إلى السودان قبل اعتقاله بساعتين وتم ضبط الاثنين الآخرين فى تنظيم ٦٥ ، وأدليا باعترافات كاملة حول محاولات تجنيد عناصر أخرى من شركة مصر للطيران لنسف مطار القاهرة بالكامل ».

« وبدأت عملية الاعتقال تتوسع فقد كان التصور فى الأيام الأولى أن العدد لن يتجاوز

١٠٠ معتقل ، ولكن العدد تجاوز ذلك بكثير فانتقلنا إلى سجن أبوزعبل لوجود مبنى جديد لم يستغل بعد وكان يشرف على التحقيقات اللواء أحمد رشدى ومعه ١٧ ضابطا ».

« كان من بين المتهمين شخص اسمه مدحت فخرى ابن خالة حسين توفيق أحد المتهمين فى قضية أمين عثمان .. وتم ضبط مدحت فى محطة الرمل بالإسكندرية أثناء استلامه قنابل وأسلحة من أحد جنود القوات المسلحة واعترف مدحت بأن حسين توفيق شكل تنظيما يسعى إلى قلب نظام الحكم وأن النظام رفع شعار الوحدة مع السودان وليس مع سوريا ».

« واعترف حسين توفيق بوجود تنظيم إخوانى قوى داخل القوات المسلحة ، وقال إن حلقة الوصل بين الاخوان والجيش شخص يدعى أحمد قبودان ، وكان موظفا فى إحدى شركات البترول " موبيل أويل " فى إحدى العمارات بشارع النيل وعلى الفور تحركت الشرطة العسكرية واعتقلت المجموعة المتصلة بحسين توفيق ، وعلى رأسهم سيد قطب ، الذى كان يلعب دور المرشد الحقيقى للإخوان بعد خروجه من السجن ».

« وعقد اجتماع فى ذلك الوقت ضم المشير عامر وزير الحربية وزكريا محيى الدين وزير الداخلية وحسن خليل المسئول عن المباحث الجنائية ، وحسن طلعت مدير مباحث أمن الدولة لتنسيق العمل بين الفريقين . أشاع الإخوان فيما بعد أن هذه اللجنة اتخذت قراراً بالقضاء على الإخوان المسلمين باعتبارهم مسلمين ، وليس باعتبارهم تنظيما سريا يسعى لقلب نظام الحكم .. ولكن هذا لم يحدث بالطبع وكان الهدف الوحيد هو الوصول إلى إبعاد هذا النشاط بالكامل ومعرفة ما إذا كان قد نجح فى اختراق القوات المسلحة أم لا . ونتيجة التنسيق بين الفريقين تم كشف تنظيم ٦٥ بكل أبعاده .. وأعدم سيد قطب ودفع ثمن جريمته» .

(١٩)

وعلى الرغم من أن صاحب هذه المذكرات يبدأ حديثه عن كل شخصية من الشخصيات التى يتعرض لها بفقرة يبدو فيها وكأنه يناصبه العداء الشخصى، إلا أن واقع

الأمر أن فؤاد علام يتعامل مع من يتحدث عنهم كما لو كان يؤدى معهم إحدى مباريات كرة القدم أو كرة المضرب على سبيل المثال، فهو فى وسط حديثه لا يبخل عليهم بالحوار والمحاورة حتى وهم بعيدون عنه ، أو حتى فى ذمة الله.

وهو يفعل ذلك كله بالاتساق مع الروح التى آمن بها وسيطرت على أدائه كرجل أمن دولة متميز.

ولكن صاحب هذه المذكرات يكاد يوقع نفسه فى شطط كبير حين يصدر أحكاماً قاطعة جداً فى قضايا تحتمل الرأى والرأى الآخر إلى أبعد حدود الاحتمال ، ولكن يبدو أنه لم يكن أمامه غير هذا السبيل لكى ينقض بعض ما استقر فى الوجدان الشعبى أو لكى يبدأ سلسلة محاولات تجاه نقض هذه المسلمات ، من ذلك حديثه عن حرب فلسطين حيث يبدأ هذا الفصل بقوله:

«الإخوان وحرب فلسطين من الأكاذيب الكبرى التى اخترعها حسن البنا والذين معه. نسجوا قصص بطولات تتحدث عن تضحياتهم وشهدائهم والدماء التى أريقت على أرض فلسطين الحبيبة.. وصوروا للبسطاء أنهم هم الذين خاضوا جميع المعارك على تلك الأرض المقدسة. لكن الحقيقة غير ذلك تماما.. لم يقدموا شهيداً ولم يطلقوا رصاصة ولم يريقوا قطرة دماء واحدة.. ولم يستطع واحد منهم أن يقدم أى دليل على صدق ما يقول إلا العبارات الإنشائية ، والجمل المطاطة ، وكلام الوعظ والإرشاد، والدعوة للجهاد بالكلام فقط».

ويفيض فؤاد علام فى تحليل هذا المعنى على مدى صفحات طويلة يمكن للمهتمين بهذا الموضوع الرجوع إليها فى الفصل الذى خصصه لهذا الموضوع ، بيد أن فؤاد علام يمضى على نفس الخط ليؤكد بلفظ واضح أن الإخوان لم يتورطوا (وهو يقصد لم يشاركوا لأن التورط لا يكون إلا فى الشىء غير المشرف وغير الوطنى) فى أى من أعمال المقاومة ضد الإنجليز فى الحرب العالمية الثانية ولابعدها ولابعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ١٩٥١ ، ولنقرأ هذه الفقرة:

« ..... وأكثر من كل هذا فإن الإخوان المسلمين لم تتورط (مرة ثانية نقول إنه يقصد لم تشارك لأن التورط لايكون إلا فيما هو غير مشرف) فى أى من أعمال المقاومة السرية ضد

الإنجليز أثناء الحرب العالمية الثانية، وعندما أعد أحمد حسين ـ رئيس مصرالفتاة ـ خطة عمل ضد الإنجليز عند شروع الألمان فى الهجوم على الجزر البريطانية، وحاول الاستعانة بحسن البنا وجماعة الإخوان، رفض البنا ذلك وقال قولته الشهيرة: «إننا لا نبحث عن مغامرة قد تخيب وتفشل، وإنما نعد أنفسنا لعمل قوى ناجح لأن الفشل يكون كارثة لا على حركتنا أو مصر فحسب، بل على العالم الإسلامى كله».

« وقد أكد هذا الموقف أيضاً حسن الهضيبى المرشد الثانى لجماعة الإخوان المسلمين وذلك عندما قامت حكومة الوفد بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥١، حيث بادر حسن الهضيبى بمقال نشر فى جريدة «الجمهور المصرى» يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥١، مفاده أن أعمال العنف لا تخرج الإنجليز من البلاد؟إن واجب الحكومةأن تفعل ما يفعله الإخوان المسلمون من تربية الشعب وإعداده، فذلك هو الطريق لإخراج الإنجليز»، وخطب الهضيبى فى جموع الإخوان المسلمين قائلا: «اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن الكريم»، وقد رد عليه العالم الإسلامى الجليل الأستاذ خالد محمد خالد حيث نشر مقالاً بمجلة روزاليوسف بعنوان «أبشر بطول سلامة ياجورج» نعى فيه على الإخوان موقفهم المتخاذل وذكر المرشد العام للإخوان المسلمين بتقديم الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام لفريضة الجهاد على غيرها من الفرائض».

ويصمم فؤاد علام فى فصول كثيرة من هذا الكتاب على تكرار تأكيد ما ذهب إليه من أن الإخوان لم يؤيدوا الثورة إلابعد أسبوع من قيامها، وهو يؤكد ويكرر هذا المعنى فى مواضع كثيرة من مذكراته منها قوله:

« ..... ولكن تخلف عدد من أعضاء مكتب الإرشاد لحركة الإخوان عن تأييد الثورة بطريقة علنية.. والثابت يقيناً أن هذا التخلف كان معتمداً، على الأقل من حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان فى ذلك الوقت.. انتظاراً لما قد تسفر عنه الأمور. والتأكد ـ يقيناً ـ من نجاح الثورة فى الإمساك بمقاليد الحكم.. وهو ما يفسر لنا لماذا لم يعلن الهضيبى تأييده الواضح للثورة إلا بعد أن تم طرد الملك فاروق ومغادرته البلاد متوجهاً إلى إيطاليا.. ظل حسن الهضيبى مختفياً فى شقة بالإسكندرية طوال تلك الفترة، حتى ظهر فجأة بعد مغادرة الملك لمصر».

(٢٠)

لعلنا نتناول الآن ذكريات فؤاد علام عن عدد من أقطاب الإخوان المسلمين وما ارتبط بهم من نشاط سياسى بارز أياً كانت صوره ، وسنبدأ بسيد قطب وبالفقرات التى أشرنا إليها فى مقدمة هذا الباب والتى تمثل أول تجربة شخصية مباشرة لصاحب هذه المذكرات مع الإخوان حين يتحدث عن يوم إعدام سيد قطب فيقول :

« .... ثلاث سيارات مُلاكى صغيرة تتدلى على نوافذها الجانبية ستائر سوداء، اخترقت شارع صلاح سالم بسرعة ، تحرسها بعض سيارات حراسة وجنود يحملون مدافع رشاشة .. اتجهت مباشرة من السجن الحربى بمدينة نصر، إلى سجن الاستئناف خلف مديرية أمن القاهرة . كنت أجلس فى السيارة الأولى بجوارى سيد قطب ، يدى اليمنى مقيدة فى يده اليسرى بسلاسل حديدية .. وفى الثانية محمد يوسف هواش نائب سيد قطب .. وفى الثالثة عبد الفتاح إسماعيل المسئول عن الاتصالات الخارجية بجماعة الإخوان المسلمين .. والثلاثة محكوم عليهم بالإعدام ».

« وشق موكب الموت شوارع القاهرة بسرعة كبيرة .. كانت الساعة قد تجاوزت الثانية عشرة مساء .. وسيد قطب الذى على يمينى كان صامتا لا يتكلم .. لم يكن يعلم أن حكم الإعدام سينفذ فيه بعد ساعات ، وبالتحديد بعد صلاة الفجر .. ولكن يبدو أنه كان يشعر . تفحصت وجهه جيدا وأنا أتسلمه من السجن الحربى ، كان يرتدى بدلة داكنة اللون تحتها قميص أبيض ، ولم يكن قد ارتدى بعد بدلة الإعدام الحمراء .. لم يكن مجهدا أو مرهقا أو تبدو عليه أية آثار للتعذيب كما يزعمون .. ولم يكن يلبس طربوشه التقليدى . وقطع سيد قطب لحظات الصمت القصيرة الرهيبة بقوله : للأسف الشديد ، لم ينجحوا فى تنفيذ عملية نسف القناطر الخيرية ، وكانت هذه هى النهاية ».

« لم أشعر فى كلماته بنبرة ندم أو أسى ، وإنما بتشف وحسرة أن القناطر لم تدمر .. وساد التوتر محل الصمت ، وبدأ سيد قطب ينتقل من موضوع لموضوع دون ترتيب أو تركيز .. كرر أكثر من مرة أن مشكلته فى عقله لأنه مفكر وكاتب إسلامى كبير ، وأن الحكومة لاتملك إلا أن تقضى على العقل الإسلامى الكبير حتى تنفرد بأعمالها ضد الإسلام حسب تصوره ».

« وكان سيد قطب يتصور أن تدمير القناطر وإغراق نصف مصر هو بداية الثورة الإسلامية لأنها إنذار شديد اللهجة للناس لينتبهوا للخطايا والكفر الذى يعم البلاد ، وأن هذه الأرض يجب أن تطهر بإغراق منطقة الدلتا ».

« وبعد الوصول إلى سجن الاستئناف فهم سيد قطب من الإجراءات داخل السجن أن حبل المشنقة فى انتظاره بعد لحظات .. فازداد توتره حتى وصل إلى حد الانهيار وظل يردد أنه مفكر إسلامى وأن الحكومة لم تجد سبيلا للقضاء على أفكاره إلا بإعدامه . ومضت اللحظات الأخيرة ببطء شديد ، كنت أقف خارج غرفة الإعدام فى حضور مأمور السجن وأحد وكلاء النيابة وبعض الضباط والجنود .. واتخذت مراسم تنفيذ الحكم ، وخلعوا عن سيد قطب بدلته وألبس البدلة الحمراء .. سئل إن كان يطلب شيئا ، فطلب كوب ماء ، وشربه ، وأدى صلاة الفجر .. ثم دخل غرفة الإعدام وتم تنفيذ الحكم ».

« وفى السابعة صباحا انتهت عملية إعدام قادة مؤامرة الإخوان سنة ٦٥ .. ورفض ذووهم استلام الجثث الثلاث ، وكانوا متصورين أن الرفض سيؤدى إلى تعاطف الرأى العام معهم ولكن شيئا من هذا لم يحدث .. ودفنت الجثث الثلاث فى مقابر الفقراء بالقرب من الإمام الشافعى » .

(٢١)

أما حديث فؤاد علام الأمنى عن النشاط السياسى والسرى لسيد قطب فيمكن تلخيصه فى هذه الفقرة التى يتكرر من حولها كل الحديث الذى حفل به كتابه أو مذكراته :

« ..... وأخطر ما فعله سيد قطب بعدالإفراج عنه هو تخطيطه لمؤامرة قلب نظام الحكم التى مهد السبيل لها وهو فى السجن .. وعندما بدأت عملية ضبط الإخوان سنة ١٩٦٥ ، كان سيد قطب يقضى إجازة الصيف فى إحدى العشش برأس البر . ذهب إليه أعضاء التنظيم السرى وأخطروه أن الأجهزة الأمنية شنت حملة اعتقالات واسعة ضد أعضاء التنظيم السرى وهم يتدربون على السلاح فى بعض المعسكرات وعلى رأسها معسكر بلطيم ..

وسألوه : ماذا نفعل ؟! »

« فى ذلك اليوم أصدر سيد قطب فتواه الخطيرة بنسف القناطر الخيرية .. لأنه سيترتب على ذلك إغراق الدلتا بالكامل وأن هذه أرض كفر يجب تطهيرها .. ولو حدث ذلك سوف تنشغل الحكومة بهذه الكارثة ولا تستطيع استكمال حملة الاعتقالات ضد الإخوان المسلمين . ومن حسن الحظ أن مجموعة نسف القناطر ضبطت قبل تنفيذ العملية بعد أن نجحوا فى الحصول على المتفجرات وأعدوا خطة نسف القناطر .. وضبطت معهم الأسلحة والمتفجرات التى كانت معدة لذلك » .

« وبخلاف ذلك تسلل تنظيم ٦٥ ، إلى القوات المسلحة واعتمدوا على الشباب من ضباط الاحتياط من خريجى الجامعات الذين يتم تجنيدهم ضباطا .. ونجحوا بالفعل فى تجنيد مجموعة منهم، ونجحوا فى التسلل إلى الشرطة وتمكن على جريشة العضو الإخوانى البارز من الإيقاع بضابط شرطة اسمه سيد صلاح الدين كان يعمل فى حرس الجامعة ، ليحصل منه على تقارير حول الحركة السياسية داخل الجامعة ، واستجاب لهم سيد صلاح فى النواحى الدينية ، ولم يستجب لهم تنظيميا إلى أن تم ضبطه مع المجموعة ٦٥» .

وفى خضم حديثه عن سيد قطب وأحداث ١٩٦٥ يفاجئنا فؤاد علام بفقرة يختلف أسلوبها عن أسلوبه ولكنها تتفق مع روح التعالى التى يبديها صاحب هذه المذكرات تجاه سيد قطب وفكره أو ما ينسبه إليه على أنه فكره وهو يكتب ما نصه :

« ..... هذه الأوهام هى التى قتلت سيد قطب ، فقد تصور أنه زعيم سياسى له دور مؤثر فى الرأى العام ، وقاده هذا الوهم إلى تجاوز دوره كداعية إسلامى إلى قائد سياسى يسعى لكرسى الحكم .. من الناحية الإسلامية كان سيد قطب مفكرا مرموقا خصوصا فى كتاب " فى ظلال القرآن " الذى يعتبر مرجعا إسلاميا عظيما ولكن على المستوى الجماهيرى لم تكن له شعبية .. بدليل أنه اعتقل عامى ٥٤ و ٦٥ وأعدم سنة ٦٦ ولم تقم الثورة ، ولم تخرج مظاهرة واحدة » .

على هذا النحو يجد فؤاد علام الجرأة أو الجسارة ليحكم على واحد من أهم الشخصيات فى تاريخ الإخوان بمثل هذه الأحكام العمومية!! على الرغم من أن أرباح مبيعات كتبه حققت الملايين من الجنيهات والدولارات، فما بالنا بالمبيعات نفسها وبعدد من اقتنوا هذه الكتب.

(٢٢)

ونأتى إلى الاستاذ عمر التلمسانى وسوف يدهشنا أن فؤاد علام يجد جرأة وجسارة واضحة فى أن يطلق على عمر التلمسانى لقب «العميل المزدوج» وهو يفعل هذا منذ البداية متخذا هذا اللقب كعنوان للحلقة التى يخصصها للحديث عن التلمسانى، وهو يفسر تبنيه لهذا الرأى بقدر غير قليل من التعسف وبخاصة أنه لايقدم أدلة واضحة على ازدواج العمالة بل ربما يشعر القارئ المحايد بعد قراءة ما كتبه صاحب هذه المذكرات بقدر كبير من التعاطف مع التلمسانى، ذلك أن من شأن العميل المزدوج أن يفيد من الجانبين اللذين يعمل لهما لا أن يلقى العنت على الجبهتين كما سوف نرى فى حديثه هو عن التلمسانى ، الذى لم يكن متمتعا بالطبع برضا المباحث حتى ولو قابل وزير الداخلية مراراً ، ولم يكن كذلك متمتعاً برضا الشباب المتحمس بل والشيوخ المتحمسين فى الإخوان حتى ولو لم يعلن هذا على الملأ .

ومع هذا الذى نعرفه جميعاً ونتوقع أن صاحب هذه المذكرات يعرف أن جيلنا يعرفه فإن فؤاد علام لايجد حرجاً فى أن يصف مثل هذا الرجل بالعميل المزدوج وكأنه بمثل هذا الوصف يريد أن يغلق باب الحوار نهائيا بين أى قائد من قادة الإخوان وبين التنظيمات الأمنية حتى لايقال على أحدهم فى المستقبل أنه عميل .

«..... أقنع الداخلية بأنه صديق.. وكان عربون الصداقة هو الإبلاغ عن أسماء أعضاء التنظيم السرى للإخوان فى المحافظات.. ومعظمهم أحياء يمارسون نشاطهم الإخوانى حتى الآن، ولايعلمون أن المباحث تعرف أسماءهم. وقدم للمباحث أول وثيقة مكتوبة عن نشاط التنظيم الدولى للإخوان المسلمين، رغم أنهم ينكرون حتى الآن علاقتهم بهذا التنظيم، بل وجوده فى الأساس.

« لكنه أيضاً الرجل الذى نفذ أخطر عملية فى تاريخ الإخوان،بالتسلل إلى القيادات المهنية والأحزاب والمؤسسات الاقتصادية وأجهزة الدولة، واختراقها والسيطرة عليها.. ووضع جدولاً زمنياً لنجاح خطته،يبدأ بإعلان العصيان المدنى ».

« لقد كان على موعد مع الإخوان.. بالصدفة.. ففى بداية حياته كان محامياً فى شبين القناطر.. اشتهر عنه أنه من رواد الصالات الليلية والسهرات الحمراء، واحترف فترة من الفترات الرقص الأجنبى.. أراد له الإخوان الهداية، فاتصلوا به فى الأربعينيات، وظهرت اتجاهاته الدينية، إلى أن أصبح مرشداً عاما».

ولايذكر لنا صاحب هذه المذكرات لماذا اتصل الاخوان بعمر التلمسانى بالذات ؟ ومن هو حتى يتصلوا به وهو ليس إلا محاميا إقليميا منهمكا فى الرقص الأجنبى وكيف اتصلوا به، وهل الإخوان هم الذين يريدون الهداية لخلق الله أم الله سبحانه وتعالى؟ وهو لايذكر أيضا كيف تمت هدايته مكتفيا بهذه القنبلة التى ألقاها أمامنا ومضى وكأنه ما يزال يختزن بعض الأسرار عن هذا الموضوع ويحتفظ بها لمذكرات قادمة ، أو كأنه لايعرف إلا المختصر من الموضوع دون تفاصيله وبعد صفحتين يكرر صاحب هذه المذكرات نفس الفكرة ويقول:

«ووضح من اللقاء الأول مع عمر التلمسانى أنه هادئ الطبع وخبيث وسياسى متمرس، وأبدى استعداده للتعاون والعمل مع مباحث أمن الدولة، بتصور إمكانية تقريب بعض وجهات النظر بين الدولة والإخوان ولمنع تورط الإخوان فى تنظيمات سرية » .

ثم يدلل فؤاد علام على صحة آرائه فيما يتعلق بالتلمسانى بقوله :

« واعترافات عمر التلمسانى المسجلة بصوته على شريط الكاسيت تكشف جزءاً مهماً من هذا الدور.فعندما سأله مسئول المباحث: يعنى ياعم عمر مش أنتم بتأيدوا إيران والعيال دول كانوا عايزين يعملوا زى الخمينى؟ أجاب التلمسانى أنا كنت بأقول كان فيه ملك طاغية فى إيران وظالم للشعب ، والشعب ربنا أعانه وأزاح الطاغية.. لكن أنا عارف إن الشيعة والسنيين لا يجتمعون فى مكان.. دول الشيعة لو حكموا حيعملوا فينا أكثر من إسرائيل.. درزى وصليبى وبوذى.. دول الشيعة وحشين جداً والله وخصوصاً بالنسبة للسنيين.. أنا مش بقوم بالدور ده كجاسوس.. أنا بقوم به كمواطن».

(٢٣)

ثم يظهر لنا فؤاد علام أو يوحى إلينا أن هناك جانبا آخر فى توجيهه التهمة بالعمالة إلى

التلمساني ، وهي العلاقة الوطيدة التي نشأت وتطورت بين التلمساني وبين النبوي إسماعيل وزير الداخلية من وراء ظهر جهاز أمن الدولة على حد رواية صاحب هذه المذكرات ، ويبدو لنا أن مثل هذا الاتصال يمثل في نظر فؤاد علام سبباً كافياً لتوجيه مثل هذا الاتهام أو للاستدلال على هذه التهمة ، وهذا ما يدفعه إلى أن يكرر ما بلوره من قبل من أن التلمساني عميل مزدوج ومشيراً في ذات الوقت إلى علاقته بوزير الداخلية الأسبق ويقول:

«النبوي إسماعيل وعمر التلمساني.. علاقة غيرمفهومة. فبعد خروج التلمساني من السجن سنة ١٩٧١، توطدت علاقته بالنبوي وكان يتردد عليه بصفة دائمة، وأقنعه بإمكانية القيام بدور في أوساط القوى الإسلامية. فكلفه النبوي بالتردد على المؤتمرات التي تعقد في الجامعات في السبعينيات، سنوات نمو العنف في رحم الحركة الإسلامية ».

« وكان التلمساني يتمادى في الهجوم على الحكومة والنظام، في مقابل الإيحاء برفض العنف،فهو يهاجم الحكومة بموافقة الحكومة ويهدد النظام برضا النظام، معتمداً على اتفاقه الودي مع النبوي. لكنه في الوقت نفسه كان ينفذ خطته الجهنمية التي أقرتها الهيئة التأسيسية للإخوان أثناء انعقادها في موسم الحج لعام ١٩٧٥.. ومضمونها أن الإخوان يجب أن يتخذوا نهجاً جديداً للسير بالدعوة في عدة محاور سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية.. وظهرت في أعقاب ذلك المشروعات الإخوانية وشركات توظيف الأموال واختراق النقابات والأحزاب السياسية: الوفد «ائتلاف» ثم العمل «احتلال».

« ثم بدأوا يسعون نحو التنظيم العالمي.. وكانت نبتته الأولى سنة ١٩٧٧، وقام عمر التلمساني بتسليم اللائحة التي أصبحت فيما بعد محوراً لاستكمال التنظيم الدولي.. وهي لائحة خطيرة تنص في مقدمتها على المحافظة على«عالمية الدعوة ووحدة الصف» ومن النصوص الخطيرة في اللائحة: «يكون جميع أفراد الإخوان في ذلك البلد ملتزمين بقيادة واحدة هي قيادة التنظيم العام في ذلك البلد، ولا يتم تكليف أي عضو في التنظيم بمهمات إلا عن طريق قيادة الجماعة في ذلك البلد».

« وكانت خطة الاختراق التي نفذها عمر التلمساني تستهدف أحد الأمرين.. إما التسلل إلى القوات المسلحة بحيث يصبحون قوة تمكنهم من السيطرة على الحكم.. أو أن

يقوى تنظيمهم السرى والوصول بالبلاد إلى حالة العصيان المدنى على غرار ما حدث فى الجزائر، وفى تونس قبل مجىء بن على للسلطة » .

وبعد أن يروى صاحب هذه المذكرات هذه الوقائع يعلق عليها مؤكدا فكرته التى طرحها منذ البداية مظهراً الأسى والأسف على وقوع أجهزة الأمن ضحية للتلمسانى ، وهو يقول بكل صراحة :

« وللأسف الشديد فإنه على ما يبدو فقد اقتنع النبوى بدور عمر التلمسانى، لكنه ضحك علينا وعلى الإخوان، وقام بدور خطير فى الأحداث التى وقعت فى ذلك الوقت مثل الصدام بين المسلمين والمسيحيين.. وكان يحضر مؤتمرات الجماعة الإسلامية يعارض العنف علناً ويؤيده سراً، وتأكدنا من المتابعة الدقيقة لتحركاته دوره فى إحياء التنظيم السرى للإخوان، والذى عاد وأبلغ عنه».

(٢٤)

أما السيدة زينب الغزالى فتحظى هى الأخرى بنظرة متعالية بل ومترفعة من فؤاد علام،وهو يراها مسرفة فى الخيال والتزييف،ومن ضمن فقرات عديدة فى فصل خصصه للحديث عنها وجعل عنوانه «رابعة العدوية» ننقل للقارئ هذه الفقرات:

« .....مشكلتها الحقيقية هى خيالها الواسع، وتقمصها شخصية رابعة العدوية.. لكنها أسرفت فى التزييف، وخلطت بين الوقائع والأحلام.. والحقائق والأكاذيب.. ولو تعرضت «لواحد فى المليون» من صور التعذيب التى تخيلتها للفظت أنفاسها الأخيرة فوراً » .

« لقد نسبت لنفسها بطولات زائفة.. وأوردت فى كتابها وقائع لا حصر لها، وكأنها شهيدة الإسلام الأولى والأخيرة.. وظلت تنفخ فى رماد التكفير، وتعبئ الحقد الأعمى فى نفوس الشباب.. وقسمت المجتمع إلى حكام كفرة وإخوان مسلمين. وكأن جمال عبدالناصر.. لم يقم بثورته إلا لتعذيبها ومطاردتها، ومساومتها كى تصبح وزيرة شئون اجتماعية، بدلاً من حكمت أبوزيد!».

ويحكى فؤاد علام عن احتكاكه الشخصى بزينب الغزالى فى سجن القناطر وانطباعاته التى مازالت مترسبة فى ذهنه نتيجة هذا الاحتكاك وسوف نؤجل تعليقنا على ما يرويه إلى ما بعد قراءة بعض فقراته :

«..التقيت بزينب الغزالى لأول مرة، بعد نقلها إلى سجن النساء بالقناطر.. وكنت مع اللواء أحمد رشدى نحقق مع بعض المعتقلات، وكان أحمد رشدى هو المسئول الأول عن التحقيقات مع الإخوان سنة ١٩٦٥ ممثلاً لجهاز مباحث أمن الدولة. لم نطلب زينب الغزالى ولكن أبلغنا مأمور السجن أنها تريد مقابلتنا، وتمت المقابلة فى مكتب مأمور السجن فى أول السجن «على اليمين».

« كانت فى كامل رونقها، طويلةولونها قمحى وممتلئة كثيراً.. ترتدى زى شيك جداً، عبارة عن جلباب أبيض وطرحة بيضاء، وحضرت الأخت علية الهضيبى التى كانت معتقلة فى ذلك الوقت اللقاء الذى استمر ساعتين، وأشادت بحسن المعاملة فى السجن، وأن الأكل يصل لها كل يوم من الخارج، وتحصل على الأدوية من السجن، وقالت إن زيارتها ميسرة » .

« وفيما يخص النشاط قالت إنها قدمت اعترافات كاملة عن تنظيم سنة ٦٥.. وأكثر من هذا أكدت أنها ضد فتوى سيد قطب التى أفتى بها لنسف القناطر الخيرية وإغراق الدلتا بالكامل.. وأنها لم تستطع أن تقول هذا الرأى للإخوان لأنها كانت تعتقد أنه سيتم القبض عليها، ولكنها أبلغتهم رأيها بعد ذلك. وحاولت زينب الغزالى أن تقنعنا بأن على عشماوى هو أخطر عناصر التنظيم، وأنه لعب دوراً لم يعترف به، وأنه مازال يخفى جزءاً كبيراً من السلاح».

هكذا نرى فؤاد علام وهو حريص على أن يصور زينب الغزالى ساعية إلى التعاون مع المباحث ومع النظام ، وواشية بأحد القيادات المهمة وهو على العشماوى الذى تعاون بالفعل مع النظام ضد الإخوان .. هل حدث الذى يرويه فؤاد علام فعلا ، أم أنه يوقع بين زينب الغزالى وبين الإخوان؟ وبعد صفحات يبدأ فؤاد علام فى الهجوم على ادعاءات زينب الغزالى حول التعذيب والسخرية يقول:

«بطولات زائفة وروايات واهية عن التعذيب ملأت بها الدنيا فى كتابها «أيام من حياتى» الذى أصدرته سنة ٧٨ بعد أن أفرج عنها السادات من السجن سنة ٧١ .

ادعت أنها تعرضت لتعذيب كان يكفي لقتل مائة رجل وليس امرأة واحدة،وأن مأساتها بدأت فى ٢٠ أغسطس ١٩٦٥، عندما كانت فى السجن الحربى ورأت شاباً مصلوباً، فهتفت أمام السجان «صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة»!

تصوروا أنهم أدخلوها غرفة مليئة بالكلاب المسعورة لمدة ثلاث ساعات، التى ظلت تنهش جسدها ولم تترك أنيابها أى موضع، فروة الرأس،الكتف، الظهر.. ثم أخرجوها فإذا الثياب بيضاء لم تتسخ.

«وكأن ناباً واحداً لم ينبش فى جسدى».

تصوروا أنهم جلدوها ٦ مرات فى المراة الواحدة أكثر من ٥٠٠ جلدة.. غير المرات المتفرقة التى تتجاوز الألف جلدة.. وفى بعض المرات كان يجلدها عشرة رجال كانوا يستخدمون سياطاً تظل الليل بأكمله فى زيت يغلى.. ويعلقونها على الخشب والحديد، ووضعوها فى زنازين مليئة بالمياه القذرة.. ورغم ذلك لم تضعف ولم تخر قواها!

أما ما ذكرته بشأن محاولات فعل الفحشاء بها فى السجن، فيحتاج إلى خيال مؤلف من طراز نادر».

ثم يروى قصة آخر لقاء لها به فى عام ١٩٧٤:

«اللقاء الأخير.. بمكتبى بمباحث أمن الدولة فى أواخر سنة ١٩٧٤.

هى التى جاءت، وطلبت منى الموافقة على إعادة طبع كتب سيد قطب، ورفضت لصدور حكم من المحكمة بمصادرة «معالم فى الطريق»، ونصحتها باتخاذ الإجراءات القانونية التى تمكنها من إعادة طبعه.

وعلمت بعد ذلك أنها جاءت للتمويه وأنها اتفقت مع إحدى دور النشر فى بيروت لإعادة طبع«معالم فى الطريق»، و«فى ظلال القرآن».. وجاءت لتتأكد هل نحن نعلم أم لا؟».

ومن المؤسف أن صاحب المذكرات يقف عند هذا الحد فيما يتعلق بطبع هذين الكتابين ولايذكر لنا كيف تمت طباعة «معالم فى الطريق» بكميات خيالية رغم صدور حكم من المحكمة على حد مايرويه، مع أن الشائع عند الناس أن الطباعة تمت وماتزال تتم فى مصر جهاراً نهاراً وليس فى بيروت!! وأن المباحث تعلم بهذا، أهذا كله غير قانونى؟!

(٢٥)

أما حديث فؤاد علام عن المستشار على جريشة فيأخذ طابعاً مختلفاً، فهو أول شخصية يمكن القول بأن فؤاد علام عاصرها من بداياتها الإخوانية، فقد كان شبه زميل له وجار، وهو يروى لنا التطور فى علاقتهما ونراه يثبت لنا كيف كان هو (أى فؤاد علام) يقظا إلى أبعد حدود اليقظة تجاه مشروعات مؤامرات على جريشة (!!) وهو يصور جريشة وكأنه قد تعود التآمر ومارسه وأصبح لايقلع عنه ، بل يذكر لنا أن أحد زملائه من ضباط الأمن (وهو حريص على أن يذكر اسمه بالتحديد) لم يكن يتمتع باليقظة مثله ، وهكذا راح ضحية مؤامرة على جريشة، وعلى الرغم من كل الاتهامات التى يكيلها فؤاد علام ضد جريشة ، فإنه وصفه له وتوصيفه لنشاطه يبدو أقرب إلى التصديق والتعاطف من موقفه مع التلمسانى مثلاً ، ذلك أننا هنا نقرأ تجربة شخصية حقيقية ، ويكاد قلبنا يتحرك مع صاحبها ، وهو يرويها ، أما فى حالة التلمسانى فإننا نسمع محاضرة أو مرافعة ، ولعل هذا الفرق الواضح بين الحديثين يكون مؤشراً هاديا لمن يكتبون مذكراتهم ليصلوا بها إلى التأثير الذى يريدونه منها .

« .... ترجع علاقتى بعلى جريشة إلى عام ٥٨، عندما كان يعمل وكيلاً للنيابة فى السويس ، وكنت ضابط مباحث المدينة.. كنا نسكن فى عمارة واحدة، أنا فى الدور السابع وهو فى الثانى.. وتكونت علاقة صداقة متينة بيننا، وكذلك المرحوم المستشار جميل بسيونى الذى كان يتردد على السويس باستمرار لطبيعة عمله كقاض، ولم أكن أعرف أن بسيونى من الإخوان المسلمين وأن على جريشة على علاقة بهم.. وكانت لنا طرائف كثيرة فى العمل ».

«ومن الطرائف التى استوقفتنى قضية تاجر فاكهة مشهور من الإسكندرية لا داعى لذكر اسمه، قدم بلاغاً بأنه يريد ضبط زوجته متلبسة بالزنى مع أحد لاعبى الكرة المشهورين فى ذلك الوقت، وبعد عمل المحضر وأخذ إذن من وكيل النيابة «على جريشة»، أصرالأخير على ضبط الحالة وكتابة تفاصيلها بطريقة غريبة جداً وفاضحة ».

« والأغرب أنه أصرعلى تمثيل الفعل الفاضح بنفس الطريقة التى تم بها، وكان يخوض

فى تفصيلات دقيقة للغاية لا داعى للخوض فى تـفاصيلها، مما جعلنى أشعر أن التوجهات الدينـية التى كان يظـهر بها لم تكـن حقيقية أو راسـخة.. لأن مقتضيـات التحقيق لـم تكن تستوجب ذلك، ولما سألته عن السبب قال: «أدينا بنتفرج الدنيا فيها إيه».

« وفى وجود جميل بسيونى بالذات كان يتحدث عن البطولات والجهاد، ويبرز تطلعاته وحبـه للزعـامة والقـيادة، ولم أكـن أعرف الخلفـيات.. وهل يـتحدث بـدافع وطنـى وأمر دينى».(هكذا فى المذكرات المطبوعة وربما يقصد: أم بدافع دينى).

« نقل على جريشة من السويس وانقطعت عـلاقتنا.. وفوجئت به يتصل بى فى القاهرة سنة ١٩٦٠، وتبادلـنا الزيارات ، ولكن لم تكن العـلاقات بنفس القوة، فأنا كـنت مشغولاً فى عملى بمباحث القاهرة، وكان هو يعد لنيل رسالة الدكتوراه فى الشريعة بعد تركه النيابة والتحاقه بالعمل فى مجلس الدولة ».

« وسنة ٦٤ زارنـى فى مكتبى بطريـقة ساذجة جـداً.. وسوف يصدم عـندما يقـرأ هذه التفصـيلات ويعلم أنى اكتشـفت حقيقة علاقتـه بالإخوان.. لأنه كان يعتقـد أننى لاأعرف شيئاً عنه، وحاول فى بعض كتاباته أن يوجه لىّ اللوم، لأننى لم أتخذ موقفاً إيجابياً لصالحه عندما اتهم فى قضية الإخوان سنة ٦٥ ».

« فى تلك الـزيارة سألنى عن شـخصيتين وهل هـما مطلوبان لـذمة قضية عـنـدنا وهما حمدى حـسن صالح ، وأحمـد عبدالمجيد عـبدالسمـيع،وزعم أنهمـا متقدمان لـلزواج من قريباته وجاء للسؤال عنهما.

« كشفت عـن المعلومات المسجـلة لدينا فى الجهـاز ولـم أجد عنهما أى شـىء.. كلفت أحد ضباط المباحث فى منطقة قريبة من محل إقامتهم فى المرج.. فوجد أن عمرهما يتجاوز الثلاثين.. ووضح التناقض فى المعلومات التى قدمها على جريشة لأنه ادعى أن عمر قريباته ١٩ سنة.. ولفت نظرى أنه يسأل عن شخصين مرة واحدة! » .

« وكعادتى سجلت كل هـذه المعلومات وحفظتها فى أرشيف مبـاحث أمن الدولة، فقد كان هذا أسلوب عملى، واستفدت فى ذلك ممن سبقونى، فإذا مر عليك أحد وقال «السلام علـيكـم» كنت أعـمل مـذكرة بذلـك وأحفظـها، وهـذا هو الأسلـوب الصـحيح لـتأمين المستقبل.. وقلت فى المذكرة إن الأخ على جـريشة طلب منى كذا وكذا ودونت ملاحظات حول النقاط التى أثارت شكوكى ».

(٢٦)

ثم يحكى فؤاد علام قصة تجربة مثيرة له مع على جريشة، وقد حدثت القضية فى أثناء القبض على المنتمين للإخوان فى ١٩٦٥، وإذا به يفاجأ بزيارة من على جريشة وكأنما دخل العصفور بنفسه القفص على حسب ما يروى لنا صاحب هذه المذكرات حيث يقول:

« وعندما بدأ القبض على مجموعة ٦٥ من الإخوان، فوجئت بأن الاستعلامات تطلبنى تليفونياً «على جريشة يريد مقابلتك» وكان مرتجفاً ويبدو عليه الخوف.. وأبلغنى أن أحد ضباط مباحث أمن الدولة ترك له ورقة فى المنزل يطلب منه الحضور للجهاز، وأنه حضر للاستفسار عن سبب الاستدعاء، وطلب منى ألا أخبر الضابط الذى طلبه أنه موجود فى مكتبى، فقلت له إن هذا خطأ مهنى فأنا لا أستطيع أن أقول إنك غير موجود، لأنك أخبرت الاستعلامات باسمك ولا أستطيع أن أنكرك ».

« ألح على جريشة كى نعتبر الموضوع منتهياً ولا داعى للسؤال، وأن نعتبر الزيارة للسؤال علىّ فقط.. ولكنى رفضت وأبلغته أن الضابط المختص لابد أن يعرف بوجوده، وأثار إلحاحه شكوكاً فى نفسى، فطلبت الضابط تليفونياً أمامه وهو - أى الضابط - المرحوم محمد أمير هلال وقلت له «يامحمد عندى صديقى الحميم وزميل عمرى على جريشة»، فقال لى الضابط: «لا تخبره أنه مطلوب القبض عليه، وأغلقت السماعة ».

« جاء محمد هلال واستضافه فى مكتبه وتبين أنه ضالع فى تنظيم ٦٥، وأن الشخصين اللذين سأل عنهما من قبل من أخطر عناصرالإخوان، خصوصاً أحمد عبدالمجيد عبدالسميع وكان ضمن جهاز مخابرات الإخوان..وكلفت قيادة الإخوان على جريشة للاتصال بى ليعرفوا هل اكتشفناه أم لا، وحكم على عبدالمجيد بعد ذلك بالإعدام.. والغريب أن على جريشة فى كتاباته حاول أن ينفى وجود تنظيم ٦٥ من الأساس، رغم الأدلة القاطعة التى أثبتت تورطه ».

« وحاول على جريشة أثناء التحقيق معه فى السجن الحربى أن يورطنى وحكى لهم واقعة زيارته لى فى مكتبى وسؤاله عن الشخصين، وأنه استطاع أن يضحك علىّ ويأخذ

معلومات مهمة من مباحث أمن الدولة عن أشخاص مهمين فى الجهاز السرى للإخوان.. وحتى اليوم هو لا يعلم أننى أعلم كل هذه التفصيلات، وسيفاجأ بأننى كنت أدون كل شىء فى السجلات ».

« ورغم صداقتى بعلى جريشة ومقابلتى له أكثر من مرة بعد خروجه من السجن، إلا أنه لم يعترف لى بهذه الحقيقة.. وأنه حاول أن يورطنى مع شمس بدران، فقد كنت محل مساءلة منه، وكان شمس يبحث عن أية أخطاء لجهاز مباحث أمن الدولة، وكان يحاول أن يرصد أى اتصالات بين قادة الإخوان وضباط الجهاز.. ولكن شمس بدران فوجئ بأن الموضوع كله مسجل فى الجهاز، وأن الشخصين اللذين سأل عنهما على جريشة وضعناهما تحت المراقبة وتمكنا من كشفهما.. والفضل لجريشة » .

« وقد نجح جريشة فى الإيقاع بضابط زميل اسمه سيد صلاح وكان طيباً ومتديناً وصديقاً للمجموعة.. وانتهى به الأمر فى زيارة مشابهة إلى الاعتقال سنة ٦٥.. وضاع هذا الضابط ضحية مؤامرة جريشة ».

« وبعد سنوات الغربة فى أوروبا عاد جريشة إلى مصر.. وكعادته مازال دوره غامضاً.. بعض الأحداث تؤكد أنه المرشد السرى للإخوان،وبعضها يقول إنه انفصل عنهم أو يكتفى بتحريك الأحداث من وراء الستار ».

« والشىء المهم هنا أنه حكم له بالتعويض فى قضايا التعذيب، وأصدر الحكم المستشار محمود هريدى.. والمستشار هريدى يعمل الآن فى مكتب المحاماة الذى يمتلكه جريشة فى منطقة المهندسين».

(٢٧)

ولا يقف فؤاد علام عند حد فى اتهام الدكتور جريشة ولا المستشارالذى يعمل فى مكتبه، فهو يردف بذكر ما حدث بعد نشرالحلقة فى «العالم اليوم»، والخطاب الذى بعث به الدكتور جريشة إلى الجريدة ثم يعقب عليه ومع أنه من السهل أن نوجه لفؤاد علام وصف

« التحامل » على على جريشة فيما يرويه فى هذا الصدد إلا أننا لانستطيع أبداً أن نفعل هذا لانحن ولا على جريشة نفسه ، لأن المسألة أخذت صورة الحوار ، وهكذا يصبح من حق كليهما أن يعرض وقائعه على نحو ما يريد ، وأن يكيف هذه الوقائع على نحو ما يريد حتى ولو تحامل على الطرف الآخر فى تحميل الأمور أكثر مما تحتمل ، فما دام هناك اعتراف بالآخر وحوار معه ، فمن السهل علينا جميعا إدراك الحقيقة مهما كانت الألفاظ موشاة بالظلم أو بغير الظلم ولنقرأ هذا الذى يورده فؤاد علام فى مذكراته :

« ...... فبعد نشر هذه الحلقة فى جريدة «العالم اليوم».. أرسل المستشار جريشة «فاكس» عاجلا إلى رئيس التحرير عماد الدين أديب وطلب نشره عملاً بحق الرد المنصوص عليه.. وقد أرسل الفاكس من المدينة المنورة، حيث يعمل المستشار جريشة أستاذاً مشاركاً فى جامعة الملك عبدالعزيز فرع المدينة المنورة.

ويقول نص الرد: «لقد طالعت ما نشره سعادة اللواء فؤاد علام وكان مفاجئاً لى، وقد عرفته فى أول ما عرفته أصيلاً ذا خلق، بغض النظر عن مدى تدينه، ولازلت أحفظ له ما يؤكد أصالته! لكن يبدو أن الأخ فؤاد استعجل أمراً ظن به أنه يقربه من أن ينال من شخصى، وإن تطاول على تاريخ شريف طاهر،مؤكداً بفضل الله بالوثائق، أن أحاول أن أرد الآن على ما كتب نأياً أن أهبط إلى التهاتر!

ولكن أحسب أن يوماً قريباً بإذن الله سوف يطالع فيه مع من يطالع ما كتبت وسجلت ليعلم أنى لم أبادئ بشر..ولم أبع دينى بدنياى ولا بدنيا غيرى، وليعلم أنى افتديته كما افتديت غيره.. وما كنت بحمد الله من المتآمرين. «وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون».

ولكن الذى أود أن أصححه على عجل لأنه لا يخصنى هو لمزه للمستشار الفاضل محمود هريدى «والمستشار هريدى يعمل الآن فى مكتب المحاماة الذى يمتلكه المستشار جريشة.. ولا تعليق».

وأود أن أقول :

١ ـ إن للمستشار تاريخاً قضائياً شريفاً طاهراً يعلمه الجميع.

٢ ـ إنى لم أعرف المستشار هريدى قبل الحكم ولا أثناءه، ولم يزرنى إلا بعد صدور الحكم بخمس سنوات فى ألمانيا، بدعوة رسمية وجهتها له وهو رئيس محكمة استئناف.

٣ ـ إنه يشاركنى فى المكتب مع زميل ثالث، وهو رئيس المكتب المسئول عنه.

ولم يكن هذا إلا بعد زيارته ألمانيا بحوالى عشر سنوات أخرى،وبعد إحالته إلى المعاش.

ترى هل نحفظ للكرام أقدارهم.. ؟

«ولا تقف ما ليس لك به علم إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا».

مع تحياتى

أخوكم المستشار الدكتور

على محمد جريشة

بعد هذا يعقب فؤاد علام على هذا الرد الذى بعث به على جريشة فى كتابه فيقول :

« وهكذا أكد الرد الذى أرسله المستشار على جريشة لجريدة «العالم اليوم» فى ٨ أغسطس ١٩٩٥، كل ما ذكرناه عنه خصوصاً علاقته بالمستشار هريدى الذى أصدر له حكم التعويض فى قضية التعذيب الشهيرة.. والسؤال المطروح على القاضى هريدى والمستشار جريشة: كيف يقبل قاضٍ دعوة بزيارة ألمانيا من أحد الذين حكم لهم، وكان ماثلاً أمامه فى المحكمة؟! بعد سنة أوخمس.. الزمن هنا لايهم.. فالقاضى الذى أقسم اليمين على احترام الدستور والقانون قبل الدعوة من المركز الإسلامى بميونيخ.. والمعروف أن هذا المركز كان يعادى مصر أشد العداء، وعبأ كل الاتجاهات المعادية فى أوروبا للعمل ضد نظام الحكم فى مصر.. فمن الذى كان يمول نشاط هذا المركز، وكيف عين المستشار جريشة رئيساً له، ومن الذى كان يحدد سياسته ومهمته، وما الدور الخفى الذى لعبه لضرب مصالح مصر القومية لصالح دولة أخرى؟».

(٢٨)

وقبل كل هذا يحكى فؤاد علام عن شيء حدث بعد ذلك وهو لقاء له مع الدكتور على

جريشة وقد قام صاحب المذكرات بهذا اللقاء لإجهاض بعض المخططات التى كان «الإخوان» يريدون أن يستقبلوا بها زيارة الرئيس مبارك إلى ألمانيا الغربية، وقد نجح فؤاد علام على ما يروى فى تحقيق هدفه من لقاء على جريشة.. ولكنه يروى لنا وقائع اللقاء بما يدلل به على نفوذ على جريشة فى ألمانيا أو فى خارج مصر وكأنه يوقع بينه وبين أجهزة الأمن الألمانية على نحو ما يحدث فى مصر!! فى مطلع عهده فيقول:

«... كانت السماء ملبدة بالغيوم الداكنة، وترمى قطعاً صغيرة من الثلج.. وتحت سلم الطائرة فى مطار ميونيخ الأسطورى، وجدت شخصاً ضخم الجثة كثيف اللحية ينتظرنى فى سيارة مرسيدس سوداء فخمة. قال باقتضاب شديد: السلام عليكم.. «الدكتور» ينتظرك فى قاعة كبار الزوار. كان ذلك فى ديسمبر ١٩٨١، بعد أن وصلتنا معلومات تؤكد أن الإخوان المقيمين فى أوروبا يستعدون لتسيير مظاهرات ضخمة، لإفساد أول زيارة يقوم بها الرئيس حسنى مبارك لألمانيا.. فقمت بتلك الزيارة السرية للتفاوض معهم. أما «الدكتور» الذى يقودهم وينظم صفوفهم فهو المستشار على أحمد سيد جريشة. أعرف جيداً أنه من أخطر عناصر الإخوان سنة ٦٥.. كنت أطلق عليه ألقاباً كثيرة مثل «صديقى اللدود» أو «الرجل الغامض» أو «المرشد الخفى».

«إنه غامض فعلاً.. تارة كنا نجده يصنع الأحداث ويمسك فى يده كل الخيوط.. وتارة أخرى يختفى، مثل الترمومتر الزئبقى الذى لا يستقر على حال. كان على جريشة فى ذلك الوقت يشغل منصب رئيس المركز الإسلامى فى ألمانيا ومسئول جماعة الإخوان المسلمين فى أوروبا، ويشكل حركة رئيسية فى المثلث الذى يدير حركة الإخوان فى أوروبا، بجانب سعيد رمضان فى سويسرا، وسالم عزام فى بريطانيا. لفت نظرى بشدة، السطوة التى وصل إليها على جريشة فى ألمانيا، والتى وصلت إلى حد اختراق الأجهزة هناك. وجدته فى انتظارى فى قاعة كبار الزوار، وأبلغنى بأنه حجز لى ومرافقى أحمد عمر أبو السعود فى أحد الفنادق الكبرى.. وفى دقائق وصلت حقائبنا، وحملتنا السيارة إلى فندق آخر رتبنا الإقامة فيه كنوع من الإجراءات الأمنية».

«وفى اليوم التالى ذهبت إليهم فى عقر دارهم فى مقر المركز الإسلامى، رغم المعارضة الشديدة لزميلى أحمد أبو السعود.. وبعد مفاوضات صعبة اقتنع بالعدول عن فكرة

المظاهرات، ولكنه أكد أنهم لا يضمنون الإخوان الأتراك الغاضبين جداً من الأوضاع فى مصر، خصوصاً ما يتعلق بانتحار كمال السنانيرى، الذى تم اعتقاله فى ٥ سبتمبر ٨١».

(٢٩)

وعندما يتحدث فؤاد علام عن أحمد رائف (وهو يفعل هذا بإفاضة، وعلى مدى صفحات كثيرة جداً معطيا أحمد رائف وزنا أكبر من وزنه التنظيمى بكثير جدا) فإننا نلاحظ أنه يعطيه كذلك أكثر من حجمه « الإخوانى ». فأحمد رائف يحظى بعدد كبير من الصفحات فى هذا الكتاب على الرغم من أنه لايمثل ذات الأهمية عند الإخوان أو فى تاريخهم حتى وإن كان قد نشر كتبا مطولة عن تعذيب الإخوان فى سجون عبد الناصر وحتى وإن كان يمتلك مؤسسة إعلامية تصدر بعض الكتب أو المنتجات الإعلامية التى تتحيز لفكر الإخوان أو غيرهم ، ونحن نجد صاحب المذكرات حريصاً على أن يورد نصوصاً من رسائله له وهو متأكد من أن هذه النصوص تدين أحمد رائف الذى سماه فى عنوان الفصل الخاص به «ناصرى وإخوانى».

ويكثر فؤاد علام من نقل النصوص التى يحتفظ بها من خطابات أحمد رائف ، ومن النصوص التى يحرص عليها فؤاد علام قول أحمد رائف:

«..... لقد تحرج كثير من الإخوان أن ينالوا حسن البنا كاهنهم الأكبر بالتجريح، ولكن رأيى الذى كونته من ليالى السهر والقراءة والتحليل، أن هذا الرجل قد شوه المفهوم الدينى ووضع بذرة خبيثة كشجرة خبيثة ما لها من قرار. وسيدينه التاريخ ويضعه مع الحسن الصباح وغيره من الذين أساءوا للإسلام عبر تاريخه الطويل».

«لقد فوجئت بأننى وضعت فى عنبر ٢، فقد كان به أئمة التكفير، وتألمت كثيراً لهذا الوضع، ولكنى تجاهلت ذلك وقلت فى نفسى، مزيد من الكراهية ستتحقق من هذه المعاشرة.. ولا أريد أن أطيل عليك فى الحديث، فقد كان وجودى فى المعتقل تأكيداً لمعنى فى نفسى هو أنه يجب أن تسحق هذه الجماعة من أجل تقدم مصر والعالم العربى، إن الفكر الذى يدعونه قالته الخوارج منذ مئات السنين، ونظرة فى كتاب الملل والنحل

للشهرستانى ترينا أن من يقول بقول هؤلاء المعتوهين إنما هو خارج على الإسلام يجب قتاله.. ويقول ابن تيمية - وهم يعتبرونه أستاذاً لهم - إنه يجب قتل هؤلاء الناس أينما وجدوا ، ولا يقبل منهم صلح أو عهد».

وفى موضع آخر يقول أحمد رائف:

«لا تناقض بينى وبين مصر التى يمثلها عبدالناصر أصدق تمثيل، وإنما التناقض كل التناقض مع جماعة الإخوان المنحلة بجمودها السخيف الغبى، الذى فقد الشرف والخلق والضمير، وهو يسير كسرب من الببغاوات تردد شعارات لا تفهمها ولا تعيها، ورؤساؤها أصحاب الأطماع فى الجاه والسلطان والسيطرة، وليذهب الدين الإسلامى - الذى يدعون الانتساب إليه وهو منهم برىء - إلى حيث يذهب».

«أقر حقيقة لسيادتكم أكون مسئولا عنها أمام الله والتاريخ وأمامكم، إن هذه الجماعة المضلة لم أكن لحظة واحدة فى حياتى منتمياً إليها.. لقد قضيت معهم خمس سنوات،لم أر منهم خيراً أبداً، بل رأيت ما ملأ قلبى كراهية لهم إلى الأبد.. وكثيراً ما بينت لهم فساد آرائهم وأفكارهم وكيف أنهم منحطو الخلق منعدمو الضمير، وأرادوا أن يستغلوا الدين لأغراض سياسية فتخلى عنهم الدين » .

على هذا النحو يقدم فؤاد علام لنا أحمد رائف على أنه ناصرى وإخوانى وهو يورد لنا نص القصيدة التى نظمها أحمد رائف عند وفاة عبد الناصر ، ويبعث بها إلى فؤاد علام لكى تنشرها جريدة الجمهورية ، ويتمادى فؤاد علام فى حرصه على إظهار هذا الازدواج فى شخصية أحمد رائف وكأنه بذلك يلقمه حجراً كفيلا بإسكاته وإسكات دعاواه من ظلم الأمن والمباحث والسجون والحكومة إلى الأبد .

ويبدو بوضوح أن فؤاد علام كان حريصا كل الحرص على تصفية حسابات إعلامية مع أحمد رائف الذى أفاض فى الحديث عن تجاوزات أمنية فيما كتب عن تجربته عن السجون، وبخاصة فى كتابه «البوابة السوداء» وعلى الرغم من أن أحمد رائف لا يحتل مكانة متميزة فى تنظيم الإخوان إلا أن فؤاد علام فيما يبدو انتهز فرصة احتفاظه بهذه الخطابات الكثيرة منه ليثبت مدى التناقض الذى يقع فيه بعض المشتغلين بالعمل السياسى حين تضطرهم الظروف إلى تغيير آرائهم التى يصرحون بها ثم يعودون إلى التغيير مرة أخرى ليعودوا إلى

آرائهـم الأولى. وعلى الـرغم من أننـا لا نكذب فؤاد عـلام فى كل ما نـقله وماصـوره عن أحمد رائف إلا أننا نظن أن القضية التى تعنى وطننـا ومستقلبنا فيه أكبر بكثير جداً من هذا الذى قدمه فؤاد علام بهذه الخطابات.

وعلـى كل الأحوال فـليس مـن حقنـا أن نطلـب من فؤاد عـلام أكثر ممـا فعل فـى هذه المذكرات بل إننا على العكس ربما نتمنى من أمـثال فؤاد علام أن يسجلوا كل ما يستطيعون تسجيله من آراء وحقـائق مهما كان التحيز فيها لأننا بـدون الاستماع إلى كل الرؤى وكل الآراء نبقى عاجزين عن الوصول إلى الحقيقة فى كثـير من جوانب حياتنا الوطنية المعاصرة والقادمة بإذن الله.

مذكرات
قادة المخابرات والمباحث
الأمن القومى المصرى

يتضمن هذا الكتاب دراسة موسعة لمذكرات ستة من قادة المخابرات العامة المصرية، والأمن الداخلى، والذين جاءت مذكراتهم مثل شخصياتهم نماذج متفردة فى عملها وفى ريادتها المهنية.

ولكن الأكثر درامية فى هذه المذكرات أن ثلاثة من هؤلاء القادة قد خرجوا من مناصبهم إلى السجن أو المعتقل مباشرة، فقد اعتقل صلاح نصر فى أغسطس ١٩٦٧، وقدم للمحاكمة وحكم عليه بالسجن فى أطول حكم سياسى عرفه القضاء المصرى - ٤٠ عاماً - كما أن أحمد كامل اعتقل وهو مدير للمخابرات وقدم للمحاكمة فى قضية ١٥ مايو، أما حسن طلعت فقد اعتقل هو الآخر فى ١٥ مايو لكنه لم يقدم للمحاكمة.

كذلك قد جرب أمين هويدى الاعتقال مع بداية عهد الرئيس السادات - أيضاً بعد أزمة مايو.

ولعل فى هذه المذكرات رسم صورة لشخصية أصحابها، فحافظ إسماعيل يتلمس مزايا رفاقه ويتحسسها قبل أن يفكر فى توجيه أى نقد لهم، بينما أمين هويدى يصب انتقاداته صباً على زملائه الوزراء وعلى سلوكهم فى مجلس الوزراء، وكلا الرجلين ضابط، وكلاهما تولى رئاسة المخابرات وكلاهما كان وزيرا للدولة.

أيضاً من المهم أن نذكر أن هذه المذكرات لم تصدر لتصفية حساب مع الماضى أو من أجل خصومة مع عهد معين، وإنما كان الهدف الأول هو أمن هذا البلد سواء كان ما يستهدفه من الخارج أو الداخل، ولعل فى هذا الكتاب توضيحاً لمسئوليات الأمن الداخلى، وكذلك حقيقة دور المخابرات لأن من الشائع الخلط بين دور كل من أجهزة الأمن المتعددة، ولعل هذا الخلط هو الذى جعل من صلاح نصر أشهر ضحية فى تاريخ العمل الوطنى والسياسى.

الناشر

دار الخيال - القاهرة - لندن